دراسات إجتماعية معاصرة

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد قطب سليم
أستاذ علم الإجتماع م .
كلية الآداب - جامعة طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

{ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين}

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أمى وأبى
طيب الله ثراهما

الأستاذ الدكتور

محمد قطب سليم

محتويات الرسالة :

	ص
مقدمة :	٢
الفصل الأول : أهمية الدراسة وأهدافها ومفاهيمها :	
١) أهمية الدراسة	٣
٢) هدف الدراسة .	٤
٣) المنهج الذي تسير في اطاره الدراسة .	٥
٤) المفاهيم الأساسية للدراسة .	٧
أولا : ماهية الثقافة .	٧
ثانيا : ماهية القيم الثقافية .	١٤
ثالثا : ماهية التغير الثقافي .	٢١
رابعا : ماهية الانفتاح الاقتصادي وتطوره .	٢٨
الفصل الثاني : النظرية الاجتماعية والتغير الثقافي :	٣٧
أولا : البنائية الوظيفية والتأكيد على الثقافة والقيم .	٤٥
ثانيا : التحديث والتطور المتتابع .	٥٤
ثالثا : الاتجاه الراديكالي والتغير الثقافي .	٥٩
أ ـ الماركسية التقليدية .	٥٩
ب ـ الماركسية الحديثة .	٦٦
رابعا : الاطار التصوري للدراسة .	٧٤
أ ـ نظرية التبعية والتحول من تبعية الاقتصاد الى تبعية الثقافة .	٧٤
ب ـ القضايا الأساسية لنظرية التبعية .	٧٥
١) البناء الاجتماعي .	٧٥
٢) البناء الطبقي .	٧٩
٣) البناء السياسي .	٨١

	ص
خامسا : نماذج من البحوث الامبريقية فى قرى العالم الثالث.	٨٣
الفصل الثالث: ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصري وتوجهاته فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠.	١٠٤
أـ ملامح التكوين الاجتماعى والاقتصادي والسياسى فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ كاطار مرجعى للقياس.	١٠٨
١) البناء الاقتصادي.	١٠٩
٢) البناء السياسى .	١٢٣
٣) البناء الاجتماعى.	١٢٦
ب ـ ملامح البنية الايديولوجية والثقافية فيما قبل حقبة السبعينات.	١٣٣
جـ ـ ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى فى الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .	١٤٢
١) البناء الاقتصادي.	١٤٢
٢) البناء السياسى .	١٥٠
٣) البناء الاجتماعى.	١٥٤
د ـ ملامح الانهيار الايديولوجى والثقافى فى حقبة السبعينات.	١٦٢
الفصل الرابع: البحث: قضاياه وأدواته ومنهجيته :	١٧٥
أولا : أهمية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها .	١٧٨
ثانيا : مجالات الدراسة :	١٨٣
أـ المجال الجغرافى .	١٨٣
ب ـ المجال البشري.	١٨٤
جـ ـ المجال الزمنى .	١٨٩

أولاً :
التغير الثقافى فى المجتمع القروى

الفصل الأول

أهمية الدراسة وأهدافهـــــا ومفاهيمها

مقدمة :

أصبحت دراسة المجتمعات القروية المتغيرة أمرا يهتم به كثير من المعنيين بالدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية ، وذلك قبل ان تختفي المعالم القروية القديمة ويصبح من الصعب اعادة تصويرها وخاصة في حالة لا تعطينا فيها المصادر التاريخية بيانات دقيقة يمكن أن تخدم البحث العلمي ، ومن هنا تصبح مثل هذه الدراسة واجبا علميا من حيث امكانية دراسة التغير الثقافي في المجتمع القروي — أي التغير في أساليب الحياة القروية في جوانبها المادية واللامادية — الذي يشكل الغالبية الساحقة من مجتمعنا المصري والذي يتشكل غالبيته من القرويين ، وهو ما يعكس الأهمية المجتمعية لبحثنا الراهن ، حيث أن الدراسات السوسيولوجية التي أجريت حول هذا الموضوع الذي يعالجه البحث الراهن لا تزال قليلة ولا سيما في مجتمعنا المصري .

ان أي مدخل تنموي لا يمكن أن يكون مدخلا أو اختيارا فوقيا لأن ذلك يعني عدم فهم الواقع فهما علميا ومن ثم لن يفضى الى حلول مجتمعية واقعية ، بل ينبغي أن يكون ذلك المدخل من خصوصية المجتمع التاريخية وحصاد الواقع ، حيث يكشف ذلك عن السياسات الاجتماعية ومدي دفعها لعجلة التنمية من خلال ما يستصدر من قرارات ومدي وجهتها تجاة التنمية ، هل هي تجاه الانتاج الذي تفيد منه الغالبية العظمى ، أم تجاه الاستهلاك الذي أدي الى تغير أساليب الحياة القروية ومن ثم استحواذ قلة لناتج هذه التوجهات ، ذلك لانه كلما كان توجه السياسات الاجتماعية نحو الغالبية العظمى كلما ارتفع اساس التنمية .

— [illegible]

— محمد [illegible]

٣- حسن [illegible] الفلاحين [illegible]
القاهرة ١٩٧١
وهناك دراسات أخرى [illegible] من الدراسة .

١) أهمية الدراسة :

أما عن تحديد البحث الراهن لحقبة السبعينات وما طرأ عليها من تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والثقافية كنتاج للتحول من نمط انتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الوطنية الى نمط رأسمالي تجاري تابع، عبرت عنه الحكومة بما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي، فانه يري أن ذلك التحول قد انعكس بوضوح على القرية المصرية حيث أدي ذلك الى حدوث تغيرات عميقة في هيكل الريف المصري وبنيته في حقبة السبعينات. مما استهدف ارساء التبعية وأدي الى تحول القرية من وحدة انتاجية يفيض انتاجها للمساهمة في التنمية القومية الى وحدة استهلاكية تابعة، وهو ما يعكس تفاعل الريف مع المجتمع القومي ككل من خلال تأثره بهذه التغيرات لأنه قطاع هام من قطاعاته.

وهناك العديد من الدراسات التي اجريت حول القرية المصرية خلال حقبة السبعينات. وقد نوهت عن تلك التغيرات التي طرأت على القرية المصرية خلال هذه الحقبة [1] الا أن هذه الدراسات تتطلب المزيد من التدعيم العلمي. يتطلب من الباحثين المعنيين بالقرية المصرية اجراء المزيد من الدراسات الميدانية من أجل تشخيص واقع القرية المصرية لتحديد أهم ملامح التغيرات التي طرأت عليها وذلك بقصد الاسهام في تقديم حلول ومقترحات علمية من أجل تنميتها التي تنعكس على تنمية المجتمع ككل. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تهدف الى الكشف عن ملامح التغير الثقافي في القرية المصرية في حقبة السبعينات أي - التغير في أساليب الحياة القروية في جوانبها المادية واللامادية - حيث التغيرات الجوهرية التي طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية والتي افضت بدورها الى تغير في أساليب الحياة القروية التقليدية.

---

(١) من هذه الدراسات:
- عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢.
- مجدي حجازي : الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع على المستويين المحلي والعالمي، ندوة التحولات في =

٢) **هدف الدراسة :**

وتهدف الدراسة الراهنة الى التعرف على التطورات الاقتصادية للقرية وعلاقة ذلك بالتطورات الحادثة فى المجتمع القومى والتى تكشف عن التغير فى أساليب الحياة القروية فى جوانبها المادية واللامادية والتى تعكس التغير الثقافى Cultural Change وذلك من خلال التعرف على الجوانب التالية :

١) التغير فى اشكال الانتاج الزراعى وأساليبه·
٢) التغيرات فى انماط الانتاج والاستهلاك·
٣) التغير فى اشكال العلاقات الاجتماعية·
٤) التغير فى علاقة العائلة القروية بالسوق القوميه مرورا بميكانزمات التبادل الوسيط·
٥) التغير فى علاقة القوي العاملة المصرية بسوق العمل القومى مرورا باسواق العمل الوسيطة·
٦) التغير فى الانساق الثقافية الفرعية :
أـ النسق القيمى ·
ب ـ النسق العائلى ·
جـ ـ النسق التعليمى ·
د ـ النسق السياسى ·

= المجتمع الريفى ·دراسة مقارنة بين مصر وتونس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٤ـ٢٦ اكتوبر ١٩٨٣·
ـ عاطف غيث : التغير الاجتماعى فى المجتمع القروي، دراسة فى محافظة الدقهلية الدار القومية للطباعة والنشر·القاهرة ١٩٦٥·
ـ محمد عبد النبى :التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية· رسالة ماجستير غير منشورة كلية الأداب جامعة عين شمس ١٩٧٩·
ـ حسن الخولى : الاثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصرية·رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب جامعة القاهرة ١٩٧٦·
وهناك دراسات أخري عديدة أشير اليها فى متن الدراسة·

تساؤلات الدراسة :

وتحاول الدراسة الراهنة، الاجابة على التساؤل الرئيسى الذي تـــدور حوله وهو :

هل شهدت القرية المصرية خلال حقبة السبعينات تغيرات جذرية علــى النحو الذي تورده معظم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ؟

هل تحولت القرية من وحدة انتاجية الى وحدة استهلاكية ؟

هل تحولت القرية من وحدة تغيرقوة العمل التى تصدرها الى المناطق الحضرية، الى وحدة تعانى نقصا فى قوة العمل الزراعى ؟

هل شهدت القرية المصرية تحولا كبيرا فى جانب كبير من قطاعاتهــا الانتاجية الى قطاعات هامشية ؟

هل شهدت القرية المصرية تحولات فى النسق الثقافى خاصة مكوناتـــه اللامادية كالقيم والعادات والتقاليد ؟

وذلك من خلال تساؤلات فرعية يتناولها الفصل الرابع الذي يتنــاول أدوات البحث ومنهجيته .

٣) المنهج الذي تسير فى اطاره الدراسة :

تنتمى الدراسة الراهنة من حيث منهجها الى مجال الدراســـات الوصفية، بمعنى انها لا تستخدم فروضا محددة، ولكنها سوف تهتدي بمجموعة التساؤلات المطروحة، والتوجهات النظرية المتاحة، بالاضافة الى الاعتماد علـى التحليل التاريخى الذي يشكل ضرورة اساسية لفهم وتفسير التغيرات التـــى طرأت على البناء الاجتماعى والثقافى فى القرية المصرية .

وينطلق المنهج التاريخى من تصور مؤداه ، أن القرية قد تبادلت التأثير مع قطاعات المجتمع الأخري فى الحضارات التاريخية ، بحيث ان الاحداث التى كانت تقع على النطاق القومى ، كانت تلقى بأثارها على حياة القرية ذاتها ، وأن القرية المصرية لم تتأثر باحداث قومية فقط ، وانما تأثرت باحداث عالمية (١) .

واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات التى تساعد على الكشف عن التغيرات الطارئة على مجالات الحياة ومنها الملاحظة والملاحظة بالمشاركة على اعتبار انها اكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة .

واعتمدت الدراسة بالاضافة الى ذلك على منهج دراسة الحالة Case Study الذي يؤدي الى مزيد من فهم خصائص مجتمع الدراسة . ذلك لأن المناهج السوسيولوجية التى تعتمد على المنهج الاحصائى لا يمكن الركون اليها والاعتماد عليها . ذلك لأن طريقة البحث هذه قد وضعت لمجتمعات تعيش فى مستويات ثقافية وحضارية معينة . وأن نجاحها مقيد فى تطبيقها على مثل هذه المستويات . بالاضافة الى تجاهل هذه البحوث التى تعتمد على المنهج الاحصائى لشبكة العلاقات الدائمة التى تربط الأفراد وتفاعلاتهم (٢) وان هذه الأساليب (الاساليب الاحصائية) ، عاجزة عن اكتشاف انسانية الانسان وعلاقتهما وتبادلهما لتفاعلات اجتماعية وثقافية معينة (٣) .

ان المنهج الاحصائى الكمى يهتم بظواهر معينة ومحددة بمعزل عن

---

(١) انظر : محمود عوده : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دراسة فى اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية . دار الثقافة والنشر ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٨ .

(٢) Kobbem Ader" Anew way of presonality old idea" the statical journal of social anthropology .Vol-82-1952.pp: 132-141.

(٣) R-Redfield " social science amang the humanitias in " Human nature and the study of sociaty" chieago 1962-Vol.I.pp:43-45.

اطارها الاجتماعى والثقافى الذي تتبادل التأثير والتفاعل معه الأمر الذي يقودنا الى تكوين انطباع مخالف تماما عن الانطباع الذي يتكون فيما لو درست هذه الظواهر بعلاقتها مع السكل الاجتماعى والثقافى الذي توجد ضمنه [1] وعلى الرغم من أهمية المناهج الكيفية الا ان الدراسة الراهنه استعانت بالمناهج الكمية كالاحصاءات والبيانات الرسمية والسجلات التى تعطى انعكاسا للبيانات السكانية والزراعية ، وقد ساهم انتماء الباحث لمجتمع الدراسة على استخدام الملاحظة والملاحظة بالمشاركة والاعتماد على الاخباريين .

٤) المفاهيم الأساسية للدراسة :

ونتناول لأهم مفاهيم الدراسة من وجهات نظر متعددة تقليدية وراديكاليه وموقف الدراسة من هذه المفاهيم حيث تعد هذه المفاهيم متغيرات تابعة للتغيرات التى طرأت على المجتمع المصري وما أدت اليه من تغير فى الجوانب الاقتصادية الذي أدي الى تعميق تبعية الاقتصاد المصري وما صاحب ذلك من تغير فى مجالات الحياة الأخري . ومن هذه المفاهيم : ماهية الثقافة والتغير الثقافى والقيم الثقافية وماهية الانفتاح الاقتصادي .

أولا : ماهية الثقافة :

الحديث عن ماهية الثقافة Culture لم يهدأ بين المهتمين بالدراسات الاجتماعية منذ الشطر الأخير من القرن الماضى وحتى الوقت الحالى ، حيث لم يحظى حتى الآن بتعريف محدد يتفق عليه المتخصصون فى تلك العلوم ويشتمل على قدر ملحوظ من الاختلاف احيانا والتداخل أحيانا أخري . والثقافة قد تكون مرادفا "للتراث الاجتماعى " عند بعض المهتمين بالدراسات الاجتماعية

---

(1) Blau and scot : Formal Organization Rautladge and Kegan. London: 1963.p.11.

Social Herdity ،والتى تعنى مجموعة الخصائص الاجتماعية المتوارثة فى مجتمع ما عبر العصور، وقد تعنى الثقافة Culture الأشياء التى يتعلمها الناس حين يتدربون داخل مجموعة بشرية معينة، كما تطلق الثقافة كذلك على محصلة المقومات التى تشكل وحدة نوعية متكاملة هى التى نعبر عنها بالفاظ مثل الاسكيمو أو الهند أو الزولو أو الفرنسيين أو غيرها (١) .

وهناك تعريفات ينظر اليها على أنها تجمع فيما بين الاتجاهات الرئيسية التى ظهرت فى صدد تعريف الثقافة، فيحدد تايلور ماهية الثقافة بأنها ذلك الكل المركب That Complex Whole الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والقانون والاخلاقيات والتقاليد وكل القدرات التى يكتسبها الانسان كعضو فى المجتمع (٢) .

ويذهب مالينوفسكى Malinovski فى تعريفه لماهية الثقافة الى : أنها تضم الحرف المتوارثة والسلع والأساليب التقنية والعادات والتقاليد والأفكار والقيم، ويلاحظ ان هذا التعريف يدور حول المقومات الفكرية والمشاعر وما ينتج عنهما من ممارسات (٣) .

ويعرف الان بيلز Alan Beals الثقافة بوصفها تعبير عن التراث الثقافى ليشير به الى الأفكار والمشاعر والممارسات التى يكتسبها الانسان

---

(١) Alan.R.Beals and others: Culture in Process stan- dfard unviersity (Uith Geary and lauis spinlder) New York. 1976.p.5.

(٢) Audrey I. Richarads: The concept of culture in Malinovzki , Worke op. cit.p: 16.

(٣) Alan.R. Beals and others : Culture in Process... op. cit. p.5.

كعضو فى انساق اجتماعية Social Culture System ·ويستخــــدم بيلز تعبير النسق الثقافى Culture system ليعنى به الصفات الديناميـة الايجابية والفعالة للثقافة · وذلك لأن الانساق الثقافية غير ثابته فهى فى حركـة مستمرة تنمو وتتقلص وتمتزج ببعضها وتؤثر فى بعضها وذلك وفقا للتغيرات التـى تطرأ على المجتمع كعمليات الانتقال من الريف الى المدينة والتطور التكنولوجـى والاحتكاك بمجتمعات أخري وذلك حتى تتسق الثقافة مع المحيط الذي توجـد فيه (١) .

ويذهب روبرت روفيلد R.Redfield فى تعريفه للثقافة الى أنهـا المجموعة المنظمة من المفاهيم التقليدية التى تظهر فى الفن والحرف والتى عـن طريق دراستها من خلال التقاليد تميز الجماعة الانسانية (٢) ·ومن ثم فان الثقافـة عند روفيلد — كما يذهب اوجبرن — كل له وجهان مادي وغير مادي ·ففى العائلـة تكون المساكن والاثاث والطعام ممثلة فى الجانب المادي ، ويكون الزواج والسلطـة الأبوية أو تعدد الزوجات مثلا عن الجانب اللامادي ·وأن هذين الجانبيـن مرتبطان ولا يمكن فصلهما الا لهدف الدراسة (٣) .

ويعرف كلاكهون Klluckhon الثقافة بأنها تعنى :

" كل أساليب الحياة التى انتجها الانسان خلال التاريخ ·الظاهرة والكامنـة والرشيدة والتى توجد فى وقت معين بوصفها موجهات للسلوك الانسانى ،ويوضـح هذا التصور للثقافة مدي تنوع السلوك الانسانى حينما ندرك ان لكل مجتمـع ثقافته الخاصة أو اساليب الحياة التى يطورها وينقلها الى الأجيال المختلفة (٤)

---

(١) Alan.R.Beals, Culture in Process: op.cit. p. 246.

(٢) Ogburn, Nimkoff: Handbook of sociology London, 1955. pp.15.16.

(٣) Ibid : pp: 24.25.

(٤) International Eneyclopedia of the social science (Culture) Nol 3 pp:3-5.

وحينما نتناول مفهوم الثقافة ينبغى أن تشير الى التيار الثقافى العام الذي يتصف بالشمول ويتخلل كافة الثقافات المحلية الأخري ، حيث يتعين أن نعترف بما يعرف اصطلاحا باسم " تعددية الثقافات المحلية بوصفها كيانات " وظيفية منظمة " وهذا هو الاستخدام الذي برز بعد ظهور تعريف تايلور Tylor كرد فعل نقدي لهذا التعريف عند المتأخرين من علماء الانثروبولوجيا الثقافية ، حيث امكن من خلال هذا الاستخدام اعادة النظر فى المسلمات الثلاث التى ارتكز عليها الفكر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر والتى تزعم بان هناك وحدة نفسية بين الجنس البشري ووحدة فى الثقافة ووحدة فى التاريخ البشري (١) .

واتجه الاهتمام بدلا من هذه العموميات، نحو الدراسة الحقلية المركزه والمقارنة لمجتمعات وثقافات بعينها ، وكان ذلك نتاجا مباشرا للثورة التى تزعمها فرانس بواس F.Boas فى ميدان الانثروبولوجيا ، حيث أخذ الاهتمام بالنظريات العامة يبعث من جديد ، حيث تزعم رادكليف براون حركة تطور الانثربولوجيا ، ووضع الأساس الذي اقيم عليه الفصل بين الانثروبولوجيا الاجتماعية ، بوصفها تمثل الدراسة المقارنة للبناءات الاجتماعية ، وبين الاثنولوجيا والانتروبوجيا الاجتماعية التى تختص بدراسة الثقافة دراسة تاريخية ومقارنة (٢) .

ويعد رادكليف براون من أولئك الذين اهتموا بدراسة البناء الاجتماعى والمنتمين الى فرع الانثربولوجيا فى الوقت الذي ينظر فيه الى مالينوفسكى Malinowski على أنه يهتم بدراسة الثقافة Culture وينتمى الى تيار الانثربولوجيا الثقافية ، الا أن التعارض فى الولايات المتحدة بين الاتجاهين كان متمثلا فى النشأة النظامية لكل من علمى الاجتماع والانثربولوجيا ، وظل

---

(١) محمد على محمد : المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعارف، الاسكندرية : ١٩٨٣ ، ص ص ٣٠٧ - ٣١٠ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٧ .
(٣) المصدر السابق .

التنافس حتى اعترف عالم الاجتماع الامريكي بارسونز Parsons بأهميـــة العلاقة المتبادلة — التأثير والتأثر — بين الثقافة والمجتمع [١] وينظر بارسونز الى "الثقافة كنتاج من ناحية ، وكعامل محدد من ناحية أخري لانساق التفاعـــل الانساني "وأن الثقافة تتناقل ، وتتعلم وتصبح مشتركة بين الناس وهو ما يتمشـــى مع الاتجاه الانثروبولوجي التقليدي . [٢]

بيد أن بارسونز شأنه شأن كثير من علماء الانثروبولوجيا الثقافية ، حيـــث يعتبر الثقافة انماطا أو انساقا منمطة من الرموز ، وتمثل هذه الرموز موضوعـــات التوجيه عن الفاعلين ، ولا تفسر الثقافة كنسق امبريقي — كما يصف كلا من الشخصية والمجتمع — وانما كنوع من التحديد لبعض عناصر هذه الانساق ، بيد أننا لو رددنا الثقافة الى رموز لما تبقى للرموز الثقافية شيء ترمز اليه [٣] .

ويعتبر فلوريان زيناتكى Florian Znanicki الثقافة مفهومـــا شاملا يتضمن الدين ، واللغة ، والادب ، والفن ، والعادات ، والسنن ، والقوانين ، والتنظيم الاجتماعى ، والانتاج الفنى والتبادل الاقتصادي والفلسفة والعلـم ، اما المجتمعات فتعتبر كليات مستقلة ذات انتشار اقليمى محدود تتضمن كلا مـــن الكائنات البشرية والثقافات المتكاملة ، ويعين — زناتكى — شأنه شأن بارسونـــز " الفعل " كوحدة للتحليل السوسيولوجى ويعرف الفعل بأنه سلوك" واع" وهـــو رأي يتعارض مع الاتجاه السلوكى [٤]

---

(١) Sehneider and Charles , Bongean, idea of Cultur in the social sciences,Cambridge university Press.1973-pp: 115-118.

(٢) T.Parsons , The social system: the free Parsons 1951-38-53.

(٣) David Biendy, Thuaretical AnthropologyNew York Columbia University press,1953.p.157.

(٤) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها . مرجع سابـــق ص ٤٢٠ .

ويذهب فيبر Weber الى أن الثقافة Culture تختلف عن الحضارة من نواح كثيرة فالعملية الثقافية تتميز بالابداعية والمنتجات الثقافية متميزة وفريدة ، والثقافة فى جوهرها تتألف من العالم والشخصية الفردية ،وتتضح فى الدين والفن والفلسفة وهى مجالات الفن أو الابداع الحقيقى ·ولا تعرف هذه الميادين انماطا محددة سلفا ولا معايير لازمة وصادقة بالنسبة للجميع كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيا الحضارة ولا قوانين قابلة للتطبيق وانما تحكم عمليات النمو والافول " (١) .

والثقافة فى معناها العام تشير الى اساليب الحياة التى تنتشر فى كافة المجتمعات الانسانية خلال فترة زمنية محددة مع الأخذ فى الاعتبار الا نخلط بين الثقافة كمفهوم تجريدي للسلوك وبين الأنشطة والأفعال الفردية المادية والتى جاءت فى صورتها المصنعة نتيجة لانماط معينة من السلوك الانسانى فالانسان يحقق توافقا جمعيا من خلال الثقافة مع البيئة المحيطة والظروف التاريخية ·الامر الذي يجعلنا نفهم الثقافة على أنها استجابات توافقية لمثل هذه الظروف (٢) .

بيد أن الثقافة من وجهة نظر الاتجاه الراديكالى ترتبط بالفلسفة الجدلية الشاملة التى صاغها الفكر الماركسى حول قضايا الانسان والمجتمع وعناصر البناء الاجتماعى والعوامل الحاسمة فى التغير الاجتماعى والعلاقة بين الوجود والوعى الاجتماعى ، وأن الثقافة تنطوي على كل الانجازات الابداعية

(١) R.M. Maciver and C,H page, society:An intraductory Analysis (New York) Riesehart 1949 Chepes XXI and XXII

(٢) Ralphe E.Beals, Fifty Years in Anthropology, in Annual rieviewof Anthropology .NOI.II, University of California. 1982pp:1-20.

التى قدمها الانسان عن طريق الممارسة التاريخية وتنعكس فى القيم المادية والروحية والخبرات الاجتماعية والتقاليد وكل الأساليب التى يخلقها الانسان وينقلها من جيل الى جيل ، وأن الثقافة تعد عنصرا من عناصر النشاط الانسانى ، وأنها أيضا نتيجة لهذا النشاط ، وأنها تتطور وتتحقق من خلال عملية العمل عبر عملية تاريخية (١) .

وتعد أفضل صياغة للموقف الماركسى فى جوهره الحقيقى من مسألة الجوانب المادية والثقافية ومدي ارتباط الأولى بنوع من الحتمية ، تلك الصياغة التى قدمها التوسير Althusser حيث يفترض تصورا للعلاقة بين البناء التحتى والبناء الفوقى يرتكز على مبدأين اساسيين اولهما الاستقلال النسبى للبناءات الفوقية وتأثيرها أو نتائجها المحددة ·وثانيهما أن التأثير الحتمى يكون عادة لأسلوب الانتاج الاقتصادي (٢) .

والمنطلق الاساسى لدي الماركسية يذهب الى أن الانسان يولد متعدد الملكات، غير انه فى الاطار الرأسمالى يعانى من الاختزال الكامل لهويته ·ومن ثم فان احد الأهداف الاساسية لماركس هو توضيح كيف ان البناءات الاجتماعية المتباينة تقهر البشر وتفرض عليهم ان يتصرفوا باسلوب مختلف عن الآخر أن لم يتناقض معه وخاصة فى الانساق الرأسمالية ، حيث تفرض عليهم ان يتصرفوا بما يخالف طبيعتهم الاساسية ، ومن ثم فان مهمة النسق الرأسمالى ان يحول الانسان من وجوده الكلى الى وحدة جزئية تابعة عبر عمليتين تتعلق الاولى بالطبيعة

---

(١) Marx , K: " Prefece to a Contribution to the cri- tigue of palitical Economy " in: Marx:Engls, Lenin , one historical materialism: Coll- ection ; p. 137.

(٢) Althusaer laus: for Marx, New York Vintage Books, 1970. p. 111.

البشرية والثانية بالعملية التاريخية ويكشف ذلك عن ان اساس الظواهر الثقافية يكمن فى الظروف الحياتية الاقتصادية التى يعيش الناس فى اطارها والتى تشكل اساليب حياتهم، ومن ثم فان الثقافة ترتبط بمراحل نمو المجتمع كما تذهب المادية التاريخية (١) .وبناء على ذلك فانه لكى نفهم الثقافة لا ينبغى ان نتناولها منفصلة عن طبيعة التكوين الاجتماعى والاقتصادي التى توجد فيه، بل حيث يجب أن تنظر اليها فى علاقتها بالنشاط الانتاجى للأفراد وبالعلاقات الانتاجية بينهم .ولا يعنى ذلك انعكاسا اليا لأسلوب الانتاج السائد فى المجتمع فقد تمارس تأثيرا على سلوك الافراد فى المجتمع، وقد يكون لها تأثير موجه أو معوقا للنمو الاقتصادي، ولكنها لا تمثل العامل الحاسم او النهائى فى عملية التطور الاجتماعى .

ثانيا : القيم الثقافية :

مفهوم القيم الثقافية من اكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضا وارتباطا بعدد كبير من المفاهيم الأخري كالاتجاهات والمعتقدات والدوافع والرغبات، ويرجع هذا الغموض الى أن المصطلح مرتبط بالتراث الفلسفى من جهة، ويعبر عن أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم من جهة أخري، ومع ذلك فهناك اتجاه نحو التخصص فى دراسة القيم أصبح معروفا باسم نظرية القيمة Theory of value وهى حركة علمية تستهدف صياغة عدد محدد من القضايا والمشكلات التى تثيرها دراسة القيم (٢) ومن القيم التى تركز عليها الدراسة الراهنة قيمة الأرض وقيمة

---

(١) Atksinson, Dick: orthodox consensus and Radical Alternative, Astudy in sociological theory Heinman Educational Books, London 1972. pp: 35:38.

(٢) Stephen C.Pepper: The sources of value university California press, 1958, p:7.

الانتاج وقيم التعليم والزواج والقيم العائلية والقيم السياسية ، وتغير هذه القيم في ظل التغيرات التى حفل بها المجتمع فى حقبة السبعينات نظرا لتغير الجوانب الاقتصادية وتبعيتها وسيطرة نمط الانتاج الرأسمالى الذي أسهم فى تغير كثير من القيم القروية.

وأهمية دراسة القيم لا تقف داخل نطاق الفكر الفلسفي وحده بل تتعداه ، فالقيم من المفاهيم الجوهرية فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهى فى العلاقات الانسانية فى كافة صورها . ذلك لانها ضرورة اجتماعية ، ولأنها معايير وأهداف لابد أن نجدها فى كل مجتمع منظم ، فهى تتغلغل فى الافراد فى شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات ، وتظهر فى السلوك والمواقف التى تتطلب ارتباط هؤلاء الافراد ، وتعبر القيم عن نفسها فى قوانين وبرامج التنظيم الاجتماعى والنظم الاجتماعية (١) .

ويكشف التراث الخاص بالقيم ان مفهوم القيم قد استخدم عموما ليشير الى معنيين رئيسيين ، أحد هذين المعنيين يتضح حينما نقول "أن شخصا ما له قيمة او لديه قيمة معينة " والآخر حينما نقول " أن موضوعا ما له قيمة " وهو ما يكشف أن التراث الخاص بالقيم ذو مدخلين احدهما يهتم بمسألة القيم من وجهة نظر الموضوعات وما تنطوي عليه من قيمة . واما المدخل الآخر فانه يركز على دراسة القيم كما يتبناها الأشخاص ، وأن القيم بما يتبناها الأشخاص ويفصحون عنها فى تعبيراتهم وانماط سلوكهم واختيارهم بين البدائل تمثل معايير اومستويات يتم فى ضوئها تقييم الأشياء او الموضوعات. (٢)

والقيم الاجتماعية التى يتبناها الأشخاص مصدرها الثقافة والمجتمع

---

(١) Hirtjler, j.o, social institutions, op,cit,p.311

(٢) Milton, Rokach: The nature of Human Value, the free press, op, cit, p.3.
وانظر عبد الباسط عبد المعطى : عرض تحليلى لمفهوم القيمة فى علم =

والخبرات والتغيرات التي تطرأ عليهم، وأنه اثناء التغيرات الكبري تتفاعل الظروف بطريقة أو بأخري ، ويتأكد الدور الاجتماعي للصفوات المسيطرة في دعم مجموعة من القيم وتحاول الجماعة المسيطرة أن تربط قيمها ومصالحها بقيم ومصالح المجتمع حتى يكسبها مزيدا من الدعم لوضعها المسيطر، وهو ما يعني انه من الضروري عند دراسة موضوع القيم الاجتماعية المرتبطة بالتغيرات البنائية ان نهتم اهتماما خاصا بالبناء الطبقي وبتحليل الدور الاجتماعي للطبقات المسيطرة في صلته بمدي مرونة أو جمود نسق القيمة ووظائفه [١]

وقد نظر الفلاسفة التقليديون الى القيم من خلال علم الأخلاق بوصفه علما معياريا ، ومن ثم تصوروا ان مهمة علماء الاخلاق انما تنحصر في وضع المثل الأعلى وبيان الكمال الاخلاقي ، وهو ما يتفق مع ما ذهب اليه "افلاطون" في نظرته الثابته والمطلقة للقيم غير انهم اختلفوا في تعيين مستوي الخيريه [٢] .

ويذهب رالف لنتون R.Linton الى أن القيمة قد تعرف باعتبارها أي عنصر يشيع في سلسلة المواقف ، ويكون قادرا على اثارة استجابة مستترة في الفرد ، الا أن هذا التعريف يخلط بين القيم والثقافة ، وأن القيم كما يذهب كلاكهون Kluckohn تتحدد بنماذج السلوك التفضيلي الذي يقوم على تصورات لما هو مرغوب فيه ، كما انها تنظر الى الفعل وخاصة الى الاختيارات التي تتم من جانب الأفراد الفاعلين [٣] .

= الاجتماع ، المجلة الاجتماعية والقومية ، المجلد السابع العدد الأول ، يناير ١٩٧٠ ص١٠٢ .
- صلاح قنصوه : القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية ، الفكر المعاصر يناير ١٩٧٠ ص٣٠ .
- محمد على محمد : المجتمع والثقافة والشخصية مرجع سابق ص٢٥٥ .

(١) المرجع السابق ص ٣٥٦ .

(٢) توفيق الطويل ، مصدر سابق ص٦٥ ، زكريا ابراهيم ، الاخلاق والمجتمع ، مرجع سابق ص ص٤-٨ .

(٣) C.Kluckohn, et, al., op.cit,pp:422,423.

واهتم روفيلد بالقيم الاجتماعية في دراساته القروية التى اجراها على مجتمعات قروية في المكسيك حيث يعتقد انه وجد مجموعة من القيم والاتجاهات القروية القديمة والحديثة وتتلخص في ارتباط القروي بالارض الى حد قداستها وتبجيل العمل الزراعى والارتباط بالشعور الدينى واحتقار سكان المدن ، كما انهم غير قادرين على مزاولة العمل الشاق فى العمل الزراعى واحتقار الأعمال التجارية ، ويذهب روفيلد الى أن نموذج التفكير والشعور الذي ينبثق يبدو ممكن التطبيق ، فالقروي يبدو انه نموذج انسانى متعارف عليه ينتشر ودائم [1] وتؤكد الدراسات التاريخية وجود هذه العقلية ، حيث انه هناك نموذجا لشخصية القروي (اسلوب الحياة) حيث توجد اتجاهات رئيسية تؤكد اتجاها محليا ونفعيا ازاء الطبيعة تعكس الارتباط بالارض والعمل الزراعى والاعتماد الكامل على البيئة التى يعيش فيها والتكيف معها [2] .

والقيم هى معتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعى بين الأفراد ، وبين خبرات حياتيه ، حيث ميز ميلتون وركتش Milton. Rokeach بين ثلاثة من المعتقدات وهى المعتقدات الوصفية والمعتقدات التقويمية والمعتقدات الآمره الناهية، والمعتقدات الوصفية قد تكون خاطئة او صحيحة ، والمعتقدات التقويمية وهى التى يتم على أساسها حكمنا على موضوع المعتقد على أنه حسن أم غير ذلك ، والمعتقدات الآمرة الناهية والتى يتم فيها الحكم على الوسائل أو الغايات على أنها مرغوبة أو غير مرغوبة ، والقيم تعد معتقدات من النوع الأخير حيث يتم تفضيل الأشخاص لأفعال معينة دون الأخري ، والقيم كالمعتقدات تنطوي على ثلاثة عناصر هى العنصر المعرفى : فهى معرفة لما يرغبة ويفضله الفرد ، والعنصر السلوكى وذلك من خلال متغيرات وسيطة تحفزه الى الاتيان

---

(١) R.Redfield : op.cit pp:112-114.

(٢) R.Redfield: The Primitve mind and its transformation (Gret scols books) Gornal Univ.Press 1957. pp.38-39.

بسلوك معين، والعنصر العاطفي حيث يستشعر الفرد مشاعر معينة ازاء هـــذه القيمة [١] .

وثمة تمييز وتصنيف للقيم أولها : حيث لجأ عدد من المفكرين الى توضيح القيم من خلال المثل العليا المحددة مثل دوركايم والثاني : حيث حاول بعض المفكرين توضيح مفهوم القيم عن طريق الاغراض والمصالح والاتجاهات مثل رالف لنتون الذي يربط بين القيمة والمصلحة والثالث: يحدد القيمة من خلال بعض الحاجات النظرية والحيوية وذلك من خلال البناء الداخلي للانسان لا من خلال الموضوعات حيث ارجع سمتر القيم الى البواعث الانسانية التي تعد مصدرا لكل النظم وانماط السلوك الانساني ، والرابع: والذي يوضح القيم من خلال الأفعال التي يأتي بها أعضاء الجماعات ويقرها المجتمع، ومصدر القيم الجماعة الاجتماعية من ناحية والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع ككل من ناحية أخري مثل بارسونز حيث يذهب الى أن القيم تمثل ظاهرة اجتماعية ثقافية مصدرها البناء الثقافي والذي يحتوي على أنساق الرمز الثقافي ، والاتجاه الخامس، ويوضح مفهوم القيمة عن طريق الثقافة بانماطها واشكالها وعملياتها المختلفة [٢] .

ومن الجدير بالذكر أن الثقافة والمجتمع والشخصية هم المصدر الرئيسي للقيم كمعتقدات، وأن القيم تفصح عن نفسها في انماط التفضيل والاختيار بين البدائل المتاحة، وتصبح القيمة مقياسا لاصدار حكم معين على موضوع أو ظاهرة معينةوتتسم القيم بالاستمرار النسبي وتخضع للتغير. والقيم ذات أهمية نسبية تتحدد داخل ما يعرف باسم تدرج القيم أو سلم القيم، وتعني النسبية أن القيم تتطور من خلال ما نمر بهمن خبرات، وتتداخل مع بعضها في منافسة حول الأهمية النسبية وينتج عن ذلك ترتيب للقيم داخل سلم الأهمية [٣] .

(1) Milton, Rokeach, The nature of Human value the free press 1973 op, cit, pp.11-13.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي ، المرجع السابق ص٢١٩ .
(٣) محمد علي محمد وآخرون ، المجتمع والثقافة والشخصية ، مرجع سابق ص ص٢٥٥ـ٢٥٦ .

ويذهب روزنتال ، ويودين Rosenthal, 8, Yudin في تعريف القيم Values بأنها خواص الموضوعات المادية وظواهر الوعى الاجتماعى التى تتميز بأهميتها بالنسبة للمجتمع وللطبقة وللانسان ، فالأشياء المادية تمثل انواعاً من القيم لأنها موضوعات تتصل بمصالح واهتمامات انسانية مختلفة ، كما ان ظواهر الوعى الاجتماعى والافكار تعد هى الأخري قيما ، يعبر فيها الافراد بشكل أيديولوجى عن مصالحهم ، وبجانب القيم المادية والاقتصادية والجمالية ، توجد القيم الاخلاقية والقانونية والسياسية والثقافية والتاريخية والظواهر الاجتماعية قد تمثل اخلاقا طيبة أو شريرة ، ويخلق المجتمع نسقا من التصورات والمبادئ التى تقوم الأفعال فى ضوئها لتنظيم سلوك الأفراد وأنشطتهم ، وهو ما يكشف عن انها تتخذ طابعا طبقيا فى المجتمع الطبقى . (١) .

وتذهب الماركسية الى أن الاقتصاد أو الانتاج هو الذي يشكل الأساس الحقيقى الذي يتأسس بالنظر اليه البناء الفوقى والسياسى والتشريعى ، ثم اشكال الوعى الاجتماعى المرتبط به ، ومن ثم فان الوجود الاجتماعى هو الذي يحدد الوعى الاجتماعى ، وبتغير الاساس الاقتصادي ، فان البناء الفوقى الشامل يخضع لتحول او تغير سريع بدرجة اكثر أو أقل ، وأن مستوي قوي الانتاج هو الذي يحدد المستوي العام للثقافة والمعرفة والايديولوجية (٢) .

الا أن البناء الفوقى يكتسب نوعا من الاستقلالية ، نظرا لأن التراث الثقافى قد ينبثق مرتبطا بشروط تاريخية محددة ، واكتساب القيم الثقافية والتخلى عنها يتم وفقا لعمليات اجتماعية بطيئة ، وأنه قد يتأسس نوع من

(١) M, Rosenthal, and, p.Yudin, Adictionary of Philosophy, op, cit, p 270.

(٢) Marx , K: Contibution to the Critgue Political economy, Chicago, 1904.pp 11-21.

الاستقلال للبناء الفوقي كالثقافة ، وأن البناءات الفوقية ، أو على الأقل بعض عناصرها الأساسية عادة ما تصبح ارثا مشتركا لتشكيلات ثقافية عديدة ، وذلك لكونها تشبع حاجات اساسية لدي الكائنات البشرية [1] .

وتذهب الماركسية الى أن الانسان فى وجوده الاساسي يولد متعدد الملكات، غير انه فى الاطار الرأسمالى يعانى من الاختزال الكامل لكليته، ومن ثم فقد كان أحد المقاصد الأساسية لماركسي ان يوضح كيف تقهر البناءات المجتمعية المتباينة وخاصة — الانساق الرأسمالية — البشر وتفرض عليهم أن يتصرفوا باسلوب مختلف عن الآخر أن لم يتناقض معه [2] ومن ثم فاذا كان الانسان برجوازيا أم بروليتاريا — له وجوده الكلى ، فان مهمة النسق الرأسمالى هى أن يحوله الى وحدة جزئية تابعه .

ويؤكد ماركيوز Marcuse ان المجتمع يزود الأفراد بشروط يعيشون ويفكرون فى ظلها . ومن ثم فليس بامكانهم تجاوزها ، بل ان جهاز الانتاج يميل لأن يكون سلطويا ، الى المدي الذي لا يحدد فيه المهن والمهارات والقيم فقط ، تلك التى يحتاجها المجتمع ، ولكنه يحدد أيضا الحاجات والطموحات الفردية [3] .

ويلاحظ ان القيم الاجتماعية التي يتبناها الأشخاص مصدرها الثقافة والمجتمع والخبرات والتغيرات التى تطرأ عليهم ، وجدير بالذكر انه اثناء التغيرات الكبري ، تتفاعل الظروف بطريقة او بأخري ، ويتأكد الدور الاجتماعي

---

(١) Kloskowska, Antonino . the Conception of culture according to karl, marx, the polish sociological, Bulletin, No, 1, 1970 pp. 5-15.

(٢) D, Atkinson : op: cit p 35.

(٣) Marcuse, H, one Dimensional man, Routledge Kegan, poul, 1968. PXV. p: 18.

للصفوات المسيطرة فى دعم مجموعة من القيم، وتحاول الجماعة المسيطرة أن تربط قيمها ومصالحها بقيم ومصالح المجتمع، وذلك من شأنه ان يكسبها مزيدا من الدعم لوضعها المسيطر [١] .

ومن ثم يمكن من خلال الحقائق والخصائص السابقة أن نستخلص أن :
" القيم الاجتماعية : هى مجموعة من المعتقدات، تتسم بقدر من الاستمرار النسبى تمثل موجهات للأفراد ، تنشأ نتاجا للتفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعى والاقتصادي والثقافى ، وتخضع القيم للتغير وفقا لتغير اسلوب الانتاج والنظام الاجتماعى ، حيث يؤدي كل اسلوب للانتاج الى افكار خاصة ،وقيم اجتماعية معينة [٢] ويكشف ذلك عن أن القيم ظاهرة انسانية تاريخية تتميز بالنسبية والتغير والتناقض (حسب الموقف) وأنها طبقية وذات أبعاد ومستويات متعددة تتغير بتغير اسلوب الانتاج والنظام الاجتماعى .

ثالثا : التغير الثقافى :

التغير الثقافى أمر لم يتوقف منذ وجدت المجتمعات البشرية . وذلك ما تعكسه مخلفات هذه المجتمعات والتى تعطينا سجلا لحياتها سواء فى عصور ما قبل التاريخ أو فى العصور التاريخية، وهذا التغير قد يكون بطيئا كما كان الحال فى المراحل الأولى من العصور القديمة أو سريعا كما هو الحال فى المجتمعات المعاصرة، ومن ثم يصبح وجود تغير ثقافى مستمرا امرا مفروغا منه [٣]، وهناك فروق بين التغير الثقافى والتغير الاجتماعى ، وتستند هذه الفروق الى التفرقة التى يراها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين الثقافة والمجتمع، حيث يعد

---

(١) Neil, W, Chamberiain, Remaking American, values Basic book, N.Y. 1977 pp. 15-20.

(٢) V.Afanasyve, op cit, p. 325.

(٣) عاطف غيث : التغير الاجتماعى فى المجتمع القروي ، مرجع سابق ص ٢٢

مجال اهتمام الانثروبولوجيا الاجتماعية هو الثقافة والمجتمع معا ، وأن التمييز بين المجتمع والثقافة لا يبدو واضحا جليا ، ذلك لأن الانثروبولوجي يتناول في وصفة الواقع او السلوك الظاهر الشخصي الذي يحتوي الاثنين معا ، بيد أن الثقافة تدوم وتنتقل عبر الأجيال ، ولهذا فان دراسة التغير الثقافي Cultural , Change تعد أدق من دراسة التغير الاجتماعي (١) .

ودراسة الثقافة هي دراسة المجتمع، حيث أن لكل مجتمع ثقافته التي تميزه ويتسم بها كما ذهب اوجبرن (٢) ogburn حيث مزج بين تعريف تايلور للثقافة بأنها الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والفن والعقيدة والامكانيات الأخري التي يكتسبها الانسان كعضوا في المجتمع، وبين تعريف رد فيلد للثقافة بأنها المجموعة المنظمة من المفاهيم التقليدية التي تظهر في الفن والحرف، حيث ينظر الى الثقافة على أنها ذات وجهين مادي وغير مادي ،حيث يتمثل الجانب اللامادي في الزواج والسلطة الابوية وتعدد الزوجات في حين يتمثل الجانب المادي في المساكن والاثاث والطعام وما الى ذلك (٣) .

وينظر الى التغير الثقافي Cultural, Change على أنه العملية التي يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالي من جوانبه السياسية والاجتماعية والمادية من شكل الى آخر ولذا فان دراسة التغير الثقافي كما يذهب مالينوفسكي Malinovski تتناول العمليات التي تعدل من النظم الاجتماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع التي يقوم عليها اقتصاد ه الاجتماعي (٤) بيد أن الفصل بين المظاهر المادية المكونة للثقافة المحسوسة

(١) Alan, R, Beals and otheres, culture in process, op, cit, p.5.

(٢) Ogburn , Nimkof : Hand,book of sociology op, cit p. 16.

(٣) idid p. 18.

(٤) Nalinowski: Danamic of culture change op. cit: p. 4.

فى المجتمع وبين العلاقات الاجتماعية التى تكون البناء الاجتماعى أمرا له وجاهته فى الدراسات المتزامنه ، بيد أن الدراسات التغيرية تري انه لا يمكن فصلهما ، نظرا لأن المظهرين المادي وغير المادي مرتبطان اشد الارتباط ، حيث من الصعوبة بمكان ان نفرد عوامل خاصة لأحدهما [١] .

بيد أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوجيا والاقتصاد تسبق فى التغيرات ، حيث يكون لها مركز الصدارة ، بينما تتخلف المظاهر غير المادية ، ولا تختلف رؤية ماركس عن هذه الرؤية حيث يري ماركس Marx ان درجة النمو التكنولوجى تحكم شكل الانتاج والعلاقات والنظم التى تحكم النسق الاقتصادي ، وهذه المجموعة من العلاقات بدورها صاحبة الكلمة الفاصلة فى النظام الاجتماعى بأسره [٢] .

ان مجموع العلاقات الخاصة بالانتاج كما يذهب ماركس تكون البناء الاقتصادي فى المجتمع وهو يعد الأساس الحقيقى الذي تقوم عليه الانساق الاجتماعية الأخري ، فالحياة الاجتماعية للانسان — افكاره — حياته المجالية والروحية ، فلسفته ، عقيدته ، والصور الاجتماعية التى تنتقل خلالها عباره عن انعكاس للنسق الاقتصادي [٣] .

وتؤكد الماركسية على أن الاقتصاد أو بالتحديد الانتاج هو الذي يشكل الأساس الحقيقى الذي يتأسس بالنظر اليه البناء الفوقى والسياسى والتشريعى ، وبتغير الأساس الاقتصادي فأن البناء الفوقى الشامل يخضع لتحول أو تغير سريع بدرجة اكثر أو أقل ، حيث ان مستوي قوي الانتاج هو الذي يحدد المستوي

---

(١) انظر : عاطف غيث ، مرجع سابق ص٥٤ .
محمد على محمد ، مرجع سابق ص ٣٣ .
محمد الجوهري ، مرجع سابق ص ٢٨ .
(٢) المصدر السابق ص٥٥ .
(٣) المصدر السابق .

العام للثقافة [1] والأخلاق الانسانية بشكل عام انما هى نتاج طبيعى للتنظيم البشري ، فقد ظهرت المبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية بظهور المجتمع الانسانى ، وتعرضت لعمليات من التغير والتطور التاريخى وتغير طابعها مع تغيرات اسلوب الانتاج والنظام الاجتماعى [2] ويؤدي كل اسلوب للانتاج الى ظهور افكار خاصة وقيم اجتماعية معينة ، وكلما تغير الوجود الاجتماعى للأفراد تغير بذلك وعيهم الاجتماعى ، فالأفكار القديمة تختفى وتظهر افكار أخري جديدة تتلائم مع الظروف الجديدة والمتطلبات الاجتماعية المتغيرة [3] .

بيد أن ماركس اكد على امكانية الا يكون البناء الفوقى مجرد انعكاس مباشر للبناء الاقتصادي ففرنسا كانت فى القرن الثامن عشر متقدمة أقتصاديا عن بلاد الاغريق ، الا انها ظلت عاجزة عن انتاج ثقافي يناظر الالياذة ، بل اننا نجد أن انجلز يؤكد ان البلاد المتخلفة اقتصاديا مازالت تلعب دور القيادة فى الفلسفة [4] وفى اطار ذلك يؤكد الفكر النظري على امكان ان يكتسب البناء الفوقى نوعا من الاستقلال لعدة عوامل : اولها : أن التراث الثقافى قد ينبثق بشروط تاريخية محددة ، الا أنه لا يموت بتغير الشروط التاريخية ، فاكتساب القيم الثقافية والتخلى عنها يتم وفقا لعمليات اجتماعية بطيئة ، وثانيها : انه قد يتاسس نوع من الاستقلال للبناء الفوقى كالثقافة مثلا وذلك نتيجة لانتشار منتجات الوعى البشري مكانيا ، ويرتبط بذلك امكان اكتسابها لوظائف جديدة ، وهو الغاء لتبعيتها لشروط مادية محددة زمانيا ومكانيا ، واكتسابها نوعا من الاستقلالية وثالثها : ان البناءات الفوقية أو على الأقل بعض عناصرها الأساسية عادة ما تصبح

---

(1) Marx.k. Contribution to the critigue of political economy, op.cit. p 12.

(2) M.Rosenthal, and.p.yudin: Adictionary of philosop-hy, op. cit. pp 30-33.

(3) V.Afanasy, Marxist: op. cit. p. 325.

(4) Marx, 8, Engles : Selected work. v. 11- op.cit. p. 490.

أرثا مشتركا لتشكيلات ثقافية عديدة ، وذلك لكونها تشبع حاجات اساسية لـــدي الكائنات البشرية بغض النظر عن طبيعة الشروط المادية والتي يعيشون فـــي ظلها [١] .

ويعني ذلك انه وأن كانت البناءات الفوقية تنشأ كانعكاس للشروط الماديـة القائمة ، الا أن قدرتها على الاستمرار يدرجه اكثر من الشروط المادية ،بالاضافة الى احتمالية تغطية البناءات الفوقية لأكثر من وجود مادي أو بناء تحتي ،حيـــث يفترض التوسير Althusser تصورا جديدا للعلاقة بين البناء التحتـــي والبناء الفوقي يرتكز على مبدأين ، الأول — الاستقلال النسبي للبناءات الفوقيـــة وتأثيرها او نتائجها المحددة ، والثاني : ان التأثير الحتمي في النهاية يكـــون عادة لأسلوب الانتاج الاقتصادي [٢] وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي الى التغير الثقافي Cultural,change هناك عددا من الاراء المختلفة التي يركـــزون أصحابها على عدة عوامل يرون أنها تؤدي اكثر من غيرها الى هذا التغير ،ومـــن بين هذه العوامل انتشار ايديولوجية معينة في مجتمع ما أو اعتناق عقيـــدة جديدة [٣] ، بيد أن العامل المؤثر في التغير هو بروز التناقضات الناجمة عـــن وجود اساليب اجتماعية وثقافية مختلفة داخل المجتمع الواحد ،وهي تناقضـــات تولد ضغطا مستمرا يؤدي بدوره الى حدوث تغير ثقافي [٤].

ومهما كان من أمر النظريات الاجتماعية المختلفة بصدد العوامل المؤثـــرة في التغير الثقافي ، فانه يمكن أن نشير الى عوامل ثلاثة أو مؤشرات ثلاثـــــة

---

(١) A,Kloskowska: the conception of culture according to karl marx, the polish sociological bulletin, No,1.,1970:pp.5-15.

(٢) Althusser, Lus, for Marx, New,York op, cit.,p.111

(٣) Evons.Z. Vogt:Culture, Change (in, int, Ency,s-sc, Vol 111. p.554.

(٤) Georg peter: Social structuye op cit, pp 555-559.

تؤدي الى حدوث تغير ثقافى بداخل المجتمع هى : الأول ; أي اتصال بين مجتمعين لكل منهما نمط ثقافى مختلف عن الآخر لابد ان يؤدي الى حدوث تغير ثقافى فى كليهما بدرجات متفاوتة[١] وهو ما برز فى الفترة التى تهتم الدراسة الراهنة بها وهى حقبة السبعينات وما اتسمت به هذه الحقبة بما يسمى بالانفتاح الاقتصادي الذي حمل معه عديدا من الثقافات الغربية ذات الطابع الاستهلاكى ، وقد تأسس على ذلك تأثيره على بعض القضايا التى تمس الواقع الاجتماعى المصري ولا سيما مجتمعاته القروية[٢] .

والثانى : أي تغير يطرأ على البيئة الموجودة عن طريق الهجرة[٣] يؤدي الى تغير ثقافى : ففى بدايات القرن الحالى على سبيل المثال ،بدأت الهجرة من الريف الى المدن سعيا وراء الرزق ، لاتساع مجالات العمل فى المدن من تلك الموجودة فى القرى ، ثم تزايدت الهجرة فى حقبة السبعينات كنتاج للانفتاح الاقتصادي الذي وسع بدوره نطاق الهجرة وجعله يمتد الى الدول العربية ، حيث أدت الى حدوث تغير ثقافى فى كثير من أساليب الحياة القروية .

والثالث: أي تغير فى المجتمع يؤدي بوضوح الى تغير ثقافى Cultural change[٤] وفى اطار ذلك يؤكد هربرت ماركيوز أن المجتمع يزود الأفراد بشروط يعيشون ويفكرون فى ظلها ، وليس بامكانهم تجاوزها[٥] وعلى ذلك فان مهمة النسق الرأسمالى هى أن يحول الانسان الى وحدة جزئية تابعة له عليها وطأة وتأثير حتمى[٦] .

---

(١) Evons,Z,V. Vogt:Cuture, Change,op.cit,p.357.

(٢) انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق ص٤٤٣ .

(٣) Evons,Z,V, Nogt: op, cit. p. 358.

(٤) ibib. p. 357.

(٥) Marcuse.H.op. cit. P.XV.

(٦) D,Atkinson, op.cit. p. 35.

وقد كانت التغيرات التى شهدها المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح الاقتصادي الذي حفلت به حقبة السبعينات نتيجة للتغيرات الجوهرية التى طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للتحول من نمط انتاجى كانت تقوده الدولة الى نمط رأسمالى تجاري تابع، انعكس على القرية المصرية وأدي الى حدوث تغيرات عميقة فى هيكل وبنية الريف المصري التى استهدفت ارساء التبعية [1] وقد أدي ذلك الى تحول النمط الانتاجى فى القرية المصرية، وزيادة الأهمية النسبية للزراعات الرأسمالية التى تحتاج لقدرة مالية وفن انتاجى متقدم نسبيا ، حيث زاد عدد الافدنه المزروعة بالفواكه من ٢٤٤ الفا فى عام ١٩٧٠ الى ٣٣٨ الفا فى عام ١٩٧٨ أي بما نسبته ٣٪ من مساحة الأرض الزراعية ، كما زاد عدد الافدنة المززوعة بالنباتات الطبية والعطرية من ١٥ الفا فى عام ١٩٧٠ الى ٦٤ الفا فى عام ١٩٧٨ أي بنسبة ٥٪ من اجمالى الأرض الزراعية[2]

والتغيرات التى طرأت على المجتمع المصري كنتاج لسياسة الانفتاح لم تقتصر فقط على البناء الاقتصادي والسياسى ، بل الاخطر من ذلك انها قد امتدت الى البناء الاجتماعى والثقافى ، فالسياسات الاقتصادية يمكن تغييرها وفقا للمراحل التاريخية المختلفة بوضع خطة او استراتيجية اقتصادية قومية ولكن التغيرات البنيوية فى المجال الاجتماعى والثقافى والتى يقصد بها مجال القيم والمعتقدات وغيرها — اسلوب الحياة — داخل المجتمع لها طبيعة الادمان وليس من السهولة التخلى عنها وهى سمة المجتمعات التابعة بوجه عام [3] ، حيث اتجهت الأساليب والقيم نحو الاستهلاك واللامبالاة والفردية فى حقبة السبعينات، بعد أن كانت القيم الأساسية تدور حول الأرض والابناء فالأرض لها قيمة عظمى

---

(١) عادل حسين ، مرجع سابق ص٤٤٤ .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى ومستقبل التنمية ، مرجع سابق ص٤ .
(٣) عادل حسين ، المرجع السابق ص٤٣٨ .

لأنها مصدر الحياة، والعمل المنتج فيها هو النشاط الأول والقيمة العلية العامة وكلما ازداد انشغال الفرد بالعمل الزراعى زادت قيمته فى عائلته ومجتمعه (١) .

رابعا : ماهية الانفتاح الاقتصادي وتطوره :

ان لفظ الانفتاح من الألفاظ حديثة الاستخدام فى اللغة العربية حيث لم يظهر فى القاموس الاقتصادي والسياسى المصري الا منذ اوائل السبعينات ، وكلمة انفتاح تتضمن وجود حالة سابقة من الانغلاق ، أي تتضمن ان ابواب الاقتصاد المصري كانت مغلقة امام العالم الخارجى ، الا أن أبواب الاقتصاد المصري كانت مفتوحة دائما فى العصر الحديث، وخاصة منذ أن تقلص نظام محمد على فى العقد الرابع من القرن الماضى ، فقد اجهز الاتفاق التركى البريطانى عام ١٨٣٨ واتفاقية لندن عام ١٨٤٠ على ما كانت تتمتع به مصر من حرية الحركة فى المجال الاقتصادي وفتحت ابواب الاقتصاد المصري للبضائع الاجنبية (٢) .

وبالاضافة الى ذلك فقد شهد النصف الثانى للقرن التاسع عشر تطورا عظيم الأثر ، وهو شق قناة السويس لخدمة المصالح الغربية وتمثيل البنوك وبيوت المال ، وقد استمرت الامتيازات الأجنبية حتى تم الغاؤها عام ١٩٣٧ ، لكن توقيع معاهدة " مونترو " لم يغلق باب الاقتصاد المصري ، بل ظل باب الاقتصاد المصري مفتوحا ، ويشهد على ذلك تدفق البضائع ورؤوس الأموال الأجنبية (٣).

وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت مصر مجتمعا شبه اقطاعى ، وهو ما يعنى أن مصر كانت قد عرفت الرأسمالية (٤) وكانت حكومة النظام الجديد تأمل

---

(١) انظر : عاطف غيث ، القرية المتغيرة : مرجع سابق ص ١٠٣ .
(٢) جوده عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور ، الحصاد ، والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٤ .
(٣) المرجع السابق ص ص ٢٤—٢٦ .
(٤) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ص ٢

فى أن يضطلع رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى بدوره فى تنمية الطاقات الانتاجية فى مصر، فبذلت جهدها لتشجيعه، وصدر لهذا الغرض القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية [١] وظلت كذلك علاقات مصر التجارية والاقتصادية قوية مع الخارج، ويشهد على ذلك أن نسبة التجارة الخارجية للدخل القومى لم تقل عن نسبة ٣٥٪ [٢] ثم حاولت الثورة أن تتصدي من خلال قرارات يوليو ١٩٦١ وما بعدها لمهمة التنمية الكاملة من خلال القطاع العام، وذلك تعبيرا عن بدء مرحلة جديدة للاستقلال الاقتصادي وارساء دعائم التنمية [٣] .

وهو ما يكشف أن الاقتصاد المصري، لم يكن مغلقا على الأقل منذ الحملة الفرنسية على مصر، ويعنى هذا أن لفظ الانفتاح ليس تعبيرا اقتصاديا فنيا، بل هو اصطلاح سياسى، قصد به تحقيق تحول فى طبيعة النظام الاقتصادي دون حاجة الى اعلان صريح بالتخلى عن الاشتراكية [٤] .

ويعنى الانفتاح كما صورته ورقة اكتوبر التى تعد الوثيقة الرئيسية فى هذا المجال : فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من الخارج، وهو يكشف فتح الاقتصاد المصري على مصراعيه للاستثمار المباشر من الدول الرأسماليه، وبالتالى فان الانفتاح الذي خطط له أن يكون على العالم كله شرقه وغربه ينقلب فى التطبيق الى انفتاح على الغرب وحده، وهو ما يعكس التوجه نحو الغرب الرأسمالى [٥] وكانت مبررات وثيقة الانفتاح أن الهدف الأساسى يتمثل فى تأمين وتحقيق السلام الاجتماعى، وذلك اعتمادا على أسس اهمها : تحقيق

---

(١) جوده عبد الخالق، مرجع سابق ص٢٧ .
(٢) المرجع السابق : ص٢٨ .
(٣) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص٢٢ .
(٤) جوده عبد الخالق ، مرجع سابق ص٢٧ .
(٥) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ص٩

التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية بهدف ضمان الاستقلال الاقتصادي والتحسن المطرد لمستوي معيشة الشعب ، والحرص على الاستقلال الاقتصادي ، ورفض التبعية الاقتصادية لاية دوله ورفض أن يكون الجهد لثراء فئة محدودة على حساب الأغلبية [1] وقامت هذه الوثيقة بتغيرات تتحقق من خلال سبيلين : الأول : اعادة النظر فى النظام الضريبى لتصبح الضريبة هى الاداة الرئيسية السليمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية من تذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ومن توفير متطلبات الحياة الكريمة لأوسع نطاق من جماهير الشعب ، والثانى : اتخاذ مجموعة من الاجراءات المتنوعه التى ترمى لابراز التكافل الاجتماعى والمساواه فى التضحيات وما الى ذلك من الاجراءات التى تتسم بأنها تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية [2] وعلى الرغم من نبرة التهافت الواضحة ، الا ان السؤال الذي يطرح نفسه ، هل هذا حقيقة ما يغري رأس المال الأجنبى الذي يدعو اليه الانفتاح الاقتصادي بابعاده المختلفة ؟ ان رأس المال لا يبحث الا عن شئ واحد وهو الكسب السريع وبأي ثمن ، وعلى هذا فما هى قدرة مصر النسبية على تقديم فرص مغرية للربح لرأس المال الأجنبى ، فى الوقت الذي تستفيد فيه من تدفق رأس المال هذا فى تحقيق التنمية الاقتصادية [3] .ان هذا يعنى سخاء للتبعية يضحى بكل شئ .... المصلحة الاقتصادية الوطنية ورأس المال المحلى فى مقابل ارضاء رأس المال الأجنبى ، وتشجيعه على القدوم الى البلاد لكى يفرض سيطرته ويبسط نفوذه عليها ، وهو ما يعكس السخاء للتبعية [4] .

ان الانفتاح الاقتصادي لا يعنى فقط مجرد السماح لرؤوس اموال أجنبية للعمل فى كل مجالات النشاط الاقتصادي وتقديم كافة التسهيلات والمزايا له ،

---

(١) المصدر السابق .
(٢) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص ص ١١٦ ـ ١١٨ .
(٣) جوده عبد الخالق : مرجع سابق ص ص ٣٨ ـ ٤٠ .
(٤) عبد القادر شهيب : محاكمة الانفتاح الاقتصادي فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٨ .

ولكنه يتسع الى اكثر من ذلك ... ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية التـــى استهدفت تغيير كل مقومات الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وكل اسس هيكـــل الاقتصاد المصري ، فلم يعد الانفتاح يقتصر على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبيـــة بل شمل اعادة صياغة كاملة وشاملة للاقتصاد المصري وتحوله تدريجيا الى اقتصاد رأسمالى تابع ، وتعيد دمجه من جديد فى السوق الرأسمالية العالمية ، وهـــى العملية التى بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد الاستعمـــار البريطانى والتى توقفت خلال حقبة الستينات عندما انتهجت مصر سياســـة مستقلة [1]

والانفتاح شأنه شأن اية ظاهرة اجتماعية ، لم ينشأ من فراغ ، وانما ظهـــر من خلال عملية صراع اجتماعى تدخلت فى تحديد مساره عوامل تولدت بفعـــل الصعوبات التى آخذت تواجه الاقتصاد المصري فى أواخر الخطة الخمسية الأولى ، وما آسفر عنه من ضغوط اقتصادية منها توقف المعوقات الغذائية الامريكية فى عام ١٩٦٥ [2] ، وقد تضافرت هذه العوامل لتبدأ القيادة السياسية فى مســـار التنازلات والمهادنات التى كانت تعتقد انها وقتية ، وأنها لن تصل الـــى الدرجة التى تحيد بالاقتصاد المصري عن مسيرته التى كانت تستهدفها قـــرارات التحول الاشتراكى [3] الا أن هذا التحول قد تحول عن المسار الاشتراكى فـــى حقبة السبعينات حيث صدر القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والذي يعد الأب الشرعى لأشهر قوانين الانفتـــاح الاقتصادي قاطبة وهو القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربـى والأجنبى والذي عدلت بعض احكامه بمقتضى القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بهدف ازالة العقبات التى تحد من حرية انطلاق رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنيـــة

---

(١) عبد القادر شهيب ، المرجع السابق ص ٢٨١ .
(٢) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص ٢٤٧ .
(٣) جودة عبد الخالق ، مرجع سابق ص ص ٧٦ ـ ٨٠ .

واعطاء المستثمر المصري نفس المزايا التى يتمتع بها المستثمر الأجنبى [1] ومن ثم فلقد وجدت الرأسمالية المحلية فرصتها التاريخية فى استئناف نشاطها فى مصر ودفع الاحداث الى الطريق الرأسمالى ، وقد أدي ذلك الى تطور ملموس فى القاعدة الاجتماعية تتمثل فى نمو الطبقة الرأسمالية ونمو نمط الانتاج الرأسمالى بمعدلات سريعة خلال الخمسة عشر عاما السابقة وكان الطابع الغالب على هذا النشاط هو الطابع الطفيلى السائد والمفسد فى آن واحد [2] .

ويعد الانفتاح نتاجا طبيعيا لمحاولة القوي الرأسمالية المحلية والأجنبية استعادة الواقع الاقتصادي الذي اقصتها عنه ثورة يوليو خاصة فى طورها الاكثر تطورا من الناحية الاجتماعية الذي شهده النصف الأول من الستينات فى سياق سعيها الدائب من أجل استقلال الاقتصاد الوطنى والتحرر من السيطرة الأجنبية ، فالصراع مع القوي الرأسمالية وكبار ملاك الأراضى قد بدأ بمجرد صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ [3] ٠وقد حاولت القوي الرأسمالية استغلال الثغرات التى شابت عملية التحول الاجتماعى بالاضافة الى سعيها الدائب لتدعيم موقفها من خلال احتواء الأوضاع الجديدة باساليب متعددة ظاهرها التعاون فى اقامة البناء الجديد وباطنها الرغبة فى خلخلة الأوضاع الجديدة وتقويض دعائمها [4] .

بيد أن التغيرات التى تمت خلال ما يعرف " بمرحلة التحول الاشتراكى " لم تمثل تحولا وتحديا جذريا لقوي النمو الرأسمالى فالتغيرات الاجتماعية فى الملكية وفى علاقات الانتاج بلغت مرحلة تطورها فى عام ١٩٦١ ،وتوقفت تقريبا فى عام ١٩٦٥ حيث يلاحظ ان قانون الاصلاح الزراعى الأول ساعد على

---

(١) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ص٢٨٣ ٠
(٢) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص٢٤٧
(٣) جوده عبد الخالق : مرجع سابق ص٨٧ ٠
(٤) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص٢٤٧ ٠

نمو البرجوازية فقد تم حقيقة محاصرة الطبقات الاقطاعية ، الا ان البرجوازية التى كانت تمتلك عشرة افدنه فاكثر كانت تمثل ٩ر٢٪ من الملاك فى عام ١٩٥٢ . وصلت الى ١ر٣٪ فى عام ١٩٦٥ [(١)] وقد استطاعت القوى الرأسمالية التى عملت تحت مظلة القطاع العام أو التى ظلت طليقة خارجة ان تتكيف مع المناخ الجديد وأن تستفيد منه لتقوية نفوذها حتى حلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما ادت اليه من شروخ عميقة فى الكيان الاجتماعى ، تلك التى هيأت الظروف لسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، وقد ساعدها فى ذلك عوامل خارجية لعبت دورا ضاغطا لتحول المسار الاقتصادي فى السبعينات متمثلا فى الضغوط الخارجية والتى تبلورت فى قرار بمنع أو وقف المعونات الغذائية فى عام ١٩٦٥ واستغلال تفاقم المشاكل الاقتصادية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالاضافة الى فقدان القدرة على التصرف فى الجوانب الاقتصادية والسياسية على حد سواء وهو نتاج للضغط العسكري والاقتصادي الخارجى [(٢)] .

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الأبعاد البنائية ... مرجع سابق ص٥٣ .
(٢) عبد القادر شهيب: مرجع سابق ص٢٨١ .

خاتمة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل : أهمية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها حيث تعد دراسة المجتمعات القروية المتغيرة أمر يهتم به كثير من المعنيين بالدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية ، قبل أن تختفي المعالم القروية القديمة ويصبح من الصعب اعادة تصويرها وخاصة في حالة لا تعطينا فيها المصادر التاريخية بيانات دقيقة ومن ثم تصبح مثل هذه الدراسة واجبا علميا من حيث امكانية دراسة التغير الثقافي Cultural, Change في المجتمع القروي في حقبة السبعينات وهي التي تعنى بها الدراسة الراهنة نظرا لما طرأ من تغيرات جوهرية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدت الى حدوث تغير ثقافي — تغير في اسلوب الحياة في جوانبها المادية واللامادية — ولا سيما في القرية المصرية — وهو ما يعكس تفاعل القطاع الريفي مع القطاع القومي ككل حيث يعد قطاعا هاما من قطاعاته ٠ وكان من أهداف هذه الدراسة محاولة التعرف على التطورات الاقتصادية للقرية وعلاقة ذلك بالتطورات الحادثة في المجتمع القومي وذلك من خلال التعرف على التغير في اشكال واساليب الانتاج الزراعي والتغيرات في انماط الانتاج والاستهلاك والتغير في اشكال العلاقات الاجتماعيه والتغير في الانساق الثقافية الفرعية كالنسق القيمي والنسق العائلي والنسق التعليمي والنسق السياسي ٠

وتناول هذا الفصل المنهج الذي تسير في اطاره الدراسة ، حيث تنتمي الدراسة الراهنة الى مجال الدراسات الوصفية حيث لا تستخدم فروضا محددة وانما تهتدي بمجموعة التساؤلات المطروحة والتوجهات النظرية المتاحة والاعتماد على التحليل التاريخي الذي يشكل ضرورة اساسية لفهم التغيرات الثقافية ، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي يؤدي الى مزيد من فهم خصائص مجتمع الدراسة ، بالاضافة الى ذلك فقد استعانت الدراسة بالمناهج الكمية كالاحصاءات والبيانات الرسمية والسجلات مع استخدام الملاحظة والملاحظة

بالمشاركة والاعتماد على الاخباريين من كبار السن .

وتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للدراسة : ماهية الثقافة وماهية القيم الثقافية وماهية التغير الثقافي وماهية الانفتاح الاقتصادي : أولا : مفهوم الثقافة ، حيث تشير الثقافة الى أساليب الحياة التي تنتشر في كافة المجتمعات الانسانية خلال فترة زمنية محددة ، مع الأخذ في الأعتبار عدم الخلط بين الثقافة كمفهوم تجريدي للسلوك وبين الأنشطة والأفعال الفردية المادية فالانسان يحقق توافقا جمعيا من خلال الثقافة مع البيئة المحيطة والظروف التاريخية ، حيث أن اساس الظواهر الثقافية يكمن في الظروف الحياتية الاقتصادية التي يعيش الناس في اطارها والتي تشكل اساليب حياتهم ، ومن ثم ترتبط الثقافة بمراحل نمو المجتمع وتغيره ولهذا ينبغي تناولها من أجل فهمها في ضوء التكوين الاقتصادي ، والاجتماعي الذي توجد فيه ، حيث يجب أن ننظر اليها ـ أعني الثقافة ـ في علاقتها بالنشاط الانتاجي للافراد ، ويشير مفهوم القيم الثقافية : الى مجموعة المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي والتي تمثل موجهات الأفراد ، وتنشأ نتاجا للتفاعل بين الشخصية والواقع الاقتصادي والاجتماعي وتخضع القيم للتغير وفقا لتغير اسلوب الانتاج والنظام الاجتماعي حيث يؤدي كل اسلوب للانتاج الى افكار خاصة وقيم معينة . وهو ما يعني ان القيم ظاهرة انسانية تاريخية تتميز بالنسبية والتغير والتناقض (حسب الموقف) وذات أبعاد ومستويات متعددة تتغير بتغير اسلوب الانتاج والنظام الاجتماعي وتفصح القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات التي يكونها الافراد نحو موضوعات معينة .

ويشير مفهوم التغير الثقافي الى التغير الاجتماعي والحضاري أي التغير في اسلوب الحياة التي يحياها المجتمع ، ووسيلة العيش التي يعيشها ابناء المجتمع بما في ذلك التغيرات المادية والمعنوية التي تترك بصماتها على العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي لهذا المجتمع ، وهو التغير الذي ينعكس

من خلال تغير انماط الانتاج واشكال العمل وانماط الاستغلال الزراعى بما تنطوي عليه من أدوات انتاجية من الاشكال التقليدية قبل الرأسمالية الى اشكال رأسمالية هامشية أو محيطية وما يصاحب هذا التغير من تغير فى الانساق الثقافية الفرعية كالنسق القيمى والنسق العائلى والنسق التعليمى والثقافة السياسية، ويعد الانفتاح الاقتصادي الذي تبلور فى حقبة السبعينات حجز الزاوية الذي أدي الى تغيرات جوهرية فى البنية الاقتصادية نتيجة للتحول من نمط انتاجى تقوده راسمالية الدولة الى نمط راسمالى تجاري تابع، مما ادي الى حدوث تغيرات عميقة فى هيكل الريف المصري وبنيته استهدفت تبعية المجتمع الريفى وتحوله من النمط الانتاجى الى النمط الرأسمالى الاستهلاكى التابع.

الفصل الثاني

النظرية الاجتماعية والتغير الثقافـــي

يتناول هذا الفصل النظرية الاجتماعية وموقفها من قضية التغير الثقافي ووجهة النظر التقليدية والراديكالية حيث يطرح هذا الفصل الاتجاهات النظرية العالية بالاضافة الى الاتجاه النظري التى تسير فى اطاره الدراسة الراهنه كاطار تصوري للتحليل السوسيولوجي ويتمثل فى كونه اداة للفهم والتحليل :

أولا : البنائية الوظيفية والتأكيد على الثقافة والقيم.

ثانيا : التحديث والتطور المتتابع.

ثالثا : الاتجاه الراديكالى والتغير الثقافى.

أ— الماركسية التقليدية.

ب— الماركسية الحديثة.

رابعا : الاطار التصوري للدراسة.

أ— نظرية التبعية والتحول من تبعية الاقتصاد الى تبعية الثقافة.

ب— القضايا الأساسية لنظرية التبعية.

خامسا : نماذج من الدراسات الاميريقية فى المجتمعات الريفية فى قري العالم الثالث.

ان كل مجتمع انسانى له ثقافة معينة تحكم سلوك اعضاءه من حيث علاقاتهم ببيئتهم ومن حيث علاقة التفاعل الاجتماعى التى تتم فيما بينهم أو بينهم وبين عالم ما فوق الطبيعة، وقد ابرزت التعريفات السابقة للثقافة Culture أن جزءا منها يتصف بانه تقليدي والجزء الآخر يتسم بأنه راديكالى ، والواقع أن السمة الأساسية تكمن حقيقتها فى أن الانسان يتعلم الثقافة كعضو فى المجتمع ونعرض فى هذا الفصل لموقف النظرية الاجتماعية من التغير الثقافى من وجهة النظر التقليدية والراديكالية ٠

أولا : البنائية الوظيفية والتأكيد على الثقافة والقيم :

أدي ظهور التحليل الوظيفى والبنائى فى ميدان الانثروبولوجيا منذ ثلاثينيات هذا القرن الى رفض العوامل التاريخية ورفض الاتجاهات التطورية بالاضافة الى تجاهله لظاهرة التغير الثقافى Cultural, Change وكانت هذه الدراسات تتصف بانها دراسات انيه اي آنها تدرس الثقافة الواحدة أو مجموعة من الثقافات فى لحظة زمنية معينة ٠اما الدراسات التاريخية فكانت توصف بأنها دراسات تتابعيه ، وكانت الدراسات التاريخية فى الانثروبولوجيا تعتبر دراسات ظنية ولا يمكن الركون اليها (١) .

الا ان هذه الأفكار قد تغيرت فى السنوات الأخيرة حيث تخلت العلوم الطبيعية منذ أن بعيد عن تصورات ثابته لا تتغير واصبحت تسلم اليوم بأن معظم النتائج التى تنتهى اليها انما هى قضايا احتمالية ويصدق هذا على الدراسات الانية أو التتابعية فى العلوم الاجتماعية ، فالدراسات الأنية تؤكد أو تفترض سلفا ، وجود الثبات الثقافى ، أما دراسات التغير الثقافى Cultural,Change فهى دراسات تتابعية ، ذلك لأن الثبات والتغير من سمات أي ثقافة (٢) .

(١) محمد الجوهري : مقدمة فى الانثروبولوجيا ، مرجع سابق ص ٣٢٠
(٢) انظر : احمد ابو زيد ، مرجع سابق ص ٦٢ ٠
محمد على محمد : المرجع السابق ٠
محمد الجوهري ، مرجع سابق ص ٣٢٣٠

ويمثل الاختراع والانتشار حقيقة من حقائق الثقافة ، الا أن دراسات الانتشار يمكن ان تدلنا على ما حدث بالنسبة لجوانب معينة من الثقافة، ولكنها لا تدل بالقدر الكافي على كيفية حدوثه أو سبب حدوثه ، حيث انها تميل الى الطابع الوصفي وليس التفسيري ، فاذا نظرنا من وجهة نظر ثقافة معينة فسوف نجد انه ليس من الأمور الهامة أن نكتشف أن عنصرا معينا من عناصرها قد نشأ نتيجة عملية اختراع داخلي أو انه استعير وتم تكييفه مع بقية عناصر الثقافة (١) .

وكان لتزايد المعرفة العلمية عن فترة ما قبل التاريخ التى كشفت عنها البحوث الاركيولوجية ، أن اثيرت مشكلة علاقة الثقافات الأمية بالحضارات الكبري في كل من أوروبا وأمريكا ، ونتيجة لهذه الاكتشافات وزيادة المعرفة ، ظهرت البدايات الأولى لتفكير علمى حقيقى فى المشكلات الانثروبولوجية ، وهى مجموعة الاراء التى تعرف باسم " النزعة التطورية الثقافية " التى تمثلت فى أراء تايلور Taylor "الثقافة البدائية" ومورجان " المجتمع القديم " ، الا انه لا يجب ربط النزعة التطورية الثقافية بالدارونية الاجتماعية عند هربرت سبنسر واتباعه الذين طبقوا المبادئ التى فهموها من فكرة "البقاء للأصلح " البيولوجية على المجتمعات وعلى الانسان فى المجتمع (٢) .

الا أن المفكرين التطوريين هم أول من أدرك واستخدم مفهوم الثقافة Culture وميزة من التداخل الذي كان قائما بينه وبين مفهوم العرق والسلالة ويؤكد ذلك تعريف تايلور Taylor للثقافة حيث يذهب " الى أن الثقافة أو الحضارة ... هى ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والقانون والعادات والتقاليد ، وأي قدرات أو عادات أخري اكتسبها الانسان كعضو

---

(١) انظر :
احمد ابو زيد ، مرجع سابق ص ٦٢ .
محمد على محمد ، المرجع السابق
محمد الجوهري ، مرجع سابق ص ٣٢٣ .
(٢) المرجع السابق

في المجتمع[1] .

وكان للاتجاه التطوري في القرن التاسع عشر أكثر من مجرد قيمة تاريخية ، فقد هيأ الأساس للمنهج الجدلي التاريخي عند الماركسية ولنظرتها العلمية التاريخية التي تعتبر الرأسمالية مرحلة حتمية في التطور الثقافي الاجتماعي [2] .

وظهرت نظريات بديلة لتطورية القرن العشرين التي نمت في اوائل القرن التاسع عشر ، حيث تذهب نظرية " الدائرة الثقافية — التي تعتبر نظرية المانية المنشأ — الى القول بعدم وجود الاختراع أصلا عند البشر ، وقد فسرت أوجه التشابه الثقافي على أنها نتيجة للانتشار فحسب ، أي أن هناك عدة ثقافات أساسية متميزة ظهرت في اجزاء مختلفة من العالم ثم انتشرت هذه العناصر خارج المنشأ الذي ظهرت فيه ، ومن ممثلي هذا الاتجاه "بواس" الذي لم يكن يعارض التطور بقدر ما كان يتجنب الخوض فيه مفضلا البحوث التاريخية ذات الموضوعات المحددة تحديدا تاريخيا دقيقا .

وقد كان التركيز على المشكلات التاريخية وعلى ظاهرة الانتشار مميزا للمدرسة الامريكية خلال الثلث الأول من هذا القرن والتي أدت الى ظهور منهجين هما : نظرية — العمر والمنطقة — اللذين مثلهما (كلارك ويسلر) حيث يعد مفهوم " المنطقة الثقافية " مجرد أداة لتصنيف الثقافات أو مجموعات من العناصر الثقافية بالنظر الى الاقاليم الجغرافية ، وقد ظهر هذا المفهوم كوسيلة لترتيب المواد والبيانات الثقافية المحفوظة في المتاحف[3] .

---

(١) Edwin. B.tylor, Primitive, Culture (Etes, and,Laur riat 1974. Vol-1, p.2.

(٢) Althusser Lous, for Marx, op cit,p.111

(٣) انظر : وليم باسكوم وميلفيل هيرسكوفتش — الثقافة الافريقية — دراسات في عناصر الاستمرار والتغير ، ترجمة عبد الملك الناشف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٦ .
، محمد الجوهري ، الانثروبولوجيا ، أسس نظرية وتطبيقات عملية مرجع سابق ص٢٤٥ .

وتعكس المدارس التاريخية المختلفة فى الانثروبولوجيا وخاصة المدرسة الامريكية النظرة الى الثقافة باعتبارها مجموعة من العناصر غير المتصلة والمتباينة فى نشاتها التاريخية ، والتى تبدو متجاورة نتيجة لبعض الأحداث التاريخية ، فكأن اولئك المفكرون ينكرون وجود علاقات وظيفية اساسا بين العناصر ، ويرون أن جملة ثقافة معينة أن هناك صلة ما ضرورية بينهما وذلك من خلال عملية تسويغ عقلى فقط (١) .

وتطورت النظرية الوظيفية فى كتابات مالينوفسكى Malinowski فى كتابيه " نظرية علمية فى الثقافة " و " ديناميات التغير الثقافى " حيث يذهب مالينوفسكى : " الى أن كل ثقافة حية هى عبارة عن كيان وظيفى متكامل شبيه بالكائن الحى ، واننا لا نستطيع ان نفهم أي جزء من الثقافة الا فى ضوء علاقته بالكل فالاداء الوظيفى للعنصر الثقافى داخل النسق الكلى للثقافة هو الذي يفسر هذا العنصر ، ويكشف عن هويته الحقيقية ، ويرجع مالينوفسكى التغير الى عاملين
أ ــ التلقائى الداخلى الذي يؤدي الى التطور المستقل .
ب ــ والخارجى فى صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى (٢) .

والتعريف الذي وضعه مالينوفسكى " للتغير الثقافى " Cultural, change فانه العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى من نواحيه الاجتماعيه والسياسية والمادية من شكل الى آخر ، والى طبيعة الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال Contact مع ثقافة أعلى ، فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وانما يشمل أيضا على العناصر اللامادية وذلك لدخول الاوربيين الى هذه المجتمعات وهم مزودون بعناصر تكنولوجية مميزة لثقافاتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير (٣) ويري مالينوفسكى أن التغير الثقافى Culture Change

---

(١) المرجع السابق
(٢) B.Maliowski, Daynamic of culture change op. cit., p. 1.
(٣) ibib.

عن طريق الاتصال اما فردي أو جماعي ، واما مؤقت أو دائم ، وبالتالى تكـــون عملياته المختلفة نتيجة اتجاهات عامة أو خاصة ، أي أن التغير الثقافى عنـــده هو تغير فى وحدات Unites وفى اثناء التغير تتخذ هذه الوحدات اشكـــالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عـــن الاحتكاك والاتصال ، ولهذا فان الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال وهـــو : عملية اعادة تنظيم على أسس جديدة كلية [1] فهو يري ان الثقافة Culture مكونة من وحدات أو اجزاء أو انساق تتغير كل منها متخذا صورة جديدة ، فقد يعنـــى ذلك أن تغيرها قد لا يكون فى اتجاه واحد ، أو قد يكون هناك اختلاف فـــى التغير ، فبعضها يتغير كلية ، والبعض الآخر يظل محتفظا ببعض العناصـــــر القديمة التى لا تزال تحتفظ وتؤثر فى الحياة الاجتماعية [٢] .

وعلى خلاف مالينوفسكى يوجه رادكليف براون اهتمامه الى دراسة المجتمع لا الى الثقافة ، حيث يذهب الى أن المجتمع شأنه شأن الكائن الحى يتكون مـــن اجزاء متداخلة وظيفيا ومتبادلة الاعتماد بعضها على بعضه كما أن أجـــــزاء الكائن الحى تعمل معا للحفاظ على الكل ، كذلك تسهم التقاليد والنظم الموجودة فى الحفاظ على الكائن الاجتماعى واستمراره ، وتلك هى بالفعل الوظيفـــــة الرئيسية — ان لم تكن الوحيدة — لتلك التقاليد والنظم اذا نظرنا اليها فـــى مجموعها — أي بقاء المجتمع نفسه [٣] .

بيد أن الاتجاهات الوظيفية التى عرضنا لجزء منها تستخدم نموذجـــا للتوازن فى نظرتها الى المجتمع والثقافة ، بالاضافة الى أنها تذهب الى أكثـــر من مجرد التسليم بالثبات كسمة مميزة للثقافة ، اذ تنطوي على مجرد التسليـــم بحالة الاستقرار ، وأن كل تغير يطرأ على المجتمع أو الثقافة ، انما يرجع الـــى

---

(١) ibib

(٢) ibib

(٣) محمد الجوهري : المرجع السابق ص٣٥٨ .

مصدر خارج المجتمع ، وتتبعه عملية استعادة للتوازن الذي كان قائما من قبل ، هذا بالاضافة الى أن الاتجاه الوظيفي يفتقد الرؤية التاريخية ، ومن ثم تعد نظرية غير تاريخية في التغير ومن ثم فامكانية تطبيقها تعد محدودة [1] .

وتعد معالجة الوظيفية معالجة جزئية ولا سيما بالنسبة للدول النامية ، هذا بالاضافة الى مزج الاتجاه الوظيفي للتنمية والنمو والتطور واعتبرهما مفهوما واحدا ، فضلا عن أن هذا الاتجاه لم يستطع تصور امكانية أن يكون المجتمع نسقا ديناميا غير متوازن [2] .

ويفسر بارسونز النسق الثقافي بأنه العلاقات المتداخله بين القيم والمعتقدات والرموز المشتركة ، ويري أن نسق الشخصية هو النسق الذي يشمل الدوافع والمؤثرات والامكانيات وكل ما يتصل بالفرد ككائن عضوي ، وتمثل أفكار بارسونز مجموعة من النصوص المتصارعة والمتناقضة والتى حاول من خلالها تحديد اطاره التصوري للوجود الاجتماعي ، حيث أن الاساس في نظرية بارسونز هو الفعل الاجتماعي ومحورها الفاعل والموقف وتوجيه الفاعل ، حيث استخدمت لاعطاء معنى للفعل يعبر من خلال الفاعل ، ولقد انتقلت الذاتية من خلال افكار بارسونز الى مستوي الثقافة والشخصية [3] .

ولقد حاول بارسونز تشييد ثلاثة انساق تحليلية لنسق الفعل — متمثلة في النسق الاجتماعي Social, System ونسق الشخصية Personality ، ونسق الثقافة Culture ، والنسق الاجتماعي امبريقيا هو المجتمع ووحداته الأساسية هي الفعل والمكانة Status والدور Role ويتحقق الفعل امبريقيا

(1) Chodact, Syzman, Socital, developement, op, cit, p.75.

(٢) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع ... مرجع سابق ص ٨٠ .

(٣) على ليله ، البنائية الوظيفية ، مرجع سابق ص ٩٨ .

باندفاع الافراد الى الاشباع الأمثل لاحتياجاتهم، ولكن هذا الاشباع محدد اساسا بالموقف الاجتماعى من خلال التوجيه القيمى الذي يمكن اعتباره همزة وصل بين النسق الاجتماعى وبين النسق الثقافى ، وتتفاعل الانساق الثلاثة على أساس الترابط والتساند والتكامل فيما بينهما ، وعلى اساس تشابكها فى اطار نسق الفعل الاجتماعى [١] .

ولقد ناقش بارسونز قضية التغير داخل النسق الاجتماعى وفق نماذج من نوعية نمو الكائن العضوي [٢] وتؤكد مناقشته لقضية التغير فى عديد من أعماله أن التغير هو مدخله لبحث الثبات، فالمجتمع المحلى أو حتى العالمى يصل الى توازنه عبر تغيرات بنائية فى انساقه الفرعية، فالتغير البنائى فى الانساق الفرعية مظهر صحى من أجل عملية التوازن فى النسق الشامل [٣] فالنسق الاجتماعى هو مجموعة متكاملة من الانساق الفرعية الموجهة بمجموعة من المتطلبات الوظيفية Functional, imeratives حيث يتحرك النسق من مستوي توازن مبدئى الى توازن جديد تدمج فيه التغيرات التى يتطلبها ادخال العنصر الجديد وانجاحه فى الاتحاد بالنسق [٤] .

فالانتقال من مستوي توازن الى مستوي توازن آخر يشهد بالضرورة فترة من الانفصال بين نماذج السلوك القائمة وبين الادوار الجديدة القائمة أو

---

(١) Parsons.t- The social system op. cit, p. 55

على ليله : الأسس النظرية ... مصدر سابق ص ٣٩ .

(٢) على ليله، البنائية الوظيفية ... ص ٩٨، وما بعدها .

(٣) Parsons.t. the social, system, op.cit.p:55

(٤) Teylor, John.G, From, modernization, to modes of production, :Acritigue, of the sociologies of development, and Underdvelopement, London macmilan, its, 1979, pp.23, 26.

المطلوبة ـ والتي تعيد توازن النسق عند مستواه الجديد وتعمل على حل الصراع اثناء فترة الانتقال ـ بحاجة الى الاندماج في النظام اثناء فترة الانتقال ، ويتم ذلك بواسطة تحويل للتنظيمات الموجودة ، أو خلق تنظيمات جديدة نوعيا لتنظيم صور النزاع القديم (١) .

وينظر بارسونز الى الثقافة Culture كنتاج من ناحية وكعامل محدد من ناحية أخري لانساق التفاعل الاجتماعي الانساني وهو يؤكد ـ اتفاقا مع التأكيد الانثروبولوجي ـ أن الثقافة تتناقل وتتعلم وتصبح مشتركة بين الناس (٢) ويميز بارسونز بين ثلاثة انواع رئيسية من الانماط الحضارية وهى :

أولا : انساق الأفكار والمعتقدات وتتميز بافضلية الميول الادراكية .

ثانيا : انساق الأفكار والرموز التعبيرية ، كالاشكال الفنية وتتميز بأفضلية الميول الادراكية ـ الميل الى الأشياء أو رفضها .

ثالثا : انساق التوجهات القيمية أو الانماط التكاملية وتتجه الانماط الثقافية الى الانتظام في اتساق على اساس الاتساق المنطقي أو الانسجام الاسلوبي للأشكال الفنية والملائمة العقلية لكيان القواعد الاخلاقية (٣) .

بيد أن بارسونز لم يقم بتحليل الانساق الثقافية ، اذ يبدو انه اعتبر ذلك مهمة تدخل في اختصاص الانثروبولوجيا الثقافية ، ويقتصر اهتمامه بالانساق الثقافية على مدي تأثيرها في الانساق الاجتماعية والشخصية (٤) .

---

(١) ibib . p.27.

(٢) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق ص ٤٠٤ .

(٣) نيقولا تيماشيف: المرجع السابق ص ٤٠٧ .

(٤) Chodack, Syzman, Societal development, op.cit. , pp: 42-46.

ويحصر بارسونز المكونات الأساسية للتطور فى التباين والتكامل والتقييم داخل نطاق النسق القيمى ، وقد حدد بارسونز ثلاثة مستويات تطورية للمجتمعات وهى :

١) يتمثل المستوي الأول فى البدائية التى تشمل نمطين الأول : يؤدي فيه نسق الدين والقرابة دورا اساسيا ، والثانى يتميز بظهور نسق التدرج الاجتماعى والتنظيم السياسى ·

٢) والمستوي الثانى يحوي شكلين من المجتمعات: الشكل الأول :يتمثل فى المجتمعات القديمة التى تتميز بوجود تعليم حرفى ،والشكل الثانى : هو الشكل المتقدم من المجتمعات القديمة ويتميز بانتشار التعليم بين افراد الطبقة العليا ·

٣) وفيما يتعلق بالمستوي الثالث: فهو يشار به الى المجتمعات الصناعية الحديثة (١) .

ويذهب بارسونز الى أن هناك محددات أساسية للفصل بين تلك المراحل المختلفة وتتضمن " الدين " الذي يعد ذا أهمية اولية فى النمو البشري التكيفى ، واللغة ، والتنظيم الاجتماعى فى صوره انساق قرابية ، والتكنولوجيا ، وتكمل هذه العموميات الأربعة فى الحقبة الحديثة من حقبات التطور الاجتماعى : "البيروقراطية وهى مرتبطة تاريخيا بالتدرج الاجتماعى المتزايد ، واقتصاديات النقود ،وظهور السوق الحديثة ، ونمو نظام قانونى عام ، وهو شرط من شروط الديموقراطية " (٢) .

ويعتقد بارسونز أن التوترات والضغوط التى تنتج عن عملية التغير فى أجزاء من النسق والتى لا يمكن أن تتواءم مع التطور التدريجى ، قد تعتبر الحد الأقصى من المقاومة التى تبديها العناصر المستثمرة المهددة بأي تغير آخر ، كذلك يعتقد ان زيادة التوترات والضغوط فى الأجزاء التقدمية فى

---

(١) السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص٠ ٥٠

(٢) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق ص ٤٢٥٠

النسق يؤدي الى نمو حركة ثورية مغتربه (١) .

بيد أن بارسونز اختزل عملية التحول الاجتماعى الى مجرد تكيف آلـــى مع ضغوط داخلية وخارجية ، ونظريته على هذا النحو لا تفسح مجالا للعمـــل السياسى والنضال الاجتماعى الفعال من أجل احداث هذا التحول ، وربمـــا كان سبب ذلك هو ظهور تلك السيولة النقدية المنهمرة على الوظيفية بسبـــب تجاهلها لدور الصراع فى احداث التغير والتماسك على السواء ، الا انه لم ينكـــر كلية الوجود الفعلى للصراع ، ولكنه ينظر اليه على أنه خلل طارئ ، يطرأ علـــى أساليب الضبط الاجتماعى والتكامل المعياري (٢) وأن الواقع الاجتماعى عند سبنسر يتسم بالسكون " أو الثبات " ويسعى الى التكامل ، ووحده التحليل عنده هـــى الفعل وما يتضمنه من معان سيكولوجية والتغيرات التفسيريه عنده كلهـــا متغيرات سيكولوجية ، وليست اقتصادية أو سياسية أو تاريخية (٣) .

ثانيا : التحديث والتطور المتتابع :

يعد الجهد النظري لنظرية " التحديث " الخاص بدراسة واقـــع المجتمعات المتخلفة فى المرتبة الثانية بينما اهتمامه الأول هو رصد العناصـــر والمظاهر الناجمة عن التباين الوظيفى للنسق الغربى ، وضرورة تكرارها فـــى المجتمع المتخلف ، حيث فهمت نظريات التحديث بمختلف فروعها واتجاهاتهـــا عملية التحول الاجتماعى الاقتصادي ، وانماطه فى العالم الثالث بوصفها سياقـــا تكتسب فيه هذه المجتمعات خصائص النسق الاجتماعى (الصناعى) الغربـــى الرأسمالى بدرجات متفاوته ، ومن ثم فهمت التخلف والنمو بوصفهما ابتعـــادا أو

---

(١) على ليله : الأسس النظرية ... مرجع سابق ص ٤٧٠ .
(٢) السيد الحسينى : نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ص ص ١٢٩ — ١٥٤
(٣) على ليله : المصدر السابق .
سمير نعيم : النظرية فى علم الاجتماع ... مرجع سابق ص ٢٢٣ .

اقترابا من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لهذا النسق ، الـــذي يمثل غاية وهدفا ونموذجا مثاليا ، كما ان مفهوم " التحديث" الذي استخـــدم في نظريات التغير ، انما ينطوي على مضمون " التغريب" ، والتجديث modern-ization هو عملية انتقال كاملة أو شاملة من مجتمع تقليدي أو ما قبل المتحضـــر Premodern الى نمط من التنظيم الاجتماعي التكنولوجي ، والذي يتجه الـــى الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي (١) .

ويعد والت روستو W.W.Rostow أحد الأوائل الذين قاموا بمحاولـــة تزويد التحليل الاقتصادي بمحتوي اجتماعي اقتصادي وتاريخي أخذا في الاعتبار الأوضاع العامة للاقتصاد السياسي في المرحلة العليا من تطور الرأسماليــــة وتطبيقها على البلدان المتخلفة (٢) .

ووفقا لروستو يتحدد تاريخ البشرية في خمس مراحل هي المجتمـــع التقليدي Traditional ، ومرحلة ما قبل الانطلاق Pre-Condition, For, Take off ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضوج The drive to maturity ، وأخيـــرا مرحلة الاستهلاك الجماهيري الوفير High, mass , consumprion

وتمثل المرحلة الأولى (مرحلة المجتمع التقليدي) بانخفاض متوسط الدخل الفردي ، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا ، وغلبة الطابع الزراعي ، وانتشـــار التقاليد الجامدة كالقدرية ، وقد لعبت العلاقات العائلية دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي وتركز القوة السياسية في آيدي من يملكون الأرض .

وتمثل المرحلة الثانية (مرحلة ما قبل الانطلاق) او مرحلة التهيـــوء للانطلاق) مرحلة انتقالية الى مرحلة الانطلاق وتتمثل في استخدام العلـــوم

---

(١) Wilbert-E- moor, Social, Change, Englwood cliffs, New, Jersey, 1963, p.89.

(٢) طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية ، مرجع سابق ص ١٢٣ .

الحديثة لأداء وظائف انتاجية فى المجالين الزراعى والصناعى ، واتساع الأسواق العالمية واشتداد المنافسة من أجلها كما حدث فى أوروبا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، وتتمثل الشروط المهيئة للانطلاق فى حدوث تغير فى اتجاهات الأفراد نحو الانجاب وتحول رؤوس الأموال الى الاستثمارات فى النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام ، وتقييم الافراد طبقا لانجازاتهم ، بالاضافة الى زيادة الانتاج الزراعى والصناعات الاستخراجية ، وظهور طبقة واعية تحبذ الجديد [1] .

وتمثل المرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق) حيث يتم فيها القضاء على العقبات التي تقف فى طريق النمو ، بحيث تأخذ القوي التقدمية فى الانتشار فى المجتمع ، وتبدء عملية البدء فى الانطلاق بفعل حدوث ثورة سياسية تؤثر فى البناء الاجتماعى والاقتصادي والسياسى والثقافى القائم ، كما حدث فى المانيا والهند ، ويذهب روستو الى أن التكنولوجيا كانت العامل الحاسم فى انطلاق امريكا وانجلترا وكندا ، وما أدت اليه من التوسع فى الصناعات الجديدة ، وزيادة الدخل القومى ، وانتشار المراكز الحضارية وتقدم الفن الانتاجى ، واستقرار البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال عشرين عاما من مرحلة الانطلاق .

وتمثل المرحلة الرابعة (مرحلة النضج) حيث يذهب روستو أنها تستتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد واتجاه الاقتصاد الوطنى نحو نشر التكنولوجيا الحديثة فى مجالات النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وانخفاض نسبة العاملين فى القطاع الزراعى ، وتغير افكار وأراء الأفراد وتطلعاتهم [2]

---

(١) طلال البابا ، المرجع السابق ص١٢٦
السيد الحسينى ، المرجع السابق ص٥٢ .
(٢) طلال البابا ، المرجع السابق ص١٢٩ .

وتمثل المرحلة الخامسة (مرحلة الاستهلاك الوفير) ففي هذه المرحلة تنتقل القيادة الى القطاعات المشتغلة بالخدمات وانتاج السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات... وقد شهدت المجتمعات التى بلغت هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية ، ويذهب روستو بأن ثلاثة امور تحدث فى تلك المرحلة هى : اتساع القوة الخارجية للدولة ، تخصيص اعتمادات عسكرية هائلة وتحقيق اهداف انسانية متمثلة فى تذويب الفوارق بين الطبقات ، والتوسع فى قنوات الاستهلاك[1] .

بيد أن روستو حاول تدعيم فكرة اساسية هى أنه قد نظر الى تطور المجتمعات فى جملتها من وجهة النظر الاقتصادية ـ شأنه فى ذلك شأن ماركس ـ وأنه قد سلم أيضا بان التغير الاقتصادي يحدث آثارا اجتماعية وسياسية وثقافية ، وأنه قد أقر بوجود مصالح متعارضة تتبناها الفئات والطبقات المختلفة ويري أن الرأسمالية هى أخر ما يتوصل اليه التطور البشري ، وبالتالى هى أعلى مرحلة من التطور الاجتماعى العام ، بينما ترى الماركسية أن الاشتراكية هى النظام الذي سيحل محل الرأسمالية التى تؤول الى الزوال[2] .

ان نظرية روستو تتوجه الى بلدان العالم الثالث بفكرة مضللة لتوهم هذه البلدان بأنها ستصل الى مرحلة الاستهلاك الوفير التى وصلت اليها أوروبا عبر هذه المراحل من النمو الطبيعى والتلقائى ، وهدفه هو اعفاء الرأسمالية من مسئوليتها عن تخلف البلدان النامية ، وأن النمط المشوه للتجارة الخارجية والتبعية لطرف واحد ليس من النتائج الضارة للاستعمار ، بل ينبغى رؤية الاستعمار فى التحليل الأخير كشىء ايجابى ، وأن حالة التخلف فى البلدان

---

(١) السيد الحسينى : المرجع السابق ص [illegible]

(٢) طلال البابا : المرجع السابق ص ص ١٣ـ ٢٤ .

المتخلفة ليست سوي حالة طبيعية ، واعتبرها مرحلة تطور منطقية من مراحل التطور الاقتصادي ، وهو ما تتفق عليه أغلبية نظريات التخلف الغربية (١) .

بيد أنه اذا كان روستو قد بدأ التاريخ بالمجتمع التقليدي ليصل به الى المجتمع ذو الاستهلاك الوفير ، فان دانيل ليرنر D.Lerner . قد انجز قبله هذا المنطلق من ذات الاطار النظري المعنوي بتجاوز المجتمع التقليدي والفارق بينهما هو أن المرحلة النهائية للتاريخ هى مجتمع المشاركين Partic-ipant society ، ومجتمع المشاركين هو المجتمع الحديث الذي عرف معظم افراده التعليم المدرسى ، والعمل بالأجر النقدي من أعمال لنهم مطلق الحرية فى تغييرها والاعتماد على الأسواق المفتوحة ،والقدرة على التصويت فى الانتخابات بحرية كاملة بالاضافة الى المشاركة فى الامور والمهام العامة (٢) . ويكتسب الأفراد لهذه الخصائص نتاجا لمراحل متعاقبة ، حيث يرتبط التزايد الحضري بانخفاض نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم ، بالاضافة الى تزايد الاتصالات الجمعية نتاجا لاتساع مجال المشاركة السياسية والتى تؤدي الى المشاركة الاقتصادية فى شراء السلع الرأسمالية الكمالية أو الترفيهية (٣) .

ويسير فى نفس الاتجاه باحث أخر ، حيث يذهب الى أن دافع الانجاز Achievment, motive يعد هو الطموح وحب النجاح ، والاعتماد على الذات ويكتسب هذا الدافع من خلال مناخ تربوي ، وأن غياب هذا الدافع لدي أفراد المجتمع المتخلف هو أهم أسباب تخلفهم (٤)

---

(١) السيد الحسينى : المرجع السابق ص ص ٥٦ـ٥٨ .
حيدر ابراهيم على : التغير الاجتماعى والتبعية ، مرجع سابق ص ٨٥ .

(٢) Lerner, Danil, the passing of traditonnal society, Modernijing, the middle, East, New, York the free, press 1958. pp. 50-52.

(٣) Lerner, Danil, op.cit, p. 53.

(٤) Ma, Clellnand, David, the Achieving, Society, Princetoon, op.cit:p: 71.

بيد أن المأزق الذي وقع فيه الفكر الوظيفي في دراسته للواقع الأوربي ، ووقع أيضا فيه فكر التحديث الذي يعد وريث الفكر الوظيفي - هذا المأزق - هو انهما دون مستوي النظرية الكاملة المتسقة . كما لم يرقيا الى مستوي الظواهر المدروسة خاصة ظاهرتي التنمية والتخلف من حيث العمق والشمول [1] بالاضافة الى قيام الفكر الوظيفي بالتركيز على ابراز قدرة النسق الاجتماعي المتكامل على مقاومة كافة العناصر المزعجه لاستقراره كالصراعات الطبقية والاضطرابات والتمرد والعنف وذلك بخلق ادوار ومؤسسات جديدة يمكنها من تغير المهام الجديدة لكي يتجاوز النسق التغيرات الجديدة [2] ، وتتركز أهداف الفكر الوظيفي في تحقيق اشباعات كمية من نمط السلع المنتجة في المجتمعات الغربية وتتحدد عوامل التنمية من وجهة نظر نظرية التحديث في تحديث بناء القيم Values عن طريق الاتصال العصري والتعليم العلماني والمؤسسات السياسية حيث يدفع ذلك بالطبقات الوسطى الى مزيد من المشاركة [3] .

ثالثا : الاتجاه الراديكالي والتغير الثقافي :

١) الماركسية التقليدية :

تمثل الماركسية التقليدية مزيجا من الديالكتيكية والهيجلية ومن قضايا مورجان عن التطور الثقافي وتطور المجتمعات ومن الايمان بحتمية التقدم الذي يقود الى تأسيس مجتمعات أفضل به وتفترض هذه النظرية أن الانسان يميل الى تحسين مستوي معيشته مما ساعد ماركس على اكتشاف التعاون والتنظيم . أي أن

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الفكر التنموي وصراع المصالح مرجع سابق ص٣٥ .
- محمد دويدار : التنمية في مصر والوطن العربي مرجع سابق ص٤٥ .
(٢) Taylor : Op, cit; pp. 26-27.
(٣) ولبورشرآم : اجهزة الاعلام والتنمية الوطنية ، مرجع سابق ص٤٩ .

التنمية هى نتاج انشطة الأفراد اليومية [1] ويعتمد الاطار القصوري للأفكار الماركسية على مسلمتين اساسيتين هما الحتمية الاقتصادية والانماء من خلال الصراع الطبقى ، وتتمثل الأولى فى الحتمية الاقتصادية وتري ان قوي وعلاقات الانتاج هما اللتان تشكلان العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى والعمليات السياسية والاجتماعية ، فالعامل الاقتصادي كما يذهب ماركس يتكون من الوسائل التكنولوجية للانتاج الذي يحدد بالتبعية العلاقات التى ينبغى على الأفراد أن يمارسوها لانتاج السلع بطريقة اكثر كفاءة عما لو كانوا منعزلين [2] .

ويفرق ماركس بين البناء التحتى وبين البناء الفوقى فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل على عنصرين هما : قوي الانتاج Power, Production وعلاقات الانتاج Relation of Production المترتبة عليها ، وتتكون قوي الانتاج من خلال تفاعل عاملين هما : وسائل الانتاج : وهى عباره عما يلزم الانتاج من أدوات ... الخ ، فضلا عن الأفراد الذين يباشرون العمل الانتاجى [3] ويشير مفهوم قوي الانتاج الى : مجموعة الوسائل التى يمكن بواسطتها انتاج السلع المادية ، وهى تنطوي على أدوات الانتاج والأفراد ، بما يتمتعون به من امكانيات وخبرة فى العمل [4] .

أما علاقات الانتاج : فهى عبارة عن العلاقات التى تنشأ بين المشتغلين بفروع الانتاج ، بالاضافة الى العلاقات الخاصة بملكية الأموال ووسائل الانتاج ، أما البناء الفوقى : فيضم كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع ، فضلا عن النظم المقابلة لها مثل : الدولة والقانون والاحزاب السياسية وما الى ذلك [5]

---

(1) Chodack, Syzman: Societal, development 1973, op, cit. p. 27.

(٢) على ليله : الأسس النظرية والمنهجية ، مرجع سابق ص٤١٧ .

(٣) السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص٢٦ .

(٤) محمود عوده ، تاريخ علم الاجتماع ، مرجع سابق ص١٢٧ .

(٥) السيد الحسينى ، المرجع السابق ص٣٠ .

واستنادا الى تحديد ماركس للدور الذي تلعبه علاقات الانتاج في تاريخ البشرية ، نجده يحدد خمس مراحل اختلف فيها النظام الاجتماعي للانسان واختلفت حياته الثقافية والفكرية والسياسية وهي : **المرحلة الأولى** ، وهي مرحلة الانتاج البدائي ، حيث كانت ملكية أدوات الانتاج جماعية ، وأدوات الانتاج هي الحجارة والقوس والسهم ، وحيث كان الانتاج مشترك بين افراد المجتمع الذي يخلوا من الطبقات ، **والمرحلة الثانية** : هي مرحلة العبودية أو الرق ، حيث بدأ الاغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء ، بحيث تحول الآخرون الى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض ، **والمرحلة الثالثة** : وهي مرحلة الاقطاع ، حيث يمتلكون وسائل الانتاج وهي الأرض ، أما الاقنان فيعملون في الأرض مقابل جعل معين يدفعه لهم الاقطاعيون ، وقد وضعت طبقة الاقطاعيين من النظم والأجهزة ما يحمي مصالحها ، غير أن التقدم العلمي والصناعي أدي الى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعه لسيطرة حكام الاقطاع والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضي الاقطاعيين ، وبذلك ظهر في الافق نظام جديد (نظام انتاجي) هو الرأسمالية الصناعية ، **والمرحلة الرابعة** : وفيها حلت البرجوازية محل الاقطاع ، وظهر في المجتمع طبقتان اساسيتان وهما : طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا ، والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل الانتاج الأساسية في المجتمع ، ويذهب ماركس الى أن هناك قوانين ثلاثة تؤدي الى تدهور الرأسمالية ١ ـ قانون فائض القيمة ٢ ـ قانون تراكم رأس المال ٣ ـ قانون الافقار المطلق ، وتعمل هذه القوانين على ابراز التناقضات الكامنه في النظام الرأسمالي ، ويؤدي ذلك الى تذمر العمال ، ومن ثم انفجار ثورة علنية تهزم فيها البرجوازية ، ويسيطر فيها العمال (١) وبذلك تنتهي هذه المرحلة بظهور **المرحلة الخامسة** والأخيرة وهي الاشتراكية ، التي يصبح المجتمع فيها مالكا لوسائل الانتاج ويكون خاليا

---

(١) السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص ص ٣٠ ـ ٣٢ .
محمود عوده ، وآخرون ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٦٨ .

من الطبقات وبذلك تنمو وسائل الانتاج نموا حرا (١) .

ويكشف ذلك عن التغير الثقافى المصاحب لكل مرحلة من المراحل الخمس حيث تغيرت أساليب الحياة فى كل مرحلة من هذه المراحل اختلف فيها النظام الاجتماعى للانسان واختلفت فيه بالتالى حياته الثقافية والفكرية والسياسية بداية من مرحلة الانتاج البدائى تلك التى كانت فيها ملكية الأرض جماعية واستخدمت فيها أدوات الانتاج القديمة التى اكتشفها الانسان من واقع البيئة التى يعيش خلالها وكان الانتاج مشتركا بين أفراد المجتمع الذي يخلوا من الطبقات ومن ثم كانت روح التعاون تسيطر على توجهاتهم ، ثم تغيرت المرحلة الثانية (مرحلة العبودية) حيث بدأ الاغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء ومن ثم نشأ وبرز اسلوب حياة يختلف عن المرحلة الأولى فقد كان هناك أغنياء يبسطون نفوذهم فى مقابل اغلبية هم عبيد الأرض واقنانها ملزمون بفلاحة الأرض . الى أن تطورت الى المرحلة الثالثة وهى مرحلة الاقطاع حيث يمتلكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض فى مقابل عمل الاقنان فى الأرض مقابل جعل معين يدفعه لهم الاقطاعيون وهو تغير فى أسلوب الحياة حيث بدأ العمل المأجور الذي لم يكن موجودا فى المرحلة الأولى ومن ثم وضعت طبقة الاقطاعيين من النظم والأجهزة ما يحمى صالحها ، بيد أن التقدم العلمى والصناعى والذي أدي الى ظهور المصانع أدي الى خلق توجهات وتغير فى أساليب الحياة حيث اجتذبت هذه المصانع الفلاحين الهاربين من سطوه الاقطاعيين وبذلك برزت أعمال أخري غير العمل الزراعى صاحبها تغير فى أساليب الحياة حتى ظهر نظام انتاجى جديد هو الرأسمالية الصناعية ثم المرحلة الرابعة وفيها حلت البرجوازية محل الاقطاع وبروز طبقتين فى هذه المرحلة هما البرجوازية والبروليتاريا ثم المرحلة الخامسة وهى الاشتراكية التى يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الانتاج ويكون خاليا من الطبقات ، ومن ثم نجد أن هناك تغيرا ثقافيا مصاحبا لكل

(١) Chodack, syzman, societal, development, op,cit, p. 22.

مرحلة من هذه المراحل حيث تتغير اساليب الحياة في كل منها ، ويختلف فيهـا النظام الاجتماعي للانسان وتختلف فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية مرورا بالمرحلة البدائية وحتى الأخيرة .

ومن ثم فان التنمية من وجهة نظر الماركسية توصف بأنها دوافع تطورية في اتجاه التقدم الانتاجي وانها انماء واتساع للانتاج واستمرارا للنمو المعتمد على ترشيد الانتاج وعلى العلم وأن الصراع الطبقي هو الذي يحدد درجة الاسراع بتنمية الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن الحتمية التاريخية تتطلب درجة عالية من تكون نظام الدول مع رفضها للغائيه ، وأن البناء السياسي أو نمط الدولة يعكس الاهتمامات الاقتصادية للمجتمع ، أي أن ماركس يعتقد أن السلطة في أي مرحلة من المراحل تخدم الاهتمامات الاقتصادية للطبقة المسيطرة ، أي هي التي تؤدي عملية التنمية الاقتصادية [١] .

وقد حدث تأكيد فعلي من قبل كارل ماركس على النسق الاقتصادي كأساس مادي للمجتمع ، غير أن هذا التأكيد له مبرراته الكثيرة أولها : أن الثورة الصناعية أكدت فعالية الجوانب الاقتصادية ومن ثم فان التطرف في التأكيد عليها يتضح من خلال رفض ماركس تعادل أو تساوي مجالات الانتاج الروحي والمادي ، بل يذهب الى أن الانتاج المادي هو الذي يحدد طبيعة الانتاج الروحي [٢] وقد أكد ماركس على امكانية أن لا يكون البناء الفوقي مجرد انعكاس مباشر للبناء الاقتصادي . فقد كانت فرنسا متقدمة اقتصاديا في القرن الثامن عشر عن بلاد الاغريق وعجزت عن انتاج ثقافي يناظر الالياذه [٣] ومن ثم يؤكد الفكر النظري على امكان أن يكتسب البناء الفوقي نوعا من الاستقلالية لثلاثة عوامل :

---

(١) Chodack, Syzman, Societal, development, op, cit. p. 27.

(٢) A.Kloskowska: The, Conseption, of Culture. op, cit, p.490.

(٣) Marx 8 Engles: Selected, Work, Vol, 11.p.495.

الأول : أن التراث الثقافي قد ينبثق مرتبطا بشروط تاريخية محددة ، الا انه لا يموت بتغير هذه الشروط التاريخية ، فاكتساب القيم الثقافية والتخلي عنها يتم وفقا لعمليات اجتماعية بطيئة ، ومن ثم نجدها في أحيان كثيرة ليست انعكاسا مباشرا للشروط المادية القائمة ، والثاني : انه قد يتأسس نوع من الاستقلال النسبي للبناء الفوقي كالثقافة Culture وذلك لانتشار منتجات الوعي البشري مكانيا ، ويرتبط بذلك امكان اكتسابها لوظائف جديدة ، وفي ذلك الغاء لتبعيتها لشروط مادية محددة واكتسابها لنوع من الاستقلال ، والثالث أن البناءات الفوقية أو بعض عناصرها الأساسية عادة ما تصبح ارثا مشتركا لتشكيلات ثقافية عديدة ، وذلك لكونها تشبع حاجات اساسية لدي الكائنات البشرية ، بغض النظر عن طبيعة الشروط المادية التي يعيشون في ظلها (١) .

ولعل أفضل صياغة للموقف الماركسي في جوهره الحقيقي من مسألة الجوانب المادية والثقافية للنسق ، ومدي ارتباط الأولى بنوع من الحتمية ، تلك الصياغة التي قدمها التوسير Althusser اذ يفترض تصورا جديدا للعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي يرتكز على مبدأين اساسيين : الأول :الاستقلال النسبي للبناءات الفوقية وتأثيرها او نتائجها المحددة ، والثاني : هو أن التأثير الحتمي عادة ما يكون لأسلوب الانتاج الاقتصادي ،ويعني ذلك وان كانت البناءات الفوقية تنشأ كانعكاس للشروط المادية القائمة الا ان قدرتها على الاستمرار تكون بدرجة اكثر من الشروط المادية ، وذلك باعتبار قابلية الشروط المادية للتغير السريع (٢) ، هذا بالاضافة الى تغطية البناءات الفوقية لاكثر من وجود مادي أو بناء تحتي ، ويؤكد ذلك نوعا من الاستقلالية الخاصة بحيث لا

---

(١) A.Kloskawska, : The Coception of Culture op. cit, p. 16.

(٢) حول هذا الموضوع لمزيد من التفصيل انظر :
علي ليله : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مرجع سابق ص ص ٢٧٤ ـ

تصبح فى سياق زمنى أو مكانى انعكاسا ميكانيكيا أو آليا للشروط المادية القائمة (١) .

وهناك من يري أن التصنيف الطبقي عند ماركس يعانى من قصور ، فقد يوجد شخصان متفقان فى المواقف والاهتمامات ويصنفان فى طبقة واحدة فى الوقت الذي يختلف فيه كل منهما من حيث نوعية العمل الذي يمارسانه ومن ثم يصنفان مرة ثانية فى طبقتين مختلفتين ، ومن هنا يمكن استخلاص أن ماركس لم يتعامل على المستوي النظري العقلانى للانسان وانما تعامل مع العلاقات الاجتماعية وخاصة تلك التى تعرقل التنمية .أي أن النواحى الذاتية والموضوعية قد شابها بعض الغموض فى العلاقة بين الفاعل والهدف باستخدام ماركس لمعايير العقلانية والفعل الواعى (٢) .

كذلك يمكن أن نلحظ بوضوح ان ماركس وانجلز لم يتحررا تماما من النزعة المركزية الاوروبية ، وكذلك فان عرض ماركس وتحليله للتحول نحو الرأسمالية ، قد تم باسلوب ابعد ما يكون التفسير وفقا لحتمية تكنولوجية ، بل انه قد ركز جل اهتمامه على عوامل اجتماعية صرفه ، مثل شيوع الاستقلال الذاتى للمدن ، وتحرير العمل ، وتطور رأس المال التجاري بحكم ظروف الاستقلال الذاتى للمدن ، وقد عالج ماركس هذه العوامل الاجتماعية ، بوصفها قوي انتاجية فى ذاتها (٣) أي أن التقدم التكنولوجى لم يلعب دور الحاسم الا فى مرحلة معينة من هذه المراحل ، وفى ظل سياق ساهمت فى تشكيله ظروف او عوامل تاريخية أخري (٤) .

يضاف الى ذلك أن ماركس قد صاغ نظريته كسياسى ملتزم ، مما أدي بدوره

---

(١) المرجع السابق ، ص٠ ٢٤٠ .

(٢) Dik, Atkinsion, Orthodox ,: Consensus and Radical, Alternative,1972,op.cit,pp,214-216.

(٣) محمود عودة : الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ٢٨ .

(٤) السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق .

الى التقليل من صدق عدد من التنبؤات ، ومنها ان الثورة البروليتارية لم تقع
كما ذهبت الماركسية فى المجتمعات الصناعية ، اذ وقعت الثورة فى أقل المجتمعات
الرأسمالية تطورا ، بالاضافة الى ذلك نجد ان المجتمعات الصناعية المتقدمة
قد تضمنت تغيرا كيفيا عن النموذج الماركسى ، بالاضافة الى ذلك لم تصبح
الثورة البروليتارية هى الفعل العقلانى الوحيد الى ذلك - اي لتحقيق مصالح
البروليتاريا ، والقضاء على مفاسد النظام البرجوازي . وانما ظهر ما يمكن أن
نسمية بالأسلوب أو الثورة الديموقراطية (١)

٢) الاتجاه الماركسى الجديد :

لقد نظر ماركس الى المجتمعات على أنها تمثل بناءات مستقلة بذاتها ،
كل منها يتطور فى ضوء قواة الداخلية ، وبذلك نجد التغير عند ماركس يتوقف
على صراع دائم بين درجة تطور قوي الانتاج من ناحية وعلاقات الانتاج من
ناحية أخري . ومن ثم فان الطبقات - على الأخص البروليتاريا - هى التى تمثل
وسيلة التنمية أو التطور الاقتصادي ، ولنا أن نتوقع تغلغل التخلف طبقا للتفسير
الماركسى فى كل من قوي الانتاج وعلاقات الانتاج ، ونمط الانتاج ، والعلاقات
الاجتماعية ، والوعى الاجتماعى والتكوين الاجتماعى ، وأن التخلف يبدو واضحا
للتناقضات القائمة بين هذه العناصر ، ومن ذلك يبدو واضحا ان التصور الماركسى
للتخلف يتصف بالشمول ، وعلى هذا فان ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين
اساسيين تقوم بينهما علاقة جدلية هى العنصر الاقتصادي والعنصر الاجتماعى (٢)

ولقد حاولت الماركسية الحديثة التأكيد على دراسة العالم ككل ، أي
كوحدة متكاملة ، ومن مميزاتها ادراكها وفهمها لحقيقة التبعية ، ولعلاقة الدول

---

(١) محمود عوده المرجع السابق ص٢٩ .
على ليله : النظرية الاجتماعية المعاصر ، مرجع سابق ص٤٠٤ .
(٢) السيد الحسينى ، المرجع السابق ص١٢٧ .

المتقدمة بالدول المتخلفة ، أي أن معالجة ماركس للرأسمالية اقتصرت على المستوي الداخلي للمجتمعات، ولم تمتد الى النسق الرأسمالي في علاقته على المستوى العالمي ، فالرأسمالية ليست عملية أو نمط ، وانما هي علاقة غير متكافئة بين طرفين احدهما يتمتع بعملية التنمية على حساب الآخر [1] .

وتمثل الامبريالية الاهتمام الاساسي للماركسية الحديثة ، بالاضافة الى أنها اعطت اهتماما كبيرا للعالم الثالث، وأن التفاوت بين الدول هو القانون العام للعمليات التاريخية ، ويتبلور هذا في الدول المتخلفة ، وأن العالم يمثل شيئا واحدا في طريقه الى التقدم ، وأن الدول المتخلفة قد تكون بسبب تخلفها ضعيفة في الاتصال بالثورات أو الانفجارات الثورية ، وأن نظرية الثورة الدائمة تؤدي الى مشاكل للرأسمالية في الدول المتخلفة ، ولا يمكن علاجها الا بالحلول الاشتراكية [2] كذلك نجد أن لينين — برغم ان اداءه كانت متمركزة في روسيا ، الا انه — أعطى أهمية كبري للعالم الثالث بالاضافة الى اعتقاده بأن نهاية الصراع والمقاومة سيكون لصالح الأغلبية ، وأن تصدير رأس المال سوف يعجل من عملية التنمية الرأسمالية في الدول التي تصدر رأسمالها [3] .

ويعد بول باران Baran من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين ، الذين اهتموا بمشاكل التخلف ، فالمؤلفات الكلاسيكية لم تكن في حقيقة الأمر تعالج التخلف، ويفسر بول باران حتمية الثورة من أجل التنمية ، بأن التطور وحدة لا يكفي لاحداث عملية الانماء ، وأنه لابد من الثورة لتحقيق ذلك، فهناك اختلافا وصراعا عميقا بين الرأسمالية الغربية وتقدم الدول النامية ،وأن تنمية الدول أو المجتمعات الغربية كان على حساب الدول المتخلفة [4]

(١) Poster, Carter, Aidon, New, marxist, approaches, to development and, Underdevelopment 1974. op.cit, pp:66-70.

(٢) ibid : pp.74-75.

(٣) ibid : pp.78-79.

(٤) السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص١٣٧ .

ويذهب — باران — الى أن العلاج الوحيد الذي يمكن الدول النامية من القضاء على الامبريالية يكون فى الأخذ بالنظام الاشتراكى ، فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي فى البلاد النامية ، وأن المهمة التى تواجه ثورة اشتراكية فى دولة متخلفة مهمة معقدة ، لانها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوي الانتاجية ، بل تتعدي ذلك لتشمل خلق نظام اقتصادي اجتماعي اشتراكى جديد تماما (١) .

ويذهب — فرانك — الى أن التخلف المعاصر فى حد كبير منه يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وبعبارة أخري يري فرانك أن التخلف نتاجا للتنمية ، ويطور فرانك نموذجا يستوعب الانسانية فى شبكة من العلاقات ، فتوسع النظام الرأسمالى أدي به الى التوغل فى الدول المتخلفة وأدي الى تخلفها ، أي أن هناك سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوي الدول المتخلفة الواحدة ، أو على مستوي الدول المتخلفة والدول المتقدمة (٢) .

وتري الماركسية الحديثة فى نقدها للنظرية البرجوازية انها تفترض أن التنمية ما هى الا عملية تطور من دول تقليدية متخلفة الى دول متقدمة ، وأنه لابد من اتصال المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة (المجتمعات الصناعية) ولقد أدي هذا الدور الذي قامت به الدول المتقدمة فى تخلف الدول النامية الى انماء النظرية البرجوازية ، والتى تلقى اللوم على أفراد الدول النامية لكونهم فى حالة تخلف (٣) .

---

(١) المرجع السابق ص١٣٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) Frank, Ander, Gunder, Latin, America Underdevelopement, or, Revolution 1970, op, cit, pp: 221, 223.

كذلك يعتقد فرانك أن التشابه بين المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية يسمح للبرجوازية أن تبرهن على أن الاستغلال الطبقي غير متصل بالرأسمالية ، وهذا يؤدي الى أنه لا ضرورة لتغيير المجتمع [١] ويعتقد أن السياسة يجب أن تتحد مع الايديولوجية من أجل الثورة ، وأن الثورة تحتاج الى عمل تنظيري وتحليلي للمجتمع ، فالايديولوجية شيء اساسى لمقاومة السياسة البرجوازية الاصلاحية التى لا يؤمن بها ، لانها لا تخدم الا البرجوازية [٢] .

ويذهب محمود عوده الى أن التطورات الحديثة فى الدراسات الماركسية قد اسفرت عن تيارين اساسيين : يتمثل الأول : فى البينوية الماركسية Structuralist Marxism - ويتمثل الثانى : فى النظرية النقدية Critical Theory ويدين الاتجاه الأول الى - لوي الثوسير من ناحية ، والانثروبولوجيا البنائية من ناحية أخري ، وقد اكد التوسير فى معرض تحليله الفلسفى ذلك الجانب من النظرية الماركسية الذي يركز على التحليل البنائي ، والنظرية الماركسية من وجهة نظره تكشف عن وجود مشكلتين ، حيث يفهم المجتمع الراهن وكافة الأشكال التاريخية للمجتمع بوصفها نتائج ، بوصفها مجتمعات ، ومن ثم فان على نظرية ميكانزم الانتقال من اسلوب انتاجي الى آخر أن تطرح مشكلة التنمية أو " المحصلة " وأن تجد حلا لها [٣]

وترتبط هذه المشكلة بعملية الانتاج التاريخى لاسلوب انتاجي معين فى اطار تكوين اجتماعى معين ، تلك هى التنمية المعنية ، التنمية الخاصة التى تنشط كمجتمع على خلاف النتائج والاثار الأخري التى تنشط بطرق مختلفة تماما ، أما المشكلة الثانية فقد نوقشت وفسرت فى ضوء نظرية بنية اسلوب الانتاج ، ونظرية رأس المال [٤] .

---

(١) ibid, pp 80-81.

(٢) ibid, pp 317-330.

(٣) محمود عودة ، تاريخ علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ١٧٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٤ .

ويركز الاتجاه البنيوي الماركسي على عدة مقولات منها على سبيل المثال: اسلوب انتاج الحياة المادية، والتكوين الاجتماعي المطابق له، وفهم هذا التكوين بوصفه بنيات ذات طابع هرمي، وطبقا لهذه الرؤية، فان تحليل البنية يكتسب أولوية على التحليل التاريخي، أضف الى ذلك أن تحديد التغيرات الأساسية لاسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي، وتميزه بين البنيات المختلفة أو المستويات أو الاصعدة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والنظرية التي تتشابك وتختلط، وتتمفصل خاصة في كل تكوين اجتماعي محدد تاريخيا، وثمة تحليل لأساليب الانتاج السابقة على الرأسمالية، والعلاقة بين أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي من خلال رؤية لا تاريخية قوية مع رفض لدور الماركسية بوصفها علما للتاريخ (١).

ويعبر البنيويون الماركسيون على تأكيدهم للاستقلال الذاتي الذي تتمتع به البنيات المختلفة التي تشكل أي تكوين اجتماعي ملموس، ولذلك فأن تطور البنية الاقتصادية "أسلوب الانتاج" بوصفها المحدد النهائي أو العامل الحاسم في التحليل الأخير، لا يعني ان البنية الأخري قد تكون هي المسيطرة، بل أن تطور التناقضات داخل البنية المختلفة وبينتها هو الذي يؤدي الى انهيار تكوين قائم وظهور تكوين جديد (٢).

والتيار الآخر للفكر الماركسي الجديد هو النظرية النقدية حيث يتفقون الى درجة ملحوظة مع البنيويين الماركسيين في أن اصعدة الحياة الاجتماعية شبه المستقلة، وهي الاصعدة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، وأن ما يحدث بين هذه الاصعدة، هو تفاعل معقد، وليست العلاقة بينهما هي مجرد خط وحيد الاتجاه تجري من خلاله سيطرة البنية الاقتصادية وحتميتها وتحديدها للأصعدة الأخري وتؤكد النظرية النقدية على دور الوعي والنشاط

---

(١) محمود عوده، المرجع السابق ص ١٧٥.
(٢) محمود عودة، المرجع السابق ص ص ١٧٥-١٧٦.

الهادف المقصود بوصفة عنصرا اساسيا فى خلق أو تغيير شكل اجتماعى معين ، وأن الوعى ليس مجرد ظاهرة انعكاسية لظروف الانتاج المادي ، وأنه ليس نتاجا للتفاعل بين الانسان والطبيعة ، بل هو قدرة مستقلة ومتميزة على استخدام اللغة وخلق الرموز أو التفكير الرمزي ، وتتجه هذه النظرية فى تحليلها للعالم الاجتماعى من خلال تفسير المعانى وليس من خلال العلاقات السببية ، ومن ثم فهى ترفض فكرة السببية البنيوية ، وتؤكد على سطوة الايديولوجيا كقوة تحدد الواقع الاجتماعى ، بالاضافة الى طبيعة الصراعات الاجتماعية بوصفها نتاجا من الايديولوجيات وأفكار وتفسيرات مختلفة للعالم الاجتماعى [1] .

وقد تبلورت افكار ومقولات الماركسية الحديثة فى عملية انماء المجتمعات النامية فيما يلى : الاقتصاد ، المساعدات الاقتصادية والامبريالية والطبقة والتبعية ، حيث اهتم الماركسيون المحدثون بدراسة الأوضاع الاقتصادية ، حيث تتسم الماركسية الحديثة بالنظرة العالمية ، لاهتمامها بموضوعات متعددة مثل القوي السوداء والقوي الطلابية ، وثورة الفلاحين وما الى ذلك ، وهو ما يخالف النموذج الماركسى ، أي أن اهتماماتها لم تقتصر على دراسة الطبقات فقط ، وانما امتد الاهتمام بالافراد بهدف التعبير عن أنفسهم ، بالاضافة الى تأكيدها على ضرورة التحول الذاتى [2] .

وتعتقد الماركسية الحديثة ان الطبقات ذات طبيعة معقدة وأنها تعتبر عاملاً من عوامل التغير الاجتماعى ، وأن التحليل الطبقي يجب ان يكون تاريخيا ، ويجب ان يتم من خلال تراكم العلاقات الطبقية ، وأعطت الماركسية الحديثة لطبقة البرجوازية الصغيرة دورا هاما فى عملية الثورة ، وذلك من حيث تشابهها مع الطبقة العاملة فى المعاناة فى البناء الاجتماعى الاستثماري ، كذلك اهتمت

---

(١) المرجع السابق

(٢) Frank, Ander, Gunder, Latin, America Underdevelopement, or Revolution op,cit,pp.75-78.

بمعيشة الفلاحين ، وأصبح هذا الاهتمام احدي الخصائص المميزة لها على عكس ماركس فقد كان اهتمامه موجها لعمال الصناعة وبالرأسمالية الصناعية واعتقادة بأن عمال الزراعة يمثلون فئة فرعية (١) .

ومن حيث الشمولية تري الماركسية الحديثة انه يجب ادراك العالم كوحدة متكاملة ، وأنه ينبغي على أي نظرية فى التنمية ان تضع النظرة الشمولية التاريخية فى اعتبارها ومعرفة اسباب وجود دولة متقدمة وأخري متخلفة وأن التبعية عامل حاسم فى ذلك (٢) .

وثمة انتقادات وجهت الى هذه النظرية ، ولا سيما فى تفسيرها للتخلف والتنمية ، حيث انها ما تزال تعانى من نقاط ضعف واضحة ، حيث ان معظم هذه المحاولات تميل الى الكشف عن العلاقة الاستغلالية التى تربط الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول النامية والتى تؤدي فى نهاية الأمر الى تخلف وتبعية الدول النامية ، وهم فى تبنيهم لفكر النظام العالمى ، يحللون فقط جانبا واحد من هذا النظام — علاقة الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول النامية — متجاهلين الجانب الآخر المتمثل فى علاقة الدول الاشتراكية المتقدمة بالدول النامية كذلك انتقدت هذه النظرية فيما يتعلق بالمفاهيم التى تستخدمها كالصراع الطبقي والطبقة ، وهى مفاهيم تتعلق بطبيعة المجتمع الرأسمالى ، ولا تعبر عن الواقع تماما اذا ما استخدمت لوصف البلاد النامية بالاضافة الى تجاهل المتغيرات القومية الهامة فى الدول النامية (٣) .

ويذهب محمود عوده الى أن ثمة تغيرات هامة قد حدثت ، حيث حقق تطور الماركسية كنظرية اجتماعية استقلالا كبيرا عن الاهتمام السياسى المباشر

---

(١) ibid, pp. 77-80.

(٢) السيد الحسينى : علم اجتماع التنمية ، مرجع سابق ص٧٥ .

(٣) المصدر السابق .

محمود عودة ، المرجع السابق

وأصبح هذا التطور المستقل امراً واقعا ، ومن ناحية أخري لم يعد ثمة ماركسية تقليدية يمكن أن تزعم الصواب المطلق فى الرؤية السياسية والحزبية أو فى أهداف الحياة السياسية ، بل العكس هو الصحيح ، فان اختلاف المواقف النظرية وتنوعها والاعتراف بوجود مشكلات لم تحل بعد ، والتسليم الجزئى بالطابع المعقد وغير الحتمى للتطور التاريخى ، قد بدأ يفرز اتجاها اكثر اختيارية وتجريبية للفصل السياسى ، ويراعى الاعتبارات والظروف المختلفة ، التى ربما كانت النظرية قد تجاهلتها ، ولذلك أصبح من المقبول على نطاق واسع أن العمل العلمى (الماركسى) يمكن أن يكون مستقلا عن العمل السياسى ، ولكن عملية تحرير الفكر الماركسى من النزعة الدجماطيقية ما تزال بحاجة الى أن تفهم فى سياقها الاجتماعى ، كما ينبغى ان تفهم عنصرا من عناصر تلك الحركة العامة للتحرير الانسانى التى حددها ماركس نفسه فى لغة اصيلة ودرامية (١) .

الا اننا يجب ان نضع فى الاعتبار الانتقادات التى توجه الى الماركسية حيث ان النظريات السوسيولوجية الأخري قد تعرضت لانتقادات وربما كانت أكثر حدة وأنه لا توجد نظرية عامة كانت لها قوة تحديد المشكلات وتحليلها فى تطور المجتمعات ، وصياغة ارتباطات سببية ، واثارة جدل المسائل النظرية الرئيسية ، ولكن ربما يمكن القول بأن الفكر الماركسى شأنه شأن النظريات السوسيولوجية الأخري ، كان جزئيا فى مطالبة لفهم الحياة الاجتماعية وتفسيرها ، ولم يكن مهيئا لاستيعاب الحدود المفروضة على الفكر السوسيولوجى برمته ، حين يواجه بالتعقيد الهائل للتفاعل الاجتماعى والامكانيات البشرية للتجديد الابتكاري (٢) والشئ المهم هو ادراك النطاق السوسيولوجى بوصفة مجالا لتنافس النظريات حول تفسير وقائع الحياة الاجتماعية . لقد عاونت فكرة الاشتراكية بوصفها مستقبلا ممكنا ومرغوبا فى توجيه علم الاجتماع الماركسى فى اختياره

---

(١) محمود عودة : تاريخ علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ١٨٥ .

(٢) محمد على محمد : نقد علم الاجتماع الماركسى ، مرجع سابق ص ١٢٤ .

للمشكلات الهامة وفى ادراك بحوث ذات قيمة ، وفى نقد التغيرات الأخرى المعارضة ، ولكن فكرة حتمية الاشتراكية وزرعها بين وقائع الحياة الاجتماعية قد مالت الى افقار الفكر الماركسى وتشويهه (١) .

رابعا : الاطار المتصوري للدراسة الراهنة :

أ- نظرية التبعية والتحول من تبعية الاقتصاد الى الثقافة :

يقصد بالتبعية خضوع اقتصاديات دولة ما لدولة أخري من أجل تنمية الدولة المسيطرة ، فالتداخل فى التبعية بين نظامين اقتصاديين أو أكثر وبين هذين النظامين والتجارة العالمية يفترض سيطرة دولة على دولة أخري فى سبيل انماء الدولة المسيطرة ، وهذا يؤدي الى أن تختصر الدولة المسيطرة عملية الانماء بها مما يؤدي الى تخلفها كنتاج للسيطرة والاستغلال الذي تمارسه الدولة المسيطرة ، حيث انها تسيطر على مصادر رأس المال والتكنولوجيا ، بالاضافة الى سيطرتها على الأوجه الاجتماعية والسياسية فى الدولة التابعة (٢) أي أن التبعية هى جعل دولة ما فى حالة تخلف واستغلال من جانب دولة أخري تسيطر على التجارة والتكنولوجيا .وعلى النواحى السياسية والاجتماعية فى الدولة المتخلفة ، وتعتمد التبعية على التقسيم العالمى للعمل الذي يسمح للتنمية الصناعية بأن تأخذ مكانها فى بعض الدول دون البعض الآخر ، أي أن التبعية هى موقف شرطى يحدد التنمية وأشكالها فى الدول التابعة (٣) .

وقد تبلورت نظرية التبعية كرد فعل لازمة الماركسية فى فهم البناء

(١) محمد على محمد : المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) S.Santons,t. Dos, the ctisis of development theory,8, the proplem of dependence, in Latin America, pp.75-80,op,cit.

(٣) ibid; pp. 75-80.

الاجتماعي والسياسي لمجتمعات العالم الثالث، حيث ان الفكر الماركسي قد ركز اهتماماته على مجتمعات اوروبا الغربية في القرن التاسع عشر، ولم يهتم ماركس بمجتمعات العالم الثالث، الا بالقدر الذي يخدم نظريته عن الرأسمالية[1].

ان دراسة التبعية يجب ادراكها على المستوي الداخلي حيث انه مكمل للوضع العالمي، ففي داخل الدول النامية ذاتها يوجد نسق يعبر عن استغلال الداخلي الذي يتمثل في استغلال المدينة للقرية، وهذا الاستغلال الداخلي يرتبط بالاستغلال الخارجي العالمي، أي انه يمكن القول بأن الاستغلال الداخلي يعتبر دائرة متصلة بين الوضع العالمي [2] وهو ما يعني أن التبعية هي العامل الحاسم أو الرئيسي للتنمية والتخلف الذي يكمن في تزامن اهتمامات الأقلية الوطنية المستنيرة مع البناء الاقتصادي للتخلف، وهناك اعتقاد بأن السبب الحقيقي وراء التخلف، لا يرجع الى عزله غالبية قطاع المجتمع النامي أو المجتمعات النامية عن النسق الرأسمالي، ولا الى استمرارية العلاقات الاقطاعية، وانما يرجع التخلف في المقام الأول الى الاندماج والتبعية للنسق الرأسمالي العالمي الذي يختضن المجتمعات النامية، فتخلف المجتمعات النامية يرجع الى التناقض الداخلي في استغلال الامبريالية الرأسمالية لتلك المجتمعات والتي مازالت تجمع بين التنمية والتخلف[3].

ودراسة عملية التنمية تتطلب معرفة درجة التبعية فالدول النامية لا تستطيع ان تمر بمرحلة الانماء الا بأن تضعف علاقاتها بالدول المتقدمة، وتعتبر هذه الفكرة عكس الافكار الأخري التي تعتقد بأن التنمية في الدول النامية تعتمد على الاتصال بالدول المتقدمة، فالعزلة التي مرت بها دول امريكا اللاتينية

---

(١) احمد زايد — البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق ص ١٦٢.
(٢) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق ص ١٨٠.
(٣) السيد الحسيني، المرجع السابق ص ١٨٠.

كانت لازمة ونتاجا للظروف والأوضاع التى مر بها العالم، وفى اثنائها نشأت الصناعات الحديثة فى كل من البرازيل والارجنتين، ومنذ لحظة محاولة المناطق المتروبولية تدعيم علاقة التبعية بالدول النامية، تغير مجري وهدف عملية التنمية بسبب التبعية للعواصم المتروبولية (١) .

أي أن التبعية هى نتاج للتنمية التاريخية، ولاستمرارية بناء العالم الرأسمالى ، وأن العمليات التاريخية لا تنحصر فى العلاقة بين الدول النامية والعواصم الرأسمالية فقط، وانما تمتد الى الوضع الداخلى ، حيث انه مكمل للوضع العالمى ، حيث ان القضاء على التخلف يتطلب وعى أفراد المجتمع المتخلف بدورهم فى الاسهام بعملية انماء مجتمعاتهم ووعيهم باتباع المنهج الشمولى الذي يساعدهم على فهم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وأن العلاج يكمن فى الخروج من دائرة النسق الرأسمالى عن طريق الاشتراكية (٢) .

وتعد نظرية التبعية هى الموقف السائد لمعظم الدوائر الفكرية لامريكا اللاتينية ، ان جوهر نظرية التبيعية ـ كما روج لها علماؤها ـ انه من الصعب دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها ، حيث انه من الضروري النظر الى العالم بوصفه نسقا واحدا ، غير ان القضية الأساسية التى تنطوي عليها نظرية التبعية، ليست جديدة تماما ، حيث طرقت من قبل ماركس حين أوضح أن التطور الرأسمالى العالمى يؤدي فى نهاية الأمر الى ربط مصير الدول الصناعية بالدول الأقل تصنيعا ، بالاضافة الى تأكيده على أن انتشار الرأسمالية فى مختلف انحاء العالم يعمل فى نهاية الامر على خلق ظروف مواتية فى الدول المتخلفة تساعد فى تحولها الى مجتمعات رأسمالية . مما يسهم فى قيام مجتمع رأسمالى عالمى ، يشهد تناقضاته الأساسية ممهدا بذلك

(١) Fronk, Ander, Gunder, Latin, America Underdevelopement, or, Revolution, p:224-op.cit.

(٢) ibid, p. 225.

لظهور مجتمع شيوعى ، وأن التوسع الاستعماري الأوربى لم يؤدي الى تعميــــــق الرأسمالية فى المستعمرات بقدر ما أدي الى تشويه اقتصادياتها [١] أي أن تاريخ العالم هو تاريخ واحد ، ومن ثم فان التنمية والتخلف هما وجهان لعملة واحـــدة من حيث انها نتاج للتوسع الرأسمالى الذي تغلغل فى أكثر قطاعات المجتمـــــع انعزالا فى المجتمعات المتخلفة [٢] .

أن علاقة التبعية قد أدت الى أن الدول التابعة يتحدد نموهـــــــا الاقتصادي طبقا لاهتمامات الدول المسيطرة على اقتصادياتها ، ففى مجـــــال الصناعة أدت السيطرة والتبعية الى ابقاء الدول النامية مصدرا للمواد الخام والتى تحتاجها عملية التنمية فى العواصم ، وكذلك توجيه الانتاج ليكون استهلاكيـــــا فقط ، وذلك بالنسبة للقطاع الزراعى الذي يتميز بكونه مصدرا لانتاج المواد الخام التى تصدر الى الخارج لاستخدامها فى التصنيع بتلك العواصم ، ويعكس هـــذا صعوبة الاستقلال الحقيقى للدول النامية [٣] كذلك يري — فرانك — Frank أن سبب تخلف دول العالم الثالث هو الاستعمار وتقدم العالم الأول ، حيـــث يذهب : الى أنه من الصعب فهم التخلف فى مجتمعات غير مستقلة مثل مجتمعـــات امريكا اللاتينية اذا لم يطرح هذا التخلف تاريخيا كنتيجة لسياسة البرجوازية [٤].

واهتم والشنين Wallerstien الذي يعد أحد مؤسسى نظرية التبعيـــة بتحليل مركز النظام العالمى وكيف صاحب التوسع الرأسمالى زوال المجتمــــع الاقطاعى أو تحوله فى هذا المركز ، الأمر الذي ترتب عليه ضرب من ضروب تقسيـــم العمل الأولى ، بحيث أصبح كل شيء فى التوابع يتحدد من خلال نظام عالمى ، وأن علاقة الاستقطاب ليست علاقة ثنائية بين المركز والتوابع ، بل هى علاقة ثلاثيـــة

---

(١) السيد الحسينى :نظرية التبعية حوار وجدل ،مرجع سابق ص٢٠ .
(٢) Frank, Under,Gunder, Latin, America p.24 op,cit
(٣) اندرية جوندرفرانك ، البرجوازية الرنـــة والتطور الرن ، مرجع سابق ص١٠
(٤) السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق صص٢٤٣-٢٥٧ .

بين المركز والتوابع واشباه التوابع ويتحدد لكل وحدة من هذه الوحدات وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى (١) .

ويذهب سمير أمين S-Amin فى تحليله لعلاقة المركز والمحيط فى النظام الرأسمالى من منظور التبعية ، الى أن المحيط يعنى الدول النامية التى تقوم على تلبية احتياجات المركز ، وتتغير وتتبدل وفقا لتطوراته ، وداخل هذه العلاقة يتحدد التخلف فى شكل أولى ، وهو نشوء قطاع تصديري بواسطة الدول المستعمرة ، ويلعب دورا هاما فى قيام السوق ، بالاضافة ظهور نمط استهلاكى بذخى يمنع التراكم ويستنفذ الموارد النادرة ، بالاضافة الى بروز ظاهرة التهميش أي تحويل المنتجين الصغار الزراعيين والحرفيين الى كادحين ، وافقار الفلاحين ثم زيادة المناطق الحضرية والبطالة الجماعية فى المدن ، فى مقابل أن يتم ادماج أقلية محظوظة فى النظام العالمى ، حيث أدي هذا التطورالى تهميش الجماهير الذي يضمن للأقلية دخلا متزايد لاتباع انماط الاستهلاك ويؤكد الاندماج الاجتماعى والثقافى ، الايديولوجى والسياسى لهذه الطبقات فيما بينها وبين النظام العالمى (٢) .

الا أن التبعية لم تكن نتاجا لعامل خارجي فقط ، ولكنها ايضا نتاج عامل داخلى ، حيث لا ينبغى أن يشغلنا الاهتمام بالمؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التى تلعب دورا لا يمكن اغفاله ، فاذا كان النظام الدولى قد لعب دورا فى تحديد اسلوب التنمية فى دول العالم الثالث ، فان هذه الدول قد لعبت ومازالت تلعب دورا فى تشكيل النظام الدولى وأن اغفال هذه الحقيقة البنائية يعنى تجاهلا للطابع الديالكتيكى الذي

---

(١) احمد زيد ، البناء السياسى فى الريف المصري ، مرجع سابق ص١٧٢ .
(٢) سمير امين ، التطور اللامتكافىء ، مرجع سابق ص١٤٨ ص٥٠

يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية التى ربطت المتقدمة بالدول المتخلفة ، كما انه يعنى تجميد الواقع التاريخى ، أي أن التخلف (أو التبعية) هو نتاج لقوي تاريخية محلية [(١)] .

وقد ركزت التبعية على مفهوم النسق العالمى على أنه وحدة التحليل الأساسية ، واهملت الانساق الصغري كوحدات للتحليل مما ترتب عليه صعوبة فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع ، كذلك الاهتمام المبالغ بالعلاقات الاقتصادية مع اهمال العلاقات الاجتماعية والثقافية [(٢)] ولم تشر نظرية التبعية الى موقف الصراع الثقافى وديناميات التوجهات القيمية ودورها فى استمرار المجتمع التابع ، بل ان اهمال العناصر القيمية والثقافية قد ادي الى تقديم تفسيرات ميكانيكية لنظام الدولة وجماعات الصفوة حيث تم ردها الى الأسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالى [(٣)] .

الا أن نظرية التبعية قد استطاعت بمضامينها المختلفة البرهنه على صدق قضية اساسية ، هى ان مواجهة تخلف شعوب العالم الثالث تتطلب اعادة النظر فى علاقة أو تمفصل الاقتصاديات التابعة بالنظام الاقتصادي العالمى ، وايجاد كيان دولى جديد تتخذ فيه الدول النامية موقعا أفضل من ذلك الذي تتخذه الآن [(٤)] كذلك ينبغى تفسير التبعية فى ضوء العوامل الداخلية دون اقتصارها على العوامل الخارجية فقط ، حتى نقف على القوي الاجتماعية التى يمكن لها أن تتحمل عبء التنمية ، وأن السيطرة الخارجية مفهوم لا قيمة له ما لم يرتبط بالديناميات الداخلية ، حيث أن الفهم الحقيقى لمشكلات العالم الثالث يتطلب الربط بين المصالح الأجنبية والمحلية . [(٥)] .

---

(١) السيد الحسينى : نظرية التبعية ، حوار وجدل ، مرجع سابق ص ١٣٤ .
(٢) السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص ص ١٦ — ٣١ .
(٣) احمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصري ، مرجع سابق ص ١٩٨ .
(٤) السيد الحسينى : نظرية التبعية ، مرجع سابق ص ١٩٨ .
(٥) السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ص ١٤١ .

وتعد نظرية التبعية بما تنطوي عليه من أفكار ومقولات خاصة بأساليب الانتاج والتكوينات الاجتماعية الموجه النظري لتحليلنا السوسيولوجي والامبريقي، حيث أن التغيرات التى شهدها المجتمع المصري فى حقبة السبعينات والتى انعكست فى ما يعرف بمرحلة الانفتاح الاقتصادي، حيث التغيرات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتحول من نمط انتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الى نمط رأسمالى تجاري تابع، مما انعكس بوضوح على القرية المصرية، وأدي الى حدوث تغيرات عميقة فى هيكل وبنية المجتمع الريفى المصري فى هذه الحقبة التى استهدفت ارساء التبعية (١) كما أدي الى تحول النمط الانتاجى فى القرية المصرية والى زيادة الأهمية النسبية للزراعات الرأسمالية التى تحتاج لقدرة مالية وفن انتاجي متقدم نسبيا ويعكس ذلك زيادة الاتجاة نحو الزراعات الرأسمالية (٢) بالأضافة الى هذا فان التغيرات التى طرأت على المجتمع المصري كنتاج لنهج سياسة الانفتاح الاقتصادي فى حقبة السبعينات لم تقتصر فقط على البناء الاقتصادي والسياسى، بل الأخطر من ذلك انها قد امتدت الى البناء الاجتماعى والثقافى، حيث ان التغيرات البنيوية فى المجال الاجتماعى والثقافى والتى يقصد بها القيم والمعتقدات داخل المجتمع يكون لها طبيعة الادمان، وليس من السهل التخلى عنها ولكن هذا هو الحال فى المجتمعات التابعة بوجه عام، حيث اتجهت القيم نحو الفردية والاستهلاك والسلبية واللامبالاة فى حقبة السبعينات التى حفلت بمراحل الانفتاح الاقتصادي، حيث كانت القيم الأساسية تدور حول الأرض والانتاج والابناء، حيث كانت قيمة الأرض قيمة عليا وقيمة العمل فيها من القيم العظمى لانها مصدر الحياة، وأن العمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا، وتزداد قيمة الفرد فى عائلته ومجتمعة القروي كلما زاد انشغاله وزادت مهارته فى العمل الزراعى الذي ساهم

---

(١) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، مرجع سابق ص٤٣٣.

(٢) مجدي حجازي : الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع، ندوة التحولات فى المجتمع الريفى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة اكتوبر : ١٩٨٣. ص٣٨.

فى اكتفاء القرية الذاتى على مدي امتداد عصورها التاريخية بالاضافة الى مساهمتها فى امداد المراكز الحضرية بالمواد الغذائية[(١)].

ومن هذا المنطلق نشكل نظرية التبعية الاطار العام لتحليلنا السيولوجى فى دراستنا الراهنة، حيث ان دور هذه النظرية يتمثل فى كونها أدوات للفهم والتحليل حيث يلقى الضوء على التغيرات الثقافية والتى شهدتها القرية المصرية فى حقبة السبعينات كنتاج للتحول الرأسمالى وانعكاس ذلك على التغيرات الثقافية فى المجتمع المصري وانعكاسه على القرية المصرية، يضاف الى ذلك أن نظرية التبعية تتناول قضايا اساسية كالبناء الطبقى والبناء الاجتماعى والبناء السياسى وهى القضايا التي تهتم بها الدراسة الراهنة ومن ثم الاعتماد على هذه النظرية كاطار عام للتحليل السوسيولوجى فى الدراسة الراهنة. ونعرض فى الفقرة التالية لأهم القضايا التى تتناولها نظرية التبعية والتى تشكل محور اهتمام الدراسة الراهنة :

ب ـ القضايا الأساسية لنظرية التبعية :

١) البناء الاجتماعى ونظرية التبعية :

يتسم البناء الاجتماعى فى مجتمعنا العالم الثالث من وجهة نظر التبعية بانه بناء متخلف محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى، ويؤكد فرانك ذلك بأن تاريخ العالم ما هو الا تاريخ واحد ومن ثم فان عملية التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة، فهما نتاج للتوسع الرأسمالى الذي تغلغل فى المجتمعات المتخلفة، وأن النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية بدءا من وحداتها الصغري حتى المدن المترويولية نتاج للتطور التاريخى للنظام الرأسمالى[(٢)].

---

(١) ـ عاطف غيث: ، التغير الاجتماعى فى المجتمع القروي، مرجع سابق ص ٣١
(٢) ـ عادل حسين : ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية مرجع سابق ص ٤٢٢.
ـ مجدي حجازي: الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع مرجع سابق ص ٣٨.

حيث عمل هذا النظام - تطور النظام الرأسمالي - على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التي تقع خارج نطاقه، وترك جانب منه لقلة من الأفراد في المجتمعات المتخلفة حيث يتم استخلاص فائض القيمة من الفلاحين وصغار الزراع والعمال، ونقله الى مركز العالم الرأسمالي، مما يؤدي الى تنمية القلة التي تمتلك هذا الفائض، وتخلف الغالبية التي تقوم بعملية الانتاج [1]، وتعمل هذه التوابع كاداة امتصاص للفائض الاقتصادي الى المركز المحيط به ثم الى المركز العالمي للنظام الرأسمالي، وهذا يعني ان التبعية هي نتيجة توسع واستغلال الدول الرأسمالية للدول النامية، وأن الفائض الاقتصادي ويعرفه - بول باران - بأنه الفرق بين مردود المجتمع الحقيقي الحالي والاستهلاك الحقيقي الحالي، أي في فترة واحدة في الفهم الانثروبولوجي لتحدد الاستهلاك حسب الحاجات الاقتصادية للانسان المستهلك، ولكن بعد تطور المجتمع وفي التطور الرأسمالي لا ترتبط الحاجة بالطبيعة البشرية، ولكن حسب فعالية البناء الانتاجي، وهذه هي النقلة التي سببها تغلغل الاستعمار في الاقتصاد التقليدي [2].

واهتم والشتين Wallerstein بتحليل مركز النظام العالمي وتوضيح كيف صاحب التوسع الرأسمالي زوال المجتمع الاقطاعي أو تحوله في هذا المركز، الأمر الذي ترتب عليه ضرب من ضروب تقسيم العمل الأولي، بحيث أصبح كل شيء في التوابع يتحدد من خلال نظام عالمي، وعلاقة الاستقطاب التي توجد داخل هذا النظام العالمي ليست علاقة ثنائية بين المركز والتوابع، وانما علاقة ثلاثية بين المركز والتوابع وأشباه التوابع التي تمثل نقطة وسطى على متصل يربط بين التوابع والمركز، ويتحدد لكل وحدة من هذه الوحدات وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي وهو ذلك التقسيم الذي نشأ منذ القرن السادس عشر، ومع تحول

---

(١) Frank, Ander Gunder: Capitalim and Underdevelopement, in Latin, America Revised, ed, me, New, York, London, 1973. p: 103.

(٢) ibid, P: 104.

النمط الاقطاعي في أوربا الغربية الى نمط رأسمالي ، واختلف والشتين عن فرانك في تمييزه بين النظام العالمي بوحداته الثلاث سالفة الذكر وبين الامبراطوريات العالمية World Empires والفرق بينهما أن النظام العالمي يقوم على تقسيم العمل الدولي [١] بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة السياسية لجمع الخراج ، ويعني ظهور النظام العالمي التحلل التدريجي للامبراطوريات وتحولها الى توابع ودخولها كجزء من النظام العالمي الرأسمالي[٢].

وقد ناقش سمير أمين منظور التبعية أيضا من خلال علاقة المركز والمحيط في النظام الرأسمالي ، فالمحيط هنا هو الدول النامية والتي تدور لتلبي احتياجات المركز وتتغير وتتبدل حسب ما يطرأ على المركز . وداخل هذه العلاقة يتحدد التخلف في شكل اولي ، هو نشوء قطاع تصديري بواسطة الدول المستعمرة (الدول الأم) ويلعب دورا هاما في قيام السوق ، كما يظهر استهلاك بذخي يمنع التراكم ، ويستنفد الموارد النادرة ، بالاضافة الى ذلك تبرز ظاهرة التهميش (زيادة افقار الجماهير) وهذا يتم ايضا من خلال تحول صغار المنتجين الزراعيين الى معدمين ، وزيادة المناطق الحضرية ، والبطالة الجماعية في المدن ، وفي المقابل يتم ادماج أقلية محظوظة في النظام العالمي [٣] .

وقد ذهب سمير أمين أيضا الى أن نموذج النمو في الدول المتخلفة (التوابع) يختلف عنه في التنمية الرأسمالية المتقدمة (العواصم) فنمو العواصم ذاتيا يستهدف خدمتها اساسا كما انها أي (العواصم) تمتد لتسيطر على التوابع حتى الاسراع بنموها ، وينتهي سمير امين الى نتيجة مؤداها هي أن مصير البشرية لن يتغير الا يتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية

---

(١) أحمد زايد — مرجع سابق ص ١٧٠ .
(٢) المرجع السابق ص ١٧٠ .
(٣) سمير امين ، التطور اللامتكافيء ، مرجع سابق ص ٢١٨ .

التى تأخذ بها الدول المتخلفة ، تلك التى تعكس بشكل أو بآخر سيطرة العواصم على التوابع، عندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده ، بل سيكون نهاية الرأسمالية[1]

ويذهب فرانك مؤكدا على علاقة السوق والتبادل وتداول السلع ورؤوس المال التى تؤدي الى تراكم رأس المال تعد هى العامل الأساسى فى ظهور الرأسمالية ، حيث أن العامل الأساسى فى ظهور خط الانتاج الرأسمالى هو ادراك قيمة رأس المال فى المركز وفرض علاقات مع التوابع لنقل رأس المال منها حيث يتم تراكم رأس المال هذا فى المركز.[2]

ويذهب والشتين بأن العمل المأجور ليس محكا كافيا لتعريف الرأسمالية ذلك لأن النمط الرأسمالى السائد فى النظام العالمى — وهى وحدة للتحليل — لا تتجزأ — ما هو الا نمط يهدف الى الربح داخل سوق دولية وحتى اذا كانت الانماط الانتاجية السائدة خارج مركز النظام العالمى ليست رأسمالية ، الا ان خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل النظام العالمى يجعلها انماط رأسمالية.[3]

ويذهب سمير امين بأن الرأسمالية تنمو من خلال عاملين : اولهما التحول البروليتاري ، وتراكم رأس المال النقدي ، ويؤكد على ارتباط العاملين فى نمو الرأسمالية ، فبرغم ان تراكم رأس المال قد ظهر فى المجتمعات منذ القدم الا أنه لم يؤد الى التحول الرأسمالى الا بعد ان ارتبط بنمو قوة العمل المأجور ، ومن ثم فان العاملين : التراكم النقدي والعمل المأجور لابد وان يتواجدا جنبا الى جنب ومن ثم يمكن الحديث عن نمط انتاجي رأسمالى[4]

---

(١) السيد الحسينى : التنمية والتخلف مرجع سابق ص١٣٨.

(٢) Frank, Ander, Gunder, op,cit, p.250.

(٣) احمد زايد المرجع السابق

(٤) سمير امين : التطور اللاتكافئ ، ص٢١٦.

انظر : السيد الحسينى التبعية والتخلف ، مرجع سابق ص١٣٩.

وتهتم نظرية التبعية بالعلاقات الداخلية فى ظل الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى التابع، وأن هذه العلاقات لا يمكن فهمها الا فى ضوء علاقة التبادل الخارجى وامتصاص فائض القيمة، فبدلا من تحليل وحدات منعزلة كالقرية — أو أي من الوحدات الأخري التى لا توجد بمعزل عن النظام العالمى وكل علاقاتها الداخلية وبناؤها الطبقى ونظامها السياسى تتحدد من خلال النظام العالمى ومن ثم ينبغى التركيز على النظام العالمى كوحدة للتحليل [1] .

٢) البناء الطبقى للمجتمع والتبعية :

اذا كان البناء الاجتماعى فى المجتمع التابع لا يفهم الا فى ضوء علاقته بالنسق الرأسمالى ، فان التركيب الطبقى السائد فى هذا البناء يتشكل من خلال علاقة التبعية، ويظهر الاهتمام بدراسة الطبقة البرجوازية على استمرار دورها فى التبعية والتخلف وأن البرجوازية العالمية تعد طبقة واحدة تمتد من نيويورك الى أشد المزارع أو القري انعزالا [2] .

وقد أوضح فرانك فى مؤلفه " البرجوازية الرثه " علاقة التحديد بين التبعية الاقتصادية والبنية الطبقية أو البرجوازية الرثة ، والسياسية الطبقية للتخلف أو التطور الرث ، لكل من الحالات الاتية : البنية الاستعمارية، البنية الزراعية، الاستغلال، الحرب الأهلية والقومية البرجوازية، والامبريالية الجديدة، والتبعية الجديدة الحالية، كما تتحول البنية الزراعية وأشكال الانتاج الزراعى فى لحظة من لحظات التاريخ فى عدد من البلدان ، الى رد على احتمالات تسويق تجاري جديدة، وعلى ذبذبات الطلب الخارجى على المنتجات الزراعية [3] ، بالاضافة الى أن البرجوازية المتخلفة تساعد المستعمر على استغلال البلد

(١) Frank, Ander, Gunder, op.cit, p. 251.

(٢) ibid p. 243

(٣) انظر : فرانك: البرجوازية الرثة ، مرجع سابق ص٢٣—٢٥ .

المتخلف، كما أن النمو الصناعى فى البنية المتخلفة كالبرازيل كان وليد ظروف مرت بها المجتمعات الرأسمالية الأم (١).

ويذهب فرانك بأن الطبقات الأخري - غير البرجوازية ، هى الضحية لطبقة البرجوازية ، بل أن هذه الطبقات الخاضعة هى من صنع الطبقة البرجوازية ، وتمثل القطاعات العريضه للفلاحين التى تتحمل العبء الأكبر فى تقسيم العمل الدولى أو العالمى ، ولقد انتجت عملية التخلف ثلاث جماعات أخري بجانب بروليتاريا الفلاحين هى : البروليتاريا الحضرية والطبقة العاملة والعمال ذوي الياقات البيضاء (٢).

وتوجد طبقة البرجوازية التابعة فى الريف فى شكل برجوازية زراعية تتمثل فى كبار الملاك، وفى المدينة فى شكل برجوازية تجارية وصناعية وكمبرادورية ، وهى ليست برجوازية حقيقية تقوم بدور فى التنمية الاقتصادية وفى الثورة الديموقراطية كما فعلت نظيرتها فى الغرب، بل تقوم بتدعيم التبعية والتخلف (٣).

ويتغير البناء الطبقى داخل المجتمعات التابعة مع التغير الدينامى للنسق العالمى ، فمع تكامل هذه المجتمعات مع النظام العالمى يبدأ التركيب الطبقى فيها فى التغير، فتختفى طبقات العبيد والاقنان ، وتظهر طبقات جديدة كالعمال والبرجوازية الزراعية والتجارية ، ومع نمو النسق العالمى ينمو تحكم البرجوازية العالمية فى هذا النسق وسيطرتها على البرجوازية المحلية (٤) ومن ثم فقد أدي التوسع الرأسمالى الى نمو الطبقات البرجوازية فى المدن والمجتمعات الريفية التى أصبحت تؤدي دورا فى تقسيم العمل العالمى ، ولقد تطلب هذا أن يتغير

---

(١) فرانك : البرجوازية الرثة ، مرجع سابق ص٣٧ .

(٢) Frank, Ander, Gunder, op, cit, p.360.

(٣) ibid, p. 361.

(٤) انظر : احمد زايد : مرجع سابق ص١٧٨ .

شكل استغلال الأرض لكى ينتج انتاج السلع التجارية بدلا من الانتاج المعيشى كما تطلب أيضا أن تظهر حلقات من الطبقات البرجوازية التى تربط المركز العالمى بابعد قرية وأكثرها انعزالا ، وأن سياسات الاصلاح التى تنتهجها لا تؤدي الا الى مزيد من التخلف ومن ثم مزيد من التبعية (١) .

٣) البناء السياسى :

تتكون أجهزة الدولة والممارسة السياسية على المستويات القومية والمحلية وكذلك الجماعات التى تسيطر على أجهزة الدولة والممارسة السياسية من خلال وضع المجتمع التابع داخل النسق العالمى ، وفى ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسى تحقيق تنمية قومية ، وانما تدعيم علاقة التبعية القائمة ، وتتركز القوة السياسية فى المجتمع التابع فى أيدي فئة قليلة ، وذلك بسبب ارتباطها بالتحكم الاقتصادي ، حيث يميل التنظيم الاقتصادي الاجتماعى نحو التركز للقوة الاقتصادية والسياسية والهيبة الاجتماعية الى الحد الذي تبدو فيه كل هذه العناصر وكأنها تقوم على الاحتكار الذي يأتى من قبل الطبقة البرجوازية التابعة التى تشكل بدورها الصفوة السياسية أو الجماعة المسيطر على الجوانب السياسية (٢) .

وتتضمن صياغة فرانك مجموعة من العناصر أولها أن القوة السياسية لا تنفصل فى المجتمعات التابعة عن القوة الاقتصادية ، وثانيها أن القوة السياسية تتركز فى أيدي فئة قليلة وهى ذات طابع او ليجاركى وثالثهما أن الممارسة السياسية محكومة بتقسم العمل الدولى وهى تتغير وفقا لظروف النسق العالمى ومتطلبات البناء التابع وكل ذلك يسهم فى تدعيم حلقة التخلف فى هذه البلدان ، واذا كانت التبعية تمتد الى أبعد القري وأشدها تخلفا وانعزالا

---

(١) Frank, Ander, Gunder, op. cit., p: 360.

(٢) ibid , p, 368.

فان معنى هذا ان الصفوة فى المجتمعات الريفية سوف تتكون من البرجوازية الزراعية التى تحتكر الأرض وتجارة السلع الزراعية (١) .

وليس من الضروري — فى نظر سمير أمين — أن تكون الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة من البرجوازية بل أن تلك الأخيرة تحاول ان تربط بها ومعها بروابط اهمها الروابط الأسرية ، كما انها تشترك معها فى بعض الخصائص مثل الفساد السياسى والاقتصادي ، غير أن البرجوازية التابعة تنجح فى بعض الأحيان فى التغلغل فى أجهزة الدولة بحيث نجد أن تلك الأخيرة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطيين فى تحالف قوي مع الاوليجاركية الزراعية فى الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هى الطبقة الكمبرادورية ، ولم يول والشنين أهمية لتحليل البناء السياسى فى التوابع وانما اكتفى بان قارن بين ثلاث مستويات للدول فى النسق العالمى : الدولة القوية فى المركز ، والدولة الضعيفة فى التوابع ، والدول متوسطة القوة فى اشباه التوابع كذلك أشار الى تغير العلاقة بين هذه الأنماط الثلاثة بتغير المراحل التى مر بها النسق العالمى (٢) .

ويذهب علوي — أن البرجوازية المتربوليتانية الموجودة فى قلب العالم عليها أن تخلق فى التوابع جهازا للدولة بحيث تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض سيطرتها على كل الطبقات الموجودة فى المجتمع ، وبناء على هذا فان هذه التوابع طورت موقفا خاصا بها تفوقت فيه — أو تضمنت — الأجهزة السياسية والبناء الفوقى بصفة عامة على الابنية الاقتصادية التحتية ، ذلك أن البناء التحتى الذي يقوم عليه البناء الفوقى لا يقع فى المجتمع التابع ، وانما يقع فى مركز العالم الرأسمالى المتقدم ، ويترتب على هذا أن تلعب الدولة فى المجتمع التابع دورا مغايرا عن نظيرتها فى المجتمعات المتربوليتانية ويتغير هذا الدور بتغير

---

(١) احمد زايد — البناء السياسى ، مرجع سابق ص ١٨٤ .
(٢) المرجع السابق .

طابع العلاقة التى تحكم المركز بالتوابع فقد كان دور الدولة فى الفترة الاستعمارية هو اخضاع الطبقات المحلية لما تفرضه علاقة التبعية الاستعمارية ، أما بعد الاستقلال وفى ظروف تبعية ما بعد الاستعمار اصبحت الدولة بمثابة وسيط بين البرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية القومية وملاك الأرض أو الطبقات التى تملك الأرض The, Landed Classes فالدولة ليست أداة فى يد طبقة واحدة ، وانما تمثل هيكلا مستقلاليقوم بدور المصالحة والوساطة بين الطبقات صاحبة المصالح المختلفة سواء فى المركز أو المجتمع التابع ، وهى تعمل بالنيابة عنهم فى حفظ النظام العام الذي يحمى مصالح هذه الطبقات وهى المصالح المرتبطة بالملكية الخاصة وسيطرة النظام الرأسمالى ، وتقوم الدولة بجانب دور الوساطة بدور اقتصادي بدعوي تنمية الاقتصاد القومى ، وتتكون الدولة فى هذه الظروف من أو ليجاركية — بيروقراطية ، وتعتمد على الأحزاب السياسية فى اكتساب شرعية سياسية لدي الجماهير وفى امتصاص غضبها والتعرف على مظاهر معاناتها .[1]

خامسا : نماذج من البحوث الامبريقية فى قري العالم الثالث:

مقدمة :

هبت رياح التغيير فى حقبة السبعينات على المجتمع المصري بصفة عامة والقطاع الريفى بصفة خاصة وتجلت البدايات الأولى لهذا التغير فى اعلان الدستور الدائم ١٩٧١ واخذت هذه البداية تغييرا حاسما وشاملا فى التوجه الايديولوجى حيث جاءت متناقضة لنظيرتها فى فترة الستينات . وتبنى النظام السياسى سياسة اقتصادية جديدة قامت على تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر ورغبة فى احياء القطاع الخاص، وقد تدعم هذا الاتجاه بصدور مجموعة القوانين فى منتصف عام ١٩٧٤ . ومن ثم فقد تحققت الشرعية لاطلاق حرية

(١) المرجع السابق ص ١٨٦ .

الملكية الخاصة ، كما أطلق العنان للرأسمالي المحلي والأجنبي ، خاصة قوانين تركز وتمركز الثروة . وعلى الرغم من المدي الزمني القصير نسبيا لسياسة الانفتاح ، فان هذه السياسة قد أفرزت مجموعة من التغيرات السريعة والجوهرية التي تركت بصماتها الواضحة على حياة المجتمع المصري بصفة عامة وعلى حياة المجتمع الريفي بصفة خاصة ، فعلى الصعيد الاقتصادي نشطت علاقات السوق وتغير مجال الاهتمام الاقتصادي وما أدت اليه من تهميش للانتاج الزراعي الاساسي في مقابل نمو الزراعات الرأسمالية النقدية ، وعلى المستوي الطبقي ظهرت عناصر الاستقطاب داخل البناء الاجتماعي ، وعلى المستوي الثقافي تعممت مظاهر التشوه الثقافي تلك التي أدت الى تغير اساليب الحياة الريفية وخاصة في القرية المصرية مصاحبة للتغير الحادث على مستوي المجتمع القومي حيث انتشرت القيم الرأسمالية الاستهلاكية الترفيهية .

واذا كانت السياسة الاقتصادية قد استطاعت ان تربط النسق الاقتصادي المصري (في حقبة السبعينات) بالرأسمالية العالمية ، فان هذه الرأسمالية العالمية حاولت دمج مصر في الحضارة الغربية من خلال اقتلاعها لجذور النسيج الحضاري للمجتمع المصري وغيرت من أساليب الحياة وخاصة اساليب الحياة القروية ، وتمكنت الرأسمالية من اشاعة نمط ثقافي غربي يقوم على القيم السوقية المروجة لانماط استهلاكية مستوردة تلهث وراء الطبقة الحاكمة وتروج لها بسلوكياتها من أجل تهميش عملية الانتاج والقيم المرتبطة ومن ثم مزيدا من الاندماج في الاطار الرأسمالي ثم مزيد من التبعية التي يصاحبها مزيد من تهميش للمجتمع المصري وخاصة مجتمعاته الريفية التي تشكل ما يربوا على ٦٠٪ من المجتمع القومي .

(١) وقد اجريت عديد من الدراسات حول التغيرات التي صاحبت الارتباط بالنسق الرأسمالي العالمي ومن ثم نمو طبقة الرأسمالية الزراعية ، ومحاولة الرأسمالية المحلية تدعيم علاقاتها بشكل يتلاءم مع الحاجات الاستعمارية

الخارجية ، فقد اجريت عديد من الدراسات فى قري تزانيا (قري العالم الثالث) حول العلاقة بين القوي السياسية المحلية والتخلف حيث انطلقت هذه الدراسة من افتراض اساسى مؤداه : انه فى المجتمعات التى تستغل فيها الموارد بشكل مبدئى لخدمة مصالح القوي الرأسمالية الكبري والتى يتشكل فيها البناء الاقتصادي (البناء التحتى) بشكل يتلائم مع الحاجات الاستعمارية ، وتحاول الرأسمالية المحلية فى هذه المجتمعات تنظيم علاقات بشكل يخدم كل هذه الأوضاع ، والتى تؤدي فى النهاية الى مزيد من التخلف ومن ثم تؤدي الى مزيد من التبعية ، ويتبدي ذلك من خلال زيادة التوجهات والاهتمامات بزراعة البن كمحصول اساسى من أجل تجارته وتصديره ، حيث تقوم الرأسمالية المحلية بتدعيم هذا الدور من خلال سيطرتها على القوة السياسية وقدرتها على تجديد نفسها باستمرار من خلال تعليم ابناءها ومن ثم تغلغلها فى المستويات السياسية المحلية والعليا وترتبط مصالحها بالقوي الرأسمالية العالمية التى تهدف الى مزيد من التخلف والتبعية وليس الى التنمية الحقيقية (١) .

واهتمت دراسة أخري فى احدي القري التنزانية بالتركيب الطبقى وتغير البناء الداخلى فى المجتمع القروي وذلك من خلال الارتباط بالنسق الرأسمالى العالمى ، حيث ظهور طبقة الرأسمالية العالمية تلك التى تسيطر على ملكية الأرض ووسائل الانتاج ، حيث يؤدي ذلك الى تدعيم قوة هذه الطبقة اقتصاديا تستطيع من خلاله احكام سيطرتها على اتخاذ وتشكيل القرارات المحلية بشكل يكشف العلاقة بين التحكم الاقتصادي (القوة الاقتصادية) وبين القوة السياسية ويكشف ايضا عن ارتباط المجتمع القروي بالنسق الرأسمالى العالمى من خلال علاقات السوق وسيطرة الانتاج السلعى والمحاصيل التصديرية (٢) .

---

(١) Jecl, Somof, and,Rachel,Somof,"the local, politices of underdevelopement" politics and society"Vol,6,No,4,1970.pp:395-400.

(٢) Raikers,"Rural, differentiation, and Class, Formation,in,tanzaina " j.p.s. Vols, No,3, 1978.

(٢) وثمة دراسة حول التبعية العلمية والتكنولوجية في السياق العالمي وتأثيراته في نقل التكنولوجيا الى بلدان العالم الثالث، حيث لوحظ في امريكا اللاتينية تغيرات في مجالات عديدة من هذه المجالات: مراجعة نقدية للتقاليد الاقتصادية للتعاونيات الكبري ، وتزايد القدرات الادارية للدول النامية ، وظهور مصادر تمويل جديدة وتقدمات تكنولوجية جديدة حلت محل الطرق التقليدية القديمة ... ولقد ساهمت نماذج النمو المرتبطة بالنسق العالمي على تغير العمليات التقليدية للممارسة الاقتصادية ، ولقد رؤى أن تكتسب هذه التعاونيات العالمية مرونة اكثر في الممارسات مع دول العالم الثالث ومن ثم فان هذه الاتجاهات التنموية في العالم الثالث تتجه الى التبعية في علاقاتها الاقتصادية العالمية ، بيد أن الاستفادة من الاراء الجديدة والتي تتبرعم على كل قطر انفراديا وتصميم داخلي لايجاد تحكم قوي للموقف الاقتصادي لابد وأن يكون حتميا ،ان التغيرات الاقتصادية العالمية قد حددت في ثلاث عناصر : الأول : مصادر مختلفة للدعم المالي والتكنولوجي والثاني : نمو وتزايد الاقتصاد العالمي وتزايد تغلغله في العالم الثالث. والثالث: التنظيمات والاتجاهات والميول السائدة في العالم الثالث تلك التي تساهم في التبعية العلمية والتكنولوجية والاندماج في السياق العالمي،وقد رأت هذه الدراسة أن نجاح التنمية التكنولوجية المعتمدة على مقدرة كل قطر يتسع وينمو ليعضد التحولات الداخلية ، وقد ذهبت هذه الدراسة الى أن هناك خمسة مقترحات لزيادة وحماية روح التنمية والتحول الداخلي (الاعتماد على الذات) وتتركز هذه المقترحات الخمسة التي تؤدي الى الاعتماد على الذات من أجل حماية روح التنمية الداخلية كالتالي : أولا : أن التبعية أو الدخل الخارجي المتصل بالرأسمالية العالمية يجب أن يقل . ثانيا : استخدام أفضل للقوة والدخل . ثالثا : لابد من اقتناع وارتباط القادة السياسيون المحليون بأهداف التنمية والتحول الداخلي . (سياسة الاعتماد على الذات) رابعا : لابد من اعادة تأسيس وتشكيل الصناعة الوطنية . خامسا : استعداد اكبر والاعتماد على الميكنة المدعمة بالخبراء ذو النزعة الوطنية ، ومن ثم فان سياسات التنمية اذا تقدمت

بامتداد سوف تفتح فرصا عالمية جديدة لامريكا اللاتينية [1] .

وقد اشارت الدراسات السابقة الى أثر التبعية والسير في فلكها ومن ثم الاندماج في اطار الرأسمالية العالمية تلك التي تهدف الى تهميش هذه البلاد التابعة (بلاد العالم الثالث) حيث تحاول الرأسمالية المحلية تنظيم علاقات تؤدي الى مزيد من التبعية من خلال زراعة المحاصيل الرأسمالية وهو ما يدور داخل المجتمع المصري ولا سيما قراه التى تعد الوحدات الانتاجية الأساسية وتخليها عن محاصيلها التقليدية للغذاء والاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية النقدية من أجل الاندماج في السوق العالمي وتهميش الانتاج الأساسى من خلال توجهات البرجوازية الزراعية التى تسيطر على ملكية الأرض ووسائل الانتاج وهو ما يسير في فلك دراستنا الراهنه والتى تكشف عن ارتباط المجتمع القروي بالنسق الرأسمالى العالمى من خلال علاقات السوق وسيطرة الانتاج السلعى والمحاصيل التصديرية وغزو التكنولوجيا الغربية التى أدت الى تقلص الطرق القروية التقليدية .

(٣) وقد تناولت بعض الدراسات التغير الثقافي Cultural, change في قري يوغسلافيا ، حيث درست المجتمعات الزراعية والثقافة الزراعية من جوانب عديد من خلال البحوث السلالية والانثروبولوجية والاجتماعية . حيث اتفق الباحثون على أن مجتمعات الفلاحين تنتمى الى المجتمعات العالمية والثقافة العالمية ، وأن هذه المجتمعات — مجتمعات الفلاحين — انفردت باستقلالية نوعية والاكتفاء ذاتى والتى تظهر بوضوح مثلما في المجتمعات القبلية ، ما قبل المدنية ، والرأي المأخوذ به أن الانثروبولوجيا الحضارية والاجتماعية مازالت في احتياج الى تقديم شرح كامل عن الطبيعة الحقيقية لحضارة

---

(1) Ferrer-A-:Scientific and technological, depedence in the international,Context and its implications, for,the,transfer of technology" Desorralo- Economic:1979 15,6.jan, mar, 563-580.

الفلاحين في الظروف التاريخية التي انتظموا تحتها والتي تحتها ينتهـــــيون ، وسوف ينتهون ، تلك الاعتبارات النظرية غالبا ما تنطبق على مشكلات التغيـــــر الحضاري أو التغير الثقافي في قري يوغسلافيا خاصة التأثير الناتج عن التصنيـــــع والاختفاء التدريجي لثروة الفلاحين وكذلك التغير في نمط الانتاج وحياة الأسرة وفي طرق النقل والمواصلات ومن خلال الانتشار الشفهي للثقافة والتقاليـــــد ، وتنتشر الثقافة ايضا من خلال الكلمة المكتوبة عن طريق المجتمع العالمـــــي ، بيد أن التعارضات مازالت مستمرة في الوجود متمثلة في التيارات المدنيـــــة العالمية والتي تتعارض مع التيارات المحافظة والحياة الفطرية للفلاحين ومن ثـــــم فان ثقافة الفلاحين لا تموت ولكنها تتغير او تتراجع[1] ، وتشكل هذه الدراســــة عنفا الي راستنا الراهنة من حيث أهمية دراسة التغير الثقافي في القرية المصرية ، حيث كانت مجتمعات الفلاحين تشكل وتنفرد باستقلالية نوعيـــة واستقلال ذاتـــي ومن ثم فقد أدي التغير الي تغير ثقافي الذي تمثل في الاختفاء التدريجي لثروة الفلاحين التي تتمثل في الاكتفاء الذآتي من انتاج المحاصيل التقليدية للغـذاء وتقويضها ،وكذلك التغير في نمط الانتاج والتغير في حياة الأسرة أي التغيــــر في أساليب الحياة القروية (التغير الثقافي) وهوما تسعى الدراسة الراهنـــة الي الكشف عنه ، حيث تغير القرية من وحدة انتاجة تفيض بثروات الفـــلاحين الغذائية الي وحدة استهلاكية في اطار التبعية للنسق الرأسمالي العالمي مـــن خلال علاقات السوق والانتاج السلعي والمحاصيل التصديرية .

(٤) وتناولت دراسة أخري : التغير الاجتماعي والتكنولوجي فـــــي الزراعة المصرية : التغير الثقافي Cultural,change والتنمية الاقتصادية فـي الفترة من ١٨٩٠ـــ١٩١٤ . حيث حدث خلال فترة الدراسة حدثين هاميـــــن أولها : التحول من ري الحياض الي الري الدائم وثانيهما : تغير ملموس فـــــي دوره المحاصيل الزراعية (التركيب المحصولي) وأدي ذلك الي تغير في نظـــم

(١) Stvar-s-Cultural,chang,in Yugoslava, villages, Sociological, ja,sela, special, issue, 190-473. 1979.

وطرق استخدام الأرض والري والتوسع فى زراعة المحاصيل ، كان لذلك تأثيرات على المدي القريب تمثل فى استخدام القوة العاملة ووفرة الأرض، بينما كان أثرها على المدي البعيد اتلاف الأرض الذي انعكس على انخفاض الانتاجية وتزايد الافات وكان الصرف ضروريا غير انه لم يوجد التمويل الكافى لتغييره ، وبدأ الفلاحون فى استخدام دورة زراعية ثنائية والتى تتطلب مزيدا من الأيدي العاملة وتؤدي الى الاهتمام بانتاج محصولى معيشى . وقد انخفضت مصادر البروتين فى الفترة من ١٩٠٧ الى ١٩١٤ ، وأدت الدورة الزراعية القصيرة الى معاناة الفلاحين والى الاقتراض البنكى ، لقد كان المصدر الأساسى لتمويل الفلاحين هم كبار الملاك الزراعيين . لقد خفض الفلاحون مصدر البروتين وانتاجية الأرض ولجأوا الى محاصيل المخاطرة (الحدائق) من أجل أن يحتفظوا باراضيهم ويتجنبون أن يكونوا طبقة كادحة ، حيث يوجد تمييز حاد بين الملاك وبين المعدمين ، ويوجد تشابه بين التجربة المصرية وبين الثورة الخضراء فى العالم الثالث ، أن المخرج قصير الأجل قد تزايد تحقيقة بواسطة التغييرات التكنولوجية (١) بيد أن هذه الدراسة تتناول فترة غير التى تعنى بها الدراسة الراهنة والتى تتناول التغير الثقافى فى القرية المصرية فى حقبة السبعينات وان كان هناك تشابه بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة وهى المتعلقة بتغير التركيب المحصولى وانخفاض المصادر الغذائية البروتينية ومعاناة الفلاحين واللجوء الى الاقتراض البنكى ، بيد أن التغير فى التركيب المحصولى فى الدراسة الراهنة نتاج لتوجهات حقبة السبعينات وهو نتاج لسيطرة النمط الرأسمالى فى الزراعة المصرية وليست من أجل الاحتفاظ بالأرض كما تذهب هذه الدراسة ومن ثم الاقتراض من بنك القرية الذي يعد وسيطا رأسماليا بين الدولة وصغار الفلاحين وفقراؤهم والذي يسعى الى افقارهم النسبى عن طريق الاستحواذ على

---

(١) Richard,-A-:Technical and social, Change, in, Egyption, agriculture, 1980,1914, Economic- developement, and culture, Change, 1890,26,4 july 25-45.

مدخراتهم من أجل تسديد ما اقترضوه من هذه المؤسسة الرأسمالية ولم يعد هناك اقتراض من كبار الملاك بشكل متزايد كما تذهب هذه الدراسة .

(ه) واهتمت دراسة أخري بالتحليل الاجتماعي لبعض الجوانب الجوهرية في الدول النامية ، حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل اجتماعي لأربع جوانب أو مشكلات جوهرية لبعض الدول النامية والمتعاملة مع الاتى : أولا :عزلتها الحضارية الخاصة وثانيا : الاطر الثقافية المختلفة والعلاقات بينهما وثالثا: الحركة الراسية والتي ترسم العلاقات بين القرية كمجموعة أولية والمدينة كمجموعة ثانوية ورابعا : المجتمعات التقليدية والفقدان الخاص لوظيفتها . وتذهب هذه الدراسة بأن العزلة لا ينبغى ان تفهم بمعنى البدائية فالحضارات تتميز بحالة من الاستقرارية ، وهي خاضعة لتأثيرات وتغيرات متنوعة ، وتعتبر العزلة الحضارية مخربة لأهداف التنمية ، لأن الحركة الفكرية تعاق فقط عندما يكون السلوك المتصل بالتقاليد ينظر اليه على أنه عرفي وحقيقي ، فالحواجز الثقافية داخل المجتمع الواحد من الصعب اجتيازها او ازالتها . وكذلك الاتصال الحضاري بين الدول الصناعية والدول النامية أدت الى مشكلات خاصة ومن أهم هذه المشكلات: أن دول العالم الثالث غالبا ما تقوم بدور المستقبل ، وتكون هدفا للتأثر بالنظم الحديثة والقيم الوافدة وذلك عن طريق التقليد ، ومع الأخذ في الاعتبار المجموعة الأولى نجد أن انماط السلوك في مجتمع القرية معروف لكل فرد والمواقف الشاذة نادرة . بينما في المجموعة الثانية فالصفات العامة للحياة الاجتماعية غير واضحة ، وفقدان الوظيفة للمجتمعات التقليدية يكون واضحا جدا ، واذا كان النظام الاقتصادي يؤدي الى احداث تغيرات سريعة ، فالمشكلة الأساسية هي : كيف تستخدم المجتمعات التقليدية من أجل احداث تنمية دون أن يؤدي ذلك الى تحللهم في نفس الوقت[1] وقد تناولت هذه الدراسة اربع

(1) Riccardo,L- the developing, Countries:Asocoiolo-gical, Analysis of, Four, typical, pro-blems-Revista, international - de-sociologia, 1973, 13,5-6. jan, jun,3 05-315.

محاور رئيسية كالعزلة الحضارية حيث تتسم الحضارات بالاتصال والاستمرار والتي أدت الى مشكلة جوهرية وهي أن دول العالم الثالث غالبا ما تقوم بدور المستقبل وتكون هدفا للتأثر بالنظم الحديثة والقيم الوافدة وذلك عن طريق التقليد وهو ما يتسق مع ما تثيره الدراسة الراهنة التي تعنى بدراسة "التغير الثقافي" في حقبة السبعينات تلك التي أفرزت مجموعة من التغيرات السريعة والجوهرية حيث نشطت علاقات السوق وقامت الدولة (المجتمع المصري) شأنه في ذلك شأن بلاد العالم الثالث يقوم بدور المستقبل ويعد هدفا للتأثر بالنظم الحديثة والقيم الوافدة ، حيث تعمقت مظاهر النشوة الثقافي وانتشرت القيم الرأسمالية الاستهلاكية الترفيهية والتي غيرت القرية المصرية وغيرت من أساليب حياتها .

(٦) وثمة مجموعة أخري من الدراسات التي اجريت في قري العالم الثالث حول نظم الأسرة في العالم الثالث وتحول الأسرة التقليدية في شمال افريقيا ودور المرأة في التنمية الاقتصادية ، فقد قامت احدي هذه الدراسات بدور المرأة في التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث من خلال ادارة الانشطة ومصادر الاسرة [1] وقد لوحظ ضعف المرأة كمنتج أو معيد للانتاج . ولقد نوقشت عدة مستويات أو نظم منها : العوامل الأساسية والعوامل الفرعية ، ودور المرأة في الاسواق الأساسية ودورها في السوق الفرعي ، الانتاج الاسري غير المسوق (الانتاج المعيشي أو الانتاج المنزلي) والرؤية الاجتماعية وقد حددت هذه الدراسة بعض العوامل وهي : ١) أن الجوانب أو العوامل المنتجة للمرأة لها تأثير على جوانب السكان . ٢) أن العوامل المنتجة للمرأة مرتبطة بالمسائل المتعلقة بالاستخدام الفعال للمصادر البشرية المحلية وتحسين هذه المصادر من أجل انتاجية أفضل ٣) تصوير دور المرأة في النظم يقوم بدور غير مباشر في

---

(1) Friebough-F-m- Balakrishnan-R-C-: Roles, of women in, third, world, Economic,developement, from, Asystems,prespective,of,Family Rural- sociological, society,1979-pp:112 130.

المشكلات التنموية والرؤية الاجتماعية لدور المرأة فى نظام الأسرة ») كلما زادت مشاركة المرأة فى المشروعات التنموية من خلال ادوار اكثر اسرية كلما زادت استفادة الدول النامية من مصادرها البشرية من خلال دورها كمنتج أو معيد للانتاج [1] وقد اهتمت هذه الدراسة بدور المرأة فى التنمية الاقتصادية فى دول العالم الثالث وهو أحد المحاور التى تهتم بها دراستنا الراهنة بمعالجتها ، بأنه كلما زادت مشاركة المرأة من خلال دورها كمنتج أو كمعيد للانتاج كلما زادت الدول النامية من مصادرها البشرية ، حيث تغير دور المرأة فى ظل التغيرات التى حفلت بها حقبة السبعينات (الحقبة التى تعنى بها الدراسة الراهنة) وأصبحت المرأة الريفية مسئولة عن ادارة النشاط الاقتصادي للأسرة بالاضافة الى دورها فى تربية الابناء اثناء غياب الزوج نتاج لهجرته وهو دور جديد على المرأة فى القرية المصرية (قرية الدراسة) بيد أن دراستنا تكشف عن انحسار وتقلص دور المرأة كمنتج أو كمعيد للانتاج من خلال ادوارا أكثر أسرية للانتاج العيشى أو الانتاج المنزلى وذلك نظرا لتغير قيم الأسرة التقليدية وتحولها الى أسر زواجية مستقلة تعتمد على السوق فى كثير من جوانب غذائها وتساهم فى دخل الأسرة من عملها بالقطاع والمؤسسات الحكومية ومن ثم فان دورها كمنتج أو كمعيد للانتاج قد تقلص بفعل التغيرات التى حفلت بها الحقبة الأخيرة .

وتناولت الدراسة التالية تحول الأسرة التقليدية فى شمال افريقيا حيث اشارت الى أن كثيرا من الكتاب العالميين قد مكثوا كثيرا فى تعريفهم وفهمهم لمشكلات التنمية الصناعية فى مجتمعات العالم الثالث داعين الى ضرورة تغير اساليب الرأسمالية الغربية . أن الأسرة التقليدية ونظام القرابة والنسب قد عرفت كتاقل اساسى لاداة التحديث ، ولقد أعطت الدراسة المبكرة فى عام ١٩٧٧ نظرة شاملة فى شمال افريقيا مؤكدة قوه ومؤالفة الأسرة التقليدية ، ولقد تطورت بعض

---

(1) ibid.

المقترحات كالاتى : ١) الأسرة التقليدية نظام اجتماعى متكيف قادر على توحيد اجزائه من خلال الوقت والاحداث. ٢) نظام الأسرة التقليدية يتجه الى عزل نواته. ٣) نظام الأسرة التقليدية يعمل كماص للصدمات للأفراد ٤) ان التغير ليس بدون أبعاد - أي التغير فى نظام الأسرة يعود أو يرجع الى بعض الأبعاد والمؤثرات ، ومن خلال بحث قوي على أكثر من (٣٠٠) عينة ظهرت النتائج تؤكد الجدال الى أن التحضر الثوري والتصنيع أدي الى تحول الأسرة التقليدية وتأثير عديد من النماذج على السلوك (١). وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة فى تحول الأسرة التقليدية ، حيث تكشفت دراستنا الراهنة عن تغير الأسرة التقليدية وتغير شكل العائلة الممتدة ، بيد أن دراستنا ترجع التغير فى الأسرة التقليدية وتحولها الى الأسر الزواجية الصغيرة والمستقلة وتخليها عن دورها التقليدي المعهود بها كمنتج وتحولها الى الاستهلاك وذلك بفعل عوامل عديدة منها ثبات الرقعة الزراعية فى مقابل الزيادة السكانية وانتشار التعليم والاعتماد على السوق والهجرة النفطية والزواج من خارج العائلة وتغير قيمة الأرض الزراعية والعمل الزراعى وبروز مصادر غير زراعية للدخل والتأثر بالاساليب الرأسمالية الغربية التى عمقت من مظاهر التشوة الثقافى وانتشار القيم الرأسمالية الاستهلاكية الترفيهية ومن ثم تقلص وتحول الأسرة التقليدية التى صاحبها تغير لدورها وقيمها .

٧) وتناولت احدي الدراسات نظام الأسرة فى العالم الثالث وتذهب هذه الدراسة الى أن العالم الثالث مصطلح يطلق على البلدان التى يتزايد فيها عدد السكان بشكل يفوق الانتاج وخاصة الانتاج الزراعى لمدة جيل

---

(١) Kahazraji-M.A.: Transformation the traditional, Family, in,north,Africa:An,Emprical, Encounter,and,New,thory,North-central, Sociological-Associotion, NCSA 1980, pp:302,318.

يلجأون فيه الى الاعتماد على مصادر خارجية من أجل انقاذ الموقف وتجنب المجاعات وتذهب الدراسة أيضا الى أن وقت المجاعات أصبح وشيكا ، وقد برز أثرها كثيرا فى كثير من بلدان العالم الثالث، والتى خفف من حدتها الاعتماد على المصادر الخارجية ، ويرجع ذلك الى النظم الأسرية فى بلدان العالم الثالث، حيث يوجد ثلاث انماط من التكوين أو التركيب الأسري :

الأول : حيث الطبقات العليا فى المجتمع ونظام الاسرة الغربى فى عديد من جوانب حياتها ثم الغالبية العظمى التى تنتج وتندرج تحت القانون العام ·

الثانى : التركيب القبلى (النظام القبلى) ويوجد اساسا فى افريقيا

الثالث: النظام الفولانى (قبائل الفولانى) (قبائل تقيم فى غرب أفريقيا) تحت سيادة مجموعة عقائدية أو طائفية ·

ومن دراسة العوامل الأساسية التى تحكم هذه النظم الأسرية وجد ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات مما أدي الى النمو السكاني المتزايد بدرجة اسرع من تزايد امدادات الطعام وتؤدي الى مزيد من الاعتماد على الامدادات الخارجية العالمية [1] وتتطابق دراستنا الراهنة مع النمط الأول من التكوين أو التركيب الأسري حيث الطبقة العليا فى المجتمع وتستحوذ على غالبية الأرض الزراعية فى مقابل اغلبية ساحقة لا يملك الا القليل منها أجزاء متناثرة من الأرض الزراعية لا تفى بمتطلباتهم الأساسية فضلا عن تزايد قطاع المعدمين ، بيد أن دراستنا الراهنة تكشف عن انماط الاستهلاك الغربى ليس فقط بين الطبقات العليا كما تذهب هذه الدراسة ، بل بين غالبية السكان القرويين ،

---

(1) Zmmerman - C-C-:Family System,of,the, third,World international-journal,of,sociology of the fmily, 1974-N-4-pp-1-10.

بالاضافة الى مزيد من الاعتماد على الامدادات الخارجية نتاج لتهميش الغذاء الأساسي الذي صاحب النشاط في علاقات السوق والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وما صاحبه من تزايد الزراعات الرأسمالية.

ومن الدراسات الامبريقية في المجتمع المصري والتي تأثرت بنظرية التبعية في النظر الى القرية والى الفلاح المصري، دراسة محمود عودة (١) (الفلاحون والدولة : دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية) والتي اجريت في قرية شمياطس بمحافظة المنوفية ، حيث انطلقت من بعض المقولات النظرية التي طورها بعض أنصار نظرية التبعية – خاصة – سمير أمين – وحمزة علوي – والقضية الأساسية لهذه الدراسة تنحصر في الفكرة التي مؤداها ان النمو المتعاظم لتكامل دول العالم الثالث في اطار السوق العالمية قد أدي الى احداث تناقضات في ابنيتها الداخلية أهمها التداخل بين أساليب انتاجية راكدة ولا راسمالية، وأساليب راسمالية حديثة. وسيطرة نمط الانتاج الخراجي في التكوين الاجتماعي ما قبل الرأسمالي. وتمفصل هذا النمط المسيطر مع انماط هامشية أهمها النمط الاقطاعي ، وقد أدي التوسع الرأسمالي الى دخول الرأسمالية كنمط انتاجي على هذه الانماط بحيث أصبحت نمطا مسيطرا ، وان كانت لم تقضى على أي منها نهائيا ، ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة نحو اختبار قضية اساسية مؤداها ان نمط الانتاج الخراجي مازال قائما في العلاقات التي تحكم علاقة الفلاح بالدولة رغم التغيرات الشكلية التي طرأت على هذه العلاقات. وأن الرأسمالية تظهر في شكل تداول الفائض الذي ينتج في الغالب من خلال أساليب قبل رأسمالية ، وقد حاولت الدراسة اختبار هذه القضية عبر مستويين :

---

(١) محمود عوده : الفلاحون والدولة : دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٩.

الأول : التحليل الاجتماعى الموسع : وحاولت الدراسة أن تتبع التفكك لشكل الاستغلال والاستنزاف الخراجي سواء فيما يتعلق بفائض الانتاج الزراعى وذلك فى اطار تفكك ملكية الدولة للأرض وما صاحبها من تغيرات طرأت على وظيفتها ، ومن أهم النتائج التى ترتبت على الدراسة التاريخية أن أشكال انتزاع وامتصاص الفائض من الانتاج الزراعى وفائض العمل ماتزال ترتبط بالأساليب الرأسمالية بغض النظر عن الملكية الفردية وتحلل الجماعة القروية وتفككها أو تطور القطاع الصناعى وأن عملية تداول الفائض محكومة باشكال رأسمالية وبالسوق العالمية فى مجال التجارة الخارجية وتنظيمات رأسمالية الدولة التى تقوم بفرض السياسة السعرية والاشراق على كافة اشكال التوزيع من خلال الأجهزة الحكومية (١) .

الثانى : التحليل الاجتماعى المصغر : وهى دراسة مركزة لاحدي قري محافظة المنوفية ، وتركز التحليل على العلاقة بالأرض حيث كشفت عن العوامل التى ماتزال تعوق تحول الأرض الى سلعة للتداول بجانب تواجد اشكال أخري غير التداول السلعى هى الايجار والرهن ، وأدوات الانتاج حيث كشفت الدراسة عن ركودها ، ووجود اشكال للعمل غير المأجور ووجود الحرف التقليدية برغم الاعتماد على السوق . (٢) .

وكشفت الدراسة كذلك عن وجود شريحة قليلة العدد من أغنياء الفلاحين تعمل بانتاج السلع النقدية التى تعتمد على العمل المأجور وتعمل على استمرار انماط استهلاكية مظهرية فى مقابل نمط تقليدي ينخرط فيه صغار ومتوسطو الملاك ويعتمدون على العمل الأسري فى الغالب ويهتم بانتاج المحصولات المعيشية وتسيطر الفئة الأولى من أغنياء الفلاحين على الأجهزة

---

(١) محمود عودة : الفلاحون والدولة : دراسة فى أساليب الانتاج ، مرجع سابق
(٢) المصدر السابق .

السياسية والادارية وتعد حلقة الوصل بين القرية والمجتمع الخارجي ، وتتسق هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة من حيث التأثر بنظرية التبعية وأثرها على التغير في بنية القرية المصرية في اطار التكامل مع السوق العالمية ومن ثم تغير أساليب حياة القرية المصرية (مجتمع الدراسة) وهو ما يعبر عن التغير الثقافي في القرية المصرية ، والتى تعنى به الدراسة الراهنة . بيد أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة في أن استمرار انماط الاستهلاك المظهرية ليس فقط بين أغنياء الفلاحين الذين يعملون بانتاج السلع النقديه ويعتمدون على العمل المأجور ، بل بين (انتشار انماط الاستهلاك) صغار ومتوسطى الملاك ، بل وبين فقراء الحائزين والمعدمين من العمال الزراعيين الذين شكلت الهجرة الى البلاد النفطية بعدا كبير من أجل استمرار الانماط الاستهلاكية والمظهرية ، وهو ناتج عن السير والتبعية في فلك الرأسمالية العالمية ، هذا بالاضافة الى أن دراستنا الراهنة تكشف عن اختفاء بعض أنواع العمل واشكاله كالمزاملة التى اختفى وراءها انواع من العلاقات الاجتماعية بالاضافة الى اختفاء بعض أشكال التداول السلعى " كالفاروقة " بالنسبة للأرض الزراعية " والمسانيه والمقايضة " لتحل محلها اشكال من التعاملات النقدية نظرا لتوفر السيولة النقدية وتهميش المحاصيل التقليدية ومن ثم سيطرة التعاملات النقدية .

ومن الدراسات التى اجريت في قرى العالم الثالث هى دراسة " القرى الهندية في مرحلة التحول " لدورجانا ندسنها " .

وقد اجريت هذه الدراسة في عام ١٩٦٤ على ست قرى من قطاع اباد الله ، حيث بلغت نسبة سكان المجتمعات المحلية الريفية في الهند ٧٠٪ .

---

(١) Durgarand, sinha, indian, villages, in trnsition, Associated, publishing, House, New, Delhi, 1969(232 pages).

(٢) عن المصدر التالى : محمد الجوهري ، علياء شكري : علم الاجتماع الريفى والحضري ، دار المعارف ١٩٨٣ .

من اجمالى عدد السكان ، ومن ثم أخذ المخططون يدركون أهمية الوقوف علـــى كل ما يحيط بعملية التنمية وذلك فيما لو حققت الخطة الخمسية النجاح المنشود ٠ حيث ادركوا أن مستقبل الريف مرهون بتقدم القري ٠ ومن ثم كان الشغل الشاغــل لبرنامج تنمية المجتمع المحلى فى الهند هو موضع أولوية كبري لاعادة بناء الهنــد الجديدة ، حيث تغطى الخطة الخمسية كافة القري ، (٥٥٨ الفا) ويمثـــل الرفاهية فى المناطق الريفية حيث يعد الخطوة الاولى بعد قرون عديدة مــن حياة البؤس والتخلف والركود الذي يصبغ الحياة القروية ، حيث لا يمكن التفكيــر فى أي تقدم ما لم تنهض بالغالبية العظمى للسكان الريفيين ومن ثم حثهــم على تغير واقعهم ، ومن ثم تم وضع تصور لبرنامج تنمية المجتمع المحلى فـــى ١٩٥٢ لاحداث تنمية اقتصادية مركزة والتعجيل بالتغير الاجتماعى لجماهيــر الريفيين ٠ والسعى وراء التنمية المركزة لملايين المواطنين فى كافة ارجاء الهنــد وتغيير اتجاهاتهم ونظرتهم للحياة ، بيد انه وكما ذهب ماكرجى Mukergi انه من الممكن فقط عن طريق جعل القرويين ينهمكون فى عملهم وفى عملية تحسين أنفسهم ، ودعم الحياة التعاونية من خلال جهودهم الذاتية يمكننا تطوير قدرتهم واعتمادهم على انفسهم ، ودعم الحياة التعاونية فيما بينهم والتماسك فى المجتمع المحلى الأساس القانونى فقط ، وانما أيضا الدعم والمشاركة من جانب ملاييــن الأفراد الذين يشكلون القطاع الأكبر من السكان فى البلدان النامية ، ومن ثــم فان نجاح برنامج التنمية لا يمكن أن يقاس ببساطة من خلال النتائج الماديــة الملموسة وانما بقدر ما يثير حماس القرويين ويوفر لهم قوة دافعة وذلك مــن خلال تغير نظرتهم العقلية واتجاهاتهم وقيمهم ومستوي طموحاتهم ٠(١)

حيث تهدف الدراسة الى دراسة الأثار التى خلفها برنامج تنميـــة المجتمع المحلى على القرويين وبخاصة مستويات الطموح والدافعية لديهم عن طريق مقارنة عينة من القري والاستعانة بالخبراء القائمين على برنامج التنمية حيث امكنهم

---

(١) محمد الجوهري : المرجع السابق ص ١٤٥ ، ص ١٥٥ ٠

المحول الى عدد من المحكات والمؤشرات ومنها : استعداد القرويين لقبول الأساليب الحديثة فى الزراعة ، استخدام الأدوات الزراعية الحديثة وتحسين البذور ، تبنى بعض الممارسات التى تكفل الوقاية الصحية ، التعليم ، تهجين الماشية وتحسين سلالتها والمشاركة فى نشاطات المجتمع المحلى ، ودارت محكات التقويم المادي للقري حول نمط المسكن والصناعات الصغيرة وعدد الابار والالات الحرث الحديثة واجهزة الراديو وعدد المدارس والأثاث الحفر والحصاد .... ، ومن النتائج التى ابرزتها الدراسة ان القرويين قد اظهروا اهتماما بالحاجات والمطالب اللامادية العاجلة ثم بالامور التى تتصل بعاقلاتهم ثم مصالح القرية والمجتمع الأكبر ، ومن ثم فقد احتلت المطالب والحاجات المادية مرتبة أعلى أما الجوانب غير المادية احتلت مرتبة أقل ، كذلك تبين من نتائج الدراسة أن المبحوثين أظهروا درجة محدودة من الأخذ بروح المخاطرة ، وانهم يميلون الى ربط اهدافهم بالأساليب النمطية المعتادة فى الاداء ، وأن الاحتياجات القروية للأسرة تتمثل فى الضرورات الشخصية كالمأكل والملبس والمسكن والنقود ، بيد ان هذه الدراسة انطلقت من إتجاه سيكولوجى حيث تناولت دراسة عملية التنمية من الجانب الانسانى بما يتضمنه من عناصر لا مادية كالدافعية والانجاز ومستوي الطموح والقيم والاتجاهات ، وأغفلت هذه الدراسة الجوانب الاقتصادية والتى يكون لها الغلبة والسيطرة فى تحديد هذه القيم والاتجاهات والدافعية ومستوي الطموح ، وأن عملية التنمية تركن الى الجوانب السيكولوجية وليست الى العوامل الاقتصادية ، كذلك انطلقت هذه الدراسة من اتجاه سيكولوجى وأن عبء التنمية يقع او يكمن فى الأفراد وليست فى النظام والجوانب الاقتصادية التى تعكس سياسة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتوجهاتها ، وهو ما يختلف عن دراستنا الراهنة التى تري أن العامل الاقتصادي ذات غلبة وسيطرة فى تحديد دفع عجلة التنمية بما يعبر عنه النظام الاقتصادي وأن التغير الثقافى أو التغير الاجتماعى مرده الى النظام الاقتصادي الذي يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدي توجهاته الايديولوجية وليست فى الجوانب السيكولوجية كما تذهب دراسة التحول فى القري

الهندية ، وأن التغير يكمن في الجوانب الاقتصادية وليس في الجوانب السيكولوجية ، حيث تري دراستنا الراهنة " التغير الثقافي في القرية المصرية في حقبة السبعينات ، أن السياسة التي انتهجت في الفترة الأخيرة قد افرزت مجموعة من التغيرات السريعة والجوهرية ، حيث أطلق العنان لرأس المال الأجنبي والمحلي ومن ثم سيطرة القوانين الرأسمالية ، خاصة قوانين تركز وتمركز الثروة ، فعلي المستوي الاقتصادي نشطت علاقات السوق وتغير مجال الاهتمام الاقتصادي ، وعلى المستوي الطبقي ظهرت عناصر الاستقطاب الطبقي داخل البناء الاجتماعي ، وعلى المستوي الثقافي تعمقت مظاهر التشوه الثقافي حيث انتشرت القيم الرأسمالية والاستهلاكية والترفيهية .

وثمة دراسة أخري قام باجرائها محمد عبد النبي عن التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية على قري محافظة الغربية قرية " تطاي " وقرية " بلتاج " عام ١٩٧٩ ، وحاولت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية ، والسعي للوقوف على التغيرات التي طرأت على أوضاع مختلف القوي الاجتماعية في الريف المصري عبر المراحل التاريخية المتتابعة ومنذ قيام ثورة يوليو على وجه الخصوص وبناء على ذلك فقد تبلورت أهداف الدراسة في ثلاثة ابعاد : أولا : تحديد الآثار التي ترتبت على التغيرات التي طرأت على القوانين المنظمة لأوضاع عمد البلاد ومشايخها والأخذ بنظام الادارة المحلية وانتشار المؤسسات الحكومية في الريف . وبيان مدي ارتباط هذه المؤسسات بالتغيرات التي طرأت على أوضاع القيادة التقليدية داخل القرية . ثانيا : التعرف على التغيرات التي طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالقرية على أثر التحولات التي طرأت على علاقات وأساليب الانتاج ، ثالثا : وصف تشخيص ذوي للسلطة والنفوذ بالقرية المصرية وتحديد خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وللوقوف على محددات القوة الاجتماعية

---

(١) محمد عبد النبي : التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٩ .

بالريف المصري وانطلقت هذه الدراسة من تصور مؤداه أن بناء القوة بناء فوقي يعكس اساسا ماديا معينا فى مرحلة تاريخية محددة وأن القوة السياسية والاجتماعية هما أحد وجهى عمله واحدة تمثل القوة الاقتصادية وجهها الآخر، واستخدمت الدراسة مدخلين من أجل التعمق فى دراسة الظاهرة المدروسة وهما : المدخل التتابعى التاريخى والمدخل الوصفى والتشخيصى والأدوات التى استخدمت لاجراء هذه الدراسة فقد تحددت فى السجلات الرسمية والوثائق ومحاضر الاجتماعات والمقابلات الجماعية والفردية ثم استمارة المقابلة، وكانت من أهم نتائج الدراسة تأثير قوانين الاصلاح الزراعى على الفئات الاجتماعية بقريتى البحث الى جانب سيطرة مجموعة محدودة من الأفراد على البناء الرسمى للقوة وهم يمثلون أعلى الفئات الاجتماعية دخلا واكبرهم حيازة وبزوال بعضهم أنشطة اضافية كالتجارة وتأجير الجرارات الزراعية ويحتكرون المناصب السياسية الهامة فى قرية الدراسة، بالاضافة الى تداخل البناء الرسمى وغير الرسمى على مستوي القمة، علاوة على ارتباط جماعات القوة بعلاقات وروابط متبادلة ، أما على علاقات القرابة أو النسب أو مصالح أو اهتمامات مشتركة وسعيهم لمجاملة بعضهم على حساب القرويين التى تقدم على الخضوع والتبعية من جانب القرويين، كذلك ابرزت الدراسة أنه لا تتعدي قوة وتأثير قمة القوة فى نطاق مجتمعهم المحلى أي حدود القرية وينحصر دورهم فى تلقى التعليمات والتوجيهات من المستويات الأعلى .

بيد أن هذه الدراسة وان كانت قد تناولت العوامل الاقتصادية وارجعت التغير الى الجوانب الاقتصادية وأنها أحد وجهى العملة الذي يشكل وجهها الآخر الجوانب الاجتماعية والسياسية ، غير أنها ارجعت التغير أو التحول الى قانون الاصلاح الزراعى دون ربطه بالمتغيرات الأخري كتبعية الاقتصاد المصري فى حقبة السبعينات وما أدت اليه من تغير فى بناء القوة فى القرية المصرية ، حيث شهدت حقبة السبعينات تغيرا حاسما فى التوجه الايديولوجى للصفوه القومية بعد عملية الاحلال الشهيرة التى شهدتها هذه الصفوة فى مايو ١٩٧١ ،

واتجه هذا التوجه الايديولوجي نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية التى ترتب عليها عودة النسق المحلى الى الارتباط بقوة بالنسق العالمى الرأسمالى ولقد صاحب هذا التعمق الرأسمالى فى القرية المصرية سلعية الأرض وتداولها وارتفاع اسعارها وتغير قيمتها حيث لم تعد هى الوسيلة الوحيدة للدخل ومن ثم لم تعد من محددات المكانة الاجتماعية أو الهيبة أو القوة نظرا لانتشار المشروعات الاستثمارية والهامشية خارج العملية الزراعية وتوفر السيولة النقدية من عوائد العمل بالدول النفطية والتى اسهمت فى بروز عناصر قوة جديدة لعناصر البناء الرسمى وغير الرسمى للقوة وهو ما أغفلته دراسة التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية، وتحاول دراستنا الراهنة الكشف عنه.

وتناولت دراسة أخري قام بها كمال المنوفى فى قرية تلوانه محافظة المنوفية عن " الثقافة السياسية للفلاحين " حيث تسعى الدراسة الى اختيار قضيتين تشير الأولى منها الى أن الثقافة السياسية التى سادت المجتمع الريفى قبل ثورة ١٩٥٢ هى ثقافة سياسة تقليدية شكلتها الأوضاع والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتنشئة العائلية والوعى غير الصحيح بالمفاهيم الاسلامية ، وتشير الثانية الى حدوث بعض التحولات فى الثقافة السياسية للفلاحين نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدها الريف المصري فى أعقاب ١٩٥٢، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تفيد أن العوامل والظروف التى شكلت الثقافة السياسية قبل الثورة تختلف عن تلك التى شكلتها فيما بعد الثورة فبينما ساعد البناء الاقتصادي والاجتماعى والسياسى للريف قبل الثورة على تشكيل ثقافة سياسية تقليدية، فقد ساعد تغير هذه الأبنية بعد الثورة على تغير هذه الثقافة وهو ما يشير الى أن تغير الثقافة السياسة

---

(١) كمال المنوفى : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين (تحليل نظري دراسة ميدانية) ، دار بن خلدون - بيروت - ١٩٨٠.

نتاج لتغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ولقد ساعدت الظروف الاجتماعية والتاريخية على جعل الفلاح المصري أكثر استعدادا للاستكانة والهدوء وأكثر ميلا للصبر والسلم والبعد عن الثورة ، ومن ثم انعكس ذلك على اسلوب مقاومته ، حيث لجأ الى المقاومة السلبية فى معظم الأحوال ، وكان من أبرز هذه الصور التخلى عن الأرض والهروب من المقاومة ، وبالرغم من ذلك فان التاريخ المصري حافل بالانتفاضات الفلاحية ، وكان الواقع الاقتصادي هو المحرك لهذه الانتفاضات.[1] وقد مكنت هذه المعالجة التاريخية من تكوين صورة واضحة عن الثقافة السياسية للفلاح المصري والعوامل الفاعلة فى تشكيل هذه الثقافة ، واتاح فرصة المقارنة بين عناصر الثقافة السياسية التقليدية والأخري المتغيرة ، وكشف عناصر التغير والثبات فى هاتين الثقافتين ، بيد ان هذه الدراسة وأن كشفت عن تغير الثقافة التقليدية للفلاحين ومن ثم تغير بعض السمات القديمة الا انها لم تتناول صعود العناصر الشابة والمتعلمة الى بنية السلطة الرسمية وغير الرسمية وانصهارهم فى مركب الصفوة والعمل على تدعيمها حيث هيأت حقبة السبعينات فرصة النشاط السياسي للعناصر البرجوازية التى كانت قد دخلت دائرة الظل بعد عام ١٩٥٢ ، كما خلقت ظروف الفترة نفسها عناصر برجوازية جديدة (أدت اليها تغيرات حقبة السبعينات) وتعمل هاتان الجماعتان مع جماعة أخري تتكون من العناصر التى كان لها الهيمنه على التنظيمات السياسية كالاتحاد الاشتراكى وفى ضوء قوة هذه الفئات وفى ضوء الظروف المواتية فانها استطاعت ان تحقق صعودا مكنها من توجيه عملية صنع القرار السياسي بالاضافة الى عملية المشاركة السياسية التى اغفلتها هذه الدراسة ومدي العلاقة بين كل من الملكية والمهنة والتعليم والمشاركة السياسية وهو ما تحاول دراستنا الراهنة " التغير الثقافى فى القرية المصرية" الاهتمام به ومعالجته.

---

(١) المرجع السابق.

الفصل الثالث

ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري وتوجهاته في الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٠

أ- ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصري فى الفترة من - ٥٢ - ١٩٧٠ ، كاطار مرجعى للقياس.

ب- ملامح البنية الايدولوجية والثقافية فيما قبل السبعينات.

جـ- ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصري فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ "حقبة التغيرات"

د- ملامح الانهيار الايديولوجى والثقافى فى حقبة السبعينات.

الفصل الثالث

مقدمة :

يتناول هذا الفصل التغيرات التى طرأت على المجتمع المصري ولا سيما فى حقبة السبعينات ، حيث يتم تناول التغيرات فى ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى . منذ قيام ثورة يوليو وحتى نهاية حقبة الستينات كاطار مرجعى للقياس حتى نلمس التغيرات التى طرأت على التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى فى حقبة السبعينات، حيث يتم تناول خصائص أو ملامح التكوين الاقتصادي من حيث استقلالية الاقتصاد وتخليصه من التبعية والاهتمام بالجانب الزراعى وتنميته وتطوير الصناعة المصرية وتنميتها ويتناول هذا الفصل أيضا أهم ملامح البناء السياسى الذي يكشف عن التحرر السياسى ثم الغاء دستور ١٩٢٣ واعلان مجلس قيادة الثورة للدستور المؤقت ثم اعلان الدستور الدائم ١٩٥٦ ثم الدستور المؤقت فى ١٩٦٤ حيث تم دمج السلطة التنفيذية والتشريعية ثم الدستور الدائم فى ١١ سبتمبر فى ١٩٧١ ، ويتناول كذلك ملامح البناء السياسى فى حقبة ما قبل السبعينات حيث انشئت المؤسسات العامة مثل مجلس الثورة والاتحاد الاشتراكى ثم القطاع العام الذي شكل ركيزة أساسية من ركائز الانتاج ، كذلك يتناول ملامح البناء الاجتماعى كالبناء الطبقى .

ويتناول هذا الفصل أيضا ملامح البنية الايديولوجية والثقافية فيما قبل حقبة السبعينات حيث يتم تناول ملامح ايديولوجيا التنمية ومن ثم ملامح التوجه الايديولوجى التى تتخذها الصفوات الحاكمة ، بالاضافة الى البعد الطبقى الذي يعد من الأبعاد الأساسية التى تشكل ملامح السياسة الاجتماعية ، والتى تكشف عن ظهور ايديولوجية جديدة نابعة من وعى القيادة السياسية تمثلت فى صدور قوانين يوليو الاشتراكية ، وسيادة الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية التى كانت تسعى (فيما قبل حقبة السبعينات) من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تقوم لصالح الغالبية والاعتماد على الذات والتوجه نحو

الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وتدعيم قيم الانتاج ٠

كذلك يتناول هذا الفصل التغيرات الجوهرية التى طرأت على التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى للمجتمع المصري فى حقبة السبعينات حيث التحول من نمط انتاجى كانت تقودة رأسمالية الدولة الوطنية فيما قبل السبعينات الى نمط رأسمالى تجاري تابع فى حقبة السبعينات ، حيث تعد هذه الفترة من أهم الفترات التى مر بها المجتمع المصري حيث عاد الاقتصاد المصري الى التبعية التى واكبت الانفتاح الاقتصادي ، ومن ثم انخفاض الانتاج الزراعى وتهميشه وانخفاض الانتاج الصناعى ، بالاضافة الى تغير ملامح البناء السياسى الذي يعكس غياب التوجه الايديولوجى وعدم ثباته ويعد من أهم التغيرات الهيكلية تأسيس سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعميقها ، وهو ما يكشف عن غياب أي التزام من جانب الدولة بالتخطيط الاقتصادي وما واكب ذلك من حدوث تغيرات انتابت الصفوة الحاكمة كان من شأنها أن تكون لها انعكاساته على قيادة سياسية واجتماعية فعاله لها اهدافها واستراتيجيتها البعيدة المدى يتبدى ذلك فى عدد الوزارات التى تولت السلطة والتغيير الجذري فى النظام الحزبى وتطوير الاتحاد الاشتراكى ، ... بالاضافة الى التغير فى ملامح البناء الاجتماعى وتغير أهم مكونات هذا البناء وهو البناء الطبقى ، حيث اتاح الانفتاح الاقتصادي للرأسمالية حرية الحركة والمزيد من حرية النمو الرأسمالى ، وتدعيم العلاقات الرأسمالية ٠

كذلك يتناول هذا الفصل ملامح الانهيار الايدولوجى والثقافى فى حقبة السبعينات ، حيث حدث تغييرا فى الأسس الايديولوجية التى تحكم توجهات النظام نحو التحالف مع البرجوازية العليا ، واعتبار المشروع الخاص أساس للتنمية الاجتماعية وتبنى مجموعة من الممارسات التى أدت الى اعاقة التعبئة التنموية ، والى نشر التوجهات الاستهلاكية من أجل مزيد من الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ٠

أ ـ ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ :

لكي نستطيع أن نبرز تلك التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في حقبة السبعينات ، نجد انه من الضروري تناول ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعي منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ، حتى نلمس التغيرات الجوهرية التي حدثت في حقبة السبعينات في البنية الاجتماعية والاقتصادية من نمط انتاجي كانت تقودة الدولة الى نمط رأسمالي تجاري تابع وهو ما انعكس على القرية المصرية ، الأمر الذي أدي الى حدوث تغيرات عميقة في هيكل الريف المصري وبنيته والتي استهدفت له ارساء التبعية .

ويعكس التطور الاقتصادي المصري منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ في تكوينا اقتصاديا جديدا غير التكوين الذي كان سائدا ، فمن ملكية مطلقة في عصر محمد على الى اقطاع شرقي عند خضوع المجتمع المصري الى الاستعمار الخارجي الذي يتطور وتسير معه الرأسمالية المستغلة في كل من الريف والمدينه حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ [1] وتعتبر ثورة يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول في الاقتصاد المصري فقد كان عليها ان تحاول حل متناقضات الأساس الاقتصادي للمجتمع على مستويين هما : تطوير قوي الانتاج وتغيير علاقاته . وذلك خلال اتباعها لأسلوب جديد في توجيه السياسة الاقتصادية يشتمل على قدر كبير من تدخل الدولة في الزراعة والصناعة والتجارة ، تلك السياسات الأولى للثورة ، والتي كان لها أثر عميق على الهيكل الاقتصادي المصري في الربع الثالث من القرن العشرين [2] ويعكس ذلك دور الدولة كعامل رئيسي في توجيه وادارة الاقتصاد المصري منذ منتصف

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقي في القرية المصرية ، دار الثقافة الحديثة ، ١٩٧٧ ص ٧٦ .

(٢) روبرت مايرو ، الاقتصاد المصري ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ١٠ .

الخمسينات وبداية الستينات حيث أخذ دخول الدولة كعامل اساسي في توجيه عملية الانتاج قنوات متعددة ومن هذه القنوات التخطيط المركزي الشامل وانشاء القطاع العام، وتأميم الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية عقب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (١) .

وكان من نتائج تدخل الدولة في توجيه وادارة الاقتصاد المصري وادارته من خلال هذه القنوات هو سيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد الوطني ، وقد تمكنت هذه السيطرة من مواجهة العالم الخارجي بالاضافة الى تمكنها من البدء في تنمية شاملة وتنمية صناعية وفق تخطيط اولويات محددة تحمل سمات هامة لتنمية متمركزة حول ذاتها ، ولقد كان انجاز كل ذلك يتطلب معركة ضارية ضد قوي القهر الخارجية ومصالحها ، وكان يتطلب ذلك تغييرات اجتماعية عميقة ، حيث تم اقصاء الطبقة الرأسمالية الكبيرة عن مواقع السيطرة الاقتصادية ، وتوزيع الناتج القومي على نحو افضل من أجل نشر روح التعاون بين الطبقات الوطنية (٢).

أولا : ملامح الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ .

لقد كان النمو الاقتصادي هو هدف ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ بدايتها وذلك من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني مستقل غير تابع للاحتكارات العالمية ، وقد كان هدف الدولة هو تقليص تبعية مصر للنظام الرأسمالي الدولي ومقاومة الاستغلال حتى تنطلق القوي الوطنية للانتاج تحقيقا لمستوي معيشي أفضل (٣) ، بالاضافة الى تكريس الاستقلال الوطني واعادة توزيع الثروة ، وتمثل الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ انطلاقة قوية للاقتصاد القومي بالاضافة الى الانطلاقة السياسية والاجتماعية ، حيث عززت مصر

---

(١) امين مصطفى عفيفي ، مرجع سابق . ص٧٨ .
(٢) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق ص٧
(٣) سعد الدين ابراهيم : التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات ، مرجع سابق ص٢٨ .

الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادي بتأميم وسائل الانتاج وتحديد نشاط رأس المال الأجنبى والاهتمام بالتصنيع وتأميم قناة السويس وتمصير الاقتصاد وصدور مجموعة القوانين الاشتراكية ثم قامت الدولة بوضع الخطة الخمسية الأولى لانجاز العديد من الأهداف كمضاعفة الدخل القومى وتحقيق العدالة فى الدخل والملكية وزيادة تكافوء الفرص وبصدور مجموعة القوانين الاشتراكية أمكن للفئات الدنيا والوسطى أن تستفيد من هذه القوانين الاشتراكية فى هذه الفترة للثورة ثم تلت هذه الفترة هزيمة يونيو ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ والتى اطلق عليها فترة الانتكاس ، وتراكم الضغوط سواء الضغوط المحلية أو الضغوط الخارجية .(١)

وقد تمثلت الضغوط المحلية فى استمرار الفجوة بين القنوات التى حدثت فى الأساس الاقتصادي التحتى والتغيرات فى البناءات أو الهياكل العلوية حيث اضطرت الدولة الى الاعتماد على ابناء الطبقة البرجوازية بسبب ندرة الكفاءات الفنية والادارية وذلك فى تسيير القطاع العام وادارة اجهزة الدولة (٢) . واستطاعت عناصر البرجوازية الكبيرة والمتوسطة نتاجا لانعدام تنظيم سياسى جماهيري فعال يدافع عن هذه الانجازات ـ استطاعت أن تفرض سيطرتها تدريجيا على القطاع العام، وأجهزة الدولة، مما ادي الى وقوع الثورة فريسة لممارسات مصلحية ذاتية لبعض قياداتها والدخلاء عليها من العناصر البرجوازية (٣) وتمثلت هذه الممارسات فى فرض التصورات والطموحات الطبقية المضادة بطبيعتها للتحول الاشتراكى ، وتمكنت عناصر البرجوازية الكبيرة وبعض عناصر القيادة العليا من السيطرة على قوي الانتاج الأساسية وتشكلت بذلك علاقات انتاجية تتشابه مع تلك التى كانت سائدة قبل ثورة يوليو حيث دارت فى دائرة الاستغلال الطبقى

---

(١) هدي مصطفى :الانتماءات الاجتماعية لاعضاء التنظيمات السياسية ، مرجع سابق ص ٣٤٨ .

(٢) عمرو محى الدين ، مصر من الثورة الى الردة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ص ١٠٨

(٣) سعد الدين ابراهيم ، عبد الناصر وعروبة مصر السادات ، الاهرام الاقتصادي ديسمبر ١٩٧٢ ص ٢٩ .

مع فارق استبدال الطابع الاقطاعي من قبل كبار ملاك الأراضي قبل الثورة بطابع رأسمالي حديث من قبل الطبقة البرجوازية وطبقة البيروقراطيين والتكنوقراطيين من ابناء الطبقة المتوسطة ، حيث تمكنت هذه العناصر من خلال التفافها حول التنظيمات السياسية كهيئة التحرير الى الاتحاد الاشتراكي مرورا بالاتحاد القومي جعلها مجرد هياكل هشة بلا مضمون حقيقي (١) .

يضاف الى ذلك استنزاف جزء كبير من الاقتصاد المصري في المعارك العربية ايمانا بوحدة المصير والمستقبل ، كحرب اليمن التى دخلتها مصر بكل ثقلها لكي تخدم الثورة اليمنية ١٩٦٢ ، حيث أدي ذلك الى تقليص الخطة الخمسية الأولى وانعكاس ذلك على التنمية الداخلية التى كانت تهدف اليها الخطة (٢) .

وعن الضغوط الخارجية والتى تضاعفت نتاجا للضغوط الداخلية نسبة أن اضطرت الدولة لتمويل جزء كبير من رصيدها من العملات الأجنبية (العملة الصعبة) لشراء القمح من الأسواق العالمية وذلك كنتاج لوقف المعونه الامريكية للقمح ، ثم هزيمة يونيو ١٩٦٧ والتى تمثل قمة الضغط الخارجي والتى أدت الى حدوث ضغط كبير على الاقتصاد المصري حيث ارتفع مستوي الانفاق العسكري حتى بلغ ١٨٪ من اجمالي الناتج القومي (٣) .

وكان من نتاج ذلك اضطراب اسلوب التخطيط الذي تبنته الدولة وتجميد الخطة الخمسية الثانيه تماما ، والدخول في نظام الخطة القصيرة المدي — السنوية — بدلا من الخطة الطويلة المدي ، وتشكيك الطبقة البرجوازية والطبقات الطفيلية في جدوي التحول الاشتراكي القائم على اسلوب التخطيط

---

(١) عمرو محي الدين ، مرجع سابق ص ١٠٨ .
(٢) سعد الدين ابراهيم : مرجع سابق ص ٣٠ .
(٣) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دار ابن خلدون بيروت ، مارس ١٩٧٩ ، ص ١٦ .

الشامل ومركزية الدولة، وبدأت تنادي بضرورة اعطاء الفرصة للقطاع الخاص المحلي وفتح الابواب أمام رؤوس الأموال الاجنبية حيث وجدت هذه العناصر الفرصة للدعوة الى الانفتاح الاقتصادي والذي تجسد في عام ١٩٧٤، حيث ترددت الدعوة الى الانفتاح في الفترة السابقة على ١٩٦٥، ثم أصبحت الدعوة أكثر وضوحا في منتصف الستينات، وعلى وجه الدقة بعد انتهاء اول خطة تنمية شهدها المجتمع المصري من ٦٠–١٩٦٥، ثم زاد الالحاح لهذه الدعوة بعد هزيمة ١٩٦٧ مصاحبة لنشاط البرجوازية الذي أخذ يتزايد كنتاج لضعف النظام بسبب الهزيمة وانهيار معظم اجهزته ومؤسساته على أثر الهزيمة والاهتمام باعادة انشائها من جديد [1].

وكانت أهم ملامح الاقتصاد المصري في هذه الفترة تتمثل فيما يلي :

١) استقلال الاقتصاد المصري :

جاهدت الثورة منذ قيامها الى الاستقلال بالاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية، ولا سيما في الفترة التي تلت الثورة في عام ١٩٦١، حيث يمكن تسميتها بالمحاولة المصرية للاستقلال بالاقتصاد المصري ورفض التبعية بالاضافة الى اتخاذ طريق التنمية المستقلة وكانت معالم هذا الطريق قطاع عام كبير يضطلع باعباء التنمية، وذلك تحت حركة التأمينات في عام ١٩٦١–١٩٦٤، وخطة للتنمية أخذت باسلوب التخطيط الجزئي ثم التخطيط الشامل في الفترة من ٦٠–١٩٦٥ [2] بالاضافة الى الدور الكبير للدولة حيث اتسع اشرافها على العديد من الأنشطة الاقتصادية بدءا بسياسات الاستثمار والانتاج والادخار، ومرورا بعمليات النقد الأجنبي، وانتهاءا بالتجارة الخارجية، ثم قيودا على

---

(١) سعد الدين ابراهيم : التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات، مرجع سابق ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق.

التراكم الرأسمالي الفردي من خلال قوانين الاستثمار والتجارة والضرائب ، فزادت معدلات كسب العمل والارباح التجارية والصناعية ، وضرائب التركات في فترات متتالية منذ ١٩٥٢ [١] وبذلك اهتمت الدولة بعدم اتاحة الفرصة لأية سيطرة اقتصادية أجنبية من خلال تحديدها لحجم الوجود الأجنبي ، وباحتكار القطاع العام والدولة لعمليات التجارة الخارجية والتعامل النقدي مع الخارج [٢] .

وعكست تجربة استقلال الاقتصاد المصري نتائج ايجابية ومتعددة ،حيث انتهت الى زيادة نمو الناتج القومي ونمو الناتج المحلي الاجمالي حيث تضاعف الناتج المحلي من بليون جنيه الى ٩ر١ بليون سنويا وذلك في السنوات الممتدة من ١٩٥٥-١٩٦٥ ، وهو معدل نمو يصل الى ٥ر٦٪ سنويا .كذلك ارتفع متوسط الدخل الفردي السنوي خلال نفس المدة بنسبة ٤٣٪ حيث يعد حدثا جديدا في التاريخ الاقتصادي الحديث لمصر .الا أن الضغوط الداخلية والخارجية ، وخاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . أدت هذه الضغوط الى فرض حصار اقتصادي على مصر . وبدأت حملة واسعة لاستغلال القطاع العام وأخطاء التنمية وأخطاء التخطيط وتحويلها الى خطايا يجب استبعادها من التجربة التنموية المصرية [٣] .

وقد أدت هذه الضغوط سواء الداخلية أو الخارجية الى انخفاض نمو الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ، حيث لم تزد نسبة ارتفاع متوسط دخل الفرد عن ١٪ بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ويعكس ذلك ان درجة التنمية بدأت مرتفعة في بدايتها عندما تم السيطرة على الاقتصاد المصري واستقلاله ،

(١) على الجريتلي : التاريخ الاقتصادي للثورة من ٥٢-١٩٦٦ ، دار المعارف مرجع سابق ص ٣٦ .

(٢) فؤاد مرسي : مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها ، الطليعة ،نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٨ .

(٣) على الجريتلي : مرجع سابق ص ١٨ .

ثم أخذت في التناقص تدريجيا بعد هزيمة ١٩٦٧، وتمكنت القوي الداخليـــة والخارجية التى انقضت عليها وأجهضتها[1] .

٢) الاهتمام بالجانب الزراعى وتنميته :

ان فهم الانتاج السائد فى القرية المصرية يعد نقطة الانطـــــــلاق الأساسية لفهم القوي الاجتماعية، حيث ان اسلوب الانتاج محصلة لتطـــــورات وتغيرات تاريخية ومعاصرة[2] ويعتبر الاهتمام بالجانب الزراعى وتنميته أحد المحاور الرئيسية التى اهتمت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى تعكس لنا خصائص الانتـــاج فيما بعد ١٩٥٢، حيث يعد أجراء موازيا لاجراء الاستقلال بالاقتصاد المصري، حيث كان على الثورة أن تتخلص من الركائز القوية التى كانت السيطرة الأجنبيـــــة تستند اليها من داخل الاقتصاد التابع نفسه مثل القضاء على طبقة كبار المـــلاك الزراعيين والطبقات الطفيلية والذين كانوا يشكلون علاقات الانتاج الرئيسية فـــى الريف المصري وتجسد ذلك فى صدور قانون الاصلاح الزراعى والذي أعاد كثيـــرا من التوازن الاجتماعى[3] ويعكس هذا القانون التزام القيادة بمصالح الفلاحيـــن الكادحين الذين ظلوا أدنى طبقات المجتمع، حيث أدي هذا القانون الــــى احداث تغيرا جذريا فى باطن الريف المصري لم يحدث من قبل[4] .

ويلاحظ فى القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعى التى صدرت ابتداء مـــن قانون الاصلاح الزراعى الأول رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم القوانين المكملة لـــــه،

---

(١) محمد رضا العدل : مؤشرات النمو التنمية ، دراسة تنموية لهيكل الاقتصـــاد المصري من ٥٢ـ١٩٧٥ بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثالـــــث للاقتصاديين المصريين، " الاقتصاد المصري فى ربع قرن ٥٢ ـ ٧٥ مارس ١٩٧٨ ص ٠٧

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر، مرجع سابق ص ٢٨٠

(٣) محمود الكوردي : التخلف ومشكلات المجتمع المصري مرجع سابق ص ٢٨٣٠

(٤) عمرو محى الدين : مصر من الثورة الى الردة، مرجع سابق ص ١٠٢٠

وآخرها الصادر فى يوليو ١٩٦٩ الذي نص على أن يكون سقف الملكية والحيازة للفرد خمسين فدانا وللفرد الذي يعول مائة فدان حيث كانت هذه القوانين لصالح الطبقات الدنيا فى الريف المصري، وذلك بهدف تقليص الاستغلال ، وذلك لاطلاق قوي الانتاج فى الريف[1] وكان الهدف الأساسى يتمثل فى ضرورة تأسيس بناء اقتصادي اجتماعى متطور قادر على التقدم وتمثل بداية حقيقية لمرحلة التحول الاشتراكى مرتكزا على محورين اساسيين هما : الاصلاح الزراعى ، والانتاج الصناعى حيث يعتبر الأول مدخل رئيسيا للثانى [2] .

وتركزت جهود الاصلاح الزراعى فى اعادة توزيع الأراضى وتنظيم الجمعيات التعاونية ويوضح الجدول التالى الاحصائيات الخاصة باعادة توزيع الأراضى كذلك يوضح الأراضى التى وزعت:

---

(١) سيد مرعى : الأرض والفلاح فى مصر ص ص ٣٠١ ، ٣٠٣
(٢) عبد الغنى سعيد : الى أين يسير اقتصاد مصر ، مرجع سابق ص ٣٣ .

جدول رقم (١) يوضح

اعادة توزيع الأراضى بين عامى ١٩٥٣ ـ ١٩٧١

بالاف الأفدنـــه

العـــام	اجمالى الأرض المصادرة من عام ١٩٥٢ حتى نهاية العـــام	توزيع اراضى الاصلاح الزراعى سنويا	القـــدر التراكمـــى
١٩٥٣	٢١١	١٦	١٦
١٩٥٤	٢٩٤	٦٥	٨١
١٩٥٥	٣٧٤	٦٧	١٤٨
١٩٥٦	٤٣٤	٣٦	١٨٤
١٩٥٧	—	٤٢	٢٢٦
١٩٥٨	٥٤٤	٤٣	٢٦٩
١٩٥٩	—	٦	٢٧٥
١٩٦٠		٢٣	٢٩٨
١٩٦١		٢٨	٣٢٦
١٩٦٢		١٠٦	٤٣٢
١٩٦٣		٩٠	٥٢٢
١٩٦٤		١٢٢	٦٤٤
١٩٦٥		٢٦	٦٧٠
١٩٦٦	٨٧٥	٢٦	١٩٦
١٩٦٧		٥٨	٧٥٤
١٩٦٨		٢٠	٧٧٤
١٩٦٩		٢٣	٧٩٧
١٩٧٠		٢٠	٨١٧
١٩٧١		٥	٨٢٧

المصدر : روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطـرس الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ١١٠ .

وبجانب الاصلاح الزراعى كان هناك جانب أخر لتحقيق نفس الهدف ، وهو توفير الشروط الهيكليــة لزيادة الانتاج ٠فقد أدرك المخططون انه لابد مــــن احداث زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى وذلك لرفع مستوي المعيشة ،وتحقيـــــق فائض لتمويل التنمية الصناعية ، فقامت الدولة برسم سياسة زراعية جديدة ســـــارت فى اتجاهين يكمل كل منهما الآخر هما الاتجاه الرأسى والاتجاه الأفقى ، وذلــك بعد ان واجهتهم مشكلة انخفاض الانتاج الزراعى سنة بعد الأخري وتأثـــــــــر الدخل القومى بذلك [١] .

ويوضح الجدول التالى اجمالى المساحات المحصولية للمساحات المختلفة حيث يعكس انتاجية الفدان فى غالبية المحاصيل :

جدول رقم (٢)

يوضح اجمالى المساحات المحصولية من ١٩٥٢ــ١٩٧٧

المساحة ــ الوحدة بالألف فدان ــ نوع الزراعــة	السنوات الزراعية		
	٥٢	٧١	٧٧
جملة الزراعات الشتوية	٤٣٦٤	٤٩١١	٤٩٥٨
جملة الزراعات الصيفية	٣٠٢٦	٥٠٧٨	٥٠٨١
جملة المحاصيل الفعلية	١٨٢٤	٥٩٥	٧٣١
جملة المساحات المزرعة فاكهة	٩٤	٢٥٢	٢٢١
اجمالى المساحات المزروعة	٩٣٠٨	١٠٨٣٧	١١٠٩١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٨ ص٥٧ ٠

---

(١) امين مصطفى عفيفى ، مرجع سابق ص٢١٣ ٠

(٢) الكتاب الاحصائى السنوى ج٠ع٠م٠ ٥٢ــ١٩٧٧ ،الجهاز المركــــــزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٨ ص٥٧ ٠

ومن خلال التوسع الأفقي والرأسي وتحقيق الشروط الهيكلية التي تخدم الهدف الأول وهو زيادة الانتاج حيث تم انشاء وتنفيذ مشروع مديرية التحرير والسد العالي ، امكن الوصول الى معدل مرتفع في النمو الزراعي في الخطة الخمسية الأولى عن طريق الاستثمار الذي بلغ في قطاع الزراعة والري والصرف حوالى ٣٥٥ بليون جنية أي ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ (١) .

وكان القانون من الناحية النظرية والتطبيقية أكثر ميلا للنموذج الليبرالي ، حيث يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، وأكثر بعدا عن النماذج الاشتراكية لحل المسألة الزراعية التي تقوم على استخدام الأرض من خلال اقامة مزارع جماعية والانتقال من الانتاج الصغير الى الانتاج التعاوني الكبير ، حيث يعكس الاختلاف والتحول من الزراعات التقليدية الى زراعات ذات طابع رأسمالي ومن الانتاج من أجل الاكتفاء الذاتي الى الانتاج من أجل السوق وتحقيق الربح ، حيث أدت الأرباح العالمية التي حققتها المحاصيل النقدية الى تزايد زراعة هذه المحاصيل حيث أن زراعة هذه المحاصيل يتطلب رؤوس اموال بالاضافة الى معرفة بزراعة هذه المحاصيل ، ولذلك فقد استطاع اغنياء ومتوسطى الفلاحين من تغيير التركيب المحصولى تجاه المحاصيل النقدية اكثر من صغار وفقراء المزارعين ٥ أفدنة فأقل (٢) حيث تواجه الفئة الأخيرة صعوبة في اختيارها بين زراعة المحاصيل التقليدية (الغذاء الضروري) وبين زراعة المحاصيل النقدية وظل محصول القطن محتفظا في عام ١٩٥٢ بمركزه كمحصول نقدي رئيسي في الزراعة المصرية ، الا ان ثمة محاصيل نقدية اخري ارتفعت نسبتها في الستينات كالأرز وقصب السكر من حيث المساحة المحصولية على حساب زراعة القطن ، ولقد اتسمت السياسة الزراعية لمحصول القطن بالخضوع للأسعار العالمية في عام ١٩٥٢ ولذا اتسمت بالتقلبات الشديدة من عام لآخر أما في الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦١ لم تظهر هذه التقلبات الشديدة كنتاج لاشراف لجنة القطن المصرية ثم بدأ في تأمين تجارة القطن عام ١٩٦١ وبدأت كافة مبيعات القطن تحت

(١) على الجرتيلي : مرجع سابق ص٣٧ .
(٢) محمود عوده ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص٧٨ .

سيطرت المؤسسة المصرية العامة للقطن والتى تحدد اسعاره [١] وفى سبيل الاهتمام بالقطاع الزراعى وتنميته ربطت الدولة البنيان التعاونى الزراعى بالقطاع الزراعى الذي يعمل بكافه أجهزته وخبراته لرفع انتاجية الأرض وصدر القرار الجمهوري فى ١٩٦٠ بضم التعاون الزراعى الى قطاع الزراعة وانشئت لهذا الغرض مؤسسة تعاونية زراعية عامة تشرف على المجتمعات التعاونية الزراعية وتستفيد من امكانيات بنك التسليف الزراعى التعاونى فى القروض والموارد لهذه الجمعيات [٢] .

كذلك اتبعت الحكومة سياسة ائتمانية بخصوص محصول القمح ، لضمان تحويل البلاد من القمح تتراوح من أردب الى ثلاثة ، وفقا لدرجة خصوبة التربة فى المناطق المختلفة وتولى بنك التسليف الزراعى استلام هذه المقررات بالسعر الذي تحدده الحكومة سنويا ، ثم امتد هذا النظام حتى منتصف الستينات ليشمل الأرز والبصل حيث يعدان المحصولان الرئيسيان للتصدير بعد القطن من أجل زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى ، وقد نجحت هذه السياسة الزراعية فى زيادة حجم الفائض السلعى الاجباري عن طريق الزام الزراع بتوريد حصص محددة عن كل حيازة من بعض المحاصيل ، كذلك ساعدت سياسة الائتمان الزراعى على تسهيل عمليات التراكم الرأسمالى [٣] .

وتعد قوانين الاصلاح الاداة المباشرة التى غيرت شكل النظام الاجتماعى والاقتصادي فى هذه المرحلة وأدت الى التغير من خلال السياسة الزراعية التى قامت على مباشرة الانتاج الزراعى ، حيث ادت الى تحديد المحصول ومساحته كالقطن والأرز والبصل وخلقت المنافسة فيما بينهما على حساب زراعة المحاصيل التقليدية ولا سيما من قبل كبار الملاك ومتوسطهم الذين اخذوا فى

---

(١) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصري ، مرجع سابق ص ١٦٧ .

(٢) الأب عيروط : الفلاحون ، مرجع سابق ص ٢٩٣ .

(٣) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ص ١٦٣ — ٢١٥ .

الاتجاه نحو زراعة الحدائق والبساتين وهى زراعة نقدية — ورأسمالية تدر عليهم دخلا يفوق زراعة المحاصيل التقليدية(*)، كذلك أدي التحديد المطرد للملكية والحيازة الزراعية وتحديد القيمة الايجارية الى نمو واتساع الرأسمالية من خلال احلال اسلوب الانتاج الرأسمالى محل اسلوب الانتاج الاقطاعى القائم على الايجار والمزارعه من قبل كبار الملاك لتعويض ما طرأ على دخولهم من انخفاض وعلى الرغم من أن التطور الرأسمالى ونمو الرأسمالية فى الريف كان يشكل الظاهرة الرئيسية، الا ان هذا لا ينفى وجود واستمرار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاقطاعية (نظام الايجار والمزارعة) جنبا الى جنب مع النظم الزراعية الرأسمالية (نظام الزراعة على الذمه) (١)

وتشير التحليلات الى أن الخطة الخمسية ٥٩/٦٠، ٦٤/٦٥ قد حققت نموا وصل الى ٣٧٪ بمعدل ٦ر٥ ٪ سنويا ، حيث امكن تطوير الجانب الزراعى والاهتمام به من خلال صدور قانون الاصلاح الزراعى واجراءاته، الا أن هذه الاجراءات لم تحقق الهدف المنشود منها ، وهو القضاء على العلاقات الانتاجية التى كانت تسود من قبل طبقة كبار الملاك وتذويب الفوارق بين الطبقات(٢)

ان التغيرات الاجتماعية فى الملكية وفى علاقات الانتاج وصلت مرحلة تفوقها فى عام ١٩٦١، وتوقفت تقريبا فى عام ١٩٦٥، عندما صدر أخر قانون للاصلاح الزراعى ، حيث يلاحظ أن قانون الاصلاح الزراعى الأول قد ساعد على نمو البرجوازية الزراعية، حقيقة أنه تمت محاصرة الطبقات الاقطاعية الى أن التطورات اللاحقة، قد افضت الى تركز الثروة فى ايدي البرجوازية الزراعية، فالبرجوازية التى كانت تمتلك عشرة افدنة فأكثر ٩ر٢٪ فى عام ١٩٥٢ وصلت الى ١ر٣٪ فى عام ١٩٦٥ (٣).

(*) توضح الحالات المدروسة ذلك الاتجاه ، ولا سيما كبار الملاك.

(١) عادل غنيم، ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقية فى الريف، مجلة الطليعة العدد ٩ سنة ١٩٦٦ ص ص ٦٦ — ٦٨.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية مرجع سابق ص ٥٩.

(٣) المرجع السابق

وعلى الرغم من صدور القوانين التي غيرت بعض التناقضات الا أن عدم العدالة مازال قائما فى علاقات الانتاج ، حيث أن ٩٤٫٥٪ من الملاك لا يزالون يملكون ٥٧٫١٪ من الأرض ، فى حين ان ٥٫٥٪ يملكون ٤٢٫٩٪ من الأرض، فضلا عن أن حيازات الأول أقل من خمسة أفدنه [1] .

يضاف الى ذلك التناقض فى توزيع الدخول ، حيث نصيب كبار الملاك من الدخل الزراعى ونسبتهم ١٫٪ ، ٤٠٪ من هذا الدخل ، وهو ما يعكس نمو البرجوازية الزراعية فى الريف، وبقاء اكثر من ٤٠٪ من الاسر الريفية كمعدمين [2] الا اننا نلاحظ ان قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، قوانين التأميم كان لها أثر كبير على توزيع الدخول فى كل من الحضر والريف، حيث أدت هذه القوانين الى اعادة توزيع الدخل لصالح الريف، حيث كان كثيرا من أصحاب الملكيات الكبيرة ملاكا غائبون يقيمون فى الحضر ، وكان جزءا كبيرا من الدخل الزراعى يتدفق اليهم وكان نزع جزءا من ملكية هؤلاء وتوزيعها الى أبناء الريف يمثل تدفقا للدخل فى الريف، بالاضافة الى تسعير الحاصلات الزراعية [3] كل هذه الاجراءات ساهمت فى اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر ، الا ان هذا لا ينفى وجود أكثر من ٤٠٪ من الاسر الريفية كمعدمين ونموا للبرجوازية الزراعية [4] .

٣) تطوير الصناعة المصرية :

اهتمت الثورة منذ قيامها بالصناعة على اعتبار انها تمثل دعامة قوية فى تحرير الاقتصاد المصري واستقلالة من التبعية ، وأنه القطاع الرئيسى الذي ينبغى دفعه لاحداث تنمية ، وحدث اضطراد فى التنمية الصناعية بعد ١٩٥٢ ، فى مشروعات الانتاج الصناعى ، وفى خطة التصنيع ٥٧—١٩٦٠ ، وفى الخطة

(١) المرجع السابق .
(٢) على ليله ، العالم الثالث، مرجع سابق ص ٢٢
(٣) على الجرتيلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٣٩ .
(٤) على ليله ، القانون والتغير ، مرجع سابق ص ١٤ .

الخمسية الأولى حدثت دفعة انتاجية كبري وزاد الانتاج الصناعى خلالها ٩٪، والعمالة الصناعية ٦ر٥٪ والانتاجية ٢ر٥٪ سنويا ، وزاد الاستثمار الصناعى المنفذ من ٥١٦ مليون جنيه (٣٤٪ من مجموع الاستثمار) فى الفترة من ١٩٦٠—١٩٦٥ الى ٧١٥ مليون جنيه (٦ر٤٣٪ من مجموع الاستثمار فى الفترة من ١٩٦٦ — ١٩٧٠ ، وكان المصدر الأول للتمويل هو الحكومة مباشرة أو عن طريق مجلس الانتاج والبنك الصناعى ، والبنوك التجارية المؤممة [1] .

الا انه نتاج لعدم وضوح الاطار الايديولوجى لقادة الثورة ووجود تزايد اجتماعى واقتصادي للرأسمالية وانتهاج اسلوب التنمية الرأسمالية، قامت الدولة بتقديم تسهيلات للرأسمالية حتى تقوم مشروعات التنمية الصناعية ، الا أن الدولة لكى تصبح لها الدور القيادي ، قامت بانشاء القطاع العام ، حيث أصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠٪ من الانتاج ، ٥٠٪ من العمال ، ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة المصرية [2] كذلك انشأت الدولة (لجنة التخطيط القومى) وعهد اليها بوضع خطة الانماء الاقتصادي ، كذلك تم تمصير جميع البنوك وشركات التأمين الأجنبية ، وانشئت المؤسسة الاقتصادية التى عهد اليها بادارة أموال الحكومة فى الشركات والمؤسسات المختلفة التى تعتبر نواة الحكومة ، كما استهدفت انشاء شركات مساهمة جديدة أما بمفردها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص تقوم بانتاج العديد من المنتجات [3] ويعكس ذلك النمو الملحوظ فى تطوير الصناعة المصرية فى الفترة من ٥٢—١٩٧١ ، من حيث تدعيم الصناعات القديمة كالغزل والنسيج والسكر، حيث زاد انتاج الغزل والنسيج من ٨٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٤٧٠ مليون جنيه عام ٧٠ر١٩٧١، وزاد انتاج الصناعات الغذائية من ١٢٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٤٨١ مليون جنية

---

(١) على ليله، العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق.
(٢) هبه حندوسة، القطاع العام فى الصناعة المصرية ١٩٥٢—١٩٧٧.
(٣) عمرو محى الدين، مصر من الثورة الى الردة، مرجع سابق ص٩٤.

عام ٧٠/١٩٧١ . هذا بالاضافة الى زيادة الانتاج فى قطاع الكيماويات والصناعات الهندسية وفى قطاع مواد البناء . كذلك شهدت الصناعة المصرية تطورا فى بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب واطارات السيارات والات الديزل وغيرها (١) .

ويعكس هذا أن الانتاج الصناعى قد تضاعف فى السنوات العشر الأوائل من الثورة ، وينعكس ذلك من خلال استعراضنا للأرقام القياسية للانتاج حيث زاد عدد العاملين فى الصناعة من ٣٥٠ الف الى ٢ر١ مليون (٢) .

ثانيا : ملامح البناء السياسى :

قامت ثورة يوليو وكان من أولى أهدافها القضاء على الفساد فى الحكم المطلق والفساد فى الحياة النيابية والسياسية ، وذلك بتغيير القائمين على شئون الحكم ، وكانت هذه التغيرات ذات اولوية من اجل احداث تغييرات تتصل بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعى (٣) وكان تثبيت النظام الجديد فى مواجهة قوي المعارضة ، وتحقيق الاستقلال السياسى وتصفية الاحتلال البريطانى يمثلان اولوية كبري لتحقيق التنمية الاقتصادية (٤) .

الا انه نظرا لغياب الاطار الايديولوجى لقادة الثورة ، بالاضافة الى وجود طبقة برجوازية مشاركة فى عملية التغيير ، أدت الى أن لعبت السلطات الكارزمية دورا رئيسيا . وكانت السلطة الرئاسية هى السلطة الوحيدة التى تميزت بالاستقرارية والثبات (٥) هذا بالاضافة الى التحرر السياسى من التبعية السياسية

---

(١) على الجرتيلى ، خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق صص ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) جمال مجدي حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ص ١٠ .
(٣) على الجرتيلى ، خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ص ٩٨ .
(٤) جلال يحى ، الثورة والتنظيم السياسى ، دار المعارف القاهرة جـ٢ ١٩٧٢ ص ٢١٣ .
(٥) السيد يس ، الثورة والتغيير الاجتماعى مرجع سابق ص ٢١ .

لبريطانيا ، ثم قام مجلس قيادة الثورة بالغاء دستور ١٩٢٣ ، اعلان دستور مؤقت فى فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات بدأت من فبراير ١٩٥٣ ، حتى يتسنى قيام نظام دستوري ديمقراطي [1] ثم قامت الثورة بالاعلان الدستوري الدائم فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية ، وانتخاب مجلس الدولة ، وترشيحة قاصر على الاتحاد القومى الذي يتكون بقرار من رئيس الدولة ثم صدر دستور الوحدة فى مارس ١٩٥٨ ثم الدستور المؤقت فى ١٩٦٤ ، حيث دمج السلطة التنفيذية والشريعية ، حيث اعطى الرئيس حق حل البرلمان ، وسيطر الاتحاد الاشتراكى ، ثم صدر الدستور الدائم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، الذي خول لرئيس الجمهورية حل المجلس التشريعى ، وتوليه السلطة التنفيذية [2] .

وانشئت المؤسسات العامة مثل مجلس الثورة والاتحاد الاشتراكى لكى يكون معبرا عن ارادة شعب ، ثم القطاع العام الذي اشرف على الانتاج ، غير أن هذه المؤسسات قد تكونت من عناصر عسكرية ومن البرجوازية المتوسطة وأغنياء الفلاحين ، وقد عملت هذه العناصر فى بداية الأمر بدافع وطنى من أجل الاستقلال ، الا أن هذه العناصر إستغلت امكانياتها لتنمية ثرواتها من خلال السلطات السياسية والادارية [3] .

ويعد دستور ١٩٥٦ هو النظام البرلمانى من حيث علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية ، وما يقوم بينهما من علاقة تعاون وتساند حيث يؤكد هذا الدستور على الديمقراطية وأن مجلس قيادة الثورة سيكون هو تعبيرا عن ارادة الشعب [4] .

واعلنت الثورة حل الأحزاب وابعادها عن التيار السياسى الجديد على

(١) المصدر السابق ص ٤١ .
(٢) المصدر السابق
(٣) خيري عزيز ، مفاهيم التنمية ، مصر ، مرجع سابق ص ٢٥ .
(٤) عاطف فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصري ، مرجع سابق ص ١٨٧ .

اعتبار انها تشكل قوي مضادة للثورة ثم شكل جزب سياسي ممثل لهذه الأحزاب هو هيئة التحرير [١] حيث تعد بديلا سياسيا لنظام تعدد الأحزاب ثم استبدلت بالاتحاد القومى ليكون اطارا جديدا لتنظيم الجماهير وفق خطة شاملة للتنمية ، ثم تكون مجلس الامة فى ١٩٥٧ عن طريق الانتخاب [٢] .

وعلى الرغم من أن الاتحاد القومى كان الهدف منه انه تنظيم يعبر عن تحالف قوي الشعب ، الا انه لم يتمكن من ابراز الدور الوطنى الذي يمكن ان تقوم به هذه القوي فى علاقتها بالجماهير ، ولذا كان لابد من تنظيم جديد يعبر عن تحالف قوي الشعب العاملة وهو الاتحاد الاشتراكى حيث يعد تعبيرا عن الاجراءات الثورية التى تمت ، وبدأت الثورة تتجه نحو طريق الاشتراكية [٣] الا أن هذا التنظيم كان غير مثمرا نتيجة لاستغلال الجهاز البيروقراطى والادارة للسلطة ، الذي أدي بدورة الى العزلة بين القيادة والشعب ، ولهذا اعيد تنظيمه الى الانتخابات فى عام ١٩٦٨ ، وعلى الرغم من الانجازات الثورية التى قامت بها الثورة من أجل الغالبية العظمى ، حيث سعت من خلال مؤسساتها ودساتيرها الى اقامة مجتمع ديموقراطى اشتراكى له ملامح ومقومات هذا المجتمع وقد انجزت العديد من الأهداف ، الا أن الثورة عند قيامها كانت تفتقر الى الايديولوجية المحددة ولهذا تميزت الثورة بالتذبذب الذي ظهر فى محاولة الاهتمام بالنمو الداخلى للمجتمع فى مراحل الثورة الأولى ، ثم الانفتاح على الشعوب العربية والافريقية ثم الاتجاه نحو الغرب ثم الى الشرق ، خاصة فى مرحلة تمويل مشروع السد العالى والتصنيع والمساعدات العسكرية [٤] .

---

(١) هدي سعد ، مرجع سابق ص ٢١٥ .
(٢) جمال مجدي حسنين ، مرجع سابق ص ٨١ .
(٣) السيد يس ، الثورة والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ص ٤٣ .
(٤) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ص ٣٢ .

ولتحديد اتجاه فكري حاولت الدولة التوفيق بين الاتجاه الليبرالــــي والاسلامي بما يتناسب مع تكوينها الاجتماعي والفكري، ولهذا انتشرت الاتجاهات الفكرية مع انتشار عدد من المفاهيم مثل المساواة والعدالة والديموقراطية، ثــم ظهرت الايديولوجية الاشتراكية التى أبرزت للقيادة السياسية قضية الاستغلال (١) الا أن البرجوازية المصرية استغلالها لهذه الايديولوجية حولتها الى شعارات، ثم ادركت قيادة الثورة ذلك انعكست فى تبلور ايديولوجية واعية تمثلت فـــي صدور قوانين يوليو ١٩٦١/٦٠، واصدار الميثاق الوطنى التى تعكس ايديولوجية التحول الداخلى، حيث تبلورت الاتجاهات السياسية والاقتصادية التى دعــت اليها الثورة، غير أن غياب الرقابة الشعبية الواعية، وضعف التنظيمات السياسية اتاح للفئات الرأسمالية استغلال هذه الايديولوجية فى تطبيقاتها حيث شكلــت ثقلا اقتصاديا عند نهاية الخطة الخمسية الأولى انعكست فى محاولة تغييــر هذا النظام وتوجهاته (٢) .

ثالثا : ملامح البناء الاجتماعي :

ان المجتمع المصري يعاني من خلل فى البناء الاجتماعى شأنه فى ذلــك شأن معظم دول العالم الثالث، وابرز ما يعانى منه البناء الاجتماعى فى المجتمع المصري هو الخلل الذي يصيب البناء الطبقى، حيث يمكن التمييز بين طبقتيــن، أقلية صغيرة لديها مصادر الثروة فى المجتمع ومسيطرة ومستغلة، وأغلبية ساحقة، لا يحقق معظمها الحد الأدنى للمعيشة. (٣) .

والبناء الطبقى فى مصر شأنه فى ذلك شأن البناء الطبقى فى الــــدول

---

(١) السيد يسره التوازن الطبقى ، مرجع سابق ص١٤٧.
(٢) ابو سيف يوسف، مرجع سابق ص٥٦.
(٣) ـ محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية، مرجع سابق ص٣٠٢.
ـ سهام نعيم، المناهج الدراسية كاسلوب للضبط الاجتماعى ، رسالــة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ١٩٨٤.

النامية، لا ينتمى الى نموذج اجتماعى محدد وانما الى أكثر من نموذج اجتماعى ، ومن هنا نجد أن البعض يصنفه الى من يملكون ومن لا يملكون، ويرى البعض الآخر أنه الى جانب هذا التصنيف القائم على ملكية وسائل الانتاج ، يمكن أن يصنف هؤلاء الى طبقات فرعية حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووضعها فى نسق العلاقات ونصيبها من السلطة (1) .

ويقسم محمود عودة الطبقات وفقا للفئات الحيازية الى ثلاث طبقات :

1) **الطبقة العليا :** وهى الطبقة التى لا تزال تضم كبار الملاك وأن كانت ملكياتهم لا تتجاوز مائة فدان للأسرة بعد قانون الاصلاح الزراعى الأخير (القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩) .

2) **الطبقة الوسطى :** وهى الطبقة التى تضم أولئك الذين يمتلكون ما بين ٥ أفدنه وخمسين فدانا ، وهى الطبقة التى لم تقع تحت تأثير قوانين الاصلاح الزراعى وان الشريحة العليا من هذه الطبقة اصبحت هى الطبقة العليا فى الريف.

3) **الطبقة الدنيا :** وهى الطبقة التى كانت أراضى طبقة كبار الملاك من نصيبها فى الريف المصري، ولذا فان اوضاعها وعلاقاتها قد تأثرت الى حد كبير بقوانين واجراءات الاصلاح الزراعى حيث تم توزيع المساحات المستولى عليها على افراد هذه الطبقة التى بلغت ٩٤٤٫٤٥٧ فدانا فى عام ١٩٥٢، كذلك تضم هذه بالاضافة الى صغار الملاك تضم كذلك المعدمين (2) .

---

(1) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق ص ٣٠٤ .

(2) محمود عوده : التنمية الاجتماعية، مرجع سابق ص ٢٨

(3) محمود عودة ، التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ص ٢٨ .

ويقسم محمود عبد الفضيل الطبقات فى الريف المصري الى الفئـــــات التاليـــة : (١)

١) **طبقة أغنياء الفلاحين :** (الرأسمالية الزراعية) وهم الحائـــزون من ٢٠ــ٥٠ فدانا ، ويميل افراد هذه الشريحة الى اساليـــب الزراعة الرأسمالية المتقدمة والاعتماد على العمل المأجـــور ، حيث يقومون بزراعة المحاصيل النقدية ذات العائد المرتفـــع ، كالفواكه والخضروات والزهور .

٢) **متوسطو الفلاحين :** الحائزون على أكثر من ٥ أفدنه ــ ٢٠ فدانا وهذه الشريحة ــ الطبقة ــ تمتلك حيازة اكثر من تلك التى يملكها صغار الفلاحين ، ولذا فهم يتمتعون بوضع معيشى افضل ، وينعكس ذلك فى الاساليب الزراعية المستخدمة والتركيب المحصولى ، حيث يغلب طابع زراعة المحاصيل النقدية .

٣) **صغار الفلاحين :** وهم الحائزون على أكثر من فدانين الى ٥ افدنه وتعد العائلة هى وحدة الانتاج الأساسية فى هذه الشريحـــة حيث تمثل الزوجة والابناء والماشية الاصول الرئيسية التى لا غنى عنها للقيام بالعمليات الزراعية ، والانتاج المنزلى ، حيث يوجد قدر من الاكتفاء الذاتى تتمتع به غالبية هذه الاسر .

٤) **فقراء الفلاحين :** وهى الفئة التى تحوز أقل من فدانين ويضطـــر افراد هذه الفئة للبحث عن عمل خارج نطاق حيازاتهم الزراعيـــة حيث أن عائدها لا يكفى لسد احتياجاتهم الأساسية ، ومن ثـــم يعملون كاجراء لدى كبار ومتوسطى الملاك ، وهى الفئة التـــى

---

(١) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصـــري من ٥٢ــ٧٠ ، مرجع سابق ص٨٣ .

يعمل معظم أبناءها فى سن مبكرة كاجراء .

٥) الفلاحون المعدمون : ويقسم محمود عبد الفضيل هذه الشريحة الى ثلاث فئات أ— عمال زراعة دائمون ب— عمال زراعة مؤقتين ، ج— عمال التراحيل .[1]

أ— عمال الزراعة الدائمين :

يتم تشغيل القسم الأعظم من العمال الزراعيين فى الحيازات الكبيرة والمتوسطة بينما يكون محدودا فى الحيازات الصغيرة وقد يكون العمل فى الحيازات الصغيرة نظرا لعلاقات الروابط العائلية التقليدية ، ومقابل قيامهم بالعمليات الزراعية فى الحيازات الكبيرة والمتوسطة ، يتقاضون اجرا ، ويخصص للبعض منهم قطعة ارض تتراوح ما بين ١٢ قيراط ، ١٦ قيراط ويطلق على هذا النوع بنفر المعاش (*)

ب— عمال الزراعة (العرضيين) :

عمال الزراعة العرضيين هم اولئك المعدمون الذين يشكلون جزءا هاما من قوة العمل المأجور فى القطاع الزراعى ، ويدخلون سوق العمل حسب العرض والطلب ، ويتركز عملهم فى المواسم الزراعية ، وهم غير مرتبطون بزرعه معيشيه

(١) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، مرجع سابق ص ٨٣ .

(*) تؤكد الدراسة الراهنة ، اختفاء هذا النوع من العمالة ، العمال الزراعيين الدائمون وعلى وجه الخصوص نفر المعاش أو التملى ، حيث هناك اجر يومى نظير القيام بالعمليات الزراعية ، ولا يوجد تخصيص قطعة من الأرض مقابل العمل فى الأرض الزراعية ويرجع ذلك كما اوضحته الدراسة أ— الخوف من السيطرة على قطعة الأرض كنتاج لوضع اليد ب— قلة الأيدي العاملة ج— استخدام هذه الحيازات فى عملياتها الزراعية للآلات الحديثة ، وهو ما يعكس تقلص عمال الزراعة الدائمين واحتقار نفر المعاش وهو ما اكدت عليه دراسة محمود عودة ، انظر محمود عودة : الفلاحون والدولة .

ويتوقف الجزء الأكبر من دخلهم على فرص العمل المتاحة امامهم على اساس موقــــت(**).

جدول رقم (٣)

يوضح الجدول التالى جحم العماله الموسمية (او المؤقته فى القطـــاع الزراعى (١٩٦١) (1).

فئة العمر / فئة الجنس	ذكـــور	انـــاث	الجنسين	النسبة المئوية من اجمالى قوة العمل الزراعى
٢٢ــ أقل من ١٨ سنة	٤٠٦١١١	٢١٥٣٧٤	٦٢١٤٨٥	٥٠,٥٪
١٨ سنة فما اكثـــر	٥٠٦٢٠٨	١٣٠٩٣٦	٦٣٧١٤٤	٤٩,٥٪
المجمـــوع	٩١٢٣١٩	٣٤٦٣١٠	١٢٥٨٦٢٩	١٠٠٪

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٦ ص٨٠.

جـ ــ عمال التراحيل : أفقر فقراء الريف.

ويتم تشغيل جزء كبير من الفلاحين المعدمين فى اطار نظام الترحيلـــــة عن طريق مقاولى الانفار لفترات تستغرق عدة اسابيع ، وذلك نتيجة لعدم وجــود عمل فى قراهم وتوافره بشكل مستديم ، وذلك مقابل حصول مقاولى الانفار علـــــى

(**) تؤكد الدراسة الميدانية على انصراف غالبية هذه العمال خارج نطاق العمل الزراعى الى أعمال هامشية كالتشييد والبناء وأعمال الخدمات والسفر الى الدول العربية ، وهو ما أدي الى ارتفاع الاجر اليومى للعامل الزراعى.

(١) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ص٨٦.

عمولة تتراوح بين ٣ ، ٦ ٪ من الأجور المدفوعة (*) وقد اهتمت الثورة بتحسين احوال هذه العمالة على اعتبار أنها قوة منتجة ، انعكس في نصوص قانون الاصلاح الزراعى الأول ١٧٨ لسنة ٦٥ ، حيث حددت عدد ساعات العمل ﺑ ٨ ساعات يوميا بالاضافة الى تحديد الحد الأدنى للاجور ١٨ قرشا يوميا ، ١٠ قروش بالنسبة للنساء والصغار ، وفى عام ١٩٦٠ جذبت الأوضاع المريرة لعمال التراحيل انتباه الحكومة ، حيث جرت عدة محاولات لتشغيلهم عن طريق مقاولى الانفار ، وذلك بتكوين لجان حكومية فى بعض المحافظات بيد ان تمركز مقاولى الانفار فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية للريف المصري أدي الى فشل هذه المبادرات الرسمية التى اتخذت من قبل الحكومة ويرجع هذا الفشل يرجع الى أنها لم تكن جزءا من عملية اعادة تشكيل هيكل ونمط العلاقات الزراعية فى الريف المصري.[1]

يعكس التصنيف السابق — التصنيف الطبقى ، الطبيعة الثنائية للقطاع الزراعى حيث يقسم الى قطاعين رئيسين لكل منهما مميزاته الخاصة ، من حيث طبيعة القوي الاجتماعية السائدة فيه ومن حيث اسلوب الانتاج الزراعى المتبع. حيث يشمل القطاع الأول على المزارع التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنه ، وهى تمثل القطاع العائلى الزراعى او ما يمكن أن يطلق عليه الانتاج السلعى الصغير ، حيث يضم هذا القطاع ٨٤ ٪ من الحيازات الزراعية فى حين أنه يتحكم فقط فى زراعة ٣٨٪ من اجمالى المساحة المزرعه فى المجتمع المصري ، وهو ما يمكن ان يطلق عليه القطاع التقليدي للانتاج . أما القطاع الثانى فهو القطاع

(*) تعكس الدراسة الميدانية وجود هذا النوع من العمالة فيما قبل حقبة السبعينات حيث كانت قوة العمل الزراعية فى القرية تفيض عن حاجة العمل ، الا أنها اندثرت فى حقبة السبعينات كنتاج لانتشار مجالات عمل اخري بغير العمل الزراعى فى التشييد والبناء والسفر الى البلاد العربية والعمل فى الخدمات، مما يعكس كيف اصبحت القرية تعانى من نقص فى الايدي العاملة الزراعية فى حقبة السبعينات ، بعد ان كانت هناك وفرة فى هذه العمالة تصدر الى خارج القرية (انظر الحالات المدروسه) وهو ما يعكس تهميش العمالة الزراعية وبالتالى تهميش العمل الزراعى .

(١) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق .

الرأسمالي الزراعي ، والذي يشمل القطاع الحائز لأكثر من خمسة أفدنه ، حيث يتميز بشيوع أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يتميز بزراعة المحاصيل النقدية ، ويعتمد على توفير رأس المال وعلى وجود علاقات سوقية قوية (١) .

وتعكس الطبيعة الثنائية للقطاع الزراعي تمايزا اجتماعيا واضحا بين الفلاحين ، سواء فيما يتعلق باستخدام الآلات الزراعية أو في التركيب المحصولي سواء ما يتعلق بانتاج المحاصيل التقليدية والانتاج المعيشي وهو ما يتميز به القطاع التقليدي للانتاج ، أو المحاصيل النقدية المتكاملة مع السوق وهو ما يتميز به القطاع الرأسمالي الزراعي ، أو القطاع الحديث للانتاج . وهو ما يعكس أن السياسات الزراعية جعلت أغنياء الفلاحين يتمتعون بوزن اقتصادي واجتماعي حاسم في بنيان الريف المصري ، . وساعدت على تغيير ميزان القوي في ريف مصر في صالح هذه الطبقة (٢) . ومن ناحية أخري فقد تركت السياسة الزراعية الجديدة بعض الأثار الايجابية الملموسة علي فئة متوسطي الملاك ، كذلك فان اعداد كبيرة من صغار الفلاحين ، وجدوا أنفسهم في وضع اقتصادي افضل نسبيا وهو ما أدي الى احراز بعض التحسن في الانتاج الزراعي واساليب الزراعة ، الا أن القطاع الاكبر من سكان الريف هم المعدمين وفقراء الفلاحين الذين يعولون انفسهم بواسطة قطع صغيرة من الأرض لم يتحسن وضعهم بصورة عامة (٣) .

---

(١) _ محمود عودة ، الفلاحون ، الدولة ، مرجع سابق ص ١٩٨
_ محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ، مرجع سابق ص ٨٩ .
(٢) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ص ٩١ .
(٣) _ محمود عبد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الريف المصري ، مرجع سابق ص ٩١ .

ب — ملامح البنية الايديولوجية والثقافية فيما قبـــل حقبـــة السبعينات:

تكشف محاولة البحث عن هوية ايديولوجيا العالم الثالث عن عـــدة حقائق اساسية **أولها** أن هذه المجتمعات تشكل وحدات فرعية من نظام عالمي ، ومن ثم فارضها ساحة للصراع الايديولوجي له طبيعته العالمية ،بحيث يصـــل الصراع اقصاه اذا كان ثمة فراغ ايديولوجي داخل هذه الوحدات الفرعيـــة . **وثانيهما** أن غالبية هذه المجتمعات حضارية ، ومن شأن المجتمعات الحضاريـــة أن يكون لها تاريخ وتراث لما بينها وبين الايديولوجية المعاصرة التي تبنتهـــا الصفوة من صلات، أما الحقيقة الثالثة فتتمثل في أن هناك ازدواجية قيمية قـــد تعيشها بلاد العالم الثالث، ثمة ثقافة شعبية تتصل بتراث المجتمع وروافـــده العالمية المعاصرة ، وثمة ايديولوجيا للصفوة قد تختلف ، في حين ان الوضـــع المثالي للايديولوجيا ان تكون تعبيرا عن الثقافة المجتمعة (١)

والتعرض لايديولوجيا العالم الثالث يطرح السؤال متجسدا — **ما هـــي ملامح ايديولوجيا التنمية التي تتبناهـــا الصفوة الحاكمة؟** والحقيقة الأساسيـــة في هذا الصدد أن هذه الصفوة غير ملتزمة باطار ايديولوجي متماسك أو محـــدد المعالم ، هذا الى جانب انها صفوة تسودها ظاهرة الحراك الايديولوجـــي تعكس سلوكياتها مصالح الطبقة الوسطى وتوجهاتها وربما مصالح البرجوازيـــة الكبيرة وأن تحدثت في بعض الأحيان عن بعض قضايا العدالة الاجتماعيـــة ، وهناك مشكلات عديدة تواجه هذه الصفوة في تحديد خيارها الايديولوجـــي ومن هذه المشكلات ما يمكن تسميته بظاهرة التجريب الايديولوجي ، فمعظم هذه الصفوات يصل الى الحكم بتأثير حركة عسكرية دون أن يكون لها التزام ايديولوجي

---

(١) على ليلة : العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص ٣٢ .

واضح ومحدد المعالم، ويصبح مفروضا عليها أن تطور تصورا ايديولوجيا لتنمية المجتمع وتطويرة، فمجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى يوليو ١٩٥٢ لم يكونوا ملتزمين بتوجهات ايديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعى معين، وقد اتبعوا فى المقام الأول منهجا ذرائعيا تجريبيا، واعترف عبد الناصر بأن قادة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا انفسهم فى مقاعد السلطة (١).

الى جانب ذلك تمارس صفوات هذه البلاد ما يمكن ان يسميه بظاهرة الانتقاء أو التغيير الايديولوجى، فبرغم المواثيق الرئيسية كالدستور والقوانين الاساسية التى تحدد هوية المجتمع، نجد أن السياسات الاجتماعية لهذه البلاد عادة ما تستلهم من شخصية الحاكم أو الصفوة التى تعاونة، فمثلا برغم اعلان عبد الناصر للايديولوجيا الاشتراكية كايديولوجيا تقود التنمية الاجتماعية فى عام ١٩٦٥، وفى ذروة الحديث عن الاشتراكية اعلن عن بور سعيد كمدينة حرة،

ويتكامل مع ذلك ظاهرة تغيير الايديولوجيا بكاملها، وليس فقط بعض عناصرها خاصة بعد وفاة معلنها أو رافع شعاراتها الرئيسية، كما فعل السادات بعد وفاة عبد الناصر وبدأ يطرح افكاره وسياساته بشكل تدريجى، ومن خلال مجموعة من الوثائق الأساسية، قدم فيها تغييرات جريئة أدت فى النهاية الى تغيير وجه مصر تغييرا جذريا (٢).

وتعتبر التوسطية الايديولوجية احدي الظواهر التى تعانيها هذه الصفوة فى خيارها الايديولوجى اذ نجدها تارة ترفع شعار معاداة الاقطاع والرأسمالية والامبريالية أو تمضى فى طريق الاشتراكية من ناحية وتعادي الماركسية

(١) المرجع السابق.
(٢) المصدر السابق ص ٣٨.

من ناحية أخري وتتردد ولا تمضى فى طريق الاشتراكية الى نهايته، ومن هنا سعت جاهدة الى بناء تصور ايديولوجى استراتيجى توفيقى يستند الى منجزات الغرب الصناعى بشقية الليبرالى والاشتراكى من ناحية، ومحاولة تطويعه لقيم واتجاهات التراث المحلى والاقليمى ووضعه فى خدمة الطبقات الأقل حظا من الناحية الأخري، بحيث انجبت هذه المحاولات وليدا شبه متكامل جسم نفسه فى الحقبة الناصرية عمقا من الناحية الايديولوجية وهو الميثاق. (١) .

حيث نجد أن الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٥ اتسمت بصدور مجموعة القوانين الاشتراكية ثم تغيرات بعد هذه الفترة متمثلة فى سياسة الانفتاح الاقتصادي (٢) وهو ما يكشف عن ان التوجه الايديولوجى قد يستلهم من شخصية الحاكم حيث كان اقتصاد الثورة حرا ثم مر بمرحلة أخري انتقالية تركزت فى اكتوبر ١٩٧٤ بما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي، أما عن طبيعة التوجهات التى تشكل جوهر ايديولوجيا الصفوة الحاكمة فانها تعمل لصالح البرجوازية بحيث تعمل على تأسيس سياسات تخدم مصالح الطبقة العليا أو الطبقة الحليفة، وقد تعلن عن بعض الأهداف الاجتماعية الى الحد التى لا تمس مصالح الأغلبية البرجوازية المتوسطة نظرا لتحالفها مع الطبقات الكادحة. حيث نجد أن البرجوازية الصغيرة تكسب من اجراء على هذا النحو ٨٨ الف فدان فى الشريحة من ٥ — ١٠ فدان، ١٦١ الف فدان فى الشريحة من ٢٠—٥٠ فدان فى الوقت الذي ظل فيه اكثر من ٤٠٪ من سكان الريف معدمين (٣) يسير فى هذا الاطار مجتمع الدراسة حيث تبلغ جملة الحيازة الزراعية ٩٣٥ فدانا موزعة على ٨١٣ حائزا منهم ٤٢٠ حائزا لاقل من فدان حيث يشكلون ٥٢٪ من جملة الحائزين — يضاف الى ذلك اتساع قاعدة المعدمين الذين لا يحوزون حيث يلغ تعداد السكان

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) عبد الباسط عبد المعطى، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية مرجع سابق ص٢٣.
(٣) عبد الباسط عبد المعطى، الدولة والقرية ... مرجع سابق ص٩٧.

بالقرية مجتمع الدراسة ما يربو على تسعة الاف من السكان .

واذا كانت الصفوة وايديولوجيتها هى التى تحدد ملامح السياسة الاجتماعية فى بلاد العالم الثالث ، فان البعد الطبقى يعتبر من الأبعاد التى تشكل أبعاد السياسة الاجتماعية أيضا ، فايا كانت طبيعة المجتمعات النامية ، توجد تقسيمة طبقية معتادة حيث طبقة عليا لقوم افتتنوا بحضارة الغرب وحاولوا تقليده ، وطبقة اخري هى الطبقة الدنيا تعيش على مجرد ما يقيم الأود . وكثيرا ما لا يجدون اليه سبيلا . ويقعون فريسة للفاقة والأمية وامراض سوء التغذية وانخفاض مستوي المعيشة (1) ففى المجتمع المصري نجد ان نصيب الـ ١٠٪ الأعلى دخلا قد زاد من ٢٨،٥٪ عام ١٩٧٤ الى ٣٤،٦٪ عام ١٩٧٦ ، وعن تناقص شريحة ٥ افدنة فاقل من ١،٥٧ الى نحو ١،٢٦ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ (2) .

فقد اتصفت الثورة عند قيامها بافتقارها لايديولوجية معينة أو محددة ، فهى لم تكن تملك أي نظرية فكرية محددة وانما ملكت المبادئ الستة التى تهدف الى تحقيق بعض الأهداف الثورية العامة ، وتلك المبادئ التى نص عليها الميثاق الوطنى الذي استهدف ضمن ما استهدف اقامة حياة نيابية سليمة (3) .

ونتاج لهذه البداية الفكرية غير المكتملة تميزت الثورة بالتذبذب الواضح الذي ظهر واضحا فى : اولا : محاولة الاهتمام بالنمو الداخلى للمجتمع مع بداية الثورة ثم الانفتاح على شعوب المنطقة العربية والافريقية مع ما اقترن بذلك من الاتجاه نحو الغرب تارة مع بداية الثورة ، ثم الانضواء ثم تحت لواء المعسكر الشرقى ممثلا فى الاتحاد السوفيتى لتمويل مشروع السد العالى والتصنيع والامداد

---

(1) على ليلة : العالم الثالث... مرجع سابق ص٣٣ .
(2) عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق ص٤٢ .
(3) عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وازمة مارس ، مرجع سابق ص٢٣ .

بالسلاح من خلال الصفقات العسكرية ثم قبول كل ما هو منتمى الى المعسكر الشيوعى [(١)].

وقد حاولت قيادة الثورة أن توفق بين الاتجاه الليبرالى بجناحيه العصري والقومى والاتجاه الاسلامى بأن تأخذ ما يناسب تكوينها الاجتماعى والذي يتلائم مع الأوضاع السياسية القائمة وانتشرت عدد من المفاهيم مثل العدالة والديموقراطية والمساواة وظهرت الايديولوجيا الاشتراكية التعاونية وتم ادراك قضية الاستغلال ولذلك انتشرت مفاهيم المساواة وضرورة القضاء على الظلم الاجتماعى والفساد والاستغلال [(٢)].

ونظرا لعدم وضوح الايديولوجية فى فكر قادة الثورة وخاصة قضية الاستغلال والتناقض الطبقى ، فقد استغلت البرجوازية المصرية الايديولوجية الاشتراكية وتحويلها الى مجرد شعارات ورفع معدلات ارباحها من خلال تغلغلها فى المستويات السياسية المختلفة كالاتحاد القومى [(٣)].

وانطلاقا من الصراع بين البرجوازية — الرأسمالية — مع الغالبية العظمى من قوي الشعب ظهرت ايديولوجية جديدة نابعة من وعى القيادة السياسية بأهمية الدور الذي تلعبه الدولة فى عملية التحول الداخلى وادراكهم للمغزي الحقيقى للهيمنه الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية ، وقد تمثلت هذه الايديولوجية فى اصدار قوانين يوليو الاشتراكية — الاقتصادية — التى اعادت توزيع الثروة ، وتبلور الميثاق الوطنى الذي يعد أول وثيقة ايديولوجية تقدم صياغة كاملة لعملية التحول الاجتماعى (التحول الاشتراكى) بالاضافة الى ارتباط هذه الايديولوجية بالقضاء على اسرائيل [(٤)] وبحلول هزيمة يونيو فى

(١) محمود الكوردي ، مرجع سابق ص ٣٣٠.
(٢) السيد يس ، التوازن الطبقى : مرجع سابق ص١٤٧.
(٣) على ليلة : العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق صص ٨٢—٣٨.
(٤) عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى ... مرجع سابق ص ٣٥.
عبد الباسط عبد المعطى : الدولة والقرية ... مرجع سابق ص٩٨.

١٩٦٧ ، التى كانت بمثابة الهزة التى ايقظت النظام بعد ردود الفعل على المستويين العربى والعالمى ورأت القيادة السياسية بعد رحيل عبد الناصر تعديل وتطوير ايديولوجية جديدة تبلورت معالمها فى حقبة السبعينات.

أي أن اركان الايديولوجية كانت تدور حول المحاور الأربع التالية :

أولا : المحور السياسى :

أ — محليا : التحالف الطبقى بين قوي اجتماعية هى العمال والفلاحين والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية فى اطار تنظيم واحد لمواجهة الرجعية المحلية المتمثلة فى الاقطاع والرأسمالية الكبيرة الاحتكارية باعتبارها ركائز للامبريالية والاستعمار والتبعية والتخلف.

ب — عربيا : اقامة مستويين للعمل العربى ، مستوي يجمع كل الحكومات العربية فيما يسمى بوحدة الصف ، ومستوي يجمع مختلف التنظيمات القومية والجماهيرية عامة فيما يسمى بوحدة الهدف.

جـ — عالميا : اتخاذ موقف عدم الانحياز بين الكتلتين الاشتراكية والامبريالية ، والتحالف العملى مع كل القوي الوطنية والديموقراطية والاشتراكية فى العالم ضد العدوانية والتوسعية الامبريالية والاستعمارية والصهيونية.

ثانيا : المحور الاقتصادي :

السيطرة على الاقتصاد القومى بتصفية كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين الاحتكاريين المرتبطين بالاحتكارات العالمية وتخطيط الاقتصاد القومى تخطيطا علميا تحقيقا لاستقلاله ولتنميته تنمية متسارعة مطردة ، والعمل على التوفيق بين القطاع الخاص مع هيمنة القطاع العام فى اطار الخطة الاقتصادية الشاملة [1].

(١) انظر : محمود امين العالم : انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لايزال مطروحا : الطليعة ، أكتوبر ٨٤ ص ٢٥.

ثالثا : المحور الاجتماعي :

محاولة تخفيف حدة الصراع الطبقي وتقريب الفوارق الطبقية باعادة توزيع الدخل القومي على نحو اكثر عدالة ، وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية كمجانية التعليم ووضع حد أدنى للأجور ومشاركة العمال في أرباح وادارة المؤسسات وتشكيل المنظمات الجماهيرية للعمال الزراعيين والصناعيين واشراك العمال والفلاحين في المؤسسات التشريعية الى غير ذلك (١) .

رابعا : المحور الثقافي :

ويتركز هذا المحور في محاولة بلورة ايديولوجية ذات خصوصية وطنية تعبر عن موقف ثالث بين الماركسية والرأسمالية مع تفتح على الخبرات الانسانية والعالمية عمليا وفكريا ٠

وتبين أيديولوجيا التنمية وثقافتها ان البناء الاجتماعي ينقسم صوريا الى ثلاثة انساق رئيسية هي النسق الثقافي والنسق الاجتماعي ونسق الشخصية ، وترتبط هذه الانساق بعلاقات عضوية — ومن ثم فان التغير في احداها لابد أن تكون له اثارة على الانساق الأخري ، بيد ان التغير في الانساق الثقافية في قيم وأيديولوجيا المجتمع عادة ما تكون له اثارة الشاملة على كل اجزاء البناء الاجتماعي ٠وفي اطار ذلك فان الثقافة أو القيم وان كانت انعكاسات للتفاعل الواقعي ، الا ان اكتسابها للبعد التاريخي يكسبها نوعا من الاستقلال ،وتحتوي الثقافة على مجموعة القيم التي تساعد الشخصية على تبصر حركاتها في المجالات الاجتماعية ، وتشتق المعايير عادة من قيم الثقافة أو الايديولوجية العامة ، اما الايديولوجية فهي مجموعة القيم الثقافية التي تشكل اتجاها عاما ذا أهمية بالنسبة للمجتمع تجاه قضايا ذات أهمية (٢).

---

(١) محمود امين العالم : انجاز الثورة ... مرجع سابق ص ٢٧ ٠
(٢) على ليلة : العالم الثالث... مرجع سابق ص ٣٠٢ ٠

واستنادا الى ذلك ، واجهت الثقافة Culture فى المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصري متغيرات عديدة اسهمت فى اضعاف انساقها الثقافية والايديولوجية بحيث انعكست اثار ذلك على طبيعة التفاعلات الواقعية اليومية ، فعلى الصعيد الايديولوجى تعرض المجتمع المصري لمجموعة من العوامل ذات تأثير سلبى على تماسكه وفعاليته . فمنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم يستطع المجتمع المصري ان يؤسس جهازا قيميا فعالا وقادرا على قيادة عملية التفاعل الواقعى ، فمنذ البداية فرضت الثورة منطقا ايديولوجيا جديدا على الصعيد الداخلى تمثل فى الغاء الأحزاب وتصفية الاقطاع عن طريق مجموعة قوانين الاصلاح الزراعى حتى ١٩٦٩ . ثم تأسيس ايديولوجية على الصعيد العالمى بعد ١٩٥٦ تتمثل فى الارتباط النسبى مع المجتمعات الاشتراكية ودول عدم الانحياز ثم تعميق الخط الاشتراكى ، والمتغير الثانى الذي أسهم فى اضعاف النسق الثقافى والايديولوجى يتمثل فى مجموعة الدوائر التى تعين على المجتمع الانتماء اليها ايديولوجيا ، ومن ثم احتوي السياق الثقافى والايديولوجى كما من المفاهيم الايديولوجية التى تفتقد اية روابط عضوية بينهما . ومن ثم لا تكون قادرة على تحديد مجموعة الأهداف على المستوي الفردي والاجتماعى ، ويتمثل المتغير الثالث فى افتقاد الايمان أو الايديولوجية المبدئية ، فمن المنطقى ان يكون لكل ثورة ايمانها . فالايمان المتماسك هو الذي يطرح المثال الواجب احتذاؤه ، والذي ينبثق من ايمان متفق عليه ، ويتمثل المتغير الرابع الذي أسهم فى اهتزاز السياق القيمى للمجتمع ، فى التناقض فى اختيار النموذج الواجب احتذاؤه أهو النموذج الفردي أم النموذج الاشتراكى ، وتعد وسائل الاعلام احد العوامل المؤدية الى اضعاف السياق الثقافى والقيمى ، فأحيانا لا يتلائم المضمون الاعلامى مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ، حيث يقوم الاعلام على نقل تيارات قد لا تتلائم مع نظائرها المحلية ومن ثم تخلق تناقضا او عدم تكامل فى لغة الثقافة والقيم ، ونتيجة لذلك قد تحدث ظواهر عديدة من بينها استيراد قيم تتناقض مع عملية التنمية الاجتماعية للمجتمع [1] وقد سادت الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية التى

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠٤ .

كانت تسعى من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ـ والتي تهدف لصالح الغالبية العظمى ، حيث مال التوجه نحو الطبقات العريضة من العمال والفلاحين ـ وما ارتبط بذلك من مجانية التعليم وحق العامل وبعض صور المشاركة وقوانين العمل وقوانين التأمينات وتسعير الحاصلات الزراعية ـ فقد ساد هذه الفترة ـ فيما قبل حقة السبعينات ـ قيم تعلي من شأن العمل المنتج وتعلي من قيمة التعليم بوصفهما اساليب جوهرية لاحداث الحراك الاجتماعي ولاحداث تنمية مستقلة [١] وتدعيم قيم انتاجية ايجابية ترجمت الى سلوك فعلي ظهرت اثاره في نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية العديدة والاعتماد على الناتج المحلي ، وتخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الحرافية التي كانت توجه سلوكياتهم نظرا لانتشار التعليم بين فئات الشعب المختلفة وبروز قيم ايجابية بناء، تحث على العمل المنتج وعلى التضامن من أجل المجتمع [٢] .

---

(١) سمير نعيم : مرجع سابق ص ٣٨ .
(٢) عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ص ٥٥ .

جـ – ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري وتوجهاته في حقبة السبعينات ١٩٧٠ – ١٩٨٠.

ان التغيرات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى حقبة السبعينات من نمط انتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الوطنية فى حقبة ما قبل السبعينات – الى نمط رأسمالى تجاري تابع ترك اثارا عديدة على هيكل وبنية الريف المصري وما صاحبها من تهميش لجوانب عديدة داخل القرية المصرية، فقد كشف الجزء الأول من هذا الفصل : ملامح للتكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى وتوجهاته فيما قبل السبعينات" أن نمط الانتاج الذي تبلور فى تلك الفترة سيطرت عليه رأسمالية الدولة حيث وجدت ملكية عامة لوسائل الانتاج، الا انه لم تتحقق سيطرة كاملة عليها من قبل الشعب بل كانت السيطرة تتحقق لفئة قليلة هم الممثلين للجهاز البيروقراطى من أفراد المجتمع، وقد استطاعت الطبقة الرأسمالية أن تحقق الكثير فى ظل التكوين الاقتصادي الاجتماعى الذي تبلور فى سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية ثم تسللت الى نسيج الاقتصاد القومى داعية الى نظام رأسمالى واضح المعالم خاصة بعد هزيمة يوليو ١٩٦٧،[(١)] وأخذت هذه الدعوي شكل الحملة المكثفة بعد ١٥ مايو ١٩٧١، واتسمت سياسة الانفتاح فى حقبة السبعينات بالتطورات السريعة المتلاحقة التى اسهمت فى تحويل المجتمع المصري الى مجتمع تابع على الصعيد الاقتصادي والسياسى والثقافى [(٢)]

أولا : ملامح التكوين الاقتصادي :

تعتبر الفترة من ٥٢ – ١٩٧٠ من أهم الفترات التى مر بها المجتمع المصري والتى تعد المحاولة الأولى لمواجهة المشكلة الاقتصادية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى تتمثل فى بناء اقتصاد وطنى حديث، وعلى الرغم من أن الثورة لم تستطع حلها حلا جذريا، الا انها قد

(١) عادل حسين : الاقتصاد المصري ... مرجع سابق ص٤٢٣.
(٢) سمير نعيم : تطور القيم ومستقبل التنمية ... مرجع سابق ص٣.

حاولت خلالها من خلال تحويل المجتمع المصري من شبه مستعمرة زراعية الى بلـــد زراعى صناعى فى اقل من خمسة وعشرون عاما : هى عمر الثورة كلها [1] وكانت أهـــم ملامح التكوين الاقتصادي فى حقبة السبعينات هى :

١) تبعية الاقتصاد المصري :

لقدكان لحرب ١٩٦٧ اثرا كبيرا فى تجميد التطبيق الاشتراكى وما يتبعـه من تحرر واستقلال اقتصادي ، حيث نجحت هذه الحرب فى عودة التبعيـــة الاقتصادية للاقتصاد القومى ، ليس فقط بوقف التنمية المخططة والتراجع عن أسلوب التخطيط ، وانما يوقف التنمية سواء كانت مخططة أو غير مخططة خاصة توالـى قرارات واجراءات الانفتاح الاقتصادي الذي يدعى البعض انها تشكل حلا جذريـا لمشاكلنا الاقتصادية ، وأنها لا تخل بالتوازن الخارجى لاستقلالنا وسيطرتنـا . وأنها سوف تساعدنا فى المحافظة على كياننا الذاتى فى المجتمع الدولى [2].

ويعكس ذلك التأييد لنظام اقتصادي بديل للتكوين الاقتصادي السابـق حيث كان يعتبر الرأسمالية شيئا بغيضا واستغلاليا ، وتوالت قرارات وفرمانـات الانفتاح الاقتصادي وكانت نقطة البدء هى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهـو القانون الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعـدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والذي يعد بمثابة القانون الأساسى لسياسـة الانفتاح الاقتصادي [3] ولقد فتح هذا القانون كل أبواب ونوافذ الاقتصـاد المصري امام رأس المال العربى والأجنبى . فسمح بالاستثمارات الخاصـة والمباشرة العربية والأجنبية فى كل مجالات النشاط الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وحدد القانون فى مادته الثالثة هذه المجالات وتشمل التصنيـع

---

(١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادي فى مصر ، مرجع سابق ص ص ١٦ — ١٩ .

(٢) عبد الغنى سعيد ، الى أين يسير اقتصاد مصر ، مرجع سابق ص ١٢١

(٣) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ص ٣٦ .

والتعدين والطاقة والسياحة واستصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات الاسكان والامتداد العمرانى والاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشييد مبانى جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ، وشركات الاستثمارات التى تهدف الى توظيف الأموال فى كل المجالات المنصوص عليها فى القانون ، ورغم أن المجالات السابقة هى كل المجالات المتصورة لأي نشاط اقتصادي ، الا ان المشروع أضاف اليها عبارة (وغيرها من المجالات)[1] .

وتكونت الشركات العملاقة متعددة الجنسية التى تسيطر على رأس المال الأجنبى ، وأصبح المناخ مهيأ لها للسيطرة على اقتصادنا القومى ، وتعد أولى حلقات التبعية الاقتصادية ، وبهذا تغيرت علاقات مصر الاقتصادية من حيث علاقاتها الخارجية ، حيث ارتفع نصيب الدول الرأسمالية من الواردات السلعية لمصر الى ٤٧,٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ـ١٩٧٦ ، فى حين انخفاض نصيب الدول الاشتراكية من ٢٣,٥٪ سنويا الى ١٩,٤٪ فى المتوسط فى نفس الفترة[2] كذلك تغير التوجه التنموي حيث نلاحظ انه فى حين تؤكد بداية الفترة من ١٩٧٠ على ضرورة قيادة تنمية شاملة صناعيا وزراعيا لتوفير فرص العمل ورفع الانتاج ، نجد انه بعد عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٠ أصبح المشروع الخاص والتنمية المحلية والانفتاح الاقتصادي هى أساس التوجه التنموي فى هذه الفترة[3] كذلك فان الدعوه التى يتضمنها قانون الانفتاح موجهه لرأس المال الأجنبى لسلب ثروات المجتمع المصري ونهب الفائض الاقتصادي بها ، واستغلال طاقة عمالة ومنحة ـ بعد ذلك ـ الحماية القانونية والسياسية[4] بالاضافة الى ذلك تتضمن اجراءات وقوانين الانفتاح دعوه لتدمير الرأسمالية الوطنية وتكوين طبقة

---

(١) عبد القادر شهيب: محاكمة الانفتاح الاقتصادي ـ مرجع سابق ص ٣٦ .
(٢) جودة عبد الخالق : مرجع سابق ص ٣٨ .
(٣) على ليله : السياسات الاجتماعية فى البرامج الحكومية ، مرجع سابق ص ٥ .
(٤) عبد القادر شهيب: المرجع السابق ص ٣٧ .

جديدة ذات طابع طفيلى تشارك رأس المال الأجنبى الوافد فى عملية استنزاف ثروات المجتمع المصري ، وتساعده على فرض سيطرته على السوق الوطنى و دمج الاقتصاد المصري فى السوق الرأسمالى العالمى ، بالاضافة الى ذلك فان قوانين الانفتاح الاقتصادي تهدف الى احتواء القطاع العام وتقليص نشاطه ، وهذا القانون يعتبر كل مشروعات الانفتاح والاستثمار الأجنبى التى تنشأ فى ظله مشروعات قطاع خاص، الأمر الذي يؤدي تدريجيا الى تزايد حجم القطاع الخاص وانكماش حجم القطاع العام[1] ثم توالى بعد ذلك صدور القوانين للسيطرة على التجارة الخارجية والذي تمثل فى صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ــ للاستيراد والتصدير ، وصدور قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وصدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بالغاء المؤسسات العامة واعادة تنظيم القطاع العام، وتم أيضا الغاء تدخل الدولة فى تنظيم السوق الداخلى لاموال دعم السلع الأساسية فى الموازنة العامة.

والمخاطر التى تحملها هذه القوانين على الاقتصاد ومستقبل التنمية متعددة[2] :

أولا : اتاحة الفرصة لسيطرة رأس المال المحلى والأجنبى على تجارة مصر الخارجية، وذلك بسماحة بالاستيراد الواسع بلا حدود حيث سمح باستيراد حوالى ثلاثة الاف سلعة تمثلت فى السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

ثانيا : تدمير فرص تكوين أو زيادة الادخار القومى بنسب معقولة حيث يتجه القطاع الخاص الى استيراد السلع الأكثر ربحا والأكثر سهولة فى التعامل ، والسلع الاستهلاكية هى النموذج المثالى لذلك.

---

(١) عبد القادر شهيب: محاكمة الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق ص٣٦ ،ص٣٩.
(٢) عبد القادر شهيب: المرجع السابق ص٤٤ ،ص٤٩.

ثالثا : تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من السيطرة على عملية تشكيل اتجاهات الاستثمار في المجتمع.

رابعا : محاصرة وتطويق الصناعة الوطنية، حيث يسمح القانون للقطاع الخاص باستيراد كل شيء ، بما في ذلك السلع التي تقوم مصر بانتاجها الأمر الذي يجعل استيرادها يحاصر هذه الصناعة الوطنية .

٢) انخفاض الانتاج الزراعي وتهميشه :

لا خلاف حول أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الشاملة ولكن حرص المسئولون في السنوات الأخيرة على تكرار الحديث حول اهمال الانتاج الزراعي في الستينات وحول تعديل الأولويات والثورة الخضراء بعد الانفتاح ، بحيث ترسب انطباع عام بان تغيرات هامة قد حدثت في قطاع الزراعة اثناء اعادة تشكيل الاقتصاد القومي ، والاهتمام بالتنمية في قطاع الزراعة في ظل الانفتاح الاقتصادي كان يقل قطعا عما كان في الستينات(١) .

ففي الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ٦١ ــ ٦٤ / ١٩٦٥ بلغت استثمارات قطاع الزراعة والري والصرف ٣٥٥ مليون جنية أي بنسبة ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ ، وقد انخفضت هذه النسبة في السنوات التالية بحيث اصبحت في حدود ١٣٪ خلال السنوات الثلاث الاولى من السبعينات ، ولم تتحسن الصورة بدءا من ١٩٧٤ واستقرت عند مستوي متدهور ، فنسبة الاستثمار في قطاع الزراعة والري لم تتجاوز ٨٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة في الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧ ، وفي مشروع الخطة الخمسية ٧٨ ــ ١٩٨٢ استمر نفس الاتجاه ، حيث تبين ضالة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة والري حيث بلغت ٨,٥٪ من اجمالي

---

(١) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ ، دار المستقبل العربي الطبعة الثانية ١٩٨٢ ــ الجزء الثاني ص ٤٣٨ .

استثمارات الخطة الخمسية ٠ ورغم توجيهات القيادة السياسية بتوفير الامن الغذائى والثورة الخضراء الا أن معدلات النمو فى الدخل الزراعى لم تعكس اتجاها مخالفا ، فالمعدل الذي تحقق خلال الخطة الخمسية الأولى كان ٣ر٥٪ وحتى بداية الانفتاح كان معدل النمو ٢ر٥٪ (١) .

وعلى الرغم من مساهمة الزراعة فى الدخل القومى بنسبة ٤ر٥٪ بين عامى ١٩٧١—١٩٧٥ (٢) الا أنها لم تحقق نسبة النمو المستهدفة فى الخطة الخمسية الأولى وهى ٢٨٪ بالاضافة الى أن الزراعة قصرت عن مواجهة الزيادة السكانية الحالية بعد ذلك حيث أن الزراعة تشغل نحو ٦٠٪ من القوة العاملة وتنتج ٣٠٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى (٣).

وظل الانتاج الزراعى فى حالة من الركود رغم كل التوسع الرأسمالى الذي شهده المجتمع المصري ، حيث انخفضت المساحة المحصولية فى مصر كلها من ٨ر١١ مليون فدان فى عام ١٩٧٤ الى ٥ر١٠ مليون فدان فى عام ١٩٧٦ على حين انخفضت كذلك المساحة المخصصة للأرز والقمح وهى الغذاء الأساسى وانخفضت مساحة القطن وزادت المساحة المخصصة للخضر والفاكهة من أجل ارتفاع ربحها (٤) ٠ وهو ما يعكس التغيرات البنيوية نحو التبعية وتهميش الانتاج الزراعى الاساسى للغذاء والاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية النقدية التى تدر ربحا عاليا ، حيث لم تكن مهمة الغزاء الأجانب حل مشاكل القطاع الزراعى من منظور التنمية المستقلة ، بل تهدف الى ارساء التبعية (٥) ٠ حيث تشير العديد

---

(١) عادل حسين : المرجع السابق ٠

(٢) جودة عبد الخالق : أهم دلالات الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق ص٣٨٣٠

(٣) على الجرتيلى : خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢—١٩٧٧ ، مرجع سابق ص ص ٩٤—٩٦٠

(٤) فؤاد مرسى : مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها ، مرجع سابق ص٣٨٠

(٥) عادل حسين : الاستقلال المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق ص٤٤٢٠

من الدراسات والبيانات الى أن هناك اتجاها متزايدا فى زراعة المحاصيل الرأسمالية المتمثلة فى الفاكهة والخضروات والنباتات العطرية والطبية [1] حيث أن هذه المحاصيل تتطلب توفير نفقات اكثر من المحاصيل التقليدية لا يقدر على انفاقها الا أغنياء المزارعين فى قطاع الانتاج الحديث. [2]

فقد ارتفعت الأرض المزروعة فاكهة من ١٣١ الف فدان سنة ١٩٦٥ لتصل الى ٢٤٤ الف فدان سنة ١٩٧٠ ، ثم الى ٣٣٨ فدان عام ١٩٧٨ أي مانسبته ٣٪ من الارض الزراعية ، كذلك ارتفعت مساحة الارض المزرعة بالنباتات الطبية والعطرية من ثلاثة الاف فدان فى عام ١٩٦٠ الى ١٥ الف فدان عام ١٩٧٠ لتصل الى ٦٤ الف فدان عام ١٩٧٨ بنسبة ٩ر٪ من اجمالى الارض الزراعية وهو ما يعكس التكثيف الرأسمالى والاتجاه السريع نحوه ، خاصة وأن زراعة هذه المحاصيل من نصيب اغنياء ومتوسطى الفلاحين [3].

٣ انخفاض الانتاج الصناعى :

انخفض نصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الخمس الأوائل من السبعينات ، رغم ان هذه الفترة تعتبر فترة نمو سريع ، الا ان نصيب الصناعة من الانتاج الاجمالى يقدر بحوالى ٢٤٪ فى أوائل السبعينات ثم انخفض فى عام ١٩٧٥ الى ١٨٪ ثم الى ١٧٪ عام ١٩٧٩ ، ولم يطرأ على الصناعة سوي زيادة المشروعات الخاصة بالصناعة التى وافقت عليها الهيئة العامة للتصنيع ، حيث زادت عدد المشروعات الصناعية فى النصف الأول من السبعينات من ٢٨٠ مشروعا عام ١٩٧١ برأسمال ٥ر٦ مليون جنية الى ٣٥٠ مشروعا عام ١٩٧٢

(١) محمد ابو مندور الديب: اتجاهات علاقات الانتاج فى الزراعة المصرية ، مرجع سابق ص ١١١ .
(٢) محمود عودة : الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ٦٨ .
(٣) عبد الباسط عبد المعطى : التكوين الاجتماعى ومستقبل التنمية ، مرجع سابق ص ٤٠ .

برأسمال ٨ر٦ مليون جنية ثم الى ٧٤٠ مشروعا برأسمال ١٧ مليون جنية عـــام ١٩٧٥ (١) .

الا أن هذا التوسع الصناعي قد تمت السيطرة الأجنبية على استراتيجيتـــة (هيكلة وبنيتـــه) حيث حدد البنك الدولى أن التخصصات الصناعية المصريـــة تكون فى مجالات كالاسمنت والأسمدة وتكـرير البترول والاثاثات والصناعـــات الغذائية وليس مقصودا قصر مجالات التنمية على هذه الافرع على سبيل الحصـــر ، وانما المقصود هو فتح المجال امـــام الشركات الأجنبية وحتى يترك مجـــالا كبير لزيادة استثمارات القطاع الخاص أجنبى ومحلى فى الصناعة ، وصولا الى بنيـة اقتصادية يقودها هذا القطاع (أي بنسبة تابعة) وقد صاحبت هذا التحديـــد للأهداف حملة لفتح الأبواب على مصراعيها لنمو القطاع الخاص (اجنبى ومحلى) فى قطاع الصناعة التحويلية (٢) .

وأدي الانخفاض فى الانتاج الزراعى والصناعى الى انخفاض النمـــو الاقتصادي حيث كان معدل النمو الاقتصادي بطيئا ولم تظهر اثاره فى الفترة مـن ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، الا ان السنوات التالية قد شهدت معدلات عالية للنمـــو الاقتصادي بعد ١٩٧٧ ويعكس هذا النمو زيادة الحصيلة النقدية من العمـلات الأجنبية من صادرات البترول وقناة السويس والموارد والقروض الأجنبية والعامليـن بالدول العربية ، أي انه لا يعكس زيادة حقيقية فى عرض السلع الانتاجية الخاصـة بقطاعى الزراعة والصناعة (٣) .

ويعكس ذلك أن النمو الاقتصادي فى حقبة السبعينات اعتمد اعتمـــادا

---

(١) حامد المأمون : الملامح الرئيسية للقطاع الخاص الصناعى ودوره فى التنميـــة الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ص٧ .

(٢) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق ص ص٤٦٧ ـ ٤٧٩ .

(٣) سعد الدين ابارهيم : مرجع سابق . ص٢١

كبير على المعونات الأجنبية التى ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادي[1] .

وانعكست هذه السياسة ـ الانفتاح الاقتصادي وأثرها على النمو الصناعى والزراعى ـ والنمو الاقتصادي بصفة عامة ـ على نمط توزيع الدخل القومى حيث زاد نصيب الـ ١٠٪ الأعلى دخلا من ٢٨،٥٪ عام ١٩٧٤ الى ٣٤،٦٪ عام ١٩٧٩[2] وانخفضت نسبة الأجور الى الدخل المحلى الاجمالى من ٤٤،٩٪ فى عام ١٩٧٤ الى ٣٠،١٪ فى عام ١٩٧٩ وهو يعنى أن توزيع الدخل اتجه فى صالح الدخول الكبيرة وبالتالى ضد صالح محدودي الدخل[3] وهو ما يعكس أن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتى أدت الى اتساع نطاق القطاع الخاص صحبها مزيدا من التفاوت فى توزيع الدخول بين السكان ، وذلك لأن هذه السياسة تتيح الفرصة امام من يملكون عناصر الانتاج ـ الثروة والارض ـ لاستغلالها فى تحقيق الربح ، ويرجع هذا التفاوت أيضا الى التفاوت فى الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص[4] .

ثانيا : ملامح البناء السياسى :

بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولى انور السادات رئاسة الجمهورية تم بروزه كرجل مصر القوي بعد المواجهة التى خاضها مع معارضيه فى مايو ١٩٧١ اتجهت حركة المجتمع نحو مسار جديد ، حيث استمر التباطوء الاقتصادي الذي شهدته أواخر الستينات وواصل خطأه الى ادناه مع اوائل السبعينات وصحبه تراجع تدريجى مستمر عن الاشتراكية ، وبرز اتجاه يدعو الى أن القطاع العام لابد من ترشيدة أو تدعيمه ، وهو ما يكشف عن رغبة نحو تجميد القطاع العام

---

(١) المرجع السابق .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى : الوعى التنموي العربى ، مرجع سابق ص٤٢ .
(٣) جودة عبد الخالق : الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ص ٣٢٤ .
(٤) جودة عبد الخالق : المصدر السابق ص٣٢٩ .

على نحو ما تكشف الامر عنه فعلا فى السنوات اللاحقة أما القطاع الخاص فكان لابد من اعطائه حرية العمل ، وهو ما يكشف عن الدعم الرسمى الكامل للاتجاه الرأسمالى على ما اتضح بجلاء كامل بحلول عام ١٩٧٤ (١) .

واذا نظرنا الى حقبة السبعينات نجد أنها تعكس غياب التوجه الايديولوجي وعدم ثباته ، حيث تعتبر الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ، استمرارا لفترة الحكم السابق وتأكيد على أنها امتداد طبيعى لما تم عمله قبلها ، وعلى الرغم من تبنى الايديولوجية السابقة كتعبير عن تيار وطنى اقتصادي واجتماعى وسياسى ، الا اننا نلاحظ انتقالا طفيفا فى طبيعة التوجه الايديولوجى الذي ساد هذه المرحلة ، انعكست فى مجموعة التصورات التى قدمت فى بداية حقبة السبعينات كتعبير عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعى ، حيث كان هناك اهتمام متزايد بالتحول الاشتراكى فى ١٩٧٠ وتحقيق الديموقراطية وبناء المجتمع الاشتراكى ثم التأكيد على المشروع الخاص والرأسمالية الفردية ، ودعوة رأس المال العربى والأجنبى للمشاركة فى المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصري وذلك بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ (٢) .

هذا المسار الاقتصادي الجديد ، لم يكن ليرمى الى أقل من خفض التدخل الحكومى الى الحد الأدنى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هنا ، فقد ترك المجال مفتوحا امام المبادرات الفردية سواء كانت محلية ام عربية أم أجنبية ، وعبر هذا الاتجاه الجديد عن نفسه فى القانون رقم ٤٣ عام ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٣٢ عام ١٩٧٧ ، وغيرهما من التشريعات التى اصبح يطلق عليها فى مجموعها اسم سياسة الانفتاح (٣) وتعد هذه المرحلة التغير الحقيقى فى

---

(١) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية ، دار المستقبل العربى ١٩٨٢ ص ١١٠ .

(٢) على ليله وآخرون : السياسات الاجتماعية فى البرامج الحكومية ، مرجع سابق ص ٥ .

(٣) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد : مرجع سابق ص ١١١

التوجيه الايديولوجي ، حيث بدأ الموقف الاقتصادي والسياسي يتضح بعد حرب ١٩٧٣ [١] .

وكانت أهم التغيرات الهيكلية التي تجسدت في حقبة السبعينات هي تأسيس سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعميقها ، تلك السياسة التي أطلق عليها سياسة الباب المفتوح [٢] . وبهذه الوثيقة التي عرفت باسم ورقة اكتوبر والتي تعد بداية التوجية الايديولوجي الذي يسير عليه الاقتصاد والسياسة في مصر ، حيث وافق عليها مجلس الشعب في مايو ١٩٧٤ ، واعتمدت سياسة الانفتاح كسياسة رسمية للبلاد [٣] .

ويعكس ذلك غياب أي التزام من جانب الدولة بالتخطيط الاقتصادي أو ضآلة هذا الالتزام ، فقد اصبحت معظم السياسات التي كانت متبعة في عهد عبد الناصر في مجال القوي العاملة غير ذات موضوع بل أصبحت تشكل عقبة مباشرة في وجه الاتجاه الاقتصادي الجديد ، واصبحت على هذا الأساس سياسة ضمان العمل للخريجين تبدوا وكأنها عبء لا لزوم له ، بالاضافة الى ذلك فقد رفعت تدريجيا القيود التي كانت مفروضة على حركة القوي العاملة وبات مهندسوا الاقتصاد المصري يرون ان من الأهمية بمكان التنافس على اسواق العمل في المنطقة العربية ، وجاء تضاعف اسعار النقط ليجعل من التشجيع غير المباشر على هجرة القوي العاملة سياسة رسمية معلنة وصحب هذا الموقف نفسه تسريح الاف من الشباب المصريين من الخدمة العسكرية في منتصف عام ١٩٧٤ ، هكذا اكتمل المبرر الاقتصادي لتصدير الايدي العاملة ، ونهض من ثم على أسباب وجيهه ، وأنها تهدف الى التخفيف من الضغط السكاني ، والتخفيف من البطالة السافرة والمقنعه والحصول على نصيب ملائم من العائدات النفطية المتزايدة في شكل اجور وتحويلات ، وقد ساعد الاعتقاد أن العامل الأخير سوف ينجم عنه اثر مضاعف

---

(١) سعد الدين ابراهيم : ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ مرجع سابق ص٨٥ .
(٢) جوده عبد الخالق : الانفتاح ، الجذور والحصار والمستقبل ، مرجع سابق ص ص ٣٥ ـ ٣٨ .
(٣) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مرجع سابق ص١١١

اذ انه من شأنه أن يدر على مصر ما تحتاجه من نقد اجنبي ، وتحريك الادخار الراكد وتدعيم عملية تكوين رأس المال ،وهكذا تم تبرير السياسة الجديدة [١] .

وترتب على اعتماد سياسة الانفتاح حدوث عدة تغيرات انتابت افراد الصفوة الحاكمة ولقد كان من شأن ذلك أن يكون له انعكاساته على قيادة سياسية واجتماعية فعالة لها اهدافها واستراتيجيتها البعيدة المدي ويعكس ذلك عدد الوزارات التي تولت السلطة خلال فترة حكم السادات بالاضافة الى التغيير الجذري في النظام الحزبي حيث حددت ورقة اكتوبر مسار التنظيمات السياسية ، وذهبت بأن التنظيم السياسي يجب أن يكون بوتقة تنصهر فيها كل الأفكار المعارضة وتتبلور الاتجاهات التي تعبر عما تريدة القاعدة الشعبية العريضة ، وفي ١٩٧٥ اعلن قيام المنابر المتعددة كتعبير عن الاتجاهات المتعددة ، وكان الاتجاه الغالب ينادي بضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي واقامة منابر ثابتة لا تتجاوز ثلاثة منابر ، وكان الهدف من هذه المنابر هو وضع الاتحاد الاشتراكي بعيدا عن الحكومة [٢] ومن ثم قامت المنابر : اليمين الذي دافع عن حرية العمل وتنظيم العمل الاشتراكي ، واليسار التنظيم القومي الوحدوي ، وفي الوسط التنظيم العربي الاشتراكي الذي يؤيد القيادة السياسية ثم اقيم حزب المعارضة الذي تمثل في حزب العمل ، الا ان السادات بعد نقد هذه الأحزاب لسياسته بدأ في تطويقها من خلال استفتاء عام ، ثم اعلنت الأحكام العرفية ، ودعا الى حظر ممارسة النشاط السياسي [٣] وعلى الرغم من تكوين الاحزاب وحرية الانتخابات الا ان الحقوق الليبرالية الأخري المتمثلة في حق التعبير السياسي لم تكن مكفولة للجميع ، بالاضافة الى ذلك فلقد تميزت

---

(١) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعي العربي الجديد ،مرجع سابق ص١١٣

(٢) سهام نعيم : المناهج الدراسية كأسلوب للضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ص٣٨٤ .

(٣) المرجع السابق .

هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسى ، كذلك كانت التغيرات السريعة فى الهيئة الحاكمة من أجل تصفية السياسة الناصرية ، بالاضافة الى ذلك تعددت مظاهر العنف السياسى من مظاهرات ومحاولات لقلب نظام الحكم ، والتى تمثلت فى(انتفاضة يناير) (١).

لقد أدت هزيمة يونيو ١٩٦٧ الى تغيرات عميقة فى بنية النظام السياسى ، وقد تمثلت هذه التغيرات فى ثورة التصحيح الذي قام بها السادات فى عام ١٩٧١ ، بهدف التخلص من مراكز القوي ، ولقد ادت هذه الثورة الى نتائج ذات اهمية كبري فى التكوين السياسى ، فلقد حاول السادات أن ينشأ بدلا من مراكز القوي ، مؤسسات جماهيرية أقل ، مثل مجلس الشعب والصحافة ونظام تعدد الاحزاب وتغيير الدستور (٢) حيث ركز التعديل الدستوري سلطات جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، ولم يكتف الدستور بهذه الصلاحيات ، بل تجاوز كل المؤسسات الدستورية والعمل بصفة منفردة ، بالاضافة الى ذلك فقد أخفق الدستور فى تحقيق سيادة القانون حيث صدر قانون الحراسة ١٩٧١ واعطاء المدعى الاشتراكى كثير من الصلاحيات ، وقانون العيب الذي اعترض عليه رجال القانون المصريين واعلانهم بانهم لم يجدوا مثيلا لهذا القانون سواء فى القوانين الديكتاتورية أو الديموقراطية (٣)

ثالثا : ملامح البناء الاجتماعى :

ان أهم ما يميز البناء الاجتماعى للمجتمع المصري فى أي فترة من الفترات هو الوضع الطبقى والعلاقات التى تسود بين الطبقات ، والمجتمع المصري يعانى من خلل فى البناء الاجتماعى مثل الخلل الذي يعانى منه معظم بلاد العالم

---

(١) سهام نعيم : مرجع سابق ص ٣٩٠.
(٢) المرجع السابق . ص ٣٩٢.
(٣) المصدر نفسه .

الثالث، وابرز ما يعانى منه البناء الاجتماعى فى المجتمع المصري هو الخلل الذي يصيب النظام الطبقى ، فالبناء الطبقى فى مصر شأنه فى ذلك شأن البناء الطبقى فى الدول النامية لا ينتمى الى نموذج اجتماعى محدد وانما ينتمى لأكثر من نموذج ، ومن هنا نجد أن البعض يصنفه على أساس من يملكون ومن لا يملكون ، ويري البعض الآخر انه الى جانب هذا التصنيف القائم على ملكية وسائل الانتاج ، يمكن ان يصنف الى طبقات فرعية حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووضعها فى نسق العلاقات ونصيبها من السلطة [1] .

ومن الضروري ان نتعرض لأهم مكونات البناء الاجتماعى وهو البناء الطبقى فى حقبة السبعينات وهى الفترة التى تعنى بها الدراسة الراهنه وثمة تقسيم للطبقات يستند الى الملكية الزراعية ينقسم الى أربعة طبقات [2] :

١) طبقة كبار الحائزين — من يحوز اكثر من عشرة أفدنة .
٢) متوسطوا الحائزين — من يحوز من ٥ — ١٠ افدنه
٣) صغار الحائزين — من يجوز اقل من ٥ أفدنه .
٤) المعدمون — غير الحائزين . عمال الزراعة .

بيد أن هذا التقسيم وان كان يتسق مع التقسيم الطبقى المستند الى الملكية الزراعية فى قرية الدراسة بالنسبة للطبقات الثلاث: طبقة كبار الحائزين وطبقة متوسطى الحائزين وطبقة صغار الحائزين الا ان الباحث يري من خلال واقع مجتمع الدراسة أن الطبقة الثالثة (طبقة صغار الحائزين) ينبغى تقسيمها الى طبقتين وذلك باضافة طبقة فقراء الحائزين فى الفئة الحيازية أقل من ثلاثة أفدنه حيث تشكل هذه الحيازات الغالبية العظمى من الحائزين فى مجتمع

---

(١) محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق ص ٣٠٤
(٢) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادي : مرجع سابق ص ١٢٧ .

الدراسة ، بالاضافة الى قيام كثير من الحائزين بتفتيت حيازاتهم الزراعية من الناحية الرسمية الى أقل من ثلاثة افدنة وذلك خوفا من الضرائب وبعض العمليات الأخري كالرسوم المالية والمواد التموينية .

١) طبقة كبار الحائزين : أكثر من عشرة أفدنة :

وهى الطبقة التى تضم اغنياء الفلاحين وكبار الملاك الزراعيين وهى تمثل الرأسمالية الزراعية وهى الطبقة التى لا يتجاوز نسبتها على مستوي المجتمع القومى ٢ر٠٩٪ من عدد الملاك وبلغت نسبتها فى حقبة السبعينات ٢٥ر٣٪ من عدد الملاك وهو ما يكشف عن الانخفاض النسبى لهذه الفئة التى تحوز اكثر من ١٠ أفدنه وحتى ٥٠ فدانا ، بيد انه لا توجد داخل مجتمع الدراسة حيازات فعلية تتجاوز الـ ٤٠ فدانا ، حيث تم تفتيت هذه الحيازات من قبل حائزيها خوفا من قوانين الضرائب... وما الى ذلك ، وتنخفض نسبة من يحوزون اكثر من عشرة أفدنه حيث تبلغ اقل من ١٪ من عدد الحائزين فى مجتمع الدراسة وهو ما يكشف عن تركز الثروة (الملكية الزراعية) فى حوزة قلة من الملاك فى مقابل اتساع قاعدة من يحوزون اقل من ثلاثة افدنه (صغار وفقراء الفلاحين) فقد زادت الرأسمالية فى الريف وخاصة قبل الاصلاحات الزراعية وكانوا يمثلون بما فيهم الاقطاعيون ٩ر٢٪ من مجموع الملاك ، فصارو يمثلون فى نهاية الخطة الخمسية ٢٥ر٣٪ (١) وفى التقديرات الأخيرة تضاعفت اكثر من مرة اما ملكياتهم فقد هبطت نظرا للاصلاحات الزراعية من ٨ر٥٥٪ من مساحة الأرض الزراعية قبل الثورة الى ٤ر٣٣ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى وذلك لمصلحة صغار الفلاحين ، الا انها تزايدت فى الحقبة الأخيرة وكان ذلك على حساب صغار الفلاحين (٢) والجدير بالذكر أن التطور السريع فى كيان الرأسمالية الريفية منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى

---

(١) فؤاد مرسى : المرجع السابق .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، مرجع سابق ص٥٧ .

وتوقف اساليب التنمية المخططة ثم هزيمة ١٩٦٧ بدأ يتزايد ، فنجد أن نحو ٣٪ من الملاك يستحوذون على أكثر من ٣٥٪ من الأرض الزراعية وكانت هذه المساحة هي نفسها التي تشكل شبة الاقطاعية في المجتمع المصري وكان أصحاب الملكية التي تزيد على خمسين فدانا عندئذ ٣٤,٢٪ من الأرض الزراعية ، وهو ما يكشف عن أن الرأسمالية حلت محل الاقطاع ، ويسير في هذا الاتجاه مجتمع الدراسة حيث كانت الأرض الزراعية متمركزة في أيدي الاقطاعيين بنسبة تتجاوز الـ ٥٠٪ من الأرض الزراعية بيد أن الاجراءات التي قامت بها الثورة أدت الى تفتيت هذه الأراضي التي كانت في حوزة الاقطاع متمثلة في قوانين الاصلاح الزراعي الذي لم يستفيد منه كثير من صغار الفلاحين والمعدمين بل سيطرت عليها البرجوازية الزراعية المتوسطة واصبحوا من كبار الملاك الذين قاموا بتفتيت حيازاتهم بشكل لا يكشف عن الملكية الفعلية ويذهب أحد الاخباريين الى (بعد ما كان فيه بيه واحد بقي فيه اكثر من ١٠ ـ ١٢ بيه) وهو ما يتسق مع توزيع الملكية الزراعية على مستوي المجتمع المصري حيث كانت البرجوازية التي كانت تملك عشرة افدنه فأكثر ٩,٢٪ من الملاك في عام ١٩٥٢ وصلت الى ٣,١٪ سنة ١٩٦٥ (١).

فالانفتاح الاقتصادي في حقبة السبعينات اتاح للرأسمالية حرية الحركة والمزيد من النمو الرأسمالي ، بحيث أصبح الريف يشهد تمايزا طبقيا حادا يقوم على توازن طبقي جديد انفصلت فيه الرأسمالية الريفية وبخاصة أغنياء الفلاحين عن مجري نضال الفلاحين من أجل الأرض ، وهو ما يكشف عن أن اعادة توزيع الملكية في القرية المصرية اتجه نحو تدعيم العلاقات الرأسمالية ، فقد سيطر نمط الانتاج الرأسمالي وما صاحبه من تهميش للانتاج الغذائي ، حيث اتجه افراد هذه الطبقة نحو الزراعات النقدية الرأسمالية معتمدة على العمل المأجور واستخدام الميكنة الزراعية واقامة المشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية (٢).

---

(١) فؤاد مرسي : المرجع السابق.
(٢) عبد الباسط عبد المعطي : المرجع السابق.

٢) : طبقة متوسطى الفلاحين : من ٥ — ١٠ أفدنه :

ويتمثل أفراد هذه الطبقة ممن يحوزون من ٥—١٠ أفدنه ، وعلى الرغم من انخفاض عدد أفرادها من ٢٫٨٪ الى ٢٫٤٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، الا أن عددهم قد ازداد مؤخرا واضطرد فى الزيادة بنسبة المساحة التى يملكونها من ٨٫٨٪ الى ٩٫٥٪ وتمثل هذه الطبقة الانتاج السلعى الصغير(١) بيد ان هذه الطبقة والتى تبلغ نسبتها ٢٩٫٥٪ من مجتمع الدراسة من الحائزين قد تزايدت توجهاتها فى الحقبة الأخيرة نحو الزراعات الرأسمالية ولا سيما الحائزين عن طريق الملك ، وهى — على خلاف ما يذهب اليه البعض من أن علاقة هذه الفئة بالرأسمالية علاقة ضعيفة وغير مستقرة ، وتشكل هذه الطبقة علاقة قوية مع الرأسمالية الزراعية من حيث توجهاتها نحو الزراعات الرأسمالية واستخدام العمل المأجور والاعتماد على الميكنة الزراعية فى عملية الانتاج الزراعى واقامة المشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية كمزارع الدواجن والتجارة ، يضاف الى هذه الطبقة الموظفون حيث يعدون الجمهور الغالب على الفئات الوسطى حيث يقع عليهم الاستغلال الرأسمالى على الرغم من عدم ملكيتهم لوسائل الانتاج ، الا أن هذا الاستغلال يقع عليهم نتيجة ما يقومون به من خدمات لا غنى عنها فى العملية الانتاجية ، ولذلك فعملهم مرتبط بتقدم القوي المنتجة ويتمشى مع علاقات الانتاج الأخري(٢) .

٣) طبقة صغار الحائزين : أقل من ٥ أفدنه :

ازدادت أهمية ملكية صغار الفلاحين بفضل الاصلاحات الزراعية وتعمل هذه الطبقة بالزراعة غير الرأسمالية ، وزادت نسبة الملاك زيادة طفيفة من ٩٤٫٣٪ من مجموع الملاك قبل الثورة الى ٩٤٫٥ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى .

---

(١) فؤاد مرسى : مرجع سابق ص ٢٢٧ .
(٢) خيري عزيز : مرجع سابق صص ١٣١ — ١٣٥ .

وتشكل هذه الطبقة أعرض فئة في الريف المصري اذ تضم اكثر من ثلاثة ملايين فلاحا وتعتبر بذلك قاعدة الملكية الزراعية في الريف المصري ، وتبلغ نسبة هذه الطبقة بمجتمع الدراسة ما يربوا على ٧٧٪ من جملة الحائزين ، ومن ثم يري الباحث اضافة طبقة فقراء الفلاحين تلى طبقة صغار الفلاحين وهي من تقل حيازاتهم الزراعية عن ٢ فدان حيث يشكلون الأغلبية الساحقة في التركيب الحيازي حيث لا ينبغي ادراجهم في الفئة الحيازية اقل من ٥ أفدنه فأقل لاختلاف أوضاع كل منهم في الملكية التى تنعكس على جوانب أخري ، وتعد هذه الشريحة الطبقة الدنيا من طبقة صغار الحائزين ويشكلون اكثر من ٥٢٪ من جملة الحائزين بمجتمع الدراسة ، وتعد هذه الطبقة (فقراء الفلاحين اقل من ٢ فدان) ورثة تراث الفلاح المصري منذ ازدهار حضارته الزراعية حتى عصرنا الحديث ، هم الفلاحون الذين ظلوا ولفترات طويلة المصدر الأول والأساس للثروة القومية في مصر ، حيث أن ملكية هذه الطبقة (فقراء الفلاحين) القزمية لا تختلف أو لا تفرق بينهم وبين المعدمين في كثير ، ومما يبرهن على ذلك أن من بين حوالي ثلاثة ملايين حائز لأقل من خمسة أفدنه هناك ٠٠٠ر٠١١ر ٢ مليون يملكون أقل من فدان ، ٠٠٠ر ٦٨١ الف يملكون من فدان الى ثلاثة أفدنة ، ٠٠٠ر ١٥٠ الف يملكون من ثلاثة الى خمسة افدنة [1] وهو ما يجعلنا نختلف مع هذا التقسيم واضافة طبقة رابعة هي طبقة فقراء الحائزين وهي من تقل حيازاتهم عن فدانين نظرا لأنهم يشكلون الأغلبية في التركيب الحيازي بمجتمع الدراسة ، بالاضافة الى أنها الطبقة التى شهدت تمايزا اجتماعيا حادا في توزيع الملكية الزراعية وعانت كثيرا من الحرمان الاجتماعي وقهر السلطة ، وهي التي تحملت كثيرا عبء العملية الانتاجية الزراعية ، وهي التي وجدت لها متنفسا في حقبة السبعينات حيث التحق كثير من أفراد هذه الطبقة "بشاركة طبقة المعدمين" بأعمال خارج العمل الزراعي والهجرة الى البلاد البترولية لاستعادة نوع من التوازن الاجتماعي

---

(١) فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ ص ص ٢٠٠—٢١٠ .

وتعويضا عن الحرمان الاجتماعى ، ويقوم أفراد هذه الطبقة بزراعة الحاصلات الغذائية ويعتمد جانب كثير منهم على الانتاج المعيشى وأن كان قد تقلص فى الحقبة الأخيرة وتزايد الاعتماد على السوق فى كثير من المنتجات الغذائية وهو تأكيد لسيطرة الانتاج السلعى الرأسمالى فى حقبة السبعينات وما صاحبها من قوانين ضد مصالح هذه الطبقة واتاحة الفرصة للمالك اكثر من المستأجر وخاصة اعادة العلاقة بين المالك والمستأجر.

٤) طبقة المعدمين : غير الحائزين ـ عمال الزراعة :

وتعد هذه الطبقة هى طبقة الأغلبية فى البناء الاجتماعى المصري حيث تعانى هذه الطبقة من أشد انواع الفقر وسوء توزيع الدخل القومى ففى الريف نجد أن العمال الزراعيين من عمال زراعيين دائمين وعمال موسميين واجراء زراعيين وعمال يومية من المحرومين من أي ملكية أسوأ حالا حيث يجمع الاستغلال بين بقايا اساليب القهر والاضطهاد الاقطاعية وأساليب الاستغلال الرأسمالية[1] ولقد دفعت ضيق الرقعة الزراعية وسوء توزيع الملكية وسيادة اسلوب الانتاج الرأسمالى الى زيادة جيش المعدمين فى الريف ومن ثم الى زيادة العمال الزراعيين ، وهى الفئة التى يقع على كاهلها عبء العملية الانتاجية فى الوقت الذي يذهب فيه ثمارها الى ملاك الأرض الزراعية وقد بلغ تعداد هذه الطبقة (طبقة المعدمين) فى حقبة السبعينات من جملة العاملين على المستوي القومى ٨٫٧ مليونا يمثل عمال الزراعة منهم ٤٫١ مليونا ، ويتسق مجتمع الدراسة مع هذا الاتجاه حيث تشكل هذه الطبقة (المعدمين ممن لا يحوزون ويعمل غالبيتهم بالعمل الزراعى) الأغلبية فى البناء الاجتماعى لمجتمع الدراسة ، فقد بلغ تعداد السكان بها ما يربو على (٩٫٥٠٠) تسعة الاف وخمسمائة نسمة لا يحوز من بينهم سوي ٨١٣ حائزا ، وهو ما يكشف عن تزايد حجم هذه الطبقة ، وأن كثيرا من هؤلاء يعملون بالأجر فى العمل الزراعى ، وقد تعرضت هذه الطبقة لأسوأ

(١) محمود عودة : الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ٧٨.

انواع القهر والحرمان الاجتماعى وقد شكل ضيق الرقعة الزراعية وضآلة الانتاجية الزراعية وزيادة التوجهات نحو الزراعات الرأسمالية واستخدام الميكنة الزراعية . عجزا نحو استيعاب الزيادة فى السكان وتهميش كثير من هذه العمالة . بيد أن حقبة السبعينات وما حفلت به من قوانين الانفتاح ونهج سياسة تصدير العمالة الى الدول النفطية أدى الى هجرة كثير من العمالة الزراعية الى الدول النفطية ، وهو ما انعكس على القرية المصرية نظرا لهجرة هذه العمالة حيث اصبحت وحدة تعانى نقصا حادا فى الأيدى العاملة الزراعية بعد ان كانت وحدة تفيض بقوة العمالة الزراعية ، وأفضى ذلك الى تهميش العملية الزراعية نظرا لهجرة هذه العمالة وعملها بعد عودتها خارج العملية الزراعية ، فقد تبين من خلال الدراسة وملاحظات الباحث ومشاركته تقلص عدد العمال الزراعيين نظرا لهجرة عدد كبير من هذه العمالة الى البلاد النفطية الى حد أن هناك عددا كبيرا منهم يشكلون تيارات دائمة الى البلاد النفطية ، وأصبح همهم الأساسى هو الهجرة الى الدول النفطية ، بالاضافة الى أن عددا كبيرا من العمالة الزراعية قد هجرت العمل الزراعى لمشقته والانصراف الى أعمال أخرى كأعمال التشييد والبناء ذات الأجر المرتفع مما أسهم فى أن اصبحت القرية تعانى نقصا حادا فى الأيدى العاملة الزراعية ، حيث تذهب بعض الحالات (الشغل بالفأس متعب هو الواحد بيشتغل فى الخرسانة بـ ١٠ـ١٢ جنية فى اليوم ،) وتذهب حالة أخرى (الواحد بيسافر يفضل هناك ٧ـ٨ اشهر ويرجع شهرين ثلاثة فى البلد ومعاه فلوس كويسة وجايب اللى نفسه فيه أحسن من الأول كان الواحد طول النهار يشتغل بـ ٣ـ٤ جنيه اخر النهار يكون صرفهم) وهو ما يكشف عن أن حقبة السبعينات بما حملته من قوانين تدعو الى الهجرة الدائمة او المؤقتة دفعت بالكثير من العمالة الزراعية الى الالتحاق بسوق العمل العربية لاستعادة نوع من التوازن الاجتماعى ، وتعويضا عن الحرمان الاجتماعى الذى عاشوه ، وهو انعكاس لسياسة حقبة السبعينات تلك التى اسهمت فى افراغ المجتمع من قواه الشابة والمنتجة التى افضت الى تزايد الاتجاهات الرأسمالية وتهميش العملية الزراعية الأساسية وتزايد الاعتماد على منتجات السوق الرأسمالية حيث تذهب

احدي الحالات (هوفي حد النهاردة لاقى انفار، غير الأول.كان الانفار كتيــر، ر انما من يوم ما بقوا يسافرو بره ماحدش لاقى ، شـوف اجرة الفقر ٥—٦ جنيـــة وشغل ايه شغال والساعة في ايده دا غير طلباته ويعني لو مش الالات الجديدة كانت الناس ماتقدرشي تزرع الأرض) وهوما يكشف عن أن هجرة العمالة الزراعيــة الى البلاد النفطية قد افضى الى نقص حاد فى العمالة الزراعية وارتفاع اجورهــا وتزايد الاعتماد على الميكنة الزراعية.

د — ملامح الانهيار الايديولوجي والثقافي في حقبـــة السبعينات:

نلاحظ في الفترة من ١٩٧٠ فصاعدا تغييرا فى الأســس الايديولوجيــة التى تحكم توجهات النظام بحيث نجد اتجاها نسبيا نحو التحالف مــع البرجوازية العليا ، بحيث نجد رفضا للاجراءات التى تمس مصالح البرجوازيــة العليا كرفض اجراءات التأميم والمصادرة والحراسة هذا بالاضافة الى فتح الباب على مصراعية امام رأس المال العربى والأجنبى للمشاركة فى التنمية الاقتصاديــة والاجتماعية.

ومن الطبيعى أن نجد تجسيدا لهذا التغير فى التوجيه الايديولوجــى فى المجال الصناعى من حيث استكمال خط المرحلة السابقة مع ميل اكثـــر للصناعات التى تتأرجح بين صناعات احلال الواردات مع امكانية بناء الصناعــات التصديرية والعمل على تنشيط مناشط كالسياحة ، والسعى دائما على تأكيـــد مشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبى [1].

وتؤكد هذه المرحلة على اعتبار المشروع الخاص كأساس للتنمية الاجتماعيــة ومن ثم ايداع فلسفة الانفتاح الاقتصادي تحت دعوي (أن الحكومة سيئ اوصانـع

---

(١) على ليلة : العالم الثالث مشكلات وقضايا : مرجع سابق ص ٤٠

اسوأ) ويترتب على ذلك زيادة القوة التمويلية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، كما حدث تخلي تدريجي عن بعض الأهداف الايديولوجية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، واطلاق الأسعار ورفع الدعم تدريجيا عن السلع التي تمس احتياجات الجماهير، بغض النظر عن بعض الممارسات ذات الطابع الاجتماعي ـ من الناحية الظاهرية ـ كمد مظلة التأمينات أو رفع مستوي المعاشات وتوسيع نطاقها (١) .

وتؤكد هذه الفترة على سمة اساسية وهى عدم ثبات الايديولوجية وتوجهاتها خلال هذه الفترة ٧٠ـ٨١، فعلى حين تعتبر الفترة من ٧٠ـ٧٣ امتدادا للفترة السابقة المعبرة عن ايديولوجيتها وتأكيد على أنها امتداد طبيعى لها وتعبير عن تيار وطنى اقتصادي واجتماعى وسياسى ، حيث نجد اهتماما متزايدا بأهمية التحول الاشتراكي وتحقيق الديموقراطية وبناء المجتمع الاشتراكى الا انه وبعد انتصار اكتوبر يتغير التوجيه الايديولوجي حيث التأكيد على أهمية المشروع الخاص والرأسمالية الفردية ودعوة رأس المال الأجنبى للمشاركة فى مواجهة المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصري .

وتمثل المرحلة من (٧٤ـ٧٧) وهى الفترة التى تلت نصر اكتوبر تغييرا حقيقيا فى التوجيه الايديولوجى ، حيث برزت دعائم الايديولوجية السياسية الجديدة التى اكدت التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والممارسة الديموقراطية ونزع الملكية على الممتلكات الخاصة لمزيد من الحرية فى المجالين الاقتصادي والسياسى (٢) .

---

(١) المرجع السابق :

(٢) حول هذا الموضوع انظر :

على ليلة : العالم الثالث ، مرجع سابق ص ٤٠ـ٤١ .

جلال امين : مرجع سابق ص ٤٤

عادل حسين ، مرجع سابق ص ٢٤٠

عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ص ٣٦ .

وعبرت التوجهات الايديولوجية عن تأييد لنظام اقتصادي جديد ونقيض للنظام الاقتصادي الذي كان موجودا في حقبة الستينات نظام لا يعتبر الرأسمالية شيئا بغيضا ، الذي عكس الترحيب برأس مال الأجنبي الخاص ومنحه كل المزايا والتسهيلات وقد انعكست هذه التوجهات الايديولوجية من خلال :

سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعميقها : وقد اطلق على هذه السياسة سياسة الباب المفتوح ، وكشفت هذه الوثيقة (ورقة اكتوبر) التوجيه الايديولوجي الذي تسير في اطاره الدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية ، وترتب على ذلك — نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي — تغيير النظام السياسي والتغيير الجذري في النظام الحزبي حيث الدعوة الى اقامة المنابر المتعددة كتعبير عن الاتجاهات والتيارات المختلفة التي تعكس سياسة الباب المفتوح وتطوير الاتحاد الاشتراكي تحت قيادة مدنية ، ومن أجل تبلور الاتجاهات التي تعبر عن القاعدة الشعبية العريضة وتبلورت هذه الاحزاب ، في ثلاثة احزاب : حزب الوسط وأطلق عليه الحزب الاشتراكي العربي وحزب اليسار ويطلق عليه الحزب التقدمي الوحدوي والحزب الثالث حزب اليمين واطلق عليه حزب الأحرار الاشتراكي ، وهيمن الاتحاد الاشتراكي العربي على الصحافة وبجانب هذه الأحزاب قامت الدعوة لقيام حزب المعارضة تمثلت في حزب العمل الذي بدأ في توجية انتقادات كثيرة لنظام الحكم ، اعلن بعدها عن حظر ممارسة النشاط السياسي واعلان الأحكام العرفية ، وتكوين الحزب الوطني الديموقراطي (1) .

وقدم السادات مسودة قانون جديد هو قانون العيب ١٩٨٠ والذي يحرم اسلوب نقد اساليب الحكم ، ويكشف ذلك أنه كان هناك تعارضا بين المتطلبات الديموقراطية وبين ظروف المجتمع المصري في هذه الحقبة — حقبة

---

(1) انظر : سيد مرعي : الديموقراطية في مصر ، مرجع سابق ص ١١٠.
عبد القادر شهيب : مرجع سابق ص ٤٣ .
علي الدين هلال : مرجع سابق ص ٦٦ .

السبعينات ـ تلك المتطلبات التي تتطلب مجتمعا قد حقق درجة عالية من الاتفاق حول المبادئ الرئيسية لكل من التنظميين الاقتصادي والاجتماعي ، مجتمعا وصل الى اقتناع تام فيما يتعلق بشكل قضاياه الرئيسية كشكل نظام الحكم ، وطبيعة العلاقات الاقتصادية وعلاقة الدين بالمجتمع ، ووضع المرأة في هذا المجتمع ومسألة الانتماء السياسى وما الى ذلك(١) ثم انعكست التغييرات في التوجهات الايديولوجية من خلال تغيير الدستور تمثلت في دستور ١٩٧١ ـ الذي ركز سلطات جميع المؤسسات الدستورية الطبيعية في يد رئيس الجمهورية بل واحقيته في العمل المنفرد كاحقيته في اصدار القوانين والاعتراض عليها واحقيته في اعلان قانون الطوارئ التى تعكس صلاحيات رئيس الجمهورية (٢) .

وتكشف هذه التوجهات في التغيير الايديولوجي لحقبة السبعينات عن سخاء التبعية ، فهو سخاء يضحي بكل شئ ... المصلحة الاقتصادية الوطنية ومصلحة رأس المال المحلى في مقابل ارضاء رأس المال الأجنبى لكي يفرض سيطرته ويبسط نفوذه عليها ، فقوانين الانفتاح الاقتصادي لم تحجب عن رأس المال الأجنبى الانشطة والقطاعات الأساسية أو الاستراتيجية للاقتصاد القومى ، بل انه اباح كل المجالات لرأس المال الأجنبى ، وهو ما اتاح لرأس المال الأجنبى السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمع المصري (٣) .

والدعوة الأخري التى يتضمنها قانون الانفتاح الاقتصادي فهى دعوة رأس المال الأجنبى لنهب ثروات البلاد ، ونهب الفائض الاقتصادي بها واستغلال طاقات عمالها ومنحة الحماية القانونية والسياسية حتى يتم تحقيق انجازاته العظيمة ، وهكذا فتح الباب على مصراعية لرأس المال الأجنبى للعمل في كل انظمة الاقتصاد القومى (٤) .

---

(١) انظر : على الدين هلال ، مرجع سابق ص ٢٧ .
(٢) طارق البشري ، مرجع سابق ص ٦٢ .
(٣) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ص ٣٨ .
(٤) المرجع السابق : ص ٣٩ .

ان ما يميز التبعية على المستوي الاقتصادي في التوجيه الايديولوجي في الحقبة الأخيرة ، هو علاقات الانتاج والاستهلاك التابعة ،والتى تمنع نهوض انتاج وطنى مستقل ، وتمنع نهوض القوي الوطنية المنتجة ، والعلم كما الثقافة قوة منتجة، وبسبب هذا تقوم الدولة التابعة باستيراد (الكفاءات العلمية الحديثة) واستيراد التكنولوجيا الحديثة ، أي أنها تقوم باستيراد ما يجدد علاقات التبعية ، ويأخذ هذا الاستيراد شكلين : الشكل الأول يرتبط بالسلطة مباشرة حيث تستورد الدولة كل الأدوات النظرية والتطبيقية التى تساهم فى الدفاع عن السلطة وتحصينها ودعم الآتها الامنية والقمعية ، ويرتبط الشكل الثانى باستيراد التكنولوجيا الاستهلاكية التى تسهم فى تدمير وتهميش الاقتصاد الوطنى [1] .

وعلى هذا فان الدولة التابعة لا تلغي شروط الانتاج العلمى والثقافى فقط، بل تتعامل معهما بشكل يجدد علاقات التبعية ويزيد من سطوة الدولة وتهميش الاقتصاد الوطنى ، وبسبب هذا فان العلم كالتكنولوجيا لا يصبح جزءاً عضويا من العلاقات الاجتماعية ، بل يظل علاقة خارجية سمتها الاولى الانفصال والتغريب ، انفصال بين التكنولوجيا والبنية الاقتصادية ، بين العلم النظري والعملية الانتاجية بين ايديولوجيا المستهلك وموضوع الاستهلاك ، واذا كان شكل الاستهلاك يشير نظريا الى وحدة العلاقة بين العلم والمجتمع ، وبين الانتاج وتطور الشخصية الانسانية ، فان شكل الاستهلاك فى الدول التابعة يشير الى علاقات التفكك بين العلم والمجتمع والى علاقات الاغتراب بين الانسان وموضوع الاستهلاك . [2]

واذا كان الانتاج الاقتصادي فى شروط محددة ، هو أساس وحدة وتمايز المجتمع ، أي وحدته اجتماعيا وتمايزه طبقيا ، فان هذا الانتاج لامكان له فى

---

(١) فيصل دراج : وضع الثقافة فى شروط للتبعية ، مرجع سابق ص١٩٤

(٢) المرجع السابق .

البلدان التابعة ، وكما يغيب الانتاج تغيب الهيمنة ويأخذ القمع مكان الديموقراطية ، ولهذا يلازم القمع التبعية ويتم تدمير العقل والانسان حتى يهدد وحدة المجتمع ويدفعها الى حدود التفكك ، فالمستوي الاقتصادي كما المستوي السياسى لا يسمحان فى الدولة بتوحيد المجتمع ، ولا بتفاعل صحيح بين العملية الانتاجية والشخصية الانسانية ، ولا بتمايز واضح بين الطبقات الاجتماعية ولا يسمحان فى النهاية بحركة ثقافية سياسية تعيد صياغة العقل والشخصية والممارسة الاجتماعية (١)

ان التوجهات الايديولوجية التى انطلق منها النظام فى حقبة السبعينات قد أعطت للغرب فرصة للهجوم المضاد الذي يرمى الى اعادة كمبرادورية مجتمعات العالم الثالث ، أي اخضاع تنميتها المستقبلية لمقتضيات اعادة انتشار رأس المال المهيمن ، فيمثل هذا الهجوم الاتجاه السياسى للدولة فى استراتيجية رأس المال لمواجهة الأزمة ، تلك النقط التى نري اثارها فى جميع الميادين من الدين المالى ، وصعوبة الانتقال الى المستويات العليا للتكنولوجيا وأزمة التغذية التى بلغت فى بعض الأحيان درجة المجاعة — وازمة التحضر غير المسيطر عليه ، وتغلغل نمط الاستهلاك الغربى — المؤدي الى التبزير والاسراف على نطاق كبير تعايشه القرية المصرية — وتغلغل تأثير الثقافة الغربية المزعومة (٢)

وقد افضى ذلك الى التدمير الاجباري للزراعات التقليدية للغذاء الاساسى للمجتمع عن طريق تزايد الاتجاهات نحو الزراعات الرأسمالية مما أدي الى مشكلة الغذاء فى المجتمع المصري ، حيث تحولت مصر من بلد منتج لفائض من المواد الغذائية يصدر جزء منه خاصة فى شكل القمح والأرز ، حتى وصل الى فجوة كبيرة بين الاستهلاك المحلى وما ينتج من المواد الغذائية بشكل مباشر والاعتماد

---

(١) فيصل دراج : مرجع سابق ص ١٩٥ .
(٢) سمير امين : حول التبعية والتوسع الرأسمالى ، مرجع سابق ص ٤٢ .

على السوق العالمية وشراء المواد الغذائية (١).

وحاول النظام العالمي السيطرة على الصفوة السياسية من خلال السيطرة على القرار الاقتصادي وصولا الى اصدار مجموعة من القرارات المترابطة التي من شأنها تصفية الارادة الوطنية الاقتصادية المستقلة للمجتمع المصري وذلك بهدف تأكيد تبعيته، ساعد في ذلك وجود زعامات سياسية لا تمتلك ايديولوجيا واضحة للتنمية المستقلة ولديها انبهار بمنجزات الغرب الرأسمالي ونما ادراك لتاريخ النضال من أجل تحقيق هذه الانجازات (٢) ساهم في ذلك شريحة كبار ومتوسطي الملاك عن طريق رفع اسعار الحاصلات الزراعية النقدية التي تشكل جوهر انتاج هذه الشريحة والعمل على تغيير النمط التحصولي والاعتماد على الأدوات والالات التكنولوجية الحديثة والغربية وتشكل هذه ابعاد أساسية لتأكيد التبعية من خلال التبعية الغذائية والتبعية التكنولوجية (٣) وقد تعمقت هذه التبعية من خلال تأثر القرية المصرية بهذه التوجهات حيث تزايدت نسبة الأرض الزراعية المزروعة بالحاصلات الرأسمالية لتصل الى ما يربوا على ٣٠٪ من اجمالي الحيازة الزراعية بمجتمع الدراسة يضاف اليها تزايد الاعتماد على الميكنة الزراعية.

وفي هذا الاطار نجد أن الصفوة السياسية خلال حقبة السبعينات قد تبنت مجموعة من الممارسات التي أدت من ناحية الى اعاقة التعبئة التنموية للبشر، ومن ناحية أخري الى نشر التوجهات الاستهلاكية فيما بينهم، واذا كانت حقبة الستينات قد طرحت نموذجا للقرية المصرية المحررة من الاستغلال والتي يلعب النظام التعاوني فيها دورا، ولا تشهد فروقا طبقية حادة، بل أن صفوة هذه الفترة حددت اتجاه المدخرات الريفية وضرورة توجهها نحو التصنيع في الحضر أو نحو المزيد من ميكنة الريف، بيد اننا نجد أن حقبة السبعينات قد حطمت

---

(١) محمد دويدار ... الاتجاه الريفي للدولة في مصر، مرجع سابق ص ١١.
(٢) على ليله : التوجه الاستهلاكي في القرية المصرية، مرجع ساق ص ٢٢.
(٣) المرجع السابق.

هذا النموذج ولم تقدم بديلا عنه ، بل انها طرحت نموذجا استهلاكيا استخدمت فيه الكهرباء لبرامج التليفزيون والفديو وليس للتصنيع الزراعى وادارة الالات ، بل انه بسبب تغير النمط المحصولى اتجهت القرية نحو الاعتماد على المدينة فى الحصول على سلع الاستهلاك والغذاء اليومى ، ومن ثم فقدت القرية قدرتها النسبية على الاكتفاء الذاتى ، بل وتبنت الدولة فى هذه المرحلة قيما تؤكد على دونية العمل الزراعى [1] وهو ما سعت اليه الرأسمالية باختراق اسواق المجتمع المصري وكسب مواقع فيها لتصريف جانب من فوائض السلع ورؤوس الاموال التى يضيق بها العالم الرأسمالى ، مما أدي الى زيادة اندماج المجتمع المصري فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وزيادة الاستيراد وتبنى نمط استهلاك الدول الرأسمالية وما تبع ذلك من اهدار لثروات المجتمع المصري ، وبروز مشكلات اقتصادية عديدة مثل التضخم وانتشار ظاهرة الافراط فى الاستهلاك ، ونقص الموارد الغذائية وتشجيع الهجرة والافراط فى الاستهلاك الكمالى والترفى .

ان جميع البلدان التى خبرت مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تستطع أن تحقق أي تنمية حقيقية وزادت ازماتها تفاقما وزادت حدة التناقضات الطبقية ، وبرزت قيم البرجوازية التى تعرقل التنمية التى تعد السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، فهى قيم تحث على الكسب السهل السريع وليس على العمل المنتج ، وعلى الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار ، وتقدير المنتجات الأجنبية واحتقار المنتجات الوطنية واللامبالاة والسلبية واعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة القومية [3] مما أسهم فى تأسيس نوع من الرخاء الزائف الذي أدي الى مزيد من التبعية .

---

(١) المرجع السابق ص٢٩ .

(٢) سهير عبد العزيز : التغيرات البنائية فى الانماط الاستهلاكية ... مرجع سابق ص٤٤ .

(٣) سمير نعيم : تطور نظم القيم ... ص٣٦ .

خاتمة :

تناول هذا الفصل :

أ ـ ملامح التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المصري في حقبتي الخمسينات والستينات كاطار مرجعي للقياس للتغيرات التي طرأت على هذا التكوين خلال حقبة السبعينات.

فقد كانت ملامح الاقتصاد المصري في الفترة من ٥٢ـ٧٠ تتمثل في هدف ثورة يوليو منذ بدايتها وهو النمو الاقتصادي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني مستقل غير تابع للاحتكارات العالمية وذلك من أجل انطلاق القوي الوطنية للانتاج ، بالاضافة الى تكريس الاستقلال الوطني واعادة توزيع الثروة ، وصدور مجموعة القوانين الاشتراكية وقيام الدولة بوضع الخطة الخمسية الأولى من أجل مضاعفة الدخل القومي وزيادة فرص العمل وتحقيق عدالة التوزيع في الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص، ومن ثم اتسم أو تميز الاقتصاد المصري في تلك الفترة بالاستقلال وتم تخليصه من التبعية واتخذ طريق التنمية المستقلة معالمه بواسطة القطاع العام الذي قام باعباءها بلغت الى حد التخطيط الشامل في الفترة من ١٩٦٢ـ١٩٦٥ والتي أدت الى مضاعفة الدخل القومي ونمو الناتج القومي والمحلي وارتفاع متوسط الدخل القومي ،وكان من سمات ذلك التكوين الاهتمام بالجانب الزراعي وتنميته كان الهدف من تطويره هو بناء اقتصادي متطور قادر على التطور ارتكز على محورين اساسيين هما : الاصلاح الزراعي والانتاج الصناعي حيث يعتبر الأول مدخلا للثاني ،وتركزت جهود الاصلاح الزراعي في اعادة توزيع الأراضي الزراعية لصالح الطبقات الدنيا في الريف المصري ، كذلك شهدت هذه الفترة الاهتمام بالصناعة وتطويرها على اعتبار انها تمثل احد الدعامات الأساسية في تحرير الاقتصاد المصري واستقلالة من التبعية.

وتناول هذا الفصل ملامح البناء السياسي حيث كان من أهداف ثورة يوليو القضاء على الفساد في الحكم المطلق والفساد في الحياة النيابية والسياسية ، الا انه نظرا لغياب الاطار الايديولوجي بالاضافة الى وجود طبقة برجوازية مشاركة في عملية التغيير أدت الى أن لعبت السلطة الكازمية دورا رئاسيا وكانت السلطة الرئاسية هي السلطة الوحيدة التي تميزت بالاستمرارية والثبات. كذلك انشئت المؤسسات العامة مثل مجلس الثورة والاتحاد الاشتراكي لكي يكون تعبيرا عن ارادة الشعب ثم القطاع العام الذي اشرف على الانتاج ، ويعد دستور ١٩٥٦ هو النظام البرلماني من حيث علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وما يقوم بينهما من علاقة تعاون وتساند مؤكدا على الديموقراطية وانتشار عديد من المفاهيم كالعدل والمساواة حيث تبلورت ايديولوجية واعية تمثلت في صدور قوانين يوليو الاشتراكية وهي التي تعكس ايديولوجية التحول الداخلي وقد تبلورت الاتجاهات السياسية والاقتصادية التي دعت اليها الثورة ، كذلك تناول هذا الفصل ملامح البناء الاجتماعي والخلل الذي يصيب عصب هذا البناء وهو البناء الطبقي فقد كان يوجد قبل الثورة طبقتين اساسيتين : اقلية صغيرة لديها مصادر الثروة ومسيطرة ومستغلة وأغلبية مطلقة لا يحقق معظمها الحد الأدنى للمعيشة ، وقد اتخذت الثورة اجراءا موازيا لاجراء الاستقلال الاقتصادي حيث التخلص من الركائز القوية مثل القضاء على طبقة كبار الملاك الزراعيين والطبقات الطفيلية وتجسد ذلك في صدور قوانين الاصلاح الزراعي المختلفة ، ويكشف ذلك الالتزام بمصالح الفلاحين الكادحين الذين ظلوا ادنى طبقات المجتمع ، حيث أدت هذه القوانين الى احداث تغيير جذري في باطن الريف المصري لم يحدث من قبل .

ب — ملامح البنية الايديولوجية والثقافية فيما قبل السبعينات: حيث حاولت قيادة الثورة التوفيق بين الاتجاه الليبرالي بجناحية العصري والقومي والاتجاه الاسلامي بأن تأخذ ما يناسب تكوينهما الاجتماعي والذي يتلائم مع الاوضاع السياسية القائمة ، وانتشر عدد من المفاهيم مثل العدالة والديموقراطية

والمساواة ، وظهرت الايديولوجية الاشتراكية التعاونية ، وتم ادراك قضية الاستغلال وضرورة القضاء على الفساد والاستغلال وسادت الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية التى تهدف الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تقوم لصالح الغالبية العظمى ووجدت قيم تعلى من شأن العمل المنتج وقيما تتعلق بالبذل والعطاء والتضحية .

جـ ـ ملامح التكوين الاقتصادي والاجتماعى والسياسى فى حقبة السبعينات . لقد ادت التغيرات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتاج للتحول من نمط انتاجى كانت تقوده رأسمالية الدولة الى نمط رأسمالى تجاري تابع الى التبعية الاقتصادية تبلورت فى قوانين الانفتاح الاقتصادي المتتالية والتى تتعلق بجوانب الاقتصاد المصري المختلفة تمثلت فى الدعوه لتدمير الرأسمالية الوطنية وتكوين طبقة جديدة تشارك رأس المال الأجنبى فى استنزاف ثروات المجتمع من أجل السيطرة على السوق الوطنية ودمج الاقتصاد المصري فى السوق العالمية من أجل احتواء القطاع العام وتقليص نشاطه ، وواكب ذلك انخفاض الانتاج الزراعى وتهميشه ، حيث ظل الانتاج الزراعى فى حالة من الركود على الرغم من كل التوسع الرأسمالى الذي شهده المجتمع المصري وانخفضت المساحات المنزرعة بالحاصلات التقليدية ، وتزايد الاتجاه نحو الزراعات النقدية التى أدت الى مزيد من التبعية الغذائية ، كما انخفض الانتاج الصناعى على الرغم من حدوث بعض التوسعات الا انه كان تحت السيطرة الأجنبية .

وعلى الصعيد السياسى اتجهت حركة المجتمع نحو مسار جديد ، حيث استمر التباطوء الاقتصادي الذي شهدته اواخر الستينات وواصل خطأه الى ادناه فى حقبة السبعينات وصحبة تراجع تدريجى عن الاشتراكية وضرورة ترشيد القطاع العام وهو اتجاه القطاع الخاص والرأسمالية الفردية ، وكان مسار حقبة السبعينات يهدف الى خفض التدخل الحكومى الى الحد الأدنى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ترتب عليها حدوث تغيرات انتابت افراد الصفوة الحاكمة

كان من شأنه أن يكون له انعكاسات على قيادة سياسية واجتماعية واعيه لمهـــــا استراتيجيتها البعيدة المدى ، تجلى ذلك فى عدد الوزارات التى تولـــت السلطة فى هذه الحقبة والتغير الجذري فى النظام الحزبى حيث حددت ورقـــة اكتوبر مسار التنظيمات السياسية ، واعلان قيام المنابر ثم قيام حزب المعارضــــة واعلان الأحكام العرفية والدعوة الى حظر ممارسة النشاط السياسى ، وعلى الصعيد الاجتماعى ، فقد اتاح الانفتاح الاقتصادي للرأسمالية حرية الحركة والمزيد مـــن حرية النمو الرأسمالى ، بحيث اصبح الريف يشهد تمايزا طبقـيا حادا يقــــوم على توازن طبقى جديد انفصلت فيه الرأسمالية الريفية وخاصة اغنياء الفلاحين عـن مجري نضال الفلاحين فى القرية المصرية وتدعيم العلاقات الرأسمالية ٠

د ـ ملامح الانهيار الايديولوجى والثقافى فى حقبة السبعينات: حيث لوحظ تغيرا فى الأسس الايديولوجية التى تحكم توجهات النظام نحو التحالف مـع البـرجوازية العليا ورفض الاجراءات التى تمس مصالحها والتأكيد على اعتبـــار المشروع الخاص اساس للتنمية الاجتماعية وايداع فلسفة الانفتاح الاقتصادي وزيادة القوة التمويلية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام والتخلى التدريجى عــن بعض الأهداف المتعلقة بالعدالة الاجتماعية واطلاق الاسعار ورفع الدعم عن السلع تدريجيا وتزايد حدة التناقضات الطبقية وبروز قيم البرجوازية التى تعرقل التنميـة وتدحض مـن قيم الانتاج وتحث على الكسب السهل والاستهلاك وتقدير المنتجات الأجنبية ومن ثم تأسيس نوع من الرخاء والاستهلاك الزائف الذي تسعى اليـــه الجماهير ٠

الفصل الرابع

البحث: قضاياه وأدواته ومنهجيته

الفصل الرابع

البحث: قضاياه وأدواته ومنهجيته

أولا : أهمية الدراسة والهدف منها وتساؤلاتها

ثانيا : مجال الدراسة : الجغرافي ، الزمني والبشري .

ثالثا : مصادر جمع البيانات وأدواتها .

رابعا : الخصائص الأساسية لعينة الدراسة

خامسا : خطة التحليل وعرض النتائج

مقدمة :

يتناول هذا الفصل : البحث وأدواته وقضاياة ومنهجيته :

أولا : أهمية الدراسة والهدف منها وتساؤلاتها حيث تهدف الدراسة الى الكشف عن التغير الثقافي (التغير في اسلوب الحياة القروية) الذي شهدته القرية المصرية فى حقبة السبعينات ، تلك الحقبة التى شهدت تغيرا جذريا فى التكوين الاجتماعى والاقتصادي والسياسى الذي انعكس على الريف المصري الذي يتشكل المجتمع القومى من غالبية سكانه ومن ثم تصبح هذه الدراسة واجبا علميا ، حيث تهدف الدراسة الى التعرف على التطورات الاقتصادية بالقرية مجتمع الدراسة وعلاقة ذلك بالتطورات الحادثة فى المجتمع القومى بصفة عامة وذلك عن طريق مجموعة من التساؤلات التى تكشف عن جوانب التغير فى أساليب الحياة القروية سواء فيما يتعلق بجوانبها المادية واللامادية .

ثانيا : مجالات الدراسة :

أ ـ المجال الجغرافى .

ب ـ المجال البشري

جـ ـ المجال الزمنى .

ثالثا : مصادر جمع البيانات وأدواتها .

رابعا : الخصائص الأساسية لعينة الدراسة .

خامسا : خطة التحليل وعرض النتائج .

أولا : أهمية الدراسة والهدف منها وتساؤلاتها :

بالنظر الى العنوان الرئيسى لهذه الدراسة وهو: التغير الثقافى فى القرية المصرية فى حقبة السبعينات، دراسة ميدانية فى قرية مصرية، يتضح أن الدراسة تهدف الى الكشف عن التغير الثقافى الذي شهدته القرية المصرية فى هذه الحقبة التاريخية من خلال التغيرات التى طرأت على التكوين الاجتماعى الاقتصادي للقرية المصرية، ومن ثم تصبح مثل هذه الدراسة واجبا علميا من حيث امكانية دراسة التغير الثقافى فى المجتمع القروي، الذي يشكل الغالبية الساحقة من المجتمع المصري، وهو ما يعكس الأهمية المجتمعية لبحثنا الراهن، حيث ان الدراسات السوسيولوجية التى تمت حول هذا الموضوع ٠ الذي يتناوله هذا البحث لا تزال قليلة، ولا سيما فى مجتمعنا المصري٠

أن أي مدخل تنموي لا يمكن أن يكون مدخلا أو اختيارا فوقيا لأن ذلك يعنى عدم فهم الواقع فهما علميا، وبالتالى لن يفضى الى حلول مجتمعية، وذلك لأنها يجب أن تكون نابعة من خصوصية التجربة التاريخية، وحصاد الواقع، الأمر الذي يعكس ويكشف لنا عن السياسات الاجتماعية التى تكشف عن مدي دفعها لعجلة التنمية من خلال استصدار قرارات معينة، وأي القطاعات اكثر استفادة منها ومدي وجهتها تجاه عملية التنمية، هل هى موجهة تجاه الانتاج الذي يوجه تجاه الغالبية العظمى، أم تجاه الاستهلاك واستحواز قلة لناتجها٠

ان فهم المجتمع يتطلب الاهتمام بواقعية وتحديد نمط العلاقات السائدة فيه، وصور التفاوت أو المساواة، أي الكشف عن وجهى المجتمع الحقيقيين وهما الاقتصاد والسياسة٠

وحدد البحث الراهن حقبة السبعينات نظرا لما طرأ عليها من تغيرات جوهرية طرأت على البنية الاقتصادية والثقافية كنتاج للتحول من نمط انتاجى تقوده رأسمالية الدولة الوطنية الى نمط رأسمالى تجاري تابع تمثل فى سياسة

الانفتاح الاقتصادي والذي انعكس بوضوح على القرية المصرية مؤديا الى تغيرات عميقة فى هيكل وبنية الريف المصري فى الحقبة الأخيرة والتى استهدفت تهميش جانب اساسى من جوانب القرية وهو عملية الانتاج الزراعى ، الأمر الذي أدى بدوره الى تغير القرية وخروجها عن اطارها المعهود من وحدة انتاجية يساهم انتاجها فى التنمية المجتمعية الى وحدة استهلاكية تابعة تعانى نقصا حادا فى الموارد الأساسية وهونا يكشف عن العلاقة المتبادلة بين القرية والمجتمع القوى وتبادل التأثيرات فيما بينهما ·

وهناك العديد من الدراسات التى اجريت حول القرية المصرية الا أنها تحتاج تدعيما علميا من أجل تشخيص واقع القرية المصرية لتحديد أهم ملامح التغيرات التى طرأت عليها وذلك جهدي فى تقديم حلول ومقترحات علمية ، ومن هنا تأتى أهمية البحث الراهن والذي يهدف الى الكشف عن ملامح التغير الثقافى فى القرية المصرية فى حقبة السبعينات·

أما ما نعنيه بالتغير الثقافى :

" التغير الثقافى يقصد به التغير الاجتماعى والحضاري بمعناه الواسع أي التغير فى أسلوب الحياة التى يحياها المجتمع، ووسيلة العيش التى يعيشها ابناء المجتمع، بما فى ذلك التغيرات المادية والمعنوية التى تترك بصماتها على العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى لهذا المجتمع" وهو التغير الذي ينعكس من خلال تغير انماط الانتاج وأشكال العمل وانماط الاستقلال الزراعى بما تنطوي عليه من أدوات انتاجية من الأشكال التقليدية قبل الرأسمالية الى أشكال رأسمالية هامشية أو محيطية ·

وتهدف الدراسة الراهنة الى التعرف على التطورات الاقتصادية وعلاقة ذلك بالتطورات الحادثة فى المجتمع القوى بصفة عامة وذلك من خلال التعرف على الجوانب التالية :

أولا : التغير فى أشكال أدوات الانتاج الزراعى بالقرية مجتمع الدراسة .

ثانيا : التغيرات فى علاقة القرية بالمجتمع القومى .

ثالثا : التغير فى أشكال العلاقات الاجتماعية بالقرية .

رابعا : التغيرات فى انماط استهلاك القرويين .

خامسا : التغير فى علاقة القرية بالسوق القومى مرورا بميكانزمات التبادل الوسيطة

سادسا : التغير فى علاقة القوي العاملة القروية بسوق العمل القومى مرورا باسواق العمل الوسيطة .

سابعا : التغير فى الانساق الثقافية الفرعية كالنسق القيمى والنسق العائلى والنسق التعليمى والنسق السياسى .

وتستهدف الدراسة محاولة التعرف والكشف عن تلك التغيرات من خلال التساؤل الرئيسى الذي تدور حوله الدراسة وهو : " هل شهدت القرية المصرية خلال حقبة السبعينات تغيرات جذرية على النحو الذي تورده معظم الكتابات بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية ؟ " وذلك من خلال عدة تساؤلات فرعية وهى :

١) ما هى طبيعة الأدوات والالآت الزراعية المستخدمة حتى الآن بالقرية المصرية ؟

٢) الى أي مدي تستخدم الأدوات البالغة القدم حتى الان .

٣) ما مدي التغير الذي طرأ على أشكال العمل التقليدي ، الماجور والعائلى ، مثل العمل العائلى والتبادلى ليحل محلها اشكال جديدة للعمل المأجور ؟

٤) ما مدي التغير الذي طرأ على نظام العمل الزراعى ؟

٥) ما مدي التغير فى اطار البناء الأسري ؟

٦) ما مدي التغير فى طبيعة الشخصية القروية . ؟

٧) ما مدي استمرار ظاهرة التمفصل ، من حيث الانتاج من أجل المعيشة مع الانتاج من أجل السوق ، وهو ما يعنى تعايش اشكال الانتاج قبل

الرأسمالية مع الأشكال الانتاجية الرأسمالية ؟

٨) ما مدي تحول الثقافة القروية من ثقافة انتاجية الى ثقافة استهلاكية ، وما أثر هذا التغير فى ظل اتساع سياسة الانفتاح الاقتصادي على انهيار انماط الانتاج المعيشى التقليدية تحت وطأة التغلغل الرأسمالى ؟

٩) ما مدي تحول اقتصاديات القرية الى اقتصاديات نقدية أو اقتصاد سوق ، سواء من حيث اشكال الانتاج أو أشكال العمل ، وهو ما يعكس الى أي مدي يتجه تعاظم الاقتصاد القروي وتكامله مع السوق الرأسمالية العالمية ؟

١٠) ما مدي تحول التكوين الاجتماعى الاقتصادي للقرية من بنية تقليدية قبل رأسمالية الى بنية رأسمالية محيطية أو هامشية ، وذلك فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي فى حقبة السبعينات ، وما ترتب عليها من تكامل مع السوق العالمية من خلال هجرة العمالة الزراعية والاستيراد المتزايد ، واعتماد القرية على السوق الداخلية والخارجية ؟

١١) ما مدي التغير فى النسق العائلى خلال حقبة السبعينات ؟

١٢) ما مدي التغير فى النسق القرابى ؟

١٣) ما هو الأثر الذي ترتب على هجرة العمالة الزراعية الى سوق العمل بالدول العربية وتأثير ذلك على نقص الأيدي العاملة ومن ثم على العملية الزراعية ؟

١٤) ما مدي تغير الاتجاه نحو العمل الزراعى فى ظل تيارات الهجرة الداخلية والخارجية وأثر ذلك على عملية الانتاج الزراعى ؟

١٥) ما مدي تغير الاتجاه نحو قيمة الأرض وتقديسها والانصراف الى قيم أخري غيرها تدر دخلا نقديا أعلى متمثلة فى المشروعات الاستثمارية

الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي الى التهميش وضعف الانتماء ؟

١٦) ما مدي التغير الذي طرأ على العمالة الزراعية وسلوكياتها من خلال تيارات الهجرة الى سوق العمل بالدول العربية وأثر ذلك على عملية الانتاج الزراعى وتهميشة ؟

١٧) ما مدي التغير الذي طرأ على النسق الايكولوجى (الثقافة المادية) كمظهر من مظاهر التغير الثقافى ؟

١٨) ما مدي التغير الذي صاحب قيم الأسرة نحو الزواج ؟

١٩) ما مدي التغير الذي صاحب قيم الأسرة نحو التعليم ؟

٢٠) ما مدي اسهام السياسة التعليمية فى الحقبة الأخيرة فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ، وما مدي تغير توجهات وطموحات الأفراد نحو التعليم لكل من الذكور والاناث؟ وما مدي تأثير الهجرة على العملية التعليمية؟

٢١) ما مدي تغير أو استمرار الثقافة السياسية التقليدية ؟
وما مدي العلاقة بين كل من التعليم والمشاركة السياسية الواعية ؟

٢٢) ما مدي العلاقة بين الملكية الزراعية والمشاركة السياسية ؟
وما مدي العلاقة بين القوة السياسيةوالقوة الاقتصادية وأثرها على عملية المشاركة السياسية . ؟

ثانيا : مجالات الدراسة :

أ — الموقع الجغرافي :

تقع قرية الدراسة " محله سبك " ضمن النطاق الاداري لمحافظة المنوفية وتقع على بعد ٤٥ كيلو مترا شمالى القاهرة ، وتبعد عن عاصمة المحافظة شبين الكوم بمسافة ٤٠ كيلو مترا الا ان صلة القرية بالقاهرة أوثق من صلتها بعاصمة المحافظة وذلك من خلال الارتباط بالجوانب الخدمية المختلفة المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية والتجارية والترفيهية ، ولا ينفى ذلك وجود علاقة بعاصمة المحافظة فقد أدي انتشار كليات تابعة لجامعتي المنوفية والأزهر الى تزايد وتوثيق الصلة بها ، فى حين ان عاصمة الجمهورية "القاهرة" تعد بمثابة الواجهة المطلة على العالم الخارجي بالنسبة للقرية ، ومرد ذلك يرجع الى توافر سبل المواصلات وتزايد السيولة النقدية لكبار الملاك ومتوسطهم والعائدين من الدول العربية وارتباطهم المتزايد بها نظرا لتركز الخدمات والتحاق عدد كبير من ابناء القرية بالجامعات والمعاهد العليا والكليات العسكرية التى يتركز غالبيتها فى القاهرة ، هذا بالاضافة الى تيارات العمالة الخدمية المختلفة التى تعمل غالبيتها فى مرافق عاصمة الجمهورية .

مبررات اختيار قرية الدراسة :

كان من أهم مبررات اختيار قرية الدراسة : أن القرية مجتمع الدراسة هى قرية الباحث الذي نشأ فيها ومازال يعايشها ويعايش كل جوانبها بل ويشارك فى كثير من جوانب انشطتها نظرا لامتداد اسرته وعائلته فى القرية مجتمع الدراسة ، الأمر الذي يسهل للباحث الانتقال داخل مجتمع الدراسة نظرا لمعرفته العميقة بعائلاتها ومشاريعها ومؤسساتها الانتاجية والخدمية والسياسية ونوع العمل السائد فيها ، وقياداتها وميولهم واتجاهاتهم بالاضافة الى المعرفة بشئون العمل الزراعى الذي يتيح للباحث معرفة التركيب المحصولى والتغير الذي طرأ على هذا التركيب ، والادوات الزراعية المستخدمة والتغير الذي طرأ

عليها ، بالاضافة الى التركيب الحيازي ، وهو ما وجه الباحث نحو حالات ممثلة لمجتمع الدراسة وتؤكد الثقة فيما جمع من بيانات.

يضاف الى ذلك أن وجود باحث في قرية نشأ فيها ومازال يعايش كل جوانبها يكون أقدر على فهم الحياة القروية ويستطيع ان يدرك الفرق والتغير بين ثقافتين عايشهما فعلا وبطريقة أشد اتصالا من الباحث الأجنبي عن مجتمع الدراسة ، حيث لا يواجه الباحث كثير من الصعوبات نظرا لتوافق الباحث مع طبيعة الحياة في مجتمع الدراسة ، يضاف الى ذلك درجة التجانس بين القرية مجتمع الدراسة مع غيرها من القري في كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا سيما في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي الذي ترك تأثيرا في الريف المصري.

ب — المجال البشري :

يبلغ التعداد العام للقرية مجتمع الدراسة حسب آخر التعدادات لعام ١٩٧٦ للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٦٢١٥ نسمة موزعة على النحو التالي : ٣٢١٢ ذكورا بنسبة ٥٢٪ ، ٣٠٠٣ اناثا بنسبة ٤٨٪ وقد تجاوز عدد السكان هذا العدد وقت اجراء الدراسة عام (١٩٨٥) ، ونظرا لعدم توافر بيانات التعداد الأخير لعام ١٩٨٦ ، قام الباحث من خلال الاطلاع على السجلات التموينية والسجلات الرسمية والتي كشفت عن تزايد السكان ليصل الى

(*) يلاحظ أن تعداد ١٩٧٦ هو التعداد المتاح بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ولم توجد تعدادات سابقة تتناول القرية ، حيث كان التعداد في عام ١٩٦١ غير شاملا لبيانات القري بكاملها بل كان قاصرا على عينات عشوائية ، فضلا عن عدم توافر بيانات التعداد الأخير لعام ١٩٨٦ ، ولهذا اعتمد الباحث على ما هو متاح من سجلات رسمية وعلى الاخباريين في الحصول على البيانات والمعلومات حتى وقت اجراء الدراسة.

٥٠٠ر٩ نسمة وقت اجراء الدراسة فى عام ١٩٨٥، يحوز منهم ٨١٣ حائزا بالملك والايجار للمساحة الكلية للأرض الزراعية التى تبلغ ٩٣٥ من واقع سجلات الحيــازة بالجمعية التعاونية الزراعية، وقد تم تفريغ الحيازة الزراعية على خمسة شرائـــح حيازية موزعه كالتالى :

الشريحة الأولى	أقل من فدان
الشريحة الثانية	من ١ ــ ٢ فدان
الشريحة الثالثة	من ٢ــ٥ فدان
الشريحة الرابعة	من ٥ ــ ١٠ فدان
الشريحة الخامسة	أكثر من ١٠ أفدنه ٠

ويوضح الجدول التالى توزيع الحيازة الكلية بالقرية على الشرائح الحيازيــة المختلفة وذلك بعد تفريغه من واقع سجلات الحيازة الزراعية ٠

جدول رقم (٤)

يوضح التركيب الحيازي بمجتمع الدراسة

الفئة الحيازية	عدد الحائزين	النسبة ٪
أقل من فدان	٤٢٠	٥٢٪
من ١ــ٢ فدان	٢٤٠	٢٩٪
من ٢ــ٥ أفدنه	١٣٦	٥ر١٦
من ٥ــ١٠ افدنه	١٤	٢٪
أكثر من ١٠ أفدنه	٣	٥ر٪
المجمـوع	٨١٣	١٠٠٪

وبالنظر الى توزيع الحيازة حسب الشرائح الحيازية نلاحظ الاتى :

أ ــ أن ٤٢٠ حائزا يحوزون ــ أقل من فدان من جملة الحائزين والبالغ عددهم ٨١٣ بنسبة ٥٢٪

ب ــ أن ٢٤٠ حائزا يحوزون من ١ــ٢ فدانا من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا بنسبة ٢٩٪٠

جـ ــ انخفاض عدد الحائزين من اولئك الذين يحوزون من ٢ــ٥ افدنه حيث يبلغ عددهم ١٣٦ حائزا من جملة الحائزين والبالغ عددهم ٨١٣ أي بنسبة ٥ر١٦٪

د ــ انخفاض عدد الحائزين بشكل واضح فى فئة الحائزين من ٥ــ١٠ أفدنة حيث يبلغ عددهم ١٤ حائزا فقط من جملة الحائزين والبالغ عددهم ٨١٣ حائزا أي بنسبة ٢٪٠

هـ ــ انخفاض عدد الحائزين بشكل واضح فى الفئة الحيازية اكثر من ١٠ أفدنه وهو ما يعكس عدم العدالة فى الملكية الزراعية ، حيث يبلغ عددهم ثلاثة حائزين من جملة الحائزين والبالغ عددهم ٨١٣ حائزا أي بنسبة ٥ر٪

ويعكس تضاعف عدد الشرائح الحيازية الأقل من فدان فى مجتمع الدراسة تضاعفها أيضا على مستوي المجتمع القومى ، حيث تبلغ نسبة الحائزين لأقل من فدان على مستوي المجتمع القومى ٠٠٠ر٠١١ر٢ مليون من بين ٠٠٠ر٦٤٣ر٢ مليون مالك لأقل من خمسة أفدنة٠

ويرجع ذلك الى قوانين الاصلاح الزراعى بالاضافة الى زيادة السكان وتفتيت الملكية عن طريق الميراث وتخلص الفئات الحيازية الدنيا من حيازاتهم

---

(١) فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية ، مرجع سابق ص ٢٠٤٠

اللازمة وهجر العملية الزراعية ، والثبات النسبى للأرض الزراعية كنتاج لسوء توزيع الملكية الزراعية (١) .

طريقة اختيار العينة فى قرية الدراسة :

بعد القيام بتوزيع الحيازة وعدد الحائزين حسب الشرائح الحيازية التى سبق ذكرها من واقع كشوف الجمعية التعاونية الزراعية قام الباحث باختيار اثنين وعشرين حالة روعى ان تكون ممثلة لمجتمع الدراسة من حيث الملكية الزراعية (الحيازة الزراعية) بحيث تكشف عن التباين الطبقى المستند الى الحيازة الزراعية فيما يتعلق باتجاهاتهم وملامح حياتهم والتى تكشف عن طبيعة التغير الثقافى ، وروعى أيضا ان تشمل العينة بعضا من حالات غير الحائزين (المعدمون) والذين يشكلون الأغلبية فى البناء الاجتماعى بقرية الدراسة ، وحالات من عمال الزراعة الذين هاجروا الى سوق العمل العربية ، وحالات لعمال التشييد والبناء وحالات لموظفين معارين الى الدول العربية بالاضافة الى حالات تمثل المهنيين والحرفيين ، وهى حالات تمثل مجتمع الدراسة من جوانبه المختلفة .

أولا : الحائزون :

أ ـ الفئة الحيازية من اولئك الذين يحوزون أقل من فدان والبالغ عددهم ٤٢٠ حائزا تم اختيار ثلاث حالات منهم تمثل هذه الفئة .

ب ـ الفئة الحيازية من ١ـ٢ فدان والبالغ عددهم ٢٤٠ حائزا تم اختيار ثلاث حالات منهم تمثل هذه الفئة .

جـ ـ الفئة الحيازية من ٢ـ٥ افدنه والبالغ عددهم ١٣٦ حائزا تم اختيار حالتين منهم تمثل هذه الفئة .

---

(١) المرجع السابق : ص ص ٦٨ـ١١٩ .

د — الفئة الحيازية من ٥—١٠ أفدنة والبالغ عددهم ١٤ حائزا ، تم اختيار حالتين منهم تمثل هذه الفئة .

هـ — الفئة الحيازية اكثر من عشرة أفدنة والبالغ عددهم ثلاثة حائزين تم اختيار حالة واحدة لتشابه خصائص هذه الفئة وملامحها .

ثانيا : غير الحائزين :

أ — عمال الزراعة : الذين ما يزالون يزاولون العمل الزراعى تم اختيار حالتين منهم تمثل هذه الفئة وتكشف عن طبيعة التغير فى العمليات الزراعية .

ب — عمال الزراعة الذين هاجروا للعمل بسوق العمل بالدول العربية تم اختيار حالتين منهم تكشف عن طبيعة التغير حيال العمل الزراعى وتغير قيمة العمل به والتى تكشف عن طبيعة التغير الثقافى — التغير فى اساليب الحياة القروية وما صاحبه من تغير فى سلوكياتهم الانتاجية والاستهلاكية .

جـ — موظفون معارون : تم اختيار حالتين منهم تمثل هذه الفئة وهى ما تكشف عن التغير فى مجالات الحياة المختلفة وتغير قيمة التعليم والسعى تجاه الانجازات المادية المتمثلة فى الثراء .

د — عمال التشييد والبناء : وتم اختيار حالتين منهم تمثل هذه الفئة والتى تكشف عن تغير العمل فى الحقبة الأخيرة وبروز مصادر عمل غير زراعية تدر دخلا يفوق عائد العمل الزراعى .

هـ — مهنيون وحرفيون : وتم اختيار حالتين تمثل هذه الفئة ، حالة لجمال وحالة ثانية لميكانيكى ، وتكشف عن تغير المهن والحرف لمجتمع الدراسة وتغير مجالات العمل وما صاحبها من تغير فى اشكال العمل وتغير مجالات العلاقات الاجتماعية وبروز علاقات وأشكال جديدة افضت الى اختفاء كثير من اشكال العمل والعلاقات التقليدية .

ونظرا الى أن طبيعة الموضوع ـ التغير الثقافي في القرية المصرية فـي حقبة السبعينات ـ تقضى أن تكون ممثلة لجميع جوانب الحياة المختلفة في القرية مجتمع الدراسة، حيث يقصد بالتغير الثقافي التغير في أسلوب الحياة التـي يعيشها ابناء المجتمع بما في ذلك التغيرات المادية والمعنوية التي تترك بصماتها على العلاقات الاجتماعية لهذا المجتمع، ونظرا الى ذلك كان اختيارنا للحالات المدروسة ، حيث روعى أن تكون ممثلة لجميع جوانب الحياة في مجتمع الدراسـة سواء كانوا حائزين يقومون بعملية الانتاج الزراعى والتغير الذي طرأ على عمليـة الانتاج الزراعى أو كانوا عمالا غير حائزين يعملون بالعمل الزراعى أو عمالا زراعيين هاجروا الى العمل بسوق العمل العربية أو موظفين ، أو عمالا خارج نطـاق العملية الزراعية كعمال التشييد والبناء ثم المهنيين والحرفيين وهي مجـالات تمثل جميع جوانب الحياة في القرية مجتمع الدراسة.

جـ ـ المجال الزمنى للدراسة:

قام الباحث بالاطلاع على البيانات الرسمية بالجمعية الزراعية والتفتيش الزراعى وبنك القرية وهى المؤسسات الرسمية التى تتبعها القرية والتى تكشف عن كثير من بيانات القرية عن التركيب الحيازي والتركيب المحصولى والقروض البنكيـة فى عام ١٩٨٤ بالاضافة الى الاطلاع على سجلات التموين التى كشفت عـن أن التزايد السكانى يفوق التعداد السكانى الأخير للقرية عام ١٩٧٦، ولعـدم توافر بيانات آخر تعداد ١٩٨٦ للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، وقد تـم اختيار حالات الدراسة من خلال معايشة الباحث لمجتمع الدراسة والبيانات التى حصل عليها من المؤسسات والسجلات الرسمية والتى مكنته من جمع بيانـات الدراسة من خلال الحالات المختارة خلال عام ١٩٨٥.

ثالثا : مصادر جمع البيانات وأدواتها :

يذهب محمود عودة الى أن تصنيف المناهج فى البحوث الاجتماعية محاولة غاية فى الصعوبة لأن الباحث فى هذا المجال — الحديث نسبيا — انما يتحايل على موضوعه بمختلف الحيل ، ويصطنع مختلف الأساليب التى تمكنه من تحقيق الأهداف التى يسعى اليها ببحثه ، ولذلك فان البحث لا يقاس الا بتحقيق الهدف النهائى منه ، طالما ان الباحث قد اتخذ اجراءات مضبوطة لانجاز هذه الأهداف (١) .

كما يذهب محمود عودة الى أن العبرة فى النهاية أن يوظف الباحث مناهجه وأدواته بما يتناسب مع طبيعة بحثه ، من اجل الحصول على نتائج دقيقة ومضبوطة .

وقد قام الباحث باستخدام عدة مصادر لجمع البيانات الخاصة بدراسته كما يلى :

١) الوثائق التاريخية :

قام الباحث بالاطلاع على بعض المؤلفات والوثائق التاريخية التى ذكر بها تاريخ القرية ومنها : قوانين ابن مماتى ، وتحفة الارشاد من أعمال جزيرة بنى نصر ، والقاموس الجغرافى لمحمد رمزي ، والخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك ، بالاضافة الى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الخاصة ببيانات القرية .

بالاضافة الى ذلك ، فقد قام الباحث بالاطلاع على كثير من الخرائط

---

(١) محمود عودة : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، مرجع سابق ص ٢٨٣ .

والعقود الخاصة بالبيع والايجار التى يحتفظ بها كبار السن ، وذلك حتى يتسنى للباحث التعرف على اتجاهات التداول الخاصة بالأرض الزراعية وقيمة البيع والايجار للأرض خلال الفترات التاريخية ، والتى تكشف عن سلعية الأرض وتداولها .

هذا بالاضافة الى الاحصاءات الزراعية التى تعكس التركيب الحيازي والتركيب المحصولى من خلال الاطلاع على سجلات الجمعية التعاونية الزراعية ، بالاضافة الى الاطلاع على سجلات مصلحة المساحة التى حصل الباحث منها على خريطة للقرية مجتمع الدراسة .

٢) الاخباريين :

كان للاخباريين من كبار السن والمسئولين الرسميين وكبار العائلات ، دور هام فى امداد الباحث بالكثير من المعلومات الخاصة بالقرية مجتمع الدراسة ، هذا بالاضافة الى تبيان مدي صدق الحالات المدروسة من خلال هؤلاء الاخباريين ، هذا بالاضافة الى دراية الاخباريين بنظم الانتاج وانماط الاستهلاك والأدوات الزراعية وعدد المهاجرين سواء الى المدينة أو الى الدول العربية بالاضافة الى ملاحظاتهم ومعايشاتهم للتغيرات الحادثة فى القرية موضوع الدراسة سواء فى المجالات الزراعية أو الجوانب العائلية أو الأسرية ومدي التغير الذي طرأ على هذه الجوانب .

٣) الملاحظة :

وقد تمت هذه الملاحظة بطريقة تلقائية وفى ظروف العمل الطبيعية دون اخضاعها للضبط العلمى ، وبغير استخدام أدوات دقيقة للقياس ، وذلك نظرا للانتماء الباحث ومعايشته لمجتمع الدراسة وكانت أهم مجالات الملاحظة ما يلى :

أ— التردد بشكل دائم على المؤسسات المتواجدة بالقرية مجتمع الدراسة ، كالجمعية التعاونية الزراعية ، والجمعية الاستهلاكية وبنك القرية ، والمؤسسة التعليمية التى تضم مدرستين ابتدائيتين ، والمؤسسة الادارية التى تضم عمدة القرية والخفراء ، وحضور بعض الجلسات لحل مشاكل الخلافات بين المزارعين ٠

ب— التردد على بعض منازل العائدين من الدول العربية والاطلاع على محتويات منازلهم وسلوكياتهم وافكارهم وقيمهم ، والتى تعكس تغيرات ثقافية خلال حقبة السبعينات وما بعدها نتاجا لتغير سلوكيات هذه الفئة ٠

جـ— ملاحظة اختلاف التركيب المحصولى من خلال مصاحبة بعض افراد الحالات المدروسة والذهاب معهم الى الحقول وملاحظة الأدوات الزراعية المستخدمة ، ومدي استخدام الأدوات التقليدية بالاضافة الى استخدام الأدوات الحديثة ٠

د— التردد على منازل الحالات المدروسة وغيرها ، وملاحظة ما تحويه هذه المنازل ، وملاحظة التغيرات التى تطرأ عليها ٠

هـ— التردد على منازل كبار العائلات وجلساتهم للتعرف على اتجاهاتهم وميولهم فى حل الخلافات ونحو التغير الذي يحدث فى مجتمع الدراسة ،وعواقبة على عملية الانتاج الزراعى ٠

و— التردد على المحلات التجارية الحديثة للتعرف على مبيعاتها ومن هم روادها : حيث يمكن الباحث من ملاحظة سلوكيات جديدة متغيرة عن فترات سابقة ٠

٤) **المقابلات الجماعية المفتوحة :**

ساعد انتماء الباحث لمجتمع الدراسة ومعايشته له على الاشتراك فـــي مقابلات جماعية مفتوحة سواء عن طريق تجمع المزارعين بالجمعية التعاونيـــة الزراعية أو المقهى أو في افراح الزواج وعقود القران أو بعد الصلاة ، أو فــي جلسات حل المنازعات بين المزارعين ، حيث استغل الباحث هذه اللقـــاءات الجماعية المفتوحة وساهم في اثارة بعض التساؤلات التي ينبغي الوصول الـــى اجابات عنها والكشف عن بعض جوانب التغيرات في الفترة الأخيرة .

٥) **دراسة الحالة :**

قام الباحث بدراسة اثنين وعشرين حالة من القرية مجتمع الدراسة تتنوع ظروف كل منهم من حيث حجم الحيازة والمهن الزراعية ، والمهن الأخرى غير الزراعيــة ، والتركيب المحصولي والانتماء الطبقي وطرق استغلال الفائض المالي ، بالاضافـــة الى فئات التحقت بسوق العمل العربية ، وذلك بهدف الكشف عن التغير الثقافي في القرية مجتمع الدراسة في حقبة السبعينات من خلال التغير الحادث فـــي جوانب حياتهم وأسلوبهم ووسيلتهم في الحياة ، وقد حاول الباحث أن تكون هـذه الحالات ممثلة لمجتمع الدراسة من حيث مناشطة المختلفة .

وقد تم استخدام دراسة الحالة Case, study كمنهج أو دراسة بذاتها في الدراسة الراهنة ، حيث يذهب حسن الساعاتي (1) الى أن تاريخ الحالــة أو دراسة الحالة ، وهي اما ان تعتبر نوعا خاصا من الطريقة التاريخية للبحـــث الاجتماعي أو تعد طريقة على حده بذاتها لتميزها عن البحوث التاريخية ، وتسمى حينئذ دراسة الحالة (٢) .

---

(١) حسن الساعاتي : تصميم البحوث الاجتماعية ، نسق منهجي جديد بيروت ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، ص١٧ .

(٢) حسن الساعاتي ، المرجع السابق .

وتعد دراسة الحالة ذات أهمية عظمى نظرا لاهتمامها بالموقف الكلـــى والنظر الى الجزئيات من حيث علاقتها بالــكل الذي يحتويها ، ولا سيما حينمـــا يريد الباحث دراسة مواقف مختلفة فى مجالها الاجتماعى ، ومحيطها الثقافى (١) بالاضافة الى أنها ـ أي دراسة الحالة ـ تؤدي الى التوصل الى معرفـــــة حقيقية للحياة الداخلية للفرد بدراسة اتجاهاته واهتماماته ودوافعه وذلك فـــى اطار ثقافته الكلية لمجتمعة بالاضافة الى افادتها فى دراسة التاريخ التطـــوري أو التغير (٢) .

على أنه ليس هناك تعارض بين استخدام دراسة الحالة والاحصاء في البحث الاجتماعى ، فكلاهما لازم ومكمل للآخر ، وكلاهما ضروري فى الكشف عن الحقائـــق العلمية ، وفى تفهم العوامل المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة (٣) .

وعلى الرغم من أهمية الاحصاء فى البحوث العلمية الا انه لا يكفى فى تبيان العوامل المختلفة المؤثرة فى الموقف الكلى ، ولذا يصبح استخدام منهج دراســة الحالة ضروريا لفهم الموقف ككل وللتعمق فى معرفة الظروف المختلفة المحيطـــة بالظاهرة ، واعتقادا من أن هذا المنهج اكثر ملاءمة وصلاحية من غيره لتحقيـــق أهداف الدراسة والتعرف على خصائصه المختلفة ، بالاضافة الى كون الباحـــث ملاحظا مشاركا فى الموقف الكلى ، ولذا يصبح استخدام منهج دراسة الحالـــة ضروريا لفهم الموقف ككل وللتعمق فى الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة

وقد تمت دراسة حالات الدراسة بالاسترشاد بدليل دراسة الحالـــــة والذي وضعه الباحث وتدور تساؤلاته حول ما يلى :

---

(١) عبد الباسط حسن : اصول البحث الاجتماعى ، الطبعة الثانية ، مكتبـــــة الانجلو المصرية ١٩٧١ ص ٣٩٥ .

(٢) عبد الباسط حسن : المرجع السابق ص ص ٣٦٤ ـ ٣٦٦ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى : أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة ، مكتبة وهبــة الطبعة الخامسة ١٩٧٦ ص ٢٥٧ .

أولا : البيانات التاريخية والشخصية عن الحالة :

وتشمل :

السن ـ الحالة المهنية والاساسية والاضافية للمبحوث وحجم الحيـــازة ومصدرها : ارث شراء ـ اصلاح زراعي-وعدد الابناء وحالاتهم التعليميـــة والمهنية ٠

ثانيا : حول عملية الانتاج الزراعي :

١) العمليات الزراعية التي تتم بشكل تقليدي وتلك التي تتم بشكل غيـــر تقليدي ، والتي تعكس التغير الثقافي حول استخدام هذه الأدوات٠

٢) نوعية تركيب المحصول الذي يقوم المبحوث بزراعته ،هل هي محاصيـــل تقليدية أم محاصيل نقدية والعوامل دفعت المبحوث تجاه الزراعـــات النقدية كتعبير عن التغير في الحقبة الأخيرة ٠

٣) اعتماد الفلاحين على الالات الزراعية الحديثة ومدي اعتمادها علـــى الأيدي العاملة ٠

٤) مدي الارتفاع الذي طرأ على أجور الايدي العاملة الزراعية خلال العشـر سنوات الأخيرة ومسبباتها ٠

٥) تكلفة العمليات الزراعية بالالات الزراعية الحديثة أو الأيدي العاملة ٠

ثالثا : الأسرة والانتاج المعيشى المتغير :

١) المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الاسرة ٠

٢) مدي توفر الانتاج المعيشى للأسرة ومدي اعتمادها على انتاجها ٠

٣) مدي التغير من الانتاج المعيشى الى الانتاج المرتبط من اجل السوق ٠

٤) مدي اعتماد الأسرة على انتاجها المعيشى الداخلى ومدي اعتمادها على على السوق والتغير الذي صاحب قيم اكتفاء الاسرة الذاتى ٠

رابعا : أوجه استثمار الفائض:

١) مصادر فائض رأس المال :

أ — من الانتاج الزراعى ٠

ب — من الانتاج المعيشى للأسرة ٠

ج — من عمل الابناء ٠

د — من الهجرة الى الدول العربية ٠

٢) استغلال الفائض ، الذي يعكس اشكال اعادة الانتاج هل تتجة الى اعادة الانتاج الزراعى متخذا اشكال شراء أرض زراعية أو ادوات زراعية داخل العملية الزراعية ، أم متخذا اشكال الاستغلال خارج العملية الزراعية مثل الاتجاه نحو شراء أو اقتناء الأدوات والسلع الاستهلاكية والترفيهية وبناء المساكن الجديدة وما الى ذلك ٠

خامسا : مشكلة الأيدي العاملة :

١) هل هناك نقص حقيقى فى الأيدي العاملة ؟

٢) ما هى اسباب نقص الايدي العاملة الزراعية ؟

٣) أ — هل هى نتاج للهجرة الى الدول العربية ؟

ب — هل هى نتاج للعمل فى المدن وشركاتها (الهجرة الداخلية)

ج — هل هى نتاج للعمل خارج العملية الزراعية ؟

سادسا : أدوات ومستلزمات الانتاج :

١) ما هى نوعية الأدوات الزراعية المستخدمة

أ — تقليدية ٠ ب حديثة ؟

٢) طريقة الحصول على الأدوات الزراعية ومستلزمات الانتاج

أ — من الجمعية ب — من بنك القرية

ج — من الملاك ٠

٣) مدي الاستفادة من الجمعية وبنك القرية ٠

٤) التسهيلات التى يقدمها بنك القرية مقابل ربح معين والتى تعكس استغلال البنك للمزارعين باعتباره وسيطا رأسماليا بين الدولة والفلاح والتى تعكس سياسة الافقار المستمر للفلاح عن طريق استنزافه بصفة دائمة وهى السمة التى اتسمت بها العشر سنوات الأخيرة .

سابعا : المسكن والأدوات المنزلية :

١) طبيعة المسكن لأسرة الحالة المدروسة .
٢) اقتناء الأدوات القديمة ومدي الاعتماد عليها .
٣) الأدوات المنزلية الحديثة ومدي الاعتماد عليها ، ويعكس ذلك ملكية الأسرة لهذه الأدوات ومدي استخدامها والتغير المصاحب لاقتنائها .

ثامنا : تقسيم العمل المنزلى :

١) مدي الاعتماد على السوق وعلى الانتاج المعيشى .
٢) مدي مساهمة الزوجة فى العمل المنزلى والانتاج المعيشى .
٣) مدي اعتماد الاسر الممتدة على الانتاج المعيشى والانتاج الزراعى .
٤) مدي التغيرات التى طرأت على اسلوب الانتاج المعيشى فى ظل الأسر الزواجية الصغيرة والمستقلة .

تاسعا : أثر التغير الثقافى على :

أ) البناء الأسري واختلاف الأدوار

١) مدي التغير الذي طرأ على قيم الاسرة .
٢) مدي مساهمة الزوجة فى الانفاق على الاسرة .
٣) التغيرات التى طرأت على الاسرة نظرا لهجرة الزوج .
٤) ما هى القيم التى تشكل توجهات الاسرة ، هل هى القيم الانتاجية أم الاستهلاكية .
٥) ما مدي الاعتماد على الثقافة التقليدية فى عملية التوليد والزواج وفض غشاء البكاري ، ومدي الاعتماد على الطب الشعبى .

ب — الزواج والقيم المتغيرة المصاحبة له :

١) ما مدي استمرار الزواج داخل النسق القرابى ٠

٢) ما مدي تغير او استمرار العائلة الممتدة ٠

٣) ما مدي التغير الذي صاحب قيم الاسرة نحو الزواج هل هي قيم الانتاج المتمثلة فى عملية الانتاج الزراعى أم قيم الاستهلاك والثروة ٠

٤) ما هى محددات الزواج فى الحقبة الأخيرة ٠

٥) ما مدي تغير النسق العائلى وما مدي استمرار او اختفاء التضامن العائلى وتغير النسق الايكولوجى ٠

جـ — قيمة التعليم والتغيرات المصاحبة له :

١) ما مدي تغير قيمة التعليم ٠

٢) أثر الهجرة على قيمة التعليم ٠

٣) ما هى التغيرات التى طرأت على قيمة التعليم نظرا لبروز مصادر متعددة للدخل ٠

٤) ما مدي توجهات الاباء نحو تعليم الابناء ٠

٥) ما مدي اسهام التعليم بوضعه الراهن فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ٠

٦) ما مدي التغير الذي طرأ على قيمة التعليم كقيمة اجتماعية ووسيلة للتدرج الاجتماعى ومحددا للمكانة الاجتماعية ٠

٧) ما مدي تأثير الهجرة على قيمة التعليم ٠

د — البناء السياسى :

١) ما مدي استمرار الثقافة السياسية التقليدية ٠

٢) ما مدي تغير الثقافة السياسية التقليدية ٠

٣) ما مدي استمرار خصائص الثقافة السياسية كمحات للتمايز الاجتماعى على أساس الثروة والسن والمهنة والنوع ٠

٤) ما مدي تغير محكات التمايز الاجتماعى بعد التغيرات التى طرأت على

المجتمع القروي نتيجة للاصلاح الزراعى والانفتاح الاقتصادي وتغير محكات التمييز الاجتماعى على أساس الثروة والتعليم والسن والنوع.

٥) ما مدي العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية.

٦) ما مدي العلاقة بين الملكية الزراعية والمشاركة السياسية.

٧) ما مدي العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية.

٨) ما هي توجهات المعدمين وصغار الفلاحين وتقراؤهم نحو عملية المشاركة السياسية.

عاشرا : توجهات العمالة ومشاركتها :

١) أسباب العمل خارج الدولة.

٢) العمل بعد العودة من الهجرة ـ داخل العمل الزراعى ، أو خارج العمل الزراعى ، والتى تعكس تهميش هذه العمالة بعد عودتها.

٣) العمل بداخل الدولة : فى المدينة والقطاعات الأخري التى يعملون بها ومدي تفضيلهم له عن العمل الزراعى.

٤) مدي اعتماد هذه العمالة على منتجات القرية ومدي اعتمادها على منتجات السوق.

٥) كيفية توظيف هذه العمالة (المهاجرة) لاستثماراتهم.

٦) علاقة العمالة المهاجرة بالقرية ، علاقة اساسية ام علاقة هامشية والتى تبدي فى المظاهر التالية :

أ ـ المشاركة الفعالة فى اطار الخدمات فى مجتمعهم.

ب ـ المشاركة فى جوانب انتاجية.

جـ ـ العمل فى مجالات هامشية كالمحلات التجارية للأدوات الاستهلاكية

د ـ الارتباط بقيم وعادات وتقاليد مجتمعهم.

وكانت خصائص الحالات المدروسة كما يلى :

أولا : الحالات التى تحوز حيازات زراعية :

الحالة الأولى :

وهذه الحالة لمزارع يحوز ٧٠ فدانا حيازته الفعلية ٢٠ فدانا والباقى موزع على افراد الأسرة عن طريق الحيازات وهى تشكل مجموع ملكيته داخل وخارج زمام مجتمع الدراسة أما مجموع الملكية داخل مجتمع الدراسة تبلغ ٤٠ فدانا ، ويمتلك معظم الالات والأدوات الزراعية الحديثة ، ويقوم ببعض النشاطات الاستثمارية خارج نطاق العملية الزراعية ويبلغ من العمر ٥٥ عاما .

الحالة الثانية :

وهى لمزارع يحوز ١٧ فدانا بالملكية يقوم بزراعتها بالمحاصيل النقدية فيما عدا مساحات قزمية يقوم بزراعتها بالمحاصيل التقليدية ، بالاضافة الى تأجير هذه المساحات التى تزرع بالمحاصيل التقليدية تأجيرا موسميا خارج نطاق الضريبة بايجار قدرة ٧٠٠ جنيه ، حيث وصل ايجار القيراط سنويا الى ٣٠ جنيه ، ويتولى بعض المناصب الادارية بالقرية ، ويحوز الأدوات الزراعية الحديثة لاستخدامها فى عملية الانتاج الزراعى .

الحالة الثالثة :

وهى لمزارع يحوز ٥٫٥ أفدنة عن طريق الشراء ، يقوم بزراعة غالبيتها بالمحاصيل النقدية والآخر بالمحاصيل التقليدية ويمتلك معظم الأدوات الزراعية الحديثة .

الحالة الرابعة :

وهى لمزارع يحوز ٥ أفدنه عن طريق الملكية يقوم بزراعة غالبيتها بالمحاصيل النقدية والجزء الآخر بالمحاصيل التقليدية ، ويعمل بالتجارة

(تجارة البقالة والحبوب) ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة ٠

الحالة الخامسة :

وهى لمزارع يحوز ٤ أفدنة عن طريق الملك وهو يقوم بزراعة المحاصيل النقدية الموسمية والمحاصيل التقليدية ، ويقوم باستثمار الفائض من الانتاج الزراعى بشراء أرض زراعية جديدة ولا يؤمن بزراعة المحاصيل النقدية الدائمة ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة الى جانب الأدوات الزراعية التقليدية ٠

الحالة السادسة :

وهى لمزارع يحوز ثلاثة أفدنة زرع الثلث منها بالمحاصيل النقدية الدائمة والمساحة الأخري بالمحاصيل التقليدية ، ويتولى بعض المناصب الادارية والسياسية ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة ٠

الحالة السابعة :

وهى لمزارع يحوز فدانين ، فدانا عن طريق الشراء وفدانا عن طريق الايجار بالقيمة الضريبية الرسمية قام بزراعة فدان الملك بالزراعة النقدية المستديمة ، حيث قام بشرائه من عائد ، هجرته مع أخيه الى الدول العربية ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة والتقليدية ٠

الحالة الثامنة :

وهى لمزارع يحوز فدانا ونصف فدانا قام بزراعته بالمحاصيل النقدية ويعمل بنشاط استثماري خارج العملية الزراعية ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة ٠

الحالة التاسعة :

وهى لمزارع يحوز فدانا ونصف فدان بالايجار الضريبى الرسمى (سبعة أمثال الضريبة) قام ابنه الوحيد بشراء جرار زراعى من عائد العمل بسوق العمل بالدول العربية وذلك عن طريق بنك القرية بالتقسيط ·

الحالة العاشرة :

وهى لمزارع يحوز فدانا بالايجار وسبعة قراريط عن طريق الشراء ، وذلك من عائد ، عمله مع أخيه فى أعمال التشييد والبناء ويستخدم الأدوات الزراعية الحديثة والتقليدية ·

الحالة الحادية عشرة :

وهى لمزارع يحوز فدانا قام بشراء جرار زراعى نظير بيع عشرة قراريط من حيازته للعمل عليه لكى يدر عليه عائدا أفضل من عائد الزراعة ·

الحالة الثانية عشرة :

وهى لمزارع يحوز نصف فدان ، يقوم بزراعته بالمحاصيل التقليدية ويعمل بالعمل بخارج العملية الزراعية حيث يعمل بالتجارة ·

ثانيا : غير الحائزين :

الحالة الثالثة عشره :

وهى لعامل زراعة باليومية مازال يعمل بها ، وهاجر اثنان من ابنائه الى العمل بالدول العربية ·

الحالة الرابعة عشره :

وهى لعامل زراعى باليومية يعمل هو وأولاده بالعمل الزراعى بالأجـــر وفضل عمل ابنائه معه على التعليم ٠

الحالة الخامسة عشرة :

وهى لعامل كان باليومية فى العمل الزراعى ثم هاجر الى سوق العمـــل بالدول العربية ، وقام بعدعودته بانشاء بوتيك ومحل تجاري يقوم ببيـــع الأدوات الاستهلاكية والمشروبات٠

الحالة السادسة عشرة :

وهى لعامل زراعى باليومية ، هجر العمل الزراعى والتحق بسوق العمـــل العربية ، عـزف عن العمل بالعمل الزراعى بعد عودته وقام بشراء سيارة نصـــف نقل للعمل بها ٠

الحالة السابعة عشرة :

وهى لعامل كان يعمل باليومية فى العمل الزراعى وأسرته هاجر ابنـــاؤه جميعا للعمل فى سوق العمل بالدول العربية ثم عملوا بعد عودتهم فى قطـــاع التشييد والبناء ٠

الحالة الثامنه عشرة :

وهى لعامل كان يعمل بالزراعة ثم هاجر للعمل بسوق العمل العربيـــة ثم عمل بعد عودته بقطاع الخدمات بالمدينة ، ثم عمل بقطاع التشييد والبناء ٠

الحالة التاسعة عشرة :

وهى حالة لأحد الموظفين المعارين الى الدول العربية وتعكس حالته التغير فى حياة الموظف بعد عودته من الهجرة للعمل بالدول العربية .

الحالة العشرون :

وهى الحالة لحرفى قام بافتتاح ورشة لاصلاح الالات الزراعية والسيارات وبعد هجرة للعمل الزراعى ، وهجرته الى المدينة ، ثم عودته للقيام بالعمل الحرفى .

الحالة الحادية والعشرون :

وهى حالة لحلاق ، يعكس كيف تغيرت طريقة حصوله على أجرة مقابل عملة من نظام الحصول على المحاصيل (المسانيه) الى الأجور النقدية ، ثم هجرة لهذا العمل نتاجا لعمل ابنه الوحيد والانفاق عليه .

الحالة الثانية والعشرون :

وهى حالة لجمال يقوم بنقل المحاصيل ولا سيما المحاصيل التقليدية والنقدية الموسمية ويعكس التغير فى طريقة حصوله على أجرة من الطريقة التقليدية الى الطريقة النقدية .

خامسا : خطة التحليل وعرض النتائج :

اعتمد الباحث فى خطته لتحليل وعرض نتائج الدراسة الراهنه والتى تجيب عن التساؤلات المطروحة فى أهداف الدراسة ، على القيام بتحليل الحالات المدروسة ، من أجل التوصل الى النتائج والاستخلاصات العامة التى تجيب عن تساؤلات الدراسة .

جدول رقم (٥) يوضح

حالات الدراسة الحائزة للأرض الزراعية والأدوات الزراعية المستخدمة والنمط المحصولى المنتج .

	نوع الحيازة			عدد الأفدنة	الأدوات الزراعية المستخدمة		نوع المحاصيل		نمط الانتاج		الاستفادة من الجمعية	الاستفادة من بنك القرية
	أرث	شراء	اصلاح وايجار		تقليدية	حديثة	تقليدي	نقدي	نقدي	معيشى	الاستفادة من الجمعية الزراعية	الاستفادة من بنك القرية
١	٥ف	٦٥ ف		٧٠		✓	٥ ف	٦٥ ف	✓		✓	✓
٢	٢ف	١٥ف		١٧		✓	٢	١٥	✓		✓	✓
٣	٢	٨		١٠		✓	١	٩	✓		✓	✓
٤		٨		٨		✓	١	٧	✓		✓	✓
٥	٢	٢		٤		✓	١	٣	✓		✓	✓
٦	١ر٥	١	٥ر	٣٠	✓	✓	٥ر	٢ر٥	✓	✓		✓
٧	١	١	٢		✓	✓	١	١	✓	✓		✓
٨	٥ر	٥ر	٥ر	١ر٥	✓	✓	٥ر	١	✓	✓		✓
٩		١	٥ر	١ر٥	✓	✓	٥ر	١	✓	✓		✓
١٠	٥ر	٥ر	١		✓	✓	١	—		✓		✓
١١	٥ر	٥ر		١	✓	✓	١	—		✓		
١٢		٥ر		٥ر	✓	✓	٥ر	—		✓		

يمثل هذا الجدول بيانات الحالات التى تحوز ارضا زراعية ومصدر الحيازة والادوات الزراعية المستخدمة فى العملية الزراعية ونوع المحاصيل ونمط الانتاج ومدي الاستفادة من كل من الجمعية التعاونية وبنك القرية .

خاتمة :

تناول هذا الفصل : البحث أدواته وقضاياه ومنهجيته :

أولا : أهمية الدراسة والهدف منها وتساؤلاتها : حيث ترجع أهميـــة الدراسة الى أن الدراسات والبحوث التى اجريت حول موضوع البحث الراهـــن " التغير الثقافى فى القرية المصرية فى حقبة السبعينات " لا تزال قليلة ولا سيما فى مجتمعنا المصري ومن ثم تصبح هذه الدراسة واجبا علميا خاصة فى ظـــل التغيرات التى طرأت على المجتمع المصري فى حقبة السبعينات وتركت تأثيـــرات بالغة التغير فى الريف المصري مما أدي الى تغير اساليب الحياة القروية فـــى نواحيها المختلفة ، وما نعنيه بالتغير الثقافى هو : التغير الاجتماعـــى والحضاري أي التغير فى أسلوب الحياة التى يحياها المجتمع ، ووسيلة العيـــش التى يعيشها ابناء هذا المجتمع بما فى ذلك التغيرات المادية واللامادية التـى تترك بصماتها على العلاقات الاجتماعية لهذا المجتمع . ومن ثم يصبح هـــدف الدراسة هو التعرف على التغيرات فى أساليب الحياة القروية وعلاقة ذلـــك بالتغيرات الحادثة فى المجتمع القومى بصفة عامة ، وذلك من خلال عدة تساؤلات (٢٢ تساؤلا) تشمل جوانب التغير المادية واللامادية .

ثانيا : مجالات الدراسة : وتشمل :

أ ــ المجال الجغرافى : حيث اجريت الدراسة فى احدي قري محافظة المنوفية (محله سبك) التابعة لمركز اشمون .

ب ــ المجال البشري : حيث بلغ تعداد سكان هذه القرية حسب أخـــر التعدادات ٦٢١٥ نسمة وصلت الى ٩٥٠ر٩ نسمة وقت اجراء هذه الدراسة .

جـ ــ المجال الزمنى : حيث تم الاطلاع على السجلات الرسمية الخاصـــة بالجمعية الزراعية وسجلات التموين فى عام ١٩٨٤ ، حيث تم اختيـــار الحالات ثم اجريت الدراسة فى النصف الأول من عام ١٩٨٥ لجمع بيانات

حالات الدراسة ، وذلك من خلال معايشة الباحث لمجتمع الدراسة ٠

ثالثا : مصادر جمع البيانات وأدواتها ، حيث يستخدم الباحث مختلف الأساليب والمناهج التي تمكنه من تحقيق الأهداف التي يسعى اليها البحث وكيفية توظيفها بما يتناسب مع طبيعة البحث وقد تم : استخدام عدة مصادر لجمع البيانات منها : الوثائق التاريخية والاخباريون والملاحظة والمقابلات الجماعية المفتوحة ثم دراسة الحالة والتي تشمل السن والحالة المهنية الأساسية والاضافية وحجم حيازة الأرض الزراعية وعدد الابناء وحالاتهم التعليمية والمهنية ومصدر الحيازة الزراعية (أرث ـ شراء ـ اصلاح زراعي ـ والأدوات الزراعية المستخدمة تقليدية أم حديثة) ونوعية التركيب المحصولي ونمط الانتاج ثم بيانات عن الأسرة والانتاج المعيشي المتغير ، وأوجه استثمار الفائض ومشكلة الأيدي العاملة والهجرة والتعليم والزواج وتقسيم العمل المنزلي ثم المسكن والأدوات المنزلية التي تعكس تغير نمط الاستهلاك ومن ثم توجهات العمالة ومشاركتها وقد تم اختيار اثنين وعشرون حالة ممثلة لجميع جوانب الحياة في القرية مجتمع الدراسة تعكس مجمل اساليب الحياة في القرية مجتمع الدراسة ٠

رابعا : خطة التحليل وعرض النتائج : حيث اعتمد الباحث في خطته لعرض النتائج المتعلقة بالدراسة الراهنة وتحليلها والتي تجيب على التساؤلات المطروحة في أهداف الدراسة من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مصادر جمع البيانات المختلفة التي استخدمت في بحثنا الراهن بالاضافة الى تحليل الحالات المدروسة من اجل التوصل الى النتائج والاستخلاصات العامة التي تجيب عن تساؤلات الدراسة ٠

الفصل الخامس

البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقرية مجتمع الدراسة

الفصل الخامس

مقدمة :

يتناول هذا الفصل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقرية الدراسة حيث يجدر بنا أن نلقى نظرة عامة على مجتمع الدراسة والتى تتمثل فى الموقع الجغرافى والبشري للدراسة من منطلق أن الباحث العلمى الذي يتناول ظاهرة ما بالدراسة فى أي مجتمع من المجتمعات البشرية بالدراسة والتحليل ينبغى أن يحدد بداية النطاق الجغرافى والبشري وأن يعطى صورة واضحة المعالم عن مجتمع الدراسة من حيث ملامح البناء الاجتماعى والاقتصادي والسياسى للقرية مجتمع الدراسة ، ومن ثم يتناول هذا الفصل :

أولا : ١) الموقع الجغرافى .

٢) القرية لمحة تاريخية .

ثانيا : البناء الاقتصادي لمجتمع الدراسة .

كذلك يتناول هذا الفصل ملامح البناء الاقتصادي ومنها :

١) التركيب الحيازي .

٢) التركيب الطبقى .

٣) وسائل الانتاج الزراعى .

٤) التركيب المحصولى .

٥) خصائص القرية الاجتماعية والديموجرافية والتى تشمل على : عدد السكان حسب النوع والديانة والحالة التعليمية والنوع وحسب النشاط الاقتصادي .

٦) طبيعة الخدمات وأهم المؤسسات التى تتمثل فى : الجمعية التعاونية الزراعية والمؤسسة التعليمية للتعليم الالزامى والوحدة الصحية وجمعية تنمية المجتمع والجمعية الاستهلاكية .

ثالثا : البناء الاجتماعى والذي يتناول البناء العائلى أو الاسري.

ويتناول هذا الفصل أيضا مظاهر التغير فى القرية مجتمع الدراسة والتى تتمثل فى العوامل أو المظاهر التالية :

١) سلعية الأرض وتداولها.
٢) استيراد أو الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الحديثة.
٣) تهميش الانتاج الزراعى التقليدي.
٤) نقص قوة العمل الزراعى.
٥) نمو الأنشطة الهامشية وتزايد الاستهلاك.
٦) تغير ملامح البناء الطبقى.
٧) تفكك البناء العائلى وتغير شكل العائلة الممتدة وانتشار الأسرة النواه أو المستقلة.

يجدر بنا أن نلقى بنظرة عامة على مجتمع الدراسة والتى تتمثل فى الموقع الجغرافى والبشري للدراسة الراهنة، وذلك انطلاقا من منطلق مؤداه أن الباحث العلمى الذي يتناول ظاهرة ما فى أي مجتمع ينبغى أن يحدد بداية النطاق الجغرافى والبشري لدراسته وأن يعطى صورة واضحة المعالم عن مجتمع الدراسة من حيث ملامح البناء الاقتصادي والاجتماعى والسياسى .

أولا : ا الموقع الجغرافى :

تقع قرية " محلة سبك " ضمن النطاق الاداري لمحافظة المنوفية وتقع على بعد ٤٥ كيلو مترا شمالى القاهرة وتبعد عن عاصمة المحافظة " شبين الكوم " بمسافة ٤٠ كيلو مترا .وتخضع للنطاق الاداري لمركز " اشمون " وتبعد عنه بمسافة ٧ كيلو مترا شرقا ، وانشئ هذا المركز — اشمون — سنة ١٨٢٦ م — باسم قسم اشمون جريس . وكانت دائرة اختصاصة تشمل عدة بلاد منها مجتمع الدراسة " محلة سبك" وفى سنة ١٨٧١ سمى مركز اشمون ولا يزال بها حتى اليوم . (١)

ثانيا : القرية لمحة تاريخية :

يذكرها محمد رمزي بأنها — محله سبك — من القري المصرية القديمة ، اسمها الأصلى محلة سبك العبيد، وردت به فى قوانين ابن مماتى من أعمال المنوفية وفى تحفه الارشاد ، وفى التحفه باسمها الحالى من أعمال المنوفية (٢) .

وفى تاريخ ١٢٦١ هـ فصل من محلة سبك ناحية أخري باسم منشأة نصر ،

---

(١) القاموس الجغرافى للبلدان المصرية منذ عهد قدماء المصريين الى ١٩٤٥، وضعه وحقق عليه محمد رمزي، القسم الثانى ، الجزء الثانى ١٩٥٨، ص ١٦ .

(٢) القاموس الجغرافى للبلدان المصرية منذ عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ وضعت وحقق عليه محمد رمزي، القسم الثانى الجزء الثانى ١٩٥٨ ص ١٦ .

وفى فك الزمام - زمام مديرية المنوفية سنة ١٩٠١م، ألغيت وحدة هذه المنشأة، واضيف زمامها الى زمام محلة سبك فصارتا ناحية واحدة باسم محلة سبك ومنشأة نصر (١) .

ويذكرها على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية : بانها : - محله سبك - من القري القديمة والتى تتبع مديرية المنوفية، وهى قرية ملتفة بمجموعة كثيفة من الاشجار وبها جامع بمئذنه، وبها معمل للدجاج(٢)، وتبعد عن قرية أبو رقبه بخمسة كيلو مترات، وعن قرية النعناعية بسته كيلو مترات ، (٣)

وتعرف الان فى السجلات الرسمية، سواء الجمعية التعاونية او بنك القرية أو المركز الذي تتبع له اداريا - اشمون - وفى هيئة البريد باسم قرية " محلة سبك " .

ثالثا : البناء الاقتصادي :

كان النمو الاقتصادي بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ واضح المعالم من خلال تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي وبنائها لاقتصاد وطنى مستقل غير تابع للاحتكارات الأجنبية، فقد كانت الدولة تهدف الى تحقيق هدفين مشتركين من خلال تدخلها هذا، الأول هو تقليص تبعية مصر لقوي الهيمنه الغربية فى النظام الرأسمالى الدولى ومحاربة الاستغلال داخليا وخارجيا حتى تنطلق قوي الانتاج الوطنية وتحقق مستوي لائقا للمواطنين فى الجوانب المعيشية(٤) والآخر هو تكريس الاستقلال الوطنى واعادة توزيع الثروة ، فتكون القطاع العام وبدأت

(١) المصدر السابق ص١٦٧ .
(٢) المصدر السابق ص١٦٨ .
(٣) على باشا مبارك ، الخطط التوقيعية، المطبعة الكبري الاميرية ببولاق : مصر ١٣٠٥ هـ الجزء السادس عشر ص٦٨ .
(٤) انظر : سعد الدين ابراهيم، التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات ، مرجع سابق ص٢٨ .

حركة التأميمات وبدأت الدولة تتبنى التخطيط كفلسفة وتطبيق (١) .

بيد أن السياسة الاقتصادية التي كانت تمارس في حقبة السبعينات ـ من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي ـ اكدت على عدة مبادئ مختلفة تماما عن سابقتها وتتمثل في اباحة الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، واتاحة النمو لهذه الملكية الخاصة بلا قيود من خلال النمو غير المحدد لرأس المال الخاص والمحلي وأيضا رأس المال الأجنبي ، ثم تدعيم القطاع الخاص واعطاؤه الدور القيادي في عملية التنمية والغاء مبدأ التخطيط وفتح المجال امام عمل قوانين التطور الرأسمالي (٢) .

وكان للنظام العالمي باعتباره كيانا متماسكا اثره في اعاقة تنمية العالم الثالث ، حددت كثير من اشكال المؤسسات والهياكل لتحل محل القيم والاشكال والعلاقات القديمة ، وليحل اقتصاد النقود والصناعة محل الأشكال الاقتصادية القديمة أو السائدة (٣) وقد شهدت مصر في حقبة السبعينات تخليها عن الجهد التنموي المستقل وتوجهها نحو المشاركة في النظام العالمي من خلال متطلبات الموقف التابع ، حيث تم ادماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي بواسطة حلقات حديدية محكمة (٤) .

واذا كان القطاع الزراعي هو القطاع الأهم في الاقتصاد المصري باعتباره القطاع الذي يمثل الثقل في مصر حيث يسكنه ٥٦٪ من عدد السكان ، فقد سعت الزعامة السياسية في الحقبة الأخيرة لفرض التبعية على القطاع الزراعي ،

(١) ق ٠ أ ٠ لوتسيكفتش : عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي مرجع سابق ص٦
(٢) عبد القادر شهيب : مرجع سابق ص ١١٠ .
(٣) سعد الدين ابراهيم : نحو نظرية سوسيولوجية ... مرجع سابق ص ٥٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٥٧ .

وساعد على ذلك ـ خلال حقبة السبعينات ـ وجود زعامة سياسية لا تمتلك ايديولوجيا واضحة للتنمية المستقلة وانبهارها بمنجزات الغرب الرأسمالي [١] ، ومن العوامل الاقتصادية التي أدت الى حدوث التغيرات في البناء الاقتصادي : محدودية الرقعة الزراعية وزيادة السكان : وتبلغ مساحة الأرض الزراعية في مصر حوالى ٦ مليون فدان بينما وصل عدد السكان حوالى ٤٦ مليون نسمة ، وتعتبر المساحة المنزرعة ثابتة تقريبا على مدي الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٨٤ ، حيث لم تزد الا بنحو ٠ر٢ مليون فدان ، وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٣١ ٪ من الفدان الى نحو ٠ر١٣ من الفدان خلال الفترة المشار اليها [٢] ، كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من نحو ٠ر٤٨ من الفدان المحصولي الى نحو ٠ر٢٣ ٪ من الفدان المحصولي خلال نفس الفترة ، الأمر الذي أدي الى عجز الانتاج الزراعي عن الوفاء بمتطلبات السكان [٣] .

ونظرا لمحدودية الرقعة الزراعية فهناك تنافسا بين الانسان والحيوان عليها فتبلغ المساحة المنزرعة بالقمح في موسم شتاء ١٩٨٣ نحو ١ر٣ مليون فدان في حين تبلغ مساحة البرسيم ٧ر٢ مليون فدان وأي زيادة في أي من هذه المحاصيل تكون على حساب المحصول الآخر ، ومرد ذلك الى التوسع في المحاصيل النقدية التي أدت الى تناقص المساحات المحصولية التقليدية [٤] .

وأيضا عدم الاهتمام بالزراعة حيث ساهمت قوانين الانفتاح الاقتصادي في تغيير علاقات الانتاج وتحويلها من نطاق الملكية العامة لوسائل الانتاج الى تدعيم علاقات الملكية الخاصة ، وساهمت كذلك في تغيير الوزن النسبي لقوي الانتاج الرئيسية المتمثلة في الزراعة والصناعة حيث ظهرت تحولات تشهد

---

(١) على ليله : التوجه الاستهلاكي في القرية المصرية ، مرجع سابق ص ٢٢ .
(٢) محمد فودة : التغيرات في القرية في الحقبة الأخيرة ، مرجع سابق ص ١٩٨ .
(٣) المرجع السابق
(٤) سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ص ٣٠

بخطورة السياسة الاقتصادية الجديدة (الانفتاح الاقتصادي) فعلى الرغم من مساهمة الزراعة فى الدخل القومى بنسبة ٥ر٤٤٪ بين عامى (٧١–١٩٧٥) الا أن الانتاج الزراعى ظل فى حالة من الركود على الرغم من التوسع الرأسمالى [١]. حيث انخفضت المساحة المحصولية فى مصر كلها من ٨ر١١ مليون فدان فى عام ١٩٧٤ الى ٥ر١٠ مليون فدان فى ١٩٧٦، بينما قلت أو انخفضت المساحة المخصصة للأرز والقمح وهى الغذاء الاساسى الشعبى وزادت المساحة المخصصة للخضر والفاكهة من أجل ارباحها [٢] وقد أدي هذا الى انخفاض نصيب الزراعة من الناتج الاجمالى من ٣١٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٢٤٪ فى عام ١٩٨٠ [٣].

وقد شكلت أيضا اعادة صياغة النمط المحصولى للزراعة المصرية آلية من اليات التبعية ، فبدلا من العمل على تطوير المحاصيل التقليدية ، اتجه عدد كبير من كبار ومتوسطى الحائزين الى التحول من زراعة المحاصيل التقليدية الى زراعة الخضر والفاكهة– بل وامتد هذا التحول ليشمل جانب كبير من صغار المزارعين – وهم الذين لم يكن لديهم ميل نحو هذه الزراعة – ومن ثم، زادت مساحة الفاكهة من ٢٥٨ الف فدان سنة ١٩٧٣ الى ٣٢١ الف فدان سنة ١٩٧٧ ، وزادت نسبة الخضر من ١٨٦ الف فدان الى ٢١٤ الف فدان عن نفس الفترة [٤] ومن ثم فان هذا التحول يكون على حساب الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، الذي سوف يجد نفسه مجبرا لتأكيد روابط التبعية للسوق العالمى من أجل بيع منتجاته والبحث عن استيراد حاجياته من الحاصلات الزراعية [٥] وقد انعكس ذلك على مجتمع الدراسة ، حيث اتجه كثير من كبار ومتوسطى الحائزين – بل

---

(١) جوده عبد الخالق : مرجع سابق ص٣٨٣.
(٢) فؤاد مرسى : مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها : مرجع سابق ص٣٨.
(٣) سعد الدين ابراهيم : مرجع سابق ص٢٩.
(٤) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ، مرجع سابق ص٤٤٣.
(٥) على ليله : المرجع السابق ص٢٥.

وشمل فى الفترة الأخيرة بعضا من صغار الحائزين ـ الى زراعة الخضر والفاكهة فبلغ عدد الأراضى التى زرعت بالمحاصيل النقدية ـ الفاكهة الى ٢٨٨ فدان من اجمالى المساحة الزراعية (٩٣٥ فدان) وشكلت اعادة صياغة النمط المحصولى اتجاها متزايد فى القرية من أجل عائد أفضل على حساب المحاصيل التقليدية للغذاء ، وهو اتجاه يكشف عن تغير لم يكن معهودا من قبل"(١) .

وتعتبر هجرة الفلاحين ـ كأحد القطاعات المهاجرة ـ الى البلاد البترولية من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى ، ومن ثم فاذا كانت الهجرة قد ساعدت على حل بعض المشكلات على المستوي الفردي فلا شك أنها جعلت المشكلة المجتمعية اكثر تعقيدا (٢) .

وقد يسرت المتغيرات العالمية ـ النظام العالمى ـ عمليات الهجرة بقوي دافعة من بلاد المنشأ وقوي جاذبة فى المجتمعات النفطية ، واستهدفت قوي النظام الرأسمالى استعادة مصر تابعة من جديد للنظام العالمى ، وذلك عن طريق اتاحة الفرص لدخول الاستثمار الأجنبى ، حيث كان من الضروري تفريغ المجتمع من قواه الشابة القادرة على التغيير أو رفض التوجه الجديد ، ومن ثم فقد كان من الضروري اعجاز المجتمع اولا عن استيعاب طاقاته العاملة ، واستهدفت كذلك افراغ المجتمع من قوي التغيير اثناء مرحلة التسلل الرأسمالى الى المجتمع المصري واضعاف القدرة الانتاجية المحلية كما وكيفا بسحب قوي الانتاج المؤهلة بما يساعد على تنشيط الطلب على المنتجات الغربية (*) بالاضافة الى اذكاء التوجهات الاستهلاكية على النمط الغربى بما يفتح سوقا امام الغرب الرأسمالى .

---

(١) انظر حالات الدراسة ـ تلك التى صورت تزايد الاتجاهات نحو الزراعات الرأسمالية لربحيتها وهو يعكس نوعا من التغير داخل القرية مواكبا للتغيرات العالمية .

(٢) على ليله : المرجع السابق ص٣٧ .

(*) أدي ذلك الى هجرة اكثر من ٣٥٠ عامل زراعى الى البلاد العربية أدت بدورها الى نقص قوة العمل الزراعى والاعتماد على الالات التكنولوجية وتزايد مظاهر الاستهلاك والرخاء الزائف ، انظر حالات الدراسة .

وقد أدي ذلك الى حدوث تغيرات عميقة على بنية القرية مجتمع الدراسة منها نقص قوة العمل ، مما أدي الى ارتفاع اجرها اليومى وساهم ذلك فى زيادة الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية التى تعتمد على الالات التكنولوجية الغربية ، بالاضافة الى تزايد التوجه الاستهلاكى .

واتجهت التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية نحو الشريحة المتوسطة والسعى لتأكيد التبعية خلال السبعينات لصالح كبار ومتوسطى الملاك ، ومثلما كانت الفترة من الخمسينات وحتى نهاية الستينات لصالح الحيازات الصغيرة والشرائح الدنيا ، فاننا نجد أن اجراءات السبعينات لصالح كبار ومتوسطى الملاك وانعشت كثيرا من امالهم ، حيث قامت مجموعة من الظروف التى ساعدت على خلق أوضاع جديدة لهذه الشريحة داخل بناء القرية المصرية ، ومن ذلك مثلا اتجاه أصحاب الملكيات الدنيا والقزمية الى بيع ما تبقى من حيازاتهم القزمية ، ففى مواجهة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والأمل البراق فى المجتمعات النفطية ، اتجهت اعدادا كبيرة من صغار الحائزين الى التخلص من مساحاتها القزمية للحصول على سيولة نقدية من أجل السفر الى الدول النفطية [1] هذا الى جانب أن الحيازات القزمية قد تفتتت عن طريق التوريث الاسلامى ، بالاضافة الى مجموعة التشريعات التى عملت لصالح كبار ومتوسطى الملاك مثل قوانين اخلاء الأرض المستأجرة ، التى حققت سهولة طرد المستأجرين الصغار ، مما ادي الى ارتفاع ايجار الأرض التى يقومون بتأجيرها من الباطن ، والتى تشكل ظلما للفلاح الصغير ، هذا بالاضافة الى استفادة كبار ومتوسطى الملاك من التسهيلات التى

---

(١) انظر حالات الدراسة ، التى تكشف كيف أن السفر الى البلاد البترولية تعد حلما يبيع من أجله القري البسيط كل ما يملك من أجل هجرته الى البلاد العربية حيث تكشف الحالة رقم (٧) يعنى الأربع قراريط اللى بعتهم كانوا هما يعملوا ايه لو بازرعهم .... أنا نضفت نفسى وسافرت وربنا كرمنى ... أحسن مما كان معاي الأرض .

يسرتها فترة الانفتاح الاقتصادي ، واقامة المشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية [1] وحيازة الآلات التكنولوجية الحديثة ، والات النقل وسيارات الأجرة من جانب المهاجرين مما أدي الى فرض تغير في البناء المهني للقرية ، وارتفاع اسعار الأرض الزراعية ، ومزيدا من الهجرة من جانب الشرائح الدنيا وفقراء المزارعين وصغارهم ، ميلا نحو مجاراة الوضع الجديد بالحصول على سيولة نقدية.

رابعا : ملامح البناء الاقتصادي لمجتمع الدراسة :

١) ملامح التركيب الحيازي :

قام الباحث بتفريغ سجلات الحيازة الزراعية من واقع سجلات الجمعية التعاونية الزراعية ، ومطابقة ذلك على خريطة المساحة الموجودة للتعرف على ملامح التركيب الحيازي للأرض الزراعية لمجتمع الدراسة .

وتبلغ مساحة الأرض الزراعية من واقع خريطة المساحة ومن جملة الأحواض بالقرية ٩٣٥ فدانا موزعة على ـ ٨١٣ ـ حائزا ، يحوز غالبيتهم لحيازات أقل من فدان وهى موزعة كالتالى :

جدول رقم (٦)
يوضح التركيب الحيازي لمجتمع الدراسة

الفئة الحيازية	عدد الحائزين	النسبة
اقل من فدان	٤٢٠	٥٢٪
من ١ـ٢ فدان	٢٤٠	٢٩٪
من ٢ـ٥ فدان	١٣٦	١٦,٥٪
من ٥ـ١٠ فدان	١٤	٢٪
من ١٠ أفدنه فأكثر	٣	٥,٪
المجموع	٨١٣	١٠٠٪

* تم تفريغ هذه البيانات الخاصة بالحيازة الزراعية ، وعدد الحائزين من واقع السجلات الزراعية بالجمعية التعاونية في مجتمع الدراسة .

وتكشف معطيات الجدول السابق عن تجانس واضح فى حجم الحيازة الزراعية ، حيث يتركز غالبية الحائزين فى فئة أقل من فدان ، وفئة من فدان الى ٢ فدان ، وينخفض هذا العدد كلما زاد حجم الملكية الزراعية ، حيث ينخفض عدد الحائزين فى فئة من ٢ــ٥ افدنة ، وينخفض بشكل صارخ فى فئتى من ٥ الى عشرة أفدنه ، وفى فئة اكثر من عشرة افدنه ٠

ويعكس ذلك التفاوت الواضح فى حجم الملكية الزراعية فى الريف المصري ، حيث تكشف عن التناقضات الواضحة أو التناقضات السافرة فى توزيع الملكية الزراعية فى المجتمع المصري ، وتكشف بدورها عن عدم العدالة فى توزيع الملكية الزراعية على مستوي المجتمع المصري ، حتى بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى والذي أدي بدوره الى أن استمرار عدم العدالة فى علاقات الانتاج مازال قائما ، حيث أن ٩٤٫٥٪ من الملاك لا يزالون يملكون ٥٧٫١٪ من الأرض ، فى حين أن ٥٫٥٪ من الملاك لا يزالون يملكون ٤٢٫٩٪ ، فضلا عن أن حيازات الأول أقل من خمسة أفدنه[1] .

وتكشف معطيات الجدول السابق حسب الشرائح الحيازية المختلفة عن الاتى :

١) ان ٤٢٠ حائزا يحوزون أقل من فدان من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا بنسبة ٥٢ ٪ أي ان اكثر من نصف الحائزين فى مجتمع الدراسة يحوزون اقل من فدان ٠

٢) ان ٢٤٠ حائزا يحوزون من ١ــ٢ فدان من جملة الحائزين والبالغ عددهم ــ ٨١٣ ــ حائزا بنسبة ٢٩٪

٣) انخفاض عدد الحائزين من ٣٠ــ٥ أفدنة حيث بلغ عددهم ١٣٦ حائزا

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، مرجع سابق ص١٢ ٠

من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا بنسبة ١٦٫٥٪ .

٤) انخفاض عدد الحائزين بشكل واضح في فئة الحائزين من ٥ـ١٠ افدنة حيث بلغ عددهم ١٤ حائزا فقط من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا بنسبة ٢ ٪

٥) انخفاض عدد الحائزين بشكل صارخ ممن يحوزون اكثر من ١٠ أفدنة بشكل يعكس عدم العدالة في ملكية الأرض الزراعية ، حيث بلغ عددهم ثلاثة حائزين من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا بنسبة ٥ر ٪

وتكشف التوزيعات الحيازية في مجتمع الدراسة التوزعات أو التركيب الحيازي للمجتمع القومي خاصة التوزيعات الحيازية لأقل من فدان عن تزايد هذه الشريحة حيث تبلغ فئة الحائزين لأقل من فدان على مستوي المجتمع المصري ٠٠ر١١٠ر٢ مليون من بين ٠٠٠ر٦٤٣ر٢ مليون مالك لأقل من خمسة أفدنة (١) . كنتاج لقوانين الاصلاح الزراعي بالاضافة الى عاملي الميراث وزيادة السكان ، والثبات النسبي للأرض الزراعية ، كنتاج لسوء توزيع الملكية الزراعية (٢) .

بيد أن تأمل كشوف الحيازة ومقارنة الأسماء التي تنتمي الى أسر واحدة ، وذلك من خلال التعرف الفعلي والحقيقي على ظروف القرية ، يتضح أن بيانات الحيازة لا تكشف عن التوزعات الفعلية للحيازة الزراعية ، حيث يظهر لدي رب الأسرة من الحائزين اتجاه نحو توزيع الحيازة على الابناء ـ خاصة الذكور ـ والزوجات بحيث لا يظل مع رب الاسرة الا قدر ضئيل منها ، وتكشف عن أن التركيب الحيازي الرسمي على مستوي مجتمع الدراسة يختلف عن واقع الحيازة الفعلية

(١) فتحي عبد الفتاح ، القرية المصرية ، مرجع سابق ص ٢٠٤
(٢) المرجع السابق ص ص ٦٨ ـ ١١٩ .
— عبد الباسط عبد المعطي ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، مرجع سابق ص ١٢ .
— محمود عبد الفضيل : التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٨ .

حيث اكتشف الباحث ذلك من خلال مقابلة حالات الدراسة ميدانيا ومن خلال الاتصال بالاخباريين والعاملين بالجمعية بالاضافة الى معايشة الباحث لمجتمع الدراسة ، خاصة أن غالبية فئات الحائزين ممن تزيد حيازاتهم عن خمسة أفدنة يلجأون الى تفتيت حيازاتهم ـ رسميا فقط ـ بكشوف الجمعية الزراعية ، ويعود ذلك الى قانون الضرائب الذي يقرر عدم تحصيل الضرائب على الملكيات التي تحوز أقل من ثلاثة أفدنه والى بعض الأمور الأخري ـ حيث تبين من خلال مقابلة محصل الضرائب عن الأطيان الزراعية وهو ما يعرف باسم صراف القرية ـ أن تفتيت الحيازات الزراعية وخاصة الأكثر من خمسة أفدنة وتوزيعها على الأبناء والزوجات يعود الى قانون الضرائب الذي يقرر عدم تحصيل الضرائب على الملكيات التي تقل عن ثلاثة أفدنه ، كذلك يعود الى بعض الأمور الأخري كالحصول على تيسيرات وتسهيلات من بنك القرية فى شكل قروض والتى لا تتاح الا للحائزين فقط بالاضافة الى الرغبة فى توزيع الحيازة على الذكور من الابناء ، غير أن الباحث قد لجأ ـ فى اختيار حالات الدراسة ـ الى الاخباريين والمسئولين لتحديد الوضع الحيازي الفعلى مع مطابقة ذلك على البيانات الرسمية للتركيب الحيازي بالجمعية الزراعية .

٢) ملامح التركيب الطبقى لمجتمع الدراسة :

تتكون القرية من عدة عائلات تمثل احداها ٢٠ ٪ ، ونتاج لقوانين الاصلاح الزراعى اختفت احدي العائلات التى كانت تسيطر على الأراضى الزراعية نتاج لتوزيعها ، فى مقابل بروز عائلات اخري فى الحقبة الأخيرة وما اتيح لدي افرادها من سيولة نقدية الا ان هذه العائلات ذات عصبيات متوازنة باستثناء بعض العائلات الصغيرة ، الا ان التغيرات التى تمثلت فى قوانين الاصلاح الزراعى ثم التطورات اللاحقة التى تبلورت فى حقبة السبعينات وهجرة العمالة الزراعية وما أدت اليه من سيولة نقدية قد أدت الى تفكك النسق العائلى مما احدث نوعا من التوازن بين البدنات المختلفة ، ومع هذه التغيرات لم تعد ملكية الأرض الزراعية من محددات المكانة الاجتماعية وحدها ، فقد حملت تيارات

التغير فى الحقبة الأخيرة انشطة استثمارية خارج العملية الزراعية تضيف هيبة ومكانة اجتماعية لا تقل عن تلك التى تحققها ملكية الأرض الزراعية ـ انظر حالات الدراسة حيث كشفت عن أن ... " عمل فلوس عملت له هيبه زي الغناي " .

بيد أن التركيب الطبقي يستند الى حد على الحيازة الزراعية ـ ويعد فى حد ذاته اسلوبا اجرائيا يمكننا من خلاله التعرف بشكل عام على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى تميز كل شريحة من هذه الشرائح ومن ثم لطبيعة النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، (1) ويتكشف ذلك من خلال التركيب الحيازي ، حيث يتمركز غالبية الحائزين فى فئة أقل من فدان ويصل عددهم الى ٤٢٠ حائزا من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا ، وهو ما يكشف عن اتساع قاعدة الحائزين لشريحة أقل من فدان ، مما يكشف عدم العدالة فى التوزيع ، بينما يقل عدد الحائزين كلما زاد حجم الحيازة ، حيث يبلغ عدد من يحوزون من ١ ـ ٣ أفدنة ٦٦٠ حائزا ، ويزداد تركز الملكية الزراعية فى الشرائح الحيازية العليا حيث يبلغ عدد من يحوزون من ٣ ـ ٥ أفدنة ١٣٦ حائزا ، ١٤ حائزا فى الشريحة الحيازية من ٥ ـ ١٠ افدنة حتى تصل الى ثلاثة حائزين فى الفئة الحيازية لأكثر من ١٠ أفدنة .

أولا : طبقة كبار الحائزين : اكثر من ١٠ افدنه :

تكشف معطيات التوزيع الحيازي عن تركز هذه التوزعات فى حوزة قلة تحوز اكثر من عشرة أفدنه ، وتميل هذه الشريحة الى زراعة المحاصيل النقدية ـ محاصيل السوق ـ كالفواكه والموالح ، وتتسم باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة والاعتماد على العمل المأجور ، وتقوم بتأجير اجزاء من اراضيها بالقيمة الايجارية المؤقته ـ ما يعرف بالايجار الموسمي . وتمثل هذه الشريحة الرأسمالية الزراعية فى مجتمع الدراسة .

---

(1) انظر : محمود عوده : الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ١٦٨ .

ثانيا : متوسطوا الحائزون : من ٥ـ١٠ افدنه :

ويبلغ عدد الحائزين فى هذه الشريحة ١٤ حائزا من مجموع الحائـــزون البالغ عددهم ٨١٣ حائزا ، وتلجأ هذه الشريحة الى الاعتماد علـــى الالات الزراعية والعمل المأجور بالاضافة الى تزايد الاتجاهات نحو الزراعات النقديـــة ـ زراعات السوق الرأسمالية ـ

ثالثا : صغار الحائزين : من فدان حتى ٥ أفدنه :

ويبلغ عدد الحائزين فى هذه الشريحة الى ٣٧٦ حائزا من جملة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا ، أي أن ما يزيد عن ٤٠٪ من جملة الحائزون يقعـون فى هذه الشريحة ، وتعد الأسرة فى هذه الشريحة هي وحده الانتاج فيما قبـل حقبة السبعينات ، والاعتماد علي الزراعات التقليدية ـ محاصيل الغذاء الأساسية الا انها اتجهت فى الحقبة الأخيرة الي الزراعات النقدية ـ الزراعات الرأسمالية ـ بالاضافة الى الاعتماد المتزايد على الأدوات الزراعية الحديثة بسبب قلـــة الأيدي العاملة الزراعية نظرا لا نصرافها خارج العملية الزراعية ·

رابعا : فقراء الفلاحون : اقل من فدان :

ويبلغ عدد الحائزون فى هذه الشريحة الى ٤٢٠ حائزا من جملـــة الحائزين البالغ عددهم ٨١٣ حائزا يشكلون أكثر من ٥٢٪ من جملة الحائزيـــن على مستوي مجتمع الدراسة ، ويتجه افراد هذه الشريحة الى العمل المأجـــور والعمل خارج نطاق العمل الزراعي والهجرة الى سوق العمل العربية ويعتمدون فى زراعاتهم على الزراعات الأساسية التقليدية للغذاء كالذرة والقمح لســـد احتياجاتهم ، هذا الى جانب الميل نحو الزراعات النقدية كالخضروات من أجـــل الاستهلاك المنزلى والسوق ·

خامسا : طبقة المعدمون : العمال الزراعيين :

وتعد هذه الطبقة هي الأغلبية في البناء الاجتماعي بقرية الدراسة ، حيث تعاني هذه الطبقة من أشد انواع الفقر وأسوأ انواع القهر وسوء توزيع الدخل وانتشار الفساد والحرمان الاجتماعي ، حيث يوجد بمجتمع الدراسة العمال الزراعيين — عمال زراعيين وعمال يومية — من المحرومين من أي ملكية ، حيث يجمع الاستغلال بين بقايا أساليب القهر وأساليب الاستغلال الرأسمالية ، ولقد دفعت ضيق الرقعة الزراعية وسوء توزيع الملكية وسيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي الى زيادة جيش المعدمين في القرية ومن ثم افضت الى زيادة عمال الزراعة ، وهي الفئة التي يقع على كاهلها عبء التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي يذهب فيه ثمارها الى ملاك الأرض ، ويمثل هؤلاء اكثر من نصف العمالة في مجتمع الدراسة (٨١٣ حائزا من بين ٩٠٠٠ نسمة) مما يعكس ارتفاع طبقة عمال الزراعة والمعدمين في القرية ، ونظرا لمحدودية الرقعة الزراعية وزيادة السكان في القرية وتزايد طبقة كبار الملاك من حيث تركز الملكية على حساب صغار الملاك وفقراؤهم تحول جزء كبير من هؤلاء الى جيش المعدمين ووجدت هذه الطبقة متنفسا في حقبة السبعينات وما حفلت به من قوانين الانفتاح الاقتصادي وما صاحبه من هجرة الفلاحين الى سوق العمل العربية .

وتعد هجرة الفلاحين من عمال الزراعة المعدمين — والتي شملت أيضا بعضا من الحائزين وخاصة فقراء الحائزين وصغارهم — الى البلاد العربية البترولية لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفي ، وذلك من أجل تعويض نوع من الحرمان الاجتماعي الذي عايشه هذا القطاع الكبير ، ونتاجا لذلك تركت هذه العمالة المهاجرة أثرا كبيرا على مختلف قطاع الجوانب البنائية في القرية من ابرزها نقص العمالة الزراعية ، حيث اصبحت القرية وحدة تعاني نقصا حادا في قوة العمل الزراعي ، وهو ما أدي الى ارتفاع اجر العامل الزراعي ، الذي أدي بدوره الى مزيد من الاعتماد على الادوات والالات التكنولوجية الزراعية المستوردة لتعويض هذا النقص الحاد في الأيدي العاملة ، وهو نتاج

الانتاج الزراعى نتاج لهجرة العمالة الزراعية وزيادة الزراعات النقدية ولشيوع استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة وهو ما يكشف عن استمرار ظاهرة التمفصل من حيث الانتاج من أجل المعيشة مع الانتاج من أجل السوق (تزايد الزراعات النقدية واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة فى مقابل الزراعات الغذائية من جانب المستأجرين واعتمادهم على الانتاج المعيشى) وهو ما يعنى تعايش اشكال الانتاج قبل الرأسمالية مع الأشكال الانتاجية الرأسمالية (س٧ من الدراسة) - كما كشفت الدراسة عن مساهمة بنك القرية فى انتشار وحيازة واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة بالاضافة الى مساهمته فى تعضيد الزراعات الرأسمالية وتهميش عملية الانتاج الزراعى عن طريق قروض لا تستخدم غالبا الا خارج العملية الزراعية ـ كذلك كشفت الدراسة عن أن هذه المؤسسة (بنك القرية) وسيط رأسمالى يعمل على الافقار المستمر لصغار الفلاحين وفقراؤهم عن طريق الاستحواذ على مدخراتهم من أجل تسديد ديونهم من قروض الالات الزراعية والقروض الأخرى، كما كشفت الدراسة عن أن القروض التى يقترضها الفلاحون من بنك القرية تحت اسم مشروعات الأمن الغذائى لا تستخدم غالبا أو توجه نحو هدفها بل تستخدم خارج العملية الزراعية والأمن الغذائى الذي خصصت من أجله ومن ثم اتضح وهمية مشروعات الأمن الغذائى الى حد كبير فى القرية مجتمع الدراسة ، كما كشفت الدراسة عن تقلص استخدام الأدوات الزراعية التقليدية القديمة واختفاء كثير منها نتاج لانتشار استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة و لانتشار الزراعات الرأسمالية ، كما كشفت الدراسة عن اختفاء كثير من العلاقات التى كانت تميز الحياة القروية والتى كانت تعكس روح التعاون والبساطة والجماعية واتجهت نحو الفردية والتعقيد والا تجانس والمنفعة وهو ما يكشف عن تغير فى اساليب الحياة القروية والتى تكشف عن التغير الثقافى ، كما كشفت الدراسة عن تغير فى النمط الغذائى للقرويين نظرا لتهميش الانتاج الزراعى والحيوانى وعدم وفاء البيئة بمتطلبات أفرادها ومن ثم اعتماد هؤلاء القرويين على السوق وعلى الانماط الغذائية المستوردة وهو ما يكشف عن تغلغل الرأسمالية فى القرية بمجتمع الدراسة ، وهو ما يكشف أيضا عن تغيير فى اساليب

القرويين فيما يتعلق بنمط غذائهم حيث كان الاعتماد على ما هو متاح في البيئة التي يعيشون فيها . وهو ما يكشف عن تحول اقتصاديات القرية الى اقتصاد سوق ومن ثم تكاملة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي أسهم في ادماج القرويين فيه من خلال تغير نمط الغذاء الذي يعتمد في كثير منه على الأغذية المستوردة (س ٩ من الدراسة) كما كشفت الدراسة عن تغير قيمة الأرض وتقديسها والانصراف الى قيم أخري غيرها تدر دخلا نقديا متمثلة في المشروعات الاستثمارية والاستهلاكية مما أدي الى التهميش وضعف الانتماء وهو وما يكشف عن تغير في أساليب الحياة القروية التي كانت تدور حول قيمة الأرض وتقديسها ومن ثم تحول الثقافة القروية من ثقافة انتاجية الى ثقافة استهلاكية س ٨ ، ١٥ من الدراسة، كما كشفت الدراسة عن تغير في سلوكيات العمالة الزراعية المهاجرة نحو الاستهلاك الشره وما صاحب ذلك من تهميش لعمليتي الانتاج الزراعي والحيواني حيث شكل الحرمان التاريخي دافعا له فعاليته الى تزايد الاتجاه نحو الاستهلاك الكمالي والترفي (س ١٦ من الدراسة) من الأجهزة الحديثة والمستوردة تلك التي أصبحت مؤشرا من محددات المكانة الاجتماعية وهو ما يتسق مع دراسات أخري [1] كذلك كشفت الدراسة عن تغير شكل المنازل (النسق الايكولوجي) فلم تعد مساكن العائلة ملاصقة لبعضها ولم يعد تجمع العائلة في منطقة واحدة كما كان سائدا فيما قبل فترة التغير ولم تعد تصنع مما يتاح من البيئة في الاتجاه الغالب، بل أصبحت تشييد المنازل تشييدا حديثا وتأثيثها بتأثيثات حديثة بالاضافة الى اقتناء الأجهزة الحديثة والمستوردة بلغت الى حد أن الاستهلاك اتخذ شكل السلوكيات الاقطاعية نتاج للحرمان الذي عايشه الفلاح ، وهو ما يكشف عن تغويض العمل المنتج والاتجاه نحو مزيد من الاستهلاك الكمالي والترفي وهو ما يتسق مع بعض الدراسات [2] .

---

(١) على ليله : مرجع سابق ص ٢٨ .
عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ص ٣٢ .
(٢) انظر : محمود عوده :الفلاحون والدولة : مرجع سابق ص ١١٧ ـ ١٣٤ .
سمير نعيم : تطور نظم القيم : مرجع سابق ص ٤٨ .

الالات والأدوات التكنولوجية الغربية لأسلوب الانتاج الزراعى فى القرية المصرية ، ويمكن الزعم بأنه تحولا رأسماليا انتاجى فى القرية موضع الدراسة فى جزء كبير من زراعتها وأسلوب انتاجها .

ساعد فى هذا التغير غزو الأدوات والالات التكنولوجية الغربية المجتمع المصري فى الحقبة الأخيرة وزيادة استخدامها فى القرية المصرية عن طريق تسهيلات قامت بها أجهزة الحكم عن طريق — بنك القرية — الذي يعد وسيطا رأسماليا للنظام العالمى ، مما أدي الى الاعتماد المتزايد من قبل غالبية الفلاحين على الأدوات الحديثة . الا ان الأدوات التقليدية الزراعية لم تختفى تماما . حيث لازال المحراث البلدي يستخدم فى بعض العمليات الزراعية " كالبطاطس" والفأس والساقية الحديدية ، الا انه يمكن القول بان تزايدا كبيرا من قبل غالبية الفلاحين على اختلاف ملكياتهم وحيازاتهم الزراعية نحو استخدام الالات والأدوات الزراعية الحديثة فى الحرث والري والدراس ، مما يكشف لنا تغيرا ثقافيا تجاه استخدام هذه الأدوات وهجر الأدوات التقليدية ، وساهم فى ذلك انتشار الزراعات الرأسمالية ، وهجرة عدد كبير من العمالة الزراعية الى سوق العمل العربية ، وارتفاع اسعار الماشية وارتفاع أجور العمالة الزراعية .

ويكشف اسلوب وأدوات الانتاج فى الحقبة الأخيرة (فى القرية) عن تغلغل الاتجاه الرأسمالى فى قرية الدراسة سواء فى التركيب المحصولى أو فى أدوات الانتاج ، حيث زاد الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية وتهميش الزراعات التقليدية المتمثلة فى جوانب الغذاء الأساسية مما يعمق تبعية الريف المصري فى غذائه على الخارج ومن ثم تزايد الاعتماد على أدواته التكنولوجية التى تؤدي

حول هذا الموضوع انظر :
— محمود عوده : الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ،ص ١٧٠ — ١٧٥ .
— احمد الشافعى : دور التكنولوجيا ، مرجع سابق ص ٣٠٩ .
— احمد زايد : البناء السياسى : مرجع سابق ص ٣١٤ .

الى مزيد من التبعية .

٤) التركيب المحصولى : تهميش الغذاء الأساسى :

اتسمت القرية منذ أمد بعيد بالزراعات التقليدية ـ زراعات الغـذاء الأساسى ـ المتمثلة فى الذرة والقمح من أجل كفايتهم والبرسيم من أجـل ماشيتهم ، معتمدة فى هذه الزراعات على غذائها الأساسى ، حيث يتحقق الاكتفاء الذاتى للأسرة ويزيد عن كفايتهـا تصدره الى المدن المجاورة ، الا أن ريـاح السبعينات تلك التى ضاعفت من قيمة المحاصيل الرأسمالية ، قد أدت الى خلـق اتجاهات متزايدة ، نحو هذه الزراعات فقد شكلت اعادة صياغة النمط المحصولى للزراعة المصرية آلية من اليات التبعية ، فبدلا من العمل على تطوير المحاصيـل التقليدية (المعيشية او المتعلقة بالسوق) اتجه عدد كبير من الفلاحين الـى التحول عن هذه الزراعات التقليدية الى زراعة الخضر والفاكهة ، وخاصة متوسطى الفلاحين الذين لم يكن لديهم ميل الى هذه الزراعة ، ومن ثم زادت مساحـة الفاكهة من ٢٥٨ الف فدان ١٩٧٣ الى ٣٢١ الف فدان عام ١٩٧٧ ، وزادت نسبة زراعة الخضر من ١٨٦ الف فدان الى ٢١٤ فدان عن ذات الفترة (١) .

حقيقة أن هذا التحول فى النمط المحصولى قد يؤدي الى عائد مـادي أكبر بالنسبة لكبار ومتوسطى الملاك ، وقد يمثل هذا العائد رصيدا من العملـة الصعبة بالنسبة للمجتمع ، غير أن ذلك سوف يكون على حساب الاستقـلال الاقتصادي للمجتمع الذي سوف يجد نفسه مجبرا لتأكيد روابطة وتبعيته للسـوق العالمى ، فقد زادت المساحة المنزرعة بالفواكة فى القرية مجتمع الدراسة حتـى

---

(١) انظر : على ليله : التوجه الاستهلاكى فى القرية المصرية ، مرجع سابق ص٢٤ .
عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى ، مرجع سابق ص١٨
عادل حسين : الاقتصاد المصري ... مرجع سابق ص٤٢٢ .

بلغت ٢٨٨ فدان من جملة الحيازة الزراعية البالغة ٩٣٥ فدان أي ما يقـــرب من ٣٠٪ ، من أجل عائد اقتصادي يفوق فى ربحيته المحاصيل التقليدية ·

ويكشف ذلك عن التغير الثقافى للفلاح المصري نحو الزراعات التقليديـــة التى يعتمد فى غذائه عليها والتحول تجاه الزراعات الرأسمالية التى تدر دخـــلا أكثر من المحاصيل التقليدية معتمدا فى غذائه على السوق ، وهو ما سعت اليـــه قوي النظام العالمى حيث رأت فى شريحة كبار الملاك ومتوسطيهم فى الريـــف القوي التى يمكن أن تساعد فى دفع مجتمعاتها فى اتجاه التبعية وذلك عـــن طريق رفع اسعار المحاصلات الزراعية التى يحتاجها السوق العالمى ، ومن ثـــم تزايد الاتجاه لدي كبار ومتوسطى المزارعين — بل وامتد ليشمل صغار الحائزين— نحو الزراعات النقدية من أجل ربحيتها ولمزيد من تهميش السلع والزراعـــات الغذائيةولمزيد من التبعية الغذائية على الخارج ، وأيضا لمزيد من الاعتمـــاد على الات التكنولوجية الغربية التى تعد آلية من اليات التبعية ·

٥) البناء الاجتماعى :

ان أهم ما يميز البناء الاجتماعى فى المجتمع المصري فى أي فترة مـــن الفترات هو التركيب الطبقى والعلاقات التى تسود بين الطبقات والبناء العائلـى والمجتمع المصري يعانى من خلل فى البناء الاجتماعى كتلك التى يعانى منـــه العالم الثالث والبناء الطبقى فى مصر شأنه شأن البناء الطبقى فى الدول الناميـة لا ينتمى الى نموذج واحد ، وانما الى أكثر من نموذج اجتماعى ومن هنا نجـــد أن البعض يصنفه على أساس من يملكون ومن لا يملكون والى جانب هذا التصنيـــف يركز البعض على ملكية وسائل الانتاج ، ويمكن أن يصنف الى طبقات فرعية حســب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووضعها فى نسق العلاقات ونصيبها مـــــن السلطــة ·

ومن الضروري أن نتعرض لأهم مكونات البناء الاجتماعي وهو : البناء الطبقي والبناء العائلي .

(١) **البناء الطبقي :**

وقد تناولنا هذا البناء في النصف الأول من هذا الفصل حيث تم تناوله ومتغيراته وعوامل تشكلة التي أدت اليها السياسات المختلفة في الفترات المختلفة من ٥٢ — ٧٠ ، ٧١ — ٨٠ ، والسياسات الاجتماعية الأخيرة — ايديولوجية السبعينات — وتركز الملكية في طبقتي كبار ومتوسطي الملاك وتزايد جيش المعدمين وما نهجته هذه الطبقة الأخيرة في حقبة السبعينات وما أدي اليه من حدوث تغير ثقافي في جوانب عديدة .

(٢) **البناء العائلي :**

تعرض البناء العائلي لتحولات وتغيرات كبيرة في الحقبة الأخيرة ذات مغزي أدت الى تفكك البناء العائلي ، وتفككت العائلات الى أسر ، بحيث لم تعد العائلة أو الأسرة الممتدة ، وانما الأسر الزواجية الصغيرة — المستقلة — هي الأساس الغالب للبناء الاجتماعي في مجتمع الدراسة ويرجع هذا التغير الى بعض العوامل منها :

تفتيت الملكية الزراعية : فقد أدت السياسات الأخيرة الى زيادة تركز الملكية وتتضح هذه الظاهرة من أنه بعد ١٩٦٥ حدثت تفاعلات أدت الى الاتجاه نحو تركز الملكية في نطاق الشريحة (٥ — ٥٠ فدانا) ففي الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ انخفضت شريحة اقل من ٥ أفدنه من ٥٧,١٪ الى نحو ٢٦,١٪ أي الى النصف تقريبا ، في مقابل ذلك ارتفعت مساحة الشريحة عشرة أفدنه فأكثر من ٣٣,٤٪ الى نحو ٦٢,٧٪ من مساحة الأرض الزراعية[1] وهو ما يعني

(١) على ليلة ، المرجع السابق ص ٣٢ .

اتجاه التركز فى شريحة كبار الملاك ·

وفى المقابل تدهور متوسط الملكية بالنسبة لصغار الملاك وذلك فى عام ١٩٨١ بما كان عليه الوضع فى ١٩٦١ ، اذ انخفض نصيب المالك أقل من خمسة أفدنه من ١ر١ فدان عام ١٩٦١ الى ٨٤ر٠ فدان فى عام ١٩٨١ ، والاتجاه نحو التركز ، فبينما كانت سيطرة نحو ٣٪ من الملاك على نحو ٣ر٣٩ من المساحة عام ١٩٦١ يلاحظ تقلص نسبة اغنياء الملاك الى نحو ٢٪ ويملكون نحو ٥ر٣٧٪ من المساحة فى عام ١٩٨١ (١) وهو ما أدي الى اتساع قاعدة صغار الملاك وتزايد اعداد المعدمين ، ففى مجتمع الدراسة يبلغ عدد الحائزين اقل من فدان الى أكثر من ٥٠٪ من الحائزين ومن فدان الى ثلاثة افدنه اكثر من ٤٠٪ ـ أي أن الغالبية ويصل نسبتهم اكثر من ٩٠٪ يحوزون أقل من ٥ أفدنه وهو ما يعكس تركز الملكية الزراعية فى طبقتى كبار ومتوسطى الملاك الذين لا تتجاوز نسبتهم ٥٪ من الحائزين فى مجتمع الدراسة ، فيبلغ عدد الحائزين ٦٨٠ حائزا فى الفئة من ١ـ٣ فدان ، ١٣٦ حائزا فى الفئة من ٣ـ٥ فدان ، ١٤ حائزا من ٥ـ١٠ فدان بينما لم يتجاوز من يحوزون اكثر من عشرة افدنة ثلاثة حائزين ، وهو ما يكشف عن تزايد جيش المعدمين حيث يبلغ عدد السكان بالقرية ٠٥ر٩ نسمه فى مقابل ٨١٣ حائزا ·

تغير علاقة الفرد بالبيئة : بروز مصادر غير زراعية للدخل حيث كانت الأرض بالنسبة للعائلة هى مصدر الحياة ومكان العمل المقدس الا أن استمرار التزايد السكانى وتفتيت الملكية الزراعية عن طريق الميراث وبدأت العلاقات الاجتماعية للفرد تتغير تجاه عائلته وبالتالى تجاه البيئة التى يعيش بداخلها التى لم تعد تفى بحاجاته الأساسية حيث بدأ البحث عن فرص عمل جديدة نظرا لمحدودية الرقعة الزراعية مع التزايد السكانى ، حيث بلغ عدد الأسرة المعدمة الى اكثر من ٥٠ ٪ من اجمالى الأسر الريفية ، مما دعى القروي الى امتهان اعمالا أخري غير الزراعة ·

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الدولة والقرية ··· مرجع سابق ص ١٠٠

وأيضا الهجرة الريفية والاستقلال الاقتصادي للأفراد :فنظرا لتزايد السكان مع تناقص المساحة الزراعية ، وتزايد اعداد ونسب الأسر المعدمة ، وجدت هذه النسبة في قوانين الانفتاح الاقتصادي الهروب من هذا الواقع الأليم ،الذي يعايشونه بالسفر الى الدول البترولية التى أدت الى الاستقلال الاقتصادي للأفراد عن عائلتهم الممتدة مكنتهم من الانفصال عن اسرهم وتكوين اسر زواجية مستقلة حيث هاجر كثير من العمالة الى سوق العمل العربية والى المراكز الحضارية للالتحاق بأعمال غير الأعمال الزراعية التى ضاقت مساحتها عن استيعاب العمالة المتزايدة مما حقق لهم استقلالا اقتصاديا مكنهم من الانفصال عن أسرهم الممتدة،حيث هاجر الى سوق العمل العربية أكثر من ٣٥٠ فردا بالاضافة الى اكثر من ٢٠٠ فردا الى العواصم الحضارية .

والاعتماد على مهن خارج العمل الزراعي: فمع التزايد المستمر للسكان وثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها ومع السياسة التى تبلورت فى حقبة السبعينات وتغلغل رأس المال الأجنبي داخل المجتمع المصري والاتجاه نحو المشروعات الاستثمارية ظهرت مهنا جديدة كأعمال التشييد والبناء والأعمال التجارية التى غزت القرية بصورة مختلفة عن حقبة الستينات ، اتجهت العمالة الزراعية الى الالتحاق بهذه المهن حيث يعمل بالقرية أكثر من ٢٥٠ عاملا بأعمال التشييد والبناء ويعمل جانب أخر بتجارة الأدوات الاستهلاكية المستوردة مكنتهم من الاعتماد على أنفسهم والانفصال عن اسرهم الممتدة .

والزواج خارج العائلة:يعد الزواج خارج النسق العائلى أحد السمات الأساسية التى أدت الى بروز الأسرة النواه وتقلص الأسر الممتدة حيث كان الزواج فى الفترات السابقة يتم داخل العائلة من أجل الحفاظ على ملكية العائلة خوفا من خروجها عن ملكية النسق العائلى،الا ان بروز مصادر أخري للدخل وتغير علاقة القروي ببيئته والذي أدي الى استقلال الأسر اقتصاديا ، أدي بدوره الى أن يتم الزواج خارج النسق العائلى مما أدي بدوره الى تزايد تشكل الأسر النواه ، وقد شكل الاتجاه نحو الزواج خارج العائلة اتجاها متزايدا فى قرية

الدراسة كما كشفت عنها الدراسة الميدانية ٠

ويعد التعليم أحد العوامل التى أدت الى تقلص الأسر الممتدة فمع الأخذ بمجانية التعليم ومع التوسع فى انشاء المدارس الثانوية والفنية والمعاهد العليا والمتوسطة والجامعات تزايد بشكل مضطرد عدد ابناء المجتمع القروي — مجتمع الدراسة — الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة وعليا ، وقد أدي ذلك الى أن أثر بعضا من هؤلاء الاقامة فى المدن أو الاقامة المنفصلة عن اسرهم مما شكل اتجاها متزايدا نحو تكون الأسر النواه (الصغيرة) وتقلص الأسرة الممتدة فى القرية ، وسار فى نفس الاتجاه الاميين من العمالة الزراعية الذين هاجروا الى سوق العمل العربية أو الذين التحقوا بفرص عمل خارج النطاق الزراعى ٠ (انظر حالات الدراسة والتحليل الميدانى حيث يكشف عن نزوح كثير الى المدن وانفصال البعض الآخر عن اسرهم) ٠

والاعتماد على السوق : حيث أدت السياسات الأخيرة الى فقدان القريه لاستقلالها الذاتى ، بتغير هيكل وتوزيع الملكية وتغير النمط المحصولى نحو المحاصيل النقدية وتهميش الغذاء الأساسى لسكان القرية ، واستيراده من الخارج الى تزايد الاعتماد على السوق ، فلم تعد العائلة قادرة على الاكتفاء الذاتى كما كان سائدا من قبل ولم تعد تفى بمتطلبات افرادها من داخلها ، وهو ما أدي الى اعتماد الأفراد على السوق فى الحصول على حاجياتهم الأساسية وليس من خلال العائلة أو الأسرة الممتدة ومن ثم الاتجاه نحو تنامى وانتشار الأسر النواه (المستقلة) (انظر التحليل الميدانى) ٠

الفردية فى مقابل الجماعية : أصبحت اتجاهات الأفراد فردية بعد ان كانت جماعية ، وأصبح كل فرد مسئول عن سلوكه بعد أن كانت العائلة هى المسئولة عن تصرفات أفرادها نظرا للجماعية من خلال العمل الزراعى ، الا ان الاستقلال الاقتصادي للأفراد جعل روح الفردية تحل محل الروح الجماعية والتعاون ومن ثم كان الاستقلال الأسري (بعيدا) عن الاسر الممتدة ٠

سادسا : خصائص البنية الاجتماعية :

أولا : عدد السكان حسب النوع :

جدول رقم (٧)
جدول يوضح توزيع السكان حسب النوع

	ذكور	اناث	جملة
	٣٢١٢	٣٠٠٣	٦٢١٥
مجموع	٥٢٪	٤٨٪	١٠٠٪

وبالنظر الى الجدول السابق، والذي يوضح عدد سكان القرية مجتمع الدراسة حسب التعداد الأخير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قد بلغت ٦٢١٥ منهم ٣٢١٢ من الذكور بنسبة ٥٢٪ ، ٣٠٠٣ من الاناث بنسبة ٤٨٪ بيد ان هناك زيادة سكانية تجاوزت التعداد الأخير وقت اجراء الدراسة الراهنة شأنها شأن القري الأخري والمجتمع القومي ، حيث بلغ تعداد سكان القرية ما يقرب من (٩٫٥٠٠ الفا — وذلك من خلال الاطلاع على سجلات التموين بالقرية ، وهو ما يكشف عن زيادة معدلات الانجاب في القرية موضع الدراسة ، حيث وصلت الى ما يقرب من ضعف عدد السكان في التعداد الذي اجري في عام ١٩٧٦ ، وهو ما يكشف الزيادة السكانية على مستوي الجمهورية .

— الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٦ الكتاب السنوي ، الجدول الثاني .
— قام الباحث بحصر عدد سكان القرية عن طريق الاطلاع على سجلات التموين حيث زادت نسبة السكان وقت اجراء الدراسة عن تعداد الجهاز المركزي لعام ١٩٧٦ ، ولاتتاح بيانات عن القرية قبل تعداد ١٩٧٦ .

ثانيا : توزيع السكان حسب الديانة :

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع السكان حسب الديانة

النوع	مسلم		مسيحى		ديانات أخرى	الجملة	
	ك	٪	ك	٪	—	ك	٪
ذكور	٣١٦٤	٩٨ر٥	٤٨	٪١ر٥	—	٣١٢	٪١٠٠
اناث	٢٩٧٣	٪٩٩ر٥	٣٠	٪ر٥	—	٣٠٠٣	٪١٠٠
جملة	٦١٣٧	٪٩٨	٧٨	٪٢	—	٦٢١٥	٪١٠٠

وبالنظر الى معطيات الجدول السابق الذي يوضح عدد السكان وتوزعاتهم حسب الديانة ، ويعكس أن الأغلبية الغطمى من سكان مجتمع الدراسة تدين بالدين الاسلامى ، فقد بلغت نسبة الذكور ٥ر٩٨٪ فى مقابل ٥ر١٪ تدين بالدين المسيحى ، ويشكل الاناث وعددهم ٢٩٧٣ بنسبة ٩٩٪ تدين بالدين الاسلامى فى مقابل ٣٠ بنسبة ٥ر٪ تدين بالدين المسيحى ، وهو ما يكشف أن الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة تدين بالدين الاسلامى حيث تبلغ نسبتهم ٩٨٪ فى مقابل ٢٪ تدين بالمسيحية ، الا ان عدد المسيحيين قد تجاوز العدد الذي ابرزه الجدول السابق تمشيا مع الزيادة السكانية بعد التعداد الأخير ، حيث بلغ عدد المسيحيين ١١٣ فردا منهم ٦٨ من الذكور ، ٤٥ من الاناث.

— قام الباحث بحصر عدد المسيحيين من خلال المقابلة واللقاءات الجماعية المفتوحة التى شملت بعض المسيحيين والاخباريين.

ثالثا : توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع

جدول رقم(٩) يوضح توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع:

النوع	امـــــى		يقرأ ويكتب		ابتدائــى		اقل من المتوسط		متوســط		فوق المتوسط		جامعــى		اكثر من جامعى		جملـــة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	١١٤٧	٥٢	٦٨٠	٣٠	١٢٧	٦	١١٣	٥،٥	١٠٧	٥	٦	٥٠	٢٦	١	—	—	٢٢٨٧	١٠٠%
اناث	١٧٧٢	٨٢	١٥٤	٧،٥	٥٢	٢%	١٢٨	١	٣٣	١،٥	—	—	١	٥	—	—	٢١٣٨	١٠٠
جملة	٢٩١٩	٦٦	٨٣٤	٢٠،٥	١٧٩	٥	١٤١	٤	١٤٠	٣	٦	٥٠	٢٧	١	—	—	٤٤٢٥	١٠٠

يلاحظ انه لم يتاح ببيانات قبل تعداد ١٩٧٦ عن قرية الدراسة حيث أجري الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعداد ١٩٦٦ عن طريقة العينات العشوائيـــة لم تشمل قري الجمهورية منها قرية الدراسة، هذا بالاضافة الى عدم نشر تعـداد ١٩٨٦ الذي مازال تحت الاعداد .

وتكشف معطيات الجدول السابق عن الحالة التعليمية فى القرية مجتمع الدراسة ، حيث تعكس ارتفاع نسبة الأمية ارتفاعا كبيرا ، حيث تصل نسبة الأمية على مستوي الذكور ١١٤٧ أميا من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢٨٧ أي بنسبة ٥٢٪ من نفس الفئة ، وترتفع بين الاناث عنها بين الذكور — ١٠ سنوات فأكثر — حيث تبلغ نسبة الأمية بين الاناث ٨٢٪ ، حيث تبلغ عددهن ١٧٧٢ من مجموع الاناث البالغ عددهن ٢١٣٨ .

واذا تأملنا النسبة العامة للأمية فى مجتمع الدراسة ذكورا واناثا ،نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية على مستوي الجنسين ، حيث بلغ عدد الأميين ذكورا واناثا — ١٠ سنوات فأكثر — ٢٩١٩ من مجموع هذه الفئة والبالغ عددهم ٤٤٢٥ — بنسبة تزيد عن ٦٦٪ ، وهو ما يكشف عن ارتفاع نسبة الأمية فى مجتمع الدراسة .

وتكشف معطيات الجدول السابق عن انخفاض نسبة من يقرأون ويكتبون من الاناث عنه بين الذكور ، حيث بلغت نسبة من يقرأون ويكتبون بين الذكور ٣٠٪ وبين الاناث ٧,٥٪ كذلك انخفاض نسبة من يلتحقون بالتعليم الابتدائى ممن هم فى سن الالزام . غير أن معدلات التعليم ارتفعت فيما بعد فترة التعداد الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فقد شهدت هذه الفترة معدلات متزايدة من الأطفال فى سن الالزام ، الا انه لم يتحقق نسبة الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام ، فقد بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائى وقت اجراء الدراسة الراهنة الى ١١٦٥ تلميذا فى مقابل ٦٨٠ فى تعداد ١٩٧٦ ، بالاضافة الى تزايد الاعداد فى المراحل الاعدادية والثانوية والمرحلة الجامعية .

بيد أن عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام أو الارتداد الى الامية نتيجة التسرب من المراحل التعليمية المختلفة وانخفاض قيمة التعليم كعائد اقتصادي الى عدة عوامل منها تخلف البيئة الثقافية فى الريف حيث

لا تستخدم مهارات القراءة والكتابة فى كثير من مناشط الحياة اليومية ، وانعكس ذلك على الأمية من عدة جوانب ، حيث لا يمثل التعليم هدفا فى حد ذاته بل يتطلب وجود دوافع خارجية تتمثل فى المشاركة السياسية والاجتماعية أو تحسين الأوضاع الاقتصادية بوجه عام ، وحيث يعمل الأفراد بالعمل الزراعى الذي لا يتطلب كثيرا معرفة القراءة والكتابة ويعود ذلك أيضا الى اختلال أولويات النظام التعليمى حيث اقترنت سياسات التنمية بتنمية القطاعات الحديثة فى الاقتصاد القومى ، واهمال القطاعات التقليدية التى تستوعب الجزء الأكبر من القوة العاملة ، ومن ثم يمكن أن نستخلص أن هيكل التعليم فى مصر — يتشابه الى حد كبير مع شكل الهرم المقلوب قاعدته الى أعلى وتزداد فى تسطحها وتتمثل فى الحاصلين على مؤهلات عليا أو أقل من العليا وان كانت نسبتها ضئيلة الا انها تتزايد باستمرار وقمته الى أسفل وتتعاظم أيضا فى كثافتها (الاميين والملمين بالقراءة والكتابة) وقد أدي ذلك الى أن وجود عدد كبير من الاميين يعمل على توليد امية جديدة فى الاجيال التالية ، فأمية أولياء الأمور تجعلهم عاجزين عن الوعى بأهمية التعليم فى ظل الأوضاع الحالية للنظام التعليمى بالاضافة الى الزواج المبكر كنتاج لتخلف البيئة الثقافى (زواج البنت سترة) كما تذهب بعض حالات الدراسة ، وخصوصا زواج الفتيات مما يؤدي الى اعاقة عدد كبير من الأبناء عن مواصلة التعليم . يضاف الى ذلك أن الصفوة السياسية قد تبنت خلال حقبة السبعينات مجموعة من الممارسات التى أدت الى اعاقة التعبئة التنموية للبشر ، ومن ناحية أخري الى نشر التوجهات الاستهلاكية ، ويستطيع المتتبع لدور التعليم فى هذه الفترة أن يلحظ انحسار دوره فى احداث النقلة الكيفية والاجتماعية لشرائح القاع ، ومرد ذلك الى اليآت عامة للنظام الاجتماعى وأساليب متعددة فى الصراع الطبقى ، فالدروس الخصوصية وقائمة الاستثناءات والتضخم الذي انعكس على معيشة المتعلم وجذب الهجرة الى الدول التغطية ، كل هذا حجّم من فاعلية التعليم فى تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية بل على العكس من ذلك أضحى الأكثر قدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية للتعليم ومواصلته هم الأكثر قدرة أن لم يكن من حيث الكم فمن

حيث الكيف حيث كشفت الدراسة الميدانية عن عجز كثير من الأبناء على مواصلة التعليم نظرا لكثرة تكاليفه وأعبائه المادية ومن ثم انصرفوا عن مواصلة العملية التعليمية الى الالتحاق بأعمال تدر عليهم دخلا من أجل المساهمة فى نفقات الأسرة ، فى مقابل ذلك ساهمت الظروف الاقتصادية لأبناء الطبقات القادرة على مواصلة التعليم بل والالتحاق بجامعات خارج الجامعات المصرية مثل جامعة بيروت كما كشفت عنها حالات الدراسة وكما سيتبين من تحليلاتنا الميدانية . يضاف الى ذلك الهجرة الى البلاد البترولية التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى ، والذي ترك تأثيرا بالغا على قيمة التعليم مقارنة بالعائد الاقتصادي منه ، مما حجّم من فاعلية عملية التعليم ، حيث كشفت الدراسة عن طريق اللقاءات الجماعية والمفتوحة وملاحظة الباحث ومشاركته بالاضافة الى حالات الدراسة أن السفر الى البلاد العربية قد فاق فى عائده المادي دخول المتعلمين ولهذا أصبح التعليم من وجهة نظرهم عديم الجدوي اقتصاديا بمقارنته بعائد الهجرة ، كما كشفت عنها الدراسة ... "أنا باسافر ٥ — ٦ أشهر فى السنة وأنا يعني مفيش شهادة الحمد لله أحسن من اللى معاهم شهادات ... " انظر حالات الدراسة" .

رابعا : توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي والنوع الأفراد (٦) سنوات فأكثر :

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي والنوع

النوع	الصيد	المناجم	صناعات تحويلية	الكهرباء والمياه	التشييد والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	خدمات الأعمال	خدمات عامة	أنشطة كاملة التوصيف	ذوي النشاط	ليس لهم نشاط	السكان
ذكور	١٣٢٠	٢	٣٩	١٠	٢٥	٤٠	٤٠	٤	١٩٦	١٣	١٦٨٦	٨٥٩	٢٥٨٤
اناث	٣٤	-	٤	٢	-	١	-	٣	١٥	١	٦٠	٢٣٩١	٢٤٥١
جملة	١٣٥٤	٢	٤٣	١٢	٢٥	٤١	٤٠	٧	٢١١	١٤	١٧٤٩	٣٢٨٦	٥٠٣٥

وقد كشفت الدراسة وملاحظات الباحث عن أن اكثر من ٧٠٪ من العائدين من الدول العربية قد استخدموا مدخراتهم فى تشييد منازل حديثة ومن ثم انفصالهم عن أسرهم مكونين بذلك اسر مستقلة (الأسر الزواجية الصغيرة) بالاضافة الى العمالة الزراعية التى التحقت بفرص عمل خارج العمل الزراعى قد قاموا بالانفصال عن اسرهم حتى لو ظلوا داخل منزل الأسرة الممتدة وهى ما تكشف عن التوجهات التى حفلت بها الحقبة الأخيرة وما ادت اليه من تهميش للعمل والانتاج الزراعى وتغلغل الاتجاه الرأسمالى داخل القرية المصرية والتى أفضت الى خلق فرص عمل خارج العملية الزراعية قد اسهمت فى تغير سريع فى نمط القيم الاجتماعية التى كانت تتسم به القرية مجتمع الدراسة ، حيث كان الأبناء هم امتداد العائلة الممتدة يشكلون قوة تضاف الى النسق العائلى من خلال الضبط والانتماء والارتباط ، فقد شهدت القرية مجتمع الدراسة فى حقبة السبعينات من خلال السياسة المجتمعية التى انتهجت فى تلك الفترة وما أدت اليه من السير فى ظل الاتجاه الرأسمالى وهجرة العمالة الزراعية وما صاحبها من تهميش للانتاج الأساسى وبروز مصادر غير زراعية للدخل خللا فى البناء الاجتماعى خاصة بناؤه العائلى الذى فقد سلطته من خلال عجزه اقتصاديا عن الوفاء بمتطلبات أفراده ، حيث زادت الاتجاهات نحو المشروعات الاستثمارية تلك التى ساهمت فى تحويل مسار الأيدي العاملة الزراعية عن العملية الانتاجية فى المجال الزراعى ، حيث تذهب الحالة رقم (١٧) "أنا كنت عارف باشتغل فى الغيط وبعدين القيراطين اللى عندنا مشقد كده سافرت بره ورجعت فتحت بوتيك وفيه كل حاجة تليفزيونات وملابس وأهم اخواتى بيشتغلوا فى الأرض وبنيت بيت وجهزته من كله" وتذهب حالة أخري" شوف ما فيش أحسن من التجارة يعنى الدكان ده زي ما انت شايف بيكسب ١٠ــ١٥ جنيه القرشين اللى معايا جيبت بضاعه وبابيع بالتقسيط" وأبويا كل يوم يقوللى اطلع من الدار عاوز فلوس قلت أقتصر لواحدي أحسن "وقد أدي ذلك الى بروز قيم وافدة على المجتمع القروي لم يعهدها من قبل كالفردية والأنانية واختفت روح الجماعية والتعاون . وبروز قيم جديدة كالقيم الاستهلاكية التى تغلغلت فى

البناء الاجتماعي للقرية والتى اصبحت تتجاوز ماعداها من قيم أخري ومن ثـــم أصبحت مكانة الفرد لاتقاس بانتمائه العائلى بل بما يحققه الفرد من انجـــازات مادية ، ويعد ذلك نتاج لما حملته رياح السبعينات من تغير وخاصة عمليـــة الانتاج الزراعى وما يدور حولها من أنشطة الى أنشطة أخري خارج العمـــل الزراعى ، وما صاحبه من تغير ثقافى فى نظرة القروي ، حيث كانت للأرض قيمـــة عليا فثروة العائلة كانت تقاس بما لديها من أرض زراعية وما لديها من أنـــواع الحيوانات وأدوات الانتاج الزراعية ، وكان المثل الأعلى للفلاح هو اضافة أرض جديدة وارتباط الابناء بالاسرة ، الى أن تغيرت هذه القيم مع تغير قيمـــة الأرض فى حقبة السبعينات نظرا لانها لم تعد وسيلة الانتاج الأساسية ، ولـــم تعد مصدر الأمان الاقتصادي مما دفع بعدد كبير الى الالتحاق بفرص عمـــل خارجها والهجرة الى الدول البترولية بما يحقق لهم استقلالا اقتصاديـــا ، هروبا من سلطة الأب فى غالبية الأحيان نظرا لسيطرته على ملكية الأرض والبيت والاتجاه نحو اقامة المنازل والانفصال عن اسرهم ، فقد اصبحت سمة غالبة فـــى مجتمع الدراسة ، وهى التغير فى البناء العائلى الذي لم تشهده القرية مـــن قبل ، حيث كان خروج الابن أو انفصاله يعد اهانه للعائلة فيما مضى . بالاضافـــة الى أنه قد احدث تغيرا فى النسق الايكولوجى للعائلة ، فقد كانت تشكـــل كل بدنه أو عائلة مساكن متجاوره ، ولا يسمح لغير ابناء العائلة بالبناء بجوارها وكان ذلك يعد خدشا للعائلة ان يقوم أحد افراد العائلات الأخري بالبنـــاء بجوارها ، بيد أن الاستقلال الاقتصادي التى أدت اليه السيولة النقدية نتـــاج للعمل خارج العمل الزراعى والهجرة وما أدت اليه من انفصال الأسر وتكويـــن أسر نواه صغيرة وبناء منازل خارج الكتلة السكنية للعائلة أدي الى تداخـــل مساكن العائلات ، بل ان هناك بعض المحاور السكنية الجديدة تضم افرادا مـــن عائلات مختلفة دفعهم حرمانهم الاجتماعى الى شراء اراضى زراعية على واجهـــة القرية وبناء منازل حديثة عليها بعيدة عن انساقهم العائلية ، وهو ما اسهـــم فى ارتفاع ثمن الأراضى الزراعية المجاورة للقرية التى تستخدم فـــى أغـــراض البناء ويعلق احد الاخباريين فى مجتمع الدراسة " البلد اتغيرت الأول كانـــت

لخير شاهد على ذلك فقد كشفت الدراسة عن فساد في المعاملات وتجاوزات من قبل العاملين بالجمعية التعاونية الزراعية وكيف عم الثراء لمن يعملون بها .

غير أن الجمعية الزراعية اقتصر دورها في الفترة الأخيرة على الاشراف الزراعي ، وانشئ فرعا لبنك القرية داخل القرية وأصبح بديلا للجمعية الزراعية يمد الفلاحين بمستلزمات الانتاج ، وان كانت الصفة في التعامل واحدة مع اختلاف السميات فقط، ويسعى هذا الجهاز - بنك القرية - الى الافقار النسبي للفلاح وخاصة صغار الحائزين وفقرائهم وذلك عن طريق تيسير منح قروض للمزارعين لمشروعات الأمن الغذائي ، واتضح من خلال الدراسة انها مشروعات وهمية وتستثمر هذه القروض خارج العملية الزراعية ، مما يكشف توجهات حقبة السبعينات نحو تفجير غرائز الاستهلاك داخل القرية المصرية عن طريق اتاحة سيولة نقدية وتشجيع الزراعات النقدية الرأسمالية عن طريق منح قروض من أجلها ، وهو ما يكشف عن التغيرات التي طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتحول من نمط انتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة في حقبة الستينات الى نمط رأسمالي تجاري تابع يسعى الى تهميش الانتاج الزراعي الأساسي في القرية عن طريق تشجيع المحاصيل النقدية الرأسمالية والتوسع في زراعتها عن طريق اعطاء قروض على هذه الزراعات ، واتباع سياسة الافقار النسبي للفلاح نظرا لعوائد وفوائد هذه القروض وتفجير غرائز الاستهلاك وتوظيف المدخرات الزراعية خارج العملية الزراعية ، فقد كشفت الدراسة ان بنك القرية يقوم بتسهيلات لمنح قروض للفلاحين على اختلاف حيازاتهم وأن كانت الرأسمالية الزراعية هي التي تستحوذ على هذه القروض من أجل مشروعات غذائية وهمية تستثمر خارج العملية الزراعية .... هو البنك مخلى حد عايز حاجه ، البنك زي بيت العيله الواحد بيجيب سلفة ويشتري اللى هو عاوزه (انظر حالات الدراسة) .

٢) المؤسسة التعليمية للتعليم الالزامي :

توجد بالقرية مجتمع الدراسة مؤسسة تعليمية تتمثل في مدرسة ابتدائية

تحمل اسم مدرسة محلة سبك الابتدائية، ونظرا للتزايد فى عدد السكـــان ، وزيادة عدد التلاميذ ممن هم فى سن الالزام، ثم تقسيمها الى مدرستين تعمـل على فترتين تحت اسم مدرسة النصر الابتدائية ، ومدرسة السلام.

ويعمل بكل مدرسة ١٨ مدرسا غالبيتهم من حملة المؤهلات المتوسطـــة الفنية غير المؤهلين للتدريس وتعليم الأطفال وهو ما يؤدي الى انتشار ظاهـــرة الدروس الخصوصية ويوجد بالمدرسة الأولى ٥٧٥ طالبا والثانية ٥٩٠ طالبـــا فى السنوات الدراسية الست، وتصل كثافة التلاميذ فى الفصل الواحد ٥٥ — ٦٠ تلميذا ، يؤدي ذلك الى زيادة نسبة التسرب وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام مما يكشف عجز النظام التعليمى.

٣) الوحدة الصحية :

انشأت الوحدة الصحية بالقرية مجتمع الدراسة عام ١٩٦٤ ويعمل بهـــا طبيبا واحدا من الخريجين الجدد المكلف بالخدمة الريفية لمدة عام، وتشهـــد الوحدة طبيبا جديد سنويا لا يستطيع ان يقوم بالخدمات الصحية المطلوبـــة لسكان القرية. ولا يتردد عليها سوي الغير قادرين حيث لا يتوافر بها العـــلاج المطلوب ويضطر الأهالى الى اللجوء الى المراكز الحضرية للعلاج حيث تواجـــد المتخصصين ، وهو ما يكشف عن اهمال اهالى القطاع الريفى صحيا والاهتمـــام بالمراكز الحضرية.

٤) جمعية تنمية المجتمع:

وتقوم هذه الجمعية بالرعاية الدينية فى القرية مجتمع الدراسة، كاقامـــة المساجد وتحفيظ القرآن ، والحج الى بيت الله الحرام، ودارا للحضانة.

هـ) الجمعية الاستهلاكية :

انشئت هذه الجمعية فى الفترة الأخيرة بالجهود الذاتية بين أهالى القرية ، وتقوم بصرف المواد التموينية ، ويتشكل مجلس ادارتها من الشباب المتعلم ، وهو ما يشكل تغيرا حيث صعود القوة الشابة المتعلمة الى بعض المراكز القيادية بغض النظر عن السن والملكية التى كانت تعد بعدا اساسيا من قبل .

ثامنا : البناء السياسى فى القرية مجتمع الدراسة :

يتكون البناء السياسى فى القرية مجتمع الدراسة من : مؤسسة ادارية تتمثل فى عمدة واثنين من مشايخ البلد بالاضافة الى أربعة عشر خفيرا ، ومجلس محلى يتكون من أربعة اعضاء يتبع مجلس محلى سبك الأحد ، وعضوا عن مجلس محلى المركز بالاضافة الى أعضاء مجالس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وأعضاء امانة الحزب الوطنى ، والجمعية التعاونية الاستهلاكية وجمعية تنمية المجتمع .

ويتمتع اعضاء هذه المجالس بقوة اقتصادية تضم عناصر من الصفوة ، ويلاحظ ان عناصر هذه الصفوات هى امتداد لعناصر الصفوة السياسية للتنظيمات السياسية السابقة كالاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى مع بروز صفوات جديدة يضاف الى قوتها الاقتصادية انها تتسم بالتعليم ، الا ان الصفوات التى تتسم بقوة اقتصادية تسيطر على الأمور السياسية ، حيث هيأت فترة أو حقبة السبعينات فرصة النشاط السياسى للعناصر البرجوازية التى كانت قد دخلت الظل بعد عام ١٩٥٢ كما خلقت ظروف الفترة نفسها عناصر برجوازية جديدة . حيث تتكون الصفوة من : العمدة والمشايخ وكبار السن والفلاحين والمتأثرين بهم أو اللذين يعتبرون امتدادا لهم والمتعلمون من ذوي الاتجاه الدينى والمتعلمون ، والأغنياء الجدد — الذين استطاعوا تكوين ثروات فى حقبة السبعينات .

وتكشف الدراسة أن هذه الصفوة تتخذ من وجودها في المجالس المحلية وعضوية مجالس الادارات المختلفة وسيلة لتحقيق مصالحها ٠حقيقة أن بعض أعضاء المجالس المختلفة على وعى بعدم فعالية هذه المجالس، ولكنهم يصرون على الانضمام اليها : فهى تضفى عليهم مكانة سياسية تؤكد مكانتهم الاقتصادية القائمة بالفعل من ناحية ، وتؤكد من ناحية أخرى أنهم جزء من بناء السلطة الرسمى ، ومن ثم يجب أن تكون لهم كلمة مسموعة عند الممثلين الرسميين للسلطة الأعلى ، كضابط البوليس ، ناظر المدرسة ، المهندس الزراعى ، مهندس الري ، طبيب الوحدة الصحية ، ويسعى هؤلاء الى اقامة روابط مع هذه الفئات٠

وتكشف الدراسة عن سلوك الصفوة تجاه المسئولين القائمين على الشئون التنفيذية بالقرية مجتمع الدراسة ، فغالبا ما يكون هؤلاء من خارج القرية ،حيث يسعى أفراد الصفوة التى تسيطر على المجالس السياسية الى التعرف عليهم حتى يتفهم هؤلاء المسئولين على طبيعة العلاقات القائمة ويتحقق الانسجام بين هؤلاء المسئولين وبين الصفوة المسيطرة٠

وتمارس بعض فئات الصفوة اثناء وجودها فى دائرة السلطة قدرا من الاستغلال يتمثل فى تحصيل مبالغ من الفلاحين تحت اسم عمولة على السماد والبذور ، واقتطاع كميات من مستحقاتهم ، وبيع الزيادات فى السوق السوداء ، بالاضافة الى تحصيل مبالغ عن المخالفات الوهمية فى زراعة محاصيل كالقطن ، أو التستر على البعض ممن يقيمون مساكن على الأرض الزراعية ، وتحصيل مبالغ ممن يقومون بتوصيل مياة الشرب الى منازلهم ، وما الى ذلك ٠٠٠٠ ولا تتكشف مظاهر الاستغلال هذه لأن الذين يشاركون فيها ينجون منها ، وهم يؤثرون السكوت طالما انهم يستفيدون بصفتهم الشخصية ، وفى هذه الحالة فان الصفوة تخلق ضربا من الاتفاق على الاستغلال ٠

وتتسم مشاركة الصفوة فى حل المشكلات أو النزاعات التى تحدث بالقرية مجتمع الدراسة بالمصلحة أو المنفعة ٠

تاسعا : مظاهر التغير الثقافى داخل بنية القرية ـ اضافة السبعينات ـ

شهدت حقبة السبعينات تغيرا حاسما فى التوجه الايديولوجى ، واتجه هذا التوجه الايديولوجى نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية ، والتى فتحت بدورها الباب على مصراعية أمام القطاع الخاص، وترتب على ذلك أن عاد النسق الاجتماعى المحلى الى الارتباط بالنسق الرأسمالى العالمى ، ولقد بدأت اثار هذا التغير تترك بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى ، فعلى المستوي الاجتماعى تشطت علاقات السوق وتغير مجال الاهتمام الاقتصادي فيما يتعلق بالزراعة والصناعة وفيما يتعلق بالأعمال المنتجة وغير المنتجة ، وعلى المستوي الطبقى بدأت عناصر الاستقطاب الطبقى تظهر داخل البناء الطبقى غير المتجانس ، وعلى المستوي الثقافى تعمقت مظاهر التشوه الثقافى ، حيث انتشرت القيم الاستهلاكية الترفية ، وتغيرت مستويات التقييم الشعبى ، ومعايير الحكم على الفئات المختلفة .

وقد تركت حقبة السبعينات تأثيرات بالغة على تعميق أسلوب الاستغلال الرأسمالى للأرض وتطوير اساليب الانتاج ، ومن هذه التأثيرات:

١) سلعية الأرض وتداولها :

تمثل الأرض الزراعية فى القرية مجتمع الدراسة وسيلة الانتاج الأساسية ، التى تحدد مركز الفرد الاجتماعى والاقتصادي ولكنها لم تعد الوحيدة التى يستند اليها فى تقييم المركز الاجتماعى والاقتصادي أو لم تعد هى الوسيلة الوحيدة فى تحديد المكانة او الوضع الطبقى فى الحقبة الأخيرة ، وما صاحبها من تغيرات جوهرية من انفتاح على العالم الخارجي والهجرة الى سوق العمل البترولية ، وبروز مجالات أخري خارج الأرض الزراعية تدر عائدا ماديا يفوق ما تدره الأرض الزراعية .

ومن مظاهر التغير ارتفاع سعر الأرض وزيادة التنافس على شرائها مع ازدياد تداول النقد وتعدد الأنشطة الاقتصادية ، فقد ارتفع سعر الفدان فى القرية مجتمع الدراسة من ٩٥٠ جنية عام ١٩٧٠ الى ٢٤٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٨٠ ، وارتفع سعر قيراط المبانى من ٤٠ جنيه عام ١٩٧٠ الى ٦٫٠٠٠ ج. فى عام ١٩٨٣.

ويكشف ذلك عن تحول الأرض الى سلعة تخضع لكافة ما تخضع له السلع المختلفة من علاقات وقوانين أدت اليها هجرة العديد الى سوق العمل العربية ، وتهافت أفراد الطبقة الدنيا على شراء الأرض الزراعية لاشباع الحرمان الاجتماعى الذي عايشوه ، أو لبناء مسكن حديث بعد العودة من سوق العمل العربية ، بل ان هناك من يقوم ببيع قطعة من أرضه من أجل بناء مسكن أو شراء جرار زراعى ، وهو تغيرا ثقافيا تجاه قيمة الأرض من قبل القروي التى كان يتمركز وجوده حولها ومحددا اساسيا من محددات مكانته الاجتماعية ، حيث كان بيع جزء من الأرض نكبة تحل بالعائلة وأن شراء أرض جديدة يعتبر من مفاخرها ولا يقلل من نكبة بيع الأرض الا الانفاق على تعليم الأبناء ، فقد كشفت الدراسة عن بيع بعض حالات الدراسة لجزء من أرضه من أجل تشييد منزل حديث وكان تعليله لذلك بأن (الناس بتسأل على بيت الواحد مش على الغيط) وهو تغيير فى قيم القروي تجاه الأرض الزراعية وقيمتها ، وحالة أخري قام صاحبها ببيع قطعة من أرضه من أجل شراء جرار زراعى وكان تعليله لذلك (يعنى العشر قراريط كانوا بيجيبوا ايه انما الجرار بيكسب اكثر من العشر قراريط ١٠٠ مرة)، وهو ما يكشف عن تغير قيمة الأرض من حيث الكسب المادي والسعى وراء الثروة بغض النظر عن قيمة الأرض الزراعية وانتاجيتها وهو ما يكشف عن تهميش قيمة الأرض الزراعية وقيمة الانتاج الزراعى اللذين كانا يعتبرا من مفاخر القروي ومن محددات مكانته الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال العلاقة بالأرض وتداولها تنعكس قيمة أو سلعية الأرض وتداولها من خلال علاقات الايجار المتداولة فى مجتمع الدراسة فهناك الايجار الدائم

ـ الرسمي ـ وأن هذه الأراضي ليست لأهداف الاستثمار الاقتصادي بالمحاصيل الرأسمالية حيث لا تستزرع الا بالمحاصيل التقليدية الأساسية للغذاء الأساسي وهناك الايجار الموسمي ـ الايجار بالزرعة ، وتقوم البرجوازية الزراعية بتأجير اجزاء من اراضيها نظير مبالغ مرتفعة فقد بلغ ايجار الفدان سنويا ٩٦٠ جنيها ٠ساهم في ارتفاعها ،زراعة كثير من المزارعين للمحاصيل الرأسمالية وتوافر السيولة النقدية من عائد الهجرة ، واتساع شريحة المعدمين وفقراء الفلاحين في مقابل الثبات في رقعة الأرض الزراعية بل وتناقصها باضطراد ٠

٢) التوسع في تطوير أدوات الانتاج : استيراد التكنولوجيا :

من مظاهر التغير في القرية في الحقبة الأخيرة التوسع في تطوير أدوات الانتاج خاصة أدوات الري والحرث ودرس الحبوب ، خاصة مع النقص المستمر في الأيدي العاملة الزراعية التي هيأت لها الظروف الجديدة ـ الانفتاح الاقتصادي ـ فرصا للعمل بالمنشآت المعمارية في المراكز الحضرية ، والهجرة الى سوق العمل الاقليمية بالوطن العربي ، فلم يكن بالقرية الا جرارا زراعيا واحدا ـ ملك الجمعية التعاونية الزراعية ـ عام ١٩٧٠ وأصبح بها الان ١٤ جرارا زراعيا وأكثر من ٤٢ عزاقة ، وأكثر من ٢٧ موتورا للري ، و١٨ موتورا للرش وهم ملكا لكبار ومتوسطوا الملاك وبعضا من المهاجرين للدول العربية ٠

ويعد ذلك أحد اهداف القوي العالمية حيث استهدفت توسيع قنوات الهجرة من أجل افراغ المجتمع من قواة الانتاجية واضعاف القدرة الانتاجية المحلية كما وكيفا ، حيث انصرفت الزعامة السياسية نحو تبني سياسة تصدير العمالة الى الخارج واتجهت الى استيراد التكنولوجيا الغربية المتقدمة التي تتلائم مع الزراعات الرأسمالية ، وهي آلية من اليات التبعية التي تحاول قوي النظام العالمي توطينها في المجتمع المصري ٠

٣) تهميش الانتاج الزراعى التقليدي :

ومن مظاهر التغير : التوسع بالمحاصيل التجارية غير التقليدية فقد كانت القرية تعتمد فى زراعتها على المحاصيل التقليدية للغذاء ولا تهتم بزراعة المحاصيل التجارية الا تلك التى تحددها الدورة الزراعية ، الا أن الحقبة الأخيرة شهدت توسعا كبيرا فى زراعة المحاصيل الرأسمالية النقدية وتهميش المحاصيل التقليدية فقد بلغ عدد الأفدنة المنزرعة بهذه المحاصيل ٢٨٨ فدانا من بين " ٩٣٥ " فقد رأت القوي العالمية فى شريحة كبار ومتوسطى الحائزين فى الريف المصري القوي التى يمكن ان تساعد فى دفع مجتمعاتها فى اتجاه التبعية ، ولقد حاولت قوي النظام العالمى خلق مصلحة لهذه الشريحة لاندفاع المجتمع فى هذا الاتجاه ، مثل رفع اسعار الحاصلات الزراعية التى يحتاجها السوق العالمى حيث شكلت اعادة صياغة النمط المحصولى للزراعة المصرية ألية من اليات التبعية وقيدا على الاستقلال الاقتصادي ٠

٤) نقص قوة العمل الزراعى :

من خصوصيات التطور الرأسمالى أن صاحبة نقص فى قوة العمل بالقرية مجتمع الدراسة ، هذا النقص لا يمكن أن يعزي الى تقليص التحول البروليتاري ، فهذه العملية مستمرة وبكثافة من جراء تفتيت الملكية من ناحية والاقدام على بيع الأرض الزراعية من ناحية أخري (خاصة المساحات القزمية) والسفر للعمل بالخارج ، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن أن هناك كثيرا من أصحاب الحيازات القزمية قاموا ببيع ملكياتهم أو ترك حيازاتهم المؤجرة نظير مقابل مادي من أجل الهجرة الى الدول العربية أو استخدامه فى العمل التجاري الهامشى كتجارة السلع الاستهلاكية المستوردة ٠

وكشفت الدراسة عن هجرة كثير من العمالة الزراعية الى سوق العمل العربية ـ الاردن ـ العراق ـ السعودية ... وتركهم العمل الزراعى ، حتى

أن مهنة كثير من هؤلاء أصبحت الهجرة بشكل دائم، حيث يعود واكل عام ،معبرين " بأنها ترحيلة بدال ترحيلة، بس دي ترحيلة بعيدة ماحدش شايف حد ، المهم أن الواحد يرجع بفلوس كويسه " وقد أدت الهجرة التى واكبت حقبة الانفتاح وما صاحبها من هجرة افضت الى هجرة العمالة الزراعية . انظر حالات الدراسة ، حيث يصور العمال الزراعيين بأن الهجرة أفضل من العمل الزراعى ، حيث العائد النقدي أفضل بكثير من العمل بالأجر اليومى ، الواحد بيروح يشتغل بالفاس طوال النهار بخمسة جنية انما يومية الواحد هناك أكثر من عشرين جنية ومن ثم فقد أدت الهجرة التى واكبت حقبة السبعينات وتبلورت فى قوانين الانفتاح الاقتصادي الى نقص قوة العمل الزراعى مما أدي الى التوسع فى استيراد التكنولوجيا الغربية والاعتماد عليها فى القيام بالعملية الزراعية بالقرية مجتمع الدراسة ، مما جعل القرية أكثر تبعية للنظام العالمى كوحدة أساسية من وحدات المجتمع تعتمد فى انتاجها الزراعى على أدوات الانتاج الغربية ، نظرا لنقص العمالة الزراعية لهجرتها الى سوق العمل العربية .

٥) نمو الأنشطة الهامشية وتزايد قنوات الاستهلاك :

من سمات ومظاهر التغير الثقافى فى القرية مجتمع الدراسة هو نمو الأنشطة الهامشية — الانشطة الرأسمالية غير الزراعية — فبعد أن كانت الحرفة الأساسية لأهل القرية هى الزراعة والانتاج الزراعى والاهتمام به ، حيث كانت الأرض والعمل بها تكتسب قيمة معينة وواحدة من القيم القروية التى يعتز بها الفلاح ويدافع عنها ، بيد ان حقبة السبعينات وما صاحبها من تطور وتغلغل رأسمالى أن صاحبته بعض الأنشطة الرأسمالية غير الزراعية ، وهى فى غالبيتها أنشطة طفيلية تعيش على امتصاص جزء من فائض العمل الزراعى ، والعمل خارج المجتمع ، ومن هذه الأنشطة امتلاك سيارات الأجرة والنقل ، فلم يكن سوي سيارتان للأجرة فيما قبل السبعينات ، تزايدت سيارات الأجرة والنقل بالقرية لأكثر من خمسة سيارات أجرة نصف نقل ، ٣٠ سيارة أجرة ، وزيادة من يحوزون سيارات خاصة ، ونمت هذه الأنشطة على حساب العملية الزراعية ، حيث باع كثير

كثير من حائزي هذه السيارات اجزاءا من اراضيهم من أجل ذلك، ومن الأنشطة الأخري نشاط المقاولات فى أعمال المبانى والأخشاب والحديد والأسمنت، وتجارة الادوات الاستهلاكية المستوردة، وهى أنشطة دخيلة على مجتمع الدراسة لم يعهدها فيما قبل حقبة السبعينات، حيث لم يكن بالقرية سوي بعض الوسطاء الذين يعملون بتجارة القطن، وبعض المحاصيل الأخري، ولكن حقبة السبعينات هيأت فرصة العودة للنشاط التجاري والدخول فى عمليات تجارية من نوع جديد كالاتجار فى الحاصلات الزراعية ولوازم البناء والأسمدة والمبيدات ـ للزراعات النقدية ـ وتجارة الأدوات الاستهلاكية المستوردة وهو ما يكشف تزايد التكامل بين مصر والنسق الرأسمالى العالمى مع أصغر وحداته الانتاجية وهى القرية ومن ثم تدفق السلع والأجهزة والالات التكنولوجية، وترتب على ذلك تهميش الأنشطة الانتاجية الزراعية وغير الزراعية.

ويكشف ذلك أن مظاهر الرأسمالية المحيطة أو الهامشية قد تغلغلت فى القرية بشكل واضح نتاجا لتحولات حقبة السبعينات من تحول فائض رأس المال واعادة الانتاج خارج العملية الزراعية، والهجرة الى سوق العمل العربية (ـ أكثر من ٢٥٠ عامل زراعى ـ) وهو ما أدي بدوره الى تهميش عملية الانتاج الزراعى ذاتها بالعودة الى خارج العمل الزراعى من جانب هذه العمالة، وتحولها الى الاتجار فى السلع الاستهلاكية المستوردة والأعمال التجارية الهامشية، حيث بلغ عدد المحلات التجارية ٤٢ محالا تجاريا فى المواد التموينية والسلع الغذائية المستوردة بالاضافة الى أكثر من ثلاث محلات تقوم " ببيع البيرة " ومحلات أخري " لبيع الطعام " داخل القرية التى كانت تتسم بالاكتفاء الذاتى فى غذائها، وأن من يعتمد على السوق فى غذائه كان فقط افراد الطبقة الدنيا الذين لا يملكون أو يحوزون أرضا يقومون بشراء الحبوب والاعتماد عليها فى غذائهم داخل بيوتهم، هذا بالاضافة الى الورش الميكانيكية بالقرية ومحلات الروائح العطرية ـ ويعكس كل ذلك أن الدول الرأسمالية تخترق أسواق الدول النامية وكسب مواقع فيها لتصريف جانب من فوائض السلع ورؤوس الأموال التى يضيق بها العالم الرأسمالى، ولم يقتصر الاقراط فى الاستهلاك على الغذاء فحسب، بل تطور الى الاستهلاك الكمالى والترفى.

ووصل الى حد التفاخر والمظهرية مثل بناء المنازل وتغيير شكل المنزل ودهانه ، وتغيير الاثاث والأدوات الكهربائية ، لقد تغيرت انماط السلوك فى القرية يدعمها انتشار الاعلانات التلفزيونية ، والخطوره هنا تتمثل فى سعى الجميع الى بلوغ هذا النمط .

لقد أصبح الاستهلاك الترفى عنوانا على الابهه ، والتفاخر والمظهرية ، حيث كشفت دراستنا الراهنة عن تزايد ذلك الاتجاه حتى أصبح هدف قطاعات الفلاحين من الطبقات المتوسطة والفقيرة الحصول على السلع الاستهلاكية والكمالية المستوردة من الغرب مع تأثيث منزل حديث وهو الاتجاه الذي تتفق معه دراسات عديدة [1] .

ومرجع ذلك الى أن الفلاح المصري عاش ينتقل من حرمان الى حرمان آخر ، حيث كان الحرمان قهريا فيما قبل ١٩٥٢ وبعدها استمر الحرمان والتقشف واشباع الحاجات الأساسية وذلك من أجل البناء ومن أجل التحرير ، وحصاد لهذا الحرمان التاريخى ، بقيت رموز المكانة الكامنة فى العقلية الريفية التى تستثير حرمانها وتستفزه ، ومن هذه الرموز الحياة المشبعة لسادة الاقطاع ، فالقصر والسيارة وأدوات المنزل والملبس الناعم والعيش الميسر كامنة فى عقل الفلاح البسيط المقهور ، حتى تفجرت غرائزه واشباع حرمانه فى الحقبة الأخيرة مع رياح السبعينات وسقوط الجماهير فريسة لغرائز الاستهلاك .

٦) تغير ملامح البناء الطبقى :

لم يعد التركيب الطبقى فى القرية المصرية (القرية مجتمع الدراسة) يستند

---

(١) انظر دراسات حول هذا الموضوع: عبد الباسط عبد المعطى : الهجرة النفطية ... مرجع سابق ص ٦٢ ، سمير نعيم :اتساق القيم ... مرجع سابق ص ٢٨ .
على ليله ، التوجه الاستهلاكى فى القرية المصرية ... مرجع سابق ص ٤٦ .

على الحيازة الزراعية أو ملكية الأرض فقط ، حيث لم تعد الزراعة هى المهنة الأساسية والرئيسية الوحيدة فى القرية فى حقبة السبعينات ، الا ان بعض الدراسات ذهبت بأن الحيازة الزراعية يعد اسلوبا اجرائيا يمكننا من خلاله التعرف بشكل عام على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى تميز الشرائح الاجتماعية ومن ثم طبيعة النشاط الاقتصادي .

وتكشف توزيع الحيازة الزراعية فى مجتمع الدراسة عن عدم تجانس واضح فى حجم الحيازة ، حيث تبلغ جملة الحيازة ٩٣٥ فدان موزعة على (٨١٣) حائزا ، يتركز معظم الحائزين فى شريحة اقل من فدان — فقراء الفلاحين — و ٤٠ حائزا من ١—٣ فدان — طبقة صغار الحائزين — ولكن عندما ننتقل الى الفئة من ٣—٥ نجد أن عدد الحائزين ينخفض بشكل درامى " ١٣٦ " حائزا طبقة متوسطى الحائزين — وتنخفض العدد بشكل كبير فى الفئة من ٥—١٠ أفدنة وتبلغ ١٤ حائزا فقط طبقة كبار المزارعين — ثم ينحصر عدد من يمتلكون أو يحوزون اكثر من ١٠ أفدنه فيبلغ عددهم ثلاثة فقط — طبقة الرأسمالية الزراعية .

الا أن التباين الطبقى لا يرتبط فقط بحجم الحيازة وشكل استغلال الأرض ، وانما تدعمه عوامل أخري على رأسها ملكية وسائل الانتاج وخاصة الالات الزراعية التى تؤجر للفلاحين هذا فضلا عن تربية الماشية والدواجن ، ومصادر الكسب الأخري من سيارات الأجرة والنقل .

وتكشف الدراسة عن تغير ملامح البناء الطبقى من خلال الشرائح التى توجد خارج نطاق المشتغلين بالزراعة ، كالتجارة والهجرة الى البلاد النفطية وتجار السلع والأدوات الاستهلاكية أدت الى تكوين ثروات أدت الى تغير الملامح المعهودة فى البناء الطبقى والمتمثلة فى حيازة الأرض الزراعية فى حقبة ما قبل السبعينات فلم يعد البناء الطبقى فى مجتمع الدراسة جامدا كما كان سائدا من قبل ، حيث كانت قلة تستحوذ على غالبية الأرض وغالبية

تتقاسم مساحات قزمية ، بينما كان البعض الآخر محروما من الملكية الزراعية ويعملون كاجراء زراعيين وليس هناك من مورد سوي الدخل من العمل الزراعي ، الا ان حقبة السبعينات وما حملته من تيارات مختلفة للمهن خارج العملية الزراعية ، وتزايد الدخول من العمل خارج القطاع الزراعي وتفتيت الملكية عن طريق الميراث والهجرة الى الدول العربية ، أدت الى تغير ملامح البناء الطبقي وأصبحت السيولة النقدية والمشروعات الاستثمارية والمنزل الحديث من المحددات الطبقية الجديدة ، وتغيرت معها المعتقدات التى كانت تبرر الفوارق الطبقية حيث كان هناك ايمان فى الفترات السابقة بأن أي محاولة لتغيير الوضع القائم تعد خرقا للنظام الطبيعى ، وأن التفاوت سنة من سنه العناية الألهية حتى تستمر الحياة ، الي أن تغيرت هذه المعتقدات مع التغيرات الحادثة في المجتمع ، وأن الاسلام امر بالمساواة ولم يفرق بين الناس الا فى العبادة والعمل .

ومن ثم تغير ملامح البناء الطبقي بعد اختفاء طبقة كبار الملاك ، واصبحت العلاقات الطبقية أقل جمودا ، وقد تغيرت مظاهر التمييز الاجتماعى ليس بملكية الفرد فقط بل أصبح التمييز حسب الثروة التى يحوزها الفرد والتى تحدد مكانته الاجتماعية والاقتصادية ، وهى تغيرات أدت اليها حقبة السبعينات نظرا لاتاحة فرص عمل كثيرة خارج العملية الزراعية ، كمشروعات الاستثمار الهامشية التى تعود بربحية عالية ، والهجرة الى الدول العربية أدت الى تداخل الشرائح الاجتماعية الدنيا فى نسيج الشرائح الطبقية الأعلى منها ، وهو ما يعكس تغير ملامح البناء الطبقي فى القرية مجتمع الدراسة ، حيث حدث نوع من التداخل الطبقي ، وخاصة فيما يتعلق بالزواج بين الشرائح الطبقية الدنيا والعليا وكذلك فى العلاقات الاجتماعية ، انظر حالات الدراسة حيث تصور "أن الزمن اتغير كل واحد بقى معاه فلوس ، الغنى الأول كان ربنا فوق وهو اللى حاكمنا ، ولو كان الواحد رجع من الشغل ما يلاقيش لقمة العيش ".

٧) تفكك البناء العائلى :

مع تغير البناء الاقتصادي وما أدي اليه من تغير فى ملامح البنـــــاء الاقتصادي وما أدي اليه من تغير فى ملامح البناء الاجتماعى تغير البناء العائلى أو الأسري فمع استمرار تفتيت الملكية الزراعية نظرا لتزايد السكان وثبات الرقعـــة الزراعية التى لم تعد تفـي بمتطلبات السكان وبروز مصادر غير زراعية كالهجـــرة الى سوق العمل العربية ونمو الانشطة الهامشية — الأنشطة الرأسمالية غيـــر الزراعية بالاضافة الى انتشار التعليم بين الذكور والاناث وما صاحب ذلك مـــن استقلال اقتصادي للأفراد ، فلم يعد النسق العائلى بمكوناته الماديـــــة والبشرية هو الذي يحتوي الفرد فى اطاره ، فتغيرت قيمة الأرض والعمل فيهـــا نظرا لما أفضت اليه الحقبة الأخيرة من تحول رأس وتوفر السيولة النقدية وتزايـــد الهجرة الى سوق العمل العربية افضت الى الاستقلال للأفراد ومن ثم تفككـــت العائلات الى أسر صغيرة ولم تعـد العائلة الممتدة هى الأساس الغالـــب فى البناء الاجتماعى فى مجتمع الدراسة مع بروز تحرر من المعيار القرابى الـــى حد كبير ، وتجاوزت العلاقات حدود القرية لاتساع نطاق العلاقات الخارجيـــة للقرويين وزيادة انفتاحهم على العالم الخارجى ، ومن ثم اختلف دور المـــرأة حيث أصبحت فى هذه المتغيرات مسئولة عن ادارة النشاط الاقتصادي للأســـرة وتربية الأبناء حيث هاجر عدد كبير من الأزواج الى الدول العربية ومن ثـــم أصبحت الزوجة ذات مسئولية فى اتخاذ القرار المتعلق بالاسرة — انظر التحليلات الميدانية وحالات الدراسة حول هذه الموضوع حيث تكشف عن التغير فى البنـــاء العائلى وتغير فى القيم الثقافية المرتبطة به كتغير دور المرأة وتغير قيم الـــزواج وقيم التعليم بالنسبة للاناث......

الفصل الخامس

خاتمة :

تناول هذا الفصل الموقع الجغرافى للقرية التى اجريت عليها الدراسة وهى محله سبك احدي قري محافظة المنوفية بالاضافة الى لمحة تاريخية عنها حيث تعد من القري المصرية القديمة تناولها القاموس الجغرافى للبلدان المصرية منذ عهد قدماء المصريين والخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك... ، كذلك تناول هذا الفصل البناء الاقتصادي لقرية الدراسة وعوامل تغيرة والتى تبلورت فى العوامل التالية :

١ــ محدودية الرقعة الزراعية وثباتها والزيادة السكانية حيث تبلغ مساحة الأرض الزراعية فى قرية الدراسة ٩٣٥ فدانا موزعه على ٨١٣ حائزا ، بينما يبلغ تعداد السكان وقت اجراء هذه الدراسة ما يقرب من تسعة الاف وخمسمائة نسمة فى حين تناقصت مساحة الأرض الزراعية نظرا للاعتداء عليها لاقامة المساكن والمشروعات الحذمية والاستثمارية .

٢ــ عدم الاهتمام بالزراعة حيث ساهمت قوانين الانفتاح الاقتصادي فى الحقبة الأخيرة فى نمو المشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية .

٣ــ اعادة صياغة النمط المحصولى حيث زادت نسبة الأرض المزروعة بالمحاصيل النقدية الرأسمالية مع انخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل التقليدية حيث بلغت هذه النسبة ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى المساحة المزروعة بالمحاصيل الرأسمالية .

٤ــ الهجرة البترولية واستيراد التكنولوجيا حيث افضت هذه السياسة التى اتبعت فى حقبة السبعينات الى هجرة العمالة الزراعية وهجرها العمل الزراعى ومن ثم نقص قوة العمل الزراعى حيث التحق بسوق العمل

العربية اكثر من ٣٥٠ عاملا زراعيا بالاضافة الى المهن الأخري مما أدي الى تزايد الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الحديثة .

- الشريحة المتوسطة والسعي لتأكيد التبعية : حيث اتجهت السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الحقبة الأخيرة لاحتواء هذه الشريحة حتى تتأكد التبعية ومن ثم اتجهت غالبية افراد هذه الشريحة فى نفس الاتجاه أي تهميش الغذاء الأساسي والاتجاه نحو الزراعات النقدية واقامة المشروعات خارج العملية الزراعية مجارة للوضع الجديد من أجل مزيد من السيولة النقدية .

وتناول هذا الفصل أيضا ملامح التركيب الاقتصادي لمجتمع الدراسة الذي شمل :

١ـ ملامح التركيب الحيازي ، حيث تبلغ جملة الحيازة الزراعية ٩٣٥ فدانا موزعة على ٨١٣ حائزا ـ ٤٢٠ حائزا أقل من فدان ـ ٢٤٠ حائزا من ١ـ٢ فدان ، ١٣٦ حائزا من ٢ـ٥ افدنه ، ١٤ حائزا من ٥ـ١٠ افدنه ، وثلاثة حائزين اكثر من عشرة أفدنه .

٢ـ ملامح التكيب الطبقي حيث تتكون قرية الدراسة من عدة عائلات تمثل احداها ٢٠٪ ، وقد اختفت بعض العائلات الكبري بالقرية ولم يعد لها الثقل الذي كان لها فى الماضى نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى والتعليم وبروز عائلات أخري تبلور ثقلها فى حقبة السبعينات نتاج للسيولة النقدية من المحاصيل النقدية ، بالاضافة الى عوائد الهجرة الى الدول النفطية .

٣ـ وسائل الانتاج الزراعى: لم يعد بالجمعية الزراعية من هذه الوسائل سوي جرار واحد ، وموتور لرش القطن ، بالاضافة الى ١٦ جرارا زراعيا ملكا لأهالى القرية من كبار ومتوسطى الملاك والعائدين من الدول

العربية يضاف اليهم ٤٢ عزاقة (المحراث الآلى) ٢٧ موتورا للري ١٧٥ موتورا للرش بالاضافة الى ٧ ماكينات دراس ويشكل ذلك تزايد الاعتماد على الآلات والادوات التكنولوجية الحديثة ٠

٤ ـ التركيب المحصولى : تهميش الغذاء الأساسى ، حيث تحولت القرية من وحدة انتاجية كانت تتمتع بها منذ امد بعيد نظرا لاعتمادها فى زراعتها على محاصيل الغذاء الأساسى الى وحدة استهلاكية فى الحقبة الأخيرة لاتجاهها نحو الزراعات النقدية الرأسمالية نظرا لربحيتها ٠

ثانيا : تناول هذا الفصل : البناء الاجتماعى الذي يتناول البناء الطبقى والبناء العائلى وقد تم تناول الجانب الطبقى أما البناء العائلى فقد تعرض للتغيرات فى الحقبة الأخيرة ومن العوامل التى ساهمت فى تغير البناء العائلى : تفتيت الملكية الزراعية نتيجة لتزايد السكان وعوامل الميراث وبيع المساحات القزمية من قبل صغار الحائزين وفقرائهم ، وتغير علاقة القروي بالبيئة التى يعيش فى ظلها الى جانب بروز مصادر غير زراعية للدخل والهجرة الريفية وما صاحبها من استقلال اقتصادي للأفراد مكنتهم من الاستقلال عن اسرهم وتكوين اسر مستقلة يضاف الى ذلك الاعتماد على مهن غير زراعية والزواج من خارج العائلة والذي أسهم فى تغير شكل العائلة الممتدة ، ومما ساهم فى تغيرها ايضا انتشار التعليم بين الذكور والاناث والاعتماد على السوق ، فلم يعد الأفراد كما كانوا من قبل يعتمدون على العائلة وقد افضى ذلك الى تزايد الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادي أفضى بدوره الى تزايد الاتجاه نحو الاستقلال الأسري وتكون الأسر الزواجية الصغيرة ٠

ويتناول هذا الفصل أيضا خصائص البنية الاجتماعية والديموجرافية التى تتناول عدد السكان حسب النوع والديانة والحالة التعليمية وحسب النشاط الاقتصادي ، ثم طبيعة الخدمات وأهم المؤسسات ومنها الجمعية التعاونية الزراعية التى لم تعد تقوم بوظيفة للفلاح سوي عملية الارشاد الزراعى وقام بنك القرية

بمهامها وساعد عن طريق القروض التى يقدمها الى الافقار النسبى للفلاح وزيادة المشروعات الاستهلاكية خارج العملية الزراعية ، بالاضافة الى المؤسسة التعليمية للتعليم الالزامى والوحدة الصحية وجمعية تنمية المجتمع والجمعية الاستهلاكية .

ثالثا : البناء السياسى فى القرية ويتكون من مؤسسة ادارية تتمثل فى عمدة واثنين من مشايخ واربعة عشرة خفيرا ومجلس محلى يتكون من أربعة أعضاء ، بالاضافة الى عضو عن مجلس محلى المركز ، يضاف اليهم أعضاء مجالس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وأعضاء امانة الحزب الوطنى والجمعية الاستهلاكية وجمعية تنمية المجتمع ، ويتمتع اعضاء هذه المجالس بقوة اقتصادية تضم عناصر من الصفوة القديمة التى تعد امتدادا للصفوات السياسية السابقة مع بروز صفوات جديدة تتسم بالتعليم ، وتكشف الدراسة عن تحقيق هذه الصفوات لمصالحها من خلال عضويتها فى المؤسسات السياسية وعن سلوكياتهم تجاه المسئولين داخل القرية وخارجها من أجل تحقيق المزيد من المصالح ، ويتناول هذا الفصل أيضا مظاهر التغير داخل بنية القرية نتيجة لتغيرات الحقبة الأخيرة ومن هذه المظاهر :

١— سلعية الأرض وتداولها ، فقد تغيرت قيمة الأرض ولم تعد هى الوسيلة الوحيدة كما كان الوضع سابقا التى يستند اليها فى تقييم المركز الاجتماعى والاقتصادي . وقد تحولت الأرض الى سلعة تخضع لكافة ما تخضع له السلع المختلفة حيث زاد ثمن الأرض وتزايد التنافس على شرائها مع تزايد تداول النقد وتعدد الأنشطة الاستثمارية .

٢— التوسع فى تطوير أدوات الانتاج وتزايد الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الحديثة أفضت اليه ندرة الأيدي العاملة الزراعية نظرا لهجرتها الى الدول البترولية وللتوسع فى زراعة الحاصلات النقدية الرأسمالية .

٣— تهميش الانتاج التقليدي وتزايد الزراعات النقدية حيث بلغت نسبتها

ما يربو على ٣٠٪ من اجمالي المساحة الكلية لمجتمع الدراسة والتي تبلغ ٩٣٥ فدانا ٠

٤ـ نقص قوة العمل الزراعي نظرا لهجرتها الى الدول النفطية والعواصم الحضرية ، وهجر العمل الزراعي وامتهان مهنا خارج العملية الزراعية وهو تغير مصاحب لخصوصيات التطور الرأسمالي ٠ فقد كشفت الدراسة عن هجر قطاع كبير من العمالة الزراعية للعمل الزراعي ٠

٥ـ نمو الأنشطة الهامشية وتزايد قنوات الاستهلاك ، والتي تعد احدي سمات التغير الثقافي في القرية ، فنمو الأنشطة الهامشية غير الزراعية يعد تغيرا نحو قيمة الأرض وقيمة العمل بها وهي واحدة من القيم القروية التي كان يعتز بها القروي وتتحدد من خلالها ــ الأرض والعمل بها ــ مكانته الاجتماعية والاقتصادية ، فقد تغيرت هذه القيمة وأصبحت المهن الهامشية التي تؤدي الى مزيد من السيولة النقدية تستحوذ على اتجاهات القرويين ومن ثم تأسس نوع من الاستهلاك والاسترخاء ، وهو ما يكشف عن تغلغل الرأسمالية المحيطة في القرية نتيجة لتغيرات حقبة السبعينات ٠

٦ـ تغير ملامح البناء الطبقي ، فلم يعد التركيب الطبقي في القرية يستند على الحيازة الزراعية فقط ، بل أصبحت العلاقات الطبقية أقل جمودا عما كانت عليه ، فقد اختفت طبقة كبار الملاك ، واختلفت وتغيرت محكات التمايز الاجتماعي والاقتصادي ، واصبحت تستند الى السيولة النقدية والى حيازة المشروعات الاستثمارية ، وأصبحت محكات التمييز الطبقي تستند على الثروة التي يحوزها القروي وهي التي تحدد مكانته الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم حدث نوع من التداخل في العلاقات الاجتماعية والزواج وما الى ذلك بين الطبقات ٠

٧- تفكك البناء العائلى:لقد صاحب التغير فى البناء الاقتصادي تغير فـــى البناء الاجتماعى الذي صاحبه تغير فى البناء العائلى أو الأســري ، وتفككت العائلات الى أسر نواه صغيرة مستقلة ولم تصبح العائلة الممتـــد ، هى الأساس الغالب فى البناء الاجتماعى بل الاسر الزواجية الصغيرة .

الفصل السادس

البناء الاقتصادي المتغير

مع الإنتاج من أجل السوق .

٨) ما مدى تحول الثقافة القروية من ثقافة إنتاجية إلى ثقافة استهلاكية وأثر ذلك على انهيار أنماط الإنتاج التقليدية ؟

٩) ما مدى تحول اقتصـاديات القريـة إلـى اقتصـاديات نقديـة أو اقتصاديات سوق هو ما يعكس غلى أي مدى يتجه تعاظم الاقتصـادي القروي وتكامله مع السوق الرأسمالية العالمية ؟

١٠) ما مدى تحول القرية من بنية تقليدية قبل رأسـمالية إلـى بينـة رأسمالية محيطية أو هامشية ؟

١١) ما هو الأثر الذي ترتب على هجرة الأيدي العاملـة الزراعيـة وتأثير لك على نقص الأيدي العاملة ومن ثم على العملية الزراعية ؟

١٢) ما مدى تغير الاتجاه نحو قيمة الأرض وتقديسها ولانصراف إلى قيم أخرى تدر دخلا نقديا وما صاحبها من تهميش وضعف الانتمـاء ومن ثم مدى تغير الاتجاه نحو العمل الزراعي ؟

ان شروط التبعية تختزل كل الشعارات (الحضارة - التقنية المجتمع الحديث الشامل ...) الى مجرد دوره استهلاكية تابعة حيث يصبح الانتاج التابع اداة لخلق قيم ثقافية ثابعة أي يصبح نمط الحياة الاستهلاكي أيديولوجيا مضمرة ، حيث تتكشف مأساة الاستهلاك التابع في المسافة بين الوعى الاجتماعي ومستوي المعرفة القائم في موضوع الاستهلاك الأمر الذي يجعل الاستهلاك شكلا من أشكال الاغتراب والتغريب ، وتأخذ المأساة أبعادها كلها حين لا تكون مواضع الاستهلاك ضرورة حياتية بقدر ما هى تعبير عن النجاح الفردي ، وسعى الى التمايز الاجتماعى (١) .

وينعكس ذلك على المجتمع المصري فى اقتصاده الأساسى وهو الاقتصاد الزراعى وبخاصة مشكلة الغذاء ، وسعى النظام الرأسمالى العالمى الى تهميش الأقتصاد لتأكيد وتجديد التبعية من خلال الاعتماد المتزايد عليه فى استيراد هذه المحاصيل ، فتحولت مصر من بلد منتج لفائض من المواد الغذائية يجري تصدير جزء منه خاصة فى شكل القمح والأرز ، الى بلد مصدر للقطن ، ثم عجز الانتاج الزراعى عن الوفاء بمتطلبات السكان من الاستهلاك الغذائى والاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج (٢) .

وما يميز التبعية على المستوي الاقتصادي ، هو علاقات الانتاج والاستهلاك التابعة ، والتى تمنع نهوض انتاج وطنى مستقل ، وتمنع نهوض القوي المنتجة ، والعلم والثقافة قوة منتجة ، وبسبب هذا تقوم الدولة باستيراد الكفاءات العلمية الحديثة واستيراد ما يجدد علاقات التبعية ، حيث يأخذ هذا الاستيراد شكلين ، الأول : يرتبط بالسلطة مباشرة ، حيث تستورد الدولة كل الأدوات النظرية والتطبيقية ، ويرتبط الشكل الثانى باستيراد التكنولوجيا الاستهلاكية التى تسهم فى تدمير وتهميش الاقتصاد الوطنى ، وعلى هذا فان

---

(١) فيصل دراج : وضع الثقافة فى شروط التبعية : مرجع سابق ص ١٩٦ .
(٢) محمود دويدار : الاتجاه الريعى للدولة فى مصر : مرجع سابق ص ١٥٣ .

الدولة لا تلغى شروط الانتاج العلمى والثقافى فقط، بل تتعامل بشكل يجدد علاقات التبعية، ويزيد من سطوة الدولة وتهميش الانتاج الوطنى [١] .

ان قوي النظام العالمى تعد مراكز تصدير التكنولوجيا وأن هذه المراكز تعزف عن تصدير تكنولوجيا الانتاج، بل تسعى جاهدة لنشر تكنولوجيا الاستهلاك، مع كل المساعدات والمهارات التى تيسر ذلك، وهو الأمر الذي يؤدي الى اثارة غرائز الاستهلاك لدي العالم المتخلف، ويساعد على مصداقية ذلك قيام انظمة وزعامات سياسية فى العالم الثالث عاجزة عن صياغة تصور للتنمية ولا تملك أيديولوجية واضحة ومحددة بل تتسم بالتذبذب والتوسطية والتغيير فى ايديولوجيتها، تركن الى الاسترخاء ساعية لاسترضاء قوي النظام العالمى المتحكمة، وضبط جماهيرها من خلال استثارة غرائز الاستهلاك لديها، يدعمها فى ذلك قيام شريحة محلية - داخل المجتمع المتخلف - تشكل القوي التى تدعم موقف الزعامة السياسية من ناحية، ثم انهم الوسيط الذين تنتقل على ايديهم سلع الاستهلاك من المراكز المتقدمة الى الجماهير المتخلفة، وقد نجحت معظم زعامات العالم الثالث فى استثارة غرائز الشره والاستهلاك لحساب القضاء على روح التحدي والميل الى الانتاج لدي الجماهير [٢] .

وينتج عن ذلك دائرة مفرغة بانطلاق سلع الاستهلاك من المراكز المتقدمة، يجلبها الوسطاء المحليون ليحصلوا على نصيبهم من مكوس المرور لتوجه الى الجماهير فتزيد من مساحة الشره والاستهلاك لديها، وتشيع حولها مناخ الاسترخاء، وتتخلق لديها دافعية الاستهلاك فتصبح موجهة الى المركز لأن اشباعها مرتبطا شرطيا بها، ولا يمنع من أن تمنح المراكز المتقدمة قدرا من المساعدات فى شكل منح أو قروض لدعم الزعامات السياسية والقوي البرجوازية

(١) فيصل دراج : المرجع السابق ص١٩٣.
(٢) على ليله : التوجهات الاستهلاكية : مرجع سابق ص٣٣.

من ناحية ولتنشيط دوره الاستهلاك من ناحية أخري ، فتنشيط دوران الدائرة سوف يعني مزيدا من الاستنزاف العائدة للمراكز المتقدمة [١].

أولا : عوامل التغير :

١) محدودية الرقعة الزراعية والزيادة السكانية :

من العوامل التى أدت الى تغير فى البناء الاقتصادي محدودية الأرض الزراعية وثباتها فى مقابل التزايد السكانى ، حيث تبلغ مساحة الأرض الزراعية حوالى ٦ مليون فدان ، وتعتبر المساحة المنزرعة تقريبا على مدي الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٨٤ حيث لم يزد الا بنحو ٢ر٠ مليون فدان [٢] وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٣١ر٠ الى نحو ١٣ر٠ من الفدان خلال الفترة المشار اليها ، كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من نحو ٤٨ر٠ من الفدان المحصولى الى نحو ٢٣ر٠ من الفدان المحصولى خلال نفس الفترة ، الأمر الذي أدي الى عجز الانتاج الزراعى عن الوفاء بمتطلبات السكان ، ونظرا لمحدودية الرقعة الزراعية فان هناك تنافسا بين الانسان والحيوان عليها فتبلغ المساحة المنزرعة فى موسم شتاء ١٩٨٣ نحو ٣ر١ مليون فدان ، فى حين تبلغ مساحة البرسيم ٧ر٢ مليون فدان ، وأي زيادة فى مساحة محصول منها يكون على حساب المحصول الآخر [٣] .

وتبلغ مساحة الأرض الزراعية فى مجتمع الدراسة ٩٣٥ فدان وهى مساحة ثابته منذ نشأة القرية بل وتناقصت هذه المساحة نتيجة الاعتداء عليها من أجل البناء لاقامة مساكن جديدة ، واقامة المشروعات الاستثمارية والمؤسسات الخدمية

---

(١) المرجع السابق ص١٨ .

(٢) محمد رضا فودة : التغيرات فى القرية فى الحقبة الأخيرة وأثرها على الأمن القومى المصري ، مرجع سابق ص١٩٧ .

(٣) محمد رضا فودة : التغيرات فى الحقبة الأخيرة ، مرجع سابق ص٢٠٠ .

كالمدرسة الابتدائية والجمعية الزراعية والوحدة الصحية ، فى مقابل التزايد السكانى حيث بلغ تعداد القرية فى تعداد ١٩٧٦ (٦٢١٥) وتزايد هذا العدد حتى بلغ ما يقرب من ٩٫٥٠٠ من السكان ، مما أدي الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية ، كما انخفضت نسبة من الفدان المحصولى وخاصة محاصيل الغذاء ، مما أدي الى عجز الانتاج الزراعى عن الوفاء بمتطلبات السكان من الغذاء الأساسى لانتشار زراعة الفواكه (الزراعات النقدية الرأسمالية)

٢) تغير ملامح البناء الطبقى [١]

كان طبيعيا أن يؤدي الاستيلاء على الملكيات الكبيره مع اعادة توزيعها على الفلاحين والمعدمين الى تغير ملامح التركيب الطبقى داخل القرية المصرية ، ولا سيما قرية الدراسة ـ حيث شهدت القرية عصرا من عصور الاقطاع كانت فيه الهوة واسعة بين من يملك ومن لا يملك حيث كانت الأغلبية لا تملك سوي مساحات ضئيلة أو لا تملك شيئا على الاطلاق فى مقابل عدد قليل من الأفراد يملكون مساحات ضخمة من الأرض الزراعية حيث كان ينقسم أهل القرية فيما قبل الثروة الى مجموعتين ، مجموعة الاغنياء (الذين كان لهم السلطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) وأغلبية الفلاحين الفقيرة لم تتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى يذكر نظرا لأنها لا تملك شيئا ، حيث لا يملكون سوي ناتج قوة عملهم فى أراضى كبار الملاك ـ الوسية ـ ومن لم يجد عملا لدي هؤلاء لا يجد أو لا يملك قوت يومه ولم ينل هؤلاء سوي الأذي والاهانة والتحقير ، فقد كشفت الدراسة بالاستعانة بالاخباريين عن أن جمهور الفلاحين الفقراء والمعدمين كانوا لا يملكون قوت يومهم سوي من عائد العمل بالأجر لدي كبار الملاك ، وتذهب احدي حالات الدراسة عن" اللى كان ما يلاقيش شغل كان ما يعرفشى ياكل ،كان

---

(١) شهدت قرية الدراسة مرحلة الاقطاع ، حيث كانت ملكية الاقطاع اكثر من نصف ملكية القرية كاملة .

يستلف عشان يأكل دا كان موارا ياراجل ، صحيح الخير دلوقتى بقى كثير عن الأول ، كان الأول الشغل فى الوسية وبس، النفر مننا كان يروح الوسية قبل النهار ما يطلع علشان ما يرجعشى من الشغل ، طيب كان الواحد هايروح فين ، مفيش غير الخاصة الملكية وكان الشغل فيها بعيد عن البلد دا غير ان كان الريس بيأخذ من كل واحد فينا عمولة علشان تروح معاه الشغل وايه اللى رماك على المر إلى أمر منه اكل العيش."

وأدي التغير فى بنيان الملكية الزراعية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور قوانين الاصلاح الزراعى الى اختفاء الملكيات الكبيرة من خريطة الملكية الزراعية بالقرية مجتمع الدراسة ، حيث تم توزيع أراضى الاقطاع على صغار الفلاحين وفقراؤهم ، ومن ثم أدى الى تغير فى ملامح البناء الطبقى ، فقد زادت الملكيات الصغيرة لأولئك الذين انتفعوا من قوانين الاصلاح الزراعى (انظر التقسم الطبقى فى الفصل الرابع) طبقة كبار الملاك وطبقة متوسطى الملاك أو الحائزين ، وطبقة صغار الفلاحين وفقراؤهم ، وطبقة المعدمين وهم (العمال الزراعيين) ، فقد واجهت الطبقتان الأخيرتان وخاصة طبقة فقراء الحائزين وطبقة العمال الزراعيين تغيرا نتاج لتحول الدولة فى حقبة السبعينات نحو سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق الرأسمالية وما صاحبها من انحيازات ضد مصالح هاتين الطبقتين ، تلك التى أسهمت فى اجبار الفلاحين الذين يحوزون حيازات قزمية لا تكفيهم ولا تنتج ما يقيم أودهم الى عدم قدرتهم على مواجهة أعباء الحياة فى ظل ارتفاع الأسعار ، وعلى ترك هؤلاء لحيازاتهم القزمية والهجرة الى الدول النفطية من أجل الحصول على الثروة النقدية وتعويض نوع من الحرمان الاجتماعى الذي عايشوه ، فقد كشفت الدراسة الراهنة عن أن المهاجرين الى الدول النفطية من العمال الزراعيين وصغار المزارعين الحائزين وفقراؤهم حيث شكل الحرمان الاجتماعى وانخفاض الانتاجية من الحيازات القزمية وعدم توافر فرص للعمل خارج العمل الزراعى دافعا نحو هجرة افراد هاتين الطبقتين الى الدول النفطية ويتكشف فى قول احدي حالات الدراسة (زمان مفيش غير الشغل فى الوسية هو اللى كان موجود ، غير كده ما كانشى فيه حاجة يعنى

الواحد لو ماراحشى الشغل كان تبقى مصيبة دا الواحد كان يروح عند اللى عندهم أرض غير الوسية عشان كيلة ذرة عشان اكل العيال ، دلوقتى الشغل بقى على زي ما انت عاوز ، يعنى الواحد بيسافر بره دلوقتى ، بقى الواحد كان يصدق ان الوحد هايسافر بره ويشتغل ويجيب فلوس طيب احنا معانا فلوس أحسن من اللى عندهم أرض وباشتري وبالبس أحسن منهم) وهو يكشف عن أن العمال الزراعيين وصغار وفقراء الحائزين نظرا لما عايشوه من الحرمان الاجتماعى وعدم توافر فرص عمل غير العمل الزراعى كانوا مدفوعين الى الهجرة وهو ما يتفق مع ذهبت اليه بعض الدراسات حيث يذهب عبد الباسط عبد المعطى فى دراسته لبعض المصاحبات الاجتماعية للهجرة النفطية الى أن دخول العمال الزراعيين كانت السبب والدافع الرئيسى لهجرتهم الى الدول النفطية ، بيد أن دراستنا الراهنة قد كشفت أيضا عن التزايد فى الهجرة الى الدول النفطية بين أفراد الطبقة الوسطى وصغار الحائزين حيث تكشف احدي حالات الدراسة عن ذلك فى أنها " عندنا الأرض والحمد لله انما الجماعه اللى سافروا وما كانشى حيلتهم حاجة خالص سافروا بره وبانت عليهم النعمة قوي ، سافرت بره انا كمان وكتير زي من اللى عندهم أرض سافرا بقى الأرض عملت ايه ما حنا طول عمرنا بنزرع الأرض وزي ماحنا رجعت معايا فلوس احسن من الأول واشتريت كل حاجة وبنيت بيت وحتى الأرض هاتروح فين أجرتهم واحسن من زرعهم " ، وهو ما يكشف عن أن غالبية المهاجرين من القرية مجتمع الدراسة هم ممن يعانون داخل القرية من ضيق الرقعة الزراعية وسوء الدخل ، وتزايد نسبتهم بين عمال الزراعة الذين لا يملكون شيئا ، وقد كشفت الدراسة عن تبديد هؤلاء لمدخراتهم خارج العملية الزراعية والاتجاه بها نحو الاستهلاك كتأسيس منزل او شراء سيارة ، ومن ثم تبديد هذه المدخرات فى الجوانب الاستهلاكية وليس فى المجالات الانتاجية حيث تأسست لديهم اتجاهات نحو الاستهلاك والرخاء الزائف الذي كان انعكاسا لتوجيهات الحقبة الأخيرة والتى أدت الى نشر ثقافة الاستهلاك وتقويض ثقافة الانتاج ، وكان ذلك نتيجة لما عايشوه من حرمان اجتماعى ، ولا يوجد سوي حالات فردية هى التى توجهت بمدخراتها نحو عملية الانتاج الزراعى كشراء

أرض زراعية وشراء بعض الالات الزراعية التى تخدم عملية الانتاج الزراعى ، وتذهب احدي هذه الحالات (تلك التى وجهت مدخراتها نحو عملية الانتاج الزراعى ، شوف طول عمرنا شغالين فلاحين بالفاس ، سافرنا بره زي اللى سافروا ، واشترينا بالفلوس عشر قراريط ارض ، هو فيه احسن من قيراط الأرض احسن ما الواحد يبنى بيت زي الجماعة اللى بنوا بيوت ، هو مالة البيت اللى احنا فية ويكشف ذلك ان هناك حالات فردية هى التى توجهت بمدخراتها البترولية نحو عملية الانتاج الزراعى ، وأن الغالبية العظمى وكما كشفت الدراسة وملاحظات الباحث توجهت بمدخراتها نحو الاستهلاك . والتظاهر، أدي الى اختفاء التباين الطبقى عما كان سائدا قبل ذلك فى أساليب الحياة المختلفة ، وهو ما يكشف عن أن تغيرات الحقبة الأخيرة وما صاحبها من هجرة افضت الى تغير ملموس فى ملامح البناء الطبقى حيث كان من السهل نسبيا فى حقبتى الخمسينات والستينات تحديد ملامح البناء الطبقى فى القرية مجتمع الدراسة بين معدمين وملاك ، وبين الملاك فى فئات حيازية مختلفة ، بيد ان حقبة السبعينات قد أفرزت وضعا طبقيا مختلفا نتاج للتطور الرأسمالى المشوه الذي افرز بناء طبقيا غير متجانس يتسم بحراك اجتماعى سريع وبتداخل شديد فى الأصول الطبقية ، حيث يذهب احد الاخباريين (مفيش حد عارف اصل حد دلوقتى ، كل اللى انت شايفهم دول جداد قوي بس الوقت هو اللى غيرهم يعنى ... ما كانشى فيه حاجه انما الزمن دوار وأرزاق بقى اللى يجري فى ايده القرش الناس تعمل له حساب وهو اللى هنا وهو اللى هناك اللى بنى بيت كويس واللى اشتري عربية ، وهو ما يكشف عن أن حيازة الأرض الزراعية لم تعد هى التى تحدد الوضع الطبقى أو احد مقومات المكانة الاجتماعية بل أصبحت هناك محددات أخري تتمثل فى السيولة النقدية وحيازة المشروعات الاستثمارية وتأسيس منزل أو اقتناء سيارة .

٣) السعى لنشر ثقافة الاستهلاك :

ان بروز النظام العالمى باعتباره كيانا متماسكا كان من العوامل التى اعاقت تنمية العالم الثالث ومن بينها المجتمع المصري ، حيث لم تكن افراح

الاستقلال سوي هدنه لتغيير اليات الاستغلال فبدلا من تأسيس واقع الاستعمار من خلال الجند المدجج بالسلاح ، فليتأسس واقع التبعية بواسطة رجال الخبرة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا ولا مانع لأن يسمى الغرب ذلك محاولات لتطوير الاقتصاديات المحلية فى العالم الثالث بما يجعلها تعمل وفقا لآليات السوق العالمى أو ما يطلق عليه زعماء العالم الثالث انفتاحا على العالم المتقدم يستهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية للقيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة ، بالاضافة الى تزويد المجتمع المصري باحدث ما فى العصر من خبرة وتكنولوجيا ، واذا كان المجتمع المصري قد تخلص من مرحلة الاستنزاف الاستعماري فانه قد حاول فى فترة الخمسينات والستينات تأسيس محاولات للتنمية المستقلة ، بيد ان حقبة السبعينات قد شهدت تخليا عن هذا الجهد التنموي المستقل وتوجها نحو المشاركة فى النظام العالمى من خلال متطلبات الموقف التابع ، وتمثل التغير فى قوانين الانفتاح الاقتصادي المتتالية فسمح بالاستثمارات الخاصة والمتتالية للاستثمارات العربية والأجنبية فى كل مجالات النشاط الاقتصادي ، وتكونت الشركات العملاقة متعددة الجنسية التى تسيطر على رأس المال العربى والأجنبى وأصبح المناخ مهيئا للسيطرة على الاقتصاد القومى وتعد أولى حلقات التبعية التى تتبعها حلقات أخري .

واذا كان القطاع الزراعى هو القطاع الأهم فى الاقتصاد المصري والذي يمثل الثقل فى مصر حيث يسكنه ٥٦٪ من عدد السكان فلا مانع من أن ترفع الزعامة السياسية خلال هذه الفترة شعارات الثورة الخضراء كاعلان لتعبئة الدعم الجماهيري لها من ناحية وباعتبارها الآلية الملائمة لفرض التبعية من ناحية أخري ففى البداية حاولت قوي النظام العالمى المسيطرة على الصفوة السياسية ، وصولا الى اصدار مجموعة من القرارات المترابطة لفرض التبعية على القطاع الزراعى والتى من شأنها تصفية الارادة الاقتصادية المستقلة للمجتمع المصري ، ولا تستطيع الزعامة السياسية ان تؤدي دورها فى هذا المجال الا

بوجود شريحة اجتماعية تدعم توجهاتها ، ارتباطا بذلك رأت القوي العالمية في شريحة كبار ومتوسطى الملاك في الريف القوي التى يمكن أن تساعد في دفع مجتمعاتها في اتجاه التبعية ، ولقد حاولت قوي النظام العالمي خلق مصلحة لهذه الشريحة للاندماج في هذا الاتجاه ، من ذلك رفع اسعار الحاصلات الزراعية التى يحتاجها السوق العالمية — الزراعات النقدية الرأسمالية والتى تشكل جوهر انتاج هذه الشريحة " حيث تذهب أحد الحالات من خلال ارتفاع اسعار حاصلاتها الزراعية ، يعنى الفدان الفواكه أحسن من ٧—٨ فدادين أي زرعة ثانية طيب احسن من ثلاثة اربعة موظفين يأخذوا مرتب كويس" وذلك من أجل رفع دخولهم وتبنى سلوك اقرانهم في المدينة وسلوك بعض الاقطاعيين في القرية ذلك السلوك الذي كان يشكل حلم القرويين ويتطلعون اليه ، فاذا توافرت قوي التبعية فان آليات التبعية تصبح هى الباقية . وفى هذا الاطار يعتبر نقل التكنولوجية المتقدمة الآلية التى لها بريقها الخاص تلك التى تسهم في انجاز العمليات الزراعية نظرا للنقص الحاد في الأيدي العاملة الزراعية لهجرتها الى سوق العمل العربية ، فقد تزايد اعتماد القرية على هذه الالات والأدوات التكنولوجية الغربية ساهم في انتشار استخدامها وحيازاتها " بنك القرية والائتمان الزراعى عن طريق امداده الفلاحين بالقروض من أجل شراء هذه الالات الزراعية التى أسهمت في الافقار النسبى للفلاحين عن طريق الاستحواذ على مدخراتهم من أجل تسديد هذه القروض ، وشكلت اعادة صياغة النمط المحصولى للزراعة المصرية الآلية الثانية في هذا الاتجاه ، فبدلا من العمل على تطوير المحاصيل التقليدية (المعيشية أو المتعلقة بالسوق) اتجه عدد كبير من كبار ومتوسطى الملاك الى زراعة الخضر والفاكهة تلك الحاصلات التى ارتفع العائد النقدي من زراعتها وانعكس على العائد الاجتماعى خلال النصف الثانى من حقبة السبعينات حيث تذهب احدي حالات الدراسة ، شوف كل انت شايف حالتهم اتدورت دول واشتروا ارض وبنوا بيوت وبقى عندهم جرارات بدا غير ان كل حاجة موجوده عندهم حاجات كثيرة ، الأرض عندهم من زمان ، انما لما زرعوا جناين والجناين جابت لهم فلوس كثير قوي بقى كل واحد

فيهم من كتر الفلوس بتاع الجناين عامل بيه وسلطان زمانه وتهب حالة أخرى رقم ٥ كنت بزرع القمح والذرة في الأرض إلى عندي ما فيش حاجة كانت لحقه حاجة يا دوب إلى رايح على قد إلى جاي ، إنما لما جربت زراعة الجناين العنب والبرتقال والتفاح ....بقى أكتر ١٠٠مرة من الزرعة التانية شوف الفدان العنب ولا البرقوق بيصفي خمس ست آلاف جنيه .

ويكشف ذلك عن تزايد الاتجاهات نحو الزراعات النقدية والرأسمالية وهو ما ترمي إليه قوى الرأسمالية العالمية من إعادة تشكيل أو صياغة النمط المحصولي من أجل تهميش الاقتصادي التقليدي وتحويل القرية إلى وحدة جزئية تابعة في غذائها للسوق العالمية

٤) الصفوة السياسة والتحالف مع النظام العالمي

من الضروري أن تأخذ أي نظرية لتنمية العالم الثالث الصفوة السياسة في الاعتبار حيث تشكل أحد المتغيرات التي لها تأثيرها على تنمية مجتمعات هذا العالم ، وذلك بالنظر إلى أن هذه الصفوة هي التي تتولى الاختيار التنموي وهي التي تتولى تجسيد هذا اختيار من خلال قراراته المختلفة التي تشير في مجموعها إلى طبيعة التوجه الأيديولوجي ومن ثم علينا أن تتبنى الإجراءات التي تساعدها على تأسيس التنمية في وقاع مجتمعاتها ، وفي هذا الإطار نجد ن الصفوة السياسة قد تبنت في حقبة السبعينات مجموعة من الممارسات التي أدت إلى نشر التوجهات الاستهلاكية فيما بينها والتحالف مع القوى الرأسمالية

التى تهدف الى تقويض الاقتصاد المصري وترسيخ التبعية ، واذا كانت فترة الستينات قد طرحت نموذجا للقرية المحررة من الاستغلال ، والتى يلعب فيها النظام التعاونى دورا ، ولا تشهد فروقا طبقية حادة ، فان صفوة هذه الفترة قد حددت اتجاه المدخرات الريفية وضرورة توجهها نحو الحضر أو نحو المزيد من ميكنة الريف ، بيد اننا نجد فى حقبة السبعينات ان الصفوة قد حطمت هذا النموذج ولم تقدم بديلا له بل طرحت نموذجا استهلاكيا استخدمت فيه الكهرباء ليس لتصنيع الريف بل لمتابعة برامج التليفزيون والفيديو وذلك من خلال اعلامها ، بل انه بسبب اعادة التركيب المحصولى وصياغته (تقويض الاقتصاد الزراعى التقليدي) اتجهت القرية نحو المدينة فى الحصول على سلع الاستهلاك والغذاء اليومى ومن ثم فقدت القرية خاصية اساسية كانت تتسم بها وهى خاصية الاكتفاء الذاتى الذي كانت تتميز به ، وتحول القرية من وحدة انتاجية يفيض انتاجها وتصدره الى المناطق الحضرية ويسهم فى الاقتصاد القومى الى وحدة تعانى نقصا حادا فى الموارد الغذائية تستفيض عنه بالاعتماد على المدينة وعلى منتجات السوق العالمية ، حيث تذهب بعض الحالات " زمان الفلاح كانت كل حاجة موجودة فى داره كان الفلاح بيزرع القمح بيبيع شوية ويعمل حساب خزينه وآهو البرسيم والتبن اكل المواشى ، كانت كل حاجة موجودة فى الدار القمح والجبنة والسمنة يعنى الفلاح ما كانشى يبقى محتاج حاجة من بره البلد غير الشوية الهدوم اللى كل سنة كان بيشتريهم ، تعالى شوف دلوقتى كل حاجة اتغيرت الناس زرعت جناين وسابت زراعة الذرة والقمح لما حتى لا مؤاخذة المواشى مش لاقية اكل ما هى الأرض انزرعت جناين يعنى اكل المواشى بقى أغلى من أكل (البنى أدم). الناس بقت تشتري الات واحسن من أنية المواشى عشان اكلهم وبقت المواشى كمان غالية قوي ، تلاقى دلوقتى الفلاح بيشتري كل حاجه من بره الدار حتى العيش بقى من بره الدار ، هو كان السمن الصناعى حد بيشوفه ولا حد يرضى يشتريه ولا لحمة الجمعية ، دلوقتى العيش والسمنة والجبنة فى الدكاكين ، والناس كلها قلدت الناس الكبار اللى بيزرعوا جناين وبيشتروا كل حاجة عايزتها من السوق ، زمن اتغير قوي الناس كانت زمان بتختشى الملامة دا اللى كانت

تجيب عيش من الطابونة كانت بتلفه فى طرحتها عشان ما حدش يوم يعايرها" .

٥) الشريحة الوسطى والسعى لتأكيد التبعية :

اتجهت التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية خلال حقبة السبعينات لصالح كبار ومتوسطى الملاك، ومثلما كانت الفترة من أوائل الخمسينات وحتى نهاية الستينات لصالح الحيازات الصغيرة والشرائح الدنيا ، فان اجراءات حقبة السبعينات قد انعشت كثيرا من امال كبار ومتوسطى الملاك حيث قامت مجموعة من الظروف التى ساعدت على خلق أوضاع جديدة لهاتين الشريحتين داخل بناء القرية من ذلك اتجاه اصحاب الملكيات القزمية الى بيع ما تبقى لها من ملكياتها الزراعية القزمية فى مواجهة الأسعار والسعى وراء الأمل البراق للهجرة الى الدول البترولية من أجل الحصول على الثروة النقدية ، حيث كشف عن الدراسة ترك كثير من أصحاب الحيازات القزمية لحيازاتهم الزراعية والهجرة الى الدول النفطية مما ساهم فى اتساع ملكية كبار الملاك ومتوسطيهم نتاج لذلك واتجاههم نحو الزراعات الرأسمالية ومصاحبها من تهميش للغذاء الأساسى بل وتهميش العملية الزراعية عن طريق اقامة المشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية ، فتذهب الحالة رقم (١٧) " كان عندي حيازة ٧ قراريط اتنازلت عنهم لصاحب الملك وأخذت خلو القيراط ٤٠٠ جنية يعنى كانهم ملكى بالنص وسافرت السعودية بعقد كويس واحسن يعنى هى الأرض كانت ها تعمل ايه دلوقتى أحسن كثير قوي طيب ما انا طول عمري بازرع فيهم ايه اللى انا عملته". يضاف الى ذلك ان هذه الحيازات القزمية تضاءلت بفعل قوانين التوريث الاسلامى حتى انتفت المنفعة الحدية لزراعتها ومن ثم هجرها من أجل الهجرة الى الدول النفطية .

وقد شهدت حقبة السبعينات مجموعة من التشريعات والقرارات التى تعمل لصالح كبار ومتوسطى الملاك، منها أن اخلاء الأرض من المستأجرين أصبح أسهل نسبيا ومن ثم أصبح بوسع اصحاب الملكيات العودة الى اراضيهم ، حيث تمكن

بعضا من الملاك من طرد عدد المستأجرين الفقراء والصغار كطـرد بعض الحائزين لأنه قام بتجريف أرضه من أجل مواشيه في حـين أن هؤلاء يقومون بنفس العملة من التجريف ، هذا بالإضافة إلى الوضـع السياسي العام في حقبة السبعينات قد مال أو اتجه ضد مصالح صغار المستأجرين وعدم قدرتهم عن الدفاع عن مواقعهم وحقوقهم القانونيـة هذا بالإضافة إلى ارتفاع الإيجارات الزراعية الذي يؤدي إلى عجـز فقراء الفلاحين عن الوفاء به ، ومنهـا ارتبـاطهم بحكـم ظـروفهم المعيشية بالنمط المحصولي التقليدي الذي قد لا يوازي عائـده قيمـة الإيجار المدفوع في الأرض ، ومن ثم يصبح الاستئجار بإيجار مرتفع مقصور فقط على كبار الملاك من أجل توسيع الرقعة الزراعية التـي يشغلونها .

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الظروف غلى انتشار ظاهرة التأجير مـن الباطن بالإضافة إلى ارتفاع التأجير بالزرعة (نظام التأجير الموسمي) وهي الظاهرة التي تشكل جورا على الفلاح الصغير وفـلاح الطبقـة الدنيا الذين لا يحزون ، ون ثم مالت سياسة حقبـة السـبعينات ضـد الصغار الحائزين بالإضافة إلى متطلبات التسميد (حيث تذهب بعـض الحـالات ، يعنـي هـو إلـى واخـد قيـراطين

أرض بالايجار يسيبهم كدة لا يقصب ولا يعمل سياخ ، يعني يسيب الأرض تعلى عن الجيران ، ما هو كل الناس وتقصيب، وانما تيجي الحكومة عاوزة تأخذ الأرض من المستأجرين تاني ويأخذوها اصحاب الملك" ويرغبون في الزراعة ،حيث لا يمتلك هؤلاء عقدا يؤكد استمرارهم في الأرض ، ومن ثم فهم خاضعون لقيمة الايجار التي تتحدد وفق أليات السوق بدون أي تدخل من الدولة ، والغريب في الامر انه برغم انتشار هذه الظاهرة بشكل واضح، فاننا نجد ان النظام السياسي لم يحرك ساكنا في مواجهة هذه الظاهرة . ذلك يمكن فهمه اذا ادركنا موقفه المتميز من صغار الحائزين لصالح كبار الملاك،وكان من نتيجة ذلك ارتفاع الايجار من الباطن حيث بلغ ايجار الفدان سنويا ٩٦٠ جنيه بسعر القيراط ٤٠ جنيه ويتهافت المعدمون على استئجارة نظرا لرغبتهم في زراعة الأرض الزراعية ، حيث تذهب احدي الحالات " يعني دا مش ظلم يعني كل اللي عنده ارض يتحكم في الناس بالشكل ده والواحد ما يقدرشي يتكلم ما هم الناس اللي الواحد بيأخذ منهم الأرض هم الاغنيا ،يعني حتى الواحد لو اشتكى مش ها يقدر يأخذ منهم لا حق ولا بطال هو انا معايا ورقة رسمي ها يطردني ومفيش حد ها يرضى يديني أرض تاني " . ومن الطبيعي أن يقوم هؤلاء بزراعة المساحات المستأجرة بالخضر حتى تعود عليهم بربحية بعد وفائهم بالقيمة الايجارية نظرا لما تدره هذه المحاصيل من ربحية أعلى من الحاصلات التقليدية والتي تسهم بدورها في نقص المساحات المنزرعة بالحاصلات التقليدية والتي تتمثل في الزراعات الغذائية مما يؤدي الى مزيد من التبعية الغذائية .

بالاضافة الى ذلك فقد شهد الريف ظهور شريحة جديدة من الاعيان الذين اكتسبوا مكانتهم بالنظر الى مصادر اخري غير الزراعية حيث ضمت هذه الشريحة مجموعة مقاولى الانفار او المشاركين في مزارع الدواجن وهو الأمر الذي يشير الى انفتاح المجتمع القروي أمام التدخل الخارجي ، بحيث أدي تغير هذه العناصر في بناء القرية الى خلق شريحة جديدة من الاثرياء وهم الذين يتداخلون مع كبار ومتوسطى الملاك ليؤسسوا معهم شريحة أوسع ترتبط مصالحهم

بما هو خارجي وتسعى من خلال توجهاتها نحوه ، وأدي ذلك الى نتائج كثيرة كاتجاه كبار الملاك ومتوسطيهم الى زراعة الحاصلات الرأسمالية التى تستورد شتلاتها من الخارج ، والاتجاهات المتزايدة من قبل هؤلاء نحو اقامة مزارع الدواجن بل والاتجاه بالمشروعات الاستثمارية خارج العملية الزراعية ، وهو الأمر الذي أدي الى انتقاء الوعى الوطنى أو الرؤية البعيدة المدي فقد أصبح السلوك يقم على أساس الموقف المباشر من الحساب العقلانى — ويعتبر اتجاه كبار الملاك هو النتيجة الثانية التى برزت عن هذه الأوضاع ، فقد مكن هذا المناخ كبار المزارعين من استخدام السيولة النقدية الزائدة لتحسين مستوي دخلهم النسبى فزادت اسعارهم بمعدلات عالية (انظر حالات الدراسة حيث كشفت عن ارتفاع عائد الزراعات النقدية حيث يذهب منهم "أنا عندي الفدان الواحد بيجيب اكثر من اثنين موظفين كبار فى السنة يعنى انا أعرف واحد مستشار قريبى يعنى بيأخذ ٠٠٠٠) ومن ثم أدت السيولة النقدية لدي هؤلاء لادمان نمط الاستهلاك مثل اقرانهم فى المدينة ، حيث استخدمت هذه السيولة النقدية فى تشييد منازل حديثة لا تختلف كثيرا عن طرز المساكن فى المدينة من حيث التنظيم والأدوات والاثاث ومن ثم يشكل ادمان السلع الاستهلاكية المستوردة أداة من أدوات تعميق التبعية ، ولم يعد التوجه الاستهلاكى قاصرا أو حكرا على كبار ومتوسطى الملاك فقط بل امتد ليشمل شريحة الفقراء وصغار الفلاحون والمعدمون ، وذلك لاستحواذ هؤلاء على المدخرات من العمل خارج مجالات العمل الزراعى التى انتشرت خلال حقبة السبعينات نظرا لانتشار الانشطة الرأسمالية الهامشية بالاضافة الى الهجرة الى سوق العمل العربية وانتشار زراعة المحاصيل النقدية من قبل صغار الحائزين الملاك ، حيث تذهب بعض حالات الدراسة " طول عمري بازرع قمح وذره ايه اللى أنا عملته طول عمري أهو الواحد كان زي العبد فى الأرض ما هى الأرض قليلة ويدوب كان اللى رايح على قد اللى جاي ، زرعت الـ ٢٢ قيراط عنب زي الجيران وسافرت بره الحالة بقت كويسة العنب الشغل فيه موسم وانا رجعت بقرشين كويسين اشتريت كل ادوات الكهربة " ، ومن ثم نجد أن أي مدخرات يدخرونها لا توجه نحو

الانتاج لعدة اعتبارات الأول : ارتفاع ايجار الأرض الزراعية نظرا لزراعتها بمحاصيل نقدية كالفواكه والخضروات وتزايد نسبة السكان حيث بلغ ايجار الفدان سنويا ـ الايجار الموسمي من الباطن ـ ٩٥٠ جنيه وهو ما يتجاوز قدراتهم المتواضعة ٠

والثاني : ارتفاع اسعار الأرض الزراعية ، حيث بلغ سعر الفدان أكثر من ٣٠٫٠٠٠ جنية ، بحيث يصعب ان تحولهم مدخراتهم الى ملاك ـ بيد أن هناك بعض الحالات الفردية استطاعت حيازة الأراضي عن طريق الشراء ـ حتى اذا اصبحوا ملاكا اقزاما ، فملكيتهم القزمية لا تتيح الانتفاع الحدي الملائم ، ومن الصعب توجيه مدخراتهم نحو تربية الماشية لارتفاع اسعار الماشية ولارتفاع تكاليف تربيتها ، هذا بخلاف ارتفاع معدل المخاطرة للاستثمار في هذا الاتجاه ، بالاضافة الى أن المدخرات أقل من أن تقيم مشروعا للدواجن أو للتصنيع الزراعي ـ حيث ان هذه المشروعات قاصرة على كبار ومتوسطي الملاك والأعيان الذين اكتسبوا مكانهم من خلال مصادر اخري غير الزراعة.

وأمام انغلاق ابواب الاستثمار ومجالاته في القطاع الريفي وفي مواجهة بسلع الاستهلاك والترف التي زحفت الى القرية من اسواق المدينة والتي يتعرض الفلاحون مباشرة لها ، فلا يصبح امام هذه المدخرات سوي الانزلاق الى مجالات الاستهلاك التي تفتح ابوابها واسعة لتستوعب شرائح المدخرات الصغيرة وانفاق ما تبقى لها اشباعا لغرائز الاستهلاك الشرهة وسعيا لتقليد نمط حياة كبار ومتوسطي الملاك والعائدين من الهجرة ، حتى أصبح غالبية هؤلاء فريسة لاستهلاك السلع المستوردة التي اتجهت بهذه المدخرات نحو قطاع غير القطاع الزراعي المنتج ، وتبديدها في السلع الاستهلاكية المستوردة (*)

(*) كشفت الدراسة ومعايشة الباحث مجتمع الدراسة ، عن انفاق كثير من هذه الشريحة لمدخراتها في الحصول على السلع الاستهلاكية المستوردة وتوظيفها خارج نطاق العملية الزراعية ٠ (انظر حالات الدراسة حيث تكشف عن تزايد هذه التوجهات الاستهلاكية) ٠

٦) الهجرة البترولية وتوسيع قدرات الاستهلاك :

تعتبر هجرة الفلاحين كأحد القطاعات المهاجرة الى البلاد النفطيــة من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الــذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى ، ومن ثم فاذا كانت الهجرة قد ساعدت علــى حل بعض المشكلات على المستوي الفردي فلا شك انها جعلت المشكلة المجتمعية اكثر تعقيدا ، وكانت أهم التغيرات الهيكلية التي تجسدت فى حقبة السبعينات هى تأسيس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتى تعكس غياب أي التزام ايديولوجــى من جانب الدولة ، حيث أصبحت معظم السياسات التى كانت متبعه فى حقبــة الستينات فى مجال القوي العاملة غير ذات موضوع ، وأصبح ضمان العمــل للخريجين يعد وا وكأنه عبء لا لزوم له ، ورفعت القيود التى كانت مفروضة علــى حركة القوي العاملة واتجه مجال التنافس الى أسواق العمل العربية وتضاعفــت اسعار النفط حتى اصبح التشجيع على هجرة القوي العاملة سياسية رسميــة ، واستهدفت قوي النظام العالمى الرأسمالى استعادة مصر تابعة من جديــد ، وذلك عن طريق اتاحة الفرصة لدخول الاستثمار الأجنبى ، وذلك عن طريــق افراغ المجتمع من قواه الشابة القادرة على التغيير أو رفضه اثناء مرحلة التسلــل الرأسمالى الى المجتمع المصري وفصم رابطة الانتماء بين الوطن والمواطن ، ثــم اضعاف القدرة الانتاجية المحلية عن طريق سحب قوي الانتاج المؤهلة بما يساعد على تنشيط الطلب على المنتجات الاجنبية ، بالاضافة الى اذكاء التوجهــات الاستهلاكية على أساس النمط الغربى بما يفتح سوقا امام الغرب الرأسمالــى ويعد بناء المجتمع من المتغيرات التى دفعت نحو الهجرة الى المجتمعــات النفطية ، فابتداء من ١٩٦٧ توقفت سياسة استصلاح الأراضى وأدت الى ثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها فى مقابل تزايد السكان والاعتداء عليها نتيجــة للزحف العمرانى ، هذا بالاضافة الى تزايد جمهور الفلاحين من المعدميــن وصغار الحائزين وفقرائهم ، وتناقص فرص العمل فى القرية بسبب تناقص رقعتهــا الزراعية وزراعتها بالمحاصيل الرأسمالية التى اعتمدت فى الحقبة الأخيرة علــى

الالات التكنولوجية ، مما شكل دافعا للهجرة القروية الى الخارج بحثـــا عن فرص العمل والدخل الملائم فى مواجهة لارتفاع الأسعار التى شهدت ارتفاعا فلكيا فى حقبة السبعينات بشكل يفوق قدرة هذه الفئات الريفية غير القادرة مما دفــع كثيرا من العمالة القروية الى الهجرة الى البلاد النفطية.

وأيا كانت طبيعة المتغيرات الدافعة الى الهجرة فان من الثابت أن هذه الهجرة ،كانت لها وطأتها على قطاع كبير من سكان المجتمع لاسباب عديـــدة منها : ارتفاع معدل دوران المهاجرين حيث بلغ معدل دوران عدد المهاجريـن كل عام من العمالة الزراعية ما يبلغ ٣٥٠ عاملا زراعيا الى الأردن والعــــراق والسعودية ، ويتعمق تأثير الهجرة اذا اخذنا فى الاعتبار الاثار الاقتصاديـــة والاجتماعية التى تمتد الى أفراد اسر المهاجرين سواء ظللوا فى نطاق اسرهم أم صحبوهم الى بلاد الهجرة بل الى أخرون لا ينتمون الى هاتين الفئتين وانمـــا يخضعون لتأثير الهجرة الى بلاد النفط ، حيث كشفت الدراسة عن هجرة عديـد من الافراد وينتمون الى أسر واحدة للبلاد النفطية وتركوا حيا زاتهم لزوجاتهـــم يقمن بالعمل والاشراف عليها وادارة النشاط الأسري ، وكان تعبير أحدهـــم (هانقعد فى البلد نعمل ايه الناس سافرت بره وحالتهم اتغيرت هانفضـــل قاعدين لحد وقتيه " ذلك يعنى امتداد تأثير الهجرة لكى يشمل معظم قطاعات المجتمع القروي ، حيث يؤدي الى اختزال لامكانية الانتاجية من ناحية وتوظيــف هذه الامكانية خارج العمل الزراعى التى تضعف روابطة بمجتمعه وتدفعه الـــى استهلاك غريزي للمنتجـات الغربية من ناحية أخري ، حيث تذهب احــــدي الحالات المهاجرة (شوف انا أول ما سافرت اشتريت كل حاجة للبيت أدوات — كهربية مستوردة وجوزت ابنى وبنتى حتى الغسالة بتاع برة اشتريتها انما أخـــويا عاوزنى ابطـل سفر طيب ازاي والبيت عندي خد على المصاريف الكثيرة صحيــح اللى بابعته بيتصرف انما اعمل ايه انا بقى لى سبع سنين باسافر كل اللى بَاعتـه بيتصرف ، انما يعنى افضل ، طيب اللى اتعودوا يصرفوا اجيب لهم منين " ومـن ثم تفضى الهجرة الى استهلاك غريزي أدي الى عديد من الظواهر منهـــــا

التطلعات الاستهلاكية وتزايد الانفاق المظهري ومرده الى وفرة المدخرات لدي هؤلاء المهاجرين ولدي كبار ومتوسطي الملاك في ظل عدم توفر مجالات للسيطرة على السوق المحلى وغياب مجال الاستثمار في الجوانب الانتاجية مما أدي الى انخفاض التوجه نحو الانتاج المحلى وتبجيل كل ما هو مستورد والذي أسهم في اضعاف القدرة الانتاجية المحلية حيث يذهب الحالة رقم (١٨) شوف انا حتى الراديو باشترية مستورد ، وانا اشتريت تليفزيون مصري زي ما يكون بلاستيك ، وانما الجهاز بتاع بره ما يعلاش عليه ، ناس دقيقه في الصنعة بتاعتها شوف عندي كل حاجة مستوردة قيمتها فيها مفيش غير الثلاجة هي اللى مصري حتى دفعت فلوسهه وأنا في السعودية قالوا انها بتبقى أحسن " .

٧) الحرمان التاريخي وتزايد الاستهلاك :

شكل الحرمان التاريخي من اشباع الحاجات الأساسية دافعا له فاعليته في اتجاه جماهير القطاع الريفي توجها استهلاكيا واضحا ، فقد تميز الريف المصري تاريخيا بخواص الفقر والجهل والمرض وكلها مظاهر تشير الى حالة من الحرمان التاريخي للجانب الاقتصادي الذي كان له تأثير على غالبية سكان المجتمع القروي ، ويمكن القول بان التاريخ المصري القريب وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ قد تميز بحالة من الحرمان التي فرضت على النسبة الغالبة من مجتمع القرية ، واذا كان الفلاح — كقاعدة اساسية — لما له من الاستقلال ، قد تأرجح بين استغلال طاقة عمله ، مقابل اجر غير ملائم ، وبين مقابل يكفي بالكاد الحفاظ على طاقة العمل حيه من اجل استغلال جديد ، وتكشف الدراسة عن جور الاقطاعيين على فلاحي القرية حتى هلك واستنزف كثير منهم من خلال العمل في وسايا وعزب الاقطاعيين قبل ثورة ١٩٥٢ . فيذهب أحد الاخباريين " الشغل في الوسية كان ليل ونهار هو كان زي دلوقتي الفلاح بيشتغل والساعه في ايده ويروح الساعة ٨ الغيط كان الأول النفر بيأخذ فطاره معاه وفي الفجر كان يبقى في الغيط كان الشغل شغل اللى يتعب في وسط النهار يروح مالوش أجرة ، كان

النفر الشغال يبقى عيان وتعبان ومش قادر يتكلم خايف لا اليوم يتقطع وما ياخد شى أجرة ، ولو قال انه تعبان وعايز يستريح يومين كان الجاموسة اللى عنده ما هيى. شرك صاحب الأرض . يأخذها منه ويحرمه حتى من شوية اللبن اللى العيال بياكلوا منهم ، وهو كل واحد كان عنده بهايم دا اللى كان عنده ٥ـ٦ قراريط بالايجار من الوسية" .ففى القمة كانت اقلية تملك وفى القاع وجدت اغلبية من الفلاحين لا تملك سوي حيازات قزمية بينما البعض الآخر محرومين من أي ملكية وعملوا كاجراء زراعيين ، هؤلاء الفلاحين عاشوا فى فقر وعوز وتعرضوا للاضطهاد من جانب كبار الملاك ورجال الادارة ، وظلوا محل تجاهل تام وباتت الهوة بين هؤلاء وبين كبار الملاك سحيقه ،وليس لهم من أمل سوي البقاء على قيد الحياة .

وحينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، صدرت قوانين الاصلاح الزراعى التى تركت تأثيرا بالغاً على ما يقرب من المليون فدان ، والتى نظمت ايجارات نحو ٦٠ ٪ من الارض الزراعية ، وأسست البناء التعاونى تحريرا للفلاح من سطوة التجار والمرابين ، وعلى الرغم من جهود الصفوة السياسية بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، فان هذه الصفوة كانت فى الوقت ذاته تتحدي التنمية وتتحدي منجزاتها والانقضاض عليها :ففى فترة الستينات ، وبصدور قوانين الاصلاح الزراعى .... (القوانين الاشتراكية) امكن للفئات الدنيا والوسطى أن تستفيد من القوانين الاشتراكية ، وانعكس ذلك على القرية مجتمع الدراسة حيث امكن العديد من افراد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا من الاستفادة من هذه القوانين عن طريق توزيع بعضا من هذه الملكيات ، حيث مثلت هذه الفترة فترة انتقالية بالنسبة للفلاحون المعدمون وحائزوا الطبقة الوسطى ، وتعبير احدي الحالات التى استفادت من هذه القوانين " هو كان حد مننا يحلم ان اسمة يتكتب فى حيازه فى يوم من الايام انما الثورة هى الى هدّت الجماعة دول دا احنا كنا زي .... فى رجليهم دا احنا كنا بنتفرج عليهم من بعيد طيب لما كان يبقى فيه شغل كان ... يشق علينا كنا بنبقى شغالين وهو ورانا ماحدش يقدر يبص له كان

صاحب الوسية بيجي مرتين ثلاثة فى الجمعة ، " بيد ان الدراسة قد كشفت عن أن الذين استفادوا من توزعات ارض الاصلاح هم الصفوة السياسية تلك التي تضم الملاك الكبار (اكثر من ١٠ أفدنه) وافراد الطبقة المتوسطة حيث استطاع هؤلاء أن يحصلوا على اراض عن طريق الايجار الرسمى من أصحاب الأرض هربا من تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى حيث تذهب احدي الحالات (شوف اكثر واحد من الناس الغلابة أخد ١٤ قيراط انما الجماعة الكبار كل واحد منهم أخذ ٥ فدادين) وحصاد لهذا الحرمان التاريخي بقيت رموز المكانة فى العقلية الريفية ، حيث كان سادة الاقطاع يقيمون فى المدينة ولا يرونهم الا فى قصورهم المشيدة فى القرية فالقصر والسيارة وأدوات المنزل والملبس الناعم ، حيث ظلت هذه الرموز من كوامن عقلية الفلاح الفقير بالاضافة الى المتعقدات التى تبرر الفوارق الطبقية ، حيث شهد مجتمع الدراسة سيطرة الاقطاع على اجزاء كثيرة من الأرض الزراعية بلغت اكثر من نصف أرض القرية والنصف الآخر كان موزعا على عدة افراد تمثل ملكياتهم غالبيته ، فى مقابل جمهور كبير من المعدمين يعملون فى عزب واقطاعيات هؤلاء الاقطاعيين ، وبقيت ممارسات هؤلاء الاقطاعيين كامنة فى عقلية الفلاحين تستثير حرمانها وتستفزه ، حيث عبر احد الاخباريين عن أن جمهورا كبيرا من الفلاحين المعدمين كانوا ينتشرون فى الشارع المواجه لقصر الاقطاعى من أجل سماع الراديو وأنهم ينتظرون هدايا (زكاه) هذا الاقطاعى كل عام المتمثلة فى الكساء والطعام من اللحوم كل عام بل ويستطرد الاخباريون وحالات الدراسة أن هناك بعضا من هؤلاء الفلاحين الفقراء والمعدمين كانوا يعتمدون فى كسائهم على (الذكاة) هدايا الاقطاعى من كل عام ، وقد شكلت الحياة الناعمة فى المدينة رمزاً من الرموز الكامنة فى العقلية الريفية والقادرة على اثارتها ، فالمدينة كانت هى الحلم الذي يتمنى أن يعيشه الفلاح يبحث عن مكانه فى اطارها ،واذا كانت ايديولوجيا الخمسينات والستينات بما افضت اليه من القوانين الاشتراكية والتوجه نحو الطبقة العريضة من المجتمع واتاحة التعليم للجميع قد حطمت من هذه الرموز الاقطاعية ورفضت سمو المدينة على الريف الى حد ما يعكس تحالفا بين النظام وبين الريف الذي يعد قاعدة الانتاج الزراعى

ولصالح الغالبية العظمى الفقيرة من سكانه ، حيث التأكيد على حقوق الريف على المدينة وحقوق الفلاحين على سادة الاقطاع ، الا أن رياح حقبة السبعينات أتت لتحطيم كل ما ارسته حقبة الستينات ، والقضاء على التحالف الذي كان قائما بين الفلاح والسلطة " من أجل مزيد من الانتاج الزراعى الذي تمد به العواصم الحضارية بعد كفايته (الريف منها) وهدفت رياح السبعينات الى احياء قوي النظام القديم وبعث علاقاته من جديد وتغيرت التوجهات التى كانت سائدة فى حقبة الستينات التى اهتمت بالفلاح من أجل مزيد من الانتاج الذي كان يعكس الاتجاهات نحو الاعتماد على الذات حيث كانت القرية وحدة تفيض بالانتاج ، وادرك الفلاح الصغير انه فى مواجهة تحالف الصفوة السياسية وكبار الملاك والبرجوازية العالمية وأدرك أن الصفوة ليست صفوته ، ويضاف الى ذلك تغير التوجه الايديولوجى فى حقبة السبعينات ، فقد سقط الحديث عن مصالح صغار الفلاحين ، وبدأت شرائح جديدة تمارس حياتها بنوع من البذخ ، حيث انتقلت حياة هؤلاء وعدوي الاسترخاء والبذخ من الصفوة الى الجماهير ، واندفع الريف نحو تفجير غرائزه نحو الاستهلاك ، واتخذ الاستهلاك شكل السلوكيات الاقطاعية كبناء المساكن الحديثة الشبيه بقصور الاقطاع وممارسة أسلوب حياتهم الى حد كبير حيث يذهب احد الاخباريين ، " هو فيه كان فى البلد بيوت مبنية يعنى زي القصور غير بيت صاحب الوسية وبيت كمان بتاع عيلة ثانية كانت غنية ، والدور اللى فى البلد كانت مبنيّة بالطوب الأخضر (الطوب الطينى) انما شوف النهاردة ، بعد الجماعة اللى كانوا زمان ... بعد ما قدروا يحوشوا ارض ويحلّقوا عليها ما همّ اللّى حازوها من عرق الناس ومن أساليبهم الفلاحين الغلابة ما يعرفوش يعملوا كده ، شوف بعد ما زرعوا جناين وبقوا يكلمو بالباكو ، يقول انا بعت فدان العنب بـ ٥ـ٦ بواكى ، شوف كل واحد فيهم بنى بيت زي بيوت البهوات ، واللى أمَرّ من كده ان اللى سافروا بره ، وسافر علشان قرشين بنى بيهم وزخرف فيه زخرفة ، زمن اتغير ، الناس المحرومة كثير ، وعايزة تقب على وش الدنيا ، داحتى فى لبسهم تلاقى كل واحد مجهز جلبيتين صوف وعباية ، دا كان لبس الناس الكبار والاغنيا بس" .

مظاهر التغير : فى البناء الاقتصادي :

أولا : اعادة صياغة النمط المحصولى :

شكلت اعادة صياغة النمط المحصولى للزراعة المصرية ، آلية اساسية من آليات التبعية ، فبدلا من العمل على تطوير المحاصيل التقليدية (المعيشية أو المتعلقة بالسوق) اتجه عدد كبير من كبار ومتوسطى الملاك الى التحول عن هذه الزراعات التقليدية الى زراعة الخضر والفاكهة ، حيث اتجه عدد كبير من أصحاب الحيازات المتوسطة بل والصغيرة فى الآونة الأخيرة — وهم الذين لم يكن لديهم ميل نحو هذه الزراعات — الى ذلك ، مما يكشف عن التغير الثقافى فى القرية نحو هذه الزراعات ، حيث يقصد بالتغير الثقافى هنا : هو التغير فى اسلوب الحياة التى يحياها هذا المجتمع بما فى ذلك التغيرات المادية والمعنوية التى تترك بصماتها على العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى لهذا المجتمع.

وتشكل اعادة صياغة النمط المحصولى مظهرا من مظاهر التغير الثقافى فى القرية مجتمع الدراسة ، وهى ما تنعكس على مشكلة الغذاء للمجتمع القروي وللمجتمع القومى بصفة عامة ، وتكون على حساب الاستقلال الاقتصادي للمجتمع الذي سوف يجد نفسه مجبرا على تجديد روابطه أو بالأصح تبعيته للسوق العالمى من أجل بيع منتجاته والبحث عن استيراد حاجياته من السلع الغذائية.

وقد رأت القوي العالمية فى شريحة كبار ومتوسطى الحائزين فى الريف القوي التى يمكن أن تساعد فى دفع مجتمعاتها فى اتجاه التبعية وقد حاولت قوي النظام العالمى خلق مصلحة لهذه الشريحة لاندفاع المجتمع فى هذا الاتجاه من ذلك رفع اسعار الحاصلات الزراعية التى يحتاجها السوق العالمى والتى تشكل جوهر انتاج هذه الشريحة ، أدت بدورها الى تكالب غالبية الحائزين فى السير نحو هذا الاتجاه من أجل العائد المادي المرتفع لهذه الزراعات

النقديـــة .

فقد تزايدت الاتجاهات نحو زراعة محاصيل السوق — المحاصيل النقدية التي أدت الى تقويض المحاصيل الغذائية الأساسية وذلك عن طريق قلة المساحات التي تزرع بالمحاصيل التقليدية والتي تؤدي بدورها الى عجز القرية عن الوفاء بمتطلبات سكانها من الغذاء، وكشفت الدراسة عن التغير في النمط المحصولي المنتج ، حيث زادت نسبة المحاصيل النقدية ذات التوجهات الرأسمالية ، حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل الى ما يقرب من ٣٠٪ من المساحة الزراعية الكلية بمجتمع الدراسة البالغ مساحتها ٩٣٥ فدان ، هذا فضلا عن الحاصلات الموسمية النقدية كالخضروات... الفاصوليا ، والطماطم ، وهو تغيير رأسمالي لم تشهده القرية فيما قبل السبعينات ، تلك السياسات التي كانت تسعى الى النموذج القروي المتكامل في اطار سياسة الاستقلال الاقتصادي وتكشف حالات الدراسة عن الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية وتفضيلها عن الزراعات التقليدية (الذرة ، القمح) والايمان الراسخ بزراعتها من أجل كفايتهم الغذائية ، حيث كان ذلك يشكل جزءا اساسيا من ثقافتهم التي يؤمنون بها ، الى تفضيل الزراعات النقدية من أجل تزايد معدل الربح مما يكشف تكامل الفلاح في اطار السوق العالمي في اطار التوسع الرأسمالي التي حققت به حقبة السبعينات. حيث تذهب الحالة رقم (١) الفلاح كان لازم الأول يزرع ذره وقمح امال يعيش ازاي — ياكل منين هو وبيته ومواشيه " كان الواحد لازم يزرع البرسيم عشان ربيع المواشي اللي بنأكل من وراهه وتبيع اللي يفيض كيلو سمنه ولا كيلو جبنه غير أكل العيال من شوية اللبن " وتذهب الحالة رقم (١٩) هو الفلاح الأول لو مازرعشي ذره وقمح يبقى فلاح ، اذا ما كانشي الفلاح يوفر أكل بيته والمواشي بتاعته يبقى مش فلاح ، هو يبقى فلاح ازاي من غير زرعة ذره ولا زرعة قمح ، دا الواحد كان من ورى الزرعة دي بيربّي المواشي " وتكشف الحالة رقم (١٦) " الفلاح مننا يبقى عامل حسابه على كفايته من الذرة والقمح ويفيض كمان ولو كانت مساحة الذرة مش كفاية يأجر مساحة ثانية يزرعها ذرة وبرسيم.

الا أن حقبة السبعينات : حقبة الانفتاح والتبعية قد أدت الى تضييق القاعدة الانتاجية وتقويض الانتاج التقليدي والاتجاه المتزايد نحو المحصولات الرأسمالية ، والتى تساهم فى دمج الاقتصاد المصري بالرأسمالى العالمى وتؤدي الى تدمير الكيان الاقتصادي والاجتماعى فى مصر متمثلا فى نقص المواد الغذائية فى المجتمع المصري وتهميش الانتاج التقليدي والاعتماد المتزايد على الخارج فيما يتعلق بتغذية السكان ، وذلك نتاج لسعى الرأسمالية العالمية لتهميش الغذاء الأساسى للسكان وذلك بزيادة اسعار الزراعات الرأسمالية التى أدت الى هجر الزراعات التقليدية (زراعات الغذاء الأساسى) حيث تذهب الحالة رقم (٣) وهى تلك التى توجهت نحو الزراعات النقدية الرأسمالية نتاج لارتفاع اسعارها ومن ثم ارتفاع العائد منها " فدان العنب بيجيب ٥ـ٦ الاف جنية ، يعنى فدان الزراعة الثانية يجيب ايه يعنى لو زرعته قمح وذره وبرسيم دا غير انه عاوز تكاليف وتلاقى فايض منه ايه مفيش" ، وتذهب الحالة رقم (٣) أنا فضلت طول عمري ازرع ذره وقمح وقطن وبرسيم ايه اللى أنا نتجته مفيش حاجة كانت بتبقى لاحقة حاجة ، انما زرعت ارضى عنب وبرقوق ، طيب فدانين العنب بس والله بعتهم بـ ١٢,٠٠٠ جنيه والبرقوق بيجيب قرش كويس . المساحة اللى باقية عندي مش مزروعه جناين هى اللى ما اقدرشى أزراعها جناين هى اللى مزروعة ذرة وقمح وقطن وبرسيم " ، وتذهب الحالة رقم (٧) "شوف مفيش احسن من الجناين حاجة بقى قرشها احسن من أي زرعة ثانية دا غير أن الشغل فيها موسمى والالات هى اللى بتعمل الشغل ولا الجري ورا الانفار اللى محد شلاقيهم واجرتهم بقت غالية قوي بقوا زي العملة النادرة انا اشتريت شتله اشتراها ... وقال انها شتله تفاح كويسه قوي من " فرنسا " وزرعت الست فدادين اللى انا شاريهم جديد " ويكشف ذلك عن التغير العام فى المجتمع المصري فى حقبة السبعينات حيث زادت المساحة المنزرعة بالحدائق من ٢٤٤,٠٠٠ الى ٢٨٧,٠٠٠ فدان فى الفترة من ١٩٧٠ـ الى ١٩٧٣ وقد زادت نسبة الخضر والفاكهة بنسبة ١٣٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٩,٤٪ فى عام ١٩٧٠ مما يشير وكما اكشفت الدراسة الراهنة الى أن حقبة السبعينات قد شهدت

توجهها نحو اسلوب الاستغلال الرأسمالى وتطوير اساليب الانتاج حيث زادت نسبة الأرض المنزرعة بالزراعات الرأسمالية الى ما يربوا على ٣٠٪ من اجمالى الأرض الزراعية بالقرية وهو ما تذهب اليه بعض الدراسات كدراسة احمد زايد عن البناء السياسى فى القرية المصرية " ومجدي حجازي فى دراسته " الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع " من أن : حقبة السبعينات قد تركت تأثيرات بالغة على تعميق اسلوب الاستغلال الرأسمالى وزيادة التوجهات نحو الزراعات النقدية من جانب كبار ومتوسطى الملاك .

بيد أن دراستنا الراهنة قد كشفت أيضا عن تزايد الاتجاهات نحو الزراعات النقدية الرأسمالية ليس من جانب كبار الملاك ومتوسطيهم فقط بل امتد هذا الاتجاه ليشمل صغار الفلاحين ، وهو ما يكشف عن تغير فى اسلوب حياة القرويين نحو هذه الزراعات ، وتغير اتجاهاتهم نحو الزراعات التقليدية التى كانت جزءا أساسيا من جوانب حياتهم يعتمدون عليها فى غذائهم مما أدي الى مزيد من تهميش الانتاج الغذائى ، حيث تذهب الحالة رقم (٨) " هو ايه اللى خلانى أزرع خضار وعنب ، الناس اللى زرعت قبلنا ولاقينا حالتهم كويسه قوي ومعاشهم بقى كويس ، زرعت الـ ٣٢ قيراط اللى عندنا كلهم عنب وبازرع فيهم خضار لحد العنب مايطرح ، كنت بازرعهم ذره وقمح كنت باتعب من قلة الانفار ، وتكشف الحالة رقم (٩) وزرعت الفدان بتاعى عنب وبعت الجاموسه واشتريت ماتور للري من بنك القرية بالتقسيط ، عايزة نغر لأكلها ولوازمها ، ده اغير ان زرعه الذره مفيش فيها فايدة ، أهو احنا بنشتري الشوال الدقيق ولما يخلص نشتري غيره " ، وتكشف ملاحظات الباحث عن تزايد الاتجاهات بين صغار الحائزين نحو الزراعات النقدية والاعتماد على الميكنة الزراعية ويشكل ذلك سيراً فى اتجاه كبار ومتوسطى الملاك وهو ما يكشف عن أن الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية النقدية ، قد تزايدت وافضت الى مزيد من تهميش الانتاج التقليدي ومن ثم تغير فى أسلوب حياة القروي نحو هذه الزراعات التى كانت تشكل نمطاً اساسيا جُبِلَ عليها منذ أمد طويل . وتزايدت الاتجاهات نحو الزراعات النقدية ليس فقط بين كبار ومتوسطى

الملاك بل امتد ليشمل غالبية المزارعين وليست كما تذهب احدي الدراسات من أن هذه الزراعات كانت من نصيب كبار ومتوسطي الملاك، ويكشف لنا ذلك الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية وتقويض الزراعات التقليدية عن تغير ثقافي في نمط حياة الفلاح التي تتمثل في زراعته المحاصيل التقليدية عبر اجيال عديدة ، ولم يرضى عن هذه الزراعات بديلاً حيث كانت تشكل هذه المحاصيل اسلوب حياتهم وهي التي كانت تقيم أودهم ومن ثم كانت إنتاجية هذه المحاصيل ومدي توفر فائض منها من محددات مكانته من خلال تقديس الارض وتقديس العمل فيها الى أن هبت رياح السبعينات لتغير قيم ومعتقدات القروي ـ الفلاح المصري ـ نحو الزراعات الأساسية التي كانت تشكل جوهر حياته من خلال انتاجية لهذه المحاصيل ، وتغيرها الى الاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية والتي تكشف تغلغل الاتجاه الرأسمالي الى عمق المجتمع المصري الى القرية المصرية التي تعد إحدي وحدات المجتمع الأساسية ، وتكشف الدراسة عن مدي الايمان بانتاج المحاصيل التقليدية فيما قبل حقبة السبعينات حيث كان انتاج هذه المحاصيل يشكل قيمة كبري من أجل كفايتهم واسرهم حيث تذهب الحالة رقم (١٦) وكمان الأول اللي ما يزرعشي ذره وقمح يبقى مش فلاح " وتعبر حاله اخري " هو الفلاح كان يتعرف انه فلاح إلا من زرعته من الذرة والقمح وشغله في الغيط وكان مواشيه ، وتذهب الحالة رقم (٨) " هو الفلاح ان مازرعشي ذره وقمح طيب يجيب خزين السنة منين دا أيام الوسية كان الفلاح منا بيأجر كام قيراط عشان يزرعهم ذره عشان اكل العيال ، هو كان زي دلوقتي دقيق جاهز وطابونه والذره مفيش هو بياكله دلوقتي ، كله بياكل عيش قمح وفينوا ،

وينعكس ذلك التغير على التبديل الجماعي للزراعات التقليدية التي ساهمت في تدمير الاستهلاك الشعبي . وهذا التدمير الاجباري من أجل تشجيع المنتجات الزراعية المخصصة للتصدير والمرتبطة بالسوق العالمي حيث يوجد نماذج عديدة في بلدان العالم الثالث التي اصبحت مستورداً اساسيا للمواد الغذائية التي كانت تصدرها وكانت تشكل جزءاً اساسيا من

التقاليد الوطنية (انظر الجزء النظري ولا سيما التغير في الايديولوجية والاتجاه نحو التبعية في حقبة السبعينات، حيث تنفق هذه البلاد التي كانت تصدر وتستهلك الذرة والقمح عشرات الملايين من الدولارات لاستيراد هذه المنتجات نتاج لزراعات اخري تعطي هوامش ربحية عالية، والواقع الاليم أن الجوع نتاج لهذا التدمير الاجباري لهذه الزراعات التقليدية لا يستمر فقط بل يسير نحو الازدياد ويسير في نفس الاتجاه المجتمع المصري حيث تحول من بلد منتج مصدر للمواد الغذائية الى بلد يعتمد على الاستيراد للمواد الغذائية من الخارج ووقوعه فريسه لارادة التبعية وهو ما يكشف كيف ان تدمير الزراعات التقليدية وانحطاطها والتمدين العشوائي الذي أصاب المجتمع المصري في قراه ومن ثم توسيع التجمعات الحضرية يعمل على استحالة رجوع التبعية حيث كشفت الدراسة عن تغير في انماط القرية بشكل يجعلها اقرب ما تكون الى الحضر سواء في نمط حياتها او نمط استهلاكها حيث اصبحت الأساليب المعيشية القروية أقرب الى الأساليب الحضرية، حيث كشفت الدراسة عن اعتماد القرية المتزايد على المدينة والسوق في كثير من جوانب الغذاء، وهو ما يفسر اختفاء خاصية اساسية من خصائص القرية مجتمع الدراسة على امتداد عصورها التاريخية من إمداد المراكز الحضرية بالغذاء بعد الاكتفاء الذاتي منه " من الحبوب والالبان " واللحوم" وتقلص دورها المعهود بها دائما وتاريخيا في الانتاج الغذائي، وهو ما يكشف عن تغير ثقافي للفلاح المصري من خلال تغير نمط انتاجه من نمط انتاج تقليدي يعتمد عليه في غذاءه الى نمط انتاجي رأسمالي ومن ثم اعتماده في غذاءه على السوق وعلى المدينة، يتمثل ذلك في الاستمرار المتزايد لتدمير الزراعات التقليدية ومزيد من الاتجاه نحو الزراعات النقدية حيث ارتفعت من ٣٠ فدان في عام ١٩٧٠ الى ٢٨٨ وقت اجراء الدراسة، وقد تزايد الاعتماد على السوق حيث تذهب الحالة رقم (١٧) "الفلاحين حتى اللى بيزرعوا قمح بقوا ببيعوه ويشتروا عيش جاهز من السوق، .هو حد كان يصدق ان الفلاح اللى بيزرع بيشتري عيش من الطابونه وكان عيب قوي اللى ما يأكلشى من داره " دا حتى البيضه بقى الفلاح يشتريهه من الدكان، فين

زمان اللى كانت الدار تبيع البيض كل سوق" ، وتذهب الحالة رقم (٢) " الأول كان عيب قوي ان الفلاح يبقى ما عندوش خزين فى داره من الذره ولا القمح يكفيه طول السنة ويبيع منه عشان مصاريف الدار ، كانوا يقولوا عليه دا مش فلاح كان زمان الفلاح يقول دي زرعه السنة لازم الواحد يكلف عليها " وتذهب الحالة رقم (٩) " هو الفلاح كانت مهنته ايه الأول غير الفلاحة هو كان فيه شغلانه غيرها ، كان الفلاح لازم يشقى علشان الزراعة بتاعته ولازم تكفيه واللى ما عندوش زرع يكفيه يبقى مُعيَّرَه ، كان الأول عيب قوي ان الفلاح يشتري حاجة من بره داره ، شوف أول الطابونه دي ما تعملت من ٢٠—٢٥ سنة كان اللى عاوز يشتري رغيف عيش كان يبقى مش عاوز حد يعرف انه هايشتري عيش من الطابونه شوف دلوقتي الناس واقفين طوابير زي بتوع مصر على الطابونة ومين وأحسن الناس هم اللّى بيشتروا مش الناس الغلابة بس ، دا الناس بطلّت تعمل العيش بتاعها فى دورها زي زمان كله يقول ان العيش الجاهر أرخص" .

ويكشف ذلك عن تغير فى أساليب الحياة الريفية للقروي عن ذي قبل واختفاء قيمة اجتماعية كبري من القيم القروية القديمة وهى الاعتماد على ما ينتجه الحقل والبيت من مواد غذائية تكفى الأسرة دون الاعتماد على منتجات أخري ، حيث كانت قيمة الاكتفاء الذاتى للأسرة من القيم القروية التى تحافظ الاسرة عليها ، بيد أن الحقبة الأخيرة وما صاحبها من توجهات رأسمالية أسهمت فى اختفاء هذه القيمة وبالتالى تغيرا فى أساليب حياة القروي التى عاش فى ظلها كثيرا وتهميش الزراعات الأساسية لحياة القروي التى عاش فى ظلها كثيرا وتهميش الزراعات الأساسية للغذاء والاعتماد على السوق فى غذاءه ، ويكشف ذلك عن تفاقم الأزمات المتعلقة بالغذاء فى بلاد العالم الثالث ويعانى منها المجتمع المصري نظرا لهذه التوجهات الرأسمالية ، وهو ما يهدف اليه الاقتصاد الرأسمالى من غرس كل تطور رأسمالى وأن يكون تطورا رأسماليا مشوها وكان من نتيجه ذلك تهميش الاقتصاد الغذائى .

ثانيا : نقص الأيدي العاملة :

تعتبر هجرة الفلاحين — كأحد القطاعات — المهاجرة الى البلاد البترولية من المتغيرات التى كانت لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى ، ومن ثم فاذا كانت الهجرة قد ساعدت على حل بعض المشكلات على المستوي الفردي فلا شك انها جعلت المشكلة المجتمعية اكثر تعقيدا ، فقد استهدفت قوي النظام العالمى استعادة مصر تابعة من جديد للنظام العالمى عن طريق اتاحة الفرص لدخول الاستثمار الأجنبى ويتحقق ذلك من خلال تفريغ المجتمع من قواه الشابه القادرة على التغيير أو رفض التوجيه الجديد . وقد أدت الزعامة السياسية هذا الدور بكفاءة فى حقبة السبعينات فى فتح ابواب الهجرة على مصراعيها ، حيث نص دستور ١٩٧١ على حق الهجرة دائمة كانت او مؤقته كحق من حقوق المواطنين ، وهو ما يعنى ركون الزعامة السياسية فى هذه الفترة الى الحياة الهادئة والمسترخية فبدلا من الجهد لبناء اقتصاد يوفر فرص العمل للبشر فى المجتمع ، وحتى يمكن أن يكون للمجتمع عائده الأمثل لطاقته البشرية ، نجد ان النظام السياسى قد انصرف نحو تبنى سياسة تصدير العمالة للخارج من أجل افراغ المجتمع من طاقاته الشابة والمنتجة التى تركت تأثيرا بالغا على القطاع الريفى وخاصة الانتاج الزراعى وقد كشفت الدراسة عن النقص الحاد فى الأيدي العاملة الزراعية نتاج للهجرة الى سوق العمل العربية فقد هاجر اكثر من ٣٥٠ عامل زراعى ، ويشكلون تيارات متتالية والتى ساهمت بدورها عن طريق ارتفاع أجر العامل الزراعى الى مزيد من التوجهات نحو الزراعات الرأسمالية ، فتذهب الحالة رقم (٢) "هى فين الانفار اللى تزع بيها الأرض ، هو فاضل غير اللى مايقدروش يشتغلوا ، كان الأول لما الوحد يعوز نفر تلاقى خمسة ، انما دلوقتى نفر اليومية بقى . يتبطر" وتذهب الحالة رقم (٨) هو إيه اللى خلاَّنى ازرع الأرض جناين قله الانفار النفر النهاردة عمله نادره كلهم سافروا بره ونسيوا الفلاحة الوحد بيرجع لابس جزمه وشراب وساعة والتسجيل فى إيده يبقى هايشتغل فى الفلاحة تانى ازاي ، شوف

الفأس اللي يتنقص ما بترجعشي تاني " .

وتكشف الدراسة عن ارتفاع اجور العمالة الزراعية نظرا للهجرة الى سوق العمل العربية ، حيث بلغ أجر العامل الزراعى فى غير مواسم العمل الزراعى الى أكثر من ٥ جنيهات وارتفع عن ذلك خلال مواسم العمل الزراعى حيث تذهب الحالة رقم (١٤) النفر الايام دي بقى مش موجود ولو لاقيته اجرته غالية ٥ جنيه فى اليوم ، وتكشف الحالة رقم (٧) " عن ذلك أيضا : فدان القمح كلفنى ٩٠ جنيه ضم ما هو مفيش انفار ، القيراط خمسة اربعة جنيه " وتكشف الحالة رقم (٣) الواحد زرع ارضه جناين عشان يرتاح من الانفار وأهى العزاقات والمواتير هى اللى بتسعف الواحد — لو مش الالات دي كان النفر وصل ١٠ — ١٥ جنية . "

ومن ثم فلقد كان لهجرة الفلاحين إلى البلاد البترولية من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى ، وقد سعت قوي النظام الرأسمالى العالمى استعادة مصر تابعة من جديد للنظام العالمى ، الذي استهدف افراغ المجتمع من قوي الانتاج والتغير ، ويكشف كذلك عن أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي التى تبنتها الزعامة السياسية فى حقبة السبعينات — التى أدت دورها كاملاً بالنسبة لفتح باب الهجرة على مصراعيه — على تقويض العملية الانتاجية ، وتحول القرية من وحدة تفيض بقوة العمل الزراعية التى تصدرها ، الى وحدة تعانى نقصا حادا فى قوة العمل الزراعى التى انصرفت إلى الهجرة والى اعمال أخري خارج الزراعة ، مما دفع نحو مزيد من الاتجاه نحو تكثيف الزراعات الرأسمالية والاعتماد على الالات والأدوات — التكنولوجية الغربية .

وقد كانت القرية قبل التغير وحدة تفيض بقوة العمل الزراعى نظرا لتوجهات العمالة داخل نطاق العمل الزراعى ، إلا أن بناء المجتمع واختلافه فى حقبة السبعينات ، فبدءاً من ١٩٦٧ توقفت سياسات استصلاح الأراضى

وأخذت الطابع المظهري ، ولقد أدي الركود الذي صاحب سياسات استصلاح الأراضى إلى ثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها ، مع استمرار الزيادة السكانية ومن ثم الهجرة من الريف الى الحضر ، حيث ان الريف هو الذي تنقصه فرص العمل والدخل بسبب ثبات مساحته الزراعية حيث تبلغ مساحة الأرض الزراعية فى مصر حوالى ٦ مليون فدان بينما وصل عدد السكان ما يزيد عن ٤٨ مليون نسمة ، وتعتبر المساحة المنزرعة ثابته تقريبا على مدي الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٨٤ حيث لم تزد بنحو ٢ر٠ مليون فدان وقد انخفض متوسط الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٣١ر٠ من الفدان الى نحو ١٣ر من الفدان ، كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من نحو ٤٨ر٠ من الفدان المحصولى الى نحو ٢٣ر٠ ، ويسير فى نفس الاطار مجتمع الدراسة حيث تزايد عدد السكان فقد بلغ فى تعداد ١٩٧٦ (٦٢١٥ نسمة) وبلغ وقت اجراء الدراسة ما يقرب من عشرة الاف نسمة فى الوقت الذي لم تزد نسبة الأرض الزراعية بل وتناقصت حيث تبلغ ٩٣٥ فدان ، فى الوقت الذي تتركز فيه الملكية فى حوزة قلة من الملاك ، حيث يبلغ عدد الحائزين ٨١٣ حائزا منهم ٤٢٠ حائزا لاقل من فدان ، ٢٤٠ حائزا من فدان الى ثلاثة افدنه ، ١٣٦ حائزا من ٣ ـ ٥ أفدنه ، ١٤ حائزا لأكثر من خمسة افدنه ثم ثلاثة حائزين لاكثر من عشرة أفدنه .

ويكشف ذلك عن حجم من لا يملكون حيث يمثلون الأغلبية فى البناء الاجتماعى للقرية ويعكس عدد العاملين بالزراعة حيث كانت القرية مجتمع الدراسة وحدة تفيض بقوة العمل الزراعية ، هذا بالاضافة الى ارتفاع الأسعار فى حقبة السبعينات وأن ارتفاع الأسعار كان فى الريف أعلى من الحضر ، هيأت هذه العوامل مجتمعة الدافع الى الهجرة يضاف اليها ارتفاع اسعار الزراعات الرأسمالية (الحدائق) التى أدت إلى مزيد من السيولة النقدية وأدت الى تزايد حدة التمايز بين من يملكون ومن لا يملكون فى القرية ، وكان من نتاج هذه العوامل هو مزيد من الهجرة من جانب قطاعات فلاحية كبيرة ، تلك التى وجدت فى الهجرة تحقيقاً لأحلامها وتعويضاً عن حرمانها التاريخى ، مما أدي

الى انصراف جزءاً كبيراً عن العمل الزراعى حتى بعد عودته من الهجرة مما أدي الى نقص حاد فى الأيدي العاملة الزراعية - حيث سعت هذه العمالة الى استعادة نوع من التوازن الاجتماعى غير أنها لم تؤدِ إلاّ إلى مزيدٍ من التمايز ومزيد من التهميش.

٣) الاعتماد المتزايد على الالات التكنولوجية الغربية :

يعد نقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة أليه من اليات التبعية التى لها بريقها الخاص، ومنذ البداية تستطيع التأكيد على حقيقة اساسية تؤكد انه لم يحدث أن تطوع بلد متقدم تكنولوجيا بنقل تكنولوجيته الى بلد متخلف ، اذ يعتبر ذلك ضد منطق الرأسمالية الغربية التنافسية ، وما يسميه البعض نقلا تكنولوجيا لا يخرج عن كونه واحداً من أربعة اشكال اولها النقل المباشر للتكنولوجيا فى شكل سلع مصنعة وثانيها حقوق الترخيص وثالثها مصانع التجميع ورابعها الشركات المختلفة ، ومهما كانت استفادة البلد المتخلف ، فان القوي المانحة للتكنولوجيا تكون عادة هى المستفيد الأول من هذا المنتج ، اما فى شكل عائد عال من الأرباح أو استغلال الأيدي العاملة الرخيصة ، أو لتصريف مخزون من السلع الراكدة فى المجتمعات الرأسمالية [1] .

ومثالا على ذلك وضع البنك الدولى بالاشتراك مع وكالة التنمية برنامجا طويل الأجل للتوسع فى استخدام الميكنة فى عمليات الحرث والري والدراس والنقل داخل القرية المصرية ، ولم يكن الهدف من ذلك تطوير التكنولوجيا المحلية أو صناعة وطنية تمد الزراعة باحتياجاتها ، بل تمثل الهدف فى التركيز فى المستقبل على نقل التكنولوجيا الامريكية للتوطين فى الزراعة المصرية ...وتأكيدا لذلك تم الاتجاه الى ربط النظام المصري للري باستيراد التكنولوجيا من الولايات

---

(١) انظر على ليله : التوجه الاستهلاكي ، مرجع سابق ص ٢٤ .

المتحدة الامريكية ،وفعلا تم انشاء مشروع مضخات الري ، الذي انشئ بمقتضاه ٣٤ محطة ري استوردت مضخاتها من الولايات المتحدة الامريكية .[1]

حقيقة انه من الممكن أن تؤدي هذه الاجراءات وغيرها الى زيادة الانتاج، غير أن ذلك يكون لحساب ترسيخ العجز عن تطوير تكنولوجيا محلية، ومن ثم تأكيد التبعية، ومن الطبيعي ان يرتبط ذلك بانشاء نظام للصرف الصحي وامداد بالاسمدة والبذور والكيماويات لمقاومة الافات ، كلها تعبر عن مركب تكنولوجي واحد ومتماسك وقادم من الخارج ،وكان من الممكن بقدر من التحدي والمواجهة الجادة لمشكلاتنا ان نقدم بديلا له، وتكشف الدراسة عن أن هناك نموا متعاظما نحو استخدام الالات والأدوات التكنولوجية فى الزراعة فى القرية مجتمع البحث، حيث اختفى كثير من ادوات المجهود البشري، وتقلصت أدوات المجهود الحيواني والبشري وذلك نتاج لهجرة العمالة الزراعية ،والتوسع في الزراعات الرأسمالية وتزايد الاعتماد على الواردات التكنولوجية فى العملية الزراعية فقد ترتب على هجرة العمالة الزراعية الى البلاد البترولية والعمل خارج نطاق الزراعة تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفي الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسي ، حيث تم افراغ المجتمع من قواه الشابه تلك التي تعمل بالعمل الزراعي ، مما أدي الى نقص حاد في العمالة الزراعية بالقرية وأدي الى التوجه نحو استخدام الأدوات والالات التكنولوجية،وقد شكلت اعادة صياغة النمط المحصولي التي تشكل اليه من اليات التبعية سعى اليها النظام العالمي وما ترتب عليه من التحول من الزراعات التقليدية الى الزراعات الرأسمالية، أن تحول الاتجاه نحو استخدام الالات والأدوات التكنولوجية التي سعت الرأسمالية العالمية لتوطينها في الزراعة المصرية، وتغير الاتجاه نحو استخدام أدوات الانتاج الزراعي القديمة التي كانت تشكل جزءا من الثقافة الريفية من خلال

---

(١) المرجع السابق، لمزيد من التفصيل انظر : عادل حسين ،الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق ص٤٢٢ .

الاعتماد عليها فى الزراعة التقليدية . حيث كانت أدوات الزراعة القديمة ذات أهمية بالغة نظرا لارتباطها الوثيق بالعمل الاساسى لدي القرويين وهو العمل الزراعى ، ولانها تراث الاجيال ، فقد كان عمل القروي الأساسى هو الزراعة ، وعلى أساسها تقوم علاقته الاجتماعية على أساس الصلة الوثيقة بين العمل والانتاج ،وهى التى جعلت الحياة القروية تستمر لأماد طويلة ، ومن ثم كفاية البيئة المحلية ووفائها بمطالب ابنائها جعل نطاق ثقافاتهم تستمروتستقر على نحو معين لمدة طويلة اكتسبت خلال هذه المدة الالزام والعمومية والقدسية،بيد أن هجرة العمالة الزراعية واعادة صياغة النمط المحصولى .وانتشار الزراعات الرأسمالية والاعتماد على مصادر دخل غير زراعية وعدم كفاية البيئة بمتطلبات افرادها نظرا لثبات الرقعة الزراعية والتزايد المستمر للسكان الذي افضى الى مزيد من الهجرة ومن ثم تغيرت علاقة القروي بالبيئة التى تعيش فى اطارها ، فقد تقلص استخدام أدوات الانتاج الزراعى القديمة والتقليدية وتزايد الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الحديثة حيث يذهب أحد الاخباريين "د اللى كان عنده محراث وقصابية ونورج كان ملك زمانه كان كل الناس تبقي عمله له قيمة فلاح كويس وماهر وعنده معداته" ، وكان ذلك من خلال قيمة الأرض وقيمة العمل فيها قبل ان تبرز مصادر أخري للدخل وزيادة التوجهات نحو الزراعات النقدية ومن ثم الاتجاه نحو استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة ، التى ساهم فى انتشارها بدرجة عالية فى قرية الدراسة " بنك القرية " حيث يقوم باعطاء قروض من أجل حيازة هذه الأدوات الحديثة الغربية المصاحبة للزراعات الرأسمالية والتى حاولت قوي النظام العالمى ترسيخها داخل اعمق وحدات المجتمع المصري وهى القرية ، حيث كانت الأدوات الزراعية الحديثة فى القرية فيما قبل حقبة السبعينات متمثلة فى جرار زراعى يتبع الجمعية الزراعية بالاضافة الى أخر مملوكاً لأحد كبار الملاك ، الا أن هذه الأدوات قد تزايدت فى حقبة التغير " حقبة السبعينات" حيث انتشرت حيازة هذه الأدوات الحديثة بشكل كبير ساهم فى انتشارها بنك القرية عن طريق اعطاء القروض من أجل حيازتها بالاضافة الى القروض من أجل الزراعات النقدية،حيث بلغت هذه الأدوات ١٤ جرارا زراعيا

، ٤٢ عزاقة ، ٢٧ موتورا للري ، ١٧ موتورا للرش. وكشفت الدراسة عن شيوع استخدام هذه الأدوات الحديثة ليس فقط من جانب كبار ومتوسطي الملاك بل من جانب غالبية المزارعين على اختلاف حيازاتهم وهجر الأدوات التقليدية ، وهي تكشف عن تغير حياة القروي من البساطة والاعتماد على البيئة والتكيف معها الى التعقيد والفرديةوالاعتماد على السوق وتقويض جوانب كثيرة من حياة القرويين مثل التعاون والتجانس وتهميش الغذاء الأساسي من محاصيل تقليدية وانتاج حيواني نظرا للاعتماد المتزايد على الأدوات والالات التكنولوجية الغربية ليس من جانب كبار ومتوسطي الملاك فقط - كما تذهب بعض الدراسات - حيث تذهب دراسة احمد الشافعي عن دور التكنولوجيا في تغير البناء الاجتماعي في القرية المصرية ودراسة أحمد زايد عن البناء السياسي في القرية المصرية من أن استخدام الأدوات والالات التكنولوجية من نصيب وتوجهات كبار ومتوسطي الملاك - بل من قبل جميع المزارعين على اختلاف حيازاتهم.

ويكشف الاعتماد المتزايد على هذه الأدوات من قبل غالبية المزارعين تزايد الاعتماد على العالم الخارجي الذي وصل بمنتجاته الصناعية الى القرية المصرية أدت اليها عوامل داخلية في القرية كالنقص الحاد في الأيدي العاملة وارتفاع اجورها وزيادة التوجهات نحو الزراعات الرأسمالية وهو ما يكشف عن علاقة الفئات المهيمنوطبيعة علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع المجتمعات الصناعية ، حيث ان المسئولين المحليين يتجهون بصورة متزايدة الى استيراد التكنولوجيا الزراعية الخارجية والتي تعكس مزيداً من التبعية الخارجية ، ويعد النقص الحاد في الأيدي العاملة الذي شهدته القرية المصرية في الحقبة الأخيرة نظراً لما حفلت به من قوانين تحض على الهجرة والتي استهدفت تفريغ المجتمع من قواه الشابة العاملة والمنتجة عن طريق تصديرها الى الخارج احد العوامل الأساسية التي أسهمت في تزايد الاعتماد على هذه الأدوات والالات التكنولوجية فتذهب الحالة رقم (٧) "يعني لو مش الالات دي كانت الفلاحين بطلت تزرع الأرض ، هو فين الانفار اللي تشتغل في الارض كلهم سافروا بره"

يضاف الى ذلك ارتفاع اجور العمالة الزراعية وما افضت اليه من تزايد في الاعتماد على هذه الأدوات حيث بلغ أجر العامل الزراعى اليومى فى غير المواسم الزراعية ٥ جنيهات واكثر من سبعة جنيهات فى مواسم العمل الزراعي الذي يشتد فيه الطلب على هذه العمالة، وهو ما ادي الى مزيد من الاعتماد على هذه الأدوات ومن ثم فقد أدي ذلك الى اتساع قاعدة التبعية وهو ما يعكس حرص الرأسمالية العالمية على أن تغرس كل تطور رأسمالى فى المجتمع المصري.

وتعد سرعة الانجاز أحد سمات الأدوات التكنولوجية الحديثة في قيامها بالعملية الزراعية فى وقت وجيز ، تلك العملية التى كانت تستغرق وقتا طويلا والتى كانت تعكس روح التعاون والجماعية التى تتسم به العملية الزراعية من خلال استخدام الأدوات التقليدية من خلال الاعتماد على العمل الزراعى وتقديسه ، وهو ما يكشف نوعا من التغير ، حيث تذهب الحالة رقم (٣) والتى تكشف عن النقص الحاد فى الأيدي العاملة الزراعية نتاج لتغيرات الحقبة الأخيرة وعن تزايد الاعتماد على الأدوات الحديثة " الواحد كان بيدور على النفر مش لاقيه ، والنفر اللى موجود فى موسم زي موسم الضم " عملية دراس القمح " أجرته غالية قوي يعنى أكثر من ٨-٩ جنيه يعنى ضم الفدان يتكلف أكثر من ١٠٠ جنيه ، والمكن الجديد بقى بيضم الفدان فى ثلاثة أربع ساعات وبيتكلف أقل من الانفار يعنى ٤٠ جنيه بكتيره ، وتضيف الحالة رقم (٨) الآلات دي نعمة كان الأول الواحد بيدوخ فى الحرث والتقصيب والتزحيف (العملية الزراعية بالأدوات التقليدية) انما الالات والمكن الجديد وفر كثير قوي ، يعنى الباجور (الجرار) فى ثلاث أربع ساعات يكون عمل ده كله اللى كان بيأخذ أكثر من جمعه دا كله والواحد على رأس الغيط ما يعملشى حاجه وتضيف الحالة رقم (٩) " هو فين الانفار ، دا حتى لو موجودين غاليين قوي انما ضم الفدان بيكلف دلوقتي ٢٠-٣٠ جنيه وفى ثلاث أربع ساعات يكون مخلص دراس ، يعنى الالات دلوقتى مش مخليه النفر محتاج أخوه فى الشغل ، دا احنا كنا الأول " بنزامل " على الضم كنت تلاقى ١٠-١٥ نفر فى الغيط ، دلوقتى كل بقى فى حالة وكل واحد بيعمل

شغله لواحده في غيطه، ويكشف ذلك عن أن استخدام الأدوات الحديثة أدي الى اختفاء روح التعاون والجماعية التي كانت تتسم به العائلة والمجتمع القروي فيما قبل التغير وهو عكس ما تذهب اليه بعض الدراسات من أن استخدام الأدوات الحديثة يقتضي نوعا من التعاون بين الأسرة ولعل ذلك يرجع الى وجود العائلة الممتدة أو البدنه فيما قبل فترة التغير (حقبة السبعينات حيث كان ذلك يطبق على تلك الدراسة (دراسة عاطف غيث عن التغير في المجتمع القروي) بيد أن استخدام هذه الأدوات لا يتطلب هذا التعاون والجمعية حيث تكشف الدراسة من خلال تعبير أحد الحالات الالات بقت مش مخليه حد محتاج أخوه - كل واحد بيعمل شغلته وهو على الجسر.

ويعد ارتفاع أسعار الماشية من العوامل التي أسهمت في الاعتماد على الأدوات الحديثة، حيث ارتفعت أسعار الماشية وكذلك أسعار تكلفتها نظرا لزيادة السكان وزيادة التوجهات نحو الزراعات النقدية الرأسمالية وما أدت اليه من نقص المساحات (المراعي) المنزرعة بالمحاصيل التقليدية التي يعتمد عليها الحيوان في غذاءه كالبرسيم واحطاب محصول الذرة والتبن الناتج من محصول القمح وما أدت اليه من تقلص في حجم المراعي التي يعتمد الحيوان عليها في غذاءه، وهو ما ساهم في تهميش الانتاج الحيواني الذي كان يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للقرية من خلال الاعتماد على منتجاتها من مستخرجات الألبان واللحوم، وهو ما يكشف أن التدمير الاجباري للزراعات التقليدية وزيادة التوجه نحو الزراعات الرأسمالية وتغير اساليب حياة القرية أدي الى نقص المواد الغذائية والثروة الحيوانية وتهميشها، ومن ثم يتجه المسئولون المحليون بصورة متزايدة الى استيراد الأدوات التكنولوجية الحديثة وذلك من خلال السياسات التي اتبعت في الحقبة الأخيرة التي استهدفت تدعيم الاتجاه الرأسمالي في المجتمع المصري، حيث هاجر عدد كبير من العمال الزراعيين الى الدول النفطية وأفرغت القرية من قواها الشابة والمنتجه وارتفعت المساحات المنزرعة بالمحاصيل النقدية وماصاحبها من تهميش للزراعات التقليدية وتقلص

الانتاج الحيواني الذي ارتفعت اسعاره وأسعار تكلفته مما أدي الى مزيد من الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الذي ساهم فى انتشارها بنك القرية الذي يعمل على الافقار المستمر للفلاح عن طريق الاستحواذ على مدخراته من أجل حيازتها ، حيث تذهب الحالة رقم (٩) البنك مش مخلى حد عاوز حاجه أنا جبت موتور الري وموتور الرش والعزاقة وماكينة الميه وكل سنه بادفع قسط ، تقدر تقول لو مش الالات دي كان الواحد زرع الأرض ازاي " وتضيف الحالة رقم (٧) مفيش واحد بيّدي حاجته لحد قلت أجيب العزاقة والموتور ولا قواله الواحد هات ماتور ولا حاجه الناس خيرها قل عن الأول) بيد ان صغار الفلاحين وفقراؤهم يتعرضون الى الافقار المستمر من جانب البنك حيث يقوم غالبيتهم بالحصول على هذه الأدوات بالتقسيط ولا تتيح لهم مدخراتهم القيام بتسديد قروضهم ككبار المزارعين ومتوسطيهم التى تتيح لهم وفرة السيولة النقدية من تسديد هذه الأقساط ، ومن ثم يقوم صغار المزارعين وفقراؤهم الى بيع ماشيتهم من أجل تسديد اقساط هذه القروض وقد ساهمت هذه القروض بالاضافة الى ذلك فى زيادة التوجهات نحو المزيد من الزراعات النقدية من خلال اعطاء البنك قروض وسلف خدمه مدعمه خالية من الفوائد أو العمولات على هذه القروض بالاضافة الى مساهمته فى انصراف المزارعين عن العملية الزراعية حيث يقوم كثير من المزارعين بالاقتراض من البنك تحت اسم مشروعات الأمن الغذائي وهميا والاتجار بهذه القروض بعيدا عن العملية الزراعية والاتجاه بها نحو الاستهلاك حيث تستخدم هذه القروض فى اقامة وتشييد المساكن واقتناء الأجهزة الكهربائية الحديثة والمستوردة ، بالاضافة الى استخدام بعض الحالات لهذه القروض فى اداء فريضة الحج والعمرة ، وهو ما يعرف " بالسياحة الدينية " ، حيث تذهب الحالة رقم (١٢) البنك زي بيت العيلة الواحد بيجيب الفلوس اللى عاوزها جبيت سلفة على راسين مواشى عملت بيهم سقف البيت وتضيف الحالة رقم (١٨) " شوف ما فيش حد فى البلد مش واخد فلوس من البنك وهو حر يعمل اللى هو عاوزه ، دا فيه ناس بتروح تحج منهم " ومن ثم يقوم الكثير من المزارعين تحت اسم مشروعات الامن الغذائى وهميا بالاقتراض وتوظيف هذه القروض خارج

العملية الزراعية ، ولقد اختفى نتاج لانتشار الأدوات الحديثة نمطاً من انماط العمل الزراعى الذي كان سائدا وهو " المزاملة " الذي كان يعكس روح التعاون كذلك اختفت انواع أخري من أنواع العمل والعلاقات ، وظهرت التعاملات النقدية لتحل محل " المقايضة " و " المسانيه " حيث كان يحصل الحلاقون والجمالون على جزء من المحصول فى شكل " مسانية " وأصبح هؤلاء يتقاضون أجورهم فى شكل نقدي ، وهو ما يكشف عن التغيرات النقدية التى سادت القرية فى اطار تكاملها مع السوق العالمى فتذهب الحالة رقم (١٢) شوف كل حاجة النهاردة بقت بالقرش ، الوحد كان زمان بيشيل الذرة والغله على الجمل ويأخذ " عرقة " دا الواحد زمان كان بيحلق بالمسانية " ٠

بيد أن استخدام هذه الأدوات والالات الحديثة تقوم هى الأخري بتبديد المحاصيل الزراعية ، حيث كشفت بعض الحالات بأن استخدام هذه الأدوات فى بعض العمليات الزراعية يؤدي الى اهدار المحاصيل ، وتقطيع جذيرات الأشجار المثمرة وتؤيد ذلك الحالة رقم (٦) الدراسة النهاردة مش زي الدراس بتاع زمان كان الأول الواحد يقدر يحافظ على محصوله ، انما الدراسة بتطلع الحب مع التبن وتضيف الحالة رقم (١١) العزاقات بتقطع جذور الزرع يقصد فى زراعة الحدائق — أنا بطلب اشتغل على العزاقة فى العنب لانه بيقطع جذور الزرع وبينشف ، وتضيف الحالة رقم (١٠) " الضاصه " بتبهدل الغله ، غير ضم النفر بيحافظ والمحصول بيبقى على بعضه ، " ويعنى ذلك أن هذه الأدوات والالات التكنولوجية التى سعت الرأسمالية العالمية من أجل توطينها داخل الزراعة المصرية ، تؤدي فى جانب من العمليات الزراعية الى الاضرار بالناتج الزراعى ٠

٤) تقلص استخدام أدوات الانتاج الزراعى القديمة :

كانت أدوات الزراعة ذات أهمية بالغة نظرا لارتباطها الوثيق بالعمل الأساسى للقرويين — الزراعة — ولأنها تراث الأجيال ، يحافظون عليها ويحرصون على اصلاحها ، ولم تكن خاصة بفرد معين وانما كانت ملكا للعائلة ،

وكانت هذه الأدوات ذات صلاحية فى ادائها للاغراض الزراعية ... وأدوات الزراعة القديمة تستخدم إما عن طريق الانسان أو الحيوان ، أو قد يقتضى استخدامها تعاون الانسان والحيوان ، ومن ثم فقد كانت هناك عواطف معينة من قبل القروي بين الاداة والحيوان ، ونظرا لأن عمل القروي فيما قبل التغير كان الزراعة اساساً التى كانت تعد طريقته فى الحياة ، وتقوم علاقته الاجتماعية على أساس الصلة الوثيقة بين العمل والانتاج من خلال البيئة التى يعيش فى اطارها ، فقد أدي ذلك الى أن الحياة القروية القديمة تستقر لآماد طويلة ، وكفاية البيئة المحلية الوفاء بمطالب القرويين جعل جميع مظاهر ثقافتهم تستقر على نحو معين لمدة طويلة اكتسبت خلال هذه المدة الزام والعمومية والقدسية والاحترام ، حيث يذهب أحد الاخباريين " زمان كان المحراث والقصابية والزحافة والبهايم هم ثروة الواحد زي عياله ، مايقدرشى يفرط فيهم كان النجار لازم يواليهم على طول علشان يبقوا جاهزين للشغل أمال كان بيأخذ " المسانية " على ايه شوف زمان الفاس كانت هى ذراع الواحد " .

وتكشف الدراسة عن تغير فى استخدام أدوات الانتاج الزراعى القديمة ، وتغير ثقافتهم نحو استخدام الأدوات التكنلوجية الحديثة ، وما أدت اليه من هجر لهذه الأدوات -- الأدوات القديمة -- تلك التى كانت تمثل بالنسبة لهم الالزام والعمومية والقدسية من خلال العمل الزراعى الذي كان يعد النشاط الأساسى إن لم يكن الوحيد فى فترة ما قبل التغير ، وتعد هذه التغيرات من أكثر التغيرات وضوحا ، وهى تعكس علاقة القرية بالمجتمع القومى وعلاقتها بالمجتمع العالمى ، حيث لعبت عدة عوامل دوراً كبيراً فى إحداث هذا التغير ، منها (كما سبق أن ذكرنا) -- سعى قوي النظام الرأسمالى العالمى الى تغيير النمط المحصولى ، وتوطين التبعية فى الزراعة المصرية ، من خلال فرض التكنولوجيا الغربية فى المجتمع المصري ، بالاضافة الى سياسة تصدير العمالة الزراعية بهدف افراغ المجتمع من قواه المنتجة ، الذي أدي بدوره الى أن النشاط الزراعى لم يعد هو النشاط الأساسى لدي القرويين ومن ثم تغير علاقة القروي

بالبيئة التى لم تعد تفى بمطالبة المتزايدة ، أدت هذه العوامل الى تغير فى ثقافة القروي نحو استخدام أدوات الانتاج الزراعى التقليدية وما صاحبها من تغير فى اسلوب حياة القرويين، فقد تغيرت أدوات المجهود البشري، حيث اختفى كثير منها ، وحلت محلها أدوات جديدة ، مع معايشتها لبعض الأدوات القديمة ، مثل الفأس التى تعد أهم أدوات الزراعة عند القروي وتؤدي نفس الوظائف القديمة ، كذلك فقد كشفت الدراسة الراهنة عن اختفاء كثير من أدوات الزراعة القديمة مثل " الشقرف " و " الشادوف" و " النورج " وحلت محلها أدوات تكنولوجية حديثة مثل " ماكينة الدراس" و"العذاقة " و " المحراث الآلى " واتجهت حياة الفلاح باستخدام هذه الأدوات من البساطة الى التعقيد ، ويكشف ذلك عن التغير فى اسلوب الحياة التى كان يحياها القروي، فقد كانت مطالبة تمثل الحد الأدنى اللازم للمعيشة وتكشف إعتماد القرية المتزايد على العالم الخارجى ، وتغير علاقة الانسان بالبيئة، والاعتماد المتزايد على الأدوات التكنولوجية الغربية المستوردة " . وتكشف حالات الدراسة عن ذلك : حيث تذهب الحالة رقم (١٣) " كان زمان الواحد بيضم الغلة بنفسه بالشرشرة أو المنجل ويدرسها على النورج ، وكان كله فايدة أهو توفير وفايدة للمواشى اللى بتدرس الالات دلوقتى لغت الحاجات دي كلها ، ماكينة الضم بتنهى الفدان فى ثلاث أو أربع ساعات دراسه وضم الفدان رخيص مش زي الانفار اللى بقت غالية قوي ، وتضيف الحالة رقم (١٢) هى الالات اللى جابتها الحكومة خلت حد بقى يستخدم النورج ولا المدرة ، داللى عنده نورج باعه ولا بتانه " .

فقد اختفت كثير من العلاقات التى كانت تميز الحياة القروية والتى كانت تعكس روح التعاون والبساطة واتجهت هذه العلاقات نحو الفردية ونحو التعقيد ، وهو ما يكشف عن تغير النسق العائلى الذي كان يتسم بالترابط والتساند حيث اختفت روح التعاون فى اداء الأعمال الزراعية التى كانت تميز القرية كشكل من أشكال العمل لتحل محلها الفردية. حيث تذهب الحالة رقم (١٦) "الناس زمان كانت بتتعاون مع بعضها فى العزيق والضم

الدنيا النهاردة إتغيرت مفيش حد بيسأل عن أخوه كل واحد بيعمل شغله لواحده وقبل الثانى الناس دلوقتى فى صراع، المكن الجديد خلىّ كل واحد يستغنى عن الثانى، مش زي الأول كانت الناس بتزامل بعضها" وهو ما يكشف عن تغير أساليب الحياة القروية القديمة والاتجاه نحو الفردية، واختفاء روح التعاون والمشاركة ولا سيما بين الشرائح الحيازية الصغيرة، وتغيرت أدوات المجهود الحيوانى، حيث تغيرت عن تلك الأدوات القديمة التى كانت تستخدم فى الري ورفع المياه، واختفى النورج والتابوت والطنبوشه ولم يعد من هذه الأدوات سوي الساقية الحديدية، وانتشرت أدوات والات رفع المياه الحديثة مثل مواتير الري ومواتير الرشه واختفت كثير من أدوات المجهود الحيوانى والبشري المشترك والتى تعتمد على القوة الحيوانية كالزحافة والبتابه والقصابيه ولم يعد سوي المحراث الذي مازال يستخدم فى بعض عمليات الزراعة كاستخدامه فى زراعة محصول البطاطس، حيث تذهب بعض الحالات" مفيش يقلب الأرض ويخدمها كويس زي المحراث البلدي دا الالات الجديدة دي بتنعم الأرض" وحلت محل هذه الأدوات التقليدية القديمة الأدوات التكنولوجية الحديثة وهو يعكس التغيرات التى سادت القرية فى الحقبة الأخيرة، وهو تغير أصاب الاقتصاد التقليدي بالتشوه والتهميش ومن مظاهره: اتجاه كبار الملاك نحو تكثيف الزراعة النقدية الرأسمالية وشيوعها بين غالبية الحائزين على اختلاف حيازاتهم والاعتماد المتزايد على الأدوات التكنولوجية الحديثة وتقلص نظام المزارعة بالمشاركة نتاج لقلة الأيدي العاملة وانصرافها الى أعمال خارج العملية الزراعية واستثمار الفائض من الانتاج الزراعى خارج العملية الزراعية فى أنشطة هامشية استثمارية تدر عائداً مادياً أفضل من عائد الزراعة التقليدية، ومن ثم اتجاه العمالة الزراعية تلك التى، هاجرت الى الدول النفطية نحو العمل بالمشروعات الهامشية وتحول الأرض الى سلعة يتم تداولها زادت قيمتها فى الحقبة الأخيرة، وهو ما يكشف عن تغير الاقتصاد التقليدي ولم يبق على حالته السابقة ومن ثم تغير فى اساليب الحياة القروية، بيد ان هذا التغير فى الاقتصاد لم يصل فى حداثته الى صورة كاملة وانما ينتابه التغير غير المتجانس والذي يعكس تمفصل بين

الاقتصاد التقليدي واقتصاد السوق.

ه) الحقبة الأخيرة ونحو نمط استهلاكي جديد :

لقد شهد المجتمع المصري خلال الحقبة الأخيرة - حقبة السبعينات - تغيرات جوهرية في بنائه الاقتصادي والاجتماعي تحت مظلة الانفتاح الاقتصادي أدت في النهاية الى جعله مجتمع تابع للرأسمالية العالمية ، حيث تفرض السياسات الاقتصادية نمطاً استهلاكياً غربياً ، ومن ثم اصبح بوسع المستهلك أن ينصهر في اطار هذا النمط الاستهلاكي في ظل تزايد السيولة النقدية ومن ثم فرض نمط استهلاكي جديد على القرية لم تعهده فيما قبل ذلك ومن ثم يسود نمط الاستهلاك في القرية مختفيا وراء نمط الانتاج .

مظاهر التغير في انماط الاستهلاك :

١) التغير في نمط الغذاء :

ان تبعية العالم الثالث فيما يتعلق باعتمادها الغذائي المتزايد على البلدان الرأسمالية المتقدمة هو هدف الرأسمالية العالمية وقد كانت أهداف الشركات الزراعية الامريكية هو انشاء أسواق لصادراتها من الحبوب وكذلك لمشروعاتها الجديدة في الخارج سببا في انتهاج سياسة من شأنها خلق اسواق لصادرات القمح ، ويعتبر تطور الأزمة الغذائية العالمية نتيجة تغلغل الرأسمالية المتزايد في القطاع الزراعي ، وقد اسفر تحويل الهياكل الزراعية نتيجة لتوجه انتاجها الزراعي نحو احتياجات البلدان المتقدمة الى الركود الكامل لانتاج الأغذية في بلدان العالم الثالث ولا سيما انتاج الأغذية الأساسية واللازمة للسكان ، ففي المجتمع المصري أدت اعادة صياغة النمط المحصولي للزراعة الى زيادة التوجهات نحو التزايد في الزراعات الرأسمالية وتهميش

المحاصيل التقليدية فبدلا من العمل على تطوير الحاصلات التقليدية اتجه عدد كبير من كبار ومتوسطي الملاك الى زراعة المحاصيل النقدية امتد ليشمل غالبية الملاك ، مما ترك تأثيرا بالغا في الاستقلال الاقتصادي للمجتمع المصري والذي يجد نفسه مجبرا لتأكيد التبعية للسوق العالمية من أجل استيراد المواد الغذائية من البلاد الرأسمالية ، ويمثل الغذاء المشكلة الأساسية في المجتمع المصري ، حيث تحولت مصر من بلد منتج لفائض من المواد الغذائية يجري تصدير جزء منه خاصة في شكل الأرز والقمح الى بلد مستورد لهذه المواد الغذائية وذلك من خلال تقويض وتهميش الانتاج التقليدي الذي يهدف الى تدمير الكيان الاجتماعي والاقتصادي المصري متمثلا في نقص الغذاء وانتشار الزراعات الرأسمالية النقدية مثل الخضر والفاكهة والنباتات العطرية تلك التي تعتبر وافدة على القرية حيث لم تعهد زراعتها من قبل (النباتات الطبية والعطرية) .

فقد زادت المساحة المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الرأسمالية في حقبة السبعينات نتاج لتوجهاتها نحو التكامل في اطار السوق العالمي وترسيخ التبعية في المجتمع المصري حيث زادت مساحات الحدائق وزادت المساحات المنزرعة بالخضر والفواكه ، وزادت الأهمية النسبية لهما في حقبة السبعينات تلك الفترة التي تركت تأثيرا بالغا على تعميق الأسلوب الرأسمالي للأرض وتطوير أساليب الانتاج وزيادة التوجهات نحو الزراعات الرأسمالية التي صاحبها تهميش لعملية الانتاج الزراعي في القرية المصرية وخروجها عن اطارها المعهود به لتصبح وحدة تابعة للمدينة من خلال اعتمادها في غذائها عليها . ومن ثم تعميق التبعية على مستوي المجتمع المصري واستمراره في اطار التسويق العالمي ، الى حد ان بلغت فيه الدرجة الى استيراد القرية لشتلات الحدائق والفواكه من الخارج ، وما صاحبه من تقلص للزراعات الغذائية (التقليدية) تلك التي بلغت الى حد الأزمات الحادة نظرا لنقص الغذاء فيها وارتفاع اسعاره بشكل يثير الدهشة لكل من عايش القرية في ظل اعتمادها على نفسها واكتفاءها الذاتي من المواد الغذائية حيث يذهب بعض الاخباريين الى أن (زمن

التغير يعنى القيامة قربت لما الفلاح يأكل من بره داره فين الزمن اللى كـــان الفلاح حتى اللى ما عندوش أرض يأخذ كام قيراط عشان يزرعهم ذره أو قمح ، دا الغريب اللى يسكن فى البلد يعنى " المدرسين الغرب" كانوا بيشتروا خزيـــن لهم" حيث أصبحت القرية تأخذ بحياة المدينة حتى فى الطعام وحصولها عليه من خلال الاعتماد على الأسواق ، حتى أصبح من ينتج الذره والقمح مـــن الفلاحين يعتمدون على شراء الدقيق الجاهز من الأسواق وبيع ما لديهم مـــن حبوب غذائية (الذرة والقمح) والاعتماد على مخبز القرية التى يصطف الفلاحين لشراء ما يحتاجونه منه بشكل مختلف تماما عما كان سائدا فيما قبل فتـــرة التغير، حيث كان يعد ذلك أمرا غير مقبولا أن يعتمد الفلاح على السوق فـــى غذاءه ، ويكشف ذلك عن وجود علاقة بين الأزمة الغذائية وبين النظام الرأسمالى العالمى الذي غزا المجتمع المصري فى الحقبة الأخيرة ، حيث تغير النمـــط الغذائى القروي وأصبح يعتمد على ما يتاح من المواد الغذائية المصنعـــة والمستوردة التى غزت القرية بشكل واضح ، حتى اصبح الفلاح يعتمد علـــى المعلبات الغذائية وهو فى الحقل الذي كان لا ينتج فيه الا الغذاء ، وهـــو ما يكشف أن ادماج الفلاحين فى النظام الزراعى الرأسمالى الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية ، انما يعنى ارغامهم على التخصص فى محاصيل نقدية معينة مما يلحق الضرر بالمواد الغذائية الأساسية حيث حدث من الاكتفاء الذاتى فـــى انتاج الأغذية الأساسية فى القرية فقد زادت المساحة المنزرعه بالحدائق والفواكه فى مجتمع الدراسة الى ٣٠٪ من اجمالى المساحة الزراعية (٢٨٨ فدان مـــن اجمالى المساحة ٩٣٥) فى اطار اعادة صياغة النمط المحصولى فى مقابـــل تهميش محاصيل الانتاج الأساسية للغذاء ، فقد كانت القرية تعتمد فيما قبـــل فترة التغير (فى حقبتى الخمسينات والستينات) على ما تنتجه من مواد غذائيـــة (من الذرة والقمح) بالاضافة الى توريد جزء من هذه المحاصيل للجمعيـــة التعاونية الزراعية فى اطار تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية ، كما كانت القريـــة تعتمد على الانتاج المعيشى (الانتاج المنزلى) - الطيور - الدواجـــن - الألبان ومستخرجاتها، حيث كان الاعتماد على ما هو متوفر فى البيئة المحليـــة

التى كانت تفى بمتطلبات أفرادها من الغذاء . حيث تذهب الحالة رقم (٧) " هو كان الأول حد يأكل من بره داره ، دا كان يبقى عيب قوي ، الذرة والقمح فى الدار والجبنة والسمنة والطيور .... مفيش حاجة مش موجودة فى الدار ، وتضيف الحالة رقم (١١) " هو كان فيه تبذير فى الأكل زي دلوقتى ، كان العيش الـذره هو الأكل بتاع طول السنة والقمح دا كان يبقى شبرقة ، مش زي دلوقتى كله بيأكل عيش قمح وفينوا ، وتضيف الحالة رقم (١٢) " دا الزمن اتغير عن الأول كثير الطابونة أيام ما اشتغلت كان العيش بتاعها بيروح العزب بالليل ، عيب مش زي الأول ، الفلاح بقى كأنه عايش فى البندر كل يوم الصبح تلاقي أكله من الدكان" وهو ما يكشف عن اعتماد القرية فى غذائها فيما قبل السبعينات على انتاجها الذي كان يفى بمتطلبات سكانها ومن ثم تميزت القرية بالاكتفاء الذاتي فيما قبل فترة التغير ، بيد انه لتزايد السكان فى القرية وثبات الرقعه الزراعية وتهميش الانتاج التقليدي نظرا للتوسع فى الزراعات الرأسمالية ، لم تعد القرية تفى بمتطلبات السكان واعتمدت القرية فى كثير من جوانب غذائها على المدينة ، وتغيرت القرية من وحدة تفيض بالانتاج تصدره الى المناطق الحضرية الى وحدة تعانى نقصا حادا فى موارد غذائها تستقيض عنه بمزيد من الاعتماد على المدينة ، ويقوم الفلاحون ببيع ما لديهم من محاصيل القمح والاعتماد على الدقيق الجاهز ، وهى سمة لم تكن موجودة من قبل مما يشكل تغيراً فى أسلوب حياة القروي الذي تكامل مع السوق من خلال اعتماده عليه فى غذاءه .

ونظرا للمتغيرات التى حفلت بها حقبة السبعينات من تهميش للاقتصاد الغذائى من حيث انتاج المواد الغذائية الأساسية وتهميش للانتاج الحيواني وعدم وفاء البيئة بهذه المتطلبات لتغلغل الرأسمالية التى أسهمت فى ظهور كثير من المنتجات الغذائية فى المجتمع المصري ، تغيرت كثير من الجوانب الغذائية للقروي من خلال الاعتماد على السوق حيث اللحوم المستوردة والدواجن البيضاء ، وقد تم فتح فرع للأمن الغذائى فى القرية يحصل القروي على اللحوم المستوردة منها ، كما انتشرت محلات لبيع دواجن المزارع وهى نوعيات غذائية كان

يأبى القروي تناولها وكانت نظرته تميل الى احتقار هذه المأكولات نظرا لاعتماده فيما قبل التغير على الانتاج الداخلى من خلال تربية الطيور ومن خلال اعداد طعامة داخل منزله ، الا ان تهميش الاقتصاد الغذائي والانتاج الحيواني جعل غالبية السكان يعتمدون في كثير من جوانب غذائهم على السوق وعلى اللحوم المستوردة التى انتشرت فى كثير من المحلات للاتجار فيها وعلى المخبز - الطابونة - الذي يوجد بالقرية ، وتؤيد ذلك الحالة رقم (١٨) لو مش الطابونة فى البلد كانت الناس كلت بعضها " شوف زمان كان حد يرضى يأكل اللحمة بتاع الجمعية دلوقتى كله بيشتري عينى عينك - ما هو كيلوا اللحمه شوف بكام يعني اللى عنده ٧-٨ عيال ياكل ازاي" وتضيف الحالة رقم (٧) شوف شوال الدقيق بقى بكام بـ ٣٠ جنيه عيش الطابونة بقى أسهل من " الخبيز" ، وهو ما يكشف عن عجز الاقتصاد القروي عن الوفاء بمتطلبات افراده والاعتماد على السوق فى كثير من جوانب الغذاء وخاصة على المناطق الحضرية .

ومن ثم فان انخفاض الناتج من الانتاج الزراعى من الحبوب ، أفضى الى تغير فى دور القرية التى كانت تحقق منه فائضا تمد به المدن والمراكز الحضرية للغذاء ، الى أن أصبحت القرية فى نهاية حقبة السبعينات عاجزة عن الاكتفاء ذاتيا من القمح والمواد الغذائية الأخري ، ومن ثم تحولت الى المدينة لاستجلاب الدقيق ومواد غذائية مصنعة وقد أدي ذلك الى مزيد من الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز ، ويبدو ذلك جليا من خلال اعتماد كثير من القرويين فى غذائهم على المدينة ، حيث تشكل تيارات العمالة فى المراكز الحضرية والقاطنة فى الريف عبئا كبيرا من خلال حصولها على غذائها اليومى واستجلاب كثير من المواد الغذائية من المدينة ، حيث تكشف بعض الحالات (حتى العيش والزيت والسمنة بنشتريه واحنا راجعين من الشغل ، وتضيف حالة أخري (اللى ساكن فى البلد كانه ساكن فى مصر ، كل حاجة بنشتريها من السوق" ، فقد كشفت الدراسة عن الاعتماد المتزايد من قبل القرويين فى كثير من جوانب غذائهم على السوق للحصول على الأرز والدقيق

واللحوم المستوردة ، ولحوم دواجن المزارع، كذلك كشفت الدراسة عن تغير في نمط الغذاء بالقرية وظهور فئات قادرة على الشراء حيث تم طرح كثير من السلع الغذائية المصنعة والمستوردة بقرية الدراسة في شكل معلبات وأصناف جديدة ، من الجبن المستورد والمربى والعصائر، وانتشرت كثيراً من السلع الغذائية في محلات البقالة بالقرية ومن ثم تزايد استخدامها نظرا لعدم وفاء القرية بمتطلبات سكانها ، فقد كشفت الدراسة عن استخدام القرويين لهذه المنتجات وهم في حقولهم حيث علق عليهم أحد الحاضرين (عن طريق المقابلة الجماعية) " بتاكلوا عيش فينو وجبنه مستوردة وانتوا في الغيط ، طيب اللى في البندر ياكلو ايه ، امال فين العيش بتاع زمان والجبنه القديمة دا الفلاح لو كان جاب حاجة من بره بيته من حاجات الأكل كان يبقى مش كويس كانوا يقولوا دا بياع مش فلاح ، بقى حتى الطيور اللى كان بياكلها من داره بقى يأكل لحمه الجمعية المجمدة شوف الفلاح الصبح كل يوم بيشتري عيش فينو غير زمان كان العيش الذرة والجبنه القديمة والطيور أهى في الدار دا اللحمة الأول كانت بتبور عند الجزار " .ومن ثم يمكن القول أن الاعتماد المتزايد على الخارج في تدبير قسط كبير من القوت اليومى لهو بالأمر الخطير ، فقد زادت قيمة الواردات من السلع الغذائية مما أدي الى تدهور اقتصادنا ومركزنا السياسى ، واستخدام الدول المصدرة لهذا الغذاء كسلاح للضغط السياسى ، فقد ارتفع على سبيل المثال سعر القمح الى ثلاثة اضعاف في عام واحد نظرا لاحتكار الدول الرأسمالية لتصديره ، حيث تذهب الحالة رقم (٧) دا شوال الدقيق بقى بـ ٣٠ جنيه هو احنا عمرنا شوفنا الغلاء ، عشان الفلاحين تنبسط كلها زرع جناين وبطل يزرع قمح وذره شوف هايكلوا ايه بعد كده " .

٢) الاستهلاك الكمالى والترفى :

تعتبر هجرة الفلاحين كأحد القطاعات المهاجرة الى البلاد البترولية من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى والتى سعت اليها قوي النظام العالمى بهدف افراغ

المجتمع من قواه الشابة القادرة على العمل والانتاج واستعادة مصر تابعة عن طريق اتاحة الفرص لدخول رأس المال الأجنبي وساهم في ذلك التوجهات السياسية من خلال تبني سياسة تصدير العمالة المصرية الى الخارج ، وامام انغلاق ابواب الاستثمار ومجالاته في القطاع الريفي ، وفي مواجهته بسلع الاستهلاك والترف التي نقلت الى القرية المصرية من اسواق المدينة والتي يتعرض لها الفلاحون مباشرة ، لا يصبح امام هذه المدخرات سوي الانزلاق الى مجالات الاستهلاك التي تفتح ابوابها لتستوعب شرائح المدخرات الريفية اشباعاً للحرمان الاجتماعي الذي عايشه الفلاحون طويلا والذي افضى الى مزيد من الاستهلاك الشره للمنتجات الغربية .

وتعد فصم رابطة الانتماء بين المواطن والوطن بما ينفي أي اختيار مستقبلي جديد لقوي التغير ، واضعاف القدرة الانتاجية المحلية كما وكيفا عن طريق سحب القوي المؤهلة هو أحد الأهداف التي تسعى اليها قوي النظام الرأسمالي التي تساهم في تنشيط الطلب على المنتجات الغربية ومن ثم اذكاء التوجهات الاستهلاكية على اساس النمط الغربي بما يفتح سوقا امام الغرب الرأسمالي .واذا كانت غالبية المهاجرين من الذكور الذين عليهم مسئوليات رعاية الأسرة أو تكوينها أو البحث عن دخل ملائم لايتيحه العمل الزراعي ، والذين تفجرت لديهم غرائز الاستهلاك وحاجات تتطلب الاشباع والذين يخضعون لحالة من عدم الامان بشأن المستقبل ، والذين يغادرون مجتمعهم بحثاً عن اشباع يقدمه مجتمع اخر ، فان الهجرة في هذا الاطار تؤثر على علاقتهم بمجتمعهم ، اذ تؤدي الهجرة في ظل هذه الظروف مجتمعة الى مجموعة من الظواهر قد تختزل امكانية الانتاج من ناحية ، وتضعف روابطه بمجتمعه من ناحية أخرى ، أو قد تدفعه الى استهلاك غريزي من أجل اشباع حرمان عايشه طويلا من ناحية ثالثة ، ومن هذه الظواهر اذكاء التطلعات الاستهلاكية للبشر ، ولعل سبب ذلك يرجع الى وفرة المدخرات مع المهاجرين ، وتكشف الدراسة عن زيادة هذه التوجهات الاستهلاكية ولا سيما بين المهاجرين العائدين ، حيث تشكل ظاهرة حيازة الأجهزة الكهربائية الحديثة المستوردة نمطا من انماط سلوكهم والتي

تحكم توجهاتهم مثل التلفزيون الملون والمروحة والبوتاجاز والفيديو والأقمشة المستوردة والأغطية الصوفية المستوردة والتي تعكس تغيرا ثقافيا ، حيث لم يكن يوجد بالقرية سوي الراديو في حوزة كبار الملاك فقط فيما قبل فترة التغير ، بيد أن التوجهات الأخيرة ساعدت على انتشار الاتجاه الرأسمالي وما صاحبه من غزو للسلع المستوردة ، ساعد على انتشارها السيولة النقدية لدي القرويين من عائد الهجرة وارتفاع اجور العمالة الزراعية وارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية النقدية مما ساهم في انتشار حيازة الأجهزة الكهربائية المستوردة .

وقد ساهمت الهجرة بما افضت اليه من سيولة نقدية في انتشار حيازة هذه الأجهزة ، حيث يحمل العائدون من الدول العربية أجهزة كهربائية عند عودتهم من الهجرة ، وأن العاملين بالزراعة يحرصون على حيازة هذه الأدوات حتى لو استدانوا في سبيل ذلك ، ساهم في ذلك بنك القرية بما يمنحه من قروض على الحيازات الزراعية ، وتكشف الحالة رقم (١٦) " الجماعة اللي سافروا بره كلهم جابو تلفزيونات ومراوح وتسجيلات ، والعيال عندي عايزين يشوفوا التمثيلية ،قلت أروح اشتري لهم تلفزيون جبت فلوس من البنك (بنك القرية) واشتريت تلفزيون " ولقد انتشرت هذه الأجهزة الكهربائية الحديثة بالاضافة الى الفيديو حيث يوجد بالقرية اكثر من ٧ أجهزة للفيديو ، فلا يكاد يخلو منزل من حيازة أجهزة التليفزيون بالاضافة الى انتشار التلفزيون الملون ومعظم الأجهزة الكهربائية الأخري ، وتعلق احدي الحالات العائدة من الدول النفطية " ... زعلان ان انا اشتريت فيديو ، يأخي شوفنا زمن وحش قوي ، لما ربنا كرم الواحد ما يفرّحشي الأولاد ويعيّشهم يومين كويسين كفاية اللي الواحد شافه ، اشتريت تلفزيون ملون وانا راجع المرة دي اشتريت فيديو والله أنا اشتريت لاخواتي كلهم هدوم مش موجوده في مصر " ، وهو ما يكشف أن الحرمان التاريخي الذي عايشه الفلاح عن اشباع الحاجات الأساسية كان دافعا له فعاليته في توجه جماهير القطاع الريفي توجها استهلاكياً واضحاً ، حيث عايشت القرية فترة الاقطاع تلك التي تميزت بحالة من الحرمان التاريخي فرضت على النسبة الغالبة

من السكان ، وقد كان الفلاح مستغلا سواء فى طاقة عمله أو فى مقابل اجره الذي يكفى بالكاد ، ثم عايش حرماناً آخر فى بداية حقبة السبعينات نظرا لاتساع الفارق بين من يملكون ومن لا يملكون نتيجة ارتفاع اسعار الحاصلات النقدية ، ونتاج لذلك الحرمان بقيت بعض الرموز الكامنة فى العقلية الريفية التى تستثير حرمانها وتستفزه ، ثم ما لبثت هذه الجماهير فى حقبة الانفتاح أن تفجرت غرائزها نحو الاستهلاك بصورة مثيرة بالاضافة الى ظواهر اخري تعبر عن تعويض ذلك الحرمان ، ومن هذه الظواهر اذكاء التطلعات الاستهلاكية ، ولعل ذلك يرجع الى وفرة المدخرات خاصة لدي المهاجرين مع عدم توفر مجالات للسيطرة على السوق المحلى ، وهو الأمر الذي أدي الى انخفاض الاقبال على الانتاج المحلى من جهة ، والى مزيد من اشتعال رغبات الاستهلاك من ناحية ثانية ، حيث يحرص الغالبية على اقتناء الأجهزة الكهربائية المستوردة دون غيرها ، فتذهب الحالة رقم (١٩) الحاجات بتاع برة مظبوطه وكويسه وثمنها فيها ، مش احسن ما الواحد يجيب تلفزيون مصري تانى يوم يبقى عايز تصليح ، هو فيه احسن من شغل بره ، شوف لو سعر التليفزيون بتاع بره غالى مرتين برضه احسن ، الواحد بيشتري حاجة يتمتع بيهه " .

ويعتبر عدم الاقبال على الانتاج المحلى ، والتباهى باستهلاك السلع الأجنبية أحد الظواهر المترتبة على ذلك ، بل اصبحت هذه الظاهرة مؤشرا من مؤشرات المكانة الاجتماعية ، ومن الطبيعى أن يؤدي ذلك الى اضعاف القدرة الانتاجية ، بحيث يقوي الطلب على المنتجات الغربية ، ويرتبط بذلك نشأة ثقافة الميل الى الكسب السريع فى مقابل الحد الأدنى من الطاقة ، فالأسهل بالنسبة للمواطن أن يتجه الى بلاد النفط للحصول على قدر ملائم من الدخل بأقل قدر من الجهد ، والحياة السهلة انتاجيا تيسر سهولة الاستهلاك وممارسة الحياة بصورة ناعمه وهو الأمر الذي يدفع الى مزيد من شرة الاستهلاك ويبعد الأفراد من ناحية ثانية عن روح العمل والانتاج ، والعمل عند عودتهم خارج نطاق الانتاج - (الانتاج الزراعى) - فى مشروعات الاستثمار أو عن طريق توظيف

عائداتهم فى تلك المشروعات الهامشية الاستهلاكية التى تدر عائدا سهلا سريعا بمقارنته بالعمل الانتاجى ، حيث تذهب بعض الحالات ، (إتفضل قرشين بعد ما اشتريت الجاجات اللى أنا محتاجها عملت بوتيك فيه كل حاجه ، حتى الحاجات المستوردة ، وبكسب مكسب كبير أحسن من أي شغلانه ثانية بابيع التليفزيونات والبوتاجزات والمراوح وكل الحاجات دي بالتقسيط والحاجات دي بتكسب قوي ومش ملاحق " وهو ما يعكس نمو الاستهلاكي الكمالى والترفى بالقرية بشكل ملحوظ ، .

٣) شكل المنزل والأثاث:

كانت القرية كلها مبنية من الطوب الأخضر والطينى فيما عدا أربعة منازل كانت مبنية بالطوب الأحمر ، وكانت هذه المنازل ملكا لكبار الملاك منها ثلاث ملكا لأسر الاقطاعيين ، وكانت غالبية المساكن تعتبر سكنى لايواء (الحيوان والبشر والأدوات والمحاصيل) وما الى ذلك من مكونات العائلة أو الأسرة ، وكانت مساكن العائلة ملاصقة لبعضها ، حيث كانت تتجمع مساكن العائلة فى منطقة واحدة ، ومن منطلق الاعتماد على البيئة ، فكانت الغالبية العظمى من هذه المساكن تصنع من الطوب الأخضر والطينى وأفلاق الأشجار وكان يتسم أثاث المسكن بالبساطة حيث تبدوا الفوارق بين العائلات فى الاستخدام حسب الثروة فيما يتعلق بالأغطية والوسائد والملابس وكانت هذه البساطة مرتبطة بنظرة القروي الى الحياة ، حيث لم تكن نظرته مرتبطة بالاثاث او تأثيث منزل ، وانما كانت تتعلق بالمهارة فى العمل الزراعى وقدرته على انجاب كثير من الذكور وفائض من العمل الزراعى أو تربية الماشية ، لكى يحقق له أهدافه الأساسية كشراء الأرض الزراعية غير ان توجهات حقبة السبعينات وما صاحبها من تغيرات أدت الى اعادة صياغة النمط المحصولى وتغير التوجهات حيال الزراعات التقليدية تلك التى كانت تحقق الاكتفاء الذاتى لمجتمع الدراسة وتهميش الانتاج الحيوانى وزيادة التوجهات نحو الزراعات النقدية ، وتبنى الدولة لسياسة تصدير العمالة

الزراعية وسيطرة الاقتصاد النقدي على غالبية سكان القرية وزيادة السكان في مقابل ثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها نتاج للاعتداء عليها ، وتغلغل الاتجاهات الرأسمالية أدي كل ذلك الى عدم كفاية القرية الوفاء بمتطلبات افرادها مما أدي الى تغير في علاقة الانسان بالبيئة والاعتماد على مصادر للدخل خارجها .

فقد بلغ تعداد السكان وقت اجراء الدراسة ما يقرب من ٩٥٠٠ تسعة الفا من السكان مقابل ثبات الرقعة الزراعية البالغة ٩٣٥ فدان ، وتتركز الملكية في حوزة قلة سيطرت عليها حيث لا تتجاوز نسبة من يحوزون اكثر من عشرة أفدنة عن ٥ر٪ في مقابل ما يزيد عن ٥٢٪ من الحائزين لاقل من فدان ، هذا بالاضافة الى تزايد قطاع المعدمين ، حيث افضت قوانين الانفتاح الاقتصادي الى هجرة الكثير من القرويين الى سوق العمل العربية .

يضاف الى ذلك التزايد الواضح في اعداد ونسب فقراء الريف خلال حقبة السبعينات بالمقارنة بما كانت عليه في حقبتي الخمسينات والستينات نظرا للتزايد السكاني بصورة متزايدة بين هؤلاء الفقراء ، وهجر كثير من صغار وفقراء الحائزين لحيازاتهم القزمية نتيجة لما طرأ على القوانين التي تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر التي افضت الى تمكن الملاك من التحايل على المستأجرين واسترداد بعضا من اراضيهم ، وأفضى ذلك كله في ظل غياب فرص للعمل تفي بدخول هؤلاء الى الهجرة المتزايدة الى المدينة والى البلاد النفطية ومن أجل الالتحاق بفرص العمل العديدة التي تهيأت في الحقبة الأخيرة ، ويعد أخطر ما في عملية الهجرة من القرية الى الخارج هو تأثيرها السلبي على الانتاجية الزراعية فقد بلغ عدد المهاجرين في القرية مجتمع الدراسة اكثر من ٣٥٠ مهاجرا تركوا تأثيرا بالغا على عملية الانتاج الزراعي افضت الى نقص حاد في الأيدي العاملة الزراعية ، ونظرا لعدم تدخل الدولة في توجيه هذه المدخرات الريفية لهؤلاء المهاجرين ، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء اتجه هؤلاء المهاجرون بمدخراتهم نحو الانزلاق تجاه الاستهلاك وتوسيع قنواته

وتأسيس نوع من الاسترخاء والاستهلاك الزائف الذي يتهافت على بلوغه هؤلاء المهاجرين، ويتبدي ذلك خلال حقبة السبعينات التي تركت تأثيرات بالغة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من حيث التفاوت الاجتماعي بين سكان الريف وترسيخ قيم رأسمالية مستهلكه مبدده للفائض الاقتصادي واندثار قيم العمل المنتج ، ويتبدي ذلك من خلال توظيف هؤلاء المهاجرين لمدخراتهم في تشييد المنازل الحديثة حيث بلغت نسبة تشييد المنازل الحديثة ما يربوا على ٣٠٪ من مساكن مجتمع الدراسة ، بالاضافة الى طلاء المنازل القديمة بالاسمنت واحداث تعديلات جديدة في هذه المنازل ، حتى ان بعضا من صغار الفلاحين قاموا ببيع اجزاء من اراضيهم من أجل تشييد منزل حديث، وتعبر احدي الحالات عن ذلك التغير " أنا بعت سبع قراريط وبنيت بيتى ، ما أنت شايف كل الجماعة اللى سافروا بره عملوا ايه ، يعنى هو اللى هايسأل على بيسأل على البيت مش على الغيط ، وتكشف ملاحظات الباحث عن اهتمام العائدين من الخارج بتأسيس منزل حديث وحيازة الأدوات الكهربائية الحديثة ، حيث تذهب احدي حالات الدراسة " ياعم هو الواحد ايه اللى ها يأخذوا من الدنيا الواحد شايف خير طول عمره ما شافه الواحد يبنى بيت كويس يقعد فيه الباشا هتم بقى اللى بنوا بيوت احسن منى فى ايه والله أنا باتصرف فى ملكى وقيراطين مش حاجه " .

وتكشف الدراسة الراهنة بأن هدف هذه القطاعات المهاجرة هو تأسيس منزل حديث وحيازة الأدوات الكهربائية الحديثة امتد ليصبح هدف قطاعات ريفية أخري من غير المهاجرين يتبدي ذلك من خلال بيع أرض زراعية من أجل تحقيق هذا الهدف من أجل تعويض نوع من الحرمان الاجتماعي الذي عايشه غالبية القرويين ، حتى ان كثير من منازل هذه القطاعات المهاجرة يفوق كثيرا منازل ملاك الأراضى الزراعية ، وأن هذه المساكن شيدت بالخرسانة المسلحة مع تأثيثها بأثاث حديث وأدوات كهربائية حديثة ، مما أدي الى تهميش لكثير من جوانب الانتاج وخاصة الانتاج المعيشى الذي كان يتم فى اطار تنظيم المساكن القديمة التى كانت معدة من أجل ايواء الانسان والحيوان فقد قضى

تنظيم وتشييد المساكن الحديثة على الانتاج المعيشى وزادت الاتجاهات نحو الاعتماد على السوق ، بالاضافة الى تهميش عملية الانتاج الزراعى من خلال الاعتداء على الأراضى الزراعية وامتداد الزحف العمرانى عليها ، حتى تناثرت مساكن العائلات ولم تعد فى منطقة واحدة كما كانت عليه سابقا فى حيز البدنه أو العائلة ، وأدي ذلك بالاضافة الى تهميش الانتاج الزراعى والحيوانى الى ارتفاع سعر الأرض الزراعية حيث بلغ سعر قيراط المبانى من ٦٠٠٠ر٦ الى ٠٠٠ر٨ جنيه ، وهو ما يكشف عن بروز قيم فى حقبة السبعينات رأسمالية مستهلكة مبددة للفائض الاقتصادي بالاضافة الى اندثار قيمة العمل المنتج فى العملية الزراعية وبالتالى تغير قيمة الأرض الزراعية التى كانت تعد من أهم سمات المجتمع القروي وخصوصيته ، حيث أن الرأسمالية فى مصر لم تتطور كما حدث فى بلدان العالم المتقدم بل أنها تطورت فى اطار التبعية الخارجية مما جعلها مشوهه أدت الى تقويض العمل المنتج وتهميشه والاتجاه نحو العمل غير المنتج والاستهلاك والفردية ، وما أدت اليه من تهميش لقطاعات واسعة من السكان الريفيين واستمرار لتكامل مصر مع السوق الرأسمالية والمتاجرة بالأرض الزراعية والانتاج من أجل السوق .

فقد أصبحت القرية — من خلال محصولها — طرفا فى السوق العالمى ولوجود وفرة المدخرات التى نتجت عن أكثر من مصدر — ابرزها الهجرة الى البلاد النفطية والتكامل مع السوق العالمى — ولغياب مجالات الاستثمار أمام المدخرات الصغيرة ، وبسبب تأثير الاعلام ، اندفع القرويون الى الاستهلاك لانهم مدفوعين بتعويض الحرمان التاريخى ، ومن ثم لا يصبح غريبا أن يتخذ الاستهلاك شكل السلوكيات الاقطاعية — التى عايشها مجتمع الدراسة — كبناء المنازل الشبيهة بقصور الاقطاع وممارسة اسلوب حياة مماثل الى حد كبير لذات حياتهم " حيث تعكس احدي الحالات ، الوحد زي البيه زمان — بيت وعربية هو الواحد عاوز ايه ده الواحد ما كانشى يحلم بيه " وممارسة اسلوب حياة مماثل الى حد كبير لذات حياتهم ، ويعكس رمز المدينة الكامن فى نفسه أيضا فى شكل أدوات المنزل الحديثة التى لا تختلف كثيرا من حيث تنظيمها وتأثيثها

عن مساكن المدينة ، وهو ما يكشف عن أن تبديد الفائض الاقتصادي واندثار قيمة العمل المنتج ، قد ترك أثرا بالغا من حيث تهميش الانتاج الزراعي والحيواني والاتجاه نحو الافراط فى الاستهلاك ليهدر ويبدد الفائض الاقتصادي.

ومن ثم يمكن القول :

أن القرية مجتمع الدراسة حتى بداية السبعينات ظل اقتصادها مطبوعا بحد الكفاف حيث كان النشاط الأساسي فيها هو الزراعة - زراعة المحاصيل التقليدية - القمح - الذرة ، وكانت تدور حوله معظم الانشطة الأخري ، وأن القرارات الاقتصادية التى حفلت بها حقبة السبعينات والتى كانت نتيجة حتمية لسيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد المصري ، أثر بشكل مباشر على القرية وأدي الى احداث تضخم نتج عنه نمطا استهلاكيا جديدا عليها . أدي الى تهميش الانتاج كما أدي الى التفاوت الاجتماعي ، فبرزت فئات قادرة دون مجهود انتاجي وتراجعت فئات أخري هي التى مازالت تتحمل عبء العملية الانتاجية وهم الفلاحون الذين يزاولون الانتاج الزراعي التقليدي . وقد أدي التغير فى انماط الانتاج من النمط الانتاجي الى النمط الرأسمالي التابع الى تغير القرية من وحدة منتجة الى وحدة مستهلكة ، ومن ثم ظهور قيم وافدة على القرية متمثلة فى انتشار القيم الاستهلاكية وتقويض القيم الانتاجية ، وأن القيم الاستهلاكية لم تقتصر على الافراط فى الغذاء فحسب بل تطورت الى الاستهلاك الكمالي والترفي مثل تشييد المساكن الحديثة وتغير شكل المنزل وتغير الاثاث والأجهزة الكهربائية ، حيث عكست تغيرا فى انماط السلوك فى القرية وشوهت من العملية الانتاجية ، وهو ما سعت اليه الرأسمالية التى حاولت اختراق الأسواق المصرية وكسب مواقع فيها لتصريف جانب من فوائض السلع ورؤوس الأموال التى يضيق بها العالم الرأسمالي .

خاتمة واستخلاصات:

تناول هذا الفصل التغير فى البناء الاقتصادي من حيث عواملة ومظاهره كما كشفت عنها الدراسة الميدانية: حيث كشفت عن انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية نتاج لتزايد السكان فى مقابل ثبات الأرض الزراعية ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من المساحة المحصولية وخاصة المحاصيل الغذائية بالاضافة الى تغير ملامح البناء الطبقى نتاج لقوانين الاصلاح الزراعى وعوامل الميراث والبيع التي تعرضت لها طبقتى فقراء الفلاحين وصغارهم مما أدي الى زيادة توجهاتهم نحو الهجرة الى البلاد النفطية، حيث كشفت الدراسة عن أن غالبية هؤلاء المهاجرين من العمال الزراعيين وطبقتى صغار الفلاحين وفقرائهم، الا أن ذلك لا ينفى وكما كشفت الدراسة الميدانية وجود حالات من أفراد الطبقة الوسطى قد امتد اليها تأثير الهجرة الى البلاد النفطية، وهو ما تختلف فيه الدراسة الراهنة عن دراسات أخرى حيث تذهب الى أن غالبية هؤلاء المهاجرين من العمال الزراعيين[1]، كذلك كشفت الدراسة عن أن الحيازة أو ملكية الأرض الزراعية لم تعد فى حقبة السبعينات من محددات الوضع الطبقى أو المكانة الاجتماعية كما كان سائدا فى حقبة الستينات وما قبلها فى الخمسينات حيث أصبحت السيولة النقدية وحيازة المشروعات الاستثمارية وتشييد المنازل الحديثة من محددات أو مقومات المكانة الاجتماعية والوضع الطبقى، كذلك كشفت الدراسة عن تغير فى النمط المحصولى المنتج، حيث تزايدت الاتجاهات نحو الزراعات النقدية الرأسمالية ومن ثم تضييق القاعدة الانتاجية وتقويض الانتاج التقليدي ليس من قبل كبار الملاك ومتوسطيهم كما تذهب بعض الدراسات بل

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : بعض المصاحبات الاجتماعية ... مرجع سابق ص ١٧٠.
انعام عبد الجواد : أهم ملامح التغير البنائى ... مرجع سابق ص ٢٠.

من قبل متوسطى الحائزين وصغارهم [1] ومن ثم وكما كشفت الدراسة عن تغير فى أساليب الحياة الريفية للقروي وهجرها والاتجاه نحو الزراعات الرأسمالية التــى أدت الى اعتماده فى غذاءه على السوق ومن ثم تغيرت القرية وتخلت عن دورهـــا المعهوده به وهو اكتفاءها الذاتى فى غذائها ومن ثم الاعتماد على السوق .كمـا كشفت الدراسة عن نقص حاد فى الأيدي العاملة الزراعية نتاج لهجرتها الـــى سوق العمل العربية وتوجهاتها نحو العمل خارج القطاع الزراعى ومن ثـــــم فقدان القرية لخاصيتها التى كانت تتسم بها من أنها وحدة تفيض بقوة العمــــل الزراعى وتحولها الى وحدة تعانى نقصا حادا فى الأيدي العاملة الزراعيـة ـ وهو ما يكشف عن أثر هجرة العمالة الزراعية الى سوق العمل العربية علـــــى النقص الحاد فى الأيدي العاملة الزراعية (س١٣ من الدراسة) كما كشفــــت الدراسة عن تزايد الاتجاهات نحو استخدام وحيازة الأدوات التكنولوجيــــــة الحديثة نتاج لهجرة الأيدي العاملة الزراعية وزيادة الاتجاهات نحو الزراعـــات الرأسمالية ليس من جانب كبار الحائزين ومتوسطيهم فقط كما تذهب بعــــــض الدراسات [2] بل من جانب الحائزين على اختلاف حيازتهم وهو ما يكشف عـــن طبيعة الأدوات الزراعية المستخدمة فى مجتمع الدراسة (س١ من تســـاؤلات الدراسة) ، كذلك كشفت الدراسة عن التغير الذي طرأ على أشكال العمـــــل التقليدي واختفاء العمل العائلى والتبادلى ليحل محلها اشكال جديدة للعمل المأجور ، حيث اختفت " المزاملة " و " المقايضة " واختفاء روح التعاون التــى كانت تتسم به القرية من خلال العمل التقليدي وهو ما يختلف عن دراسات أخري (س٣) من أن استخدام الأدوات الزراعية الحديثة يقتضى نوعا من التعــــاون بين الأسر [3] كما كشفت الدراسة عن تهميش الانتاج الحيوانى بالاضافة الى تهميش

---

(١) احمد الشافعى : مرجع سابق ص٤٨٦
احمد زايد : مرجع سابق ص٤٢ .
مجدي حجازي : مرجع سابق ص
(٢) احمد زايد : مرجع سابق ص٢٦٠ .
احمد الشافعى : مرجع سابق ص٤٣٠ .
انعام عبد الجواد : مرجع سابق ص٢٣ .
(٣) عاطف غيث : مرجع سابق ص٤٨٨ .

الانتاج الزراعى نتاج لهجرة العمالة الزراعية وزيادة الزراعات النقدية ولشيوع استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة وهو ما يكشف عن استمرار ظاهرة التمفصل من حيث الانتاج من أجل المعيشة مع الانتاج من أجل السوق (تزايد الزراعات النقدية واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة فى مقابل الزراعات الغذائية من جانب المستأجرين واعتمادهم على الانتاج المعيشى) وهو ما يعنى تعايش اشكال الانتاج قبل الرأسمالية مع الأشكال الانتاجية الرأسمالية (س ٧ من الدراسة) . كما كشفت الدراسة عن مساهمة بنك القرية فى انتشار وحيازة واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة بالاضافة الى مساهمته فى تعضيد الزراعات الرأسمالية وتهميش عملية الانتاج الزراعى عن طريق قروض لا تستخدم غالبا الا خارج العملية الزراعية ـ كذلك كشفت الدراسة عن أن هذه المؤسسة (بنك القرية) وسيط رأسمالى يعمل على الافقار المستمر لصغار الفلاحين وفقرائهم عن طريق الاستحواذ على مدخراتهم من أجل تسديد ديونهم من قروض الالات الزراعية والقروض الأخرى، كما كشفت الدراسة عن أن القروض التى يقترضها الفلاحون من بنك القرية تحت اسم مشروعات الأمن الغذائى لا تستخدم غالبا أو توجه نحو هدفها بل تستخدم خارج العملية الزراعية والأمن الغذائى الذي خصصت من أجله ومن ثم اتضح وهمية مشروعات الأمن الغذائى الى حد كبير فى القرية مجتمع الدراسة، كما كشفت الدراسة عن تقلص استخدام الأدوات الزراعية التقليدية القديمة واختفاء كثير منها نتاج لانتشار استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة و لانتشار الزراعات الرأسمالية، كما كشفت الدراسة عن اختفاء كثير من العلاقات التى كانت تميز الحياة القروية والتى كانت تعكس روح التعاون والبساطة والجماعية واتجهت نحو الفردية والتعقيد والا تجانس والمنفعة وهو ما يكشف عن تغير فى اساليب الحياة القروية والتى تكشف عن التغير الثقافى ، كما كشفت الدراسة عن تغير فى النمط الغذائى للقرويين نظرا لتهميش الانتاج الزراعى والحيوانى وعدم وفاء البيئة بمتطلبات أفرادها ومن ثم اعتماد هؤلاء القرويين على السوق وعلى الانماط الغذائية المستوردة وهو ما يكشف عن تغلغل الرأسمالية فى القرية بمجتمع الدراسة ، وهو ما يكشف أيضا عن تغيير فى اساليب

القرويين فيما يتعلق بنمط غذائهم حيث كان الاعتماد على ما هو متاح في البيئة التي يعيشون فيها . وهو ما يكشف عن تحول اقتصاديات القرية الى اقتصاد سوق ومن ثم تكاملة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي أسهم في ادماج القرويين فيه من خلال تغير نمط الغذاء الذي يعتمد في كثير منه على الأغذية المستوردة (س ٩ من الدراسة) كما كشفت الدراسة عن تغير قيمة الأرض وتقديسها والانصراف الى قيم أخري غيرها تدر دخلا نقديا متمثلة في المشروعات الاستثمارية والاستهلاكية مما أدي الى التهميش وضعف الانتماء وهو وما يكشف عن تغير في أساليب الحياة القروية التى كانت تدور حول قيمة الأرض وتقديسها ومن ثم تحول الثقافة القروية من ثقافة انتاجية الى ثقافة استهلاكية س ١٥٥٨ من الدراسة، كما كشفت الدراسة عن تغير في سلوكيات العمالة الزراعية المهاجرة نحو الاستهلاك الشره وما صاحب ذلك من تهميش لعمليتى الانتاج الزراعي والحيواني حيث شكل الحرمان التاريخي دافعا له فعاليته الى تزايد الاتجاه نحو الاستهلاك الكمالي والترفي (س١٦٠ من الدراسة) من الأجهزة الحديثة والمستوردة تلك التى أصبحت مؤشرا من محددات المكانة الاجتماعية وهو ما يتسق مع دراسات أخري [١] كذلك كشفت الدراسة عن تغير شكل المنازل (النسق الايكولوجي) فلم تعد مساكن العائلة ملاصقة لبعضها ولم يعد تجمع العائلة فى منطقة واحدة كما كان سائدا فيما قبل فترة التغير ولم تعد تصنع مما يتاح من البيئة فى الاتجاه الغالب، بل أصبحت تشييد المنازل تشييدا حديثا وتأثيثها بتأثيثات حديثة بالاضافة الى اقتناء الأجهزة الحديثة والمستوردة بلغت الى حد أن الاستهلاك اتخذ شكل السلوكيات الاقطاعية نتاج للحرمان الذي عايشه الفلاح ، وهو ما يكشف عن تفويض العمل المنتج والاتجاه نحو مزيد من الاستهلاك الكمالي والترفي وهو ما يتسق مع بعض الدراسات [٢] .

---

(١) على ليله : مرجع سابق ص ٢٨ .
عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ص ٣٢ .
(٢) انظر : محمود عوده : الفلاحون والدولة : مرجع سابق ص ١١٧ ـ ١٣٤ .
سمير نعيم : تطور نظم القيم : مرجع سابق ص ٤٨ .

الفصل السابع

البناء العائلي والقيم الثقافية المرتبطة به

مقدمة :

يتناول هذا الفصل البناء العائلي والقيم الثقافية المرتبطة به حيث يتناول :

أولا: تغير شكل العائلة الممتدة وتتمثل عوامل التغير في :-

١) تفتيت الملكية الزراعية .

٢) تقويض الاقتصاد التقليدي .

٣) الهجرة الريفية إلى الدول النفطية .

٤) بروز مصادر غير زراعية للدخل .

٥) الاعتماد على مهن خارج العمل الزراعي .

٦) الزواج من خارج العائلة .

٧) التعليم .

٨) الاعتماد على السوق .

ثانيا : كذلك يتناول هذا الفصل الزواج والقيم المرتبطة به حيث يتناول :-

١) قيم الزواج المتغيرة .

٢) تأنيث الأسرة الريفية .

٣) تأخير سن الزواج وتنظيم الأسرة .

٤) القيم الأسرية المتغيرة .

٥) الثقافة التقليدية المتداخلة .

ويقوم هذا الفصل بتقديم إجابة عن بعض أسئلة الدراسة والتي تكشف عند تداخل وتعايش بعض جوانب الثقافة التقليدية القديمة إلى جوار الثقافة الحديثة

س١١ : ما مدى التغير في النسق القرابي ؟

س١٢: ما مدى التغير في النسق العائلي خلال حقبة التغيرات (حقبة السبعينات)؟

س١٢: ما مدى التغير الذي صاحب قيم الأسرة نحو الزواج؟ وما مدى التغير الذي طرأ على القيم الأسرية ؟

- ما مدى التغير نحو المرأة ومشاركة الزوجة في النشاط الاقتصادي؟

- ما مدى تغير دور المرأة الريفية في الحقبة الأخيرة ؟

أولا : العائلة الممتدة المتغيرة :

العائلة هى الخلية الأساسية التى يقوم عليها البناء الاجتماعى والثقافى ، وتتألف العائلة فى أبسط صورها من الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين من الذكور والاناث والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب وذلك فى مسكن واحد ويعيشون حياة اقتصادية اجتماعية وهو ما يسمى بالعائلة الممتدة ، وتعد العائلة هى الوحدة الأساسية التى كانت تميز البناء الاجتماعى فى القرية فيما قبل فترة التغير — " فيما قبل حقبة السبعينات " — حيث تتكون العائلة الممتدة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والاناث غير المتزوجين والابناء المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب ، ثم تغير شكل العائلة الممتدة فيما بعد حقبة السبعينات وتفككت العائلة الممتدة وتغير هيكلها الى الاسرة الزواجية (الأسر الصغيرة أو الأسرة النواة) نتيجة لعوامل عديدة حفلت بها الحقبة الأخيره .

وتتكون الأسرة الزواجية (الأسرة النواه أو المستقلة) من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين ، وتصبح الأسرة الزواجية عائلة ممتدة اذا انتقلت من حالة البساطة الى حالة التعقيد بوجود أكثر من جيل فيها . وقد كانت العائلة الممتدة مرتبطة بالنمط الانتاجى السائد فى القرية وهو نمط الانتاج الزراعى وذلك من خلال الارتباط بالأرض الزراعية باعتبارها وسيلة الانتاج الأساسية والذي يدور حولها النشاط الاقتصادي والاجتماعى ، وكان الاكتفاء الذاتى فى وسائل الحياة نتيجة مباشرة لوجود العائلة كوحدة اجتماعية واقتصادية ، من حيث العلاقات الاجتماعية داخل العائلة ، وكذلك من حيث الحياة الاقتصادية ، فتعمل العائلة فى الأرض التى تملكها ، وقد كان التشابه

حول هذا الموضوع انظر :
عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروي ، مرجع سابق ص٢١٧ .
حامد عمار : التنشئة الاجتماعية ... : مرجع سابق ص١١٨ .

واضح فى نوعية العمل فى القرية ـ وهو العمل الزراعى ـ ومن ثم فقد كان للاكتفاء الذاتى قيمة اجتماعية كبري ومزيد لوحدة العائلة ومؤكدا للحياة الجماعية التى تقوم عليها ، وقد كانت ملكية الأرض ملكية جماعية حيث ملكية الأرض والحيوان ، وملكية أدوات الانتاج الزراعى وبعض الأدوات والحلى والملابس ذات الطابع الشخصى . وكانت السمة الرئيسية للزراعة هى الزراعة التقليدية للحاصلات الزراعية والتى تؤكد طابع الاكتفاء الذاتى للعائلة ، والعمل داخل العائلة وخاصة ـ العمل الزراعى ـ عمل جماعى قاصر على الرجال بجانب دور محدود للمرأة يتمثل فى ذهابها الى الحقل بالطعام بجانب مراقبة وتربية الماشية والقيام بدور الإنتاج المعيشى الذي يشكل عملها الأساسى فى المنزل ، وكانت السلطة العامة فى العائلة وكذلك السلطة الاقتصادية للرجل ، وتستمد سلطة المرأة من كونها تابعة ومستمدة من سلطة الرجل .

وفيما يتعلق بالزواج وما ارتبط به من قيم اجتماعية وثقافية نجد أن الزواج كان زواجا داخليا ـ أي من داخل العائلة ـ وكان مرتبط بوراثة الأرض الزراعية التى كانت تعد مصدر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الوحيد والذي حولها يدور النشاط الاقتصادي والاجتماعى، وثمة عادات كانت مرتبطة ومصاحبة للزواج ترتبط بمواسم معينة فقد كان الزواج يتم عادة وفق مواسم معينة تتوافر فيها السيولة النقدية لدفع المهر بعد بيع المحصول ، وقد كان الزواج يؤدي أغراضا اجتماعية ودينية الى جانب الأغراض الاقتصادية ويذهب أحد الاخباريين " كان الجواز زمان لازم يكون بين القرايب كانت فيه بنت تطلع بره العيله ولا عيل يتجوز من بره ، دا كانت العيال وهى صغيرة يقولوا فلان يأخذ فلانه وكانت تسير ما حدش يقدر يغير حاجة ، كانت الناس بتخاف عشان الأرض ما تطلعشى بره وكان الجواز ذي دلوقتى كده ، ابدا كان الجواز يا فى القطن يا فى دراس الغله هو كان فيه فلوس الا من المواسم دي ويكون مربى عجل يبيعه ويكمل بيه مع المحصول ، وكان جواز القرايب عزوه ، كل القرايب يبقوا حته واحدة وراجل واحد " ولقد حدثت تحولات فى نمط الأسرة الممتدة ، فتحولت الى أسر زواجية (الاسرة النواة أو المستقلة) مما أدي الى تغير هيكلها وفقا لدراسة عاطف

غيث عن التغير الاجتماعي في المجتمع القروي عام ١٩١٤ حيث يُرجع ذلك الى توزيع الملكية واستخدام رأس المال النقدي في التجارة" وقد اصبحت الأسر الزواجية (المؤقتة أو المستقلة) هي الأساس الغالب في مجتمع الدراسة في الحقبة الأخيرة نتيجة لعدة عوامل منها : تفتيت الملكية الزراعية وبروز مصادر غير الزراعية للدخل والهجرة الى الدول النفطية وتغير أو اعادة صياغة النمط المحصولى وتهميش الانتاج التقليدي للغذاء وتزايد الاعتماد على السوق.

وقد تعرض البناء الاجتماعي لتحولات وتغيرات كبيرة ذات مغزي في الحقبة الأخيرة أدت الى تغير شكل العائلة الممتدة وتحولها الى أسر زواجية صغيرة مستقلة اقتصاديا وأصبحت هي الطابع الأسري المميز لمجتمع الدراسة، ويرجع هذا التغير الى عدة عوامل منها :

١) تفتيت الملكية الزراعية :

فقد أفضت السياسات الاجتماعية في الحقبة الأخيرة الى زيادة تركز الملكية الزراعية ففي الفترة من ١٩٦٥ـ١٩٧٣ انخفضت شريحة أقل من ٥ أفدنه من ٥٧٫١٪ الى ٢٦٫١٪ أي الى النصف تقريبا وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة الشريحة التي تحوز عشرة أفدنه فأكثر من ٣٣٫٤٪ الى ٦٢٫٧٪ من مساحة الأرض الزراعية وهو ما يعني التركز في اتجاه كبار الملاك ومزيدا من تهميش الملكية لغالبية الأسر الفقيرة. وفي المقابل تدهور متوسط الملكية بالنسبة لصغار الملاك وذلك في عام ١٩٨١ مقارنة بما كان عليه الوضع في ١٩٦١، حيث انخفض نصيب المالك لأقل من خمسة أفدنة من ١٫١٪ فدان الى ٨٤٫٪ عام ١٩٨١ وقد أفضى ذلك الى تزايد واتساع قاعدة صغار الملاك وتزايد اعداد ونسب الفقراء والمعدمين، يضاف الى ذلك ارتفاع عدد العمال الزراعيين حيث بلغت نسبتهم الى اجمالي عدد من يعملون في الزراعة نحو ٤٦٪ مضافا اليها محدودية الرقعة الزراعية وتأكلها نتاج للاعتداء عليها لاقامة المباني الحديثة والمشروعات الاستثمارية، بالاضافة الى تزايد نسبة فقراء الريف بالمقارنه بما كانت

عليه فى الخمسينات والستينات وفى ظل غياب فرص عمل تفى باحتياجات المعدمين وفقراء الريف ففى مجتمع الدراسة يبلغ عدد الحائزين لأقل من فدان الى أكثر من ٥٢٪ من الحائزين ، ومن فدان الى ثلاثة أفدنة تصل نسبتهم أكثر من ٤٠٪ من الحائزين ، وهو ما يكشف عن تركز الملكية فى أيدي قلة من كبار الملاك حيث يقع غالبية الحائزون فى فئة أقل من خمسة أفدنة وتبلغ نسبتهم أكثر من ٩٠٪ حيث يبلغ عدد الحائزين ٨١٣ حائزا منهم ٦٨٠ حائزا لأقل من ثلاثة أفدنه .

ويضاف الى ذلك ارتفاع عدد العمال الزراعيين من غير الحائزين حيث يبلغ تعداد سكان القرية وقت اجراء الدراسة الى ما يقرب من (٩٫٥٠٠) نسمة مقابل ثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها نتاج للاعتداء عليها من أجل اقامة المساكن الجديدة ومشروعات الاستثمار حيث تبلغ مساحتها ٩٣٥ فدان

ومن ثم فلقد أدي تزايد السكان وسوء توزيع الملكية الى تفتيت الأرض الزراعية الذي كان يدور حولها النشاط الاقتصادي للأفراد داخل الأسرة الممتدة وذلك عن طريق الميراث والبيع من جانب بعض العائلات من أجل مواجهة اعباء المعيشة المتزايدة وتعليم الابناء ، وأدي ذلك الى تفتيت الأرض الزراعية وعدم وفاء هذه الملكيات الصغيرة بمتطلبات أفرادها فى ظل العائلة الممتدة ومن ثم البحث عن مصادر أخري للدخل غير الملكية الزراعية أو الحيازة ، تلك التى كانت تحقق تكاملا اقتصاديا واجتماعيا داخل العائلة الممتدة .

٢) تقويض الاقتصاد التقليدي :

فقد شكلت اعادة صياغة النمط المحصولى فى حقبة السبعينات للزراعة المصرية واتجاه عدد كبير من كبار ومتوسطى الملاك - بل وشملت عديدا من صغار الملاك وفقراؤهم فى مجتمع الدراسة - الى التحول عن الزراعات التقليدية التى كانت تشكل اقتصاد القرية والاتجاه نحو الزراعات النقدية الرأسمالية المتمثلة فى زراعة الخضروات والفاكهة افضى الى تقويض الاقتصاد التقليدي

(الانتاج الزراعى للمحاصيل الأساسية والانتاج المعيشى) الذي كان يسهم في بقاء النسق العائلى أو العائلة الممتدة فى القرية مجتمع الدراسة نظرا لما يؤديه ذلك الاقتصاد من الاكتفاء الذاتى للعائلة، حيث اتجه عدد كبير من المزارعين على اختلاف حيازاتهم الزراعية الى الزراعات النقدية الرأسمالية (الخضر والفاكهة) فقد بلغت مساحة الأرض الزراعية التى زرعت بالفاكهة والموالح فى القرية مجتمع الدراسة حتى وقت اجراء هذه الدراسة ٢٨٨ فدان من اجمالى المساحة الزراعية التى تبلغ ٩٣٥ فدان ، أي ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى المساحة الزراعية زرعت بالمحاصيل النقدية الدائمة بالاضافة الى انتشار زراعة الخضروات، وهو ما يكشف عن زيادة التوجهات فى الحقبة الأخيرة (حقبة السبعينات) نحو الزراعات النقدية الرأسمالية والسعى الى تهميش الزراعات الأساسية للغذاء (الزراعات التقليدية) التى كانت تعتمد عليها القرية محققة من خلال هذه الزراعات الاكتفاء الذاتى للعائلة الممتدة ومن ثم للقرية بأسرها من خلال الاعتماد علي الاقتصاد التقليدي للزراعات الأساسية (الذرة ـ القمح) . وقد ساهمت التوجهات نحو انتشار الزراعات الرأسمالية فى تقويض الانتاج التقليدي والانتاج المعيشى ، ومن ثم سيطرة رأس المال النقدي حيث أصبح انتاج الأسرة يوجه نحو السوق أكثر من توجيهه نحو الانتاج المعيشى الذي كان يحقق الاكتفاء الذاتى ومن ثم امتداد واستمرار العائلة، الا أن تقويض الاقتصاد التقليدي (الزراعات الأساسية للغذاء ـ الانتاج المعيشى) والذي كان يحقق الاكتفاء الذاتى للأسرة ومن ثم الى استمرار العائلة الممتدة ، وقد ساهم تقلص وتقويض الانتاج التقليدي عن طريق انتشار الزراعات النقدية الى تقلص الأسر الممتدة وظهور الأسر الزواجية الصغيرة نظرا للاعتماد المتزايد على السوق فى كثير من جوانب حياتهم ، ولقد تمثلت خطوات تقويض الاقتصاد التقليدي فى سياسة الاقتصاد الحر التى تعنى اعادة دمج الاقتصاد المصري فى النسق الرأسمالى العالمى وما صاحب ذلك بالضرورة من تغيرات فى البنية الاجتماعية أفضت الى تقويض الاقتصاد التقليدي ، حيث تذهب احدي الحالات " الدار والغيط الأول كانو همَّا كل حاجة للعيلة يعنى ما فيش فرق بين

الدار والغيط هما الموجهه بتاع العيلة بحالهه يعنى واجهة ازاي بالريح اللى بييجى من وراهم ، كانت الزرعة بتاعة النفر هى اللى تشرفه ، زراعته من الذره زرعته من القمح القطن ، كل زرعة جابت كام أردب ولا كام قنطار الدار وفرت أد ايه من تربية المواشى أو من الخزين فى الدار ليه كان كل ده بتاع الكل مفيش حاجة ناقصة من الدار وكان كله عايش مع بعضه أهو كله بيشتغل فى الغيط ويأكل من الدار ، كان لازم يبقى المحصول يفيض عن مقنن السنة " بيد أن حقبة السبعينات بما حملته من توجهات قد افضت الى تقويض الاقتصاد التقليدي نظرا لتحول نمط الانتاج الى النمط الرأسمالى ، فقد كان الانتاج يتمثل فيما قبل حقبة السبعينات فى نمط رأسمالية الدولة والتوجه نحو الغالبية العظمى والاهتمام بالحاصلات التقليدية التى تفى بحاجات السكان من الغذاء ، فقد كانت القرية تمثل نموذجا للاكتفاء الذاتى من خلال انتاجها للمحاصيل التقليدية التى تفى بحاجات سكانها ، بيد أن التغيرات التى حفلت بها الحقبة الأخيرة والتى أسهمت فى تزايد الاتجاهات نحو الزراعات النقدية الذي أسهم بدوره فى تقلص وتهميش الانتاج التقليدي أفضى الى فقد العائلة الممتدة خاصية أساسية من خصائصها وهو الاكتفاء الذاتى ، وهى القيمة الاجتماعية والاقتصادية التى كان الأفراد يعيشون فى ظلها ومن ثم تغير هيكلها الى اسر زواجية صغيره أصبحت هى الأساس الغالب فى البناء الاجتماعى .

٣- الهجرة الريفية الى الدول النفطية : بروز مصادر غير زراعية للدخل :

تعتبر هجرة الفلاحين كأحد القطاعات المهاجرة الى البلاد البترولية من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الرئيسى . فعلى مستوي البناء الاجتماعى أدي الى التفكك العائلى وبروز الأسر الزواجية الصغيرة (الأسر النواه أو الأسر المستقله) نظرا للاستقلال الاقتصادي للافراد وبروز مصادر غير زراعية للدخل ، حيث كان العمل الزراعى فى القرية هو النشاط الأساسى للأفراد والذي يحقق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتى للعائلة وللأفراد من خلال العمل

الزراعى فى أرض العائلة ، بيد أن التغتيت فى الملكية الزراعية وتقويض الانتاج التقليدي من الحاصلات الزراعية الأساسية للغذاء من خلال تزايد الاتجاهات نحو الزراعات الرأسمالية قد اسهم فى اختفاء خاصية اساسية من خصائص العائلة واحدي قيمها الاجتماعية والاقتصادية وهو الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم لم يعد النشاط الزراعى يفى بحاجات ومتطلبات السكان مما دفع كثير من القرويين الى البحث عن أعمال أخري غير العمل الزراعى منها الهجرة الى الدول النفطية التى أقرتها سياسة الدوله فى حقبة السبعينات، تلك التى أفضت الى التحاق كثير من القرويين بالعمل فى سوق العمل العربية حققت لهم نوع من الاستقلال الاقتصادي لم يعهدوه خلال العمل فى القطاع الزراعى دفع بهم الى الاستقلال الاجتماعى بتكوين أسر زواجية صغيرة مستقلة اقتصاديا واجتماعيا ، فقد وجدت كثير من الأيدي العاملة الزراعية وصغار الحائزين وفقراؤهم فى الهجرة الى الدول النفطية متنفساً لهم لاستعادة نوع من التوازن الاجتماعى المفقود وتعويضا عن الحرمان الاجتماعى الذين عايشوه طويلا -حيث تذهب الحالة رقم (١٧) "الواحد كان بيشتغل بالفاس طول النهار الدار لازم تأخذ الفلوس ويفضل يدوب مصاريف الواحد لما لاقيت الناس كلها سافرت والشغل فى البلد زي ما انت عارف فى مواسم مش كل يوم سافرت وجيبت فلوس كويسة وبنيت بيت واتجوزت وقعدت لوحدي " ويكشف ذلك تغير علاقة القروي بالبيئة التى يعيش فى اطارها ، وتغير نظرة القروي للعمل الزراعى الذي كان يعد النشاط الأساسى تسيطر من خلاله العائلة على أفرادها والذي أسهم فى بقاء واستمرار العائلة الممتدة فى الفترات السابقة ، ومن ثم أصبحت النظرة الى الهجرة على أنها السبيل الوحيد أمام الغالبية الكادحة لحل مشاكلهم الاقتصادية وتعويضا لحرمانهم الاجتماعى ، وأدي ذلك الى تفكك العائلة الممتدة وتكوين أسر زواجية مستقلة نظرا لاستقلالهم الاقتصادي ، وما صاحبه من قيم اجتماعية متغيره .

٤) الاعتماد على مهن خارج العمل الزراعى :

مع التزايد المستمر للسكان، وثبات الرقعة الزراعية بل وتناقصها وتفتيتها عن طريق الميراث، ومع السياسة التى تبلورت فى حقبة السبعينات وما أدت اليه من تغلغل رأس المال الأجنبى داخل المجتمع المصري، والاتجاه نحو المشروعات الاستثمارية، ظهرت مهنا جديدة كأعمال التشييد والبناء والأعمال التجارية الهامشية خارج العملية الزراعية، والتى غزت القرية بصورة مختلفة عن حقبة الستينات، اتجهت العمالة الزراعية الى الالتحاق بهذه المهن حيث يعمل بالقرية اكثر من ٣٥٠ عاملا بأعمال التشييد والبناء، ويعمل جانب آخر بالتجارة ولا سيما تجارة الأدوات الاستهلاكية المستوردة وكذلك التجارة فى المواد الغذائية، والأعمال الحرفية المختلفة، مكنتهم من الاعتماد على أنفسهم والانفصال عن أسرهم الممتدة وتكوين أسر زواجية مستقلة.

وهو ما يكشف عن تغير النظرة تجاه العمل الزراعى نظرا لتزايد فرص العمل خارج العملية الزراعية، وحيث تعدد مصادر الدخل غير الزراعى التى يفوق عائدها العمل الزراعى، وما صاحب ذلك من سلبية على القطاع الزراعى تمثلت فى النقص الحاد فى الأيدي العاملة الزراعية واتساع نطاق الأسر التى لا تعتمد على العمل الزراعى، وتوجهات سلوكياتها نحو الأخذ بالمظاهر الحضرية فى ممارستها لحياتها من خلال التوجهات الاستهلاكية وبناء المسكن المستقل وتكوين الأسر الزواجية المستقلة التى أدت الى تقلص وتفكك العائلة الممتدة.

٥) التعليم :

يعد التعليم أحد العوامل التى أدت الى تقلص الأسر الممتدة وتفكك النسق العائلى، فمع الأخذ بمجانية التعليم، ومع التوسع فى انشاء المدارس الثانوية والفنية والمعاهد العليا والمتوسطة، تزايد بشكل ملحوظ عدد أبناء

المجتمع - مجتمع الدراسة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة وعليا ، وقد أدي ذلك الى أن أثر بعضهم الاقامة فى المدن ، أو الاقامة المنفصلة عن اسرهم مما شكل اتجاها متزايدا نحو تكون الأسر النواه - الصغيرة - وتقلص الأسر الممتدة فى القرية وما صاحبه من تفكك عائلى ، وسار فى نفس الاتجاه الأميين وأنصاف المتعلمين من العمالة الزراعية والخدمية الذين هاجروا الى سوق العمل العربية أو الذين التحقوا بفرص عمل خارج النطاق الزراعى ، حيث سعى هؤلاء الى تشييد منزل وأثر الحياة مستقلا عن اسرته الأولى منتهجا نهج المتعلمين من أبناء القرية و ما صاحبه من تغير فى قيم الزواج .

٦) الزواج خارج العائلة :

يعد الزواج خارج النسق العائلى أحد السمات الأساسية التى أدت الى بروز الأسرة النواة وتقلص الأسرة الممتدة وتفكك العائلة ، حيث كان الزواج فى الفترات السابقة يتم داخل العائلة من أجل الحفاظ على ملكيتها وخوفا من الخروج بها عن النسق العائلى ، الا أن بروز مصادر أخري للدخل غير العمل الزراعى الذي لم يعد يفى بمتطلبات أفراد العائلة ، وتغير علاقة القروي ببيئته وانتشار التعليم والهجرة الى البلاد العربية والتى أسهمت فى الاستقلال الاقتصادي للأسر ، أدي بدوره الى أن يتم الزواج خارج النسق العائلى ، مما أدي بدوره الى تزايد تشكل الأسر النواه ، وهو ما يشكل تغيرا فى القيم والعادات القروية .

ويعد تفتيت الملكية الزراعية وتقويض الاقتصاد التقليدي الذي لم يعد يفى بحاجات الأسرة ، وبروز مصادر غير زراعية للدخل كالهجرة الى البلاد البترولية وامتهان اعمال أخري غير العمل الزراعى والتعليم والزواج خارج العائلة من العوامل التى أسهمت فى تكوين الأسر النواه ، مردها الى الاستقلال الاقتصادي للأفراد عن طريق بروز مصادر غير زراعية للدخل وبالتالى تقلص الأسر الممتدة وما صاحبها من تفكك عائلى كما كشفت عنه الدراسة الميدانية ،

حيث اتضح أن الاستقلال الاقتصادي للأفراد نتيجة الهجرة وبروز مصادر غير زراعية للدخل قد افضت الى انفصال كثير من الأفراد عن أسرهم الممتدة وتكوين أسر زواجية مستقلة . فلم تعد العائلة كما كانت من قبل تمثل مصدر الأمان والحياة المتكاملة بعد أن أخذوا يحققون درجة من الاستقلال الاقتصادي بالاضافة الى تزايد الخلافات والمنازعات الأسرية حول الجانب الاقتصادي ، حيث تذهب بعض الحالات بأن الحياة المستقلة تعد أفضل من الحياة في ظل العائلة الممتدة . فتذهب الحالة رقم (١٦) " شوف أنا باشتغل في اليوم بالشيء الفلاني يعني بأخذ اجر كويس يعيشني عيشة لواحدي كويسه ، بادفع كل شهر في الدار مصاريف وكل يوم خناقة الجماعة الحريم كل يوم عاملين شغلانه قلت وايه اللي يصبرني على الغلب ده ، ده عيشت لواحدي وعيالي معايا وأهو اللي فيه النصيب يأخذوه " ، وعلى رأي المثل عيشوا بعاد تستحيوا " وتذهب الحالة رقم (١٧) شوف سافرت بره وعملت قرشين كويسين ورجعت وباصرف على الدار ولاقيت فيه من اخواتي اللي كل يوم خارب مراتي ويقسموا الشغل في الدار وكل يوم يسألوني عن الفلوس اللي معايا ، قلت طيب هي أولتها وآخرتها كل واحد هايعيش لواحده ، وعلى رأي المثل سير الأخ جار " وهو ما يكشف عن أن الاستقلال الاقتصادي للأفراد والمنازعات والخلافات الأسرية من العوامل التي أسهمت في الانفصال عن الأسر الممتدة وتكوين الأسر الزواجية المستقلة ، وتؤيد الحالة رقم (١١) " أنا اتدام عندي موظفة وأنا موظف واخواتي معانا في البيت طبعا الحريم بتاع اخواتي ناظر للست بتاعتي في الشغل في البيت وناظرين لفلوسها نظير ان الواد ابني بيقعد في البيت لغاية ما ترجع من الشغل ولو قصرت في الفلوس معاهم شوية يعملوا شغلانه وتضطر تأخذ الواد الشغل معاها أو توديه لوالدتها . طبعا كنت محوش قرشين لما سافرت بره بنيت بيت ولسه عاوز زي ما انت شايف تكاليف واتعزلت وعايش لواحدي لغاية ما نقل في البيت الجديد " . وتشير الحالة رقم (١٢) أنا بعت ٧ قراريط لاخواتي انت عارف أنا موظف ومش هاقدر أسافر بره لاني في الجيش وأخويا متجوز وعنده شقه في مصر ، وخطيبتي متعلمة وكان شرطها ان لازم تكون لوحدها ، طبعا بنيت

بيت واتجوزت فيه " ويكشف ذلك عن التغيرفيمايتعلق بالزواج حيث كانت الأسرة تعلق امالاً كبيرة على الابن الذي يعد الامتداد الطبيعي للأسرة وهو ما يكشف عن التغير فى سلطة العائلة التى كانت تتمثل فى السيطرة على الأبناء اقتصاديا ومن ثم التحكم فى توجهاتهم حيال الزواج ، بيد أن الاستقلال الاقتصادي قد أدي الى تفكك هذا النسق العائلى الممتد ، وذلك نتاج لضعف النسق العائلى من خلال انهيار الأساس الذي كانت تقوم عليه وهو الأساس الاقتصادي الزراعي الذي كان يحقق للأسرة الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على الأبناء وتؤيد ذلك الحالة رقم (١٨) العيال إنقلت عيارهم لا بقى احترام ولا حاجات من دي العيل لما يبقى معاه قرشين ماحد شبيقدر عليه يقولك عاوز أعيش لواحدي هو اللى يخطب لنفسه ، زمان كان غير دلوقتى الواحد منا يقدر يقول الكلام ده أنا كنت وأنا داخل الدار وطالع كنت أخاف لأبويا يحس بى ، ماكنتش أقدر أنادي لامراتى باسمها " وهو ما يكشف أن سيطرة الأسرة اقتصاديا من خلال العمل الزراعى الذي كان يفى بمتطلبات الأسرة كلها يشكل سلطة قوية على الابناء داخل نطاق العائلة مما أسهم فى بقاءها ، بيد أن ضعف الأسرة الممتدة اقتصاديا من خلال تفتيت الأرض الزراعية وتقويض الانتاج التقليدي وعجزها عن الوفاء بمتطلبات أفرادها ، وبروز مصادر أخري للدخل غير الزراعية وما أدت اليه من سيولة نقدية ساهمت فى استقلال الأفراد أدت الى انفصال الأبناء عن العائلة مكونين أسر زواجية مستقلة .

ونظرا لسيطرة الأب اقتصاديا على الأسرة من خلال سيطرته على الحيازة الزراعية من الناحية الأسمية ، حيث تكون الملكية باسمه والمسكن الذي تقيم فيه الأسرة كذلك ، فان الابناء يشعرون بتبعيتهم داخل الأسرة ، وحينما تنشب الخلافات بين الابناء يجدون انفسهم مهددون بالخروج من الاسرة ، ولهذا يؤثر بعض الأبناء الانفصال بعد تكوين مدخرات من الهجرة أو العمل غير الزراعى وتكوين أسرة زواجية ، صغيرة ، وخاصة عندما يجدون انفسهم متأثريين بسلطة الأب والأخ الأكبر .

وقد كشفت الدراسة وملاحظات الباحث عن أن اكثر من ٧٠٪ من العائدين من الدول العربية قد استخدموا مدخراتهم فى تشييد منازل حديثة ومن ثم انفصالهم عن أسرهم مكونين بذلك اسر مستقلة (الأسر الزواجية الصغيرة) بالاضافة الى العمالة الزراعية التى التحقت بفرص عمل خارج العمل الزراعى قد قاموا بالانفصال عن اسرهم حتى لو ظلوا داخل منزل الأسرة الممتدة وهى ما تكشف عن التوجهات التى حفلت بها الحقبة الأخيرة وما ادت اليه من تهميش للعمل والانتاج الزراعى وتغلغل الاتجاه الرأسمالى داخل القرية المصرية والتى أفضت الى خلق فرص عمل خارج العملية الزراعية قد اسهمت فى تغير سريع فى نمط القيم الاجتماعية التى كانت تتسم به القرية مجتمع الدراسة ، حيث كان الأبناء هم امتداد العائلة الممتدة يشكلون قوة تضاف الى النسق العائلى من خلال الضبط والانتماء والارتباط ، فقد شهدت القرية مجتمع الدراسة فى حقبة السبعينات من خلال السياسة المجتمعية التى انتهجت فى تلك الفترة وما أدت اليه من السير فى ظل الاتجاه الرأسمالى وهجرة العمالة الزراعية وما صاحبها من تهميش للانتاج الأساسى وبروز مصادر غير زراعية للدخل خللا فى البناء الاجتماعى خاصة بناؤه العائلى الذي فقد سلطته من خلال عجزه اقتصاديا عن الوفاء بمتطلبات أفراده ، حيث زادت الاتجاهات نحو المشروعات الاستثمارية تلك التى ساهمت فى تحويل مسار الأيدي العاملة الزراعية عن العملية الانتاجية فى المجال الزراعى ، حيث تذهب الحالة رقم (١٧) "أنا كنت عارف باشتغل فى الغيط وبحدين القيراطين اللى عندنا مش قد كده ، سافرت بره ورجعت فتحت بوتيك وفيه كل حاجة تليفزيونات وملابس وأهم اخواتى بيشتغلوا فى الأرض وبنيت بيت وجهزته من كله" وتذهب حالة أخري" شوف ما فيش أحن من التجارة يعنى الدكان ده زي ما انت شايف بيكسب ١٠ – ١٥ جنية القرشين اللى معايا جيبت بضاعه وبابيع بالتقسيط" وأبويا كل يوم يقوللى اطلع من الدار عاوز فلوس قلت أقتصر لواحدي أحسن" وقد أدي ذلك الى بروز قيم وافدة على المجتمع القروي لم يعهدها من قبل كالفردية والأنانية واختفت روح الجماعية والتعاون ، وبروز قيم جديدة كالقيم الاستهلاكية التى تغلغلت فى

البناء الاجتماعي للقرية والتي اصبحت تتجاوز ماعداها من قيم أخري ومن ثم أصبحت مكانة الفرد لاتقاس بانتمائه العائلي بل بما يحققه الفرد من انجازات مادية ، ويعد ذلك نتاج لما حملته رياح السبعينات من تغير وخاصة عملية الانتاج الزراعي وما يدور حولها من أنشطة الى أنشطة أخري خارج العمل الزراعي ، وما صاحبه من تغير ثقافي في نظرة القروي ، حيث كانت للأرض قيمة عليا فثروة العائلة كانت تقاس بما لديها من أرض زراعية وما لديها من أنواع الحيوانات وأدوات الانتاج الزراعية ، وكان المثل الأعلى للفلاح هو اضافة أرض جديدة وارتباط الابناء بالاسرة ، الى أن تغيرت هذه القيم مع تغير قيمة الأرض في حقبة السبعينات نظرا لانها لم تعد وسيلة الانتاج الأساسية ، ولم تعد مصدر الأمان الاقتصادي مما دفع بعدد كبير الى الالتحاق بفرص عمل خارجها والهجرة الى الدول البترولية بما يحقق لهم استقلالا اقتصاديا ، هروبا من سلطة الأب في غالبية الأحيان نظرا لسيطرته على ملكية الأرض والبيت والاتجاه نحو اقامة المنازل والانفصال عن اسرهم ، فقد اصبحت سمة غالبة في مجتمع الدراسة ، وهى التغير في البناء العائلي الذي لم تشهده القرية من قبل ، حيث كان خروج الابن أو انفصاله يعد اهانه للعائلة فيما مضى . بالاضافة الى أنه قد احدث تغيرا في النسق الايكولوجي للعائلة . فقد كانت تشكل كل بدنه أو عائلة مساكن متجاوره ، ولا يسمح لغير ابناء العائلة بالبناء بجوارها وكان ذلك يعد خدشا للعائلة ان يقوم أحد افراد العائلات الأخري بالبناء بجوارها ، بيد ان الاستقلال الاقتصادي التى أدت اليه السيولة النقدية نتاج للعمل خارج العمل الزراعي والهجرة وما أدت اليه من انفصال الأسر وتكوين أسر نواه صغيرة وبناء منازل خارج الكتلة السكنية للعائلة أدي الى تداخل مساكن العائلات ، بل ان هناك بعض المحاور السكنية الجديدة تضم افرادا من عائلات مختلفة دفعهم حرمانهم الاجتماعي الى شراء اراضي زراعية على واجهة القرية وبناء منازل حديثة عليها بعيدة عن انساقهم العائلية ، وهو ما اسهم في ارتفاع ثمن الأراضي الزراعية المجاورة للقرية التى تستخدم في أغراض البناء ويعلق احد الاخباريين في مجتمع الدراسة " البلد اتغيرت الأول كانت

كل عيله لها ناحية تبنى فيها يعنى البلد كان كل عيلة ساكنه جنب بعضها
دلوقتى اتغيرت ، الفلوس خلت كل واحد يبنى مكان ما هو عايز غير الأول
كانت تبقى حته فاضية بس ماحدش يقدر يبنى عليها او يشتريها من بره العيلة
ولو حد بنى فى حته او ناحية غير ناحيته يبقى غريب " انما القرش غير الأصول ،
ويقرشك تعمل اللى انت عاوزه " .

ثالثا : الزواج والقيم الاجتماعية المرتبطة به :

الزواج هو أصل العائلة بأشكالها وأنواعها المختلفة ، ويرتبط نظام الزواج بنسق القرابة فى ظل العائلة الممتدة ، فان نسق القرابة لا يمكن ان يوجد بدون المصاهرة [1] والزواج هو نقطة الارتكاز التى تقوم عليها البناء الاجتماعى وهو ما ذهب اليه "ارنسبرج" Arensfery فى مؤلفه The, irish, country Man والذي تناول فيه حياة الفلاحين فى جنوب ايرلنده ، واذا كانت العائلة تخدم الفرد كوسيلة للضبط الجنسى فانها تخدم الفرد أيضا كمركز للاشباع الجنسى حيث يحتاج الرجل والمرأة الى الاستقرار فى علاقاتهم الجنسية وهو ما يهيىء لهم عن طريق الزواج ، هذا ويؤدي الزواج الى تخلخل فى العلاقات القرابية القائمة ، فظهور أسرة جديدة بفضل الزواج انما يتم نتيجة لانفصال الزوجين عن جماعتهما القرابيتين . وأن كان هذا الانفصال يبدو بشكل أكثر وضوحا بالنسبة للفتاة ذاتها فى المجتمعات الابوية خاصة فى الحالات التى يقتضى الزواج انتقال المرأة من جماعتها القرابية لكى تعيش فى بدنة الزوج ، حيث أن النظام فى بعض المجتمعات أبوي فى عاداتها الزواجية والبعض الآخر أموي ، ففى المجتمع الأبوي نجد ان الزوجين يتخذان مكانا للاقامة فى بيت بدنه العريس أو الزوج اما فى حالة النظام الاموي فيعطى

(١) احمد ابو زيد : البناء الاجتماعى الجزء الثانى ، الهيئة المصرية للكتاب ص ٣٤١ .

(*) ايفانز بريتشارد : الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة احمد ابو زيد ، مرجع سابق ص ١٥٦ .

الحق للزوج فى اختيار مكان الاقامة (١) .

والزواج فى القرية مجتمع الدراسة يغلب عليه الطابع الأبوي حيث يقوم الزوج باختيار المكان الذي يقيم فيه وغالبا ما يكون فى مكان مستقل حيث تفكك النسق العائلى وانتشار الأسر الزواجية الصغيرة ، بيد ان هناك تغيرا فى الزواج فى الفترة الأخيرة حيث أنه من الطبيعى ان تقيم الزوجه فى مكان اقامة الزوج سواء فى نطاق اقامة عائلته أو فى منزل مستقل يقيمة الزوج مكونا أسرة زواجية مستقلة ، غير ان هناك حالات داخل مجتمع الدراسة تغيرت وخرجت عن الطابع المعهود فى الزواج حيث يقيم الزوج فى منزل والد الزوجه وهى من قيم الزواج المتغيرة التى صاحبت الزواج فى الفترة الأخيرة وهو ما كانت تأباه القيم القروية ، حيث تذهب بعض الحالات " دا الدنيا اتغير نظامها قوي ، دا الواحد لما كان يروح عند حماته مرة على مرة كان يبقى متأثر قوي وايتهيأله ان الناس كلها عارفه ، كان على رأي المثل ان كان لمراتك سدود فى الدار هده " وهو ما يكشف أن القيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج قد تغيرت حيث كان الزوج هو المسئول الأول عن السكن والاقامة والانفاق ، وتكشف الدراسة وملاحظات الباحث ذلك ، حيث تذهب احدي الحالات " لما خطبت أبوها شرط على أن لازم اشوف سكن لواحدي ان شا لله يكون مطرح واحد ، سافرت بره وادانى حته أرض بنيت عليها بيت واتجوزت فيها ، وتذهب حالة أخري " أبو العروسة قال الشقه عندي اتجوز فيها ، أنا كنت عايش انا واخويا فى بيت واحد ، طبعا بقيت مكسوف ، وبعدين قلت طيب ما هى الشقه أحسن من البيت اللى أنا ساكن فيه لانه من النظام القديم . قلت طيب ليله الدخله لازم الفرح يبقى فى دار ابويا ونتقل فى بيت أبوها ، وفعلا جهزت الجهاز فى شقة العروسة وقضيت ليلة الدخله فى دارنا القديمة وبعدين نقلت ، يعني

---

(١) Robert, Birsted " The social order tata, Magrowh-ille.Co, Ltd Bombay New Delhi,1970.pp. 112-114.

هى الشقة اللى أنا فيها دي شوف تتكلف كام ، يعنى هو الواحد مش راضى قوي على كده انما اهى أحسن " ويكشف ذلك عن التغير فى الزواج وفى القيم المصاحبة له وأنه يغلب عليه الزواج الأبوي مع وجود حالات تمثل النموذج الاموي ، غير ان الأسر الزواجية الصغيرة والمستقلة هى الأساس الغالب فى البناء الاجتماعى .

ومن قيم الزواج المتغيرة " الزواج الخارجى " ، فقد كان الزواج فى الفترات السابقة يتم داخل العائلة حفاظا على الأرض وخوفا من خروجها خارج البدنه أو العائلة حيث كانت الأرض الزراعيه هى المصدر الوحيد للانتاج الزراعى ، بيد أن تغيرات الحقبة الأخيرة تلك التى أدت الى بروز مصادر أخرى غيرت من قيمة الأرض الزراعية كوسيلة اساسية فى عملية الانتاج الزراعى التقليدي ومن كونها الوسيلة الوحيدة للدخل ، والتحول تجاه النمط الرأسمالى التابع الذي أدي الى مزيد من تعدد مصادر الدخل خارج العملية الزراعية ، أسهم ذلك كله فى أن يكون الزواج خارجيا (أي من خارج البدنة أو العائلة) وهو عكس ما كان سائدا فيما قبيل التغير حيث كان الزواج يتم داخل البدنة أو العائلة حين كانت الأرض مصدر الدخل أو مصدر الحياة بالنسبة لافرادها ، ومن ثم سيادة الأسر النووية أو الأسر الزواجية الصغيرة والمستقلة وأدي الى سيادة الانتاج من أجل السوق وتعقد الحياة المتعلقة بالمسكن والأدوات المنزلية والملابس والاثاث ، بعد ان كانت تتسم هذه الحياة بالبساطة والتعاون والاكتفاء الذاتى نتاج للعمل الزراعى التقليدي .

٢) قيم الزواج المتغيرة :

نظرا لأن الأرض لم تعد وسيلة الانتاج الأساسية وبروز مصادر للدخل غير العمل الزراعى وما صاحبه من استقلال اقتصادي أسهم فى تغير شكل العائلة الممتدة وسيادة الأسر النواه ، ومن ثم فقد أصبح الزواج لا يؤدي اغرضا وأهدافا اقتصادية ، وذلك نظرا لأن الأسرة لم تعد وحدة اجتماعية واقتصادية

نظرا لتوزيع الملكية وتفتيتها عن طريق الميراث وتحولها الى سلعة نتاج للتغلغل الرأسمالي وتقويض الاقتصاد التقليدي وظهور رأس المال النقدي الذي غمر القرية نتيجة للتحول من الانتاج المعيشي والاكتفاء الذاتي الى الاعتماد على السوق الخارجية ، فلم يعد الزواج يتم وفق مواسم معينة او وفقا لمركز العائلة الاقتصادي والاجتماعي ، بل أصبح يتم وفق المركز الاقتصادي دون تقدير كبير للمركز الاقتصادي أو الانتماء العائلي .

فقد احدثت التغيرات التى حفلت بها حقبة السبعينات نظرا لسيادة النمط الرأسمالي وما صاحبه من بروز فرص عمل خارج النطاق الزراعي بالاضافة الى الهجرة الى الدول النفطية وتأثيرها الواضح على البناء الطبقي في القرية ومحدداته ، ففي الخمسينات والستينات كان التعليم بالنسبة للقرويين هو أسرع السبل للحراك الاجتماعي أما في حقبة السبعينات فان الهجرة الى البلاد البترولية ، أصبحت الوسيلة الأولى في هذا المجال ، وكثير من ابناء الفلاحين المعدمين يتزاوجون والعائلات التى كانت تستأجرهم كعمال زراعيين منذ ما لا يزيد عن عشرة أو خمسة عشرة سنة ،فقد أخضت السيولة النقدية الى تداخل في البناء الطبقي ...

ولقد احدثت التغيرات الأخيرة خليطا طبقيا غير الذي كانت تشهده القرية فيما قبل حقبة السبعينات والتى كانت تستند الى الملكية الزراعية التى كانت تعد من المحددات الطبقية من قبل ، غير ان السيولة النقدية التى سيطرت في الحقبة الأخيرة نتاج للهجرة وتزايد فرص العمل خارج النطاق الزراعي ، أدت بدورها الى ضعف العائلة وتفككها نظرا لأن الأرض الزراعية لم تعد هي النشاط الاقتصادي الوحيد ، وأحدثت نوعا من الخلط الطبقي وغيرت من ملامحة فلم يعد الانتماء العائلي رمزا للمكانة ، ولم تعد ملكية الأرض من محددات الطبقة واختفت هذه التمايزات لتحل محلها تمايزات أخرى عكست التوجهات الرأسمالية ، حيث ظهرت محددات جديدة كالتمييز حسب السيولة النقدية وبناء مسكن حديث وحيازة الأدوات الاستهلاكية الحديثة

والمستوردة ولم يعد الزواج تسيطر عليه التمايزات القديمة مثل التمييز حسب الأصل أو حسب المهنة ، أو الى الانتماء العائلى ومركزها الاقتصادي والاجتماعي وتذهب الحالة رقم (١٩) كان الأول تلاقى فى الجواز يقولك على الأصل دور ، دلوقتى لا بقى أصل ولا بقى فصل بقى اصلك وقتك معاك قرش تسوي قرش"، وهو ما يكشف أن كلمات الأصل (على الأصل دور) وما الى ذلك ، تشير الى ما يعرف بالمكانة العائلية التى كانت تقاس بحجم ملكية العائلة ، وكلمات " معاك تساوي ، مافيش ما تساويش" وأصلك فعلك ، واحنا ولاد النهاردة " وتشير الى تغير محكات التمييز فى المجتمع القروي ، مما يعكس تغير المكانة فى الحقبة الأخيرة فقد كشفت الدراسة عن تغير فى قيم الزواج ، حيث اصبحت السيولة النقدية والانجازات المادية المتمثلة فى المسكن واقتناء السلع الاستهلاكية والقدرة على الانفاق من رموز المكانة الجديدة وتغيرت الرموز القديمة كالانتماء العائلى أو الطبقى ، أفضى اليه التغير الذي صاحب حقبة السبعينات وما أدي اليه من تغير فى رموز المكانة والتى انعكست على قيم الزواج . وتذهب الحالة رقم (٤) " أولا الجواز ده قسمه ونصيب ، وسترة يعنى اللى يقدر يعيش البنت يبقى أحسن ، شوف البنت تستريح لما تكون فى بيت لوحدها ، وتؤيد الحالة رقم (٧) حيث تذهب: "بأن اللى عنده شغله بيكسب منها قرش أحسن من اللى عنده أرض" وتذهب الحالة رقم (٩) شوف ... بيتاجر فى الاكسسوار فى مصر كان أبوه ... وخد بنت كويسه شوف بنى بيت أربع تدوار وعنده عربية ملاكي تقدر تقولى مش أحسن من اللى عنده عشر فدادين ، وعنده شقتين فى مصر كمان ، شوف القرش هو كل حاجه بيه تقدر تعيش وتسكن وهو الواحد عايز ايه أحسن من ستره بنته فى بيت كويس " . بيد ان هناك قيم أخري مازالت لها فعاليتها فى اختيار الزواج كالتعليم وان كان أضيق الطرق الاستثمارية وأقلها فعالية فى عائدة المادي . بالاضافة الى المؤشرات التقليدية كالغنى والثراء ، بل أن التغيرات الأخيرة قد افرزت قيما تجاوزت القيم التقليدية التى صاحبت الزواج ، خاصة تلك التى اسهمت فى التفكك العائلى ومن ثم فقد اصبح الزواج الخارجى أحد القيم المسيطرة على القرية ويبدو ذلك من خلال الامثال التى تتداول فى

مجتمع الدراسة " جواز القرايب غرايب " " ابعدوا تستحبوا " وهو ما يكشف ضعف وتفكك النسق العائلى الذي كان يعد أحد قيم الاختيار فى الزواج .

٣ تأنيث الأسرة الريفية :

من الآثار الجانبية التى حفلت بها الحقبة الأخيرة وما ادت اليه من تغير كالهجرة الريفية الى الدول النفطية التى تشكل تيارات دائمة فى مجتمع الدراسة هو تأنيث الأسرة الريفية ، حيث أن معظم بل وجميع المهاجرين من العمالة الزراعية يتركون زوجاتهم واطفالهم فى القرية ، وهو ما يؤدي الى أن الزوجة هى التى تتولى ادارة شئون الأسرة بصفة كاملة بما فى ذلك تربية الأطفال وادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية وهو تغير فى دور الأسرة الريفية برز فى حقبة السبعينات نظرا للهجرة المتزايدة من قبل القرويين للبلاد النفطية ، أفضى الى تأنيث الأسرة الريفية وقيام الزوجة بمهام الزوج ، حيث لا يتمكن هؤلاء المهاجرون وخاصة العمالة الزراعية من اصطحاب ابنائهم وزوجاتهم معهم ، وتكشف الحالة رقم (١٧) والتى تصور صعوبة اصطحاب الاسرة ومشقة البحث عن عمل ، خاصة وأن غالبية العمالة الزراعية يهاجرون الى الأردن والعراق بدون عقود عمل ومن ثم فالعمل مؤقت وشاق حيث تذهب هذه الحالة " شوف الشغل بره مش سهل هو فيه فلوس كويسه انما طبعا بنشوف بهدله كتير قوي ، شوف كل ٧ ـ ٨ بيسكنوا فى اوده شرك ، ما هو يدوب بنام فى الأودة ومن بدري ينروح الشغل ، ويعنى هو كل اللى بيسافر بيشتغل على طول ابدا ، الواحد بيسافر ويفضل ١٥ ـ ٢٠ يوم لغاية ما يلاقى شغل ، ينبقى كثير من البلد هناك أهو اللى بيشتغل بيدي اللى رايح جديد لغاية ما يلاقى شغل ، وتكشف الدراسة وملاحظات الباحث أن أحدا من العمالة الزراعية المهاجرة لم يصطحب اسرته معه فى هجرته الى البلاد العربية .

وقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال هجرة الكثيرين من القرويين الى الدول العربية والالتحاق بمهن خارج العمل الزراعى فى اضافة

ظاهرة جديدة فى القرية وهى ادارة الزوجة للنشاط الاقتصادي بجانب ادوارها الأخري حيث ان نسبة كبيرة من العمل الزراعى وتربية الأبناء وادارة النشاط الاقتصادي تقع على كاهل زوجات المهاجرين، فقد كشفت الدراسة وملاحظات الباحث عن قيام زوجات المهاجرين ومن يعملن أزواجهن خارج العمل الزراعى بعيدا عن القرية بادارة النشاط الاقتصادي للأسرة والاشراف على تربية الابناء واتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، حيث تكشف احدي الحالات (انا باشتغل فى شركة حديد وسباكة فى مصر وباجى كل ١٥ يوم وأهو القيراطين اللى عندي العيال بتوعى بيزرعوهم يعنى أنا بأخذ فلوس كويسه كل ١٥ يوم بأخذ ٧٠ـ ٨٠ جنية والمصلحة فى الغيط ماشية زي ما كنت موجود ـ الجماعة بتوعى ـ يقصد الزوجة ـ بيعملوا المصلحة اللى فى الغيط ولما تكون فيه شغلانه زي العزيق بيأجروا نفر " وتكشف حالة أخري من العمالة الزراعية التى هاجر منها عدد كبير الى الدول العربية " أنا لاقيت كل اللى سافروا بره حالتهم اتغيرت واتدورت سافرت زيهم وأهى المصلحة ماشية الجماعه بتوعى شايفين المصلحة ما هى المواتير والبواجير كتير بيأجروهم وبيزرعوا الأرض زي ما كون موجود" ويكشف ذلك أن التغيرات التى صاحبت الحقبة الأخيرة وما أدت اليه من هجر قطاعات فلاحية كبيرة الى الدول النفطية وبروز مصادر أخري للدخل غير العمل الزراعى أفضت الى تغير فى قيم الأسرة، حيث اصبحت الزوجة مسئولة عن ادارة شئون الأسرة وتربية الأطفال وادارة النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات الأساسية اثناء غياب الزوج سواء زوجات من يعملون فى البلاد النفطية أو زوجات من يعملون فى شركات الاستثمار وقطاع البترول (حيث يعمل كثير من القرويين ـ بالاضافة الى من هاجروا الى البلاد العربية ـ فى شركات البترول وقطاع الاستثمار حيث لا يتردد من يعمل بهذين القطاعين الا كل شهر أو اكثر مما يجعل الزوجه تتحمل تبعات العمل الأسري من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية : "انظر حالات الدراسة" وهذه المكانة لم تعهدها الزوجه القروية من قبل ، حيث لم تستطيع الزوجة اتخاذ مثل هذه القرارات فى وجود الزوج ، فقد كانت هناك مشاركة من جانب الزوجة فى اتخاذ بعض القرارات، بيد أن التغير هو تقلد

المرأة لدور جديد فى الأسرة وأصبحت الزوجة تدير النشاط الاقتصادي بمفردها ومن ثم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاسرة من نواحيها الاجتماعية والاقتصادية ، ومن الأدوار الجديدة للزوجة أيضا قيامها بمهام الرجل من حيث الانفاق الاقتصادي على الأسرة وهو تغير يكشف عن تغير القيم الأسرية حيث يعد الزوج هو المسئول عن الانفاق على الأسرة وتدبير النفقات الاقتصادية لها ، فقد كشفت الدراسة عن هجرة الزوجة الى البلاد النفطية مصطحبة زوجها معها بلا عمل ، كما يحدث فى الهجرة الى السعودية وسفر الزوج مع زوجته المعاره (محرم) حيث تذهب احدي الحالات " المدام اتعاقدت مع السعودية تشتغل هناك طبعا لازم اسافر معاها لان شروط العقد لازم يكون معاها محرم " سافرت وطبعا فضلت لان مفيش شغل طالما انا مسافر "محرم" وهو دور جديد ومتغير تماما وهو أن تكون الزوجة هى المعارة وأن يكون الزوج مرافقا لها بلا عمل ، وهو تغير فى دور الزوجة لم تعهده القرية مجتمع الدراسة ، يضاف الى ذلك أن هناك بعض الحالات فى مجتمع الدراسة هاجرت فيها الزوجه الى أحد البلاد العربية دون مرافقة الزوج الذي فشل فى الحصول على عمل معها وأثر البقاء فى عمله وقيامه بالاشراف على شئون الأسرة وتربية الابناء ، وهو ما يكشف ان هذه الظاهرة (ظاهرة تأنيث الأسرة) مظهرا من مظاهر زعزعه استقرار الأسرة القروية بسبب المال النفطي .

٤) تأخير سن الزواج وتنظيم الأسرة :

كان الزواج يتم مبكرا وتحرص عليه العائلة نظرا لاعتمادها على العمل الزراعى ، حيث يمثل الابناء عزوه وقوة بالاضافة الى مساهمتهم فى العمل الزراعى الذي كان يتطلب مزيدا من الأبناء من أجل القيام بالعملية الانتاجية الزراعية الذي كان يغلب عليها الطابع التقليدي من حيث الانتاج والأدوات التقليدية بالاضافة الى كونهم (الابناء) مصدرا اقتصاديا بالنسبة للطبقات الدنيا التى كانت تحرص على زواج الابناء مبكرا من أجل المساهمة فى الدخل الاقتصادي .

بيد ان انتشار التعليم بصورة متزايدة فى قرية الدراسة وتغيرات الحقبة الأخيرة وما افضت اليه من هجرة متزايدة الى البلاد النفطية ، وتزايد نفقات وتكاليف الزواج من ناحية والى عدم وجود عمل سريع للخريجين من ناحية أخرى مما يدفعهم الى الهجرة من أجل تكوين مدخرات تمكنهم من الزواج ومتطلباته المادية المرتفعة وخاصة المسكن الذي يستنزف كثيراً من مدخراتهم ان لم تكن جميعها ، كذلك عدم قدرة العمالة الزراعية على الهجرة دون تأدية الخدمة العسكرية ، فقد أدى ذلك كله الى تأخير سن الزواج بين الشباب خلافا على ما كان عليه خلال الاعتماد على العمل الزراعى بوصفة وسيلة الانتاج الأساسية والوحيدة فيما قبل حقبة السبعينات ، تلك التى كانت تدفع بالزواج المبكر من أجل مزيد من الابناء ، وكان الزواج يتسم بالبساطة نظرا لأنه كان يتم داخل مسكن العائلة الممتدة ولا يتطلب ذلك سكنى أو اقامة منفصلة كما هو فى الزواج فى الفترة الراهنة الذي يتطلب مزيدا من النفقات وهو ما يكشف عن تزايد الاستهلاك بصورة متزايدة سواء فيما يتعلق باثاث المنزل أو الأجهزة الكهربائية أو الانفاق المظهري ، وتكشف حالات الدراسة عن الاتجاه نحو تأخر سن الزواج عن ذي قبل ، " فتذهب الحالة رقم (١٣) " شوف الجواز كان زمان كان لازم يبقى من جوه العيلة كان الأول مش ممكن فيه بنت تطلع بره العيلة لازم واحد من القرايب يأخذها ، ودلوقتى الزمن اتغير لما التعليم كتر بقت البنت والولد هم اللى بيختاروا بعضهم يعنى أنا جوزت ابنى الصغير قبل اخوه الكبير أخوه لسه ما كانشى خلص جوزت الصغير ، بس يبقى جواز الفلاح غير جواز المتعلم ، يعنى الفلاح أهو طبعا جبيت فرش جديد وكامل انما قاعد معانا فى الدار القديمة ، انما اللى اتعلم بنيت له شقة كاملة كلفت الشقة ١٢٠٠٠ جنيه والله اخدت كل الفلوس اللى كانت معايا " الشبكة اشتريناها بـ ٥٠٠٠ جنيه . ويكشف ذلك أن الزواج بالنسبة لمن يزالون يزاولون النشاط الزراعى يتم مبكرا من أجل مزيد من الابناء بالاضافة الى أن هذا الزواج لا يتطلب كثيرا من المتطلبات المادية نظرا للاقامة داخل نطاق الأسرة بيد أن الزواج الذي يتم بعيدا عن الأسرة الممتدة يتطلب كثير من النفقات والذي يتم فى سن متأخرة

نظرا لطول فترة التعليم وهو ما يكشف عن أن التعليم يعد عاملا فى تأخر سن الزواج بالنسبة للابناء من الذكور . يضاف الى ذلك أن هناك اتجاها متزايدا للعمالة الزراعية نحو تأخير سن الزواج نظرا لرغبتهم فى الهجرة الى البلاد النفطية لتكوين المدخرات التى تساعدهم على الزواج وتحمل نفقاته الباهظة من تكاليف الزواج واقامة السكنى الخاصة له نظرا لزيادة التوجهات نحو الأسر الزواجية المستقلة ، حيث تذهب احدي الحالات ، وهى حالات عديدة تكشفها ملاحظات الباحث من خلال الاحتكاك بهم ومن خلال اللقاءات الجماعية المفتوحة حيث تذهب هذه الحالة " أبويا عندما كان عندي ١٥ـ١٦ سنة كان عاوز يجوزني وافضل معاهم فى الدار طيب وبعدين انا كان نفسى اسافر زي اللى سافروا وأعمل قرشين واتجوز بيهم جوازه كويسه ويبقى عندي قرش كويس والوحد يسيب الهم بقى ، فضلت مش موافق وعاوز اسافر انما ما قدرتش الا بعد ما أروح الجيش عشان شهادة المعافاة بتاع الجيش لحد ما نطلبت فى الجيش وفضلت (٣,٥) ثلاثة سنوات ونصف ، وقعدت عامل البسبور وسافرت العراق والأردن وكل سنة كنت بابنى شوية فى البيت لحد ما خلصت قلت اسافر سنتين اجيب فلوس الجواز بقى ، وجبت عربية نص نقل وباسوق عليها أحسن ميت مرة من الفلاحة " وهو ما يكشف عن ان الهجرة الى الدول العربية شكلت اتجاها او تعد عاملا نحو تأخير سن الزواج حتى بالنسبة للعمالة الزراعية التى كان زواجها يتم مبكرا خلال الاعتماد على العمل الزراعى ، وتكشف ايضا (الهجرة الى الدول النفطية) عن تزايد الانفاق المظهري المصاحب للزواج وتغير القيم المصاحبة له ، حيث أصبح يفضل المهاجر الى الدول النفطية عن العامل الزراعى الذي مازال يزاول عملية الانتاج الزراعى وهو تغير فى القيم المصاحبة للزواج ، حيث كان يفضل من يعمل بالعمل الزراعى ويتقنه ويتسم بالمهارة فى هذا العمل ، وذلك من خلال الاعتماد على الأرض وتقديس العمل الزراعى عن ما عداه من أعمال أخري فتذهب الحالة رقم (١٤) زمان كان الجواز غير دلوقتى طبعا كان الجواز بين القرايب وكان كله فلاحين هو كان فيه شغلانه غير الفلاحة كان الواحد يقول أنا جوزت بنتى لفلاح كويس زرعته ومسكته المحراث مفيش زيها كان يقولك دا فلاح

انما ايه " فلاح ماهر " ، دلوقتي الزمن اتغير القرش بقى هو الحاكم ، شوف الناس دلوقتي بتدور على اللى معاه فلوس وبيبص مادام معاه فلوس وبنى بيت ، بقى أخويا جوز بنته لواحد على الله وسافر بره وعمل قرشين وبنى بيت وعنده عربية أجـــره بيسوق عليها وما رضيش يديها لابن واحد من قرايبه فلاح وعندهم فدانيـــن كويسين ، وقال انه زي الموظف وبنتى هاتعيش عيشة كويسه " وبالنسبة للانـــاث فزواجهن مبكرا يحظى بالتفضيل ، حيث تسيطر بعض المعتقدات القديمة والتـى تميز الزواج المبكر بالنسبة للاناث ، حيث يعد الزواج بالنسبة لهن " ستـــرة " ويحظى بقيمة كبري بين القرويين ويرجع ذلك الى وطأة التقاليد الريفية بـــأن المرأة مكانها البيت وذلك بالنسبة للاناث غير المتعلمات . حيث تذهب احـــدي الحالات " شوف جواز البنت بدري مفيش احسن منها ابدا محدش ضامن عمـــره يعني جواز البنت والواحد عايش أحسن ، واهو الجواز للبنت على رأي المثـــل " سترة " وأهي تبقى فى رقبة راجل ، البنت بنتى واحدانية واخوتها كلهـــم صبيان واتخطبت واخواتها بقوا مش راضيين وقالوا دي لسه صغيرة ، قلت بـــردة لازم نجوزها الواد كويس ، وروحنا للدكتور بتاع الوحدة بتاع البلد " بتـــاع المستشفى " وعمل لها شهادة " تسنيين " وخدها المأذون واتجوزت وربنـــا يستر عليهم " .

بيد أن تعليم الاناث قد أسهم فى تأخير سن الزواج بالنسبة لهـــن ويقتصر الزواج المبكر على الاناث غير المتعلمات وينتمى غالبيتهن الى الأسر التى مازالت تمتهن الزراعية كمهنة اساسية ، ونظرا لانتشار وتزايد تعليم الاناث فقـــد حدث تغير فى قيم اختيار الزواج كابداء الرآي بالنسبة لهن فى اختيار الـــزوج والقضاء على بعض التقاليد الثقافية القديمة ، فتذهب احدي الحالات " الأول كانت البنت تتجوز وهى صغيرة انما دلوقتي البنت بتتعلم وبتروح الجامعة ، يعنى شوف البنت دلوقتي بتفضل لحد ما تكبر قوي غير الأول وبتسافر بدري وبترجع وخري بالليل وبتسكن فى سكن بعيد عن البلد " انما مش ممكن تتجوز الا بعد مـــا تخلص التعليم ، يعنى شوف البنات اللى فى البلد بتتعلم كتير وكبروا بيتجـــوزوا كبار يعنى الواحدة من اللى بيتعلموا دول لو اتجوزت كانت جابت ٣ — ٤ عيـــال

يعنى بنتى دخلت كلية الحقوق واختها دخلت معهد المعلمين واتخطبوا كثير انما مش راضيين يتجوزوا بيقولوا لما نخلص تعليم" وهو ما يكشف عن أن تعليم الاناث يعد عاملا فى تأخير سن الزواج بالنسبة للاناث" اللاتى يلتحقن بالمراحل التعليمية المختلفة" وقد أسهم التعليم والانفتاح على العالم الخارجى من خلال الهجرة فى تغير بعض القيم الثقافية المصاحبة للزواج كابداء الرأي بالنسبة لهن فى اختيار الزواج واختفاء بعض التقاليد الثقافية القديمة المصاحبة للزواج . فتذهب احدي حالات الدراسة " التعليم غيرَّ البنات وغير السلو اللى كان ماشى قبل كده . الأول البنت كانت فى طوع ابوها خالص فى الجواز وفى غير الجواز، البنت الأول كانت تتخطب وتتجوز يمكن من ماتكونشى شافت اللى هاتتجوزوا غير بالصدفة فى الناحية أو فى الغيط، وهو كان يشوفها وهى رايحة تجيب طلبات من السوق أو وهى رايحة تودي الغدا الغيط . انما دلوقتى بعد ما البنات اتعلموا هما والصبيان اتغيرت الدينا فيه حد يقدر يغصب على ابنه ولا على بنته فى الجواز، كان الأول البنت مالهاش رأي فى حكاية الجواز أبدا كانت بتعرف من أهل الدار انها هاتتجوز فلان، انما تعالى شوف دلوقتى بقى أخر زمن البنت بتتجوز اللى هى عايزاه وبيبقوا مواعدين بعض وأهلهم ما يعرفوش الا فى الآخر، بقى كان فيه واحدة تمشى مع شاب الأول دلوقتى يمشوا مع بعض وبيرووح البيت عندهم ويسهر عندهم لحد نص الليل دا البنات بترووح بيت العريس قبل ما تتجوزه وبيبقوا متفقين مع بعض زي اللى فى التمثيلية فى التليفزيون " وتذهب حالة أخري " انا سافرت بره بعد ما روحت الجيش وفضلت هناك أربع سنين يعنى رجعت عند ما قالوا ان التعيين قرب ولازم ترجع خطبت واتجوزت واحدة معاها دبلوم . وجهزنا كل حاجة فى البيت وقالوا على الشبكة روحنا اشتريناها من جواهرجى فى مصر وكل ما تشتري حاجة كنت باروح معاها أبوها قال مادام بتطلعوا بره لازم تكتبوا الكتاب عشان الناس بتتكلم وفعلا عملنا اللى هوه عاوزه، وأيام الجواز قالوا ان أبوها مصمم ان فى ليلة الدخلة لازم " الداية " تكون موجودة وبعدين انا كنت رافض والعروسة كانت رافضة الكلام ده خالص وحصلت خلافات وصممت أنا وهى أن الكلام ده ما يحصلشى — والناس

طلعت في الراجل وعرفتة انها بقت موضه قديمة والناس كلها بقت ما بتعملش الحاجات دي ، وهو ما يكشف أن تزايد التعليم وانتشار التعليم بين الاناث والانفتاح على العالم الخارجي من قبل القرويين والهجرة الى الدول النفطية قد أفضت الى تغيير القيم المصاحبة للزواج كابداء الرأي بالنسبة لهن في اختيار الزواج والقضاء على بعض التقاليد الثقافية القديمة المصاحبة للزواج .

وقد صاحب زيادة الاتجاه نحو تأخير سن الزواج نتيجة العوامل السابقة اتجاه ايجابي يتمثل في زيادة الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة وخفض معدل المواليد وهو ما لم يكن معهودا في مجتمع الدراسة من قبل وتناولته دراسات عديدة منها دراسة عاطف غيث عن التغير الاجتماعي في المجتمع القروي ودراسة حسن الخولي عن الفروق الريفية الحضرية من أن قيمة القروي كانت تقاس بما لديه من أرض زراعية ومهارة في العمل الزراعي وقدرته على انجاب مزيد من الأطفال حيث يشكلون قوة اجتماعية وقوة اقتصادية .

بيد انه نتاج للتغير الذي طرأ على المجتمع القروي نتاج لتغيرات حقبة السبعينات وما صاحبة من تقويض للاقتصاد التقليدي وتغير قيمة الأرض الزراعية وقيمة العمل بها وزيادة التوجه نحو العمل غير الزراعي أبرزه هجرة العمالة الزراعية الى البلاد البترولية وتزايد نسبة التعليم بين الذكور والاناث أفضت الى تأخير سن الزواج وما ترتب عليه من الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وهو ما لم يكن مألوفا في مجتمع الدراسة من قبل ، بيد أن الظاهرة التى تسترعي الانتباه هي توجهات بعض من يعملون بالزراعة نحو تنظيم الاسرة والاقبال من جانب الزوجات القرويات نحو هذا الاتجاه ، حيث كشفت ملاحظات الباحث عن تردد كثير من الزيجات على الوحدة الصحية بالقرية بشكل متزايد ، ويتزايد هذا الاتجاه خاصة في حالة وجود ابناء من الذكور ، وتكشف حالات الدراسة عن ذلك الاتجاه نحو تنظيم الاسرة " قالوا يابركة العشرة قالوا واحد ابرك منهم شوف .... واحد ماعند وش غيره وياريته سليم ، وأهو اتعلم وخلص التعليم في مصر واشتغل شوف عمل ايه لابوه أهو بنى بيت دورين واتجوز ومعيش ابوه عيشة كويسه قوي

وزمان ... أيوه كان بيشتغل .... أهو دلوقتي عامل عمده ، يعنــــــي ....
عنده اربعة طيب هو أحسن منهم الاربعة ، يعني لما يبقى فيه واحد بس وربنـــا
يبارك فيه يبقى أحسن من عشرة " وهو ما يكشف عن تغير قيم القرويين نحـــــو
الانجاب نظرا لانفتاح القرية على العالم الخارجي وتزايد نسبة التعليم والهجرة
الى الدول النفطية .

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستوي التعليم وبيـــن
انخفاض معدلات الانجاب، فكلما زاد المستوي التعليمي كلما زاد الاتجاه نحـــو
الميل الى تنظيم الأسرة وكلما انخفض المستوي التعليمي كلما انخفض الاتجـــاه
نحو تنظيم الاسرة ، حيث يستنزق التعليم جهدا وعمرا طويلين يؤخر سن الـزواج
ويؤدي الى زيادة التوجهات نحو تحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعـــــي
حيث تذهب الحالة رقم (١٣) "خلصت تعليم وأنا عندي حوالي ٢٢ سنة بعـــد
ما خلصت التعليم الجامعي طبعا اتجوزت زي ما انت عارف زوجة متعلمـــــة
وسافرت بره وهي كانت معايا كان لازم يبقى فيه رأي بالنسبة للاولاد ، طبعــا
الستات عقيدة جدا أهم حاجة انها لازم تخلف الأول وبعدين تنظيم ، لأن تربية
الأولاد النهاردة مش سهلة والواحد لازم يتعظ ويأخذ درس من الأيام اللـــي
عايشها ويشوف أد ايه لما يبقى فيه أولاد كتير بيأخذوا معاناه أد ايه في تربيـــه
وفي تعليم وفي لبس وفي سكن ، ولازم الواحد يبقى عامل حساب الأولاد دول في
المستقبل مش هما دول جيل المستقبل والجيل اللي ها يحمل اسمنا لازم ننظـم
ولازم نعمل حسابهم عشان الأولاد ما يتشردوش والزمن في الفترة دي صعب وها
يبقى أصعب في الفترات اللي جاية وربنا رزقني باثنين ونظمت على كدة والحمد لله
أنا لي أخ طبيب ما عندوش غير بنت واحدة على الرغم انه طبيب ومعار كمـــان
انما مقتنع بفكرة تنظيم النسل ، وهو ما يثبت ان ارتفاع المستوي التعليمي يـؤدي
الى تزايد الاتجاه نحو تنظيم النسل وتذهب الحالة رقم (١٥) ومشاركة الباحـث
من خلال المقابلات الجماعية " والله احنا بنقعد مع شيخ الجامع ونسأله فـــي
موضوع الخلفة مفيش آيه من القرآن الكريم بتاع ربنا بتقول بطلوا الخلفة مش بيقـــول

المال والبنون زينة الحياة والحديث الشريف زي ما بنسمعه من شيخ الجامع بيقول كده برده ، دا حتى فى الورث الشرع قال الولد باثنين " وتذهب حالة أخري " شوف ربنا هو الرزاق يعنى هو فيه حد بيرزق حد شوف ... مفيش كانت حيلته حاجة ابدا كان شغال بفاسه يعنى علي ذراعه بقى عنده عيلة لواحدة وكل واحد منهم بيشتغل فى ناحية وبقت دارهم كلها خير " وهو ما يكشف عن أن هناك علاقة بين المستوي التعليمى وبين الاتجاه نحو تنظيم النسل ، حيث يميل الاميين الفقراء الى مزيد من الانجاب ولا سيما الذكور من الابناء حسب تعاليم الدين الاسلامى واستمرارا لتخليد الأب.

وما زال انجاب الأبناء وخاصة الابناء الذكور يشكل قيمة عظمى بين القرويين حيث هم الامتداد الطبيعى للأسرة وهم القوة الاقتصادية لصغار الفلاحين وفقراؤهم ، حيث يعد هؤلاء الابناء أحد محددات المكانة الاجتماعية بالنسبة لهم وكشفت الدراسة عن زواج كثير من الافراد باكثر من واحدة من أجل مزيد من الانجاب وخاصة الذكور ، ويظهر ما يؤيد ذلك من الامثال الشعبية التى تتردد كثيرا فى حالات الانجاب والتى تميز انجاب الذكور "لما قالوا دا ولد ... ولما قالوا دي بنيه ... " .

الا أن الظاهرة العامة التى تسترعى الانتباه هى زيادة الميل نحو تنظيم الاسرة نتيجة لانفتاح القرويين على العالم الخارجى وهجرتهم الى الدول العربية وتزايد تأثير وسائل الأعلام وبروز مصادر للدخل خارج العمل الزراعى حيث لم يعد النشاط القائم على العمل الزراعى هو النشاط الوحيد بالقرية بل تعددت مصادر الانشطة الأخري خارج العمل الزراعى ، وتزايد نسبة التعليم ، وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة بشكل متزايد . أدي ذلك كله الى الاسهام فى تزايد الاتجاهات نحو تنظيم الاسرة .

٥) القيم الأسرية والتغير :

وتتناول فى هذا الجزء القيم الأسرية المتغيرة ، قيم الاسرة حول الانتاج وتغيرها الى قيم الاستهلاك ، كذلك القيم الأسرية حول دور المرأة وخروجها الى العمل ومساهمتها فى النشاط الاقتصادي للأسرة ، ومساهمة الزوجة من خلال عملها فى دخل الاسرة وهو ما يكشف عن تغير القيم الأسرية وتغير دور المرأة من خلال تغير هذه القيم . فقد كانت الأرض الزراعية هى وسيلة الانتاج الأساسية والذي يدور حولها معظم الأنشطة الأخري وذلك من خلال الاكتفاء الذاتى الذي كانت تتسم به الاسرة القروية من خلال اعتمادها على المحاصيل التقليدية وعلى الانتاج المعيشى الذي كانت تقوم به الأسرة من الداخل ، وهكذا كانت تتلاقى انتاجية الحقل وانتاجية المنزل ليسهما معا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة ، وقيام الزوج بادارة هذا النشاط مع مساعدة الزوجة له فى انجازه ، ومن ثم فقد كانت الأرض هى مصدر الحياة ومن محددات قيم الأسرة ، واضافة أرض جديدة تعد قيمة عليا يسعى اليها الفلاح وما يتحقق لديه من فائض اقتصادي وانتاج معيشى . لقد كان التعاون والتجانس من الصفات التى تدور حولها معظم قيم الأسرة وكان الصراع يدور حول الانتاج واضافة أرض جديدة والاهتمام بمحاصيل الغذاء الأساسية التي تسهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة ، ومن ثم فقد كان يُعَيَّر من لا يهتم بهذه المحاصيل وينسب اليه القصور فى العمل والانتاج الزراعى ـ حيث يذهب بعض الاخباريين " كان زمان الفلاح اللى مش واخد باله من زرعته وفيه زرعه مش كويسه كان يتقال عليه زرعته هافت دا مش فلاح " وكان السعى من جانب صغار الحائزين المعدمين لاستئجار قطعة ارض وزراعتها اما على الذمة أو بالمشاركة من أجل تحقيق فائض أو من اجل تحقيق اكتفاء غذائى للأسرة .

ومن ثم كانت تدور قيم الأسرة حول عملية الانتاج الزراعى ومساهمة الزوجة فى هذا النشاط الاقتصادي من خلال الانتاج المنزلى أو الانتاج المعيشى

وكانت بمثابة الظل للرجل فى هذا الانتاج ، وتكشف الدراسة كيف كانت قيم الأسرة تدور حول الانتاج الزراعى من أجل كفاية الأسرة من هذا الانتاج حيث تكشف بعض الحالات رقم (١٦) " الراجل اللى كانت زرعته تبقى هايفه يعنى مش زرعه تمام دا كان يبقى فيه كلام كثير قوي عليه ، دا الفلاح كان الأول بيتعرف من زرعته هى أكله وهى اللى هاتروجه وتكشف حالة أخري " الراجل ده بيته مستور يعنى تلاقى فيه كل حاجة حتى الست بتاعته شاتره وكويسه كل سوق " أربع " تلاقيها بتبيع حاجات من الدار من الخزين اللى هى عاملاه ب ٧-٨ ج"، ومن ثم كان الانتاج سواء الانتاج الزراعى التقليدي أو الانتاج المنزلى هو القيمة الانتاجية العليا مع مساهمة الزوجة فى هذا النشاط المنزلى بل والزراعى وطاعة زوجها وتربية الأبناء بالاضافة الى اهتمامها بالعمل المنزلى .

ويكشف ذلك أن الأوضاع والأساليب المعيشية فى الثقافة الريفية هى التى تحدد نماذج السلوك وتعين القيم المتصله به ، وقد كانت أساليب الحياة والمعيشة فى الثقافة الريفية فى مجتمع الدراسة تدور حول الأرض والانتاج الزراعى التقليدي الذي يسهم فى اكتفاء الأسرة الذاتى وتدور حوله معظم القيم المصاحبة كطاعة الزوجة واهتمامها بالانتاج المعيشى وتربية الابناء مع ادارة الرجل للنشاط الاقتصادي .

بيد أن التغيرات التى حفلت بها الحقبة الأخيرة وما صاحبها من هجرة العمالة الزراعية وتغير النمط المحصولى وبروز مصادر غير زراعية للدخل ، فلم تعد الأرض هى المحور الأساسى الذي تقوم عليه حياة الأسرة القروية كما كان من قبل " فيما قبل فترة التغير " ومن ثم تغيرت قيم الأسرة حول هذا النشاط ، حيث تعد هجرة الفلاحين الى الدول العربية من المتغيرات التى كان لها تأثيرها على مختلف جوانب القطاع الريفى الذي تشكل القرية تجمعه الأساسى حيث أدت الهجرة الى تهميش الانتاج الزراعى والانتاج المعيشى ومن ثم تغيرت قيمة الأرض ، وجعلت المشكلة فى المجتمع الريفى اكثر تعقيدا ، حيث تزايدت

الاتجاهات والتطلعات نحو الاستهلاك ، واشتعلت غرائز الاستهلاك وأصبح هناك نوع من التباهي باقتناء السلع الأجنبية وهو تغير من قيم منتجة كانت تتباهى بها الأسر الريفية الى قيم مستهلكة قوضت عملية الانتاج ومن قيمته المعليا والذي كانت تدور حوله الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يكشف عن أن الحقبة الأخيرة وما حفلت به من تغلغل رأسمالي أدي الى السعى وراء الثروة والاستهلاك ليبد لا من عملية الانتاج وقيمته ٠

لقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي وما صاحبها من سياسة تصدير العمالة الى البلاد النفطية الى جو من السلبية والتسيب أدت الى فصم رابطة المواطن بوطنه وأضعفت من روح الانتماء ومن ثم أدت الى ضعف انتماء الفلاح للأرض الزراعية التى كان يقدسها ويحرص على استمرارها من أجل استمرار كيانه وامتداده ، بل وساهمت هذه السياسة فى استهلاكه ومن ثم اختفاء روح المنافسة حول الأرض وقيمتها والعمل بها وتحول هذه المنافسة حول اقتناء السلع الكمالية والثروة النقدية فالغالبية تسعى نحو الهجرة والتخلص من الأرض المستأجرة أو تأجير الأرض المملوكة أو تركها للزوجه لكى تقوم باعباء العملية الزراعية فقد كشفت الدراسة عن تخلى بعض المستأجرين عن حيازاتهم الزراعية مقابل الحصول على رأسمال نقدي يمكنهم من الهجرة ، فتذهب الحالة رقم (١٧) " كان عندي ٧ قراريط اتنازلت عنهم لصاحب الملك بـ ٥٠٠ القيراط وسافرت ومبسوط يعنى هى الأرض كانت عملالى ايه ٠ أنا دلوقتى مبسوط وعندي كل حاجة " وتكشف حالة أخري عن التخلى عن الأرض الزراعية من أجل هجرتها الى الدول العربية وذلك من أجل تحقيق الثراء وهو ما يكشف عن تغير قيم الفلاح الانتاجية والاندماج فى قيم هامشية قوامها الاستهلاك والبحث عن الثروة ، حيث تذهب هذه الحالة " عندي فدان ملك أجرته بالسوق السوده ٣ سنين القيراط باربعين جنيه وسافرت الاردن وكل ٧—٨ شهور بارجع أفضل شهرين ثلاثة فى البلد وأسافر تانى السفر فلوسه كويسه يعنى أنا طول عمري بازرعه ايه اللى انا عملته ولا نتجته ، دلوقتى عندي كل حاجة اشتريت مروحة وتسجيل

وتلفزيون وغسالة وعملت الدار كلها بالأسمنت بقت زي البيت المبنى لحد ما ربنا يسهل وابنيها ببيت أفرنجي كويس" وتعضد حالة أخري هذا الاتجاه والذي يكشف عن تغير قيم الأسرة وتحولها من قيم تدور حول عملية الانتاج الزراعى الى قيم الاستهلاك والأعمال والأنشطة الهامشية " كان والدي سايب ٧ قراريط بالايجار و٤ قراريط ملك ، فضلت ازرعهم وكانوا بيكلفونى فى زراعتهم وتلاقى اللى جاي منهم على قد اللى رايح ، أخذت اجازة بدون مرتب سنتين وسافرت الأردن وبعدين فتحت دكان لاقيت الدكان بيكسب عن الأرض كثير قوي اتنازلت عن ال ٧ قراريط لصاحب الملك القيراط بـ ٥٠٠ جنيه خلو رجل عن كل قيراط وخدت الفلوس واشتريت بضاعة وأهي بتكسب كويس، وأهو ال٤ قراريط هايعملوا ايه اللى هم ملك لو لاقيت حته أرض فاضية ابنى بيت عليها هابيع الأرض وابنى بيها بيت جديد زي الناس اللى بنت دي، وباروح الشغل والست بتاعتى بتقف فى الدكان لغاية مارجع من الشغل " .

وقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي (كما سبق أن ذكرنا فى النقطة المتعلقة بتأنيث الأسرة القروية) فى اضافة ظاهرة جديدة فى القرية وهو ادارة الزوجه للنشاط الاقتصادي بجانب ادوارها الأخري . حيث ان نسبة كبيرة من العمل الزراعى وتربية الابناء وادارة النشاط الاقتصادي تقع على كاهل زوجات المهاجرين ، وهو ما يكشف عن تغير فى قيم الأسرة حيث افضى ذلك الى تقلد المرأة دور هام فى الأسرة ، وعلى الرغم من تغير دور المرأة القروية من حيث العمل واتخاذ القرارات وادارة النشاط الاقتصادي فى العمل الحقلى والمنزلى ، الا انه لا يفضل خروج الزوجات للعمل باجر لدي الغير ، حيث يعد ذلك من القيم التى يأباها القرويون وليست هناك من حالات تعمل لدي الغير بأجر نقدي سوي الزوجات اللاتى ينتمين الى الطبقات الدنيا وهى حالات نادرة تعكس تدنى المستوي الاقتصادي للأسرة وحاجة هذه الأسر الى عمل الزوجة مساهمة في دخلها ، ويعود ذلك الى أن عمل المرأة لدي الغير يعد اهانة لا يقبلها القروي ، وذلك لأن الرجل هو المسئول عن الانفاق على الأسرة وأن

المرأة مسئولة عن ادارة النشاط أو الانتاج المنزلي وطاعة الزوج ... ومن ثم يقتصر عمل الزوجه لدي الغير بأجر نقدي على الزوجه الأرملة أو من تنتمي الى أسر معدمة تتطلب مساهمتها في دخل الأسرة. وتكشف الدراسة عن أن عمل الزوجة لدي الغير بأجر نقدي يعد من القيم الأسرية التي يأباها القرويين، حيث تذهب احدي الحالات " شوف ... مراته بتروح الشغل وهو لسه على ربيعته يعنى لسه عايش ما هو لو مات كان يبقى أحسن يعني أهي بتروح الجني وبتشتغل بالأجرة وبتسافر بتاجر في شوية جبنه وشوية سمنه عشان يطلع قرشين من وراهم، واليوم اللي ما بتسافرشي فيه أهي بتروح عند ده وعند ده بالاجره بتجري عليه وهو يجر محرات أمال، لو عاجز كان يبقى له عذره" وتذهب حالة أخري " هو فيه راجل ويبقى عنده نخوه رجولة ويخلي مراته تروح تشتغل عند حد بالأجرة دا احنا كنا زمان بنزامل بعض في جني القطن، في تخليع الذرة دلوقتي بطلنا الزمال، لا دا عيب ان الواحد مراته تشتغل بالاجرة دا يبقى موت الواحد أحل بقى هو الراجل حتى لو بيشحت ما يعملهاش أبدا " ويكشف ذلك انه على الرغم من تغير دور المرأة نتيجة لتغيرات الحقبة الأخيرة ومساهمتها في ادارة النشاط الاقتصادي وادارة شئون الاسرة واتخاذ كثير من القرارات. الا انه لا يفضل خروج الزوجه للعمل بأجر لدي الغير حيث يعتبر ذلك اهانة لا يقبلها القروي.

بيد أنه قد حدث تغير في عمل المرأة نتيجة لانتشار التعليم فيما بينهن حيث يعملن بوظيفة من أجل المساهمة في دخل الأسرة الاقتصادي، وهي من القيم القروية المتغيرة، حيث كان الزوج هو المسئول الوحيد عن الانفاق على الأسرة، ساهم في هذا التغير ارتفاع تكاليف المعيشة وأعباءها المتزايدة تلك التي ساهمت في عمل الزوجة التي نالت قسطا من التعليم حتى المرحلة المتوسطة أو التعليم العالي من أجل المساهمة في دخل الأسرة ولا يوجد بمجتمع الدراسة سوي حالات معدودة هي التي عزفت عن عمل الزوجه، وتعمل غالبية الزوجات المتعلمات في القطاع الحكومي بمؤسساته المختلفة سواء داخل

القرية مجتمع الدراسة أو فى المؤسسات المجاورة ، حيث كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاهات نحو عمل الزوجة المتعلمة بأجر فى القطاعات الحكومية من أجل المساهمة الاقتصادية فى دخل الأسرة حيث تذهب بعض الحالات رقم (١٧) ،

" دلوقتى الدنيا اتغيرت يعنى مادام الشغل كويس وقريب ايه اللى يمنع انها تتوظف وأهى المهية بتاعتها بتنتفع بس آهى العيال بتتبهدل . انما هى بتغيب ثلاثة أربع ساعات وبترجع بقية النهار ، وتذهب حالة أخري " الناس اللى متعلمين فى البلد اتجوزوا بنات متعلمة ووظفوهم مش عيب .... يعنى شوف زوجة ... موظفة فى .... وجوزها كمان شغال .... وبتسافر ٣٠-٤٠ كيلوا كل يوم وركوب قطر وعربيات انما بيقولوا بتأخذ ماهية كويسه " وتكشف هذه الحالة " الزوجه " عن مدي الجهد الذي يبذل فى السفر من أجل العمل " والله الواحد بقى عامل زي الراجل بيقوم كل يوم الساعة خمسة الصبح عشان القطر والمواصلات طيب انا باسافر قبله " وكشفت هذه الحالة أثناء مقابلة الزوج اشتركت الزوجة فى الحديث فى منزلهما عن مدي الجهد الذي يبذل من أجل العمل والحصول على أجر مغري وكشف الزوج عن أنه لا يرغمها على العمل ولكنه يترك لها الحرية فى العمل أو تركه حيث يذهب " والله احنا مش محتاجين حاجه ، الحمد لله بنيت بيت كويس وعندنا الأرض والمرتب بتاعى كويس وهى بقى حرة والله أنا باسمع كلام الدنيا من الناس عشان سفرها بدري والتعب اللى هى فيه ، انما طالما هى عاوزه كده ، خلاص هى حره " .

وتزايدت كذلك نسبة من يعملن من الاناث غير المتعلمات فى القطاع الزراعى وأعمال التشييد والبناء وخاصة بين اسر صغار الفلاحين وفقراؤهم والمعدمين ، حيث يعمل هؤلاء الاناث فى جمع المحاصيل من الفواكه والخضروات والقطن . ويتمثل عملهن فى أعمال التشييد والبناء فى حمل الأسمنت المخلوط المجهز من أجل عملية البناء والتشييد الحديثة ، الى أن يتم زواجهن أو بداية مراحل الزواج . حتى ينقطع هؤلاء الاناث عن العمل لدي الغير باجر تمهيدا للعمل داخل المنزل وبيت الزوجية ، حيث يرفض بل ويأبى الأزواج خروجهن الى

العمل لدي الغير بأجر ، وتشكل العادات والتقاليد فى القرية مجتمع الدراسة تأثيرا فى تقليل فرص العمل بأجر للنساء خارج نطاق الأسرة حيث ينظر الى عمل الزوجة خارج نطاق الأسرة على أنه عملا لا يقوم به سوي من ينتمون الى الطبقات الدنيا أو من اضطرتهم ظروفهم من هذه الطبقات الدنيا الى العمل لدي الغير بأجر كوفاه الزوج أو قسوة الحياة وهى حالات نادرة ، حيث يأبى القروي أن تعمل زوجته لدي الغير بأجر وهى من القيم القروية الموروثة ، حيث مكان الزوجه الريفية غير المتعلمة هو البيت وتربية الأبناء والمساهمة فى الانتاج المنزلى ويتحدد دورها الايجابى فى مدي ما تحققه من فائض فى الانتاج المنزلى .

ويعد خروج المرأة الى العمل سواء بالعمل الوظيفى فى المؤسسات الحكومية أو القيام بالانفاق على الأسرة واتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسرة أو الاجتماعية تدهورا فى قيمة الاصالة التى كان يعتز بها القرويون ، حيث أدت المتغيرات الأخيرة وما صاحبها من هجرة وعمل خارج العملية الزراعية بالنسبة للأزواج الى ترك زوجاتهم واطفالهم حيث تقوم الزوجة بادارة شئون الأسرة بصورة كاملة بما فى ذلك تربية الأطفال فى آخطر سنوات نشأتهم ، بالاضافة الى تغير الأدوار حيث تقوم الزوجة بالانفاق الاقتصادي مساهمة مع الزوج وهى قيم وافدة على المجتمع القروي لم يعهدها القروي من قبل .حيث تكشف الدراسة عن أن الانفاق الاقتصادي على الأسرة كان من مهام القروي ، حيث لم تكن تسمح له تقاليده ، التى كان يعيش فى اطارها ان تنفق الزوجه ، حتى من خلال ميراثها على الأسرة حيث كان ذلك من القيم غير المألوفة والتى يأباها القروي يتضح ذلك من معطيات الدراسة حيث يذهب بعض الاخباريين " كان زمان مفيش حد يرضى ان الست بتاعته تصرف على الدار اللى هى فيها يعنى حتى لما تأخذ ورثها من بيتها بتاع أبوها كان يفضل بتاعها والراجل مايوافقشى على أنها تصرف على الدار كان المثل زمان بيقول " ان كان لمراتك فى الدار مدود هده " ويكشف ذلك عن أن الانفاق على الأسرة كان من مهام الزوج وحده ، وكانت

قيمه تدور حول مسئوليته بمفرده عن الانفاق عليها دون مشاركة الزوجة بالاضافة الى مسئوليته فى ادارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأسرة ، الا أن تغيرات الحقبة الأخيرة ساهمت فى اضافة ظاهرة جديدة على القرية لم تعهدها من قبل بصورتها الراهنه وهى أن الزوجات الريفيات يقمن بادارة النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات الأسرية والقيام بجانب من العمل الزراعى والاشراف عليه ، بالاضافة الى مساهمتها فى الانفاق على الأسرة من عمل بعض الزوجات المتعلمات لدي القطاعات الحكومية ، وهو تغير نمى وتبلور فى الحقبة الأخيرة نتاج لتوجهاتها التى تحث وتدعو الى القيم المادية والسعى وراء الثروة النقدية مبددة وراءها القيم الاجتماعية التى جبل عليها القرويون ، حيث تكشف الدراسة عن ذلك" كان الأول الواحد لما بيفكر يجوز ابنه كان يختار له بنت ناس كويسين ومبسوطين دلوقتى الواحد منهم لما يفكر يتجوز يختار واحدة متعلمة اللى هو عاوزها وخرج عن طوعى ويقوللى متعلمة وموظفة وأحسن من فدان أرض ، وتذهب حالة أخري" ١٨ " الزمن اتغير هو فيه حد كان الأول يفكر ان مراته تشتغل بره الدار ، دا شوية حاجات من المواشى والفراخ والبط كانوا أحسن من الوظيفة ، هو كان فيه حد يوافق انه مراته تصرف على الدار اللى هى فيها انما زمن اتغير بقى " وهو ما يكشف عن تغير فى دور المرأة الريفية من خلال انفاقها على الأسرة من خلال خروجها الى العمل ، وادارتها للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة اثناء غياب الزوج ، وهو ما أسهم فى تغير القيم التى كانت تشكل النظرة الاجتماعية للمرأة الريفية .

٦) الثقافة التقليدية فى القرية :

وكشفت الدراسة عن وجود بعض سمات الثقافة التقليدية القديمة الى جوار بعض السمات الثقافية الحديثة نتيجة انفتاح القروي على العالم الخارجى والهجرة الى الدول العربية وانتشار التعليم وما صاحب ذلك من زيادة الاتصال الثقافى ، ومن سمات الثقافة التقليدية الطب الشعبى وعمليات "فض غشاء البكارى" و "التوليد" واعتماد كثير من القرويين على حل مشكلاتهم عن طريق

" العراف " والاعتقاد فى كثير من الغيبيات ، حيث تكشف الدراسة عن وجود بعض سمات من الثقافة التقليدية القديمة ، فعلى الرغم من التقدم الطبى وتزايد نسبة الوعى بالتقدم الطبى نتيجة لانتشار التعليم والانفتاح على العالم الخارجى بشكل لم تعهده القرية من قبل الا أن بعض السمات الثقافية التقليدية القديمة مازالت تتعايش الى جوار التقدم العلمى والذي يكشف استمرار الثقافة التقليدية فى المجتمع القروي حتى الآن ، وتكشف الدراسة أن دور " الداية " مازال دورا بارزا فى القرية حتى بعد انشاء الوحدة الصحية وتزايد عدد الأطباء فى القرية (حيث يوجد بالقرية ثلاثة اطباء بخلاف طبيب الوحدة الصحية) فهى " الداية " تقوم بعملية " التوليد " بالاضافة الى دورها فى الافراح " فض غشاء البكاري " حيث تكشف الدراسة وملاحظات الباحث ومشاركته عن اعتماد كثير من الحالات فى عمليات التوليد على " الداية " الا أن انتشار الأطباء وتوفر السيولة النقدية ساهم فى تقلص دور " الداية " ، حيث لم تعد تقوم بعملية التوليد بمفردها بل أصبح اللجوء الى الطبيب عن طريق " الداية " حيث تقوم بالحصول على أجرها من الطبيب بالاضافة الى ما تحصل عليه من الزوج ، ومن ثم تمثل الداية " دورا بارزا فى هذا المجال ، بالاضافة الى دورها "الداية" فى الافراح (فض غشاء البكاري) وخاصة بين الأميات اللاتى يتزوجن من العمال الزراعيين ، بيد ان انتشار التعليم وتزايد نسبة الوعى الطبى أدي الى تقلص دور الداية فيما يتعلق " بفض غشاء البكاري " بين العمال الزراعيين المهاجرين ، تلك عادة رسخت فى قيم ومعتقدات القرويين توكل الى " الداية " لكى تقوم بها ، حيث كان ذلك يمثل كما تذهب بعض الحالات (شرف العيلة) الا أن التغيرات الأخيرة وانفتاح القرية على العالم الخارجي وزيادة نسبة التعليم بين الاناث والذكور فى القرية أدي الى تقلص هذا الدور وظل قاصرا على حالات الزواج بين الأميين الذين يعملون بالعمل الزراعى .

وينتشر عمل "الداية " ودورها فى عملية " التوليد " بين الطبقات الدنيا والمتوسطة ممن يعملون بالعمل الزراعى ، وذلك ازاء ارتفاع أجور الأطباء ممن يقومون بهذه المهمة بالاضافة الى تدنى الخدمة فى المستشفيات الحكومية حيث

يبلغ تكاليف عملية الولادة ما يزيد عن ٧٠ جنيه ، يضاف الى ذلك أن السيولة النقدية التى تحققت لكثير من الأفراد نتاج للهجرة والأعمال التجارية الأخري أدت الى الاتجاه نحو العلاج الخاص الذي يتكلف كثيرا حيث تذهب بعض الحالات الى المستشفيات الخاصة فى القاهرة للعلاج ، الا أن ذلك ليس فى قدرة الجميع حيث توجد حالات كثيرة تلجأ الى الوحدة الصحية والمستشفيات الحكومية للعلاج بها وخاصة بين فقراء المزارعين وصغارهم والذين مازالوا يعملون بالعمل الزراعى نظرا لارتفاع أجور الأطباء وان كان ذلك لا يعفيهم من اللجوء اليهم نظرا لتردي الخدمة فى هذه المستشفيات، يضاف الى ذلك سمة ثقافية تقليدية وهى " الطهارة " حيث مازال عدد كبير يعتمدون على " حلاق الصحة " فى " طهارة " أبنائهم ، وخاصة بين الحالات الفقيرة ، الا أن ذلك لا ينتشر بين الأسر المتعلمة والمهاجرة وكبار الحائزين ومتوسطيهم حيث يلجأ هؤلاء الى الأطباء لطهارة ابنائهم بين من لديهم وعى صحى .

ومن السمات الثقافية التى مازالت تتعايش مع القرية منذ فترة طويلة هى اللجوء الى " العراف " فى كثير من الحالات كبعض الأمراض أو بعض السرقات داخل القرية من أجل القيام بعلاج هذه الحالات المرضية أو الكشف عن المسروقات عن طريق ما يعرف لدي " العراف " بالمندل " أو كتابه بعض " التعاويذ " من أجل شفاء بعض الأمراض ، كذلك تلجأ اليه بعض الأسر عند زواج أحد الابناء ، وهى سمات ثقافية قروية قديمة مازالت تلجأ اليها بعض الأسر فى مجتمع الدراسة بالاضافة الى الاعتقاد فى النواحى الغيبية واقامة " النذور " من أجل شفاء بعض المرضى ، حيث كشفت الدراسة عن لجوء بعض الحالات المرضية الى بعض من يعتقدون فيهم من مشايخ الطرق الدينية ، حيث تذهب أحد الحالات بأنه بعد ان قام بالكشف على ابنه المريض لدي أحد المتخصصين من الأطباء ، عزف المريض عن تناول الدواء ومن ثم ذهب الى أحد مشايخ الطرق لكى يُذهب عنه المرض حيث يذهبون " دول ناس طيبين وفيهم بركه ، الشافى ربنا دا المرض ده من عند ربنا وهو اللى يزيحه " ويسود اعتقاد كبير

فى هذه الطرق الدينية حيث تقوم بعض الحالات باقامة بعض الشعائر الدينيــة يحضرها شيخ هذه الطرق لاقامة ما يطلقون عليه " الليله " باقامة " الذكــر " وقراءة القرآن ، ومن الأمور التى تستحق الاهتمام أن هذا الاعتقاد يسود بيــن بعض من نالو قسطا من التعليم بل ومن جانب من نالوا قسطا من التعليم الدينى، بيد أن انتشاره (شيوع هذا الاعتقاد) يسود بنسبة أكبر بين غير المتعلميــن وخاصة الطبقات الدينا ولا سيما الاميين منهم حيث يسعى هؤلاء الــى الاشتراك فى أحياء هذه الحفلات الدينية " الليلة " ويكشف ذلك عن تداخــل السمات الثقافية فى القرية حيث سمات ثقافية تقليدية وسمات ثقافية حديثة نتــاج للوعى الطبى والاهتمام الصحى من قبل القادرين والمتعلمين والمهاجريــن واعتماد كثير من الحالات المعدمة فى القرية على الطب الشعبى والاعتقاد الدينى وهوما يشكل تداخلا بين السمات الثقافية التقليدية والحديثة ، ويشكل البعــد الاقتصادي لدي كثير من الأسر الريفية وعدم قدرتهم على الانفاق الطبى الحديث عاملا أساسيا فى تزايد الاعتماد على بعض السمات الثقافية التقليدية .

خاتمة :

تناول هذا الفصل البناء العائلى والقيم الثقافية المرتبطة به، حيث تم تناول العائلة الممتدة وتغيرها الى آسر زواجية صغيرة نتاج عدة عوامل منها تفتيت الملكية الزراعية حيث أدت التفاعلات السياسية المختلفة الى تركز الملكية الزراعية فى أيدي قلة فى مقابل تهميش الغالبية العظمى من السكان من هذه الملكيات حيث تقلصت هذه الملكيات الزراعية لدي الأغلبية ساهم فيها زيادة عدد السكان حيث بلغ ما يربو على ٥٢٪ من الحائزين فى شريحة أقل من فدان في مقابل أقل من ١٪ يحوزون أكثر من عشرة أفدنه ، ومن ثم لم تعد هذه الحيازات القزمية تفى بمتطلبات افرادها والتى كانت تشكل الأساس الاقتصادي الذي تدور حوله العائلة الممتدة ، يضاف الى ذلك تقويض الاقتصاد التقليدي نتاج لاعادة صياغة النمط المحصولى فى حقبة السبعينات والتخلى عن الزراعات الأساسية للفلاح تلك التى كانت تشكل تراثه وأسلوب حياته والتوجه نحو الزراعات النقدية للرأسمالية ومن ثم تقويض الاقتصاد التقليدي التى كانت تستند اليه العائلة الممتدة فى استقلالها الذاتى وتلبية مطالب افرادها ، وساهم فى تغير شكل العائلة الممتدة الهجرة الى الدول النفطية التى أدت الى بروز مصادر غير زراعية للدخل أسهمت فى استقلال الأفراد استقلالا اقتصاديا غيرت من شكل العائلة الممتدة كالاتجاه نحو الأسر الزواجية الصغيرة أو الأسر النواه ، يضاف الى ذلك اعتماد القرويين على مصادر عمل خارج العمل الزراعى الذي أدي الى مزيد من تهميش العملية الزراعية من خلال تغير قيمة الأرض وتغير القيم التى تدور حولها نتاج لانتشار المشروعات الهامشية خارج العملية الزراعية ، تلك التى تدر دخلا يفوق عائد الأرض الزراعية ومن ثم تزايدت السيولة النقدية التى مكنت كثيرا من الأفراد من الاستقلال الاقتصادي والخروج من داخل النسق العائلى أو الأسرة الممتدة وتكوين كيانات صغيرة هى الأسرة الزواجية الصغيرة وساهم فى انتشارها الزواج من خارج العائلة نظرا لفقدان النسق العائلى سيطرته على أفراده وذلك من خلال تهميش الانتاج الزراعى وفقدان

الأرض الزراعية لأهميتها كمصدر رئيسي ان لم يكن الوحيد في الفترات السابقة للجانب الاقتصدي ، ومن ثم تغير شكل العائلة الممتدة ولم يعد هو الأساس الغالب في البناء الاجتماعي بل أصبحت الأسر الزواجية المستقلة هي الأساس الغالب في مجتمع الدراسة، وتناول هذا الفصل الزواج والقيم الثقافية المرتبطة به، حيث يعد الزواج أصل العائلة بانواعها المختلفة، ويغلب الطابع الأبوي للزواج في القرية مجتمع الدراسة، ومن القيم المتغيرة والمصاحبة للزواج هو الزواج من خارج العائلة حيث كشفت الدراسة تغير الزواج من داخل العائلة الى الزواج من خارجها ، حيث كان الزواج يتم من داخل العائلة حفاظا على الأرض الزراعية وخوفا من خروجها خارج العائلة ، حيث تمثل المصدر الوحيد للانتاج الزراعي وهي القيمة العليا التي يدور حولها غالبية النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، الا أن تغيرات الحقبة الأخيرة وتهميش الأرض الزراعية وما ينتج منها من محاصيل زراعية، وتعدد مصادر الدخل نتاج للأنشطة الاستثمارية في الحقبة الأخيرة، أدي ذلك كله الى أن يصبح الزواج من خارج العائلة دون تقدير كبير للمركز الاقتصادي والاجتماعي أو للانتماء العائلي وهو ما تتسق فيه الدراسة مع دراسات أخري (١) .

كذلك كشفت الدراسة عن أنه نتاج لتزايد السيولة النقدية من العمل غير الزراعي وعدم الاعتماد على المحاصيل التقليدية كما كان سائدا ، لم يعد الزواج يتم وفق مواسم معينة كما كان سائدا فيما قبل التغير. بل أصبح غير مرتبط باوقات معينة ودون تقدير كبير لمركز العائلة الاقتصادي والاجتماعي، كذلك كشفت الدراسة أن التغيرات الأخيرة التي حفلت بها حقبة السبعينات

من هذه البحوث:

(١) حسن الخولي : مصدر سابق ص١٨٣ .

(٢) عاطف غيث: مصدر سابق ص٢٩٠ .

(٣) اماني طولان : مصدر سابق ص١٢٩ .

(٤) إنعام عبد الجواد : مصدر سابق ص١٨ .

احدثت خليطا طبقيا غير الذي كانت تشهده القرية مجتمع الدراسة فيما قبل فترة التغير لا يستند الى الملكية الزراعية والتى كانت تعد من محددات الطبقة من قبل ، فقد حدث نوع من التداخل الطبقى فى القرية نتاج لتوفر السيولة النقدية وحيازة المشروعات الاستثمارية ، ومن ثم لم يعد الانتماء العائلى رمزا للمكانة كما كان من قبل ، حيث اختفت كثير من العائلات الكبيرة وحلت محلها كيانات أخري من عائلات كانت لا تشكل ثقلا اقتصاديا من قبل نظرا لفقدانها حيازة الأرض الزراعية ، الا انها تبلورت وأصبحت تشكل ثقلا اقتصاديا واجتماعيا نظرا لحيازة المشروعات الاستثمارية وتوفر السيولة النقدية وانتشار التعليم ومن ثم اختفت العائلات الكبري فى القرية تلك التى كانت تستند على الملكية الزراعية نظرا لتفتيت ملكياتهم ولتغيرات الحقبة الأخيرة ، ومن ثم أدي ذلك الى أن الزواج لم تعد تسيطر عليه التمايزات القديمة والتمييز حسب الأصل أو المهنة . ويكشف ذلك عن التغير الذي صاحب قيم الزواج فى الحقبة الأخيرة فى مجتمع الدراسة (س ١٨ من تساؤلات الدراسة) .

كما كشفت الدراسة عن مدي التغير الذي طرأ على قيم الأسرة القروية وهو تأنيث الأسرة الريفية الأمر الذي يكشف عن تغير دور الزوجة الريفية حيث تتولى ادارة شئون الأسرة نتاج لهجرة الزوج وعمله خارج القرية فى المشروعات الاستثمارية ، وتقوم الزوجة بتربية الأبناء والاشراف عليهم وادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات المتعلقة بها وهو تغير فى دور الأسرة القروية لم تعهده من قبل ، حيث كان الزوج يقوم بادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات وذلك من خلال النشاط الزراعى الذي كان يشكل الأساس الاقتصادي والاجتماعى الوحيد ، وهو ما يكشف عن تغير الأدوار فى الأسرة القروية وهو تأنيثها ، وقد كشفت الدراسة عن مظهر مخالف لما جبلت عليه الأسرة القروية من قبل ، وهو هجرة الزوجة وترك الزوج يقوم بالاشراف على الأسرة فى غياب الزوجة ومن ثم تغيرت القيم الأسرية حيث أصبح الاشراف عليها وحيد الجانب ، وهو ما يكشف عن أن هذه الظاهرة مظهرا من مظاهر زعزعة

استقرار الأسرة القروية بسبب المال النفطى وتغيرات الحقبة الأخيرة .

كما كشفت الدراسة الميدانية عن تأخير سن الزواج ساهم فيه انتشار التعليم بصورة متزايدة بين الاناث عن ذي قبل وهجرة الشباب الى البلاد النفطية بعد التعليم وهجرة العمالة الزراعية ورغبتهم فى تكوين أنفسهم وتأثيث منزل حديث ، كما كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاه نحو تنظيم الأسرة حتى بين العمال الزراعيين وهو تغير ايجابى تشهده القرية لم تعهده الثقافة الريفية من قبل حيث كانت تدور حول انجاب مزيد من الابناء نظرا لانهم كانوا يشكلون قوة اقتصادية واجتماعية فى مرحلة الاعتماد على العمل الزراعى واندماجه فى اطار النسق العائلى والعائلة الممتدة . حيث كشفت الدراسة من خلال ملاحظة الباحث تردد زوجات العمال الزراعيين على الوحدة الصحية من أجل تنظيم الأسرة .

وقد كشفت الدراسة أيضا عن تغير القيم القروية الأسرية ، حيث كانت قيم الأسرة تدور حول قيمة الانتاج الزراعى ومساهمة الزوجة فى هذا النشاط من خلال الانتاج المنزلى ، ومن ثم اسهام الزوج من خلال العمل الحقلى والزوجة من خلال الانتاج المنزلى ليتلاقيا من أجل الاسهام فى تحقيق اكتفاء الأسرة الذاتى ، ويكشف ذلك أن الأوضاع وأساليب المعيشة فى الثقافة الريفية هنى التى تحدد نماذج السلوك وتعين القيم المتصلة به ، حيث تعد طاعة الزوجة وعملها الانتاجى المنزلى من القيم التى كانت تدور حولها الأسرة القروية ، بيد أن التغيرات الأخيرة والتى حفلت بها حقبة السبعينات قوضت هذه القيم من خلال تقويضها لقيمة الأرض والانتاج وجعلت المشكلة فى المجتمع الريفى أكثر تعقيدا ، تغيرت من أساليب الحياة القروية التى صاحبها تغير فى نماذج السلوك وما يتصل به من قيم ، فقد اشاعت نوعا من اللامبالاة والتسيب وأضعفت من روح الانتماء واختفاء روح المنافسة حول الانتاج ، وسيطرت روح المظهر والاستهلاك والتباهى والتفاخر بهما ، وهو ما يشير الى تغير قيم الأسرة فى الحقبة الأخيرة عن ذي قبل .

كذلك كشفت الدراسة عن تعايش بعض سمات الثقافة التقليدية القديمة بجوار السمات الثقافية الحديثة ، حيث مازالت " الداية " تلعب دورا بارزا في القرية في عملية " التوليد " بالاضافة الى دورها في الأفراح ، واللجوء الى الغيبيات " العراف " في حل كثير من المشكلات ومن أجل شفاء بعض الأمراض أو فيما يتعلق بالسرقات ، وقد كشفت الدراسة عن انتشار السمات الثقافية التقليدية " الممارسات الطبية والشعبية " وارتباطها بالمستوي الاقتصادي والمستوي التعليمي فكلما انخفض كلاً من المستوي الاقتصادي والمستوي التعليمي كلما زادت وانتشرت الممارسات الطبية الشعبية .

الفصل الثامن

النسق التربوي والقيم الثقافية المرتبطة به

مقدمة :

يتناول هذا الفصل النسق التربوي والقيم الثقافية المرتبطة بـه حيـث يتناول الأهمية المجتمعية للتعليم ، حيث يعد عمـل النظـام التعليمـي كمؤسسة إصلاحية ليس بمعزل عن نطاق العلاقات الاقتصادية ، كمـا أن السلطة السياسية هي التي تقرر نوع التعليم وأهدافه ، كذلك يتناول هذا الفصل التعليم وتوجهاته في حقبتي الخمسينات والستينيات وإعادة البناء ، تلك التي تمثلت حقوقه الرئيسية وتبلورت بعد الثورة باستخدام أسلوب التخطيط العلمي وذلك من أجل إعـادة البنـاء (بنـاء القـوى البشرية) حيث أصبح التعليم متمشيا مع حاجات الـبلاد الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسة بالإضافة غلى إسهامه في خطط التنمية كـذلك يتناول هذا الفصل التعليم في حقبة السبعينات وإعادة إنتاج التمـايزات الاجتماعية ، حيث يعد التعليم في حقبة السبعينات بمثابة الظل الحقيقي للبنية الاجتماعية الجديدة بمعنى أنه قد تأثر بكل من التركيب الطبقـي والسلطة السياسة الجديدة لكي يحافظ على هذا التركيب ويعمـق مـن فاعلية السلطة ، كذلك يتناول هذا الفصل قصور النظام التعليمي فـي القيام بالعلمية التعليمة ومن عوامل هذا القصـور :- تخلـف البيئـة الثقافية في الريف – اختلال هيكل توزيع الدخل واخـتلال أولويـات النظام التعليمي ، ثم يتناول هذا الفصل قيمة التعليم المتغيرة في الحقبة الأخيرة (حقبة السبعينات) لما حفلت به من تغيرات ، وتنـاول هـذا الفصل أيضا الإجابة عن بعض التساؤلات مثل :-ما مدى التغير الذي صاحب قيم الأسرة نحو التعليم وما مدى إسهام التعليم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية وما مدى تغير توجهات الأفراد وطموحاتهم نحو التعليم لكل من الإناث والذكور ؟وهي التي تكشف عن الخلـل الـذي أصاب المجتمع نتاجا لسياسته التنموية والتي انعكست على قيم التعليم وما أفضـت إليـه مـن إعـادة إنتـاج التمـايزات الاجتماعيـة

وتقليص دوره وتغير قيمته بالنسبة للطبقات الدنيا والفقيرة ازاء المتغيرات الأخيرة (متغيرات حقبة السبعينات) .

الأهمية المجتمعية للتعليم :

ان عمل النظام التعليمي لا يمكن تصوره كمؤسسة اصلاحية خارج نطاق العلاقات الاقتصادية ، كما ان السلطة السياسية هي التي تقرر نوع التعليم وأهدافه . فقد تمثلت الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية في حقبتي الخمسينات والستينات في استخدام اسلوب التخطيط العلمي في السياسة التعليمية من خلال اعادة بناء القوى البشرية ، حيث أصبح التعليم يخطط له في ضوء دراسة الواقع ، وتمشيا مع متطلبات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، واسهاما في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال اعداد الفنيين اللازمين وذلك من أجل توجيه الانتاج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، بالاضافة الى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، ومجانية التعليم في مراحله المختلفة[1].

ويعد تأكيد الدولة في حقبتي الخمسينات والستينات على هذه الخطوط الأساسية من خلال الدستور ، حيث نصت مادته الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ على أن التعليم الالزامي حق لجميع الأطفال في سن السادسة حتى الثانية عشرة ، ويعد ذلك انعكاسا للتحالف مع القطاعات العريضة للمجتمع المصري ، وهادفا الى القضاء على فكرة الطبقية في التعليم ، وهو ما انعكس في دستور ١٩٦٤ المؤقت والدستور الدائم ١٩٧١ [2] .

وكان محور الاهتمام هو ما للتعليم من دور ايجابي في تنمية القوى البشرية

---

(١) اسماعيل القباني : سياسة التعليم الجديدة ، مرجع سابق ص ٥ .
(٢) مؤتمر التعليم الالزامي المجاني للدول العربية ، مرجع سابق ص ٥٥ .

المنتجة ، حيث عن طريقة يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والأفكار والاتجاهات والمعارف التى تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية الى سلوك يترتب عليه اخراج أجيال أفضل وأقدر على العمل والانتاج والايمان بالعلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية، حيث المجتمعات التى يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم تقليدية جامدة تقف فى سبيل التغير بل وتعترض مجراه – وعن طريقه يمكن ازالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية الى المجتمعات العصرية (١).

والتعليم يحفز الأفراد الى تحقيق التقدم ويؤدي الى الاستعداد لتقبل التغير والرغبة فيه، فالارادة الحره الواعية التى هى محصلة التعليم والتربية والتثقيف تعتبر الركيزة الأساسية التى لا غنى عنها فى احداث التنمية ، وكلما تعمقت جذورها الى النظم والادوار والمراكز الاجتماعية، واتسعت أبعادها الى انماط وأشكال ومظاهر العلاقات الانسانية استطاعت ان تكون أداة للتغير بطريقة تقدمية (٢) .

والتعليم من جانب آخر يعتبر احدي القوي المحررة للأفراد والمجتمعات فهو يدفع الأفراد الى الصعود فى السلم الاجتماعى ويساعد الجماعات والفئات المحرومة من حقوقها الاجتماعية من الالتفاق ببقية الجماعات، ومثال ذلك ما حدث بالنسبة لوضع المرأة على مستوي العالم، وبالنسبة للفئات الطبقية المغلقة والجماعات القبلية فى الهند (٣) .

---

(١) United Nation:Economic Bulletin for Asia and the fare East, Social developement planing Vol.Xiv,No,2.1973.p:14.

(٢) ibid. p. 42.

(٣) ibid. p. 44.

ويعد التعليم أداة من أدوات النضال الوطني والسعي الى الحصول على ادارة الأفراد لشئون مجتمعهم وهو ما يعكس ارتباط التعليم بمطالب الحركات الوطنية وما تعرضت له من مد وجذر في قارتي أسيا وافريقيا ، ويعد التعليم ذا وظيفة اقتصادية الى جانب وظيفته الاجتماعية الى جانب انه نوع من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية (1).

ويعد التعليم ذا أهمية قصوي من حيث زيادة انتاجية العامل حيث يذهب شولتز Schoultz الى أن الصعود الذي طرأ على الدخل الامريكي انما يرجع الى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدي بدوره الى تقدم مناظر في انتاجية العامل ، وأن القدرة الانتاجية هي في الأغلب الأعم عامل رئيسي من عوامل زيادة الانتاج ، ومن ثم يصبح الانسان نفسه ضمن الاستثمارات التي يدفع اليها بروؤس الأموال لتأتي بقدرة انتاجية متزايدة (٢) .

بالاضافة الى ذلك فهناك عائد غير مباشر يعود على المجتمع من التعليم والذي يتمثل في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والامكانيات لدي جميع الأفراد ، وقد يعبر عن ذلك بأنه نمو رأس المال البشري واستثمارة بكفاءة في التنمية الاقتصادية ، وكذلك يعبر عنه اجتماعيا بأنه يتضمن اعداد الأفراد من أجل المشاركة الرشيدة والواعية في المسائل السياسية ، حيث يرتبط التعليم بعملية المشاركة الايجابية .

ويعد التعليم غاية ووسيلة في الوقت ذاته فالتعليم الأساسي ينبغي أن يكون حقا لكل مواطن من أجل تزويده بالقدرات الذهنية الأساسية بحيث يتيح امامه سبل المعرفة ، ولا معنى للحديث عن الاعتماد على النفس والوفاء بالاحتياجات الأساسية والمشاركة الشعبية أو الجماهيرية بدون التعليم ،

---

(١) فردريك هاريبسون ، وتسارلز ماير : التعليم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ص ١٤ .

(٢) مايرز وهاريبسون ، المرجع السابق .

فالتعليم يؤدي الى أن يكون الانسان مؤهلا لأن يكون مواطنا صالحا ومنتميا حرا لا ينفصم عن الأسرة أو عن مجتمعه المحلي (١) .

بيد أن التعليم فى البلاد النامية لا ينظر اليه كضروره لزيادة القدرات الانتاجية للمواطن ، وانما كوسيلة للهروب من العمل اليدوي يوفر دخلا أعلى ومكانة اجتماعية أرقى ولذا يظل التعليم دون أثر مباشر على زيادة الانتاج وتحسينه وتطوير المجتمع من قاعة ، والسبيل الوحيد لتطوير التعليم فى العالم الثالث هو التطوير الجذري فى نظمه بحيث يكون هدفه الأساسى : زيادة القدرات الانتاجية للمواطن وتطوير المجتمع من قاعدته (٢) .

ولهذا فان النظام التعليمي لا يمكن تصوره خارج نطاق العلاقات الاجتماعية ، فهو انعكاس للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، ويعد أحد العوامل الفاعله فى الحفاظ على البنية الاجتماعية من حيث استخدامه كاداه من أدوات الضبط الاجتماعى من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعى دون احداث أي خلل به (٣)

التعليم فى حقبتى الخمسينات والستينات واعادة البناء :

تمثلت الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية التى تبلورت بعد الثورة فى استخدام اسلوب التخطيط فى السياسة التعليمية وذلك من أجل اعادة بناء القوي البشرية ، حيث أصبح التعليم متمشيا مع حاجات البلاد الاجتماعية

---

(١) Schoultz, the Economic value, of, Eduction New, York, Columbia University 1974.p.10.

(٢) Fakin, terry, C`Lay: Students and politics "Axampar-tive Study" Bombay, 1972.p.96.

(٣) اسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي عالمى جديد ،مرجع سابق ص٢٣٣ .

والاقتصادية والفكرية بالاضافة الى اسهامه فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعداد الفنيين اللازمين من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي كانت تسعى الى تحقيقه هذه السياسة، بالاضافة الى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بحيث يصبح كل مواطن ذا حق أن يصل الى أعلى السلم التعليمى، وهو ما نعكس من خلال مجانية التعليم بكل المراحل التعليمية المختلفة والعمل على تطوير المناهج بما يتفق مع التطورات المختلفة[1] أي أن فلسفة التعليم فى عهد الثورة كانت هى اعتبار التغير الاجتماعى وتحقيق التقدم ليتلاقى مع تحرير السياسة التعليمية من القيم الاقطاعية والاستعمارية، وتنشئة ابناء الأمة على قيم انسانية نابعة من تقاليد المجتمع المصري وتراثه الفكري، حيث تعهدت الثورة بتيسير التعليم لجميع ابناء المجتمع وحق التعليم لكل مواطن، ورسمت الدولة خطة التعليم على أساس استيعاب الزيادة فى عدد الملزمين واقامة المبانى المدرسية واعداد المعلمين المؤهلين لهذه المهمة وذلك من خلال شعبية التعليم وقوميته، حيث امكانية السعى لازاله التصادم الطبقى وتذويب الفوارق بين الطبقات، وتحقيق أهداف قومية ثابتة لاعلاقة لها بالمصالح الطبقية. ورسم سياسة جديدة للتعليم تعتمد على التخطيط ومد فترة الالزام ودعم التعليم الفنى والتوسع فيه مع تحقيق هيمنة التعليم على التعليم الأجنبى[2] وقد أدي ذلك الى ارتفاع عدد التلاميذ من الجنسين فى مراحل التعليم المختلفة من ٢ مليون فى أوائل الخمسينات الى حوالى ٦ مليون فى بداية السبعينات وزاد الاهتمام بالتعليم فى مرحلة التطبيق الاشتراكى منذ القرارات الاشتراكية حتى نهاية الستينات لما تضمنته القرارات الاشتراكية من كفالة لحق التعليم بكافة مراحله للجميع وتعهدها بتعيين كافة الخريجين من الجامعة، وأدي الأسلوب المتبع لتحقيق التحول الاشتراكى الى الالتفات حول التعليم بغض النظر عن نوعية هذا التعليم وبغض النظر أيضا

---

(١) اسماعيل القبانى، سياسة التعليم الجديدة، مرجع سابق ص٢٤٣.
(٢) عليه فرج، التعليم بين الجهود الأهلية والحكومية، مرجع سابق ص ٢٥١

عن التناقضات الداخلية بين المتحالفين مما يؤدي فى نهاية الأمر الى تدهور النتائج الفعلية ويكشف ذلك أن معدل الزيادة فى الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية هو ٦ر١٪ فى حين أن معدل التسرب هو ٣٪ لكل فرقة دراسية وأن أكثر من ٦٠٪ من المدارس الابتدائية يعمل اكثر من فترة فى اليوم الواحد بالاضافة الى أنها تعانى نقصا فى الوسائل التعليمية والتجهيزات بأن ٢٠٪ من القائمين بالتدريس من غير المؤهلين للقيام بعملهم وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٠ ·ويسير فى هذا الاطار مجتمع الدراسة ، فقد كشفت الدراسة عن أن التعليم بوضعه الحالى عاجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام ، وتزايد معدلات التسرب ونقص التجهيزات داخل المؤسسة التعليمية ، وأن القائمين على العملية التعليمية ليسوا مؤهلين تأهيلا تربويا يمكنهم من القيام بالعملية التعليمية على وجه أفضل ، بل أن غالبية هؤلاء من الحاصلين على مؤهلات فنية متوسطة تنعكس على العملية التعليمية بالاضافة الى تكدس الفصول باعداد كبيرة من التلاميذ ،ونظرا الى ذلك قسمت المدرسة الى مدرستين فى مبنى واحد تعمل على فترتين متعاقبتين ، وقد بلغت نسبة كثافة الفصل الواحد ما يربو على ٦٠ تلميذا ·

وتكشف التوجهات التى تلت الثورة ، أن التوجه كان نحو الطبقات العريضة من العمال والفلاحين ، وما ارتبط بذلك من مجانية التعليم وحق العامل وبعض صور المشاركة ، وقوانين العمل وقوانين التأمينات ، وتسعير السلع الأساسية ، فقد صاحب ذلك وجود قيم تعلى من شأن العمل المنتج وتعلى من قيمة التعليم بوصفهما اساليب جوهرية لاحداث الحراك الاجتماعى فى المجتمع ·

التعليم فى حقبة السبعينات واعادة انتاج التمايزات

يعد التعليم فى حقبة السبعينات بمثابة الظل الحقيقى للبنية الاجتماعية الجديدة ، بمعنى انه قد تأثر بكل من التركيب الطبقى والسلطة السياسية الجديدة لكى يحافظ على هذا التركيب ويعمق من فاعلية السلطة ·

وأصبح التغير الحقيقي الذي حدث في السياسة التعليمية هو مجرد ربط التعليم بأهداف التنمية، وبالذات التي ركزت على النمو والاستثمار في مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ميزت حقبة السبعينات. والتخلي عن الأهداف الأساسية للسياسة التعليمية في فترة حكم عبد الناصر، تلك السياسة التي قصد بها تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والفرص الاجتماعية، وتم التجاوز في حقبة السبعينات عن كثير من المنجزات الاشتراكية في اطار السياسة التعليمية الجديدة، حيث فرضت رسوم مدرسية على المرحلة الابتدائية والثانوية والاعدادية، هذا بالاضافة الى الاعلان شعار انشاء جامعة أهلية يدخلها كل من هو قادر وكذلك الاستثناءات في دخول المدارس والجامعات وهي تجاوزات تمثل خروجا على خط التعليم الاشتراكي [1].

والتعليم عن طريق مؤسساته المدرسية كجهاز لا يخلق التمايزات الاجتماعية لأنها لا تعمل مستقلة فهي ليست بمعزل عن المحددات الأخري وفي مقدمتها توزيع الحيازة والتقسيم الاجتماعي للعمل، ولهذا فالمدرسة عند التعميم تسهم في انتاج التمايزات الاجتماعية القائمة سلبا أو ايجابا، وتعيد انتاجها موسعة أو تخفف من حدة هذه التمايزات، ويرتبط هذا النظام بخصائص سلطة الدولة وانحيازاتها الطبقية والتزاماتها [2]، وقد ساهم التوجه في حقبة الستينات نحو التعليم في المرحلة الناصرية في تقريب الفوارق الطبقية بين طبقتي قمة المجتمع وقاعة، أما التوجه في حقبة السبعينات نحو التعليم فلم يتغير على مستوي الخطاب الايديولوجي المعلن للسلطة السياسية، حيث أن المتتبع لدور التعليم في هذه الفترة يلحظ بوضوح انحسار دوره في احداث النقلة الاجتماعية لشرائح القاع، ويرجع هذا الى أليات عامة للنظام الاجتماعي، وأساليب متعددة في الصراع الطبقي من قبل القوي التي كانت مبعدة عن

---

(١) علي ليله : مرجع سابق ص١٨.
(٢) عبد الباسط عبد المعطي : الدولة والقرية المصرية ... مرجع سابق ص١١٣.

سلطة الدولة فى الفترات السابقة ، فالدروس الخصوصية وقائمة الاستثناءات والتضخم الذي انعكس على تكلفة معيشة المتعلم ، والهجرة الى الدول النفطية حيث الثروة النقدية ، حجّم كل هذا من فاعلية التعليم فى تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، بل على العكس من ذلك أضحى الأكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم المادية هو الأكثر فرصا لمواصلة التعليم . [1].

فالكليات المدعومة أكثر من ميزانية الدولة كالطب والهندسة والصيدلة الى جانب الجامعة الامريكية التى يدخلها ابناء الشرائح الاجتماعية العليا ذات الدخول المرتفعة ، أصبحت متاحة امام أبناء هذه الشرائح فقط ، ومعنى هذا ، أن هذا النمط من التعليم يسهم فى اعادة التمايزات الاجتماعية بين أبناء الطبقات القادرة ماديا [2] .

وعكست السياسة التعليمية فى حقبة السبعينات من خلال مقرراتها الدراسية المتغيرة اتجاه تبرير سياسة الانفتاح الاقتصادي وابراز دور العسكريين والتركيز على الملكية الخاصة والقيم الفردية وذكر الدولار هو فى التحليل الأخير تلخيص للتبعية [3] .

يضاف الى ذلك أن التعليم الخاص والأجنبى يعد سببا فى عزل أبناء الاغنياء والقادرين فى مدارس خاصة ، وهو ما يعكس الانتماءات الطبقية المختلفة بين أبناء الجيل الواحد ، بالاضافة الى الالتحاق بجامعة بيروت وجامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وذلك تبديدا لمبدأ تكافوء الفرص التى أكدت عليها فترة التحول الاشتراكى فى حقبة الستينات هذا بالاضافة الى وجود جامعة خاصة بابناء الطبقات القادرة والعليا فى المجتمع وهى الجامعة الامريكية ،

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الدولة والقرية ، مرجع سابق ص١١٣ .
(٢) المرجع السابق : ص١١٤ .
(٣) عادل حسين : نقد سياسة الحكومة مرجع سابق ص ص٧٢ـ٧٧ .

ومما يذكر أن مستوي الخدمة التي تقدم فى هذه المدارس الخاصة والأجنبية
تختلف بالقطع عن تلك التى تقدم لابناء الشعب وقواه العاملة التى تتحمل عبء
التنمية بكافة مراحلها ، حيث تكشف الدراسة عن الاختلاف والتمايز بين المدارس
الخاصة والمدارس الحكومية التى تقدم لابناء الغالبية غير القادرة حيث تذهب
الحالة رقم (١٢) " يعنى أنا بعد ما رجعت من السعودية طبعا انا بنيت
فى البلد وعندي بيت فى مصر وكان ممكن أفضل فى البلد وأسافر بالعربية
انما ايه اللى خلانى اسكن فى مصر تعليم الأولاد طبعا لأنهم فى مدرسة
أجنبية من أيام ما كانوا فى السعودية ومش معقول ادخلهم مدرسة اميري داكانوا
الولاد ينسوا اللى اتعلموه طبعا لانه بيعلموهم انجليزي كويس شوف حتى الحساب
بيدرسوه باللغة الاجنبية ، يعنى طبعا احنا عيشنا مرحلة الاميري دي كانت
الخدمة أحسن من دلوقتي كثير قوي علشان كده المدارس الأجنبية أحسن كثير "
ويؤدي ذلك الى أن خريج هذه المدارس الأجنبية يحتلون وظائف عليا من
حيث الأجر والمكانة الاجتماعية ، وقد أصبح التعليم فى حقبة السبعينات يسهم
فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ولا سيما لابناء الطبقات العليا فى المجتمع
وتقلص دوره بالنسبة للطبقات غير القادرة على الانفاق على التعليم بصورته
الراهنة من أعباء مادية ودروس خصوصية ، ثم انه لم يعد بالنسبة للغالبية
غير القادرة فرصة للتدرج الاجتماعى والكسب المادي فى ظل السياسة الجديدة
وافرازات حقبة السبعينات ، نتاجا لقانون الانفتاح الاقتصادي ومؤسساته
الرأسمالية والاستثمارية التى تتسم باجورها المرتفعة مقارنة بعائد التعليم
الاقتصادي الذي أدي الى الانصراف عن التعليم والالتحاق بأحد الأعمال
الهامشية والمشروعات الاستثمارية حيث تذهب احدي الحالات وكما سيتضح بعد
ذلك " التعليم النهاردة بقى مش زي الأول ، الأول كانت الناس كلها نفسها
تعلم ولادهم ، انما النهاردة بقى التعليم ما يأكلشى عيش ، يعنى الموظف
النهاردة ان ما كانشى فيه حاجه جنب الوظيفة تساعد فى المصاريف يبقى تعبان
قوي ، دا أنا أخويا بيشتغل فى المترو ــ المترو الجديد اللى بيفتحوا تحت
الأرض ده بيأخذ ٣٥٠ جنيه فى الشهر ومش متعلم بقى أحسن من اللى متخرج

من الكلية ميت مرة " يضاف الى ذلك أن التزايد الواضح فى اعداد ونسب المهاجرين الى الدول النفطية من القرويين فى مجتمع الدراسة قد أسهم فى تغير قيمة التعليم ، ويكشف أيضا عن عجز النظام التعليمى بوضعه الحالى عن القيام بالعملية التعليمية فى القطاع الريفى ٠وما افضى اليه من تهميش لقيمة التعليم٠

ويرجع قصور النظام التعليمى فى القيام بالعملية التعليمية الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويمكن رد هذه الأسباب كما يذهب خالد لطفى فى دراسته عن " أبعاد مشكلة الأمية " ، معهد التخطيط القومى بالقاهرة " الى ما يمكن تسميته باختلال سياسات التنمية فى مصر "فهذه السياسات لا تتفق مع امكانياتها واحتياجاتها كبلد متخلف يملك قدرا هائلا من الموارد البشرية لا يتحقق الا لجزء ضئيل منها اشباع حاجاته الأساسية بالاضافة الى انحياز مثل هذه السياسات لتنمية القطاعات الحديثة فى المجتمع القومى والتى تقوم على الاستخدام الكثيف لرأس المال ولا توفر عملا منتجا الا لقلة من السكان يتطلب اعدادهم تعليما طويلا متخصصا ، وقد اهملت هذه الاستراتيجيات القطاعات التقليدية التى تضم الجزء الأكبر من القوي البشرية والتى تعتمد على الأساليب التقليدية التى لا تتطلب التعليم طويلا أو كثيرا فى استخدامها ، وقد افضى ذلك الى أثار متعددة انعكست على العملية التعليمية ، ومن هذه الأثار تخلف البيئة الثقافية فى الريف، حيث كان من نتاج هذه السياسة هو تنمية اجزاء متفرقة من المجتمع المصري اقتصاديا وثقافيا على حساب الجزء الأكبر الذي ظل فى حالة تخلف ثقافى وخاصة فى الريف، فقد ظلت الزراعة المصرية تعتمد على العمل اليدوي الذي لا يتطلب التعليم فى اطار علاقات تنتفى معها المشاركة السياسية والاجتماعية الجادة والفعالة لغالبية السكان ومن ثم فان التعليم لا يمثل هدفا فى حد ذاته ، يضاف الى ذلك أن هذه السياسة (سياسة التنمية والسياسات الاجتماعية) اتسمت باختلال واضح فى هيكل توزيع الدخل سواء اذا نظرنا الى توزيع الدخل بين الريف والمدنية أو بين الأجور وعوائد التملك، فقد قدرت نسبة الأسر التى تعيش

تحت خط الفقر فى عام ١٩٧٥/٧٤ على أساس توزيع بيانات توزيع الانفاق الاستهلاكى فى بحث ميزانية الأسرة فى ذلك العام بما يبلغ ٣ر٣٨٪ من اجمالى الأسر على مستوي الجمهورية وما يبلغ ٦ر٣٢٪ من أسر المناطق الحضرية وما يبلغ ٣ر٤٣٪ من اجمالى الأسر الريفية ، ويسير مجتمع الدراسة فى هذا الاتجاه حيث يلاحظ تزايد فقراء القرية بشكل واضح نظرا لتزايد السكان وثبات الرقعة الزراعية وسيطرة قلة على غالبية الأرض الزراعية وتزايد قاعدة صغار وفقراء الحائزين منهم يشكلون اكثر من ٧٧٪ من جملة الحائزين ، وقد افضى ذلك الى عجز جزء كبير من السكان عن اشباع حاجاتهم الأساسية والذي ينعكس على العملية التعليمية من عدة جوانب : انصراف جزء كبير من السكان عن العملية التعليمية واعاقة عدد كبير من الأسر عن تحمل النفقات الضرورية للدراسة من أدوات وملابس بالاضافة الى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، تلك التى تشكل ضرورة فى ظل النظام التعليمى الراهن ، حيث تذهب احدي الحالات " التعليم بقت مصاريفه كثيرة قوي دا زمان كان عيب قوي ان الواحد كان يأخذ درس ، دا كانوا بيوصفوا اللى بيأخذ درس بانه مش كويس وانه طالب فهمه تقيل " وتذهب حالة أخري " شوف النهاردة الدروس بتصرف اد ايه بقى اللى عنده ٥ـ٦ عيال الله يكون فى عونه أنا عندي ثلاثة ومش قادر اقوم بهم يعنى العيل بيكلفنى دروس فى الشهر بس اكثر من ١٥ـ٢٠ جنيه طيب الواحد هايعمل ايه وتدور على اللى ييجى من وري الوظيفة تلاقية ما يسواش الهلمه دي كلهه " وهو مايكشف عن أن مجانية التعليم يوضعه الراهن مجرد رمزا وأن انصراف جزء كبير عن العملية التعليمية هروبا من هذه النفقات وامتهان مهنا أخري افضت اليها حقبة السبعينات بما حملته من سياسات أدت الى وجود فرص عمل بأجور مرتفعه عن تلك التى يدرها عائد التعليم ، حيث تذهب احدي الحالات " الزمن ده بقى مش زمن الشهادات دا بقى زمن القرش"

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين المستوي الاقتصادي وبين الاقبال على التعليم ومواصلة الدراسة ، حيث يؤدي انخفاض المستوي الاقتصادي

الى الاحجام عن مواصلة التعليم بسبب تلك النفقات الباهظة وارتفاع تكلفة المعيشة ، مما يؤدي الى انصراف ابناء ذوي الدخل المنخفض عن العملية التعليمية والالتحاق بالعمل من أجل المساهمة في دخل الأسرة حيث تذهب الحالة رقم (٢٠) شوف العيل بيشتغل في اليوم بتلاتة جنيه ، يعني أنا تعبت وكبرت وأهم العيال بيساعدوني على العيشة يعني الدار تصرف منين والله عايز أوديهم المدرسة ونفسي أعلمهم يعني هم مظلومين معايا قوي انما حظهم كده ، المصاريف بقت تقيلة قوي " وتكشف حالة أخري عن ارتفاع نفقات التعليم " شوف الواد ابني لسه في سنه ثانية في المدرسة بتاع البلد بيأخذ درس بـ ٥ جنيه في الشهر طيب أنا الاحق على الثلاثة أخواته ازاي أهو كلهم هايدخلوا المدرسة وزي بعض كل يوم بيأخذ عشرة قروش (عشرة صاغ) وهو لسه في المدرسة بتاع البلد أمال لما يروح المدرسة الكبيرة ها يأخذ درس بكام " وهو ما يكشف ان اختلال هيكل توزيع الدخل والتفاوت في توزيع الملكية وخاصة في الحقبة الأخيرة أسهم في انصراف كثير من القرويين عن العملية التعليمية .

وقد اقترنت سياسات التنمية واهتمامها بالقطاعات الحديثة في الاقتصاد القومي واهمال القطاعات التقليدية التي تستوعب الجزء الأكبر من القوي العاملة والتي أفضت بدورها الى أن المستويات الدنيا من التعليم أصبحت لا هدف لها في حد ذاتها إلا الاعداد للمستويات العليا من التعليم والتي تمكن من يجتازها من الحصول على شهادة تمكنه من العمل بأجر لا يفي بمتطلبات الحياة الأساسية في ظل التغير الراهن من ارتفاع في تكلفة المعيشة تعكسه ارتفاع الأسعار وتضاعف نفقات المعيشة ، مما يؤدي الى مزيد من الانصراف عن العملية التعليمية وتقويض القيم تجاة التعليم وتغير قيمته في الحقبة الأخيرة ، وامتهان عمل يُدِرُ دخلا يفوق عائد التعليم خاصة في الحقبة الأخيرة سواء العمل في المشروعات الاستثمارية أو الهجرة الى الدول النفطية أو القيام ببعض الأعمال الهامشية مما أدي الى تغير قيمة التعليم وبروز قيم وافدة على المجتمع القروي لم يعدها من قبلُ ، حيث كانت قيمة التعليم هي القيمة العليا يتطلع اليها ابناء

الطبقات الدنيا والمتوسطة باعتبارها احدي وسائل التدرج الاجتماعي خاصة أبناء الطبقة الدنيا والذين عايشوا الفقر والحرمان ·

وتكشف الدراسة الراهنة عن ذلك الخلل الذي أصاب المجتمع نظرا لسياسته التنموية وتوجهاته الايديولوجية التى انعكست على السياسة التعليمية وانعكاساتها على قيمة التعليم وما افضت اليه من اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية للقادرين وتقليص دوره وقيمته بالنسبة للطبقات الدنيا ازاء متغيرات حقبة السبعينات مما أدي الى انصراف قطاع كبير من المجتمع عن العملية التعليمية نتاجا للخلل فى توزيع الملكية وتوزيع الدخل ، حيث يكشف توزيع الملكية فى مجتمع الدراسة عن تزايد صغار وفقراء الحائزين الى ما يربو على ٧٠٪ ممن يحوزون فدانين فأقل ، بالاضافة الى تزايد قطاع المعدمين الذين لا يحوزون شيئا سواء عن طريق الملك أو الايجار ، حيث يبلغ عدد الحائزين ٨١٣ من بين ما يقرب من (٩٫٥٠٠) من السكان وهو انعكاس للسياسة الاجتماعية لمجتمعنا القومى الذي يعمل لصالح البرجوازية والطبقات العليا فى المجتمع، حيث تتركز الملكية فى حوزة فئة قليلة تشكل ١٥٪ من مجتمع الدراسة مما افضى الى خلق مزيد من التمايزات الاجتماعية واعادة انتاجها فى حقبة السبعينات من خلال السياسة التعليمية وتوجهاتها ·

وتكشف الحالة رقم (٧) لما تشوف ولاد مين اللى اتعلموا تعليم كويس يعنى اللى بقى ضابط ولا دكتور ولا مهندس الوظايف اللى لها قيمة وبتجيب فلوس تلاقيهم ولاد الناس اللى ابهاتهم غناي يعنى اللى عندهم أرض" وتذهب الحالة رقم (١٣) يعنى ابنى كان جايب مجموع كبير فى الاعدادي يروح بيه الثانوي العام ، انما دخلته مدرسة الصنايع ، علشان لو راح الثانوي عاوز مصاريف كثيرة زي الدروس الخصوصية وبعدين لما يأخذ دبلوم صنايع يقدر يشتغل بيه انما لو راح الثانوي يبقى عاوز يروح الجامعة ومنين نصرف عليه دا انا عندي كوم لحم يخلص علشان يساعدنى · وتذهب الحالة رقم (١١) ابنى ···· جاب مجموع

في الثانوية العامة كان يدخله كلية الطب ، وبعدين قالوا دا الطب مدته طويلة لحد ما يخلص والكتاب بتاع الكلية دي غالي قوي ، وهو كان عاوز يدخلها انما راح كلية ثانية ، وتؤيد الحالة رقم (١٩) الواد ابني لما خد الاعدادية راح اتطوع بيها في الجيش ما هو عارف الحالة دا كان بيروح الشغل وهو في المدرسة ، وبعدين قام مطوع بيأخذ قرش كويس وبيساعدني وأهو يقدر يجوز نفسه انما لو قعد جنبي ها يجيب منين " . ويكشف ذلك ان سياسة التعليم من خلال توجهات حقبة السبعينات تعضد من قدرة الطبقات القادرة في المجتمع وتسهم في اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ، وتسهم في تهميش القطاعات غير القادرة على مواصلة تعليمها نظرا لكثرة نفقاته المادية والاكتفاء بمراحل التعليم المتوسطة .

ان المتتبع لدور التعليم وسياسته في حقبة السبعينات يري أن التعليم قد اخفق في تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية كما كان ذلك خلال توجهات حقبة الستينات من خلال التوجهات الاشتراكية بل على العكس من ذلك أضحى الأكثر قدره على الوفاء بمتطلبات التعليم ونفقاته هم الأكثر فرصة لمواصلة التعليم ، ولا ينفي ذلك أن هناك أفرادا من أبناء الطبقات الدنيا استطاعوا السير في المراحل التعليمية حتى المرحلة الجامعية بفضل جديتهم وكفاحهم ، بيد أنها مؤهلات نظرية لا تدر دخلا مرتفعا . الامر الذي لم يؤدي الى تحسين كبير في دخولهم بما يرفع من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الذي ينشدوه ، وذلك مقارنة بالعمالة الحرة في مجال المشروعات الاستثمارية الهامشية التي تدر دخلا يفوق عائد التعليم والتي جذبت كثيرا من القوي العاملة القروية للعمل بها مما أسهم في مزيد من نقص العمالة وارتفاع الأجور خارج نطاق العمل المرتبط بالتعليم ، وتكشف الدراسة عن أن كثيراً من أفراد الطبقات الدنيا وطبقتي فقراء وصغار الفلاحين والتي لم تتح لهم فرصة التعليم قد انصرف ابناؤهم هم الآخرون عن التعليم في مستوياته الأولى ، وهو ما يكشف عن أن المستويات الدنيا من التعليم لأهداف لها في حد ذاتها الا الاعداد

لاستكمال المستويات العليا من التعليم ، وتوجهها نحو العمل بالقطاعات التقليدية التى لا تتطلب التعليم فى انجاز عملها ·حيث تذهب الحالة رقم (١٢) " أنا عندي ثلاث بنات وولدين البنات ماراحوش التعليم واحدة منهم اتجوزت والواد راح المدرسة وطلع من سنة خامسة ، قلت يشتغل فى الغيط بدالى احسن من نفر الأجرة اللى بقى بـ ٥ـ٦ جنيه ويساعد فى يوم بالاجرة من بره " وهو ما يكشف أن التعليم بصورته الحالية ووفق سياسة التنمية التى لا تهدف الا لتنمية القطاعات الحديثة فى المجتمع ، لا تشكل عوامل جذب للعملية التعليمية ، بل تؤدي الى الانصراف عن العملية التعليمية ، واتجاه الأسر القروية الفقيرة الى الاعتماد على أبنائهم فى المساهمة فى دخل الأسرة ، وميل هذه الأسر الى عدم تعليم الاناث ، مما يؤدي الى مزيد من الأمية بين الاناث عنها بين الذكور ، يضاف الى ذلك أن التعليم فى مراحله الأولى ـ الابتدائى ـ الاعدادي الثانوي لا يؤهل الدارس بأي عمل تخصصى يدر دخلا اقتصاديا يؤدي الى تحسين مركزه الاجتماعى ، وأدي ذلك الى أن الغالبية العظمى لم تتمكن من مواصلة السير فى السلم التعليمى حتى نهايته ·

وكان من نتاج تغيرات حقبة السبعينات وافرازاتها هو تزايد الهجرة الى الدول النفطية ، وما افضت اليه من سيولة نقدية وتعدد المشروعات التجارية ذات الطابع الاستثماري ، وانصراف أعداد كبيرة للعمل بها نظرا لما تدره من دخل سريع ذا عائد مادي اقتصادي ، وهو ما يكشف عن أن السياسة الاجتماعية للمجتمع المصري فى الحقبة الأخيرة تعضد قيم البرجوازية التى تعوق عملية التنمية الاجتماعية الحقيقية ، تلك التى تحث على الكسب والثراء وعلى الاستهلاك وليس الادخار ودحض قيم العمل والانتاج ·

ومن ثم فقد أدي ذلك الى انصراف قطاعات كبيرة من السكان الى هذه المشروعات الاستثمارية ·حيث تذهب بعض الحالات ، " شوف انا باشتغل فى شركة فى مصر بتاع سباكة بأخذ فى الجمعة ٥٠ ـ ٥٥ جنيه وعندي أجازة يومين فى الجمعة ، وبعدين خذت ابنى معايا كان فى المدرسة بتاع البلد بيأخذ

في الجمعة ١٥ جنيه وبيعمل ايه يعني بيناؤلهم حاجة وبيشتري لهم حاجة ، طلع من المدرسة وفضل في الشغل معايا ٠بقى لو خلص كلية حته ها يأخذ اللـــــى بيأخذه دلوقتى " هذا بالاضافة الى الاعداد المتزايدة التى توجهت نحـــــو هذه المشروعات مرتفعة الأجر وسهلة العمل تحقق اشباعا ماديا لهؤلاء الذيـــن عانوا من سوء الدخل فترات طويلة ٠

فقد أدت سياسات حقبة السبعينات تلك التى تبلورت في قوانين الانفتاح الاقتصادي الى تغير الفطرة حول التعليم ، حيث كان ينظر اليه على انـــــه نوع من أنواع الاستثمار البشري ، باعتباره اسلوبا جوهريا لاحداث الحـــــراك الاجتماعي في المجتمع ، الا أن تلك النظرة قد تبددت أمام تغيرات حقبـــــة السبعينات ، حيث أصبحت الهجرة الى البلاد النفطية من أهم وسائل الحـــراك الاجتماعي في المجتمع القروي بالنسبة لفقراء وصغار الحائزين والعمال الزراعيين ، أفضت الى ظواهر أخري مصاحبة كاعلاء قيم الكسب والاستهلاك وتغيروتهميـــش قيمة العمل المنتج والتعليم ٠ ومن الظواهر التى أفرزتها حقبة السبعينـــــات نتاج لزيادة السيولة النقدية من عوائد الهجرة والمشروعات الاستثماريـــــة الاستهلاكية ، ظاهرة الدروس الخصوصية التى تعد عبئا اضافيا تضاف الى نفقات التعليم ، بحيث أصبحت العملية التعليمية تشكل عبئا ماليا يفوق قدرة الأســـر الفقيرة والمعدمة ، تلك الأسر التى لم تتمكن من زيادة دخولها ٠وساهم فـــى ذلك هجرة العمالة الزراعية الى سوق العمل العربية حيث أدت الى انتشـــار ظاهرة الدروس الخصوصية بينهم بعد أن كانت قاصرة على ابناء القادرين بالاضافة الى أبناء المتعلمين ، الا ان تغيرات الحقبة الأخيرة أدت الى أن أصبحـــت ظاهرة الدروس الخصوصية تتخذ مظهرا ترفيا نتاج لتوافر السيولة النقدية التـــى أدت الى عجز النظام التعليمي وتقلص فاعليته بالنسبة للشرائح الفقيرة من ناحيـــة وتبديد المدخرات من ناحية أخري ، حيث تذهب احدي الحالات المهاجـــرة رقم (٩) " أنا عندي سبع بنات كلهم في التعليم بيأخذوا دروس خصوصية ،واللـــه بيأخذوا دروس من ابتدائى لحد ثانوي ٠بقى عندي اثنين في الجامعة دلوقتـــى

.شوف أنا بقى لى أكثر من سبع سنين بره، والله الواحدة منهم بتصرف دروس في الشهر أكثر من ١٠٠ جنيه يعنى كل الفلوس اللى أنا عمال شغال بيها هناك، يدوب بنيت بيت كويس وكل الباقى رايح على مصاريف الأولاد دروس خصوصية وملابس ومواصلات، يعني التعليم بقى يكلف كثير وكله كوم والدروس الخصوصية دي كوم لوحد ها غالية قوي. يعنى مصاريف العيال والدروس الخصوصية ولبسهم خلصوا معظم الفلوس اللى عندي. كل الفلوس رايحة على مصاريف العيال، ما هو العيال خدت على انها تأخذ درس ويقولوا كل زاميلنا بيأخذوا عند الأستاذ بتاع الانجليزي ....و.... ".

يضاف الى ذلك رغبة الأباء في احتلال ابنائهم لدرجات علمية تدر عليهم دخلا اذا ما هاجروا الى البلاد العربية. كالمهندسين والأطباء واحتلالهم مراكز ووظائف متميزة تدر عليهم دخلا عاليا، مما أدي بالغالبية الي المشاركة في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بما يتوفر لهم من السيولة النقدية التي أدت الى الاضرار بالعملية التعليمية، وهو ما يسهم في اعادة التمايزات الاجتماعية بين أبناء القادرين والمهاجرين والاضرار بابناء الطبقات الفقيرة وأبناء صغار المزارعين وفقرائهم. أولئك الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بسوق العمل العربية، الأمر الذي يؤثر في تعليم ابناء هذه الطبقات الاجتماعية، ويؤيد ذلك حالات الدراسة، حيث تذهب الحالة رقم (١١) "عندي "٥" عيال "٣" صبيان راحو المدارس، مصاريف المدارس كثيرة قوي، الواحد منهم بيصرف (٢٠) جنيه في الشهر درس خصوصي بس يعنى غير اللبس وأجرة الركوب رايح جاي، طيب يعنى الفلاح اللى زي لا راح لا هنا ولا هنا يجيب كل شهر ٧٠-٨٠ جنيه منين، كل اللى حيلتي فدانين بالايجار يعنى هايجيبوا ايه دا لو مش شوية الخضار اللى الواحد بيزرعهم كان النفر منا شحت، واحد منهم خذ الاعدادية واطوع بيها في كتاب العسكري".

وهو ما يكشف أن هذه السياسة التعليمية وما أدت اليه من تغيرات في فلسفتها وكثرة الانفاق عليها حيث أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة

أساسية ملازمة للسياسة التعليمية الجديدة ، حيث كشفت الدراسة من أن هناك ضغوط من قبل القائمين على التدريس في مراحله الأولى تفرض هذه الدروس على التلاميذ في هذه المراحل وتؤيد الحالة رقم (١٤) المدرسين في المدرسة هم اللى بيقولوا للعيال لازم تأخذوا دروس ليه قالوا علشان هم اللى بيحطوا الدرجات" .

وتكشف أيضا عن أن السياسة التعليمية تعكس السياسة الاجتماعية لحقبة السبعينات، حيث تعضد من أبناء الطبقات القادرة ،وتحجّم من قدره أبناء الطبقات الفقيرة وفقراء المزارعين وصغارهم، بما يسهم في اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ويؤدي الى انصراف عدد كبير من هؤلاء الابناء عن العملية التعليمية مما يسهم في تزايد اعداد ونسب الاميين القرويين بل وانتاج مزيد من الأمية فيما بينهم، يؤيد ذلك الحالة رقم (١٣) الواد ابنى فى الاعدادي بيأخذ منى كل يوم ٥٠ قرش مواصلات ومصاريف، ولما شاف زاميله بيركبوا "عجل" " دراجات" قال عايز اجيب عجلة زي ابن فلان وفلان مش رايح المدرسة الا لما تجيب العجلة" العجلة ثمنها ١٥٠ جنية ما قدرش اشتريها قوري عندنا بتاع بنك القرية اللى فى الجمعية جاب عجل بالتقسيط على الحيازه طيب أنا ما عنديش حيازة ، قال خلى واحد قريبك يأخذها على حيازته وابقى ادفع الأقساط" ، طيب وفلوس الدروس الخصوصية بالتقسيط كمان " طيب اللى جابو عجل دول وبيأخذوا دروسها اليهم قادرين " ولا مصاريف المدرسة " .

وهو ما يكشف عن تغير ملامح السياسة الاجتماعية وأثرها على السياسة التعليمية وتغير التوجهات الايديولوجية ، حيث كان التعليم في حقبة الستينات يسهم في تذويب الفوارق بين الطبقات واتاحة التعليم لكل ابناء الطبقات ، تلك السياسة التى كانت تهدف الى مساهمة ابناء الطبقات الدنيا ومشاركتهم من خلال اتاحة فرص التعليم لهم. بيد أن توجهات حقبة السبعينات سارت عكس ذلك، من اعادة لانتاج التمايزات الاجتماعية داخل القرية وأدت الى التحجيم من فاعلية التعليم في تذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، بل على

العكس من ذلك أضحى الأكثر قدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية المختلفة لمواصلة التعليم هم الأكثر فرصا ان لم يكن من حيث الكم فمن حيث الكيف. لقد كانت توجهات حقبة الستينات – الحقبة الناصرية تؤكد على قيم العمل المنتج وتعلى من قيم وشأن التعليم بوصفهما أساليب جوهرية لاحداث الحراك الاجتماعي بيد انه فى حقبة السبعينات لم يعد التأكيد على قيم العمل المنتج أو على التعليم بوصفهما الأساليب الجوهرية لاحداث الحراك الإجتماعى فى القرية المصرية وذلك انعكاسا لتغير النمط التنموي وتقويض الانتاج وتعميق التمايزات الاجتماعية والطبقية ومن ثم تعميق فاعلية السلطة السياسية. مما أدي الى تشكيل جيل يتكيف مع الأوضاع الجديدة التى تبلورت فى حقبة السبعينات. ومن ثم أدي ذلك الى عدم الارتباط بالتعليم، بل الارتباط والتوجه الى الاسلوب الاستغلالى من أجل الكسب والثراء المادي مما أضعف من قيمة التعليم الذي يرتبط بهيكل الاجور والرواتب الحكومية قليلة العائد المادي ومن ثم ضعف الاقبال عليه وأفضى ذلك الى تغير قيمتهن محاولة التوصل اليه باعتباره وسيلة للتدرج الاجتماعى أو باعتباره من أهم وسائل الحراك الاجتماعى، حيث دحضت النظرة الى قيمة التعليم فى حقبة السبعينات (حقبة التغيرات) أمام السلوكيات الاستغلالية الجديدة من أجل الثراء المادي الذي يشكل قمة التطلع فى الحقبة الأخيرة، وهو ما أدي الى فقدان التعليم أحد ميزاته للتعلق والتمسك به من أجل الوصول الى مركز اجتماعى أو طبقى متميز، وبرزت قيم تجاوزت قيمة التعليم قيم تعكس الثراء وهى أحد قيم الاستغلال الرأسمالى التى حفلت بها الحقبة الأخيرة، حيث كشفت الدراسة عن أن محددات المكانة الاجتماعية المتميزة فى قرية الدراسة لم تعد كما كانت من قبل للتعليم، حيث كانت قيمة التعليم فيما قبل فترة التغير (فيما قبل حقبة السبعينات) تتجاوز كل ما عداها من قيم يحاول القروي التعلق باهدابه، بل اصبحت (المكانة الاجتماعية المتميزة) تتمركز حول القيم المادية المتمثلة فى الثراء، تلك القيم التى تبلورت فى حقبة السبعينات التى أدت إلى تهميش قيم العمل المنتج وأدت الى تقويض الجوانب الانتاجية فى القرية المصرية وسلبت القيم الايجابية الفعالة فى المجتمع والتى

تساهم في بنائه وتقدمه كقيمة التعليم، وساهم في ذلك انخفاض عائد التعليم الاقتصادي، حيث أصبح التعليم وخاصة التعليم العالي في النصف الثاني من حقبة السبعينات أقل تأثيرا من حيث الدخل الفردي مقارنة بالمجموعة التي تربح كثيرا مثل الغنيين والعمال والحرفيين والأعمال في الشركات الاستثمارية والمهاجرين الى سوق العمل العربية حيث تبلورت محددات المكانة الاجتماعية المتميزة لهذه الأعمال التي تربح كثيرا والتي تعكس قيم الثراء.

وتكشف حالات الدراسة عن تغير محددات المكانة الاجتماعية المتميزة للتعليم، تلك القيم الأصلية التي كانت راسخة في معتقدات القرويين نتاجا لحرمانهم الطويل وجعله مقصورا في الماضي أو حكرا على طبقة الاغنياء، ورغبتهم الصادقة لتعليم ابنائهم من أجل الوصول بهم الى مركز اجتماعي متميز، حتى تغيرت قيمة التعليم من كونه من محددات المكانة الاجتماعية المتميزة لتحل محلها قيم الثراء والاستهلاك واقتناء الأجهزة والسلع الاستهلاكية تلك التي تعكس التوجهات الرأسمالية وقيمها وتكشف الحالة رقم (١٠ ذلك: "زمان مفيش حد كان بيتعلم الا ولاد البوهات، ولما جات الثورة، بقى كل واحد عايز يعلم ولاده ويفتخر انه عنده واحد بيتعلم، شوف الناس كانت بتبيع ارض علشان تعلم ولادها، أنا كان لي جد اسمع عليه قالوا له تأخذ أرض ولا تأخذ (أفندي) علشان يقولو له يا ... أفندي قالهم لأ أخذ افندي ما هي كانت حاجة كبيرة قوي، انما ياريته كان خد أرض أحسن".

وهوما يكشف أن التعليم في الماضي كان يراود جميع ابناء القرية لكونه من محددات المكانة الاجتماعية المتميزة داخل القرية التي واجهت حرمانا طويلا وعدم اتاحة فرص التعليم أمام الطبقات الدنيا والفقيرة مع انها الجماهير التي تحملت عبء العملية الانتاجية طويلا حتى وجدت لها متنفسا في التوجهات التي حفلت بها حقبة الستينات من مجانية التعليم للطبقات العريضة من العمال والفلاحين، بيد أن قيمة التعليم قد تغيرت في حقبة السبعينات نظرا لتغير التوجهات التي حفلت بها وتذهب الحالة رقم (٣) التي

تكشف تغير قيمة التعليم من خلال عوائده المادية حيث تقول (تقدر تقوللى اللى واخذ شهادة عالية من الجامعة عمل ايه ، ايه اللى اتغير فيه ولا ايه اللى نتجه ، أهم يدوب القرشين اللى بيأخذهم على قد مصاريفهم ، اما الدروس اللى بيأخذوها التلامذه عنده ليه علشان يساعد نفسه على العيشه ودخله مش مكيفه ، وتؤيد الحالة رقم (٢٢) ذلك الاتجاه ، " أنا عندي واحد خلص كلية واشتغل تقدر تقوللى بيأخذ كام يعني ماهية كلام فاضي وفضل كتير لحد ما خلص يعني النفر اللى بيشتغل عندنا باليومية بيأخذ اجرة قده مرتين واكثر في الشهر ، دا غير المصاريف اللى صرفها " وتؤيد الحالة رقم (١٢) "شوف اللى بيشتغل في أي شغلانه أحسن من اللى اتعلموا ، أهو يصرف على نفسه ، دا غير انهم عملوا حاجة ونتجوا بقى شوف ...أهو بيشتغل مقاول انفار مسلح شوف بنى بيت دورين ، طيب جنبه ...أهو اتعلم تقدر تقوللى عمل ايه " .

وتؤيد الحالة رقم (١٥) شوف أنا اخويا متعلم ومتوظف ، أنا بأخذ اكثر منه اليوم بـ ٥—٦ جنيه وربنا يكرمنا وتزيد عن كده ، خللى اللى عندهم أرض ينهدوا شوية أهم بيكسبوا الدنيا ، بس المصاريف كثيرة بنشتري كيلة الذرة بـ ٤جنية يعني الواحد احسن من اللى اتعلموا يعني الواحد لومشى حافي ماحدش هـا يلوم عليه ، انما اللى متوظف لازم هدومة تبقى نضيفة وكويسه ومصاريف رايح جاي ، يبقى الواحد منا أحسن من اللى اتعلموا ولا لأ".

ويكشف ذلك أن الأساس في التعليم وهو التعليم الرسمي القائم على الشهادات وارتباطه بهيكل الروائب والأجور لم يعد بنفس القيمة التى كان عليها من قبل ، هذا الى جانب أن التعليم الفني أصبح مرتفعا بصورة ملحوظة نتاج لارتفاع عائده ، ونظرا لتوفر فرص للعمل في سوق العمل العمل المصري والعربي وبذلك أصبح التعليم وخاصة التعليم العالى أقل تأثيرا على مستوي دخل الفرد مقارنة بالأعمال الأخري .

وتذهب الحالة رقم (١٤) الى تأكيد ذلك الاتجاه (يعنى الجماعة اللى سافروا بره أحسن من اللى طول عمرهم بيتعلموا ، فى ظرف ٤-٥ سنين كل واحد فيهم بنى بيت بالمسلح وفرشوه كويس وكل حاجة عندهم ثلاجة وتلفزيون ملون ، شوف ..... اللى ركب عربية ملاكى اتعلم دا بقى " وتؤيد الحالة رقم (١٧) يعنى اللى اتعلموا وسافروا بره هم اللى فازوا بيها ، حالتهم بقت أحسن بنو بيت دا واحد منهم عامل عمارة أربع تدوار ، شوف الجماعة ولاد ..... أهم أربعة اخوات أبوهم كان عنده ١٠ قراريط باعهم أيام ما كانوا بيتعلموا شوف أهم سافروا وعملوا بيوت جنب بعض بالمسلح وكل واحد منهم عنده عربية ملاكى يعنى أحسن ميت مرة من اللى عندهم ١٠-١٥ فدان شوف الناس بتعملهم حساب ازاي " وتؤيد الحالة رقم (٢٠) ذلك الاتجاه التى يكشف عن تغير قيمة التعليم حيث تذهب " شوف التعليم الأول كان حاجة ثانية خالص ، كان الأول هو الفرخة بكشك ، كانت الناس تحترمهم وتشاورهم فى كل حاجة غير دلوقتى كانوا الأول هما اللى هنا واللى هناك " .

ويكشف ذلك أن المحددات الاجتماعية للفرد لم تعد هى التعليم بل أصبحت محددات المكانة الاجتماعية للفرد بما يمتلك من ثروة وأجهزة حديثة ، وأن هذا التغير هو نتاج لتحول عام ساد القرية المصرية نتاجا لتحول الدولة فى حقبة السبعينات من نمط انتاجى الى نمط رأسمالى تابع يعلى من قيمة الثراء السريع على قيمة العمل المنتج والتعليم وتشير الحالة رقم (٢١) شوف الجماعة اللى سافروا بره ورجعوا بنوا بيوت وفتحو محلات وبوتيكات ، يعنى شوف ..... بعد ما رجع من بره بنى بيت وركب عربية وفاتح محلين واحد بيبيع فيه تلفزيونات وملابس بتاع بره وحلويات وجيلاتى ..... وعمل المحل الثانى بتاع كشري ، وغيره كلهم بعد ما رجعوا من السفر فتحوا محلات ، أهى الناس دي كانت الناس بتبص لهم يعنى كده من غير "توقير" شوف ياعم دلوقتى لما حالتهم اتدورت وبقى فيه فلوس وحالته بقت رايجة شوف الناس بقت تحترمهم ازاي ، يعنى شوف الشيخ بتاعنا رايح جاي معاه ما هى حالته اتيسرت ، طيب أهو يا ادوب

بيعرف يفك الخط يعني كان فلاح ابن فلاح تقدر تقوللي هو بقى ولا المتعلم علام عالي " .وقد قلل ذلك من قيمة التعظيم حيث طفى على السطح هؤلاء المهاجرين والعاملون فى المشروعات الاستثمارية على الرغم من عدم مواصلتهم التعليم، وأصبح ينظر اليهم نظرة اجتماعية تفوق نظيراتها للمتعلم والتعليم. مما أدى الى تغير النظرة بالنسبة للشباب نحو التعليم، وهو نتاج للتغير فى السياسة الاجتماعية وما تدعو اليه من قيم وتبنى سلوك وأنماط تعضد من قيم الثراء غيرت من قيم التعليم والعمل المنتج ، وهو تغير مصاحب لتغيرات حقبة السبعينات، حيث اصبح التعليم أقل تأثيرا من حيث الدخل الفردي مقارنة بالشرائح المستفيدة من نوعيات الدخل التجاري الهامشى ، حيث تذهب احدى الحالات (أنا طول عمري مدرس ، وبقيت مدرس أول يعنى حاجة كبيرة قوي فى الوظيفة يعنى ايه اللى بأخده ، يعنى شوف.... أهو راكب عربية دا غير اللى عنده يعنى المرتب بأخده أهو يجيب بنزين لعربيته ،انما اهو التعليم مقلب حلو، كان التعليم زمان " أهو لا تعلموا ولا حاجة انما فكروا كويس بقوا أحسن " فقد كان التعليم فى حقبتى الخمسينات والستينات يمثل أفضل الطرق لتحقيق الحراك الاجتماعى الصاعد ومن ثم كان بيع قطعة أرض من أجل الانفاق على التعليم ومواصلته هو المبرر الوحيد من أجل قيمة التعليم العليا ، بيد أن الحقبة الأخيرة غيرت هذه القيم الايجابية والفعالة حيث أصبحت التوجهات تجاه كل ما يؤدي الى الثراء المادي سواء الهجرة الى الدول العربية أو العمل بالمشروعات التجارية الهامشية حيث شمل تأثير هذه القيم بشكل متزايد صغار الفلاحين وفقرائهم نحو مزيد من هذه التوجهات حتى أن كثيرا منهم اضطر لانفاق ما لديه حتى تتحق رغبته فى الهجرة ، وقد تعرض كثير منهم لمحاولات نصب واحتيال وسمسره من قبل الوسطاء ، حيث تذهب الحالة رقم (١٣) أنا بعت الجاموسة كانت شرك واحد عشان أجره السفر خدت منها ٥٠٠ جنية اجرة الباخرة ومصاريفى لناية ملاقى شغل هناك وسيبت ٣٠٠ جنية لمصاريف العيال ، وقعدت هناك شهر ونص ماعرفتش اشتغل ورجعت" وتكشف الحالة رقم (١٧) أنا أخذت اجازة بدون مرتب من الشغل ، يعنى أنا باخد

كام واشتغلنا سنتين ونصف بره ورجعنا وكل واحد منا زي ما أنت شايف كده ، فاتح محل وشوف بقى أحسن من أي حاجة ثانية ، شوف كل حاجة في الدكان ويتكسب أكثر من أي حاجة ثانية يفروح الشغل ثلاثة أربع ساعات ونرجع المحلات ثاني " وتكشف الحالة رقم (١٦) أنا بعت الذهب بتاع الجماعة بتوعي والراجل جاب الباسبور والتذكرة ويوم السفر قالوا مش موجود . ولفينا وراه كثير قوي . ورحنا الشقة في مصر اللي كنا بنقابلوا فيها قالو ده عزل ومشى " ومن ثم تكشف الدراسة عن أن الاقبال على التعليم وتحصيل المعرفة قد قل عن ذي قبل نتاج لتوجهات حقبة السبعينات التى أدت الى تزايد الاتجاهات نحو القيم التى تهيء الثراء السريع دون بذل جهد امام ارتفاع الأسعار وتزايد تكاليف اعباء المعيشة الذي صاحبه تحقيق في حياة الفرد مما جعله لا يرتبط كثيرا بالتعليم بل بالأسلوب والممارسات التى تهيء له ما يصبوا اليه من ثراء ، والاعتماد على نوعيات العمل المصاحبة للانفتاح الاقتصادي ، وهو انعكاس للايديولوجية التى سادت هذه الحقبة نحو تدعيم وتبرير الهجرة خارج البلاد ، يضاف الى ذلك تغير نظرة الأفراد لقيمة التعليم الرسمي القائم على أساس الشهادات وارتباطه بهيكل الرواتب والأجور ، حيث لم يعد يمثل القيمة التى كان عليها من قبل ولم يعد التعليم يحتل المكانة الاجتماعية التى يحاول الغالبية التطلع اليها حيث ينظر الأفراد الى الاجور والرواتب من عائد التعليم نظرة احتقار وسخرية مقارنة بالدخول الأخري من العمل التجاري أو الهجرة حيث تذهب احدي الحالات المهاجرة " والله أنا خذت دبلوم تجارة وخيبت وقلت لما اذاكر ثاني وأخذ بكالوريوس وبعد ما خلصت سافرت بره ، أنا بقى لو مش خايب وفكرت صح كنت سافرت أحسن ١٠ مرة من البكالريوس يعني عملت بيه ايه أديني باشتغل بأخذ ٤٥ جنيه " ومن ثم زادت التوجهات نحو كل ما يؤدي الى الثروة تلك التى أصبحت من محددات المكانة الاجتماعية في المجتمع القروي عن ما عداها من قيم ، ومن ثم الاستفادة من خدمات المجتمع وقدرتهم على مواجهة اعباء الحياة التى تزايدت تكاليفها بشكل ملحوظ ، ولا يستطيع مواجهتها من لا يملك مقوماتها . وهى سمة سادت المجتمع في الحقبة

الأخيرة حيث لوحظ ان الذين يمتلكون ثروة نقدية سواء من الهجرة أو من بعض الأعمال الهامشية الأخري ، هم اكثر الفئات قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة فى المجتمع فى مجالات عديدة من صحة وإسكان وتعليم وما إلى ذلك ، ومن ثم فان توافر الظروف الملائمة لحياة الفرد وكذلك الثراء لا يرتبط بالتعليم بل أصبح يرتبط بقيم وسلوكيات استغلالية فى مجالات التجارة أو المشروعات الخاصة أو الهجرة الى الدول النفطية ، وهى قيم تبلورت خلال حقبة السبعينات تلك التى سعت ايديولوجيتها الى الهجرة من خلال سياسة تصدير العمالة الى الدول النفطية ودفع النظام التعليمى لتيارات الهجرة ومن ثم خلق توجهات الأفراد نحو الهجرة ، ومن ثم تغيرت توجهات الأفراد نحو التعليم ، حيث كان الحصول على شهادة من بين القيم التى تسعى اليها الأسرة حيث تذهب احدي الحالات" التعليم الأول كان له شنه ورنه ، كان له وزن كبير قوي ، شوف لما يقولوا ابن فلان خذ الشهادة كانت تبقى حاجة كبيرة قوي ، ياسلام دا فلان عنده ولاده متعلمين والله دا عرف يربيهم كويس" انما شوف دلوقتى المتعلمين غلابه هم بيأخذوا ايه ما جدش عليهم حاجة يعنى هم اللى بيدوا دروس ليه عشان الماهية مش مكفياهم" كذلك كشفت الدراسة عن تغير نظرة الأفراد نحو التعليم حيث كان يعد احد المتغيرات التى تضعها الأسرة عند اختيار زوج المستقبل لاحدي بناتها ، وأصبح ما يملكه الفرد من ثروة نقدية من المتغيرات الأساسية عند الزواج ، حيث تذهب بعض الحالات (وهو التعليم النهاردة يأكل عيش ولا يفتح بيت يعنى شوف.... و .... أهم عدايل واحد واخذ شهادة عالية ومتعلم والثانى معاه شهادة لا اله الا الله شوف عيشة مين أحسن فيهم بيتاجر ولعبت معاه وراكب عربية وبنى بيت والمتعلم مفيش حاجة بتزيد عليه أبدا شوف مين احسن ومين اللى مكفى بيته أحسن " وقد كشفت الدراسة ذلك من خلال تغير قيم الزواج التى تبلورت فى الحقبة الأخيرة حيث أبرزت الدراسة سيطرة القيم المادية على ما عداها من قيم أخري حيث يفضل من هو قادر على الانفاق على بيت الزوجية من تأسيس مسكن وانفاق ولا يتاح ذلك سوي لمن امتلك الثروة النقدية تمكنه من ذلك ، ومن ثم كان لذلك تأثير على شكل العائلة

الممتدة "كما سبق أن أوضحنا ذلك" واختفت بعض الحكم والأمثال الشعبية التي تحض على القناعة والبساطة في اختيار الزواج ، حيث سيطرت القيم المادية المتمثلة في الثروة والغنى عن القيم الأخري ، تلك التي تشير الى تغير قيمة التعليم ازاء المتغيرات التي صاحبت الحقبة الأخيرة وما أدت اليه من ارتفاع تكاليف المعيشة ونفقات الزواج ، ويكشف ذلك تزايد الاتجاهات نحو التعليم الفني نظرا لقلة نفقاته مقارنة بالتعليم العالي ونظرا لزيادة العائد منه حيث العمل في المشروعات الاستثمارية وتزايد العمل الحرفي في المجتمع كأعمال التشييد والبناء تلك التي تدر عائدا ماديا يفوق عائد الأجور والراتب الحكومي للجامعي ، وتشير أحد الحالات التي تعمل في هذا القطاع وكذلك ملاحظات الباحث الى العائد المادي المتزايد حيث تذهب الحالة " شوف أنا بآخذ ٢٠ جنيه وبعدين بقيت أشتغل بالمتر المتر بـ ٤ جنيه من عب المقاول هو طبعا بيأخذ فيه أكثر من كده باعمل في اليوم ١٠ ـ ١٥ متر يعني اليوم بيقف بـ ٥٠ ـ ٦٠ جنيه " وتكشف احدي الحالات الأخري عن زيادة التوجهات نحو التعليم المتوسط والفني هروبا من مواصلة التعليم لكثرة نفقاته ، ولكثرة العائد المادي للتعليم الفني الذي يؤهله للعمل المهني أو الحرفي " ... لما خد دبلوم الصناعة اشتغل في ورشة في مصنع بيأخذ أجر حلو ، يعني لو كان مشي في التعليم كان هايبقى أحسن من كده ايه " بل وأن هناك حالات كثيرة عزفت عن التعليم وأثرت أن يلتحق ابناؤها ببعض الأعمال الحرفية من أجل كسب مادي يفوق عائد التعليم ، حيث تتح له فرصة الهجرة الى الدول العربية ، ويتسق ذلك مع دراسات أخري ، أجريت حول بعض العمال المهاجرين من الريف الى الدول النفطية عن المفاضلة بين تعليم الابن أو الحاقة بحرفة منذ الصغر ، حيث ذهب عبد الباسط عبد المعطي في دراسته عن الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية بأن نسبة ٣٩٫٨٪ اجابت بانها تفضل تعليم الابن حرفة في مقابل ٦٠٫٢٪ أجابو بضرورة التعليم ، بيد أن النظرة لهذه النسب تعني للوهلة الأولى أن الاتجاه الغالب في صالح التعليم ، مع أن التروي يشير الى تغير هذا الاتجاه فهناك كثير من البحوث التي اجريت في حقبة الستينات

فتشير دراسة انعام عبد الجواد عن مصاحبات الهجرة النفطية على بعض القيم الاجتماعية الى أن من كانوا يفضلون تعليم ابناؤهم كانت تتجاوز نسبتهم ٩٠٪ واشارت الى انه فى دراسة اجريت على ثلاث قري مصرية كانت نسبة تعليم الابناء من الجماعات الطبقية لعينة الدراسة ٩٨٫٦٪ لدي كبار الحائزين ، ٨٦٪ لدي العمال الاجراء ، ٩٤٫٨٪ لدي صغار الحائزين ، أن هذا يعنى انه وان كان الاتجاه لا يزال فى صالح التعليم الا أن قوته وشدته قد ضعفت عما كانت عليه وهو ما يؤدي الى القول بأن الهجرة فى اطار الانفتاح الاقتصادي أثرت في تقييم التعليم وتنميته .

ويكشف ذلك عن تغير قيمة التعليم والتطلع اليه فى الحقبة الأخيرة ، بيد أن التعليم مازال يحظى بأهمية وقيمه فى القرية مجتمع الدراسة ، تلك التى عانى فقراؤها وصغار حائزيها من الحرمان الاجتماعى ويشكل التعليم أحد أساليب اشباع ذلك الحرمان الا أن قيمة التعليم قد ضعفت كما أن التطلع اليه قد قل أيضا بمقارنة ذلك فى الخمسنات والستينات حينما كانت التوجهات نحو الطبقة العريضة من العمال والفلاحين وحينما كان التأكيد على قيم العمل المنتج وتكشف الدراسة عن أن هناك اتجاها نحو التعليم والاهتمام به بيد أن هذا الاهتمام قد خفت حدته وقل الاهتمام به فى النصف الثانى من حقبة السبعينات ولبروز مصادر عمل تفوق التعليم فى عائدها الاقتصادي نظرا لنمو الأنشطة الهامشية التى لا تتطلب التعليم كثيرا وتدر دخلا سريعا ، فقد كشفت الدراسة الراهنة عن أهمية التعليم وتوجهات الأباء نحو تعليم الأبناء ومدي الأهمية فى تعليم الذكور والاناث ، فقد تبين أهمية التعليم وضرورته بالنسبة للابناء ذكورا واناثا ، بيد ان هناك ميلا عاما بين حالات الدراسة وملاحظات الباحث نحو تفضيل تعليم الأبناء الذكور عن الاناث ، حيث يشكل الابناء الذكور أهمية أكثر من الاناث فى حياة الأسرة ، على اعتبار أنهم يمثلون الامتداد الحقيقى للأباء من حيث البقاء والميراث ومن حيث المعتقدات الدينية تلك التى أسهمت فى تعميق الفارق بين الذكر والانثى : حيث تذهب الحالة رقم (٣١) التعليم

مفيش أحسن منه كويس قوي التعليم يعني الواحد الأول ما كانش بيبقى عـــارف حسابه في الجمعية اللي بيقولوا عليه الواحد بيدفعه ، طبعا علام الواد أحسن دا الواد هو عصب الواحد وذراع الواحد اليمين وحامل اسم الواحد ، وتذهب الحالة رقم (٤) الى تأكيد ذلك (التعليم سلاح مع الواحد منهم هو صحيح بيأخذ ماهية بسيطة انما اهو أحسن من الفلاحة والهم اللي فيها أهـــو يعرف يعيش ويأخذ حقه ، دا الواحد صباعه انبري من شغل الغيط" ويؤيـــد ذلك حالات المهاجرين حيث تذهب الحالة رقم (١٥) "التعليم دا التعليـــم كويس قوي دا الواحد منا بقى بره عامل زي الأعمى لو عاوز يكتب جواب يدور على واحد من اللي معاه يكتبه ، دا غير أن المتعلم بيشتغل شغلانه حلوه ، انما احنا كنا زي العتالين ويأكده يامفيش شغل ، انما بقى الواد لما يتعلم أهو يبقـــى أحسن مننا ولما يسافر بره يشتغل شغلانه هوينه وبتبقى الفلوس احسن" .

ويكشف ذلك ان هناك ميلا نحو تعليم الذكور عنه بين الاناث وهو مـــا يكشف لنا ارتفاع معدلات الأمية بين الاناث في القرية مجتمع الدراسة وفي المجتمع القومي بصفة عامة ، تشيـــر بيـــانـــات الجهـــاز المركـــزي للتعبئـــة العامة والاحصاء الى ارتفاع نسبة الأمية في الريف بصفة عامة وارتفاع نسبة الاميـة بين الاناث عنها بين الذكور ، حيث تصل بين الذكور الى ٥٥٪ وبين الانـــاث ٨٥,٩٪ (١) .

وتكشف الدراسة عن أهمية التعليم بالنسبة للأسر القروية حماية لهم مـــن استغلال المؤسسات الحكومية ، حيث ساهم أبناء هذه الأسر في حصول اسرهـــم على حقوقهم من المؤسسات الحكومية المختلفة حيث تعبر بعض الحالات ، " هـــو كان حد فيهم بيعبرني ولا بيسأل فيه" فالتعليـــم من وجهة نظرهم بجانـــب كونـــه مركز اجتماعي فهو حماية لهم من المؤسسات المختلفة ، كذلك يشكـــل أهمية كبرى لصغار المزارعين وفقرائهم الذين عاشوا لفترات طويلة فريسة للظلـــم

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق .

والفساد بسبب وقوعهم فريسة للأمية والفاقة والجهل والمرض ولما عايشوه من حرمان اجتماعي لفترة طويلة لا تقدر أدميتهم ، بالاضافة الى كونه أفضل من العمل الزراعي في ظل حيازاتهم القزمية التي يعملون بها أو بالأجر لدي الغير ، حيث النظرة الى هذا العمل بأنه يتصف بالمشقة والجهد دون عائد مادي يذكر ، مما دفعهم الى ترك هذا العمل في ظل التيارات الوافدة التي تبلورت في الحقبة الأخيرة وامتهان أعمال أخري ، والهجرة الى الدول النفطية حيث السيولة النقدية التي لم يعهدوها من قبل من أجل تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي واسترداد نوع من الحرمان الاجتماعي . دفع بهم ذلك الى تعليم الابناء الذكور والانفاق عليهم بصورة متزايدة من دروس ونفقات ، يتيح لهم اذا ما هاجروا سهولة في العمل وتجنب الصعوبات التي واجهوها في هجرتهم سواء الاستغلال من قبل الوسطاء ، أو صعوبات العمل بالاضافة الى حصولهم على مرتبات أكثر اذا ما هاجروا ولتجنب العمل الزراعي نظرا لمشقته ، ويكشف ذلك عن أهمية التعليم من جانب متوسطي وصغار المزارعين حيث يفضلون تعليم ابنائهم لكي يؤهلوا لوظيفة معينة ، حيث مازال التعليم من وجهة نظر هؤلاء يمثل طريقا للحراك الاجتماعي ومركزا اجتماعيا تظهر أهميته عند مواجهة المواقف الادارية والتعامل مع الجهات المسئولة والابتعاد بهم عن العمل الزراعي لمشقته دون عائد يوازي هذه المشقة مقارنة بالمهن الأخري التي تدر ربحا وعائدا ماديا كبيرا ، ونظرا لعدم قدرتهم على تحقيق فائض من ملكياتهم القزمية التي غالبا ما تزرع بالحاصلات التقليدية التي لا تدر دخلا سوي ما يكفيهم لحد البقاء ، ومن ثم فتعليم الابناء من أجل المساهمة في دخل الأسرة . ويتكشف ذلك من خلال حالات الدراسة ومشاركة الباحث وملاحظاته حيث تذهب الحالة رقم (١١) ايه اللي مخلي الواحد يصرف دم قلبه على تعليم ولاده ، اهم يبقوا كويسين وينفعوا نفسهم زي ولاد الناس الاغنياء شوف التعليم حلو وبيخلي البيت له حس ، يعني شوف ... أهو عنده ولد واحد وياريته سليم ، اتعلم واتوظف أهو أبوه كان شغال ... لما ابنه اتوظف بطل الشغلانه دي وبقي حاجة تانية بعد ابنه ما اتوظف واتجوز واحدة زميلته وبنى بيت دورين بالمسلح وصرف على اخواته وجوزهم

طيب ابوه عامل من الناس الكبار دلوقتي ويمشوا معاه بعد ما كان .... طيب جنبه في الحيط ثلاثة أربعة بيشتغلوا في ارضهم واخوات غلطوا ايه ، وتشير الحالة رقم (١٣) " التعليم كويس أهو حتى الواحد لما يطلع حُجّة السدار ولا عقد من بتوع الأرض كان بيروح لحد يقرأه ، انما لما يبقى حد متعلم في الدار يبقى كويس حتى لو الواحد رايح المركز ولا عند العمدة يبقى له وضع تاني، وتكشف الدراسة عن اتجاه القرويين نحو تعليم ابنائهم من أجل احتلال مراكز اجتماعية مرموقة والتى كان يتطلع اليها هؤلاء الاباء . ومن ثم الابتعاد بهم عن العمل الزراعى ومن أجل مواجهة المواقف الادارية والجهات المسئولة تلك التى كانت ومازالت تشكل ضغطا على الاميين من الفلاحين ، حيث تذهب كثير من حالات الدراسة " العلام أحسن من الفلاحة هي الفلاحة وراها الا الهم ويا ريت بقى فيه حاجة من وراها ، الفلاح منا بيعيش في هم بالليل والنهار أنما العلام يبقى النفر كويس وأحسن من الشغل في الفلاحة وهي فين الأرض اللي يفلح فيها انما لما يتعلم أهو ينفع نفسه وأهو يساعد الواحد حتى بنفسه ، ويتوظف ويعيش عيشة أحسن من اللي الواحد عايشها " ومن ثم تكشف الدراسة عن اتجاه القرويين نحو تعليم الابناء من أجل ابعادهم عن العمل الزراعى الذي يتطلب جهدا ومشقة كبيرة دون عائد في ظل المتغيرات الجديدة التى أدت الى تهميش عملية الانتاج التقليدي ومن ثم الانصراف عنه ، ومن ثم فتو جهات الاباء نحو تعليم أبنائهم من أجل البعد عن العمل الزراعى نظرا لصعوبته ومشقة العمل به والالتحاق بالعمل الوظيفى ومساعدة الأسرة .

وتكشف الدراسة عن اتجاه القرويين نحو تعليم ابنائهم ولا سيما عمال الزراعة والذين امتهنوا مهنا أخري غير العمل الزراعى كاعمال التشييد والبناء وصغار الفلاحين وفقراؤهم . قد اكدوا على أهمية التعليم وحاجة هذه الفئات اليه من أجل مواجهة المواقف الادارية وتفادي المواقف الحرجة التى يتعرضون لها في حياتهم ، حيث تذهب احدي الحالات " شوف أنا لا باعرف أقرأ ولا اكتب لما باروح ادفع قسط بأخذ وصل مش عارف فيه ايه ولاقيت مره

بيطالبوني يقسط دفعته مرة أنا فاكر بس مش عارف انا شايله فين لو عندي حد متعلم كان بقى عارف كل حاجة ، وتشير حالة أخرى يعنى شوف الواحد لما يبقى عاوز يعمل بطاقة يفضل رايح جاي مش عارف حاجة يروح لـ ... يكتبها ويأخذ عليها اثنين ثلاثة جنيه ، وتشير حالة أخري الى المواقف الحرجة التى يتعرضون لها وهم فى هجرتهم بالدول العربية حين يريدون كتابة خطابات لاسرهم وهم لا يعرفون القراءة والكتابة فيلجأون الى أخرون لكتابة هذه الخطابات وتظل المشكلة قائمة عند وصول هذه الخطابات فمن سيقرأها ، حيث تشير أحد الحالات " دا التعليم كويس يعنى الواحد لما يحب يكتب جواب للجماعة فى البلد يبقى محتار على اللى يكتبه دا غير الواجد ما يكون قايل سر فى الجواب أنا قايل للجماعة مفيش غير .... هو اللى يقرأه لو فيه حد متعلم مش كان بقى أحسن " .

وقد كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاه من قبل القرويين فى مجتمع الدراسة نحو تعليم الابناء والخروج بهم خارج النطاق الزراعى الذي لم يعد فى حاجة الى عمل الابناء نظرا لانتشار الميكنة الزراعية وعدم كفاية العائد من العمل الزراعى والتطلع الى مراكز اجتماعية مرموقه تشبع الحرمان الاجتماعى الذي عايشه الفلاح داخل القرية حيث الرغبة فى التعلق بأهداب السلطة التى قهرته كثيرا وبالمركز الاجتماعى المرموق ، حيث تشير احد الحالات وملاحظات الباحث" شوف ... لما ابنهم خلص الحقوق جريوا اد ايه عشان يبقى وكيل نيابة وكان نفسهم قوي ووسايط كان نفسهم قوي" ومن ثم وكما كشفت ملاحظات الباحث يحاول القرويين تعليم ابنائهم من أجل احتلال مركز اجتماعية ووظائف عليا وخاصة تلك التى تتعلق بالسلطة كضابط الشرطة أو وكيل النيابة . وتذهب أحد الحالات : شوف... ابنه مخبر فى المباحث واتهيأ له ان المركز بتاعه ، اهو بينفع".

كما كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاهات نحو تعليم الابناء وطموح الوالدين نحو التعليم العالى لابنائهم الذي يتيح لهم امكانية امتهان مهن

غير زراعية ويتيح لهم مستوي مهنى مناسب حيث الرغبة فى احتلال مهن ووظائف
عليا كالاطباء والمهندسين وضباط الشرطة ووكلاء النيابة بالاضافة الى رغبتهم
فى تعليم بناتهم تعليما عاليا يؤهلهن للزواج الأفضل ، وتكشف الدراسة عن
تزايد الاتجاه لدي القرويين نحو تعلم الاناث فى الفترة الأخيرة نتاجا
للتغيرات التى تبلورت فى الحقبة الأخيرة والتى انعكست على الزواج نظرا
للتغير الذي طرأ على النسق العائلى والعائلة الممتدة ، حيث كان الزواج يتم
من داخل العائلة حفاظا على الأرض الزراعية وعدم خروجها من اطار العائلة ،
الا ان التغيرات التى غزت المجتمع القروي حيث لم تعد الأرض هى وسيلة
الانتاج الوحيدة بل تعددت مصادر الدخل الذي أدي بدوره الى الاستقلال
الاقتصادي للأسر الريفية غيرت من شكل العائلة الممتدة لتصبح الأسرة الزواجية
الصغيرة هى الأساس الغالب فى البناء الاجتماعى فى مجتمع الدراسة . وأصبح
الزواج يتم من خارج العائلة ، حيث تغيرت قيم الزواج فلم يعد مرتبطا
بمواسم معينة ، بل اصبح يتم على اساس المركز الاجتماعى للفرد (حيازة الثروة)
ومدي ما يتاح للفتاة من تعليم حتى تستطيع الزواج بافضل ، فلم يعد
لأوضاع اسرة الفتاة الاقتصادية أهمية كبري بل الى تعليم الفتاة التى أصبحت
تشارك فى كثير من جوانب الانفاق على الأسرة من خلال تعليمها واحتلالها
مركزا وظيفيا ، حيث تشير الحالة رقم (١١) تعليم البنت منهم قوي ، دا الواحد
لازم يقف جنب البنت لأنها ضعيفة يعنى الولد أهو يقدر يشتغل فى الحديد
انما البنت لازم تتعلم أهى لما تتعلم تتجوز جوازة كويسة تتجوز واحد متعلم
وهى اللى تقدر تختار مادام متعلمة ، كان الأول على ايامنا أهى البنت
ما تطلعشى برة العيلة بقى لازم تتجوز واحد من القرايب ، انما دلوقتى التعليم
كتر وكله عاوز يتجوز واحدة متعلمة بيشتغلوا ويساعدوا بعض على المعيشة ،
وهو ما يشير الى رغبة الاباء نحو تعليم بناتهم من أجل زواجهن زواجا أفضل
وتكشف الحالة رقم (٩) " ابنى اتجوز واحدة متعلمة ، بيشتغلوا ويساعدوا
بعض ، صحيح هى بنت راجل فقير انما أهى بتشتغل ويساعدوا بعض على
المعيشة وأهو مرتبها احسن من فدان أرض" وتشير حالة أخري : بنتى خدت

دبلوم تجارة يعنى لو مش متعلمة كانت ها تتجوز فلاح وانت شايف ها تفضل طول النهار رايحة جاية ، انما لما اتعلمت اتجوزت واحد متعلم وبعيد عن الهم ، وتكشف ملاحظات الباحث عن تزايد الاتجاهات فى القرية نحو تعليم الاناث واهتمام القرويين بهذا الاتجاه من أجل زواج أفضل حيث يريدون (القرويين) لبناتهم تعليما عاليا يؤهلهن لزواج افضل وحياة كريمة وبعيد ، عن العمل الزراعى وهو اتجاه جديد على اسلوب الحياة القروية القديمة ومن ثم تغيرت القيم القروية فى الفترة الأخيرة تلك التى تحبذ خروج المرأة للعمل ومساهمتها فى الانفاق المعيشى ، وهو تغير لم تعهده القرية من قبل حيث كانت النظرة الى المرأة على أن المكان الطبيعى لها هو البيت وأن عملها يتركز فى الانتاج المنزلى والمعيشى وتربية الابناء الا أن القيم القروية تجاه عمل المرأة ومساهمتها فى دخل الأسرة من العمل الوظيفى قد تغيرت وخفت وطأتها ازاء التغيرات التى حفلت بها حقبة السبعينات وما صاحبها من ارتفاع كبير فى نفقات وتكاليف المعيشة مما دفع بمزيد من الاتجاهات حول تعليم الاناث من أجل زواج أفضل وخروجهن للعمل من أجل مساهمة اقتصادية فى دخل الأسرة وهو تغير لم يألفه القرويون من قبل .

وتكشف الدراسة عن ذلك الاتجاه الذي يعضد من مشاركة الزوجة فى دخل الأسرة وذلك من خلال خروجها للعمل الوظيفى والتى تكشف عن تغير فى اتجاه عمل المرأة ومساهمتها فى الانفاق على الأسرة وهو تغير فى قيم القرويين نحو عمل المرأة ومساهمتها فى دخل الاسرة ويكشف عن تغير الادوار ، حيث تذهب بعض الحالات ، زمان كان المثل بيقول ان كان لمراتك فى الدار " مدود " هذه ، انما دلوقتى الدنيا اتغيرت مفيش حاجة بقت عيب دلوقتى بقى اصلك وقتك وأهو كله محايلة على العيشة ، دلوقتى الواحدة المتعملة بتتجوز جوازه كويسة بعيد عن الفلاحة وأهى بتأخذ واحد متعلم وبيعيشوا لواحدهم ما هم بيساعدوا بعض" .

بيد أن السمة التى اتسم بها النظام التعليمى من انتشار التعليم الخاص فى المدارس والجامعات فى الحقبة الأخيرة أدت الى خلق نوع من التمايز الاجتماعى بين الأسر القروية ولا سيما بين القادرين وغير القادرين من فقراء المزارعين وصغارهم ، وبين المهاجرين وغير المهاجرين ، حيث يحرص المتعلمون من المهاجرون العائدون على التحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات ، تلك التى لا يستطيع الانفاق عليها ابناء الطبقات الدنيا والصغيرة ، حيث يعمل هؤلاء المهاجرون بعد عودتهم فى شركات الاستثمار وتحقيق سيولة نقدية مكنتهم من تأثيث منزل حديث واقتناء سيارة والاقامة فى المدينة من أجل تعليم الابناء تعليما خاصا ، وتذهب احدي حالات الدراسة " أنا اشتغلت مدرس بالثانوية وواصلت تعليمى وأخذت بكالوريوس تجارة وسافرت السعودية ورجعت بعد ٥ سنين واشتغلت فى شركة استثمار وقدمت استقالتى من الحكومة لان المرتب فى شركة الاستثمار مغري عن الحكومة والزمن دا عايز القرش وطبعا بنيت بيت كلفنى كثير قوي ، بس لاقيت العيشه فى البلد مش هى بالنسبة للأولاد لانى عاوز أعلمهم تعليم كويس ولغات بالذات والتعليم دا فى المدارس الخاصة فى مصر ، واشتريت شقة فى القاهرة يقعدوا الأولاد فيها وأنا طبعا شوية فى البلد وشويه معاهم وفى الأجازة يتبقى فى البلد لانى ما قدرش استغنى عنها لانى عاوز اعمل مشروع استثماري وأخويا هايعمل اجزاخانة اهى تبقى خدمه لانه بيشتغل فى شركة أدوية شركة استثمار".

يضاف الى ذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التى أصبحت ملازمة للنظام التعليمى الراهن ، وساهم فى تدعيمها المهاجرون الى الحد الذي أخذت شكل الانفاق المظهري من جانب هؤلاء المهاجرون الذين استفادوا من قوانين الانفتاح الاقتصادي ، أما الطبقات الفقيرة والكادحة والتى لا تملك الانفاق على أبنائها من خلال الدروس الخصوصية وهو ما يؤدي الى ابتعاد كثير من ابناء هؤلاء عن التعليم وهو ما يسهم فى مزيد من التمايز الاجتماعى بين الأسر الريفية وتهميش قطاعات كبيرة من ابناء الطبقات غير القادرة على نفقات التعليم .

بيد أن الدراسة قد كشفت عن أنه على الرغم من اتجاه القرويين وخاصة المهاجرين منهم ورغبتهم فى أن يصلوا الى مراحل دراسية متقدمة واحتلالهم لمركز اجتماعية عليا ٠الا ان هجرة الاباء أدت الى عدم اشرافهم على تربية الابناء وتوجيههم مما يؤدي أو يسبب انحرافا لهم وتأثيرا على مستوياتهم التعليمية حيث كشفت الدراسة وملاحظات الباحث عن تزايد نسبة الرسوب بين ابناء المهاجرين وتزايد نسبة الانحراف بينهم لتوفر السيولة النقدية لديهم فتذهب احدي الحالات " شوف ابنى طلع من الثانوية بالعافية وراح الكلية بقيت ابعت مصاريف زيادة عشان يبقى كويس وينفع نفسه وكل ما رجع كل سنه اسئل اخويا يقول كويس افتكرت ان ماشى وبعد اربع سنين قالوا على الحقيقة خد سنتين الأول فى الكلية وحولوه كلية ثانية ومفيش فايدة قلت اجوزه وأمري الى الله " وهو ما يكشف عن تأثير الهجرة وعدم اشراف الأباء على الأبناء مما يسبب لهم انحرافا وتأثيرا فى مستوياتهم التعليمية ٠

ومن ثم فان توجهات الحقبة الأخيرة افضت الى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية لابناء القادرين والمهاجرين ، وتهميش قطاعات كبيرة من قطاعات الفلاحين الغير قادرة ، ونتاج لقلة العائد الاقتصادي من التعليم وبروز مصادر غير زراعية فى جوانب كثيرة والتأكيد على قيم الثراء والكسب والاستهلاك تغيرت قيمة التعليم حيث أصبح الحراك الاجتماعى لا يرتبط بالتعليم كما كان ذلك من قبل بل بمدي ما يستطيع الفرد تحقيقه من ثروة مادية يقاس مركزه الاجتماعى من خلالها ٠وهو ما أهدر من قيمة التعليم ٠

خاتمة :

تناول هذا الفصل النسق التربوي والقيم الثقافية المرتبطة به حيث تناول الأهمية المجتمعية للتعليم، حيث ان عمل النظام التعليمى لا يمكن تصوره كمؤسسة اصلاحية خارج نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كما ان السلطة السياسية هي التى تقرر نوع التعليم وأهدافه، ومن ثم تمثلت الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية فى حقبتى الخمسينات والستينات فى استخدام اسلوب التخطيط العلمى فى السياسة التعليمية من خلال اعادة بناء القوي البشرية حيث أصبح التعليم يخطط له فى ضوء دراسة الواقع وتمشيا مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واسهاما فى خطط التنمية وذلك من أجل توجيه الانتاج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وكان محور الاهتمام هو ما للتعليم من دور ايجابى فى تنمية القوي البشرية المنتجة، وزاد الاهتمام بالتعليم فى مرحلة التطبيق الاشتراكى وكفالة حق التعليم بكافة مراحله للجميع حيث يعد التعليم مهمة قومية وهو حق لكل مواطن . بيد أن التعليم فى حقبة السبعينات يعد بمثابة الظل الحقيقى للبنية الاجتماعية الجديدة، بمعنى أنه قد تأثر بكل من التركيب الطبقى والسلطة السياسية الجديدة لكى يحافظ على هذا التركيب ويعمق من فاعلية السلطة السياسية ، حيث تميز التعليم بالتركيز على النمو والاستثمار فى مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادي التى ميزت حقبة السبعينات والتخلى عن الأهداف الأساسية للسياسة التعليمية فى حقبة الستينات، ومن ثم أصبح التعليم فى حقبة السبعينات يسهم فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية وتقلص دوره بالنسبة للطبقات الدنيا كما انه (التعليم) لا يحتل القيمة العظمى التى كان يحتلها . كذلك تناول هذا الفصل قصور النظام التعليمى فى القيام بالعملية التعليمية ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويمكن رد هذه الأسباب الى ما يمكن تسميته باختلال سياسات التنمية فى مصر . ومن العوامل التى اسهمت فى قصور النظام التعليمى : تخلف البيئة الثقافية فى الريف، واختلال هيكل توزيع

الدخل واختلال أولويات النظام التعليمى ، وقد كشفت الدراسة الميدانية وملاحظات الباحث عن الخلل الذي أصاب مجتمع الدراسة نتاجا للسياسة التنموية التى انعكست على السياسة التعليمية بالاضافة الى انعكاسها على قيم التعليم وما افضت اليه من اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية ، ومن ثم تقليص دوره وقيمته بالنسبة للطبقات الدنيا ازاء متغيرات حقبة السبعينات مما اسهم فى انصراف عدد كبير من أفراد المجتمع عن العملية التعليمية وذلك نتاجا للخلل فى توزيع الملكية وتوزيع الدخل ، حيث تبلغ نسبة صغار وفقراء المزارعين ما يربو على ٦٠ ٪ ممن يحوزون فدانين فأقل بالاضافة الى تزايد قطاع المعدمين الذين لا يحوزون شيئا سواء عن طريق الملك أو الايجار ، حيث يبلغ عدد الحائزين ٨١٣ حائزا من بين ما يقرب (٩٥٠٠) تسعة الاف وخمسمائة نسمة وهو انعكاس للسياسة المجتمعية التى تعمل لصالح البرجوازية والطبقات العليا فى المجتمع اولئك الذين تمكنوا من مواصلة التعليم العالى واحتلالهم مناصب ووظائف عليا فى مقابل تهميش القطاعات غير القادرة على مواصلة التعليم نظرا لكثرة نفقاته والاكتفاء بمراحل التعليم المتوسطة مما يكشف أن سياسة التعليم من خلال توجهات حقبة السبعينات تعضد من قدرة الطبقات القادرة فى المجتمع وتسهم فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية وتهميش القطاعات غير القادرة على مواصلة تعليمها .

كما كشفت الدراسة عن أن كثيرا من أفراد الطبقة الدنيا وطبقتى صغار المزارعين وفقراؤهم والذين لم تتح لهم فرصة التعليم قد انصرف ابناؤهم هم الآخرون عن التعليم فى مستوياته الأولى وهو ما يكشف عن ان المستويات الدنيا من التعليم لأهداف لها فى حد ذاتها الا الاعداد لاستكمال المستويات العليا من التعليم وتوجيهها نحو العمل بالقطاعات التقليدية التى لا تتطلب التعليم كثيراً فى انجاز عملها .

كما كشفت الدراسة عن انصراف قطاعات كبيرة من السكان عن العملية التعليمية الى الهجرة الى الدول العربية والعمل بالمشروعات التجارية الهامشية

التي أدت الى مزيد من العائد المادي يفوق كثيرا عائد التعليم وهو نتاج لتغييرات حقبة السبعينات وافرازاتها من خلال سياسة تصدير الأيدي العاملة الى الدول النفطية وانتشار الأعمال والمشروعات التجارية والاستثمارية التي افضت الى مزيد من السيولة النقدية افضت بدورها الى الانصراف عن العملية التعليمية نظرا لقلة ما يدره من عائد مادي . ومن ثم فقد تغيرت قيمة التعليم نتاج لتوجهات حقبة السبعينات التي تبلورت في قوانين الانفتاح الاقتصادي المتتالية حيث كان ينظر اليه على إنه نوع من أنواع الاستثمار البشري بالاضافة الى اعتباره اسلوبا جوهريا لاحداث الحراك الاجتماعي في المجتمع ، حيث تبددت تلك النظرة امام تغيرات الحقبة الأخيرة وتوجهاتها حيث أصبحت الهجرة الى البلاد النفطية وحيازة المشروعات الاستثمارية التي تؤدي الى مزيد من الثروة النقدية من أهم وسائل الحراك الاجتماعي في المجتمع القروي ولا سيما المعدمين وصغار الحائزين وفقراؤهم وما أدت اليه من ظواهر أخري مصاحبة كاعلاء قيم الكسب والاستهلاك ودحض قيم العمل المنتج ، وهو ما كشفت عنه دراستنا الراهنة وأشارت اليه دراسات أخري (1)

وقد كشفت الدراسة عن الظواهر التي افرزتها حقبة السبعينات لتزايد السيولة النقدية في مجتمع الدراسة نظرا لتزايد الهجرة الى الدول النفطية وانتشار المشروعات الاستثمارية الهامشية خارج العملية الزراعية ومن هذه الظواهر ظاهرة الدروس الخصوصية التي تعد عبئا ماليا اضافيا تضاف الى نفقات التعليم بحيث اصبحت العملية التعليمية تشكل عبئا ماليا يفوق قدره الأسر الفقيرة التي لم تتمكن من زيادة دخولها وعدم انخراطها في تيارات التغير الأخيرة ، وهو ما يكشف عن تغير سياسة التعليم وتغير فلسفتها وكثرة الانفاق عليه حيث أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة اساسية ملازمة للسياسة التعليمية

من هذه الدراسات:

(1) عبد الباسط عبد المعطي : الهجرة النفطية ... مرجع سابق ص ٩

(٢) حسن الخولي : بعض ملامح التحول الاقتصادي ... مرجع سابق ص ٧٢ .

(٣) علي ليله : التوجهات الاستهلاكية ... مرجع سابق ص ٣٢ .

كما كشفت الدراسة عن أن محددات المكانة الاجتماعية المتميزة في القرية لم تعد كما كانت من قبل للتعليم بل أصبحت تتمركز حول القيم المادية المتمثلة في الثراء ، وهو ما يكشف عن تغير في القيم الاصلية التي كانت راسخة في معتقدات القرويين نتاج لحرمانهم الطويل من التعليم وجعله مقصورا في الماضي على طبقة كبار الملاك ورغبتهم الصادقة في تعليم ابنائهم من اجل الوصول بهم الى مركز اجتماعي متميز حتى تغيرت هذه القيم القروية تجاه قيمة التعليم من كونه من محددات المكانة الاجتماعية المتميزة لتحل محلها قيم أخري كقيم الثراء والاستهلاك واقتناء الأجهزة وتأثيث المنازل الحديثة وهي التي تعكس قيم الرأسمالية وتوجهاتها ومن ثم أدي هذا التغير الى ضعف الاقبال على التعليم وتحصيل المعرفة مما أدي الى أن طفت الطبقة غير المثقفة وغير المتعلمة على السطح نظرا لامتلاكها الثروة وحيازة المشروعات الاستهلاكية ومن ثم قدرتها على التمتع بخدمات المجتمع والتحكم في توجهاته من خلال ما اتيح لهم ليشكلوا واجهة اجتماعية تتسق مع افرازات حقبة السبعينات وتوجهاتها تلك التي غيرت من القيم الايجابية والانتاجية وهو ما تكشف عنه دراستنا الراهنة واشارت اليه دراسات أخري (١) . كما كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاهات نحو التعليم الفني نظرا لقلة نفقاته مقارنة بالتعليم الثانوي العام وبالتعليم العالي ،ونظرا لزيادة العائد منه حيث العمل في المشروعات الاستثمارية وتزايد العمل الحرفي في المجتمع كاعمال التشييد والبناء والاعمال الميكانيكية بالاضافة الى هجرة الغالبية منهم الى الدول النفطية تلك التي تؤدي الى عائد مادي يفوق عوائد الأجور والرواتب الحكومية بعد التعليم الجامعي .

وقد كشفت الدراسة انه على الرغم من تغير قيمة التعليم والتطلع اليه في الحقبة الأخيرة الا انه مازال يحظى باهمية وقيمة في القرية تلك التي

هذه الدراسات :
(١) سمير نعيم : مرجع سابق ص ٣٨٥ .
(٢) انعام عبد الجواد : مرجع سابق ص ١٠٥ .
(٣) عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ص ١١٣ — ص ١١٨ .

عانى فقراؤها وصغار حائزيها من الحرمان الاجتماعى حيث يشكل التعليم أحد أساليب اشباع ذلك الحرمان ، حيث كشفت الدراسة وملاحظات الباحث عن توجهات الاباء نحو تعليم الابناء حيث تبين من الدراسة أهمية التعليم وضرورته بالنسبة للابناء ذكورا واناثا ، بيد ان هناك ميلا واتجاها نحو تعليم الذكور عنه بين الاناث، وقد كشفت الدراسة عن أهمية التعليم بالنسبة للأسر القروية فى مجتمع الدراسة من صغار الحائزين وفقراؤهم حماية لهم من استغلال المؤسسات الحكومية ومواجهة المواقف الحرجة .

وقد كشفت الدراسة عن اتجاه القرويين نحو تعليم ابناؤهم من اجل احتلال مراكز اجتماعية والابتعاد بهم عن العمل الزراعى نظرا لصعوبته ومشقة العمل به ولقلة ما يدره من عائد اقتصادي فى ظل تزايد المشروعات الاستثمارية والزراعات النقدية الرأسمالية وقد كشفت الدراسة عن تزايد الاتجاه نحو تعليم الاناث وهو تغير مصاحب لتغير قيم الزواج فى الحقبة الأخيرة حيث لم يعد لأوضاع اسرة الفتاة اهمية كبري كما كان سائدا من قبل بل الى تعليم الفتاة التى اصبحت تشارك فى كثير من جوانب الانفاق على الاسرة من خلال عملها الوظيفى بعد التعليم .

الفصل التاسع

البناء السياسي

أ- الثقافة السياسية التقليدية
ب- الثقافة السياسية المتغيرة
ج- المشاركة السياسية

أولا : الثقافة التقليدية للفلاحين :

تشكل المساواة احدي القيم السياسية الاساسية السائدة فى المجتمع، وتنهض المفاضلة بين افراده فى الغالب على أساس من الكفاءة والانجاز، ولكن حيث يكون التدرج عنصرا محوريا فى ثقافة المجتمع يصبح التمييز التحكمى قاعدة عامة تحدد مراتبهم ونظرة كل منهم للأخر وطبيعة ومضمون علاقاتهم المتبادلة .

ويكشف الاطار التاريخى عن تألف البناء الطبقى فى الريف عموما من شريحتين اساسيتين : ففى القمة وجدت أقلية تملك القوة السياسية وتحتكر الأرض الزراعية ولا تعمل وتقطن فى المدينة ولا تكاد تعرف شيئا عن الزراعة سوي استئثارها بنتائج العمل الزراعى ، وفى القاع أغلبية لا تملك وتتحمل عبء العملية الزراعية مقهورة ومغلوبه على أمرها ولا تملك سوي بيع قوه عملها .

وبعد اقرار حق الملكية الزراعية فى أواخر القرن الماضى ظهرت فى الريف طبقة جديدة الا وهى الطبقة الوسطى ، ومن ثم أضحى البناء الطبقى يتألف ابان النصف الأول من القرن الحالى من ثلاث شرائح عليا ووسطى ودنيا .

أما الشريحة العليا فقد ضمت كبار الملاك الزراعيين الذين امتلكوا مساحات ضخمة من الأرض الزراعية بلغت حوالى ٣٤٫٢٪ من اجمالى الرقعة الزراعية عام ١٩٥٢ ، بل ان من هؤلاء حوالى ٢٠٠٠ مالك (١٪ من اجمالى عدد الملاك) كانوا يملكون قرابة ١٧٧٠٫٠٠٠ فدان (١٩٫٧٪) من جملة المساحة المزروعة [1] وقد اتفقت لكبار الملاك الهيمنه على مؤسسات الحكم واحتكروا مناصب العمدية وشياخة البلد وقد أثر أغلبيتهم الاقامة فى العاصمة والمراكز الحضرية ، ونظروا الى الأرض بوصفها فقط أداء للاستثمار واقتناء الثروات الطائلة فاتجهوا بصفة عامة الى تأجير اراضيهم بشروط قاسية للغاية افضت الى أن اصبحت القيمة الايجارية تتجاوز الناتج الحقيقى للأرض المؤجرة ، ومنهم من كان يقوم

---

(١) انظر : كمال المنوفى : الفلاح المصري ومبدأ المساواة .

باستخدام الالات الزراعية والمخصبات الكيماوية والمبيدات ، فحققوا مكاسب مالية ضخمة من استخدام اراضيهم مباشرة الى جوار تأجير بعض الاراضي الزراعية بالمحاصيل التقليدية كالذرة والبرسيم ، ويكشف أحد الاخباريين عن أن أحد هؤلاء الملاك كان يملك أكثر من نصف حيازة القرية بمفرده ، " شوف كان ... عنده نص الأرض بتاع البلد هو كان حكومة لواحده ، دا كان فى البرلمان ، يعنى شوف المأمور بتاع المركز ما كانشى يقدر يعمل له حاجة ، كان هو كل حاجة وكان العمدة ابن عمه ، وكانت عيلة ثانية هى اللى عندها ارض فى البلد والعمودية كانت بتتبدل بين العيلتين دول مفيش عيلة ثالثة راحت العمودية عندهم يعنى كانت متقسمة ، شوف البيه كان ادارة لواحدة فى زراعته للأرض ، دا كان خبيري فى الزراعة" وهو ما يكشف عن أن المناصب الادارية والسياسية فى القرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الزراعية ، ويذهب احد الاخباريين عن قوة التحكم والتسلط من جانب كبار الملاك وقهرهم للغالبية الساحقة من الفلاحين الذين ليس لهم من مأوي سوي العمل بالأجر فى اراضي كبار الملاك واستئجار بعضا من الأراضي الزراعية لزراعتها بالمحاصيل التقليدية من أجل غذائهم وتربية ما لديهم من ماشية ، ويكشف أيضا عن القهر الذي عايشوه فى انجاز العمل الزراعى ، ويعبر احد الاخباريين بقوله ، " شوف كان الناس كلهم كان عندهم صاحب الأرض هو الاله يعنى ربنا فوق وهو تحت ، يعنى كله كان بيشتغل عنده ، شوف اللى انت شايفهم دلوقتى لابسين الطواقى العريضة وبقى عندهم هدوم وصوف وعباية كله كان شغال عنده ، شوف لما كان حد يعرف انه جاي من مصر ، السكه اللى بين الأرض كان بيرشوهه بالميه كان زمن كان كل واحد خايف على لقمة عيشه هو كان فيه شغل الا فى ارضه ، شوف لما كان واحد يهمل شوية كانت الجاموسة تتأخذ منه والقيراطين اللى بالايجار يسيبهم وطبعا مش هايروح الشغل يعنى موت من كل ناحية ، غير انه بقى يروح الخاصة الملكية ، ما هو ما يقدرشى يشتغل فى الوسية تاتى " وهو ما يكشف عن القهر الذي عايشه كثير من الفلاحين والفقراء ويعلق أحد الاخباريين " شوف على قد ما كان فيه ظلم بس كان فيه شغل الأرض بتاع الوسية كانت المحصول بتاعها كويس قوي ، كانت ادارة

وكانت سلطة ، كان الفلاح بيأكل فى الأرض لما تشوف فدان القطن كان محصوله كام قنطار أحسن من دلوقتى كثير ، كان خبير زراعة وبيجيب مفتشين زراعة من مديرية الزراعة ، دا كان لو دخل " الاسطبل " وشاف انه مش كويس كان يخلى الكلاف " يقلع " ويتمرغ فيه " ويكشف ذلك عن القهر والتسلط من جانب من يملكون ، وقد شكل ذلك خضوع الفلاحون الفقراء وهى الغالبية فى البناء الاجتماعى ومن ثم تأسست ثقافتهم على الخضوع والخوف ، والقهر والتسلط من جانب المالك .

وفيما يتعلق بالشريحة الوسطى والتى تكونت من متوسطى الملاك حيث بلغت ملكية هذه الشريحة ما يقرب من ١٢٥ فدانا موزعة على ما يقرب من خمسة عشرة حائزا ينتمون الى عائلات مختلفة ، كانوا يقومون باستغلال اراضيهم مباشرة نظرا لاقامتهم الدائمة بالقرية ، وتمكن هؤلاء من التحالف مع طبقة كبار الملاك ومشاركتهم فى السلطة السياسية عن طريق المناصب الادارية كمشيخة البلد أو مشيخة الخفر " وفيما يتعلق بالشريحة الدنيا والتى تضم كلا من صغار وفقراء الفلاحين بالاضافة الى المعدمون من العمال الزراعيين والذين لا يحوزون شيئا سوى بيع قوة عملهم من ناتج عملهم فى أراضى كبار ومتوسطى الملاك لقاء أجور زهيدة للغاية وفى ظل ظروف بالغة القسوة ، وبالنسبة لهذه الشريحة فقد شملت الأغلبية الساحقة من سكان الريف ، وامتلك فريق منهم (صغار وفقراء الفلاحين) مساحات قزمية بلغت نسبتها (٣٥,٤٪) من الرقعة الزراعية عام ١٩٥٢ ويلاحظ ان هذه الملكيات القزمية لم تمكن أصحابها من استخدام الفن الزراعى الحديث أو استغلالها بشكل اقتصادي ، كما تعرضت للتفتيت المستمر نتيجة الميراث وترك بعض الحيازات القزمية نتاج لانتزاع ملكياتهم ، ونظرا لعدم كفاية الملكيات الصغيرة لانتاج ما يوفر لاصحابها اسباب الحياة ، لجأ كثير منهم الى استئجار ارض من كبار ومتوسطى الملاك ، ونظرا لارتفاع الايجارات الزراعية فى ذلك الوقت ، لم يكن يتبقى بعد دفع الايجار شئ يذكر سوى الاعتماد على ما ينتج داخليا من انتاج معيشى ومن تربية المواشى ومن بعض عائدات بعض المحاصيل النقدية كالقطن ، هذا الى جانب النهب من جانب

عملاء الملاك ونظار العزب ، ويعلق على ذلك أحد الاخباريين وصغار الحائزين بالايجار (كان ناظر العزبة... وكان أبوه من قبله برده كده يأخذ الايجار وفوقة (٥) جنيه ليه ما حدش كان يقدر يقول ليه الا ناس بساط قوي يقول داري وخفر ، وطبعا الخمسة جنيه له ، دا غير ان اصحاب الحيازة — المستأجرين كانوا يخدموا فى أرض الناظر ببلاش بس عشان يبقوا قريبين منه ما هو شيخ العزبة — الناظر — وهو شيخ البلد) .

والى جانب صغار الحائزين وفقراؤهم ضمت الشريحة الدنيا العمال والفلاحين الزراعيين الذين لا يملكون شيئا مطلقا سوي بيع قوة عملهم ، وكانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقته فى مزارع كبار ومتوسطى الملاك لقاء اجور زهيدة للغاية وفى ظل ظروف بالغة القسوة وشكلت هذه الشريحة الأغلبية فى البناء الاجتماعى لقرية الدراسة ، ولا تملك سوي السعى لضمان العمل اليومى من أجل البقاء حيث كانت اجورهم الزهيدة هى التى تشكل لهم حد البقاء أو حد الكفاف ويعلق احد الاخباريين (شوف الناس اللى انت شايفها دلوقتى دي دلوقتى عيشتهم مرتاحة ، دا كان كله الأول شغال بالاجرة باليوم فى الوسية ، كنت الصبح تلاقى واقف ٢٠٠ واحد وأكثر عاوزين الشغل من بدري ولو كان واحد رجع من الشغل كانت تبقى حاجة مصيبة ها يأكل منين ما هو مفيش حاجة موجودة غير الشغل فى الوسية ، ودا كان يبقى برأي الناظر والخولى والغفير يعنى لو فيه واحد من دول مش راضى على حد من الشغالة يرجع من الشغل امال هيه كانت فيه سرقة الأول ليه من الجوع ، كان فيه ناس يروحوا على الوسايا البعيدة ويسرقوا منها وكانوا بيسرقوا من الوسية دي برضه بس مين اللى كان بيسرق منها الغفر اللى عليها " .

وهكذا ظل البناء الطبقى فى الريف جامدا الى حد كبير ففى القمة كانت هناك أقلية صغيرة ضمت ١١٠٥٧٤ مالكا استحوذوا على أكثر من ثلث الأرض الزراعية وفى الوسط وجدت أقلية أخرى شملت ١٤٨٣٧٤ مالكا استحوذوا

على حوالى ٤ر٣٠ ٪ من الرقعة الزراعية وفى القاع وجدت اغلبية من الفلاحين الذين تقاسم بعضهم (٨٠ ٧٧ر٦٤١ر٢ شخصا) حوالى ٤ر٣٥٪ من اجمالى مساحة الأرض المزروعة فى شكل قطع صغيرة ، بينما كان البعض الآخر (حوالى ٢ مليون شخص) محرومين من الملكية تماما وعملوا كاجراء زراعيين ،عاش هؤلاء الفلاحون فى فقر وعوز ، وظلوا محل تجاهل شبه تام ، وباتت الهوة بينهم وبين كبار الملاك سحيقة ليس لها قرار ولم يكن لهم من أمل سوي البقاء على قيد الحياة ، فقد بلغ عدد الأسرة المعدمة ٥٥٪ من اجمالى عدد الأسر الزراعية وعلى حين زاد عدد الأسر الزراعية بنحو ١٩٪ بين عامى ٢٩/١٩٥٠ وصل عدد الأسر المعدمة الى ٢٤٠٪ عن ذات الفترة ، وان الاجور التى حصل عليها المعدمون الذين يمثلون القسم الأعظم والاكثر بؤسا لم تتعد نحو ٤ر٥٪ من الدخل القومى (١) .

وأدي ذلك الى سيادة نظرة معينة الى الفلاح كلها سخرية وحط من شأنه فكان أولئك يعتبرون الفلاحين مخلوقات أدنى لا تستحق أي احترام وعناية ، ونشأت معتقدات تبرر الفوارق الطبقية الجامدة باعتبارها امورا طبيعية ، وصاغت الطبقة العليا بعض الامثال تذم المال وتنفر منه هادفة من وراء ذلك الى اقناع الطبقة الدنيا .

ومن جهة أخري نظر الفلاح الى السلطة الاجتماعية على أنها سلطة أبوية وهيراركية فعلى صعيد العائلة ينبغى أن تكون السلطة للأب أو من يقوم مقامة من دمه وعلى صعيد القرية ينبغى ان تكون السلطة الاجتماعية المستمدة من الثراء أو تقدم السن أو الذكورة أو عراقة الأصل ، ومن ثم فقد مالت الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين الى التدرج فى أحد ابعادها منها الى المساواة فهناك غنى وفقير وكبير وصغير وذكر وانثى وفلاح وحرفى ، وكانت العلاقة فيما بينهم هى السيطرة والترفع من جانب ، والخضوع والشعور بالضآلة من ناحية أخري .

(١) انظر : على ليله : القانون والتغير .... مرجع سابق ص ٢٧ .

وقد شكلت الثروة (حجم الملكية الزراعية) ركيزة السلطة الرسمية داخل القرية فالمناصب الادارية الرسمية - العمدة وشياخة البلد واحيانا شياخة الخفر - كانت حكرا على الأعيان والتنافس والصراع عادة بين عائلة غنية وأخري كذلك وليس بين عائلة غنية وأخري فقيرة وفى ذلك ما يدل على ارتباط القوة السياسية بالقوة الاقتصادية فى الريف المصري ، حيث أن القوة السياسية والقوة الاقتصادية وجهان لعملة واحدة .

والثابت تاريخيا ان العمد فى ادائهم لوظائفهم كانوا بعيدين عن الالتزام بالمساواة فى معاملة القرويين ، فقد عرف عنهم محاباة الأقارب والاغنياء والتسلط والقهر للغالبية العظمى التى لا تملك سوي بيع قوة عملها ، وقد ارتبط النفوذ والتأثير على مستوي القرية بنوع من التدرج ، فقد كان النفوذ ذو التأثير يرتبط باعتبارات مثل السن والجنس والأصل والمهنة ، لقد كان أصحاب السلطة فى الغالب أغنياء وكبارا فى السن ولا يزاولون مهنا غير الزراعة ، بالاضافة الى ذلك فقد استقر فى العقل الجمعي للفلاحين ان المرآة لا يمكن أن تتساوي بالرجل ، وان وظيفتها لا تكاد تتعدي حدود البيت وأن الحياة العامة ليست من شأنها وانما هى من شأن الرجال (انظر الفصل الثامن الخاص بالبناء العائلى وقيم الأسرة) وتكشف أحد الحالات " شوف زمان اللى له كلمة هو الراجل المقتدر يعنى اللى عنده أرض ، وكان غير دلوقتى السن كان له احترامه بس مين كبير السن اللى عنده أرض وكانت الأول كل عيلة ليها كبير بتقولك دا كبير العيلة ، طبعا كان كله فلاح اللى كان يسيب شغله الفلاحة ويشتغل فى حاجة ثانية كانوا يقولوا عليه مش راجل ، كان يتقال عليه دا بياع " ويكشف ذلك عن ارتباط النفوذ والتأثير فى القرية مجتمع الدراسة باعتبارات مثل الملكية والسن والجنس والأصل والمهنة وكانت هذه الاعتبارات والخصائص تدور حول الأرض الزراعية والتى حولها يدور النشاط الاقتصادي الأساسى والتى تتشكل من خلالها السلطة الاجتماعية والسياسية .

الثقافة السياسية المتغيرة :

ان الثقافة السياسية العامة أو الفرعية لا تظل ثابتة على الدوام ، وانما يمكن ان تتغير بمرور الوقت ، حتى وان تم ذلك ببطء شديد ، وقد يأتى هذا التغير من مصدر خارجى كاستقبال عقيدة دينية أو سياسية ، أو من مصدر داخلى كالتغير فى الواقع الاقتصادي والاجتماعى وما تؤدي اليه من قيم جديدة ، وقد تغيرت الثقافة التقليدية للفلاحين نظرا لتغير واقعهم الاقتصادي والاجتماعى والسياسى بما ساعدهم على تغيير نظرتهم نحو ذواتهم وتحو المجتمع ، بالاضافة الى التغير المباشر والموجه لعناصر الثقافة ذاتها ، فلا يفيد كثيرا ان نحث الفلاحين على اعتناق فكرة المساواة فى الوقت الذي يشهدون فيه تفاوتا حادا فى توزيع الملكية داخل القرية ، وبناءا اجتماعيا قائم على الفروق الطبقية — فقد شهدت القرية تغيرات هامة فى اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى حقبتى الخمسينات والستينات ، وتغيرات اخري فى حقبة السبعينات أفضت الى تغير فى الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين .

ويمكن الحديث عن أربعة مظاهر للتغير الثقافى فى الريف وهى التحول فى البناء الاقتصادي والتغير فى البناء الاجتماعى والتغير فى البناء الاداري والسياسى ثم التنشئة السياسية ومدي نجاحها فى دفع الفلاحين الى تغير الخصائص الثقافية التقليدية للفلاحين فى المجتمع القروي ، ونبذ التدرج وقبول المساواة كأساس للعلاقات الاجتماعية والسياسية .

(١) فعلى الجانب الاقتصادي ، لا خلاف حول المشكلة التى عانى فيها فقراء الريف قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تمثلت فى سوء توزيع الملكية الزراعية بما صاحبه من تدهور شديد فى الأحوال المعيشية للفلاحين ، وتركيب طبقى جامد لا يدع فرصة للتدرج الاجتماعى فقد كان يوجد بالقرية أقلية تملك وأغلبية ساحقة لا تملك وتعانى من أسوأ انواع القهر وليس لها من أمل سوي البقاء على قيد الحياة مقابل اجر زهيد ، حيث يذهب بعض الاخباريين " العيشة

كانت مرة زمان قوي ، الراجل صاحب الوسية هو اللى كان بيتحكم فينا ، يعني كان كله بيقرب منه ، كان الجماعة اللى حواليه بيشتغلوا ..... ، ود ه ليه عشان لقمة العيش وكانت كلهه محايلة على الوقت ، واللى كان بيقدر يأخذ حاجه مداريه يأخذ من وراهه قرشين عشان لقمة لا ولاده كان زمن يعلم بيه ربنا " ، وتذهب حالة أخري " شوف زمان كان زي شغل الجماعة بتوع المخابرات دلوقتي كده ، كان لازم صاحب الوسية يعرف كل حاجة ، الجماعة الفلاحين اللى انت شايفهم دلوقتي كان لهم حيل وكانت لهم حاجات اللى يوصل اخبار له واللى واقفين حواليه عشان يرضى عليهم ما هو مفيش حاجه ، الناس حياتهم كانت بين ايديه هو والحاشية اللى حواليه " ويكشف ذلك عن المعاناة التي عاني منها فقراء القرية ومعدميها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى تمثلت في سوء توزيع الملكية ، فكان في القمة قلة تملك وتحتكر الأرض الزراعية والقوة السياسية ولا تعمل وتقطن في المدينة وفى القاع أغلبية لا تملك وتتحمل عبء العملية الانتاجية الزراعية مقهورة ومغلوبة على أمرها ولا تملك سوي بيع قوة عملها ، اضطرتها قسوة الحياة الى اصطناع مختلف الحيل والأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل البقاء .

وفى سبيل حل ازمة التوزيع في الريف ، واضفاء نوع من المرونة على العلاقات الطبقية ، واشعار الفلاح بالمساواة ، صدرت قوانين الاصلاح الزراعي الثلاثة ، حيث صدر القانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وكان من نتاج ذلك حدوث تغير يعتد به ، فقد اختفت الملكيات الكبيرة من خريطة الملكية الزراعية بالقرية وقفزت الملكيات الصغيرة ، فى الفترة من ٥٢—١٩٦٥ ، وزاد عدد الحائزين من المعدمين اللذين لم يحوزوا من قبل ، فقد اتسمت هذه الفترة بصدور مجموعة القوانين الاشتراكية ، وتذهب احدي الحالات " شوف يعنى كان حد يصدق أن الواحد مننا يبقى عنده حيازة في يوم من الأيام يعنى كان يصدق ان اسمه هايتكتب على حيازة دا ولا كان فى الحلم الكلام ده ، ودا الثورة بتاعة جمال عبد الناصر كانت ثورة كبيرة ، مين كان يقدر يهدّ البوهات دول " وتذهب حالة أخري

" الأرض اللى الواحد خدهه كان بيشتغل فيها بالاجرة كنت باشتغل بثلاثة صاغ ياما الواحد حفى من الشغل فى أرض الوسية " غير أن هذه الفترة لم يتحقق ما كان مأمولا من ورائها فمع التسليم بايجابيات هذا القانون ، الا انها عملت لصالح البرجوازية والطبقات الحليفة لها ، ومع أن اجراءات الثورة هذبت بعض التناقضات السافرة فى توزيع الملكية الزراعية ، الا ان عدم المساواة مازال قائما ، وتكشف الدراسة الميدانية عن أن استفادة صغار وفقراء الفلاحين والمعدمين من قانون الاصلاح أقل كثيرا من استفادة البرجوازية فتذهب" شوف يعنى الجماعة اللى استفادوا من الأرض بتاع الاصلاح الناس الغلابة يعنى كل واحد خد أرض أد ايه من ١٦-١٨ قيراط غير الجماعة بتوع العزبة اللى كانوا شغالين كلاً فين كل واحد خد فدانين وبقية الأرض الجماعة الكبار هما اللى خدوها كان المفروض الأرض دي اتوزعت على الناس الغلابة ، شوف كل واحد من الجماعة اللى كانوا فى الاتحاد الاشتراكى واللى ماسكين الادارة بتاع البلد كل واحد منهم شوف ياعم خد ٥ فدادين طبعا بالايجار يعنى الايجار ما هو زي الملك ، والباقى الناس الاغنيا اشترتهم ، يعنى شوف بعد ما كان فيه بيه واحد بقى فيه أكثر من ١٠-١٢ بيه " .

(٢) وعلى الجانب الآخر ، فقد كان طبيعيا ان يؤدي توزيع الأرض الزراعية على المعدمين وصغار الفلاحين وفقرائهم الى تغير ملامح البناء الطبقى فى القرية ، فقد أصبحت العلاقات الطبقية أقل جمودا عما كانت عليه قبل الثورة بفضل اختفاء طبقة كبار الملاك وتوفر امكانية الحراك الاجتماعى للمنتفعين باراضى الاصلاح الزراعى بل وللمستأجرين أيضا (انظر الفصل الثالث الذي يكشف عن تغير ملامح البناء الطبقى فى القرية) وقد افضى ذلك الى التحسن النسبى فى مستوي المعيشة ، فقد زادت دخول المنتفعين باراضى الاصلاح الزراعى الا أن هذه القوانين لم تحقق الهدف المنشود لتحقيق عدالة التوزيع ، وساعد ذلك على نمو البرجوازية الزراعية والطبقات الحليفة لها ، يعكس ذلك تركز الملكية الزراعية فى حوزة قلة من الملاك بنسبة لا تتجاوز ١٪ وتبلغ نسبة

الحائزين لـ ٥ أفدنة فأكثر بنسبة ٢٩٪ فى مقابل اتساع شريحة الحائزين لأقـل من خمسة أفدنه (صغار الحائزين وفقراؤهم) بنسبة تتجاوز ٧٠٪ من مجتمع الدراسة ، ويكشف ذلك عن أن عدم العدالة مازال قائما ، وأن السياسة الاجتماعية التى تنتهجها الصفوة السياسية تعمل لصالح البرجوازية ،فتذهب احدي الحالات، " شوف يعنى لما الثورة جت قلنا الدنيا اتغيرت، وهى الدنيا صحيح اتغيرت وبقينا كويسين والحمد لله ، انما شوف الناس الغلابة اللـى خدت ١٥ــ١٦ قيراط أهم كويسين انما الناس اللى كان عندهم أرض اصلا هـم اللى خدوا اكثرية الأرض ، وكل واحد منهم عاوز يعمل بيه ، يعنى اللى خـد ١٥ــ١٦ قيراط شوف لما يتقسم هو واخواته كل واحد يأخذ ثلاثة اربع قراريـط "

غير أن التساؤل الأساسى هو : هل تركت هذه التغيرات فى بنيان الملكية الزراعية وما صاحبها من تغير فى البناء الطبقى اثرا فى تغير نظرة الفـلاح نحو ذاته والى الثروة كمحك للتمايز الاجتماعى ، ويمكن القول أن قانون الاصلاح الزراعى قد اسفر عن تغير نظرة الفلاحين نحو ذواتهم ، وتغير نظرة الأخرين نحوهم ، والى تنمية الاحساس لديهم بحقهم فى الاستفادة من المؤسسات الخدمية المتاحة فى حقبة القوانين الاشتراكية التى وجهت للغالبية العظمى علـى قـدم المساواة مع الآخرين من الملاك ، بالاضافة شعور هؤلاء المنتفعين بعزة وكرامة لـم يعهدوها من قبل فى ظل الهوة الشاسعه بين من يملك ومن لا يملك ، فتذهب احدي الحالات "الحالة رقم (١٨) " هو كان فيه حد يصدق انه فى يوم مـن الأيام هايبقى عنده حيازة ، ويروح يأخذ كيماوي من الجمعية زيه زي النـاس اللى عندهم أرض، زي الناس الاغنيا ، وهو كان فيه حد منتا يقدر يكلم البيـه صاحب الأرض قبل كده ، انما لما جت الثورة بتاع جمال عبد الناصر واتفرقـت الأرض بقى الواحد يقدر يكلم الباشا ، بقى هو الواحد كان يصدق ان العيـال ولادنا هايروحوا المدارس" وهو ما يكشف عن أن قوانين الاصلاح (مجموعـة قوانين التحول الاشتراكى) افضت الى تغير نظرة الفلاحين نحو ذواتهم وتغيـر نظرة الآخرين نحوهم ، غير انه لا يمكن أن نزعم بأن هذه التغير قد أدي الـى تغير كامل فى هذا المجال على النحو الذي تذهب اليه دراسة كمال المنوفى عن

الفلاح المصري ومبدأ المساواة ، ونظرا لمحدودية الاعداد التى استفادت من هذه القوانين ، فقد استطاع افراد من الطبقة الوسطى والشرائح العليا منهم الاستفادة بغالبية هذه الأراضى مستندين فى ذلك الى البعد العائلى الذي تمثل فى العزوه والعصبيه والى انتماؤهم للصفوة السياسية التى مكنتهم من السيطرة على اجزاء كبيرة من الأرض الزراعية حيث يذهب احد الاخباريين وكثير من حالات الدراسة " أيام ما قالوا ان الأرض الحكومة ها توزعهه على الناس الفقراء والغلابة شوف الناس جريت وراحت قعدت فى الأرض وكل واحد حدد على شوية أرض طبعا فيه ناس بقى خدوا راحتهم وخدوا ارض كثيرة يعنى الواحد منهم خد ٣ــ٤ فدادين وخمس فدادين ما هى كانت زي الحرب ، وفيه ناس كانت بتقسم على اللى الاصلاح اداهم أرض بقى كل واحد من بتوع الاصلاح كان بيوفر من مساحته ٧ــ٨ قراريط ، خايف من العيلة ، وكان بيساعدهم الجماعة بتوع الاتحاد الاشتراكى اللى خدوا أرضهم " .

(٣) ومن وجهة ثالثة تعرض البناء الاجتماعى لتغيرات ذي مغزي فى حقبة السبعينات ، فقد افضت التغيرات فى الملكية الزراعية وما صاحبها من تفتيت نظرا لعاملى الميراث وتزايد السكان ، وبروز مصادر غير زراعية للدخل كالتعليم والعمل خارج القطاع الزراعى والهجرة الى الدول النفطية الى تفكك النسق العائلى وتغير شكل العائلة الى الأسر الزواجية المستقلة صاحبت فوضى الانتاج الشامل فى حقبة السبعينات بما واكبها من تحويل الأرض الى سلعة استثمارية للمضاربة وليست للانتاج . ومن مظاهر التغير فى البناء الاجتماعى للأسر الريفية التحول فى اسلوب التنشئة من الاوتوقراطية الى الديموقراطية ، ولعل ابرز مظاهر هذا التغير داخل الأسرة هو اقدام الابن على مناقشة ابيه والاعتداد برأيه وخاصة اذا ما تعلق الامر بحياته الخاصة افضت اليه ما اتيح من سيولة نقدية من العمل غير الزراعى ومن التعليم وتغير قيمة الأرض التى لم تعد هى الوسيلة الوحيدة للانتاج كما كان من قبل ، وضعف سلطة الأب نظرا لتغير علاقة القروي ببيئته التى لم تعد تفى بمتطلباته ، وتكشف الدراسة

وملاحظات الباحث عن هذا التغير ، حيث تذهب احد الحالات " زمان دا كان زمن مفيش شبه بين دلوقتي وبين زمان ، أبو الواحد كان هو كل حاجة دا الواحد كان يسمع حسه كان يبقى خايف وعامل احترام وهو مش شايفه ، دا المطرح اللى كان بيرقد فيه وهو فاضي مفيش واحد يقدر يدخله ، كان الواحد ما يقدرشي لا يأكل ولا يشرب ولا يسكن بره الدار ، كان الواحد بيخاف أحسن يطلعه من الدار الواحد يروح فين ، انما تعالى شوف دلوقتي العيال بتشرب السجاير والجوزة مع أبوهم ، هو حد يقدر يقوللهم حاجة هما اللى جايبين الفلوس ، كان أهل زمان يقولوا عاوز ابنك ينفع احرمه من القرش ، دلوقتي القروش بقت مع الكل ما حدش النهاردة بقى محتاج حد حتى أبوه كله بقى يشتغل ويكسب" وأفضى ذلك الى تغير القيم الأسرية وما صاحبها من ضعف للسلطة الابوية والقيم العائلية وأصبحت القرارات المتعلقة بالاسرة وشئونها غير منوطة بالسلطة الابوية كما كان سائدا من قبل ، ونظرا لانفتاح القرية على العالم الخارجي كثرت جماعات المرفاق وتحررت من المعيار القرابي ومتجاوزة حدود القرية .

(٤) ويعد التغير فى البناء الاداري والسياسى من المتغيرات التى اسهمت فى بروز آثار ثقافية عديدة منها ، اضعاف رموز السلطة التقليدية (العمد ورؤساء العائلات من كبار السن) فقد انتشرت المؤسسات الادارية والسياسية بالقرية كاجهزة الحكم المحلى ، تلك التى تهدف الى مشاركة القرويين بوعى وايجابية فى وضع وتنفيذ برامج التنمية المحلية بالاضافة الى تمثيل العمال والفلاحين فى المؤسسات السياسية والادارية عن طريق الانتخاب الحر المباشر ، ومن هذه المؤسسات المجلس الذي يضم أربعة اعضاء والجمعية التعاونية الزراعية التى تضم سبعة أعضاء بالاضافة الى الجمعية الاستهلاكية وجمعية تنمية المجتمع ولجنة الحزب الوطنى بالاضافة الى عضو مجلس محلى المركز وعضو الجمعية المشتركة ، ومؤسسة ادارية تضم العمدة واثنين من المشايخ واربعة عشرة خفيرا ، وقد اسهمت هذه المؤسسات فى بروز اثار ثقافية عديدة كاضعاف السلطة التقليدية ، فلم يعد القروي فى حاجة الى وساطة لقضاء مصالحة ، بل صار

بمقدوره الى حد ان يتقدم بمطالبة الى المؤسسات والتنظيمات الحكومية بالاضافة الى نمو اتجاهات معارضة للسلطة التقليدية فى اوساط القرية وخاصة بين المتعلمين ، وكان من نتيجة ذلك صعود عناصر شابة ومتعلمة الى بنية السلطة الرسمية وغير الرسمية فى القرية وان كانت هذه العناصر (العناصر الشابة المتعلمة) لم تشكل قوة سياسة وفعالة ، حيث تذهب بعض حالات الدراسة " صحيح الوضع اتغير كثير عن الأول والنظام نفسه اتغير ، يعنى العمده الأول غير دلوقتى ، يعنى طبعا كثرة المتعلمين فى البلد خلى عندهم وعى وماحدش يقدر تحكم فيهم زي الأول ، تانى حاجة ان بعض الاعضاء فى المجلس المحلى وفى جمعية تنمية المجتمع وفى لجنة الحزب الوطنى بقوا من المتعلمين غير الأول كان كلهم من الناس الكبار الاميين ، انما عيب الأعضاء المتعلمين انهم مازالوا بيتأثروا بالجماعة الكبار " وتذهب حالة أخري " شوف زمان العمدة كان حاجة كبيرة قوي يعنى كان اللى يروح عند العمدة كأنه رايح اللومان ، ياسلام بس لما كان غفير ينده على الواحد منا من الدار كانت تبقى هيبه ، انما دلوقتى الواحد بيروح المراكز ويروح النيابة ولا عنده هيبه مش خايف زي الأول ، وتذهب حالة أخري " زمان كان الأول العمده له هيبه كبيرة قوي وكان الجماعة الغفر لهم هيبه زي العمدة ما هم كانوا بيبقوا من العائلات الكبيرة وكان شيخ الغفر كان مركز كبير فى البلد ، انما دلوقتى ما عدشى زي الأول الفقير من عيله ولا مش عيله بقى مش مهم " .

غير ان صعود العناصر الشابة لا يعكس تغيرا سياسيا حقيقيا من حيث صناعة القرار للطبقات الدنيا أو الفقيرة ، نظرا لانتماء هذه العناصر الى الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى المجتمع القروي فالتنظيمات لا تأتى من فراغ ، بل هى نتاج لهذا الواقع ، وأن هذه العناصر الشابه والمتعلمة التى صعدت الى هذه المؤسسات ينتمى غالبيتهم الى الطبقات الحائزة لمصادر الثروة ، وهذا من شأنه أن يبعدهم عن الطبقات المعدمة وشبه المعدمة ، ويعدون أداة لتنفيذ مصالح الطبقات المسيطرة ، وهو ما يشكل تحالفهم مع الطبقات العليا والمسيطرة ، حيث تذهب الحالة رقم (١٣) شوف يعنى الجماعة

اللى دخلوا المجلس المحلى عملوا ايه للبلد ما عملوش حاجة بيعملوا لنفسهم بس وأهم بيخدموا الجماعة الكبار ما هم بيقربوا منهم عاوزين يبقوا زي الناس الكبار " وتذهب الحالة رقم (١٧) " شوف الجماعة بتوع المجلس المحلى شوف واحد منهم فتح مستودع دقيق والمفروض انه يوزعه على بتوع البلد ويوزعه بامانه شوف بيفرقة على مين والله انا باشوف الركوبه بتاع ... وهى شايلة كام شوال دقيق بالليل وتوديه عند الجماعة اللى هما اصلا مش محتاجين دقيق الحكومة ما هو زمن شيلنى وأنا اشيلك . ما هى كل حاجة عشان حاجة " وتذهب حالة أخري " شوف الجماعة بتوع المجلس المحلى لما وصّلوا خطوط الميه فى البلد شوف ياعم وصلوا لمين الأول للناس الاغنيا ، يعنى يبقى ٧٠ـ٨٠ بيت جنب بعض وفى حته واحدة انما عشان ناس غلابة بيسبوهم ويوصلوا لنفر واحد خط اكثر من اللى كان هايوصل للجماعة دول ثلاثة أربع مرات ويمكن صاحب البيت مش عاوز ميه شوف كان لسه بيته بالطوب الأخضر انما طبعا عاوزين يخدموه " وهو ما يكشف عن العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية حيث تسيطر الطبقة المسيطرة اقتصاديا على الجوانب الرسمية وغير الرسمية وأصبح صعود العناصر الشابة والمتعلمة الى المؤسسات السياسية والادارية صعودا صوريا يسهم فى انجاز مصالح وأهداف الطبقات المسيطرة اقتصاديا ومن ثم تحقيق اهدافهم ومصالحهم ، وقد هيأت تغيرات حقبة السبعينات فرصة النشاط السياسى المكثف للعناصر البرجوازية التى كانت قد دخلت دائرة الظل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعد مجموعة القوانين الاشتراكية فى حقبة الستينات ، كما خلقت ظروف الفترة نفسها عناصر برجوازية جديدة ، وتعمل هاتان الجماعتان مع جماعة أخري تتكون من العناصر التى كان لها الهيمنة على الاتحاد الاشتراكى ومن ثم استطاعت الهيمنه على المجالس المحلية وغالبية المؤسسات السياسية وما لهم من تأثير رسمى وغير رسمى على القرارات الرسمية .

المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية العملية الاجتماعية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية وأن تكون لديه الفرصة بأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة ، كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية الحزب أو يقوم بترشيح نفسه في الانتخابات أو يكتفي بالتصويت ، كما يمكن أن تتحقق المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة ، كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على القضايا العامة والانتساب بالعضوية في بعض الهيئات التطوعية أو الجماعات الأوليه [(١)]
وتعتبر المشاركة بمثابة الوسيلة الأساسية التي يمكن أن يتحقق بواسطتها الاجماع وتنمو المعارضة ويتحقق أو يتعمق الشعور بالمسئولية لدي الحاكم والمحكوم ، فكثيرا ما نظر الى المشاركة السياسية باعتبارها مصدرا للحيوية والطاقة الخلاقة وميكانيزما دفاعيا ضد الظلم والطغيان ، هذا فضلا عن كونها وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي ، بل أن اسهام الكثيرين في حكم الدولة وشئونها يعطى لهم الفرصة في التعبير عن مصالحهم ، هذا فضلا عن استفادة المجتمع من خلال اعتماده على مواهب ومهارات اكبر عدد ممكن من الشعب ، وتؤدي المشاركة الى تزايد الوعي والادراك السياسي ، وتسهم في حل الصراعات بين العاملين وتحقق التكيف الاجتماعي وتقضي على طور استغلال السلطة والاغتراب وتحقق قيمة المساواة والحرية ، ومن خلال المشاركة السياسية تتحقق وتتعمق الديموقراطية [(٢)] .

ويري علماء الاجتماع السياسي أن درجات المشاركة الشعبية السياسية تتعدد على النحو التالي : تقلد منصب سياسي أو اداري والسعي نحو منصب سياسي أو اداري ، والعضوية النشطة أو العادية في التنظيم

---

(١) محمد علي محمد : مجالات علم الاجتماع المعاصر : مرجع سابق ص١٢٩ص٥٢
(٢) محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي : مرجع سباق ص٢٦٤ .

السياسى ، والعضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى ، والمشاركة فى الاجتماعات والمناقشات السياسية غير الرسمية ثم التصويت فى الانتخابات ، تلك التى تعكس وعى ورغبة الأفراد فى صياغة القرار السياسى ، ومن ثم تعتبر عملية التصويت فى الانتخابات نوعا من أنواع المشاركة السياسية تعكس الوعى السياسى ومدي المشاركة فى صنع القرار السياسى [1] ويلاحظ ان تقلد منصب سياسى أو اداري أقصى درجات المشاركة وتأخذ المشاركة صورا عديدة تصل الى القاعدة وهى عملية التصويت، ان الفلاحين والعمال يعيشون حياتهم ويمارسون نشاطهم ويتكاثرون ديموجرافيا ، ويصارعون مشكلاتهم اليومية كما اعتادوا دائما ، ورغم كونهم الأغلبية فى البناء الاجتماعى بكل المعايير العددية والموضوعية ، غير أنهم اقلية سياسية مهمشه فالفلاحون غير منظمين مهنيا ومنخفضى الوعى طبقيا وسياسيا ، وهم يتحركون فى ضوء الاطار الاقتصادي والسياسى والمؤسسى الذي ترسمه الدولة ، وفى الحالات التى يشعرون فيها بالظلم والجور ، فان مقاوماتهم تكون مقاومة صامتة تتسم بالمقاومة السلبية كالتحايل على القوانين أو الامتناع عن تنفيذها [2] .

وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية من خلال عملية التصويت حق يخوله الدستور فى المجتمع الديموقراطى لكل فرد دون تفرقة ، غير أن الدراسة الميدانية وملاحظات الباحث تشير الى انخفاض نسبة المشاركة السياسية عن طريق التصويت فى الانتخابات بين العمال الزراعيين ، حيث تذهب الحالة رقم (٩) " شوف احنا ما روحناش الانتخاب يعنى ها يعملوا ايه لنا ما هى طول عمر الدنيا ما شيه كده ، يعنى اللى هم عاوزينه يمشى ، من أيام زمان وهى كده ، ويعنى اللى هما عاوزينه بيعملوه ويعنى اللى هانتخبه ها يعمل لنا ايه هم نفسهم وبس احنا ناس غلابة لالنا فى الطور ولا فى الطحين اشنكون احنا

---

(١) محمد عبد الهادي الجوهري : المشاركة الشعبية ، والسياسية مرجع سابق ص ٣٨
(٢) سعد الدين ابراهيم : ازمة مجتمع أم ازمة ديموقراطية مرجع سابق ص ٢٥ .

ها نغير ايه اللى عايزاه الحكومة بتعمله" وتشير حالة أخري" ياعم فيه نـــاس هي اللى الانتخابات تهمهم ، وهم اللى بيستنفعوا من وري الانتخابات وبياكلوا عيش من العملية بتاع الانتخابات، انما احنا ماالناش فى المولد ده ما حدش يعرفنا ولا يسأل علينا " ويذهب احد الاخباريين شوف الانتخابات طول عمرهه كـــده اللى الحكومة عاوزاه بتعمله وأهى العملية بتتسدد خانات يعنى البركه فــــى الجماعة الكبار بتوع البلد اللى على كل لون ماشيين ليه بيستفادوا من الانتخابات يعنى ايه اللى يخلى ناظر العزبة يوم الانتخابات يخلى الشغالة يروحوا - يعنى بعضهم كده، من الجماعة اللى يقدروا يخدموا هم طبعا عارفينهم - ما هو طبعـا ان ما كانش فيه مصلحة من وري العملية دي مش ها يعمل كده، انما الشغالـــه اللى ايدهم والأرض يعنى اجره يومهم هى اللى منها اكلهم وشربهم هايروحــوا فين بيدوروا على أكل عيشهم" وتذهب حالة أخري" أيام الانتخابات تلاقـــى الجماعة الكبار بقوا يقابلونا وينورونا على اللى ها ننتخبه هو احنا نعرفه ولا بنشوفه طبعا هما اللى يعرفوه ويقضى مصالح لهم، والجماعة دول والله بيكبروا علـــى كفى الناس الغلابة اللى زينا ،طبعا احنا ما بتروحشي ولو واحد راح عشـــرة بيغيبوا بنروح الشغل واللى بيوالى زرعته هم يعنى عملوا ايه ولا ها يعملـــوا ايه يعنى " ، وهو ما يكشف عن انخفاض نسبة المشاركة السياسية عن طريـــق التصويت فى الانتخابات بين من يعملون بالعمل الزراعى ولا سيما بين عمـــال الزراعة غير الحائزين والذين يعتمدون على بيع قوة عملهم .

وتذهب حالات أخري بأن الدافع فى عدم مشاركتهم السياسية واحجامهم عن عملية التصويت فى الانتخابات التى تعد ادنى مراحل المشاركة السياسيـــة والتى من خلالها يتبلور القرار السياسى أو تتحدد القيادة السياسية :الـــى عدم وجود تذكرة انتخابية ، حيث تذهب بعض حالات الدراسة (أنا روحـــت الانتخابات مرة مالقيوش اسمى فى الدفتر ، وفضلت يومها طول النهار قاعـــد كل ما اجى أمشى ينادوا على وبعدين قالو روح واحنا ها نبقى نسدد علـــى اسمك ، بعد كده ماروحتش تانى) .

وأرجعت بعض حالات الدراسة عدم المشاركة فى الانتخابات من خلال عملية التصويت الى عدم جدية الانتخابات ، حيث تذهب الحالة رقم (١١) يعنى هما لما نروح ننتخب ها نغير حاجة ، ياعم ما هم اللى عاوزينه بيمشوه وطول عمر الحكومة بتعمل اللى هى عاوزاه يعنى انت مش فاكر ... لما اترشح أدام... ود ه كان بتاع الحكومة هو اللى نجح برد ه) .

وقد ارجعت بعض حالات الدراسة عدم الاشتراك فى الانتخابات الى وجود محسوبية ومجاملات حيث تذهب بعض الحالات بأن عملية الانتخاب تتم بطريقة تعكس المحسوبية والمجاملات فتذهب الحالة رقم (١٣) " شوف فيه ناس لها مصلحة فى الانتخابات مع اللى مترشحين يعنى شوف... لما اترشح فى مجلس الشعب أهو مش من البلد انما فيه الجماعة المفتحين اللى فى البلد اللى بيقدروا يستفادوا منهم كويس يعنى هم اللى بيرغبولهم وتلاقيهم واقفين شغالين زي مايكونوا هما اللى مترشحين ما هم واكلين منهم) .

وتذهب احدي الحالات تنتمى للعمالة الزراعية المعدمة التى تعتمد على بيع قوه عملها الى أن الانتخابات لا فائدة لهم من وراءها (حيث تذهب الحالة (١٧) " يعنى احنا ها نروح نعمل ايه أهو الواحد ها يتعطل ووراء شغل أهم ، لا عندي عيل ها يتوظف ها جري علشانه ولا عندي حاجة ها حتاج فيها الجماعة المترشحين ، اللى ها ينتخبوه هم اللى عارفينه وهم اللى بيستفادوا من وراه ، ياعم احنا ناس غلابة لا لنا فى انتخابات ولا فى غيره " وهو ما يكشف عن العلاقة بين المستوي الاقتصادي وبين المشاركة السياسية ، فكلما انخفض المستوي الاقتصادي كلما انخفضت عملية المشاركة السياسية عن طريق التصويت فى الانتخابات ، نظرا لعدم الاستفادة من هذه المشاركة ، فى حين تسعى البرجوازية الزراعية لدفع هؤلاء من أجل المشاركة نظرا لارتباطها بالقيادات السياسية وتحقيقاً لمصالحها من خلال هذا الارتباط ، فتذهب احدي الحالات ، هم لهم حق يجروا وراهم ويرغبو لهم فى الانتخابات ما هم

اللى بيستفادوا يعنى شوف ولاد مين اللى بيستنفعوا من وري الانتخابات دي يعنى شوف ابن .... اشتغل فين حته فى وظيفة كويسه يعنى لو مش ابوه راجل مقتدر وعنده حيازة وعارف الجماعة المترشحين كان ابنه راح الحته دي ، يعنى لو حد من ولاد الناس الغلابة كان حد سأل فيه ، وما هو فيه ولاد الناس الغلابة عاوزين يشتغلوا انما فيه حد بيسأل فيهم" وأهم بيعطو ده كله على حسابنا احنا ، احنا اللى بنكبر الناس دي والله" يبقى نروح ليه" وهو ما يكشف عن انخفاض المشاركة السياسية للعمال الزراعيين ، حيث تسيطر قلة من البرجوازية الزراعية على غالبية الأراضى الزراعية بالقرية فى حين تبلغ نسبة من يحوزون فدانا فأقل ٥٢٪ ، ولا تفى هذه الحيازات القزمية بمتطلباتهم الأساسية بالاضافة الى تزايد واتساع قاعدة المعدمين وهو ما يسهم فى عزوفهم عن المشاركة السياسية بالاضافة الى أن هذا يكشف أيضا عن التوزيع غير العادل للأرض الزراعية وتمركزها فى حوزة قلة وتهميش الغالبية العظمى اقتصاديا وسياسيا ، ويعد ذلك انعكاس لتوجهات السياسات الاجتماعية فى الحقبة الأخيرة التى ساهمت فى نمو البرجوازية وتهميش الأغلبية .

وتكشف الدراسة الميدانية عن نمو واضح فى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين الحالة التعليمية وبين التصويت فى الانتخاب، غير انه لا يمكن الزعم بأن هذه المشاركة تعد مشاركة ايجابية وفعالة ، حيث يميل هؤلاء الى الانصهار فى اطار التماسك والتحالف مع البرجوازية الزراعية التى يتشكل القرار السياسى من خلالها ، ورغبة هذه العناصر المتعلمة مشاركة هذه الصفوة أو البرجوازية الزراعية " حيث تذهب بعض الحالات " شوف .... أول ما حسب يترشح للمجلس خلى الجماعة الشباب وقفوا جنبه وبقت الناس متهيأ لهم انه ها يبقى كويس وقلنا دا متعلم وها يدافع عن الحق وعمل هيصه جامده ووقف مرة وعمل اجتماع وشجع الجماعة المتعلمين عشان يبقوا معاه ، وبعد ما دخل المجلس بقى حاجة ثانية بقى يمشى وري الجماعة الكبار والجماعة الاغنيا وعمل مشاريع بيكسب من وري المشاريع دي" وتكشف حالة أخري شوف... دخل المجلس

وماكانش له صله أبداً بالجماعة الكبار بتوع البلد كان متعلم وكان فى حالة ، بعد بقى ما بقى عضو فى المجلس المحلى يا سلام بقى ايه كل قعدته من الناس اللى هى ، حتى عملوا مشروع فى الاكل بتاع الناس واحد منهم من الجماعة بتوع المجلس المحلى فتح مستودع دقيق وبعدين نقله على اسم واحد تانى وخد منه فلوس علشان اتنازل له عنه ، وطبعا بيدى الحاسيب الدقيق وبيبيع الباقى فى السوق السودة أهو ده الراجل المتعلم اللى دخل المجلس المحلى"، ويكشف ذلك عن أن نمو وارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين المتعلمين ليست مشاركة جادة وفعالة نظرا لانصهار هؤلاء فى اطار التماسك والتحالف مع الطبقة العليا فى المجتمع القروي ، بالاضافة الى انتماء كثير من هؤلاء المتعلمين الى المؤسسات الحكومية بحكم عملهم الوظيفى وأن مشاركتهم السياسية ليست بمشاركة واعية وفعالة بل هى مشاركة سلبية نظرا لخوفهم من السلطة السياسية من خلال التأثير عليهم فى مواقع عملهم ، وتذهب بعض حالات الدراسة " شوف...... كان عضو لجنة المحافظة فى المجلس المحلى ، ولما عرفوا انه ضد الحزب الوطنى ، المحافظ وقفه عن الشغل وهو شغال مدير ادارة التموين بالمركز يعنى راجل كويس ، وقفه عن الشغل لحد ما الانتخابات خلصت .... يبقى الناس الموظفين بتخاف ، كله يا يروح ينتخب يا مظهرش انه معارض للحكومة يعنى شوف ياريتهم وقفوا ..... عن الشغل بس دا نقلوه بعيد عن المركز اللى هو فيه " ويكشف ذلك أن نمو وارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين المتعلمين لا تكشف عن المشاركة الفعالة والايجابية الواعية .

وقد كشفت الدراسة عن احجام نسبة كبيرة من المتعلمين عن المشاركة السياسية وهو ما يشير الى انفصال هؤلاء المتعلمين واغترابهم عن المجتمع الذي اهتم باعدادهم من أجل تنميته وتقدمه من خلال المشاركة السياسية الواعية والفعالية ، وذلك نظرا لاحباط المحاولات الجادة للشباب والتى تتمثل فى مشاركتهم الايجابية لمقاومة الفساد الاجتماعى فى المجتمع القروي واصلاحه واتخاذ مواقف معارضة من الصفوة السياسية فى كثير من المواقف ، ويبدو ذلك

من خلال محاولة الشباب مراقبة المؤسسات السياسية والادارية واظهار ما بها من فساد ومحاولتهم المشاركة عن طريق العضوية فى هذه المؤسسات ، غير أن هذه المحاولات لا يهيء لها المناخ الاجتماعى من أجل نموها وتبلورها ، نظرا للمواجهة الدائبة من قبل القوة السياسية من أجل احباطها فى مهدها حتى لا يحتل هؤلاء الشباب التمثيل السياسي أو ازاحة ابناء الطبقات العليا عن هذه المؤسسات ، ونظرا لانتماء هؤلاء الشباب الى الطبقات الدنيا والمعدمة ، وهو ما يكشف عن العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية ، حيث تذهب احدي حالات الدراسة " شوف لما .... وهو متعلم وكويس ولما جه يقول الحق وقال لازم القماش بتاع البطايق ينصرف شوف عملوا فيه ايه ، والله ضربوه وهو أدام دوار العمدة ، يعنى اللى يقول كلمة الحق ينضرب طيب والعمدة عمل ايه له الناس بقت زعلانه بس مفيش حد قادر يتكلم ، واللى عملوه الجماعة الكبار ال صالحوهم على بعض وكل حاجة مشيت " زي ما هى ماشيه " وتذهب حالة أخري " شوف لما قالوا لازم نقعد ونتحاسب على فلوس النادي ونشوف هى راحت فين والجماعة الشباب عملو هيصة واجتماع فى الدوار ، شوف عشان ما مفيش حاجة تتكشف جابو اللى هم محركين الناس دي واللى يأثروا عليهم وقالو لهم شوية كلام كويسين ولا حد عرف حاجة " وتذهب حالة أخري " لما الجماعة الشباب الصغير اللى عنده حماس اترشح فى المجلس المحلى ما حد ش سأل عنهم عشان أباهتهم غلابه وبقوا يحاربوا فيهم وفعلا ما دخلوش المجلس المحلى " وقد افضى ذلك الى احجام كثير من المتعلمين عن المشاركة السياسية الايجابية والفعالة ، بل والى الانفصال عن مجتمعهم .

وكشفت الدراسة عن انخفاض المشاركة السياسية بين الأميين بشكل واضح ، حيث ينتمى غالبية هؤلاء الاميين الى الطبقات الدنيا والمعدمة ويتشكل غالبيتهم من من فقراء المزارعين وصغارهم .أولئك الذين لا تفى حيازاتهم القزمية بمتطلبات حياتهم الأساسية ، مما يدفعهم الى الاعتماد على العمل المأجور من أجل كفايتهم ، أو الى الهجرة من أجل مواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة ، وقد

أفضى ذلك الى سلبية هؤلاء الاميين تجاه السلطة السياسية ، لاعتقادهم الراسخ بأن مشاركتهم السياسية لن تعود عليهم بفائدة سوي مزيد من القهر والظلم الاجتماعي ونمو البرجوازية الزراعية من خلال تحالفها مع القيادات السياسية العليا ، حيث تذهب الحالة رقم (١٦) " شوف اللى بيروح مننا ينتخب ما بيدخلش جوه عند اللى بينتخبوا ويقولوا احنا علمنا على اسمك يعنى هو أنا باعرف اقرأ ولا اكتب" وتذهب حالة أخري " يعنى احنا لو روحنا اتنخبنا هما يعملوا لنا ايه بقى ها يدونا اجرة اليوم ولا هايدونا ارض نزرعهه ، كفاية اللى بيروحوا أهم بيعملوا اللازم عشان مصلحتهم " وتذهب حالة أخري " يعني احنا حتى لو رحنا ننتخب احنا عارفين مين اللى ها ننتخبه أهم اللى واقفين عند المدرسة أهم بيقولوا علم على الرمز الفلانى ، وايه اللى ها يعلموه ، ايجار الأرض بقى غالى ، دا حتى المحاكم لما يروح صاحب الملك يشتكى اللى واخد أرض بالايجار عشان قصب ارضه الحكومة بتقف جنب صاحب الملك ويأخذ حكم وينطرد اللى واخد قراطين بالايجار " .وتذهب حالة أخري "يعني ايه اللى ها يجد علينا لما نروح الانتخابات احنا طول عمرنا الحمد لله ما بينوبناش حاجة روحنا زي ما روحناش الجماعة اللى بيستنفعوا يروحوا ، دا من أيام الثورة بتاع جمال عبد الناصر وهم بيستفادوا ، يعنى حتى خذوا فى أرض الوسية لما اتوزعت أيام الثورة ولحد دلوقتى هم اللى واخدين كل حاجة ، يعني هم أول ناس خذوا أرض قبل الفلاحين الغلابة شوف لما ثلاثة اربعة منهم كل واحد يأخذ خمس فدادين والفلاحين الغلابة كل واحد منهم خذ ٥ قيراط ، ما هم دول كانوا فى الاتحاد الاشتراكى وهم اللى كانوا بيكتبوا الاسامى اللى هاتتوزع الارض عليهم بقى لما يكون عنده ٥ـ٦ قراريط ها يعملوا ايه هم اللى بيأخذوا الأرض دا غير انهم زودوا الايجار وغيره لحد ما اللى عنده حيازة صغيرة يسيبهه ويأخذ خلو ، يعنى شوف.... أهو و .... وغيرهم من الفلاحين الغلابة طول عمرهم تحت رجليهم وطلعوا من غير ولا قصبه " وتذهب حالة أخري " شوف لما يبقى فيه ترشيح فى أي حاجة من اللى فى البلد تلاقيهم حطين ولادهم ولازم يبقى لهم فى كل حته رجل لهم ، شوف لما الجماعة بتوع مجلس

الشعب وأول ناس يروحوا لهم هم الجماعة دول ، بيستفادوا منهم اسألني أنا ، أنا كنت في اللعبة دي قبل كده وعارف ايه اللي بيحصل ، امال هم حطين ولادهم في كل حته في البلد تلاقيهم في الجمعية وفي المجلس المحلي بيهلبوا زي ما هم عاوزين ، وتلاقي ولادهم متعلمين وشغلوهم في وظايف كويسه" ويكشف ذلك أن الأوضاع البنائية الطبقية في القرية قد اتاحت للطبقات المسيطرة فرصا اكبر في التعليم والصعود نحو مراكز القوة في المنظمات السياسية والادارية من أجل مصالحهم ، حيث يسيطر على المؤسسات السياسية والادارية في القرية افراد من الطبقة العليا الحائزة لمصادر الثروة وبعضا من افراد الطبقة الوسطى من الموظفين الذين يتحالفون مع الطبقة العليا ، ولا يعدو كونهم عن مجرد اداة لتنفيذ المصالح الطبقية للطبقات المسيطرة" ويذهب أحد الاخباريين " شوف الجماعة اللى دخلوا المجلس المحلي موظفين الاربعة يعني شوف كل واحد منهم عمل ايه ، أهي الأرض عندهم هي هي وهي من على أيام أبوهم شوف كل واحد فيهم عمل ايه دلوقتي لما دخلوا المجلس المحلي ، واحد يتاجر بفلوس الحكومة اللي هي فلوس البلد والثاني بيتاجر في الدقيق بتاع الناس الغلابة" يبقى تقدر تقولي ايه اللي عملوه لما انتخبناهم أهم عملوا لنفسهم وللجماعة الكبار" وتكشف حالة أخري" أهو اللي في المجلس المحلي هما اللي في الجمعية وفي الجمعية الاستهلاكية ومنهم في النادي وبيداروا على بعض ، شوف لما الطلبة سألت على فلوس النادي وقالوا انهم بيتاجروا بالفلوس ومفيش حاجه اتبنت شوف بقوا الجماعة الكبار يجروا علشان ما فيش حاجة تتكشف" ويكشف ذلك أن هؤلاء الموظفين الذين يعملون في المؤسسات السياسية والادارية ينتمون الى الطبقة الوسطى ويشكلون تحالفا مع أفراد الطبقة العليا ، ويقصيهم هذا التحالف عن الطبقة المعدمة وعن طبقتي صغار الفلاحين وفقراؤهم مما دفع بالكثير من افراد الطبقات الدنيا والفقيرة الى السلبية واللامبالاة نحو المؤسسات السياسية والادارية والعزوف عن المشاركة السياسية عن طريق الاحجام عن التصويت في الانتخابات أو محاولة الانضمام الى عضوية هذه المؤسسات نظرا لمواجهاتها باستهجان من قبل الطبقة المسيطرة اقتصاديا

وسياسيا ، ويعبر أحد ممثلى المجلس المحلى بمجتمع الدراسة تجاه محـــاولات بعض الأفراد للكشف عن جوانب الفساد " شوف .... يعنى هو مش عارف ابوه ، أبوه كان شغال يعنى بقى لما اتعلم ها يعمل فيه واد فلوط قوي ، هو ماله ومـــال الحاجات دي ، ولا الجدع التانى اللى فضل ... وهو الاسم متعلم ، بيعملـــوا هيصه وبلبلة فى البلد وخلوا الناس كلها اتقبلت ، لازم نشوف حل للحكاية دي " ومن ثم تحالفت الطبقة المسيطرة من أجل انقاذ ممثلى هذه المؤسسات السياسيـــة والادارية ، وكان تعليق من وقفوا ليكشفوا أوجه الفساد " ما هى البلد عـــاوزه كده ، واللى هم عاوزينه بيمشوه ما هى البلد ما ينفعشى فيها الا الحرامى " ومن ثم فان هذه التنظيمات السياسية والادارية فى القرية لم تأتى من فراغ بل هـــى نتاج للواقع الاقتصادي — حقيقة قد تغير الواقع الاقتصادي لبعض الأفراد نتـــاج للهجرة وحيازة المشروعات الاستثمارية وامتهان اعمال خارج العمل الزراعـــى وبروزهـــم كقوة نتـــاج لاستقلالهم الاقتصادي بيد أنهم لم يشكلوا قوة سياسيـــة مؤثرة سوي فى رفض البعض لبعض جوانب الفساد التى سرعان ما تتلاشى عن طريق احتوائهم من قبل الطبقات المسيطرة فى المجتمع (مجتمع الدراسة) ومن ثـــم فهذا الاحتواء يحقق لهم رغبة قديمة تمثلت فى حرمانهم الاجتماعى ووجود فجـــوة هائلة فى العلاقات الاجتماعية بينهما ، حيث يشعر هؤلاء (الاغنياء الجـــدد نتاج تغيرات حقبة السبعينات) باشباع نوع من أنواع الحرمان الاجتماعى الـــذي عايشوه نتاج القهر والتجاهل ، ويعد احتواء الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا للمتغيرات الجديدة التى تطرأ على بناء القرية احد اساليبها فى آحكام سيطرتها ودحض واحتواء هذه الفئات للعمل معها ومن أجلها .

بيد أن هناك تغير فى الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين كان منطلقها هو الاستقلال الاقتصادي فى الحقبة الأخيرة من جراء بروز مصادر عمل غيـــر العمل الزراعى وما تحقق من سيولة نقدية — بيد أن هذه التغيرات لم تشكـــل قوة كبيرة فى القوة السياسية التى مازالت تعتمد على القوة الاقتصادية ، وتمثلـــت هذه التغيرات فى تغير نظرة الفلاحون نحو ذواتهم وتغير نظرة الاخرين نحوهم

والايمان بالمساواة وخاصة بين الشباب سواء من المتعلمين أو العمال الزراعيين أو العمالة الزراعية المهاجرة، ويبدو ذلك جليا من خلال توجهات هؤلاء نحو المشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخاب أو المشاركة في المناقشات السياسية أو الاجتماعات السياسية والمؤثرات التى تشكل اتجاهاتهم نحو هذه المشاركة، حيث لم يعد هناك ايمان مطلق بوجود اغنياء وفقراء وهى سمة ثقافية تقليدية قديمة، بل تجاوز ذلك الى الايمان بالمساواة، وهى تغيرات نتجت عن التحولات الاشتراكية فى حقبة الستينات وما صاحبها من توجهات حيال الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وبروز مصادر غير زراعية للكسب والدخل نتاج لتغيرات حقبة السبعينات ويتكشف ذلك من خلال الدراسة الراهنة من خلال اتجاهات الأفراد نحو الايمان بانتخاب الافراد بغض النظر عن ملكياتهم، وهو ما يشكل تغير ثقافى الى حد فى الثقافة التقليدية وهو مايشكل اتجاها متغيرا فى ثقافة الشباب، حيث يذهب البعض (بعض الحالات) بأن النفر اللى زينا (يقصد من نفس طبقته الفقيرة) أهو يبقى على قدنا ونقدر نكلمه، يعنى شوف.... كويس ومؤدب والواحد يعرف يأخذ ويدي معاه، وكان نفس الواحد انه يبقى فى المجلس انما الجماعة اللى هم مش عاوزينه يمشوه من سكتهم، عشان كده الواحد ما بيرضاش يحشر نفسه فى حاجة عشان ما يعملشى اشكال ".

كذلك تكشف الدراسة عن سمة أخري من سمات التغير فى الثقافة السياسية التقليدية وهى الاستعانة بالشباب فى تمثيل المجالس الادارية والسياسية، حيث يفضل ان يمثل الشباب فى هذه المؤسسات لقدرتهم على الاسهام فى انجاز العديد من المشكلات نظرا لتعليمهم وحيويتهم وقدرتهم علي الاتصال، بيد أن الدراسة قد كشفت أن هؤلاء الشباب لابد ان يكون لهم من موجهه من كبار السن نظرا لخبرته، ويكشف ذلك انه حتى فى ظل التغير فى الثقافة السياسية التقليدية والايمان بالشباب وتغير الاتجاهات نحو كبار السن الا انهم يرون ضرورة الاستعانة بأحدهم (كبار السن) ، حيث أن على قمة أي من التمثيل السياسى فى المؤسسات السياسية ممثل من كبار السن الذي ينتمى الى طبقة كبار الملاك.

وتكشف الدراسة عن صعود عناصر شابه ومتعلمة الى بنية السلطة الرسمية وغير الرسمية، حيث يقوم بتمثيل غالبية المؤسسات الادارية والسياسية عناصر شابة ومتعلمة وهو ما يشكل تغيرا فى الثقافة السياسية التقليدية وأن هناك تغيرا فى مبدأ السلطة السياسية على أساس السن ، غير أن هذا لا ينفى أن هذا التمثيل لا يرتبط بالقوة الاقتصادية ومن ثم تحالف السلطة الاقتصادية والسياسية ، حيث ينتمى هؤلاء الممثلون فى المؤسسات السياسية والادارية الى الطبقة العليا والى الموظفين من الطبقة الوسطى ، ومن ثم فان تحالفها مع الطبقة العليا من أجل تحقيق مصالحهما ادي الى ابتعادهم عن الطبقة الدنيا والفقيرة .

وتعد مشاركة المرأة السياسية احدي سمات التغير فى الثقافة السياسية التقليدية عن طريق تمثيلها فى المؤسسات السياسية والادارية ، وهو ما يكشف عن تغير النظرة تجاه المرأة والتخلى عن السمات الثقافية التقليدية تلك التى كانت تؤكد دنوها من الرجل وعدم صلاحيتها لشغل اي منصب سياسى أو اداري واستهجان مشاركتها فى الحياة السياسية وتعبر حالات الدراسة عن هذا التغير ، " شوف الدنيا اتغيرت هو كان فيه الأول ستات بتشتغل ، انما زمن بقى غير الزمن ، البنات اتعلموا واشتغلوا ، يعنى بيشتغلوا فى الجمعية الزراعية وفى الجمعية بتاع الحضانة ، وتذهب حالة أخري " شوف.... بقت عضوه فى لجنة الحزب، .... بقت عضوه فى المجلس المحلى ، ما هو الخير بيجيب الخير ما هو اجوازهم هى كمان فى المجالس دي ، بيقولوا انهم بيأخذوا فلوس من الاجتماعات بتاع المجالس دي " ويشكل ذلك تغيرا فى الثقافة السياسية التقليدية نحو مشاركة المرأة وتمثيلها فى المجالس السياسية والادارية وتؤكد رسوخ القيم المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة .

وحول المؤثرات التى تلعب دورا فى توجيه اصوات الناخبين فقد كشفت الدراسة الميدانية وملاحظات الباحث عن تأثر صغار الفلاحين وفقرائهم والعمال

* الكتاب غير منتهي من اصل المصدر

الى ص٤٥٦